2020
7.1.2020

هانز هيرمان هوپا

الديمقراطية
الإله الذي فشل

ترجمة: د. إيمان معروف
تقديم وتحرير: د. نادر كاظم



منشورات تكوين | تساؤلات
TAKWEEN PUBLISHING

هانز هيرمان هوپا

الديمقراطية
الإله الذي فشل

الاقتصاد والسياسة بين المَلكية والديمقراطية والنظام الطبيعي

ترجمة

د. إيمان معروف

تقديم ومراجعة

د. نادر كاظم



الديمقراطية
الإله الذي فشل

الكاتب: **هانز هيرمان هوپا**

عنوان الكتاب: **الديمقراطية الإله الذي فشل**

ترجمة: **د. إيمان معروف**

تقديم ومراجعة: **د. نادر كاظم**

تصميم الغلاف: الشاعر محمد النبهان

تنضيد داخلي: سعيد البقاعي

ر.د.م.ك: 978-9921-723-33-5

الطبعة الأولى - سبتمبر / أيلول - 2019

1000 نسخة

Democracy the god that failed

Authorised translation from the English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group LLC.



الكويت - الشويخ الصناعية الجديدة

تلفون: 40 04 81 98 965 +

بغداد - شارع المتنبي، بناية الكاهجي

تلفون: 60 58 00 11 78 964 +

publishing@takweenkw.com takweenkw

www.takweenkw.com @takweenKw

المحتويات

تقديم

د. نادر كاظم

(1)

قبل بضع سنوات فاجأني صديقي يوسف المؤيَّد بهدية لا تقدّر بثمن، وهي عبارة عن مكتبة كاملة تضم أكثر من ثلاثين كتاباً ورقياً، وجهاز «كندل» مزوّد بمئات الكتب الإلكترونية معظمها لمفكري المدرسة النمساوية والفكر الليبرتاري (التحرري) والأناركي (اللاسلطوي) في الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية. كان يوسف المؤيّد مولعاً بأفكار المدرسة النمساوية[1] الليبرتارية ومنظريها الثلاثة

(1) المدرسة النمساوية هي انجاه ظهر في الدراسات الاقتصادية في النمسا، ويؤرخ لبداياته الجدية بنشر كتاب كارل مينجر الأساسي: مبادئ الاقتصاد في العام 1871. في هذا الكتاب الصغير، قدم مينجر ما يراه المنهج الصحيح للبحث النظري في الاقتصاد. وسعى مينجر إلى تحديد القوانين السببية التي تحدد الأسعار يوميًا في الأسواق الفعلية. وكان هدفه المعلن صياغة نظرية عن الأسعار تقدم تفسيرًا متكاملًا لتشكيل ظواهر السوق، وتكون صالحة لكل زمان ومكان. وقد اكتشف أن جميع أسعار السوق، ومعدلات الأجور، والإيجارات، وأسعار الفائدة، كل هذه يمكن أن تُعزى في النهاية إلى أسباب ذاتية وشخصية (ومن هنا جاءت تسميتها بالفردانية المنهجية) أي إن خيارات وقرارات الأفراد المستهلكين الذين يسعون جاهدين لتلبية احتياجاتهم عن طريق «الاقتصاد» في الوسائل النادرة هي التي ستحدد الكثير من الأمور في الأسواق. ويتم كل هذا على أساس قانون «المنفعة الحدية» الذي يعني أن البشر يفضلون الأشياء، الخدمات والسلع، في صورة وحدات كافية لإشباع حاجاتهم الأكثر إلحاحاً، وهذا ليس تفضيلاً مطلقاً للسلعة أو الخدمة، بمعنى أن الناس لا تفضل الألماس على الماء، ولا الخضروات على المشروبات الغازية، ولا الأبقار على الخيول، بل إنهم يفضلون مقادير أو وحدات محددة من هذه السلعة على مقادير ووحدات محدد من تلك السلعة، ثلاثة أبقار على أربعة خيول مثلاً، وذلك بناء على قدرة هذا المقدار على إشباع الحاجات وتحقيق

الأساسيين: لودفيج فون ميزيس (1881-1973)، وموراي روثبارد (1926-1995)، وهانز هيرمان هوپا (1949 -).

كان الكتاب الأول الذي شرعت في قراءته هو كتاب «الديمقراطية.. الإله الذي فشل» لهانز هيرمان هوپا. شدّني إليه عنوانه المثير أول الأمر، ثم سرعان ما تبيّن لي أن هذا الكتاب يمثّل واحداً من ثلاثة كتب أساسية في هذا التيار، وأنه يتّكئ على الكتابين الآخرين في الكثير من المفاهيم المفتاحية التي يوظفها في التحليل والتفسير. الكتاب الأساسي الأول هو كتاب «الفعل البشري» Human Action، وهو الكتاب العمدة للودفيج فون ميزيس، وهو كتاب كبير يربو على التسعمائة صفحة، وصدر، أول مرة، في العام 1949. وميزيس ينظّر، في هذا الكتاب، لعلم جديد يسميه البراكسيولوجي (يمكن ترجمته بعلم الممارسة أو علم الفعل أو الدراسة العلمية للفعل البشري) praxeology، وهو علم سيكون معنياً بدراسة الفعل البشري بما هو سلوك هادف، والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، بالنسبة لميزيس، جزء من هذا العلم.

الغايات ودرجة الحاجة وإلحاحها. وهذا النوع من التفضيل هو الذي يحدد قيمة هذه السلعة أو تلك، فالماء أرخص من الألماس؛ ليس لأن الناس تفضل الألماس مطلقاً على الماء مطلقاً، لأنه لن يتاح لأحد أصلاً أن يمتلك كل الماء والألماس الموجود، كما أن الناس تحتاج إلى مقدار محدد من الماء لإرواء الظمأ، وبعدها تقل قيمة المقدار الإضافي من الماء (أي أن قيمته الحدية تتراجع)، في حين أنه قلما اقتنع أحد أنه يمتلك ما يكفي من الألماس، وأن قيمة القطع الإضافية منها أقل أهمية، ولهذا تكون قيمة كل قطعة من الألماس غالية، لأن قيمتها الحدية كبيرة أي أن مقدار النفع الذي يتوقعه الفرد من الحصول على قطعة إضافية من الألماس ليست أقل من القطعة التي بحوزته. ولكن لو وجدنا أنفسنا في مكان أو زمان لا يوجد فيه سوى لتر واحد من الماء، وقطعة واحدة من الألماس، ففي هذه الحالة سيصبح سعر الماء أغلى من الألماس. وهي المسألة المعروفة باسم «مفارقة القيمة» في الاقتصاد. للمزيد عن المدرسة النمساوية، يمكن الرجوع إلى كتابي:

- Hans-Hermann Hoppe, Economic Science and the Austrian Method, (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2007).

- إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط:1، 2013).

يعرّف ميزيس الفعل بأنه «توظيف الوسائل لتحقيق الغايات»[2]، ولأن الإنسان كائن عاقل فإن فعله سيكون، بالضرورة، «سلوكاً هادفاً» أي إنه يسعى ويحاول الوصول إلى غايات محددة بالاستعانة بوسائل معينة، وهو يسعى للوصول إلى حالة من الرضا والقناعة والسعادة التي يتوقعها بعد هذا الفعل بما يخلصه من حالة الضيق والعجز والحاجة وعدم الارتياح. إلا أن الإنسان بحاجة، إذا أراد أن ينجح في مسعاه، إلى أن يفهم العلاقات السببية بين الغايات التي يريد إشباعها والوسائل المتاحة التي يريد استخدامها. وهذا هو مدار الفعل البشري برمته سواء في دائرة الاقتصاد أو السياسة أو المجتمع، فإذا أراد الإنسان أن يزيح عن نفسه مشاعر عدم الارتياح الناجمة عن الفقر والحاجة بما يحرمه من القدرة على الحصول على سلع أو خدمات معينة، فإن عليه أن يختار الوسائل المناسبة الكفيلة بتخليصه من هذه الحالة غير المريحة. وما ينطبق على الفرد العادي ينسحب، كذلك، على رواد الأعمال وأصحاب الشركات ورؤساء الدول ومسؤولي المؤسسات.

ومن خلال هذه المقدمات الأولية البسيطة راح ميزيس يحلل مدى واسعاً من القضايا التي تتصل بالتاريخ والاقتصاد والسياسة والأخلاق، إلا أن تركيزه الأساسي كان على عالم الاقتصاد: الأسعار، والنقود، والفوائد، والضرائب، والحسابات الاقتصادية، والأسواق، والإنتاج، والاستهلاك. وهي الموضوعات التي سعى تلميذه موراي روثبارد إلى توضيحها بأسلوب أسهل ولكن مستفيض؛ وذلك في كتابه الكبير «الإنسان، والاقتصاد، والدولة» Man, Economy, and State، والذي يربو على الألف وثلاثمائة صفحة، وصدر، أول مرة، في العام 1962. وابتدأ روثبارد، تماماً كما فعل أستاذه، أي بأطروحة «الفعل البشري» الذي يعرّفه باختصار بأنه «السلوك الهادف»[3] أي التصرف الذي يهدف الإنسان من خلاله إلى تحقيق

---

(2) انظر:
Ludwig von Mise, Human Action, (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2008), p.13.

(3) انظر:
Murray Rothbard, Man, Economy, and State with Power and Market, (Alabama: Ludwig von Mises Institute, second edition, 2009), p.1.

غايات محددة. وبالنسبة لروثبارد، فإن السلوك الهادف هو ما يميز الإنسان عن الحيوانات وعن الأحداث الطبيعية، فالكائنات والأشياء التي لا تفعل شيئاً هي التي لا تتصرف بصورة هادفة، ومثل هذه الكائنات لا يمكن تصنيفها في خانة البشر. فالحجر يسقط من أعلى إلى الأرض، وخلايا الكائن الحي تنقسم، وأوراق الأشجار تتطاير في الشتاء العاصف، وثلوج الجبال تذوب...إلخ، كل هذه ليست أفعالاً لأنها لا تحدث نتيجة تصرف كائن عاقل تمنى أو قرر أو سعى إلى الوصول إلى غاية معينة بالاستعانة بوسائل معينة.

بالنسبة إلى ميزيس وروثبارد، فإن الأفعال تحدث في وقت وزمن محددين، والزمن، ككمية من الساعات والأيام، متوافر بأيدينا بصورة نادرة؛ لأن الزمن الوافر هو المستقبل الذي يتخيله الإنسان ممتداً إلى آخر العمر الطويل، إلا أن هذا المستقبل ذا الوفرة من الزمن غير مضمون، وإمكانية الوصول إليه غير مؤكّدة؛ لأن الموت قد يأتي مباغتاً وفي أية لحظة. نعم، لو كان البشر خالدين، ولو كان المستقبل يدوم إلى الأبد، ولو أن الموت أضرب عن العمل وانقطع كما في رواية جوزيه ساراماغو العظيمة «انقطاعات الموت»، لتغيرت الكثير من المعادلات والموازين والتقييمات والتفضيلات. عدم الخلود، أو قابلية الفناء في أية لحظة هي التي فرضت علينا التعامل مع الزمن (الوقت المتاح لنا من أجل الفعل) على أنه مورد نادر، وهو ما يجعل منه مورداً ذا قيمة عالية (الوقت من ذهب).

ولأن الزمن محدود ونادر، فإن على الإنسان أن يتعامل معه بصورة اقتصادية، أي عليه أن يستثمره على أكمل وجه ممكن كوسيلة (وحتى كمورد من الموارد) من الوسائل المتوافرة بندرة لتحقيق غاياته. وهو ما يفرض عليه أن يختار غايات محددة ويفضلها على أخرى، لأنه لا يستطيع أن يحقق جميع غاياته بصورة متزامنة وبضربة واحدة، لأن كل فعل يتطلب وقتاً لإنجازه. فالمسألة إذن مسألة اختيارات، فإذا كان المرء يرغب، وفي مدة ساعة واحدة فقط من منتصف يومه، أن يقرأ كتاباً، ويذهب لمشاهدة مباراة كرة القدم، ويزور مريضاً في المستشفى، ويخرج للتسوق مع زوجته،

فإن عليه أن يقرر القيام بواحد من هذه الأفعال وترك الأفعال الأخرى لوقت آخر؛ لأن الوقت المتاح لا يسمح بتحقيق كل هذه الغايات في ساعة واحدة فقط. وهذا يعني أن على الإنسان أن يضع سلم تفضيلات وأولويات ومدرّج قيم، وبناء على هذا سيقرر وضع زيارة المريض في المرتبة الأولى على حساب قراءة الكتاب ومشاهدة المباراة والتسوق. يستنتج الاثنان، ميزيس وروثبارد، تبعات اقتصادية عديدة ومتسلسلة لهذه المقدمات البسيطة، إلا أن معظمها يصب في هذه الحقيقة، وهي أن الزمن/ الوقت مورد/ وسيلة نادرة وتمتلك قيمة اقتصادية؛ لأنها وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحاجات وإشباع الرغبات. والوقت، في هذا، لا يختلف عن المال على سبيل المثال، فإذا لم يكن لديك المال الكافي لإشباع حاجة معينة، فأنت في حالة متساوية مع إنسان آخر لديه المال الكافي إلا أنه لا يملك الوقت الكافي لإشباع هذه الحاجة. وهذا ما يجعل الوقت مسألة مهمة في علم الاقتصاد لأن هذا الأخير معني بخيارات الأفراد لأنه لا أحد يستطيع أن يمتلك كل شيء مرة واحدة وإلى الأبد.

وهذا النوع من إضفاء الطابع الاقتصادي على الوقت هو الذي أوجد حقيقة يراها الاثنان، ميزيس وروثبارد، على أنها «حقيقة كونية» تقف وراء هذا القانون الكوني الذي يطلقان عليه اسم: التفضيل الزمني Time Preference، وهو مفهوم يعود إلى بوهم بافرك (1851-1914) وهو اقتصاديّ من الموجة الأولى في المدرسة النمساوية الذي أوضح أن فكرة الفائدة تعكس تفضيلاً زمنياً (هل يفضل الإنسان الحصول على 100 دينار الآن، أم يدّخرها ليحصل على 105 دينار بعد سنة؟) وهذا هو الفرق بين المقترض الذي يرغب في الحصول على قرض (10 آلاف دينار الآن)، والبنك الذي يمنحه (10 آلاف دينار) الآن ليسترجعها منه (12 ألف دينار) بعد أربع سنين، فالمسألة مسألة تفضيل زمني باتجاه الحاضر أو المستقبل. ويعني التفضيل الزمني أن الناس، كل الناس، يفضلون «الحصول على الأشياء الآن وبصورة عاجلة وليس في المستقبل وبصورة آجلة، أي إن الإشباع العاجل أو الآني (ويسمى التفضيل الزمني المرتفع) أفضل من الإشباع الآجل أو المتأخر (ويسمى التفضيل الزمني المنخفض)». وبتعبير روثبارد فإن «الإنسان الفاعل يفضّل، في أي وقت ومن أجل

أي فعل، تحقيق غايته في الوقت الحالي وبصورة فورية. والتفضيل التالي بالنسبة له هو المستقبل القريب، وكلما طالت مدة الوصول إلى الغاية في المستقبل، كان ذلك أقل تفضيلاً. وكلما كان وقت الانتظار أقل، كان ذلك أفضل بالنسبة له»[4]. إلا أن الازدهار والثراء وحتى بناء الحضارة، كل هذه النتائج تتطلب تفضيلاً زمنياً منخفضاً أي إنه تفضيل زمني موجه إلى المستقبل لإشباع الحاجات على حساب الإشباع العاجل والفوري للحاجات في الوقت الحاضر. إن الثراء هو نتيجة الاستثمار الناجح الذي يتطلب تضحية وامتناعاً عن متع الحاضر وإغراءاتها من أجل الفوز بعوائد أكبر في المستقبل. والأمر ينسحب على أفعال الادخار، والائتمان، والإقراض وغيرها.

يمثل هذا المفهوم، أي التفضيل الزمني، الأساس الذي يبني عليه هانز هيرمان هوپا حجته ومنطق حجاجه في فساد الديموقراطية قياساً بأنظمة حكم أخرى مثل النظام الملكي. يبدأ كتاب «الديمقراطية.. الإله الذي فشل» بقراءة مغايرة لما ألفناه عن تقييم التحول التاريخي في الغرب من الملكيات الحاكمة إلى الجمهوريات الديمقراطية، وهي الموجة التي ابتدأت منذ الثورتين الأمريكية 1776 والفرنسية 1789، ثم تعممت بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918). وبحسب هوپا، فإنه لم يكن في كافة أنحاء أوروبا، قبل العام 1914، سوى جمهوريتين هما: فرنسا وسويسرا. وبعد أربع سنوات فقط، وبعد تدخّل الولايات المتحدة في الحرب وحسم نتائجها بشكل قاطع، تراجعت الملكيات، وتحولت معظم أوروبا إلى الحكم الجمهوري الديمقراطي.

إلى هذه اللحظة، وقراءة هوپا للتحول التاريخي في أوروبا لا جديد فيها، لكن الجديد هو في تفسير تداعيات هذا التحول وآثاره، ثم في تقييم هذا التحول برمته من الناحية الاقتصادية والأخلاقية وما جرّه هذا التحول من انعكاسات سلبية على أكثر من صعيد. فقد اعتاد الكثيرون على قراءة هذا التحول على أنه تقدّم، وأن هذا النموذج

---

(4) انظر:

Man, Economy, and State with Power and Market, p.15.

ينبغي أن يتعمم على كامل أنظمة العالم التي ستتحول من الملكية إلى الجمهورية الديمقراطية طال الزمان أو قصر. بل إن هوپا يلاحظ أن أستاذه الكبير، لودفيج فون ميزيس الذي كان أقرب إلى الليبرالية الكلاسيكية، لا يختلف عن المفكرين الآخرين في تقييم هذا التحول على أنه تقدم إلى الأمام نحو مزيد من الحقوق. فعلى الرغم من اعتراف هوپا بالفضل الكبير لميزيس، إلا أنه ينتقد عماه عن عيوب الديموقراطية الخطيرة. لقد لاحظ ميزيس تدهور الفكر الليبرالي الكلاسيكي، وتدهور الرأسمالية الحرة، وصعود الإيديولوجيات السياسية المعادية للرأسمالية، وتفاقم مركزية الدولة خلال القرن العشرين، وحتى التفكك الأسري وارتفاع معدلات الجريمة. إلا أنه لم يكن ليتبادر إلى ذهنه أن الديمقراطية يمكن أن تكون هي السبب وراء كل هذا التدهور والانحراف. قبل هوپا، قدّم روثبارد نقداً ليبرتارياً لليبرالية الكلاسيكية التي تؤمن بالتبادل الحر وحرية الأسواق والملكيات الخاصة، إلا أنها تؤمن، كذلك، بأن حماية كل هذا يتطلب قدراً من القواعد والقوانين أي قدراً من تدخّل الدولة حتى لا تسود الفوضى. إلا أن ما حاول روثبارد إثباته هو أن كل الأنظمة -من السوق إلى المجتمع وحتى الأسرة- تشتغل على نحو أفضل في غياب كل أنواع القواعد وتدخلات الدولة. وهي فكرة يمضي بها هوپا، في هذا الكتاب، إلى النهاية، حيث يكون لأي تدخّل عواقب مدمّرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وحتى البيئية. فالحل، من منظوره، يكمن في ترك كل الأنظمة (يسميها الطبيعية، ويسميها فردريك هايك التلقائية) على حالها وتشتغل بقوانينها الخاصة دون تدخل، وما ينطبق على السوق ينسحب على الأسرة، وعلى كل أجهزة الدولة بما فيها الأمن والدفاع والقضاء وحماية الحدود والطرق والتعليم والصحة. وهي فكرة ليبرتارية وأناركية متطرفة لأنها لا تقيم اعتبارا إلا لمبدأ الملكية الخاصة، فليس ثمة مقدس سوى هذا المبدأ؛ ولهذا يكون الالتزام به أهم من كل شيء، حتى لو ترتب على ذلك انتهاك كل حقوق الإنسان سواء داخل الأسرة (الأب الذي يملك عقار الأسرة له الحق في كل شيء داخل حدود ملكيته)، أو في المجتمع (فلو أراد مالك مجمع تجاري أن يمنع السود واليهود والمسلمين والمثليين جنسياً

والصينين من دخول مجمعه فله الحق بذلك لأن مبدأ الملكية الخاصة يخوله أن يتمتع هو بملكيته ويمنع الآخرين من ذلك).

(2)

يذكّر عنوان الكتاب «الديمقراطية.. الإله الذي فشل» بعنوان كتاب آخر صدر في العام 1949، وهو كتاب «الإله الذي فشل» The God That Failed. ويضم هذا الكتاب شهادات عدد من الكتاب والصحفيين الشيوعيين السابقين والمتعاطفين السابقين مع الشيوعية من أمثال الكاتب الفرنسي المشهور أندريه جيد. والفكرة المحورية في الكتاب هي خيبة الأمل في الشيوعية. وهي خيبة أمل عبّر عنها هانز هوپا في أكثر من كتاب، أشهرها كتابه «نظرية في الاشتراكية والرأسمالية» (1989). إلا أن كتاب «الديمقراطية.. الإله الذي فشل» ليس معنياً بهذه المسألة بالدرجة الأولى، بل هو معني بالتعبير عن خيبة الأمل في نظام آخر أكثر قداسة وتبجيلاً من الشيوعية، إنها الديمقراطية التي يبجّلها الجميع رأسماليون وشيوعيون، محافظون وليبراليون.

عنوان الكتاب إشكالي وصادم؛ لأن انتقاد الديمقراطية كنظام حكم ليست مسألة جديدة، بل إن الحديث عمّا يكتنف هذا النظام من عيوب ونواقص مسألة قديمة قدم التفكير السياسي، وهي مسألة خاض فيها الكثيرون منذ سقراط وأفلاطون وأرسطو (للديمقراطية انحرافات وأشكال فاسدة) حتى ونستون تشرتشل (الديمقراطية أفضل الأنظمة السيئة) وآخرين. لكن الجديد هنا هو هذا الحكم النهائي بفشلها الذريع وغير القابل للإصلاح إطلاقاً. وإذا أردنا أن نعقد مقارنة بين أطروحتين، فإن أطروحة هوپا هنا تقع على طرفي نقيض مع أطروحة فرانسيس فوكوياما المشهورة والقائلة بأن الديمقراطية الليبرالية تمثل نهاية التاريخ، وأنها هي النظام السياسي/ الاقتصادي الأكمل الذي توصلت إليه البشرية. فإذا كان فوكوياما يصادق على الصلاحية المطلقة للديمقراطية الليبرالية، فإن هوپا يصادق على الفساد المطلق لذات النظام. وإذا كان فوكوياما يصادر المستقبل باحتمالاته المفتوحة، فإن هوپا يصادر الزمن بالمطلق بادعائه أن هذا النظام فاسد ولا أمل في إصلاحه لا الآن ولا في المستقبل،

وبالتأكيد لم يكن هناك أمل في إصلاحه في الماضي. إلا أن الاثنين يتفقان على أن ثمة «نهاية للتاريخ»، نهاية تتوقف عندها الصراعات الكبرى، ويسود السلام والوئام، وذلك بتسيّد الديمقراطية الليبرالية عند فوكوياما، والنظام الطبيعي عند هوپا.

يبدأ هوپا قراءته بداية تاريخية (في الفصلين الثاني والثالث خاصة). ومن سيقف عند هذين الفصلين سيتسرع في الاستنتاج بأن هوپا يميل إلى القول بأن الملكيات الوراثية نظام حكم مثالي؛ لأنها أفضل من الجمهوريات الديمقراطية من الناحية الأخلاقية والاقتصادية. لكن الصحيح أن هوپا لا يقف عند هذا الاستنتاج، بل إنه يمضي في القول بأن النظامين معيبان، وأن البديل عنهما معاً هو النظام الطبيعي أي نظام التنافس الحر، والتعاون الطوعي بين الأفراد القائم على احترام الملكية الخاصة بعيداً عن وجود دولة تحتكر القوة والموارد الطبيعية وتشريع القوانين ومصادرة أملاك الناس لصالحها. ويسمي هوپا هذا المجتمع، على طريقة أستاذه روثبارد، باسم «مجتمع الرأسمالية اللاسلطوية» أي إنه مجتمع يقوم على التبادل التجاري الحر والأسواق المفتوحة (ومن هنا هو رأسمالي)، وعلى التعاون الطوعي بين الأفراد والشركات دونما حاجة إلى وجود أي شكل من أشكال الدولة، لأن أفضل نظام للحكم هو غياب نظام الحكم (ومن هنا هو لا سلطوي أو أناركي). وهذه واحدة من المسلمات الأساسية لدى الليبرتاريين والأناركيين بمختلف تصنيفاتهم. وهوپا، هنا، لا يبحث عن أمثلة لهذا المجتمع بنظامه الطبيعي في التاريخ وحول العالم، لأنه قد يسأل سائل: وأين هو هذا النظام الطبيعي؟ يجيب هوپا بأن التاريخي الغربي هو تاريخ الدولة، فمن المستبعد أن نجد مثالاً للنظام الطبيعي في هذا التاريخ، لكنه يبقى «افتراضاً نظرياً» لا غنى عنه في الاستدلال، لأنّه يمكن أن يستخدم كنموذج معياري للحكم على مدى جودة الأنظمة السياسية وكفاءتها وصلاحيتها.

يصرّح هوپا بأنه ليس مَلكياً، وأن هذا الكتاب ليس دفاعاً عن الملكيات. لكنه يرى أنه إذا «كان على المرء أن ينتمي إلى دولة ما»، فإن الأفضل له اقتصادياً وأخلاقياً أن يختار الملَكِيات على الجمهوريات الديمقراطية لأن الأولى أقل شراً من الثانية.

وهذا على خلاف المقولة المشهورة لونستون تشرتشل حين قال «إن الديمقراطية أسوأ أنظمة الحكم باستثناء أنها الأقل سوءاً من غيرها من أنظمة الحكم»، وهو كذلك على خلاف الاعتقاد الليبرالي الكلاسيكي الذي يرى أن الديمقراطية الليبرالية التي تحمي الحريات والملكيات الخاصة أفضل أنظمة الحكم الممكنة. فعلى خلاف هذا، يرى هوپا أن الديمقراطية أسوأ من الملكيات الوراثية، وهو لا يتردد في القول بأن الديمقراطية فكرة كاذبة وشريرة وخطيرة وغير أخلاقية، وأنها لا تستحق سوى الازدراء والسخرية، وأنه ينبغي نزع الشرعية عنها وإلغاؤها، كما أن الانتقال من النظام الملكي إلى الديمقراطية لم يكن تقدماً، بل تدهوراً خطيراً على كل المستويات، ومؤشراً جلياً على التدهور الحضاري بما جرّه وراءه من سلسلة طويلة من الآثار الاجتماعية مثل التفكك الأسري، وانخفاض معدل المواليد وعدد السكان في الدول المتقدمة، وارتفاع معدلات الجريمة (القتل، والسرقة، والاغتصاب...)، وتزايد أعداد المهاجرين من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وغيرها من الآثار السلبية التي يربطها هوپا بالجمهوريات الديمقراطية والتفضيل الزمني المرتفع الملازم لها.

والسبب في ذلك، بحسب هوپا، يعود إلى أن الملكيات الوراثية تمتلك تفضيلا زمنيا منخفضاً، في حين أن لدى الجمهوريات الديمقراطية تفضيلاً زمنياً مرتفعاً. وهذا يعني أن الملك، في الملكيات، يمتلك جهاز الحكومة ملكية خاصة وحصرية، ومن ثم يكون هو، مع أفراد أسرته والمقربين منه، صاحب الحق الحصري في التمتع والتصرف بهذا الجهاز بكل موارده. وكما يحدث في الموارد حين تدار وفق نظام الملكية الخاصة (خلاف الملكية العامة)، فإن الملك، وهو المالك الخاص لمملكته ومواردها، سيميل إلى تفضيل زمني منخفض، أي إنه سيكون، تماماً كرواد الأعمال والمستثمرين، بعيد النظر ليفكّر في مستقبل ممتلكاته وموارد مملكته، خاصة أنه سيورثها بعد موته إلى واحد من أفراد أسرته. لن يمنعه هذا النوع من التفضيل الزمني الموجه نحو المستقبل من الاستمتاع الفوري بممتلكاته وتضخيم ثرواته وزيادة قيمتها الحالية، لكن هذا لن يمنعه، كذلك، من الإدارة المعتدلة لممتلكاته بما يجعله يتجنّب فرض ضرائب مرتفعة على رعاياه (المنتجين الأساسيين للثروة)، ويمتنع عن استغلال ممتلكاته

ونهب مجهودات عمل رعاياه على نحو جائر على طريقة اللصوص الذين يسرقون ما خفّ وزنه وغلا ثمنه لقناعتهم بأن الفرصة لا تتكرر مرة أخرى، وإن تكررت فإن الجرة لا تسلم في كل مرة. فكلما انخفضت درجة الاستغلال، زادت رغبة الرعايا في الإنتاج، الأمر الذي يعني زيادة موارد الملك وثرواته.

على الطرف النقيض من هذا، تمثل الديمقراطية، عند هوپا، نموذجاً لحكومة مملوكة ملكية عامة، وأنها تدار بعقلية القطاع العام، وستتولد، عندئذٍ، كل العيوب التي تلازم التخطيط المركزي الجماعي في السياسات الاقتصادية. كما أن الانتخابات، في الديمقراطيات، تجعل من البقاء في السلطة مسألة مؤقتة، الأمر الذي قد يحفّز تفضيلاً زمنياً مرتفعاً باتجاه الحاضر، أي عقلية اللصوص المستغلة وقصيرة النظر. الأمر الذي يعني استغلالا أكبر واستنزافاً أسرع لموارد الدولة لمصلحة الرئيس المنتخب؛ لأن هذا الرئيس (أو رئيس الوزراء أو حتى نواب البرلمانات) لا يضمن إعادة انتخابه في المستقبل، فما لا يستغله الآن قد يستغله غيره حين يفوز في الانتخابات. الأمر الذي سيحرمه من فرصة استغلاله لاحقاً في المستقبل في حال انتخابه مرة أخرى. ثم إن الرئيس المنتخب في الديمقراطيات لا يكون مالكاً حصرياً لممتلكات الدولة، بل هو وصي مؤقت عليها فقط دون أن يمتلكها ودون أن يكون له الحق في نقلها إلى ورثته المستقبليين. وهذا على خلاف الملك، في الملكيات الوراثية، حيث يكون الحاكم هو من يملك موارد الدولة، ولذلك يمكنه أن ينقلها إلى وريثه المباشر، بما يحفّز تفضيلاً زمنياً منخفضاً يعزّز التفكير بعيد النظر الذي يراعي مصلحة الأبناء الوارثين في المستقبل.

والخلاصة أن الديمقراطية تؤدي إلى تبذير في الإنفاق، وسياسات متهورة. كما أن المسؤولين المنتخبين يدركون جيداً أنهم سيظلون في السلطة لفترة مؤقتة، مما يدفعهم للتفكير في استغلال كل شيء الآن وقبل فوات الأوان. وعلى النقيض من ذلك، يميل الملك إلى أن يكون معتدلاً وأقل استغلالاً وأكثر رغبة في الحفاظ على حياة رعاياه وممتلكاتهم؛ لأنه ليس حاكمًا مؤقتًا، بل سيحكم مدى الحياة، كما أنه يرغب في نقل ممتلكاته وموارد مملكته المزدهرة إلى ورثته المستقبليين. أضف إلى هذا أن الديمقراطية تتطلب درجة عالية من الديماغوجية والكذب والرشوة والتلاعب

لاستمالة عواطف الجماهير لأغراض انتخابية حتى لو تسبب ذلك في تبني سياسات متهورة ومضرة، كما أن الديمقراطية -بما إنها فوز بأغلبية أصوات الشعب- تعني توزيعاً جديداً للثروات لصالح هذه الغالبية، وأي توزيع للثروات لن يكون إلا بنقل ملكيات من طرف (وهو هنا الأقلية الثرية) إلى آخر (وهو غالبية الشعب). وهو نقل لا تسمية له لدى هوپا سوى أنه سرقة مكشوفة.

يدعونا هوپا إلى تخيّل هذه الحالة الافتراضية: تخيّل أن البشرية نجحت في إنشاء دولة عالمية، وأن هذه الدولة تأسست على الانتخابات الديمقراطية على قاعدة (صوت واحد لكل شخص)، فما الذي سيحصل؟ سيفوز، على الأغلب، الصينيون والهنود بحكم أنهم أغلبية سكان هذه الدولة العالمية. ثم حتى يضمن الفائزون إعادة انتخابهم سيتبنون سياسات إعادة توزيع للثروة. ليس على هذه الدولة أن تقرر أن ثروات الأوروبيين أكبر من حجمهم، ولهذا ينبغي نقل بعضها إلى الصينيين والهنود المعدمين، بل يكفيها أن تفرض ضرائب على الدخل والثروات، وتسن تشريعات الضمان الاجتماعية والتأمين ضد التعطل والتأمين الصحي. فبهذه الطريقة ستأخذ الدولة من أموال الأوروبيين الأثرياء (الضرائب) لتضعها في برامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإعانات التي سيستفيد منها فقراء الصينيين والهنود. بالنسبة إلى هوپا فإن هذه سرقة لها آثار اجتماعية خطيرة على الطرفين: المالكين الأثرياء وهم الأوروبيون الذين سيتراجع دافعهم إلى الكد والعمل والإنتاج، والمستفيدين وهم هنا غالبية الصينيين والهنود الفقراء الذين سيفضل كثير منهم حياة التشرد والتبطل والتسكع والتطفل والمرض وعجز الشيخوخة ما دامت برامج الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي تسد احتياجاتهم. وما ينطبق على هذه الدولة العالمية ينسحب على الدولة الوطنية.

يخلص هوپا إلى أن للديمقراطية تداعيات خطيرة عديدة تبدأ بارتفاع مستويات الجريمة، وتدهور معايير السلوك والأخلاق، وسهولة الدخول في حروب شاملة ومدمرة (يرى هوپا أن الجمهوريات الديمقراطية، على خلاف الملكيات، هي التي تخوض حروباً قومية وأيديولوجية شاملة وهذا على خلاف ما ذهب إليه إمانويل

كانط وحتى ميزيس)، وتنتهي عند تفكيك الحضارة وتدهورها؛ لأن بناء الحضارة عملية تتطلب تفضيلاً زمنياً منخفضاً، أي تفضيلاً للمكاسب والعوائد المستقبلية على حساب المتع العاجلة والفورية. وهذه فكرة أساسية في هذا الكتاب. تبدأ الحضارة في اللحظة التي يفكر فيها روبنسون كروزو -وهو اسم بطل رواية دانيال ديفو الذي يستخدمه هوپا للإشارة إلى حالة الإنسان الذي لا يملك لإشباع حاجاته سوى الأرض وعمله- في الكفّ عن صيد الأسماك على الشاطئ بيديه العارتين إشباعاً لجوعه (تفضيل زمني مرتفع)، ويفكّر، بدلاً من ذلك، في صنع قارب وشبكة صيد (يسميها الاقتصاديون سلعة إنتاجية رأسمالية) ستضمن له صيداً أسهل وبكميات أكبر وأكثر استدامة في المستقبل حتى لو حرم نفسه من الاستمتاع الفوري والسريع بالأسماك على الشاطئ. وهي الفكرة التي طورها هوپا في كتابه الصغير «تاريخ قصير للإنسان» (2015). فمن أجل اصطياد المزيد من الأسماك، وأكثر مما يمكنه بيديه العاريتين، فإن على كروزو أن يصنع شبكة ليجعل عمله أكثر إنتاجية. ومن أجل بناء مسكن له لا يستطيع بناءه بيديه فقط، فإن عليه أن يفكر في صنع الفأس. والخلاصة أن عملية بناء الحضارة، تماماً كعملية تراكم رأس المال والثروات وعمليات الإنتاج، تتطلب تفضيلاً زمنياً منخفضاً وموجهاً للمستقبل لا لإشباع الحاجات الآنية والسريعة في الحاضر وهو ما يتناسب مع اللصوص والمجرمين والمتسكعين وأصحاب مذهب المتعة. فحتى يتمكن كروزو من صنع القارب والشبكة والفأس (بناء الحضارة) فإن عليه أن «يقارن بين حالتين من الرضا المتوقع: الرضا الذي يمكن أن يحققه الآن دون أي انتظار إضافي، والرضا الذي يمكن أن يحققه فقط في وقت لاحق بعد انتظار زمني طويل. فحين قرر كروزو بناء الشبكة فإنه قرر التضحية بالقيمة الضائعة للاستهلاك الأكبر الآن في الوقت الحاضر، وذلك من أجل المكافأة بقيمة الاستهلاك الأكبر في وقت لاحق في المستقبل»[5]. وهكذا، فكلما

(5) انظر:
Hans-Hermann Hoppe, A Short History of Man, (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2015) p.74.

زادت تضحيات الإنسان بمتعه الراهنة، ارتفع مستوى معيشته في المستقبل. إنه تماماً مثل «القرش الأبيض الذي تدخره لليوم الأسود»!

بناءً على هذه الأفكار النظرية الأساسية والمستمدة من الاقتصاد السياسي والفلسفة السياسية (الأخلاقيات) وبدافع منها، يقيم هوپا كامل حجاجه حول صلاحية النظام الطبيعي المطلقة، والأفضلية النسبية للملكيات على الديمقراطيات، وعلاقة عملية بناء الحضارة وزيادة الثروات بالتفضيل الزمني المنخفض. والحقيقة أن كثيراً من هذه الأفكار لا ينقصها الأصالة والجدة لولا العيب الأساسي الذي يكمن في المماثلة الكاملة التي يقيمها هوپا بين النظام الملكي والملكية الخاصة، والديمقراطية والملكية العامة. إن مكمن الخلل في حجة هوپا هو في اعتماد هذه المماثلة، والمضي بها إلى حدها الأقصى. فإذا كانت كثير من تحليلات هوپا واستنتاجاته تنطبق على الملكيات الوراثية في أوروبا العصور الوسطى حتى ما قبل العام 1914، فإن هذا لا يعني صحة المماثلة السابقة بالمطلق؛ لأن هذا لا يمنع أن توجد ملكيات تدير مواردها وممتلكاتها كملكيات عامة للصالح الخاص (أي كما يدار القطاع العام والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية). كما أن هذا لا يمنع أن توجد جمهوريات تدير مواردها على نحو تنافسي كملكيات خاصة، ولكن للصالح العام. كما لا ينبغي أن نغفل عن أن نقيض الديمقراطية ليس النظام الملكي، بل الديكتاتورية والاستبداد والدولة التسلطية بمختلف أشكالها وتنويعاتها. فالذي يقود حكومة ما إلى تفضيل زمني مرتفع أو منخفض ليس بالضرورة كون هذا النظام ملكياً أو جمهورياً، بل هو أمر آخر لا دخل له بالضرورة بشكل نظام الحكم. إن المدة التي قضاها معمر القذافي وروبرت موغابي وأنطونيو سالازار ونيكولاي تشاوتشيسكو وصدام حسين وفرانسيسكو فرانكو وأوغستو بينوشيه وغيرهم لا تقل عن مدة حكم كثير من ملوك الملكيات الوراثية، حتى إن بعض الديكتاتورين كانوا يفكرون جدياً في توريث أبنائهم. بمعنى أن هؤلاء كانوا في وضعية شبيه بالملكيات المطلقة حيث كان الرئيس (الملك) وحزبه (العائلة الملكية) يمتلكان جهاز الحكومة، ويديرانه كملكية خاصة وأشبه ما يكون بملك متوّج من ملوك العصور الوسطى. الأمر الذي كان

ينبغي أن يشجّع على تفضيل زمني منخفض، أي الاعتدال وعدم التسرع في نهب ثروات البلاد وإفقار العباد وإفلاس خزينة الدولة. وفي المقابل، ستجد حالات كثيرة لأنظمة ملكية وراثية لا تختلف عن هذه الجمهوريات الأخيرة من حيث التفضيل الزمني المرتفع.

هذا يعني أن الخلل ليس في شكل النظام السياسي بقدر ما هو في انحراف هذا النظام أو ذاك بحيث يتحول إلى سلطة مطلقة يغيب معها الفصل بين السلطات، ونزاهة القضاء واستقلاليته، وحرية الإعلام، واستقلال المجتمع المدني، ومختلف الروادع والضوابط التي تضمن التوازن وتمنع الطغيان والاستبداد. وفي هذا يكون الفلاسفة السياسيون اليونانيون، سقراط وأفلاطون وأرسطو، أكثر تبصراً من هوپا، فأرسطو، على سبيل المثال، يعدد ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم: الملكي، والأرستوقراطي، والديمقراطي، ثم يستنتج أنه لا يوجد نظام حكم خيّر بالمطلق (حكومة فاضلة) بين هذه الأنظمة القائمة؛ لأن لكل نظام حكم انحرافات ثابتة (يسميها أرسطو حكومات فاسدة)، وهي انحرافات نابعة من تفضيل المصلحة الخاصة داخل كل نظام، فحين يفضّل الملك الفرد مصلحته الخاصة يتحوّل النظام الملكي إلى نظام طغياني، وحين تفضل الأقلية الحاكمة مصلحتها في النظام الأرستوقراطي يتحول هذا النظام إلى نظام أوليغارشي، أما حين تفضل الأغلبية الشعبية مصلحتها الخاصة في الديمقراطية فإن الديمقراطية تتحول إلى نظام ديماغوجي؛ لأن مصلحة الأغلبية الشعبية شيء، والمصلحة العامة شيء آخر.

تشترك هذه الأنظمة في أنها أنظمة بوجهين: وجه إيجابي (ملكي، أرستوقراطي، ديمقراطي)، وآخر سلبي (طغياني، أوليغارشي، ديماغوجي) على التوالي. وليس معنى هذا أن التفاضل بين هذه الأنظمة غير ممكن، إلا أن تفاضلها يكون بقدر قربها من «الحكومة الفاضلة» المفترضة. وهو ما سمح لأرسطو بترتيبها وفقاً لدرجة انحرافها وزيغها عن الحكومة الفاضلة، فبما إن الأغلبية الحاكمة ستفضل مصلحة أغلبية الشعب على حساب أقلية أخرى، وأن الطغيان الفردي سيفضل مصلحة

فرد واحد على حساب كامل الشعب، فإن أرسطو يستنتج بأن «الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدها عن الحكومة الفاضلة، ثم تجيء الأوليغارشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جدّ البعد، وأخيراً الديماغوجية وهي التي يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة»[6]. ومفاضلة أرسطو بين انحرافات أنظمة الحكم، هنا، ليست سليمة بالضرورة، إلا أن تنبّهه إلى انحرافات كل أنظمة الحكم القائمة في زمنه مسألة في غاية التبصّر. وهي ما غابت عن تحليل هوپا تماماً كما غابت عن بصره نماذج الديمقراطية الناجحة في العالم (السويد، والنرويج، فنلندا...)، بحيث ركّز معظم انتباهه على عيوب النظام الأمريكي كما لو كانت عيوباً متجذرة في الديمقراطية كنظام حكم.

إلا أن النقص الخطير في نظرية هوپا لا يكمن في هذه المسألة، بل في التجاهل الغريب لكل الآليات الديمقراطية وحصر الانتباه في آلية واحدة ووحيدة وهي آلية الانتخاب؛ ولهذا يعمد هوپا إلى رصد تصاعد نسب الانتخاب في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث، ثم يمضي في استنتاجاته. والحقيقة أن نظرية هوپا تقوم على افتراض خاطئ، وهو الافتراض الذي يقول بأن الديمقراطية هي عملية انتخابات فقط، في تجاهل غير مبرر لآليات التوازن وردع القوة، وفصل السلطات، ونزاهة القضاء واستقلاليته، بما يضمن استدامة الحكم الرشيد، ويمنع استشراء الفساد وسرقات المال والموارد العامة (بالنسبة إلى هوپا وغالبية الليبرتاريين لا يوجد شيء اسمه موارد عامة، فالموارد إما خاصة ومملوكة أو مشاعيات يمكن تخصيصها بما في ذلك الطرق والمطارات والموانئ)، ويمنع، كذلك وهذا أمر مهم، صعود الحكام الطغاة المستبدين الذين لا يترددون في نهب موارد البلاد والعباد بما يقود إلى تبذير سريع لثروات الدولة وتدهور مؤكد لحضارتها إذا استخدمنا مصطلحات هوپا.

---

(6) أرسطو، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص311.

كما أن هوبا يغفل عن أمر آخر، وهو أن الفروق لم تعد كبيرة الآن بين الملكيات والجمهوريات، لا لأن رؤساء الجمهوريات يميلون إلى توريث الحكم لأبنائهم كما في «الجملوكيات» العربية، ولا لأن رؤساء الجمهوريات، حتى الديمقراطية منها، يميلون لأن يكونوا حكاماً مطلقين على طريقة حكام العالم الثالث (تساءل مرة فرانسيس فوكوياما عن قدرة الديمقراطية الأمريكية على الصمود في وجه ظاهرة مقلقة مثل انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب)[7]، أقول إن الفروق لم تعد كبيرة لأن أدوات الحكم والتحكم وتكنولوجيات المراقبة والمعاقبة قد تقدمت وتوسعت في العصر الحديث على نحو مخيف، وصارت متاحة في أيدي الملكيات والجمهوريات الديمقراطية منها والديكتاتورية. وليس ثمة من حل لكبح جماع هذا التنامي المخيف لأجهزة الدولة التحكمية والعقابية إلا بتقوية المؤسسات والآليات والضوابط والتوازنات الديمقراطية على الرغم من كل العيوب التي نعرفها عن الديمقراطية، وهي عيوب متجذرة ولا سبيل إلى الخلاص منها إلا بمزيد من الديمقراطية، ومزيد من التنبه واليقظة لإصلاح أي خلل وتعثر تمرّ به هذه التجربة الديمقراطية أو تلك.

ولكن، وعلى الرغم من كل هذه المآخذ، هل يستطيع المرء أن يتجاهل هذا العمل؟ قد نختلف مع هذا الكتاب أو نتفق، كثيراً أو قليلاً، إلا أن كل هذه الاعتبارات لا تقلّل من قيمته وفرادته وجدته وأصالة تحليله وقوته التفسيرية اللافتة. كما أنه كتاب يتطلب درجة عالية من القدرة على التخيل بما يسمح برؤية الأشياء من منظورات جديدة ومغايرة وربما لم تدر في بال القارئ يوماً ما. ولسوف يكتشف القارئ أنه أمام منظّر إشكالي ومثير للجدل، ولا تنقصه الحجة، فهو يبتدئ بمقدمات مقنعة لينتهي إلى استنتاجات صادمة وغير مألوفة من مثل: (الديمقراطية فكرة فاشلة وشريرة وخطيرة، والتحول الديمقراطي تدهور حضاري مؤكّد، والانفصال وتفكيك

---

(7) انظر:
Francis Fukuyama, Is American democracy strong enough for Trump? In: POLITICO, 1/24/2017.

الدولة إلى وحدات صغيرة أفضل من الوحدة والدولة المركزية، والهجرة تمثل غزواً ودمجاً قسرياً، والمساواة الديمقراطية سرقة لأنها تتطلب نقلاً للملكيات ممن يملكون إلى من لا يملكون، والجمهوريات الديمقراطية ستنهار في أوروبا كما انهارت الملكيات، وأن انهيارها مسألة وقت فقط، وبرامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ضرب من ضروب السرقة ستقود حتماً إلى آثار اجتماعية كارثية، والمساواة بين الناس انحطاط، والنظام الطبيعي يقوم على الاعتراف بعدد قليل من النبلاء والنخب الطبيعية المعترف بشجاعتها وذكائها وتفوقها، وإقصاء الكثرة الكاثرة من المتبطلين والمتسكعين والعاجزين والمرضى والمتطفلين الذين يعيشون على حساب الأسياد المتفوقين الذين منحتهم الطبيعة مواهب وامتيازات خاصة...إلخ). إن هذه الطريقة في التفكير والاستنتاج ستذكر كثيرين بأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه. وعلى الرغم من أن الكتاب يخلو من أي إشارة إلى نيتشه، إلا أن أفكار هذا الأخير وروحه الوثّابة والمقتحمة والضاربة كصاعقة تأخذ بتلابيب هذا الكتاب من البداية إلى النهاية.

إن هذا الطريقة في التفكير والاستنتاج هي التي تجعل كثيرين يتهيبون من الاقتراب من أعمال هوپا إلى درجة أن هذه الطريقة خلقت ظاهرة سيكولوجية مرضية أطلق عليها أستاذه، موراي روثبارد، اسم «هوپافوبيا» Hoppephobia أي الخوف المرضي من أفكار هانز هوپا لما تنطوي عليه من استفزاز وغرابة مثيرة للغيظ. فعلى الرغم من أن هوپا، كما يكتب روثبارد، «شخص ودود على المستوى الشخصي»، إلا أن أعماله تمتلك «قدرة ملحوظة على إثارة غيظ بعض القراء وإخراجهم عن «طورهم» واتزانهم، وإصابتهم بضغط الدم المرتفع، وجعلهم يفقدون أعصابهم»[8]. وإن هذا الوصف لينطبق، أكثر ما ينطبق، على هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي مضى على صدوره حوالي عقدين من الزمان (صدر في العام 2001)، والذي أثق أنه سيكون –على الرغم من مغايرته الشديدة والصادمة لكثير من الأفكار التي ألفناها وتصالحنا

(8) انظر:
Murray N. Rothbard, Hoppephobia, Liberty, Volume 3 Number 4 (March 1990), p.12.

معها- موضع اهتمام القراء والباحثين والمهتمين بالتاريخ والاقتصاد السياسي والفلسفة السياسية والعلوم الاجتماعية.

ويبقى أن نشير إلى أن هانز هيرمان هوپا الذي يكمل عامه السبعين هذا العام (2019) يعتبر أحد أبرز المفكرين الليبرتاريين الباقين على قيد الحياة اليوم. فقد ولد هوپا في ألمانيا في (2 سبتمبر 1949)، ودرس، فيها، على يد المفكر الألماني الكبير يورغن هابرماس، إلا أنه سرعان ما اكتشف أنه لم يكن متصالحاً مع الخلفية اليسارية والماركسية لكثير من أفكار هابرماس وتنظيراته. فما كان منه إلا أن غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليلتحق بأستاذه هناك موراي روثبارد. وعلى الرغم من أن اعمال هوپا ترجمت إلى العديد من اللغات من اللغة الصينية إلى الفارسية والتركية، إلا أنه لم يترجم له أي عمل حتى الآن إلى اللغة العربية. وهذا هو العمل الوحيد الذي يترجم له عربياً. وهو العمل الذي يستكمل فيه هانز هوپا أفكاره السابقة التي تدافع عن أخلاقيات الملكية الخاصة والنظام الطبيعي وبناء الحضارة ومجتمع الرأسمالية اللاسلطوية. وإنها لفرصة أن يطلع القارئ العربي على هذا الكتاب، وعلى أفكار واحد من أبرز المنظرين الباقين على قيد الحياة في المدرسة النمساوية في الاقتصاد، والليبرتارية في الفلسفة السياسة والأخلاقية، إضافة إلى المدى الواسع من اهتماماته التي تبدأ بالاقتصاد ولا تقف عند حدود الفلسفة والأخلاق وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ.

شكر وتقدير

لقد استقيت معظم الدراسات التالية من الخطابات التي ألقيت في محافل عديدة برعاية معهد لودفيج فون ميزيس ومعهد الدراسات الليبرتارية. وسبق أن نُشر العديد منها في مواقع مختلفة وبترجمات متباينة، لكنها خضعت هنا للكثير من التنقيح.

أشكر السيد لو روكويل، مدير معهد لودفيج فون ميزيس، والسيد بورتون إس. بلوميرت، مدير معهد الدراسات الليبرتارية، على دعمهما المادي والشخصي المستمر من أجل تطوير الأفكار المطروحة هنا.

كما أشكر كلّ من وفر لي منبراً للتعبير عن أفكاري واختبارها وساهم على نحوٍ ما في إنجاز هذا العمل، وأخصّ بالذكر كريستيان كومانيسكو وروبرت نيف وجيرارد رادنيتسكي وجيري شوارتز وجيسيس هويرتا دي سوتو وجوزيف سيما.

شكراً لكم جميعاً.

والشكر الأكبر للمتبرع المجهول لما قدمه لي من دعم مالي مستمر.

لقد منّ الله عليّ منذ سنوات عدة بصداقة رائعة جمعتني مع والتر بلوك وديفيد جوردون وجيفري هيربينر وجويدو هولسمان وستيفان كينسيلا ورالف رايخ وجوزيف ساليرنو. وفي حين لا يمكن اعتبار أي منهم مسؤولاً عن أيّ من أفكاري، إلا أنّهم جميعاً لهم أثر لا يمحى على تفكيري من خلال الاقتراحات

والانتقادات التي أغنت حواراتنا التي لا تعد ولا تحصى بالإضافة إلى مؤلفاتهم الأكاديمية القيّمة.

والأهم من ذلك هو تأثير لودفيج فون ميزيس وموراي روثبارد الكبير عليّ. ولا بدّ من الإشارة إلى أنني مدينٌ فكرياً لكلّ ما قدماه من أعمالٍ بارزة، وآمل صادقاً أن أتمكن من التعبير عن امتناني لهما بالقدر الكافي عبر طرح الدراسات التالية.

إلى موراي ن. روثبارد. الذي كنت محظوظاً برفقته عن قرب خلال العقد الأخير من حياته، أدين له بقدر كبير من عميق الامتنان الشخصي. إذ كان لصداقته وشجاعة أخلاقه ولطفه أثراً عميقاً ودائماً على تصرفاتي وتطلعاتي للحياة، وكان تفاؤله المرح عند مواجهة الشدائد المؤلمة مصدر إلهامي على ما يبدو.

وأخيراً وليس آخراً، أشكر زوجتي، مارغريت رودليش هوپا، ليس فقط لأنها تولّت لأكثر من عشرين عاماً المهمة الصامتة المتمثلة في تحرير كتاباتي الإنجليزية، بل لأنها تمكنت من خلق الوقت والطاقة للتوفيق بين عملها وعائلتها ورعاية ولدينا المراهقين، أشكرها جزيل الشكر على ما منحتني إياه من الدعم والراحة والسعادة.

هانز هيرمان هوپا

المقدمة

تعدّ الحرب العالمية الأولى من أهم المنعطفات في التاريخ الحديث، حيث انتقل عالم الغرب بأسره بعد انتهائها من الحكم الملكي وسيادة الملوك إلى الحكم الجمهوري الديمقراطي وسيادة الشعوب بدءاً من لحظة اندلاع الثورة الفرنسية، حيث لم يكن في أوروبا حتى عام 1914 سوى ثلاث جمهوريات فقط، فرنسا، سويسرا، ومن ثم البرتغال بعد عام 1911؛ ومن بين جميع الأنظمة الملكية الأوروبية الكبرى صنّفت المملكة المتحدة فقط كنظام برلماني، أي النظام الذي تكتسب فيه السلطة العليا صلاحياتها من خلال برلمان منتخب. وبعد مرور أربع سنوات فقط على دخول الولايات المتحدة الحرب الأوروبية وحسم نتائجها بشكل قاطع، اختفت جميع الأنظمة الملكية، ودخلت أوروبا والعالم بأسره عصر الجمهورية الديمقراطية.

في أوروبا، كان على آل رومانوف وآل هوهينزوليرن وآل هابسبورغ المهزومين عسكرياً التنازل أو الاستقالة، وأصبحت روسيا وألمانيا والنمسا جمهوريات ديمقراطية ذات حكومات برلمانية. وبالمثل، اعتمدت جميع الدول الخالفة التي تأسست حديثاً دساتير جمهورية ديمقراطية باستثناء يوغوسلافيا. وأطيح بالنظام الملكي في كلّ من تركيا واليونان. وحتى في الدول التي استمر فيها النظام الملكي قائماً اسمياً لم يعد الملوك يمارسون أي سلطة حاكمة، كما هو الحال في بريطانيا العظمى وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية. ووضع حق البالغين

بالاقتراع العام موضع التنفيذ، وانتخِبَت جميع سلطات الحكومة في البرلمانات والمسؤولين «العموميين».

إنّ التحول التاريخي العالمي من النظام القديم لحكم الملوك أو الأمراء إلى العصر الديمقراطي الجديد من الحكام المنتخبين أو المختارين شعبياً يمكن وصفه أيضاً بأنه شبيه بذلك التحول الذي جرى في النمسا وعبر الأسلوب النمساوي وأمريكا والأسلوب الأمريكي. وهذا صحيح لعدة أسبابٍ؛ أولها، أنّ النمسا بدأت الحرب، ووضعت أمريكا حداً لها. خسرت النمسا وانتصرت أمريكا. حكم النمسا الإمبراطور الملكي فرانز جوزيف وحكم أمريكا الرئيس البروفيسور وودرو ويلسون المنتخب ديمقراطياً. غير أنّ الأهم من ذلك، أن الحرب العالمية الأولى لم تكن حرباً تقليدية لفرض السيطرة على أهدافٍ إقليمية محدودة، بل كانت حرباً أيديولوجية؛ وكانت كل من النمسا وأمريكا على التوالي تجسدان بكل وضوح أفكار الصراع مع بعضهما البعض (وكان ينظر إليهما على هذا النحو من قبل الأطراف المتصارعة)[1].

بدأت الحرب العالمية الأولى كنزاع إقليمي قديم على ملكية الأرض لكن التدخل المبكر للولايات المتحدة ودخولها الحرب رسمياً في أبريل 1917، جعل الحرب تتخذ بعداً أيديولوجياً جديداً. تأسست الولايات المتحدة كجمهورية، وبما أنّ المبدأ الديمقراطي المتأصل في فكرة الجمهورية لم يثبت نجاحه إلا مؤخراً نتيجة الهزيمة العنيفة ودمار الكونفدرالية الانفصالية على يدّ حكومة الاتحاد المركزية أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد وجدت هذه الأيديولوجية المنتصرة للمذهب الجمهوري الديمقراطي التوسعي ما يمثلها في شخص الرئيس الأمريكي ويلسون. ففي ظلّ إدارة ويلسون أصبحت الحرب الأوروبية مَهمةً أيديولوجية تسعى لجعل العالم ملاذاً آمناً لممارسة الديمقراطية وخالياً من الأسر الحاكمة. عندما أُجبر القيصر نيكولاس الحادي عشر المتحالف مع الولايات المتحدة في مارس 1917 على التنازل عن

---

(1) للاطلاع على ملخص رائع لأسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى، ارجع إلى كتاب رالف رايكو، «الحرب العالمية 1: نقطة التحول»، في فصل تكاليف الحرب: انتصارات أمريكا الباهظة، جون ف. دينسون، محرر (نيوبرونسويك، إن جي: ناشري ترانسكشن، 1999).

العرش وشكّلت حكومة جمهورية ديمقراطية جديدة في روسيا بقيادة كيرينسكي، شعر ويلسون بالغبطة، إذ رحل القيصر، وتحولت الحرب أخيراً إلى صراعٍ أيديولوجي بحت؛ صراع بين الخير والشر. وكان ويلسون وأقرب مستشاريه في شؤون السياسة الخارجية، جورج د. هيرون وكولونيل هاوس، يشعرون بالكره الشديد لـ ألمانيا القيصرية، والأرستقراطية، والنخبة العسكرية. لكنهم كرهوا النمسا في المقام الأول. وعبّر السياسي النمساوي إريك فون كوهنيلت-ليدين عن وجهات نظر ويلسون واليسار الأمريكي، قائلاً: «كانت النمسا أكثر شراً من ألمانيا، فقد كانت في حالة تناقض مع المبدأ المازيني للدولة الوطنية (نسبة إلى جوزيبي مازيني فيلسوف وسياسي ماسوني إيطالي لقب بـ روح إيطاليا أسهمت جهوده وحراكه السياسي في قيام الدولة الإيطالية الحديثة) بسبب ما توارثته عبر العصور من تقاليد ورموز تعود أصولها إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة (نسر برأسين وألوان الذهبي الأسود، وغير ذلك)؛ وتمكنت السلالة الحاكمة فيها من حكم إسبانيا ذات مرة (بعبعٌ آخر)؛ كما قادت النمسا الحركة المناهضة للإصلاح وترأست التحالف المقدس، وحاربت ضد حركة التوحيد Risorgimento، وقمعت الثورة المجرية بقيادة كوسوت Kossuth (قائد الثورة المجرية وله نصب تذكاري في مدينة نيويورك)، وأيّدت معنوياً الاسم الملكي الذي أثار ذكريات التجربة المكسيكية. هابسبورغ - الاسم نفسه الذي أثار ذكريات الحروب الكاثوليكية الرومانية، كالأرمادا ومحاكم التفتيش وميترنيش (الأمير كليمنس فينزل مترنيش سياسي ورجل دولة نمساوي، كان الدعامة الرئيسية للنظام السياسي في أوروبا القرن التاسع عشر والقائم على مبدأ رفض التغيير والمحافظة على توازنات القوى في أوروبا)، واعتُقل الماركيز لافاييت في سجن أولموتز، وسيلفيو بيليكو في قلعة برون في سبيلبرج. كان لا بدّ من تحطيم هذه الدولة، وكان على هذه الأسرة أن تختفي»[2].

---

(2) إريك فون كوهنيلت-ليديهن، إعادة النظر في اليسار: من دي ساد إلى بول بوت (واشنطن العاصمة: ريجنسي، 1990)، ص 210؛ عن ويلسون والويلسونية. انظر موراي. ن. روثبورد، «الحرب العالمية الأولى كإنجاز: القوة والمثقفون»، مجلة الدراسات الليبرتارية 9، العدد 1 (1989)؛ بول غوتفريد، «الويلسونية:

وسرعان ما تدهورت الحرب لتتحول إلى صراعٍ شاملٍ تؤججه دوافع إيديولوجية. وأضفى الطابع العسكري على الاقتصاد الوطني برمته في كل مكان (اشتراكية الحرب)[3]، وهمّش التفاوت القديم بين من حارب ومن لم يحارب وبين الحياة العسكرية والمدنية. ولهذا أسفرت الحرب العالمية الأولى عن سقوط ضحايا بين صفوف المدنيين جرّاء الجوع والمرض أكثر من عدد الضحايا الذين قتلوا نتيجة المواجهات في ساحات المعارك. وعلاوة على ذلك، وبسبب الطابع الإيديولوجي للحرب، لم يكن ثمّة اتفاق سلام عند نهاية الحرب بل مجرد استسلام تام وإذلال وعقوبات. كان على ألمانيا التخلي عن نظام الحكم الملكي، وإعادة إقليم الألزاس واللورين إلى فرنسا كما كانا قبل اندلاع الحرب الفرنسية البروسية عام 1870 - 1871. وقد أثقل كاهل الجمهورية الألمانية الجديدة التزامها بإجراء إصلاحاتٍ وتقديم تعويضات ثقيلة طويلة الأجل. أصبحت ألمانيا منزوعة السلاح، ويحتل الفرنسيون ولاية سارلاند الألمانية، وكان عليها التنازل عن المناطق الشرقية الواسعة لـبولندا (بروسيا الغربية وسيلسيا). ورغم ذلك لم تتفكك ألمانيا ولم ينل منها الدمار بل احتفظ ويلسون بهذا المصير للنمسا. فبعد عزل هابسبورغ جرى تفكيك الإمبراطورية النمساوية الهنغارية بأكملها. وكان الإنجاز الذي توّج سياسة ويلسون الخارجية هو اقتطاع دولتين جديدتين ومصطنعتين من الإمبراطورية السابقة: تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. وتحولت النمسا نفسها التي كانت على مدى قرون طويلة من أقوى الدول العظمى في أوروبا إلى دولة صغيرة قُلّص حجمها ليشمل معقلها الصغير الناطق بالألمانية؛ وأجبرت النمسا الصغيرة على تسليم مقاطعة جنوب تيروليا الألمانية بالكامل حتى معبر بريمر إلى إيطاليا وكأنها تركةٌ أخرى من تركات ويلسون.

الإرث الذي لن يموت»، مجلة الدراسات الليبرتارية 9، العدد 2 (1990)؛ المرجع نفسه، «حول الأمة الليبرالية والديمقراطية» مجلة الدراسات الليبرتارية 10، غ. 1 (1991)؛ روبرت أ. نيسبت، العصر الحالي (نيويورك: هاربر ورو، 1988).

(3) انظر موراي ن. روثبارد، «جماعية الحرب في الحرب العالمية الأولى»، في تاريخ جديد لـ اللفياثان، رونالد رادوش وموراي ن. روثبارد، محرران. (نيويورك: إي. بي. دوتون، 1972؛ روبرت هيغز، أزمة اللفياثان (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1987).

وهكذا اختفت النمسا منذ عام 1918 من خريطة سياسة القوى الدولية. وبرزت مكانها الولايات المتحدة كقوة رائدة في العالم. وبدأ العصر الأمريكي -السلام الأميركي pax Americana- لقد انتصر مبدأ الجمهورية الديمقراطية وكرر انتصاره مرة أخرى مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ويبدو أنه انتصر مرة أخرى مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ورأى بعض المراقبين المعاصرين أن لحظة «نهاية التاريخ» قد حانت، فقد أصبحت الفكرة الأمريكية عن الديمقراطية العالمية الشاملة فكرةً قائمة بذاتها[4].

في هذه الأثناء، لم تكن النمسا في عهد هابسبورغ والتجربة النمساوية النموذجية ما قبل الديمقراطية، لم تكن أكثر من مجرد مسألة ذات أهمية تاريخية فقط. وتوخياً للدقة، لا يمكن نفي ما حققته النمسا من إنجازات. ولم يتمكّن حتى المفكرون والفنانون الديمقراطيون العاملون في أي مجال من مجالات الفكر والثقافة من تجاهل المستوى الهائل من غزارة الإنتاج الثقافي والفكري الهنغاري النمساوي وخاصة الثقافة الفيينية. ففي الواقع، تبدو قائمة الأسماء الكبيرة المرتبطة بـفيينا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بلا نهاية[5]. ومع ذلك، قلّما استحضرت هذه الإنتاجية الفكرية والثقافية

(4) انظر فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» (نيويورك: كتب آفون، 1992).

(5) وتتضمن القائمة لودفيج بولتزمان وفرانز بريتانو ورودولف كارناب وإدموند هوسيرل وإيميت ماخ وأليكسيوس مينونج وكارل بوبر وموريتز شليك ولودفيج فيتجنشتاين من بين الفلاسفة؛ وكورت غودل، وهانز هان، وكارل مينجر، وريتشارد فون ميزس من بين علماء الرياضيات؛ ويوجين فون بوم - باويرك، وغوتفريد فون هابلر، وفريدريك إيه فون هايك، وكارل مينجر، وفريتز ماكلوب، ولودفيغ فون ميزس، وأوسكار مورغنستيم، وجوزيف شومبيتر، وفريدريش فون ويزر بين الاقتصاديين؛ ورودولف فون جيرينج، وهانس كيلسن، وأنتون مينجر، ولورينز فون شتاين بين المحامين والمنظرين القانونيين؛ وألفريد أدلر، وجوزيف بروير، وكارل بوهلر، وسيغموند فرويد بين علماء النفس؛ وماكس أدلر وأوتو باور وإيجون فريدل وهينريش فريدونج وبول لازارسفيلد وغوستاف راتزينهوفر وألفريد شوتز بين المؤرخين وعلماء الاجتماع؛ وهيرمان بروث، وفرانز جريلبارزر، وهوجو فون هوفمانستال وكارل كراوس. فريتز ماوثنر. روبرت موسيل، وآرثر شنيتزلر، وجورج تراكل، وأوتو وينينغر، وستيفان زويغ بين الكتاب والنقاد الأدبيين؛ وغوستاف كليمت وأوسكار كوكوشكا وأدولف لوس وإيجون شيل بين الفنانين والمهندسين المعماريين؛ وألبان بيرج وجوهانس برامز وأنتون بروكنر وفرانز ليهار وغوستاف ماهلر وأرنولد شونبيرج ويوهان شتراوس وأنتون فون ويبيم وهوغو وولف بين الملحنين.

الهائلة في سياق منهجي مع التقاليد السابقة للديمقراطية في فترة حكم هابسبورغ الملكي. على النقيض من ذلك، وإن لم نعتبر الأمر مجرد صدفة. فقد أُظهرت إنتاجية الثقافة النمساوية - الفيينية «بشكل دقيق سياسياً» على أنها دليل على التبعات الإيجابية التآزرية لمجتمع يتميز بالتعددية العرقية والتعددية الثقافية[6]. ولكن مع نهاية القرن العشرين ازدادت الأدلة المؤكدة على أن النظام الأمريكي غرق هو نفسه في أزمة عميقة بدلاً من وضع نهاية للتاريخ. ومنذ أواخر ستينيات أو أوائل سبعينيات القرن الماضي، شهدت إيرادات الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية ركوداً أو حتى هبوطاً واضحاً. واستمر ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعاً ثابتاً في أوروبا الغربية على وجه الخصوص، إذ تتجاوز حالياً نسبة عشرة في المئة. كما ارتفع الدين العام في كل مكان وبلغ مستويات فلكية، وتجاوز في حالات عديدة إجمالي الناتج المحلي السنوي للبلاد.

وبالمثل، أوشكت أنظمة الضمان الاجتماعي على الإفلاس في كل مكان. فمن ناحية، لم يمثّل انهيار الإمبراطورية السوفيتية انتصاراً للديمقراطية بقدر ما كان إفلاساً لفكرة الاشتراكية، وهو بذلك يوجّه اتهاماً مباشراً لنظام الديمقراطية الأمريكي (الغربي) بدلاً من الاشتراكية الديكتاتورية. ومن الناحية الأخرى، تفاقمت الانقسامات القومية والإثنية والثقافية في نصف الكرة الغربي، وكذلك الانقسامات الانفصالية والانشقاقية. وهكذا تفككت دولتا ويلسون الديمقراطيتان متعددة الثقافات، يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. أما في الولايات المتحدة فقد نتج في أقل من قرن من الديمقراطية الشاملة تزايد مطرد في التدهور الأخلاقي والتفكك الأسري والاجتماعي والانحلال الثقافي وتفاقم معدلات الطلاق وولادة الأطفال غير الشرعيين والإجهاض والجريمة. ونتيجةً لقائمة طويلة من قوانين «التمييز الإيجابي» غير التمييزية وسياسات الهجرة العادلة غير التمييزية متعددة الثقافات،

---

(6) انظر آلان جانيك وستيفن تولمين، فيتجنشتاين في فيينا (نيويورك: سايمون وشوستر، 1973)؛ وليام م. جونستون، العقل النمساوي: تاريخ فكري واجتماعي 1848-1938 (جامعة بيركلي: مطبعة كاليفورنيا، 1972)؛ كارل اي. فيينا نهاية القرن؛ السياسة والثقافة (نيويورك: راندوم هاوس، 1981).

تأثر كل ركن وبيت في المجتمع الأمريكي بالإدارة الحكومية والإدماج القسري؛ وازدادت تبعاً لذلك حدة العداء والصراع الاجتماعي والتوتر العنصري والعرقي والأخلاقي والثقافي بشكل كبير.

وعادت الشكوك الكبرى بفضائل النظام الأمريكي إلى الظهور في ضوء هذه التجارب المخيبة للآمال. ويعود السؤال مرة أخرى، ما الذي كان ليحدث لو أنّ وودرو ويلسون أبقى الولايات المتحدة خارج الحرب العالمية الأولى بناء على وعده في حال إعادة انتخابه؟ ولكن بحكم طبيعته المتناقضة، لا يمكن مطلقاً تأكيد أو نفي الإجابة على سؤال كهذا. وهذا لا يجعل السؤال بلا معنى أو يحتمل إجابة اعتباطية. بل على العكس من ذلك، من الممكن الإجابة على هذا السؤال لتكون مساراً بديلاً للتاريخ بالتفصيل وبثقة كبيرة بناءً على فهم عميق للأحداث التاريخية والشخصيات المؤثرة المعنية[7]. لو أنّ الولايات المتحدة اتبعت سياسة خارجية صارمة بعيدة عن التدخلات، لكان من المحتمل أن ينتهي الصراع داخل أوروبا في أواخر عام 1916 أو أوائل عام 1917 نتيجة للعديد من مبادرات السلام وعلى رأسها مبادرة الإمبراطور النمساوي تشارلز الأول. وربما انتهت الحرب بسلام توفيقي يحفظ ماء الوجه بدلاً من الإملاء القسري. ولظلّت النمسا وهنغاريا وألمانيا وروسيا ممالك تقليدية بدلاً من أن تتحول إلى جمهوريات ديمقراطية قصيرة العمر. ولو بقي القيصر الروسي وقيصر ألمانيا والنمسا في سدة الحكم لكان من المستحيل تقريباً على البلاشفة الاستيلاء على السلطة في روسيا، ولكان من المستحيل على الفاشيين والاشتراكيين القوميين أن يفعلوا الشيء نفسه في إيطاليا وألمانيا رداً على تفاقم التهديد الشيوعي في أوروبا الغربية[8].

---

(7) للاطلاع على مجموعة معاصرة من أمثلة «التاريخ المضاد»، راجع كتاب التاريخ الافتراضي: البديل والنقائض، نيال فيرغسون، محرر. (نيويورك: الكتب الأساسية، 1999).

(8) فيما يتعلق بالعلاقة بين الشيوعية وصعود الفاشية والاشتراكية القومية، انظر رالف رايكو، «ميزس؛ حول الفاشية، والديمقراطية، ومسائل أخرى»، مجلة الدراسات الليبرتارية 12، عدد 1 (1996)؛ إرنيست نولت، الحرب الأهلية الأوروبية 1917-1945. الاشتراكية الوطنية والبلشفية (برلين: بروبيلاين، 1987).

لقد كان من الممكن إنقاذ الملايين من ضحايا الشيوعية والاشتراكية القومية والحرب العالمية الثانية. ولما وصل تدخل الحكومة في الاقتصاد الخاص في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى المستويات المرتفعة التي وصل إليها اليوم. وبدلاً من وقوع أوروبا الوسطى والشرقية (ومن ثم نصف الكرة الأرضية) في أيدي الشيوعيين لأكثر من أربعين عاماً من النهب والتدمير والعزل القسري عن الأسواق الغربية، فإن أوروبا بأكملها (والعالم بأسره) كانت ستظل متكاملة اقتصادياً في ظلّ نظام عالمي يضمن تقسيم العمل والتعاون (كما كان الحال في القرن التاسع عشر). ولكانت مستويات المعيشة في العالم قد نمت بمعدلات أعلى بكثير مما حققته اليوم.

أمام مسرح هذه التجربة الفكرية والمسار الفعلي للأحداث، يظهر النظام الأمريكي و-السلم الأمريكي pax American- وكأنه كارثة حقيقية ولكن غير مقصودة؛ (على عكس ما يذكره التاريخ «الرسمي» الذي يكتبه المنتصرون دوماً، أي من منظور أنصار الديمقراطية)؛ لقد كانت النمسا في ظلّ هابسبورغ وعصر ما قبل الديمقراطية دولةً أكثر جاذبية[9]. لذلك فإن من المجدي إلقاء نظرة منهجية على التحول التاريخي من المَلكية إلى الديمقراطية.

على الرغم من الدور الهام للتاريخ، فإن التالي ليس عمل مؤرخٍ، بل هو عمل خبير اقتصادي وفيلسوف سياسي. لن تعرض هنا بيانات جديدة أو غير مألوفة بل ستتضمن الدراسات التالية تفسيرات جديدة وغير مألوفة لحقائق معروفة ومقبولة

(9) لا يقل مؤسسياً عن جورج ف. كينان، الذي كتب عام 1951، عن قربه من الاعتراف بهذا القدر: ومع ذلك، إذا عُرض على المرء اليوم فرصة استعادة ألمانيا على ما كانت عليه عام 1913 مرة أخرى، ألمانيا يديرها أشخاص محافظون ولكنهم معتدلون نسبياً، لا نازيون ولا شيوعيون، ألمانيا قوية، موحدة وغير محتلة، غنية بالطاقة والثقة، وقادرة على أن تكون مرة أخرى جزءاً من قوى الموازنة مع القوة الروسية في أوروبا... في الواقع، سيكون هناك اعتراضات عليها من العديد من الأوساط، ولن يكون الجميع سعداء؛ لكن لن يكون الأمر سيئاً للغاية من نواح كثيرة، مقارنة بمشكلة يومنا هذا. لنحاول التفكير فيما يعنيه هذا. عندما تقوم بتحصيل النتيجة الإجمالية للحربين العالميتين من حيث أهدافهما المزعومة، تجد إن كان ثمّة أي مكسب على الإطلاق، فمن الصعب تمييزه. (الدبلوماسية الأمريكية 1900-1950 (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1951). ص ص 55-56).

عموماً؛ حيث إن تفسير الحقائق، وليس الحقائق نفسها، هو الشغل الشاغل للعلماء ومحور معظم الجدالات والنقاشات. فمن الممكن للمرء على سبيل المثال أن يوافق بسهولة على حقيقة أن متوسط مستويات المعيشة في الولايات المتحدة ومعدلات الضرائب والتراخيص الاقتصادية في القرن التاسع عشر كانت منخفضة نسبياً، في حين كانت مستويات المعيشة والضرائب والتراخيص في القرن العشرين مرتفعة.

ولكن هل كانت مستويات المعيشة في القرن العشرين أفضل بسبب ارتفاع الضرائب والتراخيص أم على كانت كذلك الرغم من ارتفاع الضرائب والتراخيص؟ أي هل ستكون مستويات المعيشة أفضل لو ظلت الضرائب والتراخيص منخفضة كما كانت خلال القرن التاسع عشر؟ وأيضاً، يمكن للمرء أن يوافق بسهولة على أن إعانات الرعاية الاجتماعية ومعدلات الجريمة كانت منخفضة خلال الخمسينيات في حين ارتفع كلاهما الآن نسبياً. ومن ثم، هل زادت الجريمة بسبب ارتفاع إعانات الرعاية الاجتماعية أم زادت رغم ارتفاع الاعانات؟ أم أنّ الجريمة والرعاية الاجتماعية لا علاقة لهما ببعضهما البعض؟ وهل العلاقة بين هاتين الظاهرتين مجرد صدفة؟ إنّ الحقائق لا تقدم إجابة على هذه الأسئلة، ولا يمكن لأي قدرٍ من التلاعب الإحصائي بالبيانات أن يغيّر الواقع، وبيانات التاريخ متوافقة منطقياً مع كل التفسيرات المتنافسة، ولا يملك المؤرخون طريقة للانحياز لصالح واحد دون الآخر.

إن كان على المرء اتخاذ خيار عقلاني وسط هذه التفسيرات المتناقضة وغير المتوافقة، فهذا ممكن فقط في حال امتلاكه نظريةً ما تحت تصرفه أو حتى اقتراح نظري لا تعتمد صلاحيته على الخبرات التاريخية ولكن يمكن تأسيسه مسبقاً، أي مرة واحدة وإلى الأبد، عن طريق الإدراك والفهم الفكري لطبيعة الأشياء. ويحظى هذا النوع من النظريات بتقدير منخفض في بعض الأوساط؛ وقد أعلن بعض الفلاسفة، وخاصة التجريبيين-الوضعيين منهم، أنّ أيّ نظرية من هذا القبيل محظورة أو حتى مستحيلة.

إنّ هذه ليست أطروحة فلسفية مكرسة لمناقشة قضايا نظرية المعرفة وعلم الوجود. ولا أرغب هنا وفيما يلي المباشرة في دحض الفرضية التجريبية الوضعية

القائلة أنّ لا وجود لمثل هذه النظرية البديهية، وأقصد هنا الافتراضات التي تؤكد شيئاً ما عن الواقع ويمكن التحقق من صحتها بشكل مستقل عن نتائج أي تجربة مستقبلية[10]. إلا أنّه من الملائم أكثر الاعتراف منذ البداية بأني أعتبر هذه الفرضية (وهذا البرنامج البحثي التجريبي الوضعي بأكمله والذي يمكن تفسيره كنتيجة لتطبيق مبادئ الديمقراطية (المساواة) على حقول المعرفة والأبحاث المهيمن أيديولوجياً خلال معظم القرن العشرين) فرضيةً غير صحيحة في جوهرها والعمل على دحضها جملةً وتفصيلاً[11].

ويكفي هنا تقديم بضع أمثلة فقط حول المقصود بـ«نظرية بديهية»، والاستشهاد على وجه الخصوص ببعض الأمثلة من العلوم الاجتماعية من أجل نفي أي شك محتمل واعتبار نهجي النظري نهجاً معقولاً حدسياً ومتوافقاً مع المنطق السليم[12].

ومن الأمثلة على ما أقصده بنظرية بديهيّة: لا يمكن لشيءٍ ماديّ أن يكون في مكانين في آنٍ واحد. لا يمكن لجسمين أن يشغلا المكان نفسه. الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتين. لا يمكن لخطين مستقيمين الإحاطة بحيزٍ ما. لا يمكن لجسمٍ أحمر اللون بالكامل أن يكون أخضر بالكامل (أو أزرق أو أصفر، أو غير ذلك). كلّ ما لهُ لونٌ، له امتدادٌ أيضاً. وكلّ ما له شكلٌ، له حجمٌ أيضاً. إذا كانت (أ)

---

(10) انظر في هذا الموضوع لودفيج فون ميزيس، النظرية والتاريخ: تفسير الثورة الاجتماعية والاقتصادية (أوبورن، Ala: معهد لودفيج فون ميزيس، 1985)؛ شرحه، الأساس النهائي للعلوم الاقتصادية؛ مقال عن الأسلوب (كانساس سيتي: شيد أندروز وماكميل، 1978)؛ هانز هيرمان هوبا، نقد البحوث الاجتماعية السببية. التحقيقات في أسس علم الاجتماع والاقتصاد (أوبلادين: دار النشر الألمانية الغربية، 1983)؛ شرحه، العلوم الاقتصادية والطريقة الأسترالية (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1995).

(11) انظر براند بلانشر، السبب والتحليل (لاسال، إنديانا: المحكمة المفتوحة، 1964)؛ أيضا آرثر باب، الدلالات والحقيقة اللازمة (نيو هافن، كون: مطبعة جامعة ييل، 1958)؛ شاول كريبك، «التسمية والضرورة»، في دلالات اللغة الطبيعية، دونالد ديفيدسون وجيلبرت هارمان، محرران. (نيويورك: ريدل، 1972)؛ وبول لورينزن، التفكير المنهجي (فرانكفورت/ م.: سوركامب، 1968).

(12) وحتى «التجريبي الجيد» عليه أن يعترف أن من غير الممكن وفقاً لمذهبه أن يقرر سلفاً ما إذا كانت النظريات البديهية موجودة أم لا، أو من الممكن استخدامها للبتّ بين التفسيرات المتناقضة لإحداها وبين مجموعة البيانات التاريخية نفسها. ومن ثم، سيتعين عليه تبني موقف الانتظار والترقب أيضاً.

جزءاً من (ب)، و(ب) جزءاً من (ج)، فإن (أ) جزءٌ من (ج)؛ (3 + 1) = 4؛ (6) = 2 (33 – 30).

من غير المعقول أن يكون على التجريبيين تشويه مثل هذه الافتراضات وكأنها مجرد اصطلاحات لغوية–نحوية خالية من أي محتوى تجريبي، أي مجرد حشوٍ «فارغ». وعلى النقيض من هذا الرأي ووفقاً للحس السليم، يمكنني فهم نفس الافتراضات على أنها تأكيد على بعض الحقائق البسيطة ولكن الأساسية حول بنية الواقع. ووفقاً للحس السليم أيضاً، سأعتبر الشخص الذي أراد «اختبار» هذه الافتراضات، أو الذي أورد «حقائق» متناقضة أو منحرفة عنها، شخصاً مختلاً. تتفوق النظرية البديهية على التجربة وتصححها (والمنطق يلغي الملاحظة)، وليس العكس.

والأهم من ذلك، هناك أمثلة كثيرة عن النظرية البديهية في العلوم الاجتماعية أيضاً، سيما في مجالي الاقتصاد السياسي والفلسفة:

«الفعل الإنساني هو سعي الشخصِ الفاعل الهادف لتحقيق غايات قيّمة بوسائل شحيحة».

«لا يمكن لأحد أن يمتنع عن الفعل عمداً».

«يهدف كل عمل إلى تحسين الرفاه الشخصي للفاعل ليصبح أفضل مما كان سيكون عليه لولا ذلك».

«الكمية الأكبر من سلعة ما تقدّر تقديراً أفضل من كمية أصغر من نفس السلعة».

«الرضا العاجل مفضلٌ على الرضا اللاحق».

«لا بدّ أن يسبق الإنتاج الاستهلاك».

«ما يُستهلك اليوم لا يمكن استهلاكه مرة أخرى في المستقبل».

«إذا خُفّض سعر سلعة ما، سيشتري المرء منها الكمية نفسها أو أكثر على عكس ما سيحصل لو ارتفع سعرها».

«ثبات انخفاض الأسعار تحت مستوى سعر السوق المتوازن يؤدي إلى عجز دائم».

«في غياب الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج لا يمكن تقدير أسعار تلك العناصر، ومن ثم من المستحيل حساب التكلفة دون معرفة أسعار العناصر».

«يؤدي فرض الضرائب على المنتجين أو مالكي الثروة إلى خفض معدل الإنتاج أو الثروة إلى دون ما كانت ستكون عليه بغيابها».

«لا يكون النزاع بين الأشخاص ممكناً إلا إذا كانت الأشياء شحيحة أو بقدر ما تكون شحيحة».

«لا يمكن امتلاك أي شيء أو جزء من أي شيء حصرياً من قبل أكثر من شخص في الوقت عينه».

«لا تنسجم الديمقراطية (حكم الأغلبية) مع الملكية الخاصة (الامتلاك والحكم الفردي)».

«لا يمكن جعل أي شكل من أشكال الضرائب موحّداً (متساوياً)، لكن تسبب كل ضريبة نشوء طبقتين منفصلتين وغير متكافئتين من دافعي الضرائب مقابل مستهلكي الضرائب».

«إنّ المِلكية وسندات الملكية كيانان منفصلان، وأي زيادة في هذه الأخيرة لا ترافقها زيادة مقابلة في الأولى لا تقود إلى زيادة الثروة الاجتماعية بل إلى إعادة توزيع الثروة الحالية الموجودة».

ويفسّر العالم التجريبي هذه افتراضات إما على أنها لا تشير إطلاقاً إلى أي شيء تجريبي بل هي مجرد توافقات كلامية، أو على أنها افتراضات تجريبية قابلة للاختبار إلى الأبد. أما بالنسبة لنا، فإنّ كلا التفسيرين مرفوضان من حيث المنطق. إنّ من المذهل في الواقع أن نصوِّر هذه الافتراضات على أنها غير مجدية كلياً وخالية من أي محتوى تجريبي. إذ من الواضح أنها تشير إلى أشياء وأحداث «حقيقية»! ومن

المضلل اعتبار هذه الافتراضات مجرد فرضيات. والافتراضات الافتراضية، كما يشار لها عموماً، هي عبارات كهذه:

يفضل الأطفال ماكدونالدز على برجر كينج./ تبلغ نسبة الإنفاق على شراء لحم البقر مقارنة مع لحم الخنزير في جميع أنحاء العالم 2: 1./ يفضل الألمان إسبانيا على اليونان كوجهةٍ لقضاء العطلات./ سيؤدي التعليم الأطول في المدارس العامة إلى تسرّب أكبر./ يفوق حجم التسوق في الفترة التي تسبق عيد الميلاد حجمه في الفترة التي تلي عيد الميلاد./ يصوّت الكاثوليك لـ «الديمقراطيين» غالباً./ يوفّر اليابانيون ربع دخلهم الصافي./ يشرب الألمان البيرة أكثر من الفرنسيين./ تنتج الولايات المتحدة أجهزة كمبيوتر أكثر من أي بلد آخر./ معظم سكان الولايات المتحدة من البيض ومن أصول أوروبية.

تتطلب افتراضاتٍ مثل هذه جمع بيانات قديمة للتحقق من صحتها، ولا بدّ من إعادة تقييمها باستمرار لأن العلاقات المؤكدة ليست ضرورية (بل «مشروطة»)؛ وهذا بسبب عدم وجود ما هو مستحيل بطبيعته أو لا يمكن تصوره أو أنّه خطأ واضح في افتراض عكسه كتفوق برجر كينج على ماكدونالدز أو تفضيل الألمان لليونان على إسبانيا، إلخ. لكن هذا لا ينطبق على الافتراضات النظرية السابقة.

فمثلاً لنفي هذه الافتراضات والاقتراحات؛ يمكن القول أن كمية أصغر من سلعة ما قد تكون مفضلة على كمية أكبر من نفس السلعة، أو أن ما يستهلك الآن يمكن استهلاكه مرة أخرى في المستقبل، أو أن من الممكن حساب التكاليف أيضاً دون معرفة أسعار عناصر الإنتاج، هذا سخيف؛ وأي شخص يشارك في «بحث تجريبي» و«اختبار» لتحديد صحة أيّ افتراضين متناقضين، كهذه الافتراضات، يبدو معتوهاً أو مخادعاً.

ووفقاً للنهج المعتمد هنا، تقبل الافتراضات النظرية كالتي ذكرت للتو على أنها: بيانات حول حقائق وعلاقاتٍ ضرورية. ومن ثم يمكن توضيحها بواسطة البيانات التاريخية، لكن البيانات التاريخية لا يمكنها إثبات تلك الافتراضات

أو دحضها[13]. حتى لو كانت التجربة التاريخية ضرورية من أجل فهم فكرة نظرية بشكل أوليّ، فإن هذه الفكرة سوف تهتم بمعرفة الحقائق والعلاقات التي تمتد وتتجاوز منطقياً تجربة تاريخية بعينها. ومن ثم، بمجرد فهم الفكرة النظرية يمكن استخدامها كمعيار ثابت ودائم لـ «النقد»، أي لغرض تصحيح ومراجعة ورفض التقارير والتفسيرات التاريخية وقبولها أيضاً. فمثلاً، من المستحيل اعتبار ارتفاع الضرائب والتراخيص سبباً لارتفاع مستويات المعيشة، استناداً إلى الأفكار النظرية. يمكن لمستويات المعيشة أن ترتفع بصرف النظر عن ارتفاع الضرائب والتراخيص. وبالمثل، يمكن للأفكار النظرية أن تستبعد تقارير كتلك التي تقول أن تزايد الاستهلاك أدى إلى زيادة الإنتاج (النمو الاقتصادي)، أو أن انخفاض سعر السلعة عن سعر السوق المتوازن (السعر الأقصى) يؤدي إلى فائض من السلع غير المباعة، أو أن غياب الديمقراطية كان مسؤولاً عن الخلل الاقتصادي للاشتراكية، ادعاء فارغ. فمن الناحية النظرية، يمكن فقط للمزيد من الادخار وتكوين رأس المال وإحراز التقدم على صعيد الإنتاجية أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وأنّ الأسعار

---

(13) ولتجنب أي سوء فهم يجب أن ندرك أن وصف شيء ما بأنه «ضروري» (ويمكن القول أنه «بديهي»)، لا يعني الادعاء بأنه ناجح حتماً أو معصوم من الخطأ. كذلك يزعم علماء الرياضيات وعلماء المنطق أنهم مهتمون بالعلاقات الضرورية، لكنهم لا يدّعون أنهم معصومون من الخطأ. ومن ثم، فإن كل ما يُزعم في هذا الصدد هو بهدف دحض الافتراض النظري فقط (على النقيض من الافتراضي)، نحتاج إلى حجة نظرية أخرى أو أكثر جوهرية، تماماً كما نحتاج إلى برهان أو حجة رياضية أو منطقية أخرى (وليس إلى «دليل تجريبي») من أجل دحض نظرية رياضية أو منطقية.

أشرت في مستهل حديثي إلى النمسا في ظل حكم هابسبورغ والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أكثر البلدان ارتباطاً وثيقاً بالنظام الملكي القديم والعصر الجمهوري الديمقراطي الحالي، على الترتيب. ونعود هنا مرة أخرى إلى النمسا في ظل حكم هابسبورغ ونكتشف سبباً آخر يفسر أيضاً إمكانية تسمية الدراسات التالية باسم: «رؤية نمساوية للعصر الأمريكي». تُصنف المدرسة النمساوية للاقتصاد بين المدارس الأكثر تميزاً من حيث التقاليد الفكرية والفنية العديدة العريقة التي نشأت في النمسا ما قبل الحرب العالمية الأولى. إلا أنّ من إحدى النتائج العديدة لدمار إمبراطورية هابسبورغ، تهجير الجيل الثالث من المدرسة، بقيادة لودفيج فون ميزيس، في النمسا والقارة الأوروبية، ومع هجرة ميزيس إلى مدينة نيويورك عام 1940، حملها معه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وترسخت في أمريكا النظرية الاجتماعية النمساوية بقوة، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى عمل طالب أمريكي متميز لدى ميزيس، موراي ن. روثبارد.

المضمونة فقط التي تفوق سعر توازن السوق (السعر الأدنى) يمكنها أن تقود إلى فائض دائم، وغياب الملكية الخاصة وحده المسؤول عن المحنة الاقتصادية في ظل الاشتراكية. وأكرر أنّ أيّ من هذه الأفكار لا تتطلب المزيد من الدراسة التجريبية أو الاختبار لأن دراستها أو اختبارها دلالة على الارتباك.

ومن الواضح أنني حين أشرت آنفاً إلى أن هذا العمل ليس عمل مؤرخ بل خبير اقتصادي وفيلسوف سياسي، لم أرَ ذلك على أنه أمر معيب أو سيء بل على العكس تماماً. وكما ذكرت، لا يمكن للمؤرخين أن يحكموا بشكل منطقي بين التفسيرات غير المتوافقة لنفس المجموعة من البيانات أو تسلسل الأحداث؛ ومن ثم، فهم غير قادرين على تقديم إجابات على الأسئلة الاجتماعية المهمة. الميزة الأساسية الوحيدة التي يتفوق بها الاقتصادي والفيلسوف السياسي على المؤرخ (والفوائد التي يمكن أن يجنيها المؤرخ من دراسة الاقتصاد السياسي والفلسفة) هي معرفة نظرية اجتماعية بديهية بحتة تمكّنه من تجنب أخطاء غير ضرورية ولا يمكن تجنبها عادة عند تفسير تسلسل البيانات التاريخية المعقدة وتقديم حساب مصحح للتاريخ من الناحية النظرية أو «إعادة بناء» حساب انتقادي حاسم و«معدّل» للتاريخ.

بناءً على الأفكار النظرية الأساسية المستمدة من الاقتصاد السياسي والفلسفة السياسية (الأخلاقيات) وبدافع منها، أقترح في الدراسات التالية تنقيح ثلاث معتقدات وتفسيرات أساسية -بل شبه أسطورية- تتعلق بالتاريخ الحديث.

وفقاً للأفكار النظرية الأولية المتعلقة بطبيعة المِلكية الخاصة، والمِلكية مقابل المِلكية والإدارة «العامة»، والشركات مقابل الحكومات (أو الدول)، أقترح أولاً مراجعة النظرة السائدة إلى الحكومات المَلكية الوراثية التقليدية وأقدم عوضاً عنها تفسيراً مناسباً غير مألوف للمَلكية وتجربة الحكم المَلكي.

باختصار، يمكن إعادة بناء الحكومة المَلكية من الناحية النظرية كحكومة مملوكة للقطاع الخاص، والتي يمكن تفسيرها بدورها على أنها تعزيز الحاكم للتوجّه المستقبلي واهتمام بالقيم الرأسمالية والحسابات الاقتصادية.

ثانياً، وضمن نفس السياق غير التقليدي ولكن ضمن القالب النظري نفسه، يلقى الضوء على الديمقراطية والتجربة الديمقراطية بصورة غريبة ومستهجنة. يعاد تشكيل الحكومة الديمقراطية كحكومة مملوكة ملكية عامة للشعب، الأمر الذي يُفسّر توجّه رؤساء الحكومات نحو الحاضر وتجاهلهم أو إهمالهم القيم الرأسمالية، ويفسّر اعتبار الانتقال من المَلَكية إلى الديمقراطية نوع من التدهور الحضاري.

وتبقى المراجعة الثالثة المقترحة الأكثر جوهرية وغرابةً.

بصرف النظر عن الصورة المواتية نسبياً التي تقدمها المَلَكية، فأنا لست مَلكياً، وما يلي ليس دفاعاً عن النظام المَلكي. إن موقف من الملَكِية هو: إذا كان على المرء الانتماء إلى دولة ما، تعرّف بأنها وكالة أو هيئة تمارس احتكاراً إقليمياً قسرياً على اتخاذ القرارات النهائية (الولاية أو السلطة القضائية) وتفرض الضرائب، فمن المفيد اقتصادياً وأخلاقياً اختيار الملَكِية على الديمقراطية. لكن هذا يترك السؤال مفتوحاً عما إذا كانت الدولة ضرورية أم لا، أي، في حال وجود بديل لكلّ من الملَكِية والديمقراطية. ونؤكد مرة أخرى أن التاريخ عاجز عن الإجابة على هذا السؤال. وبحكم التعريف، لا يوجد ما يسمى بـ «تجربة» للبيانات المضادة والبدائل؛ وكل ما يجده المرء في التاريخ المعاصر، على الأقل فيما يتعلق بالعالم الغربي المتقدم، هو تاريخ الدول ومركزية الدولة. والنظرية وحدها هي القادرة على تقديم الإجابة مرة أخرى، لأنّ الافتراضات النظرية، كما بينّا للتو، تهتم بالحقائق والعلاقات الضرورية؛ ومن ثم، كما يمكن الاستفادة منها للحكم على بعض التقارير والتفسيرات التاريخية على أنها خاطئة أو مستحيلة، كذلك يمكن الاستفادة منها للحكم على بعض الأشياء الأخرى على أنّها ممكنة وبنّاءة قدر الإمكان، حتى لو لم تعرف هذه الأشياء أو تجرب أبداً من قبل.

وتُظهر النظرية الاجتماعية الأولية أنها غير قادرة على تبرير وجود أي دولة بالشكل الذي حدد للتو، سواء من الناحية الاقتصادية أو الأخلاقية، وهذا تناقض تام مع الرأي التقليدي في المسألة.

بالأحرى، تعاني كل دولة من نقص اقتصادي وأخلاقي بغض النظر عن دستورها. كما أنّ كل محتكرٍ، بما فيهم من يحتكر اتخاذ القرارات النهائية، يعتبر «سيئاً» من وجهة نظر المستهلكين. ويقصد بالاحتكار بموجب هذا المعنى الكلاسيكي غياب إمكانية الانخراط بحرية في العمل بأيّ خط إنتاج: أي أنّ وكالة واحدة فقط (أ) يمكنها إنتاج المنتج (س). وبالتالي أي محتكر من هذا القبيل يعتبر «سيئاً» بالنسبة للمستهلكين لأنه محمي من الدخلاء الجدد المحتملين على خط الإنتاج، ومن ثم سيكون سعر منتجه أعلى وجودته أقل منها في حال العكس. علاوة على ذلك، لن يوافق أي شخص على بند يسمح لمحتكر يتخذ القرارات النهائية (أي الحاكم النهائي والقاضي في كل حالة نزاع بين الأشخاص) أن يحدد من جانب واحد (دون أخذ موافقة جميع الأطراف المعنية) الثمن الذي يجب أن يدفعه المرء مقابل الحصول على خدماته. أي أنّ سلطة فرض الضرائب غير مقبولة أخلاقياً. في الواقع، لن ينتج عمّن يحتكر حقّ اتخاذ القرارات النهائية وهو مسلّح بسلطة فرض الضرائب سوى عدالةٍ مبتورة ذات نوعية هزيلة تقود إلى ظهور المزيد من «الأشرار» أي المزيد من الظلم والافتراء، ومن ثم، فإن الاختيار بين الملَكية والديمقراطية يتعلق بالاختيار بين نظامين اجتماعيين معيبين. ويقدم التاريخ الحديث في الواقع مثالاً وافياً على أوجه القصور الاقتصادية والأخلاقية لجميع الدول، سواء كانت ملكية أم ديمقراطية.

كما أن النظرية الاجتماعية نفسها توضح بشكل إيجابي إمكانية وجود نظام اجتماعي بديل للملكية والديمقراطية وخالٍ من العيوب الاقتصادية والأخلاقية (وبديل أيضاً لأي شكل آخر من أشكال الدولة). والمصطلح المعتمد هنا لوصف نظام اجتماعي خالٍ من الاحتكار والضرائب هو «النظام الطبيعي». ومن الأسماء الأخرى المستخدمة في موضع آخر أو من قبل آخرين للإشارة إلى الشيء نفسه تشمل «الأناراكية (اللا سلطوية) المنظَّمة» و«أناراكية (فوضى) الملكية الخاصة» و«الرأسمالية الأناركية» و«الحكم الذاتي» و«مجتمع القانون الخاص (اللا سلطوية الرأسمالية)» و«الرأسمالية الخالصة».

بغض النظر عن الملَكِية والديمقراطية، فإن ما يلي يتعلق «بمنطق» نظامٍ طبيعي، حيث تكون كل الموارد النادرة مملوكة من قبل القطاع الخاص، وتحصل كل مؤسسة على تمويلها عبر التمويل الطوعي الذي يقدمه العملاء أو المانحين من القطاع الخاص، وحيث يكون الدخول إلى كل خط من خطوط الإنتاج حراً ومتاحاً حتى إلى قطاعات العدالة والشرطة والدفاع. ويختلف النظام الطبيعي عن غيره بأنه يكشف بوضوحٍ الأخطاء الاقتصادية والأخلاقية في نظام الحكم الملَكِي. وتتضح في ظلّ النظامٍ الطبيعي الأخطاء الأكبر التي تنطوي عليها الديمقراطية بشكل جليّ، ويبدو التحول التاريخي من الملَكِية إلى الديمقراطية كحالة من حالات التدهور الحضاري. ونتيجةً للوضع المنطقي للنظام الطبيعي باعتباره الحلّ النظري لمشكلة النظام الاجتماعي الأساسية المتعلقة بكيفية حماية الحريات والممتلكات والسعي من أجل تحقيق السعادة، فإن ما سيطرح لاحقاً سوف يتضمن أيضاً نقاشات مستفيضة حول القضايا والشواغل الاستراتيجية، كمتطلبات التغيير الاجتماعي، وخاصة التحول الجذري من الديمقراطية إلى النظام الطبيعي.

بغض النظر عن التفسيرات والاستنتاجات غير التقليدية التي توصلت إليها الدراسات التالية، فإن المبرهنات والنظريات المستخدمة هي بالتأكيد حديثة أو غير تقليدية. وفي الواقع، إذا افترض المرء، كما أفعل، وجود نظرية ومبرهنات اجتماعية بديهية، فيجب أن يتوقع أيضاً أن معظم هذه المعارف قديمة وأنّ التقدم النظري يسير بطيئاً وبجهدٍ جهيد. ومن ثم، حتى لو بدت استنتاجاتي جذرية أو متطرفة، فبصفتي باحثاً نظرياً ضليعاً، ورجل محافظٌ بلا ريب. أضع نفسي في خضم تقاليد فكرية تمتد جذورها إلى ما لا يقل عن القرن السادس عشر حيث المدرسة الفلسفية الإسبانية (السكولاتية) التي وجدت أوضح تعبير حديث لها في ما يسمى بالمدرسة النمساوية للاقتصاد؛ وتقاليد النظرية الاجتماعية البحتة المتمثلة في كل من كارل مينجر وإوجين فون بوم - باويرك ولودفيج فون ميزيس وموراي ن. روثبارد[14].

---

(14) انظر موراي ن. روثبارد، الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث:. تاريخ الفكر الاقتصادي (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)؛ شرحه، الاقتصاد الكلاسيكي: وجهة نظر نمساوية حول تاريخ الفكر

وقد كتبت الدراسات التالية من وجهة النظر الفضلى للنظرية الاجتماعية النمساوية الحديثة. وسنلاحظ طوال الوقت هيمنة أفكار لودفيج فان ميزيس والكثير أيضاً من أفكار موراي ن. روثبارد. إذ إنّ المبرهنات الأولية للاقتصاد والفلسفة السياسية التي استخدمت هنا لغرض إعادة بناء التاريخ واقتراح بديل بنّاء للديمقراطية، وجدت أفضل معالجة تفصيلية لها في الأعمال النظرية الرئيسية لـ ميزيس وروثبارد[15]. كما أن العديد من المواضيع التي نوقشت فيما يلي خضعت للكثير من التمحيص والدراسة التطبيقية. وتشترك الدراسات التالية مع ميزيس، وخاصة مع روثبارد، في خاصية جوهرية قوية مناهضة للدولة وموالية للملكية الخاصة، وتحمل موقفاً شجاعاً حراً.

على الرغم من ذلك، يمكن للدراسات التالية المطالبة بالأصالة من ناحيتين. فهي من ناحية تضمن فهماً أعمق للتاريخ السياسي الحديث. فقد ناقش ميزيس وروثبارد في أعمالهما التطبيقية معظم القضايا والأحداث الاقتصادية والسياسية المحورية في القرن العشرين: الاشتراكية مقابل الرأسمالية، والاحتكار مقابل المنافسة، والقطاع الخاص مقابل إنتاج الملكية العامة، والإنتاج والتجارة مقابل الضرائب، والتراخيص، وإعادة التوزيع، إلخ؛ وقدم كلاهما روايات مفصلة للنمو السريع لسلطة الدولة خلال القرن العشرين وشرحا عواقبها الضارة اقتصادياً ومعنوياً.

وفي حين أنهما أثبتا إدراكاً وبُعد نظر استثنائيين في هذه المساعي (بالمقارنة مع نظرائهم التجريبيين والوضعيين)، لم يقم ميزيس ولا روثبارد بمحاولة منهجية للبحث عن سبب تدهور الفكر الليبرالي الكلاسيكي والرأسمالية الحرة والظهور المصاحب للإيديولوجيات السياسية المعادية للرأسمالية ومركزية الدولة خلال

الاقتصادي (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)؛ أيضاً الاقتصاديون النمساويون الخمسة عشر العظماء، راندال هولكومب، محرر. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1999).

(15) لودفيج فون ميزيس، عمل الإنسان؛ أطروحة عن الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما: لودفيج فون ميزيس معهد، 1949 (1999)؛ موراي روثبارد، الإنسان، والاقتصاد، والدولة؛ أطروحة حول المبادئ الاقتصادية (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، (1962) (1993).

القرن العشرين. وغالباً لم يتبادر إلى ذهنيهما اعتبار الديمقراطية سبباً. في الواقع، وعلى الرغم من إدراكهما لأوجه القصور الاقتصادية والأخلاقية للديمقراطية، فإن كلاً من ميزيس وروثبارد تعاملا بلطف مع الديمقراطية وكانا يميلان إلى اعتبار الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية بمثابة تقدم.

وسأشرح، على النقيض من ذلك، كيف يكون النمو السريع لسلطة الدولة خلال القرن العشرين الذي اشتكى منه ميزيس وروثبارد نتيجة منهجية للديمقراطية والعقلية الديمقراطية، أي الإيمان (الخاطئ) بكفاءة أو عدالة الملكية العامة وحكم (الأغلبية) الشعبية.

ومن ناحية أخرى، وبناءً على هذا الفهم «التحريفي» الأعمق للتاريخ الحديث، توصلت الدراسات التالية أيضاً إلى فهم «أفضل» وأوضح للبديل البنّاء للوضع الديمقراطي الراهن، أي النظام الطبيعي. هناك تفسيرات مفصلة فيما يتعلق بتشغيل النظام الطبيعي كنظام اجتماعي لا حكومي يضم وكالات تأمين ممولة بحرية وتعمل كمزودين تنافسيين للقانون والنظام. وهناك مناقشات تفصيلية للمسائل الاستراتيجية ومسألة الانفصال والخصخصة على اعتبارها أدوات ووسائل أساسية للتغلب على الديمقراطية وإقامة نظام طبيعي.

كل فصل من الفصول التالية قائم بذاته ويمكن قراءته بشكل منفصل، وإذا انطوت بعض الفصول على بعض التداخل المواضيعي فإنها تتحد حول كُلٍّ نظري جامع متطور وتوسعي. وأرغب عبر هذه الدراسات أن أعزز بشكل خاص تقاليد النظرية الاجتماعية النمساوية وأن أساهم في تحسين سمعتها ليس فقط لكونها معقلاً للحقيقة بل لأنها ملهمة ومثيرة ومتجددة أيضاً. وأود عموماً أن أشجع أهم تقاليد النظرية الاجتماعية والمساهمة في نشرها فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي والفلسفة السياسية والتاريخ، إضافة إلى الأسئلة المعيارية والإيجابية. قد يبدو المصطلح المناسب لهذا النوع من المسعى الفكري هو علم الاجتماع، لكن بما أن مصطلح علم الاجتماع استخدم في بعض الأحيان في هذا السياق، فقد اكتسب المصطلح معنى

وسمعة مختلفين تماماً بموجب التأثير السائد للفلسفة التجريبية-الوضعية. ويرى المذهب التجريبي أنّ الأسئلة المعيارية لا تعتبر أسئلة «علمية» على الإطلاق، ولا يوجد ما يسمى بالنظرية البديهية. وهذا يقود إلى استبعاد اعتبار النظرية الاجتماعية الكبرى «غير علمية» منذ البداية. ومن ثم فإن معظم ما يجري في الوقت الحاضر على أنّه علم اجتماع ليس خطأ وحسب بل غير ذي صلة وممل أيضاً. وفي تباين واضح، تجسّد الدراسات التالية كل ما يدّعي أحد أتباع الوضعية أنه غير ممكن ولن يكون ممكناً: فهي نهج متعدد التخصصات، وموجه من الناحية النظرية، وطريقة للتعامل مع كلّ من الأسئلة الوضعية-التجريبية والمعيارية.

آمل أن أبرهن من خلال المثال أن هذا النهج هو النهج الصحيح والنهج الأكثر إثارة للاهتمام.

هانز هيرمان هوپا

لاس فيغاس، نيفادا

سبتمبر 2000

1

عن التفضيل الزمني، والحكومة، وعملية تدهور الحضارة

التفضيل الزمني

يسعى الفرد دائماً عند القيام بأي فعل إلى استبدال الظروف والحالات المريحة بأخرى غير مريحة ولا مرضية، موضحاً بذلك ميله لتفضيل الكثير من الخيرات على القليل. كما أنّه يفكر دائماً في المستقبل لحظة تحقيق أهدافه، أي الزمن اللازم لإنجازها، ومدة استمرار صلاحيتها. ومن ثم، فهو يبدي بذلك تفضيلاً عامّاً للحصول على الأشياء مبكراً بدل انتظارها، وتفضيل السلع الأكثر ديمومة على الأقل ديمومة. وتسمى هذه ظاهرة التفضيل الزمني Time Preference[1].

يحتاج كل فرد إلى قدرٍ من الوقت لتحقيق هدفه، وبما أنّ على الإنسان دائماً أن يستهلك شيئاً ما ولا يمكنه التوقف عن الاستهلاك تماماً طالما هو حيّ يرزق، فإن الوقت شحيح جداً بالنسبة له. وبالتالي، بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على

(1) انظر إلى ما يلي على وجه الخصوص لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: دراسة في الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما. معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، الفصلين 18 و19؛ ويليام ستانلي جيفونز، نظرية الاقتصاد السياسي (نيويورك: أوغسطس م. كيلي، 1965)؛ يوجين بوم بوميرك، رأس المال والفائدة، 3 مجلدات. (هولاند الجنوبية، الثالث: مطبعة الليبرتارية، 1959)؛ ريتشارد فون ستريغل، ورأس المال والإنتاج (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزس، 2001)؛ فرانك فيتر، رأس المال، والفائدة، ولإيجار (كانساس سيتي: شيد اندروز ماك ميل، 1977)؛ موراي روثبارد، الإنسان، والاقتصاد، والدولة، مجلدين. (لوس أنجلوس: ناش، 1970).

حالها، فإن السلع الدائمة الحالية أو الموجودة سابقاً أكثر قيمة من السلع المستقبلية أو اللاحقة. وفي الواقع، إذا لم يكن الإنسان مقيداً بحالة التفضيل الزمني وكان القيد الوحيد الذي يسيطر عليه هو تفضيل الأكثر على الأقل، فسوف يختار دائماً عمليات الإنتاج التي أثمرت عن أكبر ناتج لكل مدخل من المدخلات، بغض النظر عن الزمن الذي يلزم هذه العمليات كي تعطي ثمارها. في تلك الحالة سوف يلجأ للادخار ولن يستهلك أبداً. على سبيل المثال، بدلاً من صنع شبكة صيد أولاً، كان من الأحرى بـ كروزو أن يبدأ ببناء قارب صيد (عن رواية روبنسون كروزو للكاتب دانييل ديفو)- لأنها الطريقة الأكثر فعالية اقتصادياً لصيد الأسماك. إن عدم قدرة أي شخص، بما فيهم كروزو، على التصرف بهذه الطريقة يجعل من الواضح أن لإنسان سوى عاجزٌ عن «تقدير قيمة أجزاء الوقت ذات الطول الواحد بطرق مختلفة وفقاً لما هو أقرب أو أبعد من لحظة اتخاذ الفرد لقراره». «التفضيل الزمني يقيد مقدار الادخار والاستثمار»[2].

ونتيجة لقيد التفضيل الزمني فإن كل ما سيفعله المرء هو مقايضة سلع الحاضر بسلع المستقبل إذا توقع زيادةً في مقدار السلع المستقبلية التي سيحصل عليها جراء ذلك. يختلف التفضيل الزمني من شخص لآخر ومن نقطة زمنية لأخرى، لكنه إيجابيّ حتماً بالنسبة للجميع، ويحدد معدّل التفضيل الزمني في الوقت نفسه مقدار الارتفاع في السعر الذي تفرضه سلع الحاضر على سلع المستقبل، وكذلك مقدار الادخار والاستثمار. وسعر الفائدة في السوق هو المجموع الإجمالي لكافة معدلات التفضيل الزمني الفردية التي تعكس المعدل الاجتماعي للتفضيل الزمني والادخار الاجتماعي المتوازن (أي توريد سلع الحاضر المعروضة للتبادل مقابل السلع المستقبلية) والاستثمار الاجتماعي (أي الطلب على سلع الحاضر التي يعتقد أنها قادرة على تحقيق عوائد مستقبلية).

(2) ميزيس، الفعل الإنساني، ص 483 و491.

من المعروف أن لا وجود لأموال القروض دون وجود مدخرات سابقة، أي دون الامتناع عن استهلاك محتمل لسلع الحاضر (زيادة معدل الإنتاج الحالي على معدل الاستهلاك الحالي). ولن يكون هناك طلب على أموال القروض إذا لم يكن هناك من يرى فرصة لاستخدام السلع الحالية بشكل منتج، أي لاستثمارها لإنتاج ناتج مستقبلي يتجاوز المدخلات الحالية. ففي الواقع، إذا استهلكت جميع السلع الحالية دون استثمار أيّ منها في طرق الإنتاج التي تستغرق وقتاً، فسيكون سعر الفائدة مرتفعاً بلا حدود بعيداً عن منطق العيش، أي اعتماد سبل العيش البدائية من خلال مواجهة الواقع بيدين عاريتين ورغبة بإشباع نزوة آنية.

لا يرتفع العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض إلا عند الاعتراف أولاً بأن عمليات الإنتاج غير المباشر أو طويلة الأمد تحقق إنتاجاً أكبر أو أفضل لكل مدخل من المدخلات مقارنة مع العمليات المباشرة وقصيرة الأمد[3]. وثانياً، يجب أن يكون ممكناً من حيث الادخار تجميع كمية سلع (الاستهلاك) الحالية اللازمة لتلبية طلبات كل أولئك الذين يعتبر رضاهم خلال فترة الانتظار الطويلة أكثر إلحاحاً من الزيادة في الرفاه المستقبلي المتوقّع من اعتماد عملية إنتاج أكثر استغراقاً للوقت.

وطالما أن هذه الشروط مستوفاة، فإن تكوين رأس المال وتراكمه سوف يبدأ ويستمر. وبدلاً من دعم الأراضي والعمالة (العوامل الأصلية للإنتاج) وانغماسها في عمليات إنتاج تحقق نتائج مرضية فورية،، لا بدّ من دعمها بفائضٍ من الإنتاج يفوق الاستهلاك وتوظيفها في إنتاج سلعٍ رأسمالية. ولا قيمة للسلع الرأسمالية إلا حين تكون منتجات وسيطة في عملية التحوّل إلى سلع نهائية (استهلاكية) لاحقاً، وبقدر ما يكون إنتاج المنتجات النهائية أكبر بوجود السلع الرأسمالية منه في غيابها، بقدر ما يكون من يمتلك هذه السلع والقادر على إنتاجها بمساعدة السلع الرأسمالية أقرب

(3) بالتأكيد، ليست كل عمليات الإنتاج الطويلة أكثر إنتاجية من العمليات الأقصر، ولكن على افتراض أن الإنسان المقيد بالتفضيل الزمني سيختار دائماً (وفي جميع الأوقات) أقصر الطرق الممكنة لإنتاج ناتج معين، فإن من غير الممكن تحقيق أي زيادة في الإنتاج -من الناحية العملية- إلا إذا أطيلت عملية الإنتاج، في ظل تكنولوجيا ثابتة.

زمنياً لإنجاز هدفه النهائي مقارنة مع من يعمل من دونها. إن زيادة قيمة (سعر) السلعة الرأسمالية على قيمة المبلغ الذي أنفق على العوامل الأصلية اللازمة لإنتاجها تعود إلى هذا الفارق الزمني والحقيقة العالمية المؤكدة حول التفضيل الزمني؛ إنه السعر المدفوع مقابل شراء الوقت، سعياً نحو إنجاز هدف واحد نهائي بدلاً من الاضطرار إلى البدء من نقطة الصفر. وللسبب نفسه، يجب أن تتجاوز قيمة الناتج النهائي المبلغ الذي أنفق على عوامل إنتاجه (السعر المدفوع للسلعة الرأسمالية وجميع خدمات العمالة التكميلية).

كلما انخفض معدل التفضيل الزمني، بدأت عملية تكوين رأس المال في وقت أبكر، واستطالت مدة الهيكلية غير المباشرة للإنتاج بشكل أسرع. فأيّ زيادة في تراكم السلع الرأسمالية وهيكلية الإنتاج غير المباشر تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل؛ وهذا يؤدي إما إلى زيادة معدلات التوظيف أو الأجور، أو إلى إجمالي أعلى للأجور حتى لو مال منحنى وفرة العمالة للتراجع مع ازدياد معدلات الأجور. وفي ظلّ توفّر كميات متزايدة من السلع الرأسمالية، فإن عدداً أكبر من العاملين بأجور أفضل سوف يقدمون منتجاً اجتماعياً مستقبلياً متنامياً، وبالتالي سوف يزداد الدخل الحقيقي لأصحاب رؤوس الأموال والعقارات.

العوامل المؤثرة في التفضيل الزمني وعملية بناء الحضارة

من العوامل التي تؤثر في التفضيل الزمني، هناك العوامل الخارجية والبيولوجية والشخصية والاجتماعية والمؤسساتية.

فالعوامل الخارجية هي الأحداث التي تطرأ على البيئة المادية المحيطة بالفرد والتي لا يمكنه السيطرة على نتائجها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتؤثر هذه الأحداث في التفضيل الزمني فقط إذا كانت متوقعةً وحدثت بالقدر المتوقع. وتندرج هذه العوامل ضمن نوعين. إذا كان من المتوقع وقوع حدث إيجابي مثل سقوط المنّ من السماء في وقت ما مستقبلاً، فإن المنفعة الحدية للسلع المستقبلية ستنخفض مقارنةً مع المنفعة الحدية للسلع الحالية. سيرتفع معدل التفضيل الزمني وينشط الاستهلاك.

وبمجرد وقوع الحدث المتوقع وأصبحت الوفرة الأكبر للسلع المستقبلية أكبر من وفرة سلع الحاضر، سيحدث العكس. سينخفض معدل التفضيل الزمني، وسوف تزداد المدخرات.

ومن ناحية أخرى، إذا كان من المتوقع وقوع حدث سلبي كالفيضان مثلاً، فإن المنفعة الحدية للسلع المستقبلية سترتفع. وينخفض معدل التفضيل الزمني وبالتالي تزداد المدخرات. وبعد وقوع الحدث، ومع انخفاض وفرة السلع الحالية، سيرتفع معدل التفضيل الزمني[4].

وتعتبر العمليات البيولوجية في متناول يد الفرد من الناحية الفنية، ولكن يجب اعتبارها أيضاً حادثة من قبل الفرد وفي المستقبل المنظور على غرار الأحداث الخارجية.

إذ من المسلم به أن الإنسان يولد طفلاً ويكبر ليصبح بالغاً قادراً على الإنجاب خلال فترة ما من حياته ومن ثم يشيخ ويموت. هذه الحقائق البيولوجية لها تأثير مباشر على التفضيل الزمني. ويكون معدل التفضيل الزمني لدى الأطفال مرتفع للغاية بسبب القيود البيولوجية على نموهم المعرفي. فهم لا يملكون فهماً واضحاً لمتوسط العمر المتوقع لحياة الإنسان، ويفتقرون إلى الفهم الكامل لفكرة أن الإنتاج هو طريقة للاستهلاك غير المباشر. وبناء على ذلك، فإن سلع الحاضر والإشباع الفوري مفضلان للغاية على السلع المستقبلية وتأخر الإشباع. وتعتبر أنشطة الادخار والاستثمار نادرة، ونادراً ما تمتد فترات الإنتاج والتسليم إلى ما بعد المستقبل القريب. يعيش الأطفال حياتهم يوماً بيوم ومن إشباع فوري إلى آخر[5].

---

(4) إن كان من المتوقع أن لا شيء على الإطلاق يمكن فعله حيال الخسائر الوشيكة للسلع المستقبلية لغياب أي محاولة حالية لتخفيف هذه الخسائر من خلال المدخرات التعويضية (أو التأمين) لأن مثل هذه المدخرات ستفقد قيمتها أيضاً، فإن معدل التفضيل الزمني سيرتفع على الفور، وسيظل مرتفعاً بعد الحدث.

(5) للرجوع إلى التفضيل الزمني المرتفع لدى الأطفال وكذلك العوامل البيولوجية (العرقية) والثقافية التي تعدلها، انظر والتر ميشيل، «تفضيل التعزيز المتأخر: دراسة تجريبية لملاحظة ثقافية»، مجلة علم النفس الاجتماعي غير الطبيعي 56 (1958)؛ شرحه، «تفضيل التأخير في التعزيز والمسؤولية الاجتماعية: مجلة

ويميل معدل التفضيل الزمني المرتفع للغاية لدى الفرد الطفل للانخفاض مع التقدم بالعمر والبلوغ. وترتفع المنفعة الحدية للسلع المستقبلية بمجرد إدراك الفرد لمفهوم متوسط العمر المتوقع وإمكانيات الإنتاج كوسيلة للاستهلاك غير المباشر، وينشط بذلك الادخار والاستثمار وتطول فترات الإنتاج والتوفير.

وأخيراً، مع التقدم في السن واقتراب الفرد من نهاية حياته، يميل معدل التفضيل الزمني إلى الارتفاع. وتنخفض المنفعة الحدية للسلع المستقبلية نظراً لأن المستقبل أصبح محدوداً. وبالتالي سينخفض الادخارُ والاستثمار، ويزداد الاستهلاك نتيجة عدم استبدال رأس المال والسلع الاستهلاكية المعمرة. ولكن من الممكن مواجهة تأثير الشيخوخة وتعليقه. وبسبب الواقع البيولوجي للإنجاب، يجوز للفرد تمديد تأثير فترة وجوده إلى ما بعد موته. ومن ثم إن كان هذا ممكناً بالفعل، يمكن أن يظل معدل تفضيله الزمني بنفس المعدل الذي كان عليه حتى وفاته.

ومن ضمن القيود التي تفرضها العوامل الخارجية والبيولوجية، أن يحدد الفرد معدل تفضيله الزمني وفقاً لتقييمه الشخصي. يعتمد مدى ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل والتغييرات التي سيخضع لها خلال حياته على عوامل نفسية شخصية. فقد لا يهتم شخص ما بأي شيء سوى الحاضر والمستقبل القريب جداً. وقد يكون أشبه بالطفل، يهتم بالإشباع الفوري لرغباته أو الإشباع المؤجل قليلاً فقط. ووفقاً لتفضيله الزمني الشديد، قد يرغب في أن يكون متشرداً، أو تائهاً، أو سكّيراً، أو مدمناً، أو يحلم أحلام اليقظة، أو مجرد رجل سعيد الحظ يحب ممارسة أقل قدر من العمل من أجل أن يستمتع بكل يومٍ من حياته على أكمل وجه. في حين قد يكون شخصٌ آخر دائم القلق حيال مستقبَله وذريته، وقد يرغب بالادخار في بناء مخزون متنامٍ باستمرار من رأس المال والسلع الاستهلاكية المعمرة من أجل توفير كمية أكبر من السلع المستقبلية وفترة أطول من الوفرة. وهناك نمط ثالث يشعر فيه المرء بحالة

علم النفس الاجتماعي غير الطبيعي 62 (1961)؛ شرحه، «غياب الأب وتأخر الإشباع: مقارنات بين الثقافات»، مجلة علم النفس الاجتماعي غير الطبيعي 63 (1961).

من التفضيل الزمني تتراوح ما بين هاتين الحالتين المتطرفتين، أو قد يشعر بحالات مختلفة في أوقات مختلفة، وبالتالي يستمر في اختيار أسلوب حياة آخر[6].

ولكن، وبغض النظر عن معدل التفضيل الزمني الأصلي للشخص أو التوزيع الأصلي لمثل هذه المعدلات ضمن مجتمع ما، فبمجرد انخفاض هذا المعدل بما يكفي للسماح بجمع أي مدخرات أو تكوين رأس المال أو السلع الاستهلاكية المعمرة على الأقل، يبدأ الميل نحو الانخفاض في معدل التفضيل الزمني، ويرافقه «عملية بناء الحضارة»[7].

---

(6) وعلى النقيض من الاعتراف الواسع بظاهرة التفضيل الزمني من قبل الاقتصاديين، وخاصة «المدرسة النمساوية»، لم تلق هذه الظاهرة سوى القليل من الاهتمام لدى علماء الاجتماع والعلماء السياسيين. وللاطلاع على الاستثناء الملحوظ، راجع إدوارد بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة (بوسطن: ليتيل، براون، 1974) الفصل 3. يحدد بانفيلد التفضيل الزمني باعتباره السبب الكامن وراء التمييز المستمر بين الطبقات الاجتماعية والثقافات بشكل خاص بين «الطبقة العليا» و«الطبقة الدنيا». وفي حين يتميز أفراد الطبقة العليا بالتفكير الموجّه نحو المستقبل، والانضباط الذاتي، والاستعداد لرفض الإشباع الفوري مقابل ضمان مستقبل بعيد أفضل، فإن أفراد الطبقة الدنيا «يتميزون بتوجهاتهم نحو الحاضر ومذهب المتعة الفورية. إن كان لدى [أحد أفراد الطبقة الدنيا] أي وعي بالمستقبل، فسوف يكون بسبب شيء ثابت، قدريّ، خارج عن إرادته: الأشياء تحدث له، وليس هو من يجعلها تحدث. يتحكم الدافع في سلوكه، إما لأنه لا يستطيع تأديب نفسه للتضحية بحاضره من أجل تحقيق الراحة في المستقبل أو لأنه لا يدرك أهمية المستقبل. لذلك يعتبر سلوكه طائشاً كلياً إنه يمارس العمل فقط لأن عليه البقاء حيّاً، ويتنقل بين وظائف لا تتطلب أي مهارات ولا تثير اهتمامه.... غير مبالٍ بأشيائه.. حتى عندما تكون جديدةً نوعاً ما، ومن المحتمل أن يضعها جانباً بشكل دائم بسبب حاجتها لإصلاحات بسيطة. حتى جسده، أيضاً يتعامل معه كشيءٍ «يعمل به ولكن لا يصلحه». (بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة، ص ص 61-62).

والسبب الشائع لارتفاع معدل التفضيل الزمني هو مجموعة من الظواهر المرتبطة عادةً بـ «الطبقة الدنيا»، مثل تفكك الأسرة، والاختلاط الجنسي، والأمراض التناسلية، وإدمان الكحول، وإدمان المخدرات، والعنف، والجريمة، وارتفاع معدل وفيات الرضع، وانخفاض متوسط العمر المتوقع. لم تنتج هذه الظواهر عن البطالة أو انخفاض الدخل. بل يلاحظ بانفيلد أن العلاقة السببية في حال وجدت هي علاقة عكسية: أي أنّ البطالة الدائمة وانخفاض الأجور باستمرار هي أيضاً من آثار الارتفاع الضمني للتفضيل الزمني. كإستثناء هام آخر للإهمال العام لظاهرة التفضيل الزمني عند الاقتصاديين، ارجع لـ ت. ألكسندر سميث، الوقت والسياسة العامة (نوكسفيل: مطبعة جامعة تينيسي، 1988).

(7) للحصول على وصف مفصل تجريبي، اجتماعي - نفسي لظاهرة «عملية بناء الحضارة»، انظر أيضاً نوربرت إلياس، حول عملية بناء الحضارة (فرانكفورت / م، 1968)، الطبعة الإنجليزية، «عملية بناء الحضارة: تاريخ الأخلاق»، (نيويورك: كتب أورزين، 1978.

يقوم الشخص المدّخر بتبديل سلع الحاضر (الاستهلاكية) بسلع المستقبل (الرأسمالية) ويتوقع أن هذا سوف يساعده في إنتاج وفرة أكبر من سلع الحاضر في المستقبل. أما إذا توقع خلاف ذلك فلن يدّخر شيئاً. وإذا ثبتت صحة هذه التوقعات، وبقي كلُّ شيء على حاله، فسوف تنخفض المنفعة الحديّة للسلع الحالية بالنسبة إلى السلع المستقبلية. وسيكون معدل التفضيل الزمني لديه أقل. سيدخر ويستثمر أكثر من قبل، وسيظل دخله المستقبلي أعلى، مما يؤدي إلى تخفيض آخر في معدل التفضيل الزمني لديه. وخطوة بخطوة، يقترب معدل التفضيل الزمني من الصفر دون أن يبلغه. في الاقتصاد النقدي، نتيجة لاستسلامه للأموال الحالية، يتوقع المدخر أن يحصل لاحقاً على دخل أعلى من المال الحقيقي. وفي ظل وجود دخل أعلى، تنخفض المنفعة الحدية للأموال الحالية مقارنة بالأموال المستقبلية، وترتفع نسبة المدخرات، وسيكون الدخل النقدي المستقبلي أعلى.

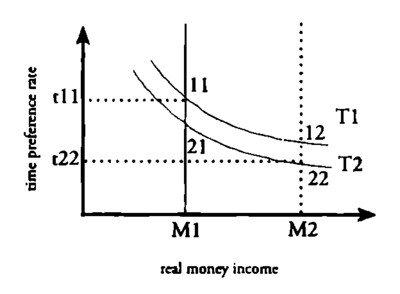
علاوة على ذلك، في اقتصاد قائم على التبادل، يساهم المستثمر المدخر أيضاً في خفض معدل التفضيل الزمني لغير المدخرين. ومع تراكم السلع الرأسمالية، تزداد الندرة النسبية لخدمات العمل، وترتفع معدلات الأجور، على افتراض ثباتها. فارتفاع معدلات الأجور يعني زيادة وفرة سلع الحاضر لغير المدخرين السابقين. ومن ثم، حتى الأفراد الذين كانوا في السابق من غير المدخرين سيشهدون هبوط حالة التفضيل الزمني الشخصي لديهم.

بالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة غير مباشرة لزيادة الدخل الحقيقي الناتج عن المدخرات، تتحسن التغذية والرعاية الصحية، ويميل متوسط العمر المتوقع إلى الارتفاع. في تطور مشابه للتحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، ومع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، تضاف أهداف بعيدة أكثر إلى مقياس القيمة الحالية للفرد. تزداد المنفعة الحدية للسلع المستقبلية مقارنة بالسلع الحالية، ويتراجع معدل التفضيل الزمني بشكل أكبر أيضاً[8].

(8) لتجنب أي نوع من سوء الفهم، يجب توضيح حقيقة أن حياة أطول ليس له أي تأثير في الواقع على التفضيل

ويبدأ المستثمر المدخر في نفس الوقت في «عملية بناء الحضارة». ومن خلال إثارة ميل نحو انخفاض معدل التفضيل الزمني، سيشهد هو -وكل شخص مرتبط به بشكل مباشر أو غير مباشر عبر شبكة من التبادلات- حالة نضجٍ ونمو من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ومن الهمجية إلى الحضارة.

وعبر بناء هيكل متوسع لرأس المال والسلع الاستهلاكية المعمرة، يعمل المستثمر المدخر أيضاً على توسيع نطاق خططه وأفقها. ويزداد عدد المتغيرات الخاضعة لسيطرته والتي تؤخذ بالاعتبار في تصرفاته الحالية. مما يزيد بالتالي من عدد وآفاق الخطط الزمنية لتوقعاته بشأن الأحداث المستقبلية. وهكذا يصبح المستثمر المدخر مهتماً باكتساب وتحسين معرفته بشأن عدد متزايد من المتغيرات وما بينها من علاقات متبادلة. ولكن بمجرد اكتسابه أو تحسين معرفته وتصحيحها أو عرضها على أرض الواقع، تصبح هذه المعرفة «سلعة مجانية» متاحة للتقليد والاستخدام من قبل الآخرين لأغراضهم الخاصة. وهكذا، وبفضل ادخار المدخر سيتحول الشخص الأكثر تمسّكاً بالحاضر تدريجياً من شخصٍ بربري إلى إنسان متحضر. ولن تعود حياته قصيرة، ووحشية، وكريهة، بل ستصبح أطول، وأكثر تهذيباً، ومريحة.



الشكل 1

الزمني. وإنما المعرفة الفردية للشخص نفسه -أي التوقعات الذاتية- لهذه الحقيقة هي التي تؤدي إلى انخفاض درجة التفضيل الزمني لدى الشخص.

التفضيل الزمني وعملية بناء الحضارة

يوضح الشكل 1 رسماً بيانياً لظواهر التفضيل الزمني وعملية بناء الحضارة. يتعلق الأمر بالتفضيل الزمني الفردي النسبي (ارتفاع سعر سلعة محددة من الوقت الحاضر على سعر نفس السلعة في تاريخ لاحق مما يحفّز فرداً بعينه على الانخراط في تبادل ما بين الفترات الزمنية) على المحور الرأسي مقابل الدخل النقدي الحقيقي للفرد (المورد الحالي من المال) على المحور الأفقي. ووفقاً لقانون المنفعة الحدية، فإن منحنى التفضيل الزمني لكل فرد، مثل T1 أو T2، ينحدر إلى الأسفل كلما زاد توريد المال الحالي. وتوضّح عملية بناء الحضارة بحركة الانتقال من النقطة 11 - بمعدل تفضيل فوري قدره T11 -إلى النقطة 22- بمعدل تفضيل فوري T22. وهذه الحركة هي النتيجة المركبة لاثنين من التغييرات المترابطة. فهي تنطوي من ناحية على حركة على طول T1 من النقطة 11 إلى 12، وهو ما يمثل الانخفاض في معدل التفضيل الزمني الذي ينتج في حال كان هناك شخص ذو شخصية معينة يمتلك مورداً أكبر من السلع في الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، هناك حركة من النقطة 12 إلى 22. يمثل هذا التغيير من منحنى التفضيل الزمني الأعلى إلى الأدنى -بفرض وجود دخل حقيقي معروف- التغييرات في شخصية الفرد أثناء الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، في سياق ارتفاع متوسط العمر المتوقع، أو كنتيجة لتقدم المعرفة.

التفضيل الزمني، والممتلكات، والجريمة، والحكومة

تعتمد الكمية الفعلية لسلع الحاضر المخصصة لإنتاج سلع المستقبل على المعرفة الفنية للشخص من الناحية الأولى. فعلى سبيل المثال، من دون معرفة كيفية بناء شبكة لصيد الأسماك، يتضح أن كروزو لم يكن ليتمكن من البدء في تبادل سلع الحاضر مع سلع المستقبل، أي الادخار والاستثمار. ومن ناحية أخرى، وفي ضوء المعرفة الفنية للشخص، تعتمد كمية الادخار حصراً على معروض الفرد من سلع الحاضر وروزنامة التفضيل الزمني. وكلما انخفض حجم العرض من سلع الحاضر وارتفعت

روزنامة التفضيل الزمني، فسوف يرتفع معدل التفضيل الزمني الفعال وتنخفض المدخرات الحقيقية للفرد.

في بداية الإنسانية، لم يكن هناك سوى «الأرض» (الموارد والعقبات الممنوحة من قبل الطبيعة) و«العمل» (الأجسام البشرية). أي أن المورد الوحيد المتاح لأي سلعةٍ كانت هو الناتج عن علاقة (الجسد-بالزمن). ولا تعتبر موارد جميع السلع الأخرى متاحةً، سواء كانت مستهلكات قابلة للتلف أو متينة، مثل التوت البري أو الكهوف، أو السلع المفيدة بشكل غير مباشر (عوامل الإنتاج)، مثل شجيرات التوت البري والأراضي المحيطة بها. بل هي نتيجة عمل سابق لشخص ما؛ أي تملك جزء من الطبيعة (تخصيص مكان من الطبيعة للعيش) من قبل فرد معين. إن حقائق وقوانين الطبيعة وبيولوجيا الإنسان هي «مسلّمات» بالطبع، وقد تكون الطبيعة على هذا النحو سخيّة أو بخيلة. ولكنها لا تتحول إلى موردٍ للسلع إلا من خلال فعل الاستملاك أو التخصيص الذي يمارسه الفرد. ومن الواضح تماماً أنّ مورد جميع السلع المنتجة لا يعتبر أمراً متاحاً أو «مسلّماً به». وسواء كانت سلعاً استهلاكية، خزّنت أو حفظت أو صممت لتكون أكثر استدامةً، أو عناصر إنتاج (السلع الرأسمالية)، فهي جميعها نتاجُ أنشطةِ أفرادٍ معينين. وأخيراً، المعرفة الفنية العملية أيضاً ليست من الأمور المتاحة أو «المسلّمات». فمثلاً حقيقة أنّ حبة البطاطا المخزّنة اليوم يمكن أن تنتج عشر حباتٍ من البطاطا بعد عام واحد من الآن يمكن اعتبارها حقيقة من حقائق الطبيعة، ولكن يجب أن يكون لدى المرء أولاً حبة بطاطا. وأيضاً حتى لو امتلك المرء حبة بطاطا، وكان مستعداً تماماً لاستثمارها من أجل هذا العائد أو أقل منه، فإن هذه الحقيقة لا قيمة لها وغير ذات صلة ما لم يكن الشخص المعني قد عرف قوانين زراعة البطاطا.

ومن ثم، لا يمكن اعتبار توريد سلع الحاضر ولا التكنولوجيا أمراً متاحاً أو مُثبتاً. بل هي أدوات ابتكرها الفرد بقصد تحسين رفاه المالك-المنتج. ربما يتضح لاحقاً أنّ توقعاته صحيحة أو خاطئة، وبدلاً من ضمان الربح للفرد الفاعل، قد تؤدي أفعاله إلى وقوع خسائر. لكن أحداً لن يمضي أي وقت في قطاف التوت البري

ما لم يتوقع مسبقاً أن التوت صالح للأكل. ولن يحاول أي شخص تملك شجيرة التوت ما لم يعتقد أن هذا من شأنه أن يحسّن محصوله من التوت، ولن يرغب أحد في تعلّم أية حقيقة أو قانون عن الطبيعة ما لم يتوقع أن تساعده هذه المعرفة على تحسين ظروفه.

وفي السياق الاجتماعي، قد يتأثر مورد الفرد أيضاً من السلع المُستملكة والمُنتَجة، وروزنامة تفضيله الزمني، وبالتالي معدل تفضيله الزمني الفعلي بأعمال الآخرين والتوقعات المتعلقة بهذه الأعمال دون غيرها[9].

إن الميل نحو هبوط معدل التفضيل الزمني وعملية بناء الحضارة المرافقة له سيستمر لفترة طويلة (وفقاً لما هو مفترض) حيث لا يتدخل أحد في أعمال تملك الطبيعة والإنتاج التي يقوم بها الآخر. وطالما استمر هذا الوضع وحظي كل شخص باحترام الآخرين على اعتباره مالكاً لمورده الخاص من علاقة الجسد بالزمن وللسلع التي خصصها وأنتجها، عندها سيتمكن الجميع من الاستمتاع بكافة المزايا الحالية والمستقبلية المستمدة من هذه السلع دون أن يتعرض لأي مضايقات من قبل الآخرين، ووجود أكثر من شخص قد يحافظ على الميل نحو الانخفاض في معدل التفضيل الزمني دون تغيير، أو يتسبب في تسارع ودعم العملية ذاتها. وسيغلب الاحتمال الأول في حال تملّك (أ) سلعة غير مملوكة من قبل أي سلعة من موارد الطبيعة، أو حول هذه السلعة إلى سلعة مختلفة دون التسبب في أي ضرر مادي للسلع التي يملكها شخص آخر (ب)، فسوف يزداد مورد (أ) من سلع الحاضر أو تزداد قيمة هذه السلع بالنسبة لـ (أ)، وبالتالي ومع افتراض ثبات كل شيء آخر سوف ينخفض معدل التفضيل الزمني لديه. ونظراً لأن أفعال (أ) ليس لها أي تأثير على توريد السلع التي يملكها (ب)، فإن معدل التفضيل الزمني لدى (ب) لن يتأثر. وعلاوة على ذلك سوف يستمر هذا الميل في الواقع بقدر ما يتمكن (أ) و(ب) من

(9) انظر في ما يلي: روثبارد، الإنسان والاقتصاد والدولة، ص 59 - 147، وانظر أيضاً شرحه، السلطة والسوق (مدينة كنساس: شيد أندروز، وماك ميل، 1977)؛ هانز - هيرمان هوبا، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير، 1989)؛ اقتصاديات وأخلاقيات المِلكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993).

الاعتراف المتبادل بممتلكات بعضهما البعض، والانخراط معاً في تجارة متبادلة أو تعاون طوعي، وحتى إن لم يحصل أي تبادل من هذا القبيل، فبقدر ما يراقبان أنشطة بعضهما البعض سيتناقلان معارف بعضهما البعض. ولأنّ أي تجارة طوعية أو تعاون بين (أ) و(ب) تزيد سلفاً من مورد السلع أو القيمة المرتبطة بمورد السلع لكلا الطرفين فسوف يهبط معدل التفضيل الزمني لكلٍ من (أ) و(ب). وكذلك من خلال تعلم الحقائق والقوانين من بعضهما البعض، (مثل حقيقة أن هناك بطاطا، وأنّ هذه البطاطا يمكن أكلها، أو أن حبة البطاطا الحالية قد تثمر عن عشر حبات بطاطا مستقبلية)، سوف ينتشر الميل نحو تخفيض معدل التفضيل الزمني من شخص إلى آخر.

ولكن في حال انتهكت حقوق الملكية وسُرقت السلع التي تملكها أو أنتجها (أ)، أو تضررت أو استملكت من قبل (ب)، أو إذا قيد (ب) الاستخدامات المسموح بها لـ (أ) لتصنيع سلعه بأي شكل من الأشكال(بصرف النظر عن عدم السماح بالتسبب بأي ضرر مادي لممتلكات (ب))، فإن الميل نحو الانخفاض في معدل التفضيل الزمني لن يستمر، وربما يتوقف أو ينعكس.

إن انتهاكات حقوق الملكية وما لها من تأثير على عملية بناء الحضارة قد تنضوي تحت نمطين. يمكن أن تتخذ شكل أنشطة إجرامية (بما فيها تعمّد الإهمال)، أو قد تتخذ شكل تدخلات أو عراقيل مؤسسية أو حكومية.

السمة المميزة للانتهاكات الإجرامية لحقوق الملكية هي أن هذه الأنشطة تعتبر غير شرعية أو غير عادلة ليس من قبل الضحية وحسب، بل من قبل أصحاب الأملاك بشكل عام (وربما حتى من قبل المجرم نفسه). ومن ثم، يحق للضحية أن يدافع عن نفسه إذا لزم الأمر على سبيل الانتقام، ويجوز له معاقبة الجاني أو مطالبته بالتعويض الكامل.

إنّ تأثير الجريمة ذو شقين. فمن ناحية، يقلل النشاط الإجرامي وارد سلع الضحية (المالك، أو المنتج، أو التاجر)، وبالتالي يرفع معدل التفضيل الزمني الفعلي

(على اعتبار أن روزنامة التفضيل الزمني متاحة). ومن ناحية أخرى، بقدر ما يدرك الأفراد خطر الوقوع ضحية الانتهاكات في المستقبل، فسوف يعملون بالتالي على إعادة تخصيص مواردهم. سيقومون ببناء الجدران والأسوار، وتركيب الأقفال وأنظمة الإنذار أو شراء الأسلحة، وشراء خدمات الحماية والتأمين. ومن ثم فإن وجود الجريمة يعني نكسة في السعي نحو خفض معدل التفضيل الزمني والتي تستمر بقدر ما يستمر شعور الضحايا الفعليين بالقلق، وبالتالي ارتفاع معدل الإنفاق من قبل الضحايا الفعليين والمحتملين والذي يمكن اعتباره هدراً لا طائل منه إذا لم تقع الجريمة[10].

وهكذا نجد أن الجريمة أو أي تغيير في معدل وقوعها له نفس تأثير الكوارث الطبيعية على التفضيل الزمني للفرد لأن وقوع أو تغير معدل وقوع الكوارث الطبيعية»، كالفيضانات والعواصف وموجات الحر والزلازل يقلل أيضاً من وارد السلع الحالية لضحاياها وبالتالي يزيد من معدل تفضيلهم الزمني الفعال. كما أن التغير الملحوظ في مخاطر الكوارث الطبيعية يؤدي أيضاً إلى إعادة تخصيص الموارد وضبط النفقات –مثل بناء السدود أو أنظمة الري أو الملاجئ أو شراء تأمين ضد الزلازل– وهو أمر غير ضروري بغياب هذه المخاطر الطبيعية.

والأهم من ذلك، وبما أنه من المسموح للضحايا الفعليين والمحتملين الدفاع عن أنفسهم وطلب الحماية والتأمين ضد كل من الكوارث الاجتماعية كالجريمة والكوارث الطبيعية، فإن تأثير هذه الحالات على التفضيل الزمني مؤقت وغير منهجي.

سيعمد الضحايا الفعليون إلى الادخار أو استثمار كمية أصغر من السلع لأنهم أكثر فقراً. ويؤدي تصور المخاطر المتغيرة بين الضحايا الفعليين والمحتملين إلى توجيه تصرفاتهم المستقبلية. ولكن طالما أنّ الحماية المادية والدفاع عن النفس مسموحان

---

(10) انظر أيضاً جوردون تولوك، «تكاليف رسوم الرعاية الاجتماعية، والاحتكارات، والسرقة»، مجلة الاقتصادي الغربي 5 (1967).

فإن وجود كوارث اجتماعية أو طبيعية لا يعني بالضرورة أن درجة التفضيل الزمني للضحية الفعلية أو المحتملة، أي درجة توجهها المستقبلي، سوف تتغير بشكل مدروس[11]. وبعد الأخذ في الاعتبار الضرر وإعادة توجيه أنشطة الفرد، فإن الميل نحو خفض معدل التفضيل الزمني والاعتناء بعملية بناء الحضارة سوف يعاود مسيرته السابقة. وضمن هذا السياق، يصبح من المتوقع أن تحظى الحماية ضد الجريمة والكوارث الطبيعية بتحسينات مستمرة[12].

ولكن تتغير الأمور بشكل جوهري وتنحرف عملية بناء الحضارة عن مسارها بشكل دائم عندما تتخذ انتهاكات حقوق الملكية شكل تدخلات حكومية. إن العلامة المميزة لانتهاكات الحكومة لحقوق الملكية الخاصة هي أنها، على خلاف الأنشطة الإجرامية، تعتبر شرعية ليس فقط من قبل وكلاء الحكومة القائمين عليها، بل من قبل عامة الشعب أيضاً (وحتى من قبل الضحية نفسها أحياناً). ومن ثم، في مثل هذه الحالات، قد لا تدافع الضحية قانونياً عن نفسها ضد هذه الانتهاكات[13].

---

(11) بالعودة إلى الشكل 1 أعلاه: تظهر الكوارث الاجتماعية والطبيعية على حد سواء حركة تصاعدية إلى اليسار يرافقها ارتفاع في معدل التفضيل الزمني لأنه يتعلق بمقدار شعور الضحايا الفعليين بالقلق. لكنه لا يعني تغييراً في بنية شخصية الفرد، أي الانتقال من منحنى تفضيل فوري أدنى إلى منحنى تفضيل فوري أعلى إلا عندما يتعلق الأمر بوقوع كوارث حكومية.

(12) حول تطور وكفاءة أنظمة محاكم القانون التنافسي والدفاع وإنفاذ القانون المقدمين من القطاع الخاص، انظر غوستاف دي موليناري، إنتاج الأمن (نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977)؛ وليام سي وولدريدج، العم سام رجل الاحتكار (نيو روتشيلله، نيويورك: دار أرلينغتون، 1970)؛ موراي ن. روثبارد، نحو مكتبة جديدة (نيويورك: ماكميللان، 1978)؛ هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة؛ موريس وليندا تانهيل، سوق التحرر (نيويورك: كتب ليسيز فير، 1984)؛ تيري أندرسون وبي جه. هيل، «التجربة الأمريكية في الرأسمالية الأناركية: الغرب المتوحش،غير المتوحش»، مجلة الدراسات الليبرتارية (1980)؛ بروس ل. بنسون، «المدافع عن الحماية وغيرها من ردود القطاع الخاص على فشل الحكومة في مكافحة الجريمة»، مجلة الدراسات الليبرتارية (1986)، شرحه، مشروع القانون: العدالة دون الدولة (سان فرانسيسكو: معهد أبحاث المحيط الهادئ، 1990)؛ روجر د. ماكغراث، رجال السلاح، رجال الطرق السريعة، والحراس: العنف على الحدود (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1984): شرح، «دللهم بجرعة وافية من القيادة»، كرونيكل (يناير 1994).

(13) حول نظرية الدولة، انظر إلى جانب الأعمال المذكورة في الحاشية 9 أعلاه فرانز أوبنهايمر، الدولة (نيويورك: مطبعة فانجارد، 1914)؛ شرحه، نظام علم الاجتماع، المجلد. 2 – الدولة (شتوتغارت: غوستاف فيشر،

إن فرض ضريبة حكومية على الممتلكات أو الدخل ينتهك حقوق الملكية أو الدخل بقدر ما تفعل السرقة. ويتناقص في كلتا الحالتين وارد الفرد المنتج من السلع ضد إرادته ودون موافقته. إن إنشاء أموال الحكومة أو «السيولة» ليس سوى مصادرة احتيالية لحقوق أصحاب الملكية الخاصة والتي لا تقل سوءاً عن عمليات عصابة إجرامية مزيفة. بالإضافة إلى أنّ أي تنظيم حكومي يتدخل بما يحق أو لا يحق للمالك أن يفعله بممتلكاته يعني «الاستيلاء» على ممتلكات شخص ما بأسلوب يوازي عمليات الابتزاز أو السرقة أو التدمير، (بما يتجاوز القانون الذي ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يلحق الضرر المادي بممتلكات الآخرين وأن جميع عمليات التبادل والتجارة مع الآخرين يجب أن تكون طوعية وتعاقدية). ولكن يعتبر فرض الضرائب، وتوفير السيولة للحكومة، والتراخيص الحكومية أموراً شرعية -بخلاف نظرائهم المجرمين-، ولا يحقّ لضحية التدخل الحكومي -بخلاف ضحية الجريمة- الدفاع عن نفسه مادياً ولا حماية ممتلكاته.

ومن ثم تؤثر انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية بسبب شرعيتها في التفضيلات الزمنية الفردية بشكل ممنهج وبشكل أعمق بكثير من الجريمة.

وكذلك فإن التدخل الحكومي في حقوق الملكية الخاصة يشبه فعل الجريمة لأنه يقلل من وارد شخص ما من السلع الحالية وبالتالي يرفع معدل التفضيل الزمني الفعلي. كما ترفع الجرائم الحكومية -بخلاف الجريمة- في الوقت نفسه درجة التفضيل الزمني للضحايا الفعليين والمحتملين لأنها تنطوي أيضاً على انخفاض في الوارد من السلع المستقبلية (انخفاض معدل العائد على الاستثمار).

وبما أن الجريمة فعل غير مشروع يحدث على فترات متقطعة ويختفي السارق من مكان الحادث مع ما نهبه ويترك ضحيته وحيداً. ومن ثم، يمكن التعامل مع

1964)؛ ألكساندر روستو، الحرية والهيمنة (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1980)؛ تشارلز تيلي، «صنع الحرب وصنع الدولة كجريمة منظمة»، في إحضار الدولة مرة أخرى، بيتر ب. إيفانز، ديتريش روشيمير، وتيدا سكوكبول، محررون. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1985)؛ ريتشارد إبشتاين، الاستيلاء: الملكية الخاصة وقوة الاستملاك (كامبريدج، ماس: مطبعة جامعة هارفارد، 1985).

الجريمة من خلال زيادة طلب الفرد على سلع وخدمات الحماية بهدف استعادة أو حتى زيادة معدل عائد الاستثمار في المستقبل ويقلل احتمال نجاح السارق نفسه أو غيره بالاعتداء مرة ثانية على نفس الضحية أو ضحية جديدة. ولكن على النقيض من ذلك، فإن انتهاكات حقوق الملكية الحكومية شرعية، فهي بالتالي مستمرة؛ ولا يضطر الجاني إلى الاختباء بل يبقى في الجوار، ولا يتوقع من الضحية «تسليح» نفسه بل عليه البقاء دون حماية[14]. ومن ثم، فإن انتهاكات حقوق الملكية في المستقبل تصبح مؤسساتية ومنظمة وتصبح أكثر تكراراً في المستقبل.

بدلاً من تحسين الحماية، يستجيب الضحايا الفعليون والمحتملون لانتهاكات الحكومة لحقوقهم في الملكية عن طريق ربط الشعور الدائم بالخطر بكل عمليات الإنتاج المستقبلي وحثهم على توقع هبوط دوري في معدل العائد على جميع الاستثمارات في المستقبل.

---

(14) ليساندر سبونر، لا خيانة: دستور اللا سلطة (لاركسبور، كولو: مطبعة الصنوبر، 1966) كتب ما يلي:

في الواقع، لا تقطع الحكومة الطريق على رجلٍ في مكان منعزل، وتثب عليه من جانب الطريق، وتوجه مسدساً إلى رأسه لتسرق ما في جيبه. لكن السرقة التي تمارسها لا تقل سوءاً عن السرقة المتعارف عليها بل إنها أكثر خسّة وخزياً.

يحمل قاطع الطرق على عاتقه وحده مسؤولية وخطر وذنب الجريمة التي ارتكبها. فلا يتظاهر بأنه صاحب حق في أموالك ولا نية لديه لاستخدام هذا الحق خدمةً لمنفعتك الخاصة. إنه لا يتظاهر بأنه ليس سارقاً. ولا يتمتع بالوقاحة الكافية ليدعي أنه «حامي الحمى»، وأنه يسلب أموال الرجال ضد إرادتهم، فقط كي يتمكن من «حماية» أولئك المسافرين المخبولين، الذين يشعرون بالقدرة الكاملة على حماية أنفسهم، أو لا يشعرون بالامتنان تجاه نظامه العجيب في الحماية. إنه أكثر حكمة من أن يمارس ألاعيب كهذه. وعلاوة على ذلك، فإنه يدعك وشأنك بعد أن يسلب أموالك. ولا يصرّ على ملاحقتك على الطريق رغما عنك؛ معتبراً نفسه «صاحب السيادة» شرعاً بحجة «الحماية» التي يوفرها لك. إنه لا يحرص على «حمايتك»، بأن يأمرك بالانحناء والعمل لخدمته؛ أو من خلال مطالبتك بفعل هذا ومنعك من فعل ذاك؛ ولا من خلال سلبك أموالاً أكثر كلما وجدها تخدم مصلحته أو سعادته؛ ومن خلال وصفك كمتمرّد وخائن وعدو لبلدك والعمل على تصفيتك بلا رحمة إذا عارضت سلطته أو قاومت مطالبه. إنه أكثر نبلاً من أن يكون مذنباً بمثل هذه الإساءات والإهانات والجرائم الحقيرة. باختصار، إنه لا يحاول أن يجعلك إما غبياً ساذجاً أو عبداً له، بالإضافة إلى سرقة أموالك (ص 17).

وفي مواجهة الميل نحو خفض معدل التفضيل الزمني، دخل ميل معارض آخر حيز التنفيذ إلى جانب وجود الحكومة. فمن خلال الحدّ من وارد السلع الحالية والمستقبلية (المتوقعة) في وقت واحد، لا تؤدي انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية إلى رفع معدلات التفضيل الزمني (ضمن جداول زمنية محددة) وحسب بل ترفع أيضاً الاستمرارية الزمنية للتفضيل الزمني. ونظراً لأن المنتجين والملّاك يعتبرون أنفسهم بلا حماية في مواجهة الأذى المستقبلي للوكلاء الحكوميين، يخفّض معدل العائد المتوقع من العمليات الانتاجية الموجهة نحو المستقبل بالكامل، وبالتالي يصبح جميع الضحايا الفعليين والمحتملين أكثر توجهاً نحو الحاضر.

كما سيتضح لنا من خلال شروحات القسم التالي، إذا تصاعدت انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية وتنامت على نطاق واسع بما فيه الكفاية، فإن الميل الطبيعي للبشرية لبناء مخزون متصاعد من رأس المال والسلع الاستهلاكية المعمرة وأن تصبح أكثر تبصراً وقدرةً على النهوض بأعباء أهداف بعيدة المدى أكثر من أي وقت مضى، قد لا يصل إلى طريق مسدود وحسب بل قد يصبح من السهل عكسه بسبب الميل نحو تدهور الحضارة: سوف يتحول مقدمو الادخار السابقون إلى سكارى أو متبطلين، والكبار إلى أطفال، والرجال المتحضرون إلى برابرة همجيين، والمنتجون إلى مجرمين.

الحكومة وتطور الحكومة وعملية تدهور الحضارة: من المَلكية إلى الديمقراطية

إنّ كل حكومة هي بطبيعتها محتكر إقليمي وهذا ينطبق على كل وكالة أو هيئة تشارك في انتهاكات مستمرة ذات طابع مؤسساتي لحقوق الملكية (مصادرة الأملاك). وسرعان ما تستنزف أعمال المصادرة كل شيء حتى لن تترك أي شيء يمكن مصادرة ملكيته، وبالتالي يصبح أي شكل من أشكال المصادرة المؤسساتية مستحيلاً. وبموجب افتراض المصلحة الذاتية والميل المتأصل نحو النمو، سوف تستخدم كل حكومة هذا الاحتكار لصالحها من أجل تضخيم ثروتها ودخلها عن طريق المصادرة، وستشكل بذلك تهديداً مستمراً لعملية بناء الحضارة ومصدراً لأخطر القوى التي تدمّر الحضارة.

ولكن لا تنجح جميع الحكومات في ذلك بالمقدار نفسه ولا يمكنها إفراز قوى تهدم الحضارات بالشراسة ذاتها. ولا يمكن اعتبار كل شكل من أشكال الحكومة، وكل تسلسل لأشكال الحكومة، مصدراً للتدهور والانحطاط بالقدر نفسه.

وبما أن جميع عمليات مصادرة الملكية تخلف وراءها ضحايا ولا يمكن الاعتماد على الضحايا في مسألة التعاون لأنهم الطرف المجني عليه، بالتالي يجب أن تتمتع الوكالة التي تضفي على مصادراتها طابعاً مؤسساتياً بصفة الشرعية. ويجب على غالبية الشعب اعتبار تصرفات الحكومة عادلة بما يكفي لعدم التفكير بمقاومتها وذلك لجعل الضحية لا حول له ولا قوة[15]. إنّ من المثير للدهشة بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى الشؤون الإنسانية بعين فلسفية، تلك السهولة التي تسيطر بها القلّة على الكثرة، والخضوع الضمني الذي يجعل الرجال يتنازلون عن آرائهم وشغفهم خدمةً لآراء وشغف حكامهم. عندما نستفسر بأية وسيلةٍ نفّذت هذه المعجزة، سنجد أنّ القوة تقف دوماً إلى جانب المحكومين، ولهذا لن يجد الحكام ما يعزز سلطتهم سوى الرأي. ولهذا فقد تأسست تلك الحكومات بناءً على مبدأ «الرأي» فقط، هذا المبدأ الذي امتدّ ليدعم أكثر الحكومات استبداداً وأكثرها عسكرةً، وكذلك الحكومات الأكثر حريةً وشعبيةً. فقد يقود سلطان مصر أو إمبراطور روما مثلاً رعاياه المسالمين كما يقود

(15) حول الأهمية الأساسية للرأي العام المؤيد لممارسة السلطة الحكومية، انظر: المعالجة الكلاسيكية التي أعدها إتيان دي لا بوتيه، «سياسة الطاعة: خطاب العبودية الطوعية» (نيويورك: إصدارات فري لايف، 1975)، مع مقدمة من موراي روثبارد؛ انظر أيضاً ديفيد هيوم، «المبادئ الأولى للحكومة» في المقالات: الأخلاقية والسياسية والأدبية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1971). هكذا، يكتب هيوم: «لا يوجد شيء أكثر إدهاشا من السهولة التي يحكم بها القلة الكثرة، والخضوع الضمني الذي يدفع الرجال للتخلي عن مشاعرهم وعواطفهم لصالح مشاعر وعواطفهم حكامهم. وحين نستعلم عن الأسباب التي أفضت إلى هذه الأعجوبة نجد أنه ليس لدى الحكام لدعم أنفسهم سوى الرأي، بما إن القوة دائماً إلى جانب المحكومين. ولهذا لا تقوم الحكومات إلا على الرأي. وينسحب هذا المبدأ على أكثر الحكومات عسكرة واستبداداً، وأكثرها شعبية وحرية. إن سلطان مصر، أو أمبراطور روما، يمكنه أن يسوق رعاياه المسالمين، مثل وحوش غاشمة، ضد مشاعرهم وميولهم. لكن عليه، على الأقل، أن يقود مماليكه أو فرق حراسه مثل الرجال، وذلك بواسطة آرائهم» (المقالات، ص19).
انظر أيضاً ميزيس، الفعل الإنساني، ص ص 856، 863، 864.

الوحوش الضارية معارضاً كلّ ميولهم ورغباتهم. لكن عليه على الأقل أن يقود حاشيته أو عصابات إمبراطورتيه كما يقود الرجال محترماً آراءهم. (مقالات، ص 19).

لكن اكتساب الشرعية ليس بالمهمّة السهلة. ولهذا السبب من غير المرجح أن تنهض حكومة عالمية واحدة، بل يجب أن تبدأ جميع الحكومات صغيرة. وبما أنّه من غير المحتمل حتى بالنسبة لمنطقة ذات عدد سكان صغير مثل عشيرة أو قبيلة أو قرية أو بلدة، أن تكون ذات حكومة ديمقراطية في البداية، فمن ذا الذي لا يثق في شخص معروف خاصة في مسألة حساسة كمسألة احتكار مصادرة الملكيات بدل الوثوق بشخص مجهول الهوية ومنتخب ديمقراطياً؟ ولّما كان عليها أن تبدأ صغيرة، فإن الشكل الأصلي للحكومة عادةً يغلب عليه طابع الحكم الشخصي «المِلكية الخاصة لجهاز الإكراه الحكومي»(المَلكية)[16].

في كل مجتمع مهما كانت درجة تعقيده، يكتسب أفراد معينون مكانة النخبة بسرعة فائقة نتيجة امتلاكهم مواهب متنوعة. ونظراً لعملية التمايز المتفوقة التي تكتسب من امتلاك الثروة أو الحكمة والشجاعة، أو مزيج منها، يحظى أفراد معينون بكامل الاحترام وتحظى آراؤهم وأحكامهم باحترام وسلطة طبيعية. ومن ثمار هذه السلطة يتجلى نجاح أعضاء النخبة غالباً في ترسيخ احتكار إقليمي شرعي لحق الإكراه من خلال احتكار الخدمات القضائية (المحاكم والتشريعات) وتطبيق القانون (الشرطة)[17] ولأنهم مدينون بمكانتهم المتميزة لطبيعة شخصيتهم النخبوية

---

(16) العملية التاريخية المطولة لاستحواذ سلطة الحكومة، وأولوية الحكم الملكي، انظربرتراند دو جوفنيل، السيادة. تحقيق في الصالح السياسي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1957)، 1957)، خاصةً. الفصل 10 شرحه، حول السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها (نيويورك: فايكنغ، 1949)؛ شرحه «صاحب السيادة» في شرحه، طبيعة السياسة (نيويورك: كتب شوكن، 1987) روستو، الحرية والهيمنة، خاصةً، ص ص 101-105.

(17) حول انتشار السلطة الطبيعية في كل مكان انظر دي جوفينيل، السيادة، الفصل 2. كل ما كان مطلوباً [لتشكيل الاتحادات] هو أن يشعر شخص ما سطوة طبيعياً بداخله ثم يوحي للآخرين أن عليهم الوثوق به. عندما نشهد تشكل الاتحادات كل يوم حولنا، لماذا يخالجنا شعور وكأنها تشكلت في الماضي البعيد بطريقة مختلفة؟ إن ما يصنع القادة الآن كما دائماً هو سلطة السطوة الطبيعية. نراهم ينبثقون تحت أعيننا كلما كان

وإنجازاتهم، فسوف يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم أقرانهم المالكين الشخصيين لحق الاحتكار المطلق. أما الحكم الديمقراطي - الذي يعتبر فيه الجهاز الحكومي «ملكية عامة» يديره مسؤولون منتخبون بشكل نظامي لا يمتلكون شخصياً ولا يُنظر إليهم على أنهم يمتلكون الحكومة ولكنهم يقومون برعايتها مؤقتاً أو يعملون كأوصياء مؤقتين عليها. وبما أنّ الشعب أو الأغلبية لا يمكنه امتلاك أي سلطة طبيعية (لكونها ميزة شخصية فردية)، لا يمكن للحكومات الديمقراطية أن تحظى بالشرعية إلا بشكل غير عفوي (عادةً من خلال الحرب أو الثورة فقط). ومن هذا المنطلق يسلك الشعب في أنشطة مثل الحرب والثورة سلوكاً جماعياً ويتحقق النصر أو الهزيمة اعتماداً على الجهد الجماعي. وفي ظل ظروف استثنائية كهذه فقط، يمكن للأغلبيات الشعبية اكتساب الشرعية اللازمة لتحويل الحكومة إلى ملكية عامة.

ولكلّ من شكلي الحكومة هذين -الملكية الخاصة أو العامة للحكومة- (المَلكية أو الديمقراطية)- آثار منهجية مختلفة على التفضيل الزمني الاجتماعي والعملية الملازمة لبناء الحضارة، ومع الانتقال من الحكم الشخصي (المَلكي) إلى الحكم الديمقراطي (العام) على وجه الخصوص، وخلافاً للحكمة التقليدية، تتعزز القوى المخربة المتأصلة في أي شكل من أشكال الحكومة والتي تعمل بشكل منهجي على تدهور الطابع الحضاري[18].

هناك ضرورة لتنظيم عملية إنقاذ أو لإطفاء الحريق. (ص ص 31 - 32).

وفيما يتعلق بالانتقال من قوة النفوذ Authority إلى قوة السلطة Power، يقول دي جوفينيل: «لكن قوة السلطة مختلفة تماماً عن قوة النفوذ. فالعلامة المميزة للأخيرة أنها لا تمارس إلا على أولئك الذين يقبلونها طوعاً: فإذا كان لدى الحكام نفوذ على جزء فقط من رعاياهم، فقد يحصلون من هذا الجزء على القوة الكافية لإخضاع الآخرين لسلطتهم... ينتهي النفوذ حيث تنتهي الموافقة الطوعية. يوجد في كل ولاية هامش طاعة لا يمكن اكتسابه إلا عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة: هذا الهامش هو الذي يحدث صدعاً في الحرية الفردية ويثبت فشل السلطة. إنه هامش صغير جداً بين الشعوب الحرة، لأن السلطة هناك كبيرة جداً (ص ص 32-33).

(18) راجع ما يلي أيضاً الأدب الخاص بـ «مأساة المشاعات»، على سبيل المثال، إدارة المشاعات، غاريت هاردن وجون بادن، محرران (سان فرانسيسكو: دبليو. إتش فريمان، 1977). انظر أيضاً مانكور أولسون، «الديكتاتورية والديمقراطية والتنمية»، مجلة العلوم السياسية الأمريكية 87 رقم 3 (1993).

والسمة المميزة لملكية الحكومة الخاصة والسبب في أن درجة التفضيل الزمني للحاكم منخفضة نسبياً (مقارنةً مع المجرمين والحكومات الديمقراطية) هو أن الموارد المصادرة وامتياز حق احتكار المصادرات المستقبلية مملوكة ملكية فردية للحاكم. وتضاف الموارد المصادرة إلى أملاك الحاكم الخاصة، ويرافقها امتياز يمنحه حق احتكار المصادرات المستقبلية كحقّ شرعيّ له مما يؤدي إلى زيادة فورية في قيمتها الحالية («رسملة» الربح الاحتكاري). والأهم من ذلك كلّه، وبصفته المالك الخاص للأملاك الحكومية، يحق للحاكم نقل ممتلكاته إلى وريثه الشخصي.

ويجوز له بيع أو تأجير أو منح جزء من ممتلكاته المميزة أو كلها (ويقبض إيصالات البيع أو الإيجار لحسابه الخاص)، ويجوز له شخصياً تعيين أو إقالة أي مسؤول وموظف في ممتلكاته[19].

(19) وفقاً لهذا التوصيف للمَلكية، فإن «المَلكية» الحالية كما في بريطانيا العظمى وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج والدنمارك وإسبانيا لا تتعدى كونها مَلكية بالاسم فقط. وهي بمثابة أمثلة في الواقع لما يشار له هنا وفيما يلي على أنها ديمقراطيات. وينطبق مصطلح «المَلكية» كما ورد تعريفه هنا على أنسب وجه على شكل الحكومة التي ميزت أوروبا حتى نهاية القرن الثامن عشر: النظام القديم - الذي حفزته الولايات المتحدة وخاصة الثورة الفرنسية وفي عملية لم تكتمل إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تحولت المَلكية تدريجياً إلى ديمقراطيات.

في الواقع، يمكن اعتبار المَلكية والديمقراطية من الناحية التحليلية بمثابة نقطتي النهاية في سلسلة متصلة، مع مختلف الأشكال الممكنة للحكومة تقع على مسافات أكبر أو أقل من بعضها الآخر. ومن الواضح أنّ المَلكيات الانتخابية، كتلك التي تحكم منذ فترات زمنية في بولندا، وبوهيميا، والمجر، على سبيل المثال، أقل مَلكيةً من أنظمة الحكم الملكية الوراثية. وبالمثل، فإن الملكيات «الدستورية» أقل مَلكيةً من تلك الوراثية. وقد يتعين وضع الملكيات «البرلمانية» أقرب إلى الديمقراطية منها إلى المَلكية، أو ربما في ظل الاقتراع العام لا يمكن اعتبارها ملكية على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، في حين أن الشكل الجمهوري للحكومة يعني بحكم تعريفه أن الجهاز الحكومي ليس مملوكاً من القطاع الخاص بل للقطاع العام «الشعب»، وبالتالي فإن الجمهورية تمتلك ميلاً أصيلاً إلى الانجذاب نحو تبني حق الاقتراع العام، أي الجمهورية والديمقراطية، وليس كل الجمهوريات في الواقع قريبة بنفس القدر من الديمقراطية. على سبيل المثال، قد يتعين تصنيف «جمهورية» أرستقراطية مثل جمهورية الأقاليم الهولندية قبل عام 1673 (عندما انتخاب ويليام أمير أورانج (وليام الثالث ملك انكلترا)- الحاكم العام بالوراثة) على أنها شبه ملكية بدلاً من كونها ديمقراطية.

حول التمييز بين الملكية والجمهورية والديمقراطية ومظاهرها التاريخية المختلفة، انظر إريك فون كوهنيلت-ليديهن، إعادة النظر إلى اليسار: من دي ساد وماركس إلى هتلر وبول بوت (واشنطن العاصمة: بوابة ريجنري، 1990).

تصوغ مؤسسة حكومة الملكية الخاصة الأساس الحافز الذي يوجّه الحاكم ويؤثر بشكل واضح على سلوكه في تصريف الشؤون الحكومية. وبافتراض غياب المصلحة الشخصية، يحاول الحاكم زيادة ثروته الإجمالية إلى الحد الأقصى، أي القيمة الحالية لأملاكه ودخله الحالي. وقد لا يرغب بزيادة دخله الحالي على حساب انخفاض القيمة الحالية لأملاكه. ونظراً لأن قوانين اكتساب الدخل الحالي لها دائماً تداعيات على قيم الأصول الحالية، فإن الملكية الخاصة في حد ذاتها تستدعي الحذر الاقتصادي وبالتالي تعزز بُعد النظر.

على الرغم من انطباق هذا على المِلكية الخاصة عموماً، إلا أنه في حالة الملكية الخاصة للحكومة، ينطوي الأمر على اعتدال واضح فيما يتعلق بدافع الحاكم لاستغلال امتياز المصادرة الاحتكاري لأن أعمال المصادرة تتطفل بطبيعتها على أعمال الانتاج السابقة للشعب. ففي حال غياب أي إنتاج سابق، لا يمكن مصادرة أي شيء، وفي حال مصادرة كل شيء، سيتوقف كل الإنتاج المستقبلي. ومن ثم، فإن المالك الخاص للحكومة (الملك) يتجنب على سبيل المثال فرض الضرائب على رعاياه بشدة إلى الحد الذي يقلل من مكاسبه المستقبلية المحتملة مما يسبب انخفاض القيمة الحالية لممتلكاته (مملكته). ويعمل بدلاً من ذلك على كبح جماح نفسه في سياساته الضريبية للحفاظ على قيمة ممتلكاته الشخصية أو حتى تعزيزها، فكلما كانت درجة الضريبة أقلّ زادت إنتاجية السكان أكثر، وكلما زادت إنتاجية السكان، ارتفعت قيمة الاحتكار الطفيلي للحاكم على المصادرات. ولن يلغي الضرائب بالطبع، ولكن بصفته المالك الخاص للحكومة، من مصلحته أن يستفيد -بشكل طفيلي- من اقتصاد غير حكومي متنامٍ ومنتج ومزدهر، لأن هذا من شأنه أن يزيد من ثروته ورخائه دون أي جهد من جانبه، وهكذا ستميل معدلات الضرائب إلى الانخفاض[20].

---

(20) كارلو م. سيبولا، ما قبل الثورة الصناعية: المجتمع الأوروبي والاقتصاد 1000-1700 (نيويورك: نورتون، 1980)، ص 48، يستنتج: «مجمل القول، يجب على المرء أن يعترف أن الجزء من الدخل الذي يجنيه القطاع العام زاد بالتأكيد من القرن الحادي عشر فصاعداً في جميع أنحاء أوروبا، ولكن من الصعب أن نتصور أنه بغض النظر عن أوقات وأماكن معينة تمكنت السلطة العامة من استحواذ أكثر من 5 إلى 8 في المئة من الدخل

كما أنّ من مصلحة الحاكم الشخصية استخدام حقه باحتكار القانون (المحاكم) والنظام (الشرطة) لإنفاذ قانون الملكية الخاصة المحدد مسبقاً. سيرغب في تطبيق مبدأ ينص على ضرورة الاستحواذ على جميع الممتلكات والدخل الإنتاجي بموجب عقود، ويهدد جميع من ينتهك القوانين باعتبارها جرائم تستدعي العقاب (باستثناء نفسه فقط من بين الشعب غير الحكومي). وكلما انخفض معدل الجريمة الخاصة تزداد ثروته وترتفع قيمة احتكار الحاكم للضرائب والمصادرات. وبذلك لن يضطر الحاكم الخاص في الواقع للاعتماد حصرياً على إيرادات الضرائب لتمويل نفقاته الخاصة.

بل سيرغب في الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية وتخصيص جزء من أملاكه لإنتاج وتوفير السلع والخدمات «العادية»، بهدف كسب إيرادات المبيعات «العادية» (إيرادات سوقية)[21].

القومي». ويلاحظ كذلك أن هذا الجزء لم يتم تجاوزه بشكل منتظم حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. راجع أيضا الملاحظتين التاليتين.

(21) اعتراف الملوك بقانون الملكية الخاصة الموجود مسبقاً، انظر برتراند دو جوفينيل،، السيادة، خاصةً. الفصول. 10 و11.

يتم التعبير عن موقف السيادة تجاه الحقوق في يمين الملوك الفرنسيين الأوائل: «سأكرم كلّ واحدٍ منكم وأحميه، وأحمي حقوق الجميع، وأحافظ على العدالة». فحين أطلقوا على الملك لقب «المدين للعدالة»، لم تكن عبارة جوفاء. إذا كان واجبه إعطاء كل ذي حق حقه، أصبح الحق مسنداً ثابتاً. لم يكن الأمر يتعلق بالتعامل مع كل شخص وفق ما يعتقد أنه سيكون الأفضل له تبعاً لوفرة معارفه بل حسب ما ينتمي إليه وفقاً للعرف. لم تكن الحقوق الشخصية مقتصرة على حيازة هشة لبعض المنح بل ملكية مطلقة لكل الحيازات. وكان حق السيادة ملكية مطلقة أيضاً. لقد كانت حقاً شخصياً كغيرها من الحقوق، لكنها لم تمكنه من انتزاع باقي الحقوق على الرغم من مكانته الرفيعة (ص ص 172-173).

يتابع دي جوفينيل كلامه في موضعٍ آخر ليقول:

إنّ حكاية فريدريك الكبير وطحانَ سانسوسي التي استشهد بها كثيرا تمثل بأمانة الحالة القديمة التي آلت إليها الأمور. فقد أخذت حقوق الملك حيزاً أكبر بشكل لا يضاهى من حقوق الطحّان؛ ولكن مهما تقلقلت حقوق الطاحونة فهي جيدة بقدر جودة حقوق الملك، فهي قائمة على أرضه، ويحق للطحّان صد الملك. في الواقع كان هناك شعور عميق بأن جميع الحقوق الإيجابية تقف أو تسقط مع بعضها البعض. فإذا تجاهل الملك حقّ الطحان في أرضه، فمن الممكن أيضاً تجاهل حق الملك بعرشه. إن المفهوم المتأصل الغامض للشرعية رسّخ تماسك جميع الحقوق (ص 189).

علاوة على ذلك، فإن الملكية الخاصة للحكومة تعني الاعتدال لسبب منهجي آخر. جميع الممتلكات الخاصة هي بحكم تعريفها ملكية حصرية. يحق لصاحب الملك منع أي شخص آخر من استخدامها والتمتع بها، ويحق له أن يختار من يراه مناسباً للمشاركة في الاستفادة منها إن وجد.

عادةً ما يقوم صاحب الملكية الخاصة بدعم أسرته واستبعاد الآخرين جميعاً. وتصبح الملكيةُ ملكيةً عائلية ويتبوأ مكانة ربّ الأسرة الذي يمنع استفادة أي شخص من خارج العائلة من الممتلكات العائلية، باستثناء الضيوف المدعوّين أو الموظفين الذين يتقاضون أجوراً أو المقاولين. أما في حالة الحكومة، تأخذ هذه الميزة الحصرية للملكية الخاصة معنى خاصاً. حيث يستبعد الجميع باستثناء الحاكم وعائلته من الاستفادة من الممتلكات والدخل المكتسبين دون إنتاج. ويحق للعائلة الحاكمة فقط مع قلة قليلة جداً من أصدقائها وموظفيها وشركائها التجاريين التمتع بعائدات الضرائب وعيش حياة طفيلية بالكامل. ويمرر عادةً منصب رئيس الحكومة والمسؤول عن الممتلكات الحكومية لأفراد من داخل الأسرة الحاكمة، بحيث لا يمكن لأي شخص خارج أسرة الملك أن يأمل واقعاً في أن يصبح الملك القادم. وقد لا يكون الدخول إلى الأسرة الحاكمة مغلقاً تماماً إلا أنه مقيد للغاية، فقد تصبح عضواً في الأسرة من خلال الزواج. ولكن، كلما كبرت الأسرة الحاكمة، صارت حصة كل عضو أصغر من إجمالي مصادرات الحكومة. ومن ثم، يكون

وبشأن تمويل الملوك، يلاحظ دي جوفينيل أن:

نفقات الدولة، كما نسميها الآن، كانت تُعتبر في العصور الإقطاعية نفقات خاصة للملك، والتي تكبدها بحكم منصبه. فقد فاز «بأملاك» بمجرد أن تبوأ منصبه (بالمعنى الحديث لـ الكلمة)؛ أي وجد نفسه يتمتع بحقوق ملكية تضمن دخلاً مناسباً «لاحتياجاته كملك». يبدو الأمر كما لو أنه من المتوقع أن تغطي حكومات وقتنا هذا نفقاتها العادية من عائدات الصناعات المملوكة للدولة (ص178). ومع ذلك، لا يزال من الجدير التأكيد على أن أي احتكار للقانون والنظام لا يزال ينطوي على ارتفاع الأسعار أو تراجع جودة المنتج مقارنة مع تلك السائدة في ظل ظروف تنافسية، وأنّه حتى الملك سوف يواصل احتكاره للعقاب بما يتناسب مع مصلحته الخاصة: من خلال التحول بشكل متزايد من مبدأ استعادة الحقوق وتعويض ضحية انتهاك الحقوق إلى تعويض نفسه هو، أي تعويض الملك. انظر إلى هذا بروس ل. بينسون، «تطوير القانون الجنائي وتطبيقه»، مجلة الاقتصاديين والدراسات الإنسانية 3 (1992).

الزواج محصوراً عادة بين أفراد الأسرة الممتدة للحاكم. وفي حالات استثنائية فقط، قد يتزوج فرد من الأسرة الحاكمة شخصاً «من خارج الأسرة» تماماً؛ ولكن حتى في حال حدوث ذلك، لن يصبح أبداً زعيماً للأسرة الحاكمة.

ونظراً لهذه القيود المتعلقة بالدخول إلى الحكومة والوضع الحصري للحاكم الفردي وعائلته (كملك ونبلاء)، تحفّز ملكية الحكومة الخاصة (المَلَكية) على تنمية «وعي طبقي» واضح من جانب الجمهور المحكوم. ويشجع على معارضة ومقاومة أي توسّع لسلطة الحكومة من حيث فرض الضرائب إذ يوجد تمييز واضح بين القلة الحاكمة والكثرة المحكومة، وثمّة فرصة ضئيلة للانتقال من طبقة إلى أخرى. وفي مواجهة حاجز يكاد لا يمكن التغلب عليه أمام الحراك «التصاعدي»، يتعمّق التضامن بين المحكومين بهويتهم المشتركة كضحايا فعليين أو محتملين لانتهاكات الحكومة لحقوق الملكية - ويتضح بالنتيجة عمق الخطر الذي يهدد الطبقة الحاكمة بفقدان شرعيتها نتيجة فرض المزيد من الضرائب[22].

---

(22) كتب برتراند دي جوفينيل: «لا يمكن لرجل في عصرنا هذا أن يتصور عدم وجود سلطة حقيقية تميز ملك العصور الوسطى، وأن عليه بالتالي ومن أجل ضمان تنفيذ قرار ما إشراك قادة آخرين تعزز قرارتهم قراره هو». برتراند دي جوفينيل، «حول تطور أشكال الحكم» في شرحه، طبيعة السياسة، ص 113. وأشار دي جوفينيل في مكان آخر:

ولم يكن الملك قادراً على انتزاع التبرعات، ولم يكن بوسعه سوى طلب «إعانات». وكان ثمة تشديد على ضرورة أن يمنحه رعاياه المخلصون مساعدات بموجب إرادتهم الحرة، وكثيراً ما اغتنموا هذه المناسبة لفرض شروطهم. على سبيل المثال، قاموا بمنح جان الطيب (جان الثاني ملك فرنسا) إعانات كبيرة شرط أن يمتنع من الآن فصاعدا عن سك النقود التي كانت معيبة في الوزن. وكان الملك يخرج بين الحين والآخر في جولة تسوّل من مدينة إلى مدينة، يشرح متطلباته ليحصل على إعانات محلية، كما حدث عشية حرب المئة عام؛ أو قد يجمع حوله أشخاصاً أثرياء من جميع أنحاء البلاد بغية الفوز بدعمهم المالي. ومن الخطأ الجسيم الخلط بين هذا التجمع وبين جلسة حديثة للبرلمان، رغم أن هذه الظاهرة الأخيرة نشأت من الأولى. فالبرلمان ذو سيادة ويمكنه طلب التبرعات. يجب النظر إلى الجمعيات القديمة على أنها تجمع لمديري الشركات الحديثة الذين يوافقون على تسليم جزء من أرباحهم إلى الخزانة، مع موافقة بعض قادة النقابات العمالية على التخلي عن بعض مستحقات نقاباتهم للأغراض العامة. كانت تستدعى كل مجموعة من أجل تقديم منحة، وبالتالي كانت تستغل كل مجموعة هذا الأمر جيداً لفرض شروطها. لا يمكن التعامل مع البرلمان الحديث بهذه الطريقة، لكنه يفرض إرادته بتصويت الأغلبية. (السيادة، ص ص 178-179).

إن الوعي الطبقي بين المحكومين له تأثير معتدل في الواقع ليس فقط على السياسات الداخلية للحكومة، ولكن أيضاً على سلوكها الخارجي. ويُتوقع من كل حكومة اتباعَ سياسة خارجية توسعية. فكلما كانت مساحة الأرض أكبر وعدد السكان الذين من الممكن تطبيق حق احتكار المصادرة عليهم أكبر، كان الوضع لدى المسؤولين عن هذا الاحتكار أفضل. ونظراً لاحتمال وجود حقّ احتكار واحد فقط لمصادرة الملكيات في أية منطقة كانت، يجب توقع أن يترافق هذا الاتجاه التوسعي مع الميل نحو المركزية (مع بقاء حكومة واحدة شاملة في النهاية). وبما أن المركزية تنطوي على فرص أقل للهجرة بين الأقاليم -التصويت يقدم شخص ما ضد حكومة شخص آخر ولصالح حكومة أخرى- فإن عملية التنافس الحكومي الدولي، والقضاء على التوسع، يجب أن تولد اتجاهات متزامنة نحو معدلات أعلى من مصادرات الحكومة وفرض الضرائب[23].

لكنّ الحكومة المملوكة ملكية خاصة تؤثر بشكل كبير في شكل وسرعة تقدّم هذه العملية. نظراً لطابعها الحصري والوعي الطبقي لدى المحكومين، ينظر الشعب إلى محاولات الحكومة لتوسيع أراضيها على أنها أعمال خاصة للحاكم تموّل وتنفذ من أمواله الشخصية. وبما أن الأملاك المضافة هي للملك، فعليه أن يدفع ثمنها هو وليس الشعب. والوسيلتان المحتملتان لتوسيع ممتلكاته هما الحرب والفتوحات العسكرية أو الاستحواذ التعاقدي، ويميل الحاكم الخاص إلى تفضيل الأخير. ولا

انظر أيضاً دوغلاس سي. نورث وروبرت بي. توماس، نهوض عالم الغرب: تاريخ اقتصادي جديد (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1973)، ص 96.

(23) حول اللامركزية السياسية -«الفوضى السياسية»- كقيد على سلطة الحكومة وسبب أساسي لتطور الأسواق والرأسمالية وكذلك على الميل نحو المركزية السياسية -الإزالة التوسعية- والميل المصاحب نحو زيادة في السلطات الضريبية والسلطات التنظيمية. انظر جان بيشلر، أصول الرأسمالية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، 1976)، خاصةً. الفصل 7؛ هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة، خاصةً. الفصل 3 و4؛ شرحه، «الهجرة والمركزية والانفصال في أوروبا المعاصرة»، مكتبة الحرية 118 (1992)؛ شرحه «القومية والانفصال»، كرونيكلز (نوفمبر 1993)؛ ناثان روزنبرغ ولوثر بيردل، كيف أصبح الغرب ثرياً (نيويورك: كتب أساسية، 1986).

يجوز للملك أن يصرّح باعتراضه على الحرب، لأنه قد يضطر للجوء أحياناً إلى الوسائل العسكرية إذا أتيحت له الفرصة. لكن الحرب تتطلب عادة موارد استثنائية، وبما أن زيادة الضرائب أو زيادة التجنيد لتمويل حرب ينظر إليها الجمهور على أنها لصالح شخص آخر سيواجه مقاومة شعبية فورية وتشكل تهديداً لشرعية الحكومة الداخلية، سيتعين على الحاكم الشخصي تحمل كلّ أو معظم تكاليف المشروع العسكري بنفسه. لذلك، يفضل عموماً الخيار السلمي الثاني كخيار أقل تكلفة. وبدلاً من الغزو، سيرغب في إشباع رغباته التوسعية من خلال شراء الأراضي، أو حتى باتباع أساليب أقل كلفة وأفضل من خلال سياسة الزواج بين أفراد من الأسر الحاكمة المختلفة. ويمكن اعتبار السياسة الخارجية بالنسبة للحاكم الملكي سياسة الأسرة والزواج بالدرجة الأولى، وتتسع رقعة الأملاك عادة عبر الارتباط التعاقدي بين الممالك المستقلة أصلاً[24].

على عكس الاعتدال الداخلي والخارجي للحكم الملكي، فإن الحكومة الديمقراطية (المملوكة ملكية عامة) تنطوي على تطرف زائد، ويجب أن يؤدي الانتقال من عالم الملوك إلى عالم الرؤساء المنتخبين ديمقراطياً إلى زيادة منهجية في شدة وامتداد سلطة الحكومة وميل قوي نحو تدهور الحضارة.

---

(24) وكمثال بارز على هذا النوع من السياسة الخارجية، يمكن ذكر حالة هابسبورغ في النمسا، والتي تميز سلوكها بشعار «سعادة النمسا بالمال والزواج». ماكسيميليان الأول (1493-1519).
تزوج ماكسيميليان الأول وريثة دوق بورغوندي التي استحوذت على مدى القرن الماضي على عدد من المقاطعات في الأطراف الغربية من الإمبراطورية [المقدسة الرومانية] هولندا ومقاطعة بورغوندي الحرة على الحدود مع فرنسا. ولد لماكسيميليان من هذا الزواج ابنه فيليب الذي تزوج من جوانا وريثة فرديناند وإيزابيلا ملكة إسبانيا. أنجب فيليب وجوانا ابنهما تشارلز. جمع تشارلز ميراث أجداده الأربعة: النمسا من ماكسيميليان، هولندا والمقاطعة الحرة من ماري ملكة بورغوندي، وقشتالة وأمريكا الإسبانية من إيزابيلا، ومناطق أراغون وممتلكاتها من البحر الأبيض المتوسط والإيطالية من فرديناند. وفي عام 1519، انتخب تشارلز الإمبراطور الروماني المقدس وأصبح بذلك الزعيم الرمزي لجميع ألمانيا. (روبرت ر بالمر وجويل كولتون، تاريخ العالم الحديث [نيويورك: ألفريد كنوبف، 1992]، ص 74).
حول الطابع المحدود والمعتدل للحروب المَلكية، انظر المناقشة حول الحرب الديمقراطية أدناه.

يمكن للحاكم الديمقراطي استخدام جهاز الحكومة لمصلحته الشخصية، لكنه لا يملكه. لا يمكنه بيع الموارد الحكومية وجني الإيصالات من هذه المبيعات لحسابه الخاص، ولا يمكنه نقل ممتلكات الحكومة إلى وريثه الشخصي. كما أنه يمتلك حرية الاستخدام الحالي للموارد الحكومية، ولكن لا يمتلك قيمتها الرأسمالية. وفي تناقض واضح مع الملك، لن يرغب الرئيس في تعظيم إجمالي الثروة الحكومية (قيم رأس المال والدخل الحالي) وإنما في تعظيم الدخل الحالي (بغض النظر عن القيم الرأسمالية وعلى حسابها). ولا يمكنه التصرف بأسلوب مختلف في الواقع حتى لو رغب بذلك، لأن الموارد الحكومية في الملكية العامة غير قابلة للبيع على الإطلاق، وتكون الحسابات الاقتصادية مستحيلةً بغياب أسعار السوق. تبعا لذلك، يجب اعتبار أن امتلاك الحكومة ملكيةً عامة يؤدي حتماً إلى استهلاك مستمر لرأس المال. بدلاً من الحفاظ على قيمة التركة الحكومية أو حتى تعزيزها، كما يفعل الملك، فإن الرئيس (القائم بأعمال الحكومة المؤقتة أو الوصي) سوف يستخدم أكبر قدر ممكن من موارد الحكومة في أسرع وقت ممكن لأن ما لا يمكنه استهلاكه الآن قد لا يكون قادراً على استهلاكه أبداً. والأهم من ذلك وعلى خلاف الملك، ليس لرئيس الحكومة أي مصلحة في عدم تدمير بلده. فلماذا لا يرغب في زيادة مصادراته إذا كانت سياسة الاعتدال قد لا تجني دخلاً حالياً أعلى؟ ومن ثم لا يجد الحاكم فائدة ترجى من اتباع سياسة الاعتدال، على عكس الملك[25].

---

(25) «حول طبيعة المِلكية العامة وعدم منطقيتها المتأصلة»، انظر أيضاً روثبارد، السلطة والسوق، ص ص 84 - 172؛ هوبا، نظرية الاشتراكية، الفصل 9.

يمكن توضيح الفرق الأساسي بين الملكية الخاصة للحكومة (والتفضيل الزمني المنخفض) والملكية العامة للحكومة (والتفضيل الزمني المرتفع) من خلال النظر في مؤسسة تجارة العبيد، ومقارنة حالة الملكية الخاصة للعبد، كما كانت موجودة على سبيل المثال في أمريكا ما قبل الحرب، مع الملكية العامة للعبيد، كما كانت موجودة على سبيل المثال في الاتحاد السوفيتي السابق وإمبراطوريته في أوروبا الشرقية.

مثلما هدد العبيد المملوكون من القطاع الخاص بالعقاب إذا حاولوا الهرب، كذلك حظرت الهجرة في جميع الإمبراطوريات السوفيتية السابقة واعتبرت جريمة جنائية، إذا لزم الأمر، تستوجب عقوبة إطلاق النار على أولئك الذين حاولوا الهرب. علاوة على ذلك، تنتشر قوانين مكافحة التسكع في كل مكان، ويمكن للحكومات إسناد أي مهمة وجميع المكافآت والعقوبات لأي مواطن. ومن هنا جاء تصنيف النظام

ويتلاشى السبب الثاني لسياسة الاعتدال في ظل الملكية العامة للحكومة بدلاً من الملكية الخاصة: الوعي الطبقي الواضح والمتطور لدى المحكومين. لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حاكم أعلى، سواء كان ملكاً أو رئيساً. وفي حين أن الوصول إلى منصب الملك والترقي إلى رتبة النبلاء مقيد بشكل منهجي في ظل النظام الملكي، يمكن لأي شخص نظرياً أن يصبح عضواً في الطبقة الحاكمة - أو حتى رئيساً في أي حكومة مملوكة ملكية عامة. كما أنّ التمييز بين الحكام والمحكومين غير واضح، ويصبح الوعي الطبقي للمحكومين مبهماً. ويسيطر عليهم الوهم حتى بأن هذا التمييز غير موجود: أي في ظلّ حكومة ديمقراطية لا يحكم أي شخص الآخر، بل

السوفياتي على أنه عبودية. فعلى عكس مالك العبيد الخاص، لم يتمكن ملاك العبيد من أوروبا الشرقية –من لينين إلى غورباتشوف– من بيع أو تأجير رعاياهم في سوق العمل واحتكار الإيصالات من بيع أو استئجار «رأس المال البشري» الخاص بهم. ومن هنا جاء تصنيف النظام على أنه عبودية عامة (أو اشتراكية).

وتصبح الأمور أسوأ بالنسبة للعبد في حال غياب تجارة العبيد وعمالة العبيد وليس العكس، لأن غياب القدرة على منح قيمة شرائية للعبيد ولعملهم تجعل مالك العبد عاجزاً عن تخصيص «رأس ماله البشري» بعقلانية، ولا يمكنه تحديد قيمة ما لديه من أنواع غير متجانسة من رأس المال البشري، ولا يمكنه أيضاً تحديد تكلفة المشاريع البديلة لاستغلال رأس المال البشري هذا في أي عمل آخر ولا مقارنته بالإيرادات التي تجنيها المشاريع الأخرى. فينتج تبعاً لذلك سوء توزيع دائم، وهدر، و«استنزاف» لرأس المال البشري. وهذا ما تشير إليه الأدلة التجريبية. وفي حين يقتل مالك العبد عبده في بعض الأحيان في النظام القديم، وهو «الاستهلاك» المطلق لرأس المال البشري، فقد أسفرت العبودية الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن مقتل ملايين المدنيين. وفي ظل ملكية العبيد الخاصة، تحسنت صحة العبيد وارتفع المتوسط المتوقع لأعمارهم. في حين تدهورت معايير الرعاية الصحية في الإمبراطورية السوفيتية بشكل مطرد وانخفض متوسط العمر المتوقع فعلياً في العقود الأخيرة. ارتفع مستوى التدريب العملي والتعليم لدى العبيد في الملكية الخاصة عموماً. في حين فشل العبيد الاشتراكيون. وكان معدل التكاثر بين العبيد في الملكية الخاصة إيجابياً. في حين كان سلبياً بشكل عام بين العبيد في أوروبا الشرقية. كانت معدلات الانتحار، والعجز الذاتي، وتفكك الأسرة، والانحلال الجنسي، والولادات «غير المشروعة»، والعيوب الخلقية، والأمراض التناسلية، والإجهاض، وإدمان الكحول، والسلوك المتبلّد أو الوحشي بين العبيد في الملكية الخاصة مرتفعة. لكن كل هذه المعدلات من «استهلاك رأس المال البشري» كانت أعلى بكثير لدى العبيد الاشتراكيين في الإمبراطورية السوفيتية السابقة. وبالمثل، في حين ظهر السلوك العنيف والفارغ من الناحية الأخلاقية بين العبيد المملوكين للقطاع الخاص بعد تحريرهم، فإن وحشية الحياة الاجتماعية في أعقاب إلغاء العبودية الاشتراكية كانت أسوأ بكثير وكشفت عن درجة أكبر من التفكك الأخلاقي. انظر أيضاً هانز هيرمان هوبا «مذكرة حول الاشتراكية والعبودية» في كرونيكلز (أغسطس 1993): 6.

يحكم الجميع نفسه بنفسه. في الواقع، يعزى هذا الوهم إلى حد كبير إلى أن الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية جرى تفسيره على أنه تقدّم يستحق الدعم الشعبي. ومن هنا تتضاءل المقاومة العامة لسلطة الحكومة بشكل تدريجي. وفي حين بدت المصادرات وفرض الضرائب من قبل عملية قمع واضحة للجمهور، فإنها تبدو أقل من ذلك بكثير بمجرد دخول أي شخص بحرية إلى صفوف أولئك الذين هم في الطرف الآخر.

ومن ثم، ستزداد الضرائب، سواء مباشرة مع ارتفاع أكبر في المعدلات الضريبية أو بشكل غير مباشر عبر زيادة «إنتاج» الأموال الحكومية (التضخم). وحيث تميل نسبة الموظفين الحكوميين إلى موظفي القطاع الخاص إلى الارتفاع، ويعمل قطاع التوظيف الحكومي على جذب الأفراد الذين يتمتعون بدرجات عالية من التفضيل الزمني وبُعد نظر ضعيف ومحدود[26] ويعمل مزيج من هذه العوامل المتداخلة

---

(26) كما يشرح برتراند دي جوفينيل:

لقد استمر نمو السلطة الحكومية من القرن الثاني عشر إلى القرن الثامن عشر بشكل مطرد. وكانت هذه العملية مفهومة من قبل كل من شهد حدوثها؛ فقد دفعتهم إلى احتجاجات مستمرة وردّات فعلٍ عنيفة. واستمر نموها في أوقات لاحقة بوتيرة متسارعة، وأدى امتدادها إلى تمديد مماثل للحرب. والآن لم نعد نفهم العملية، ولم نعد نحتج، ولم نعد نظهر أي ردّات فعل. إن هدوءنا شيء جديد، يتعين على السلطة أن تشكر عليه ستارة الدخان التي نجحت في الاختباء وراءها. كان من الممكن رؤيتها في السابق، واضحة في شخص الملك الذي لم ينكرها كونه السيد الذي بلا منازع، وكانت لديه مشاعر إنسانية واضحة. والآن، بعد إخفاء هويتها، تزعم أن لا وجود لها، وأنها مجرّد أداة مجردة باردة للإرادة العامة -ولكن من الواضح أن هذا محض خيال- فاليوم، وكما هو الحال دائماً، تقع السلطة في أيدي مجموعة من الأشخاص الذين يسيطرون على موطن السلطة. ولم يتغير أي شيء سوى أنه أصبح من السهل الآن على المحكومين تغيير موظفي القوى الكبرى في السلطة. فإذا نظرنا إليها من زاوية واحدة سنجد أن الإرادة العامة تضعف السلطة، لأنه من الممكن استبدالها بإرادة أخرى، بما يسعد المجتمع ويمنحه مزيداً من الثقة. ولكن من خلال فتح آفاق السلطة لجميع المواهب الطموحة، فإن هذا التدبير يجعل تمدّد السلطة أسهل بكثير. ففي ظل «النظام القديم»، كانت الروح المعنوية للمجتمع، والتي لم يكن لديها فرصة لنيل حصة من السلطة، تستنكر أصغر انتهاك لها. والآن، من ناحية أخرى، عندما يحتمل أن يصبح أي شخص وزيراً، لن يهتم أيّ كان بتقليص سلطة منصبه الذي يطمح إليه في يوم من الأيام، أو لعرقلة المسار الذي سيتبعه هو نفسه عندما يحين دوره. ومن هنا، نفسر وجود مشاركة واسعة في بسط السلطة في الأوساط السياسية للمجتمع الحديث (حول السلطة، ص 9-10).

-الملكية «العامة» للحكومة بالإضافة إلى الوصول الحرّ إليها- على تغيير سلوك الحكومة بشكل كبير من حيث شؤونها الداخلية والخارجية. وعلى الصعيد الداخلي، من المرجح أن تبدي الحكومة ميلاً متزايداً نحو الاستدانة.

ورغم أن الملك لا يعارض الدَين بأي حال من الأحوال، فهو مقيد بحقيقة أنه وورثته مسؤولون شخصياً عن سداد جميع الديون الحكومية (قد يشهر إفلاسه حرفياً أو يُجبره الدائنون على تصفية الأصول الحكومية). في حين، وفي تناقض واضح، لا يتحمل الحاكم في الحكومة العامة المسؤولية عن الديون التي تكبدها خلال فترة ولايته بل تعتبر ديوناً «عامة»، تسدد من قبل الحكومات المستقبلية (التي تشاطره عدم المسؤولية). إذا لم يكن المرء مسؤولاً شخصياً عن ديونه، فسوف يرتفع عبء الدين، وسوف يزداد الاستهلاك الحكومي الحالي على حساب الاستهلاك الحكومي المستقبلي. وسيتعين زيادة مستوى الضرائب المستقبلية (أو التضخم النقدي) المفروض على الجمهور المستقبلي من أجل سداد الدين العام المتصاعد. ومع توقع أعباء ضريبية مستقبلية أعلى، يصبح الجمهور غير الحكومي متأثراً أيضاً بشرور ارتفاع درجات التفضيل الزمني، لأنه مع ارتفاع معدلات الضريبة المستقبلية، يصبح الاستهلاك الحالي والاستثمار قصير الأجل أكثر جاذبية نسبياً بالمقارنة إلى الادخار والاستثمار طويل الأجل[27].

في الواقع، خلال الحقبة الملكية بأكملها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي يمثل نقطة تحول في العملية التاريخية مع القضاء على المَلكية وإرساء الديمقراطية بدءاً من الثورة الفرنسية وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى، نادراً ما تجاوز العبء الضريبي 5 ٪ من المنتج الوطني (انظر أيضا الحاشية 20 أعلاه). منذ ذلك الحين ازداد باستمرار. بلغت هذه النسبة في أوروبا الغربية 15 إلى 20 ٪ من الناتج القومي بعد الحرب العالمية الأولى، وارتفعت في الوقت الحالي إلى حوالي 50 ٪. وبالمثل، نادراً ما تجاوز التوظيف الحكومي طوال العصر الملكي بأكمله وحتى النصف الأخير من القرن التاسع عشر نسبة 2 ٪ من القوى العاملة. وازداد منذ ذلك الحين زيادة مطردة، ليصل اليوم إلى حوالي 15 إلى 20 ٪. للمزيد من التفاصيل: بيتر فلورا، الدولة والاقتصاد والمجتمع في أوروبا الغربية 1815-1975: دليل البيانات (لندن: ماكميلان، 1983)، المجلد. 1، الفصول. 5 و8.

(27) واجه الحكام الملكيون صعوبات شنيعة لتأمين القروض (انظر أيضا الحاشية 22 أعلاه)؛ وكان على الملوك عادة دفع أسعار فائدة أعلى من المتوسط مما يعكس ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد نسبياً. ارجع إلى نورث

والأهم من ذلك، أن سلوك الحكومة بصفتها محتكرة للقانون والنظام سيخضع لتغييرات منهجية. كما هو موضح أعلاه، سيرغب الملك في إنفاذ قانون الملكية الخاصة الموجود مسبقاً، وسيتولى ويفسّر مفاهيم الملكية الخاصة بما يخدم مصلحته ومصلحة ممتلكاته (على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات الدولية بين الملوك). أي أنه لا يضع قانوناً جديداً، لكنه ببساطة يشغل منصباً متميزاً ضمن نظام قائم وشامل للجميع في ظلّ قانون الملكية الخاصة. في المقابل، في ظلّ حكومة يملكها ويديرها القطاع العام، يظهر نوع جديد من «القانون»: القانون «العام»، الذي يعفي وكلاء (موظفي) الحكومة من المسؤولية الشخصية ويحجب الإدارة الاقتصادية عن الموارد «المملوكة ملكية عامة». ومع إنشاء «القانون العام» (بما في ذلك القانون الدستوري والإداري) ليس

وتوماس، نهوض عالم الغرب، ص 96. في المقابل، أظهرت الحكومات الديمقراطية بالفعل ميلاً ثابتاً نحو تمويل العجز وزيادة الديون، بعد الازدهار الذي حققوه مع نهاية الحرب العالمية الأولى. ونادراً ما تصل «الديون الوطنية» في أوروبا الغربية و«العالم الغربي» اليوم إلى أقل من 30 ٪ من الناتج القومي وتتجاوز في كثير من الأحيان 100 ٪.

وبالمثل، تميّز العالم الملكي عموماً بوجود سلعة المال -الذهب أو الفضة عادةً- وإنشاء سوق عالمي واحد متكامل في القرنين السابع عشر والثامن عشر اعتماداً على معيار الذهب العالمي. معيار سلعة المال يجعل من الصعب على الحكومة تضخيم الكتلة النقدية. بذل الملوك قصارى جهدهم لإثراء أنفسهم على حساب الجمهور من خلال احتكار صك العملة وممارسة «تقليم العملة» بشكل منهجي (خفض قيمة العملة). لكن رغم محاولاتهم، لم ينجحوا في إنشاء احتكارات من العملات الإلزامية (الورقية) الخالصة: عملات ورقية وطنية لا يمكن تزويرها والتي يمكن إنشاؤها فعلياً من لا شيء، دون أي تكلفة تقريباً. لا يمكن الوثوق بأي فرد بعينه، ولا حتى الملك نفسه، مع احتكار استثنائي مثل هذا! فقط في ظل ظروف الديمقراطية الجمهورية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ألغي المعيار الذهبي واستعيض عنه أخيراً بنظام عالمي من النقود الورقية الوطنية غير القابلة للاسترداد عام 1971. منذ ذلك الحين، زادت الكتلة النقدية والائتمان بشكل كبير. وقد ظهر اتجاه «علماني» دائم على ما يبدو يميل نحو التضخم وخفض قيمة العملة. تحول تمويل العجز الحكومي (كمؤشر على المعدل الاجتماعي للتفضيل الزمني) إلى مجرد تفاصيل بنكية وأسعار فائدة انخفضت بشكل مطرد على مدى عدة قرون، وبحلول نهاية القرن التاسع عشر انخفض إلى حوالي 2 ٪، ومنذ ذلك الحين أظهر ميلاً تصاعدياً منتظماً.

انظر أيضاً موراي روثبارد، ماذا فعلت الحكومة بأموالنا؟ (أوبورن، الاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1992)؛ شرحه، لغز المصارف (نيويورك: ريتشاردسون وشنايدر، 1983)؛ حول تاريخ أسعار الفائدة، سيدني هومر وريتشارد سيلا. تاريخ أسعار الفائدة (نيوبرونزويك، نيوجيرسي: مطبعة جامعة روتجرز، 1991)، خاصةً الفصل 23، ص 553-558.

فقط كقانون عام بل كقانون «أعلى»، ينتج اضمحلال تدريجي للقانون الخاص، أي يصبح هناك تبعية متزايدة وعزل للقانون الخاص من خلال وعبر القانون العام[28].

وبدلاً من التمسك بالقانون الخاص بين عامة الشعب واستغلال احتكاره القانوني فقط لغرض إعادة توزيع ثروة ودخل المجتمع المدني على نفسه، فإن الحكومة التي يحكمها «القانون العام» ستستخدم سلطتها بشكل متزايد لغرض التشريع، أي من أجل إنشاء قانون مدني «إيجابي» جديد، بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع المدني، لأنها بصفتها مشرفاً حكومياً (وليس مالكاً)، لا يهمها أبداً إن كانت

(28) في الواقع، سادت طوال عصر الملكية فكرة أن الملوك ورعاياهم كانوا محكومين بموجب قانون عالمي واحد «مدونة قوانين تتقدّم قوانين السيادة وتتعايش معها، قوانين دقيقة وثابتة»، وقد جرى تقويض هذه الفكرة في عصر النهضة والثورات البروتستانتية (دي جوفينيل، السيادة، ص 193). واعتبر القانون شيئاً يستوجب الكشف عنه والاعتراف به على أنه أمر أبديّ مسلّم به، وليس شيئاً يستوجب «صنعه». وآمن الجميع أنّ «القانون لا يمكن تشريعه، بل يمكن فقط تطبيقه على أنه موجود دائماً» (بيرنارد ريفلد، جذور القانون [برلين 1951، ص 67). في الواقع، حتى بدايات القرن العشرين، كان ألبرت الخامس ديسي (محاضرات عن العلاقة بين القانون والرأي العام في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر [لندن: ماكميلان، 1903]) يؤكد اعتقاده أنه لا وجود لقانون عام أو إداري بالنسبة لبريطانيا العظمى يمكن تمييزه عن القانون الخاص: لا يزال يُنظر إلى عملاء الحكومة، من خلال تعاملهم مع المواطنين العاديين، على أنهم ملزمون بنفس القواعد ويخضعون لنفس القوانين التي يخضع لها أي مواطن عادي. ومرة أخرى مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، يحظى الوكلاء العامون (المسؤولون الحكوميون) في ظل الديمقراطية الجمهورية بـ«الحصانة» ضد أحكام القانون الخاص، ولاقت وجهة النظر التي عبر عنها رائد التنظير القانوني الاشتراكي البارز غوستاف رادبروش قبولاً عاماً: أنه بالنسبة لنظام فرداني للقانون العام، فإن الدولة ليست سوى نطاق الحماية الضيق الذي يطوّق القانون الخاص والملكية الخاصة. على النقيض من النظام الاجتماعي للقانون (الجمهوري الديمقراطي)، يُعتبر القانون الخاص مجرد نطاق مشروط ومتناقص باستمرار لمبادرات خاصة، ويفضل تجنبه مؤقتاً في نطاق القانون العام الشامل للجميع. (رجل في اليمين [غوتنغن: فاندنهوك، 1957] ص 40).

في غضون ذلك، نحن معتادون في عصرنا هذا على تعديل حقوقنا من خلال القرارات السيادية للمشرعين. لم يعد يشعر صاحب الملك بالدهشة لإرغامه على استبقاء المستأجر؛ واعتاد صاحب العمل على رفع أجور موظفيه بموجب مراسيم السلطة. وأصبح من المفهوم في الوقت الحاضر أن حقوقنا الشخصية هشة وتخضع لمزاج السلطة الطيب. (دي جوفينيل، السيادة، ص 189).

حول التمييز بين القانون والتشريع، انظر أيضاً، برونو ليوني، الحرية والقانون (جامعة برينستون: دي. فان نوستراند، 1961)؛ فريدريش إ. هايك، القانون والتشريع، والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973، المجلد. 1، الفصول 4 و6).

إعادة التوزيع هذه قد تقلل من الإنتاجية المستقبلية. ولكن في مواجهة الانتخابات الشعبية والدخول الحر إلى الحكومة، فإن الدعوة إلى سياسات إعادة التوزيع وتبني هذه السياسات معدّان سلفاً ليصبحا شرطين أساسيين لحصول أي شخص على منصب حكومي أو البقاء فيه. وعليه، بدلاً من تمثيل دولة استهلاك ذات ملكية عامة للحكومة، والتي تكمل وتعزز الميل العام نحو زيادة الضرائب (أو التضخم)، والعمالة الحكومية والديون، ستتحول الدولة يوماً بعد يوم إلى «دولة رفاهية»[29].

وخلافا للصورة المثالية التي تظهر الأمر على أنه تطور «تقدّمي»، مع هذا التحول، فإن فيروس التفضيل الزمني سيتفشّى وسط المجتمع المدني، وستبدأ عملية التعجيل بالتسريع الذاتي لعملية تدهور الحضارة[30].

---

(29) حتى نهاية القرن التاسع عشر، كان الجزء الأكبر من الإنفاق العام والذي تجاوز غالباً الـ 50 ٪، مخصصاً لتمويل الجيش (أي على افتراض أن الإنفاق الحكومي بلغ 5 ٪ من الناتج القومي، فإن الإنفاق العسكري سيكون بنسبة 2.5 ٪ من الناتج القومي). ويذهب الباقي إلى الإدارة الحكومية. ولم يكن للإنفاق على الرفاه الاجتماعي أو «الصدقة العامة» أي دور تقريباً. وفي المقابل، ارتفعت النفقات العسكرية في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي إلى 5-10 ٪ من الناتج القومي. ومع أنّ الإنفاق العام يمثل 50 ٪ من الناتج القومي، فإن النفقات العسكرية الآن لا تمثل سوى 10 إلى 20 ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي. إن الجزء الأكبر من الإنفاق العام، أي أكثر عادة من ٪50 من إجمالي النفقات – و25 ٪ من الناتج القومي – يستهلك الآن في الإنفاق الاجتماعي العام. انظر أيضاً، سيبولا، قبل الثورة الصناعية، ص ص 54 – 55. فلورا، الدولة والاقتصاد والمجتمع في أوروبا الغربية، الفصل الثامن.

(30) من بين أهم السياسات التي تؤثر في التفضيل الزمني الاجتماعي إدخال تشريع «الضمان الاجتماعي»، الذي جرى التعريف به خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر في ألمانيا في عهد بسمارك وأصبح عالمياً ومعروفاً في جميع أنحاء العالم الغربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فمن خلال تخفيف عبء الادخار على الفرد الذي يسعى لضمان رفاه شيخوخته، سيتراجع النطاق والأفق الزمني لعملية توفير الاحتياطي الخاص. وستنخفض قيمة المدخرات المخصصة للزواج والأسرة والأطفال جميعها لانعدام الحاجة لها إذا كان من الممكن للفرد اللجوء إلى المساعدة «العامة». وفي الواقع، أظهرت جميع مؤشرات الخلل الوظيفي في الأسرة منذ بداية العصر الديمقراطي للجمهورية ميلاً تصاعدياً منتظماً: فقد انخفض عدد الأطفال، وتراجع عدد السكان المحليين، وارتفعت معدلات الطلاق، والعلاقات اللاشرعية، والأبوة والأمومة العازبة، العزوبية، والإجهاض. وعانت معدلات الادخار الشخصي من الركود أو حتى الانخفاض بدلاً من الارتفاع بشكل متناسب مع ارتفاع الدخول. انظر، آلان كارلسون، أسئلة الأسرة: تأملات حول الأزمات الاجتماعية الأمريكية (نيو برونزويك، نيو جيرسي: ترانسيكشن للنشر، 1992)؛ شرحه، «ما الذي فعلته الحكومة لعائلاتنا؟» مقالات في الاقتصاد السياسي 13 (أوبورن آلا: معهد لودفيغ فان ميزيس، 1991)؛ برايس ج.

يمكن للتشريع لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع المدني أن يتخذ ثلاثة أشكال. يمكن أن يأخذ شكل مدفوعات تحويلية بسيطة، حيث يتم أخذ الدخل أو الثروة من بيتر («الأثرياء») وتسليمها إلى بول («المعدمين»).

ويمكن أن يأخذ شكلاً «مجانياً» أو أن تعمل الحكومة على توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من التكلفة (كالتعليم أو الرعاية الصحية أو البنية التحتية)، حيث يُصادر الدخل أو الثروة من مجموعة من الأفراد دافعي الضرائب وتسلّم إلى مجموعة مختلفة من مستهلكي السلع والخدمات المعنية. أو يمكن أن يأخذ شكل تراخيص العمل أو الاستهلاك أو «قوانين حماية المستهلك» (مثل ضبط الأسعار أو التعريفات أو متطلبات الترخيص)، حيث تزداد ثروة أعضاء مجموعة رجال أعمال أو مستهلكين على حساب خسارة مقابلة تتكبدها مجموعة منافسة أخرى (من خلال فرض قيود قانونية على حق الأخيرة في استخدام ممتلكاتها الخاصة).

إن إعادة التوزيع هذه لها تأثير مضاعف على المجتمع المدني بغض النظر عن شكله المحدد. التأثير أولاً، إن مجرد ممارسة فعل التشريع وحق اتخاذ قرار ديمقراطي يزيد من درجة عدم اليقين. وبدلاً من أن يكون القانون حاسماً وغير قابل للتغيير وبالتالي يمكن التنبؤ به، يصبح أكثر تقلقلاً ولا يمكن التنبؤ به. فما يمكن اعتباره صواباً أو خطأً اليوم قد لا يكون كذلك غداً.

وهكذا يصبح المستقبل أكثر عشوائية مما يؤدي إلى ارتفاع درجات التفضيل الزمني في كل مجال، ويتصاعد الاستهلاك والتوجهات قصيرة الأمد، وفي نفس الوقت لن يعود ثمة احترام لجميع القوانين تدريجياً وستنتشر الجريمة (لأنه في حال غياب معيار ثابت «للحق» «لن يكون هناك أيضاً تعريف ثابت» للجريمة)[31].

كريستنسن، الأسرة ضد الدولة، «مقالات في الاقتصاد السياسي 14 (أوبورن، ألاباما معهد لودفيغ فان ميزيس، 1992)؛ وأيضاً جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (نيويورك: هاربر، 1942)، الفصل 14.

(31) حول العلاقة بين تفضيل الوقت والجريمة، انظر جيمس كيو. ويلسون وريتشارد جي. ارنشتاين، الجريمة والطبيعة البشرية (نيويورك: سيمون وشوستر، 1985)، ص ص 49-56 و416-422؛ إدوارد سي

بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة؛ شرحه «التوجّه نحو الحاضر والجريمة» في تقييم المجرم: الرد والانتقام والعملية القانونية، راندي إ. بارنيت وجون هاجيل، محرران. (كامبريدج ماس: بالينجر، 1977). في حين أن التفضيل الزمني المرتفع لا يعادل الجريمة بأي شكل من الأشكال، فقد تجد أيضاً تعبيراً يحمل ما يشابه هذه الصيغ القانونية المثالية تماماً (مثل: الاستهتار الشخصي، أو انعدام الشعور، أو الوقاحة، أو انعدام المصداقية، أو انعدام الثقة) فلا تزال هناك علاقة منهجية بينهما لأن كسب دخلٍ ما من السوق يتطلب حدّاً أدنى معين من التخطيط والصبر والتضحية: يجب على المرء أن يعمل أولاً لفترة من الوقت قبل أن يحصل على أجر. في المقابل، فإن بعض الأنشطة الإجرامية كالقتل والاعتداء والاغتصاب والسلب والسرقة، والسطو، لا تتطلب مثل هذا الانضباط: فمكافأة المعتدي ملموسة وفورية، في حين أن العقوبة المحتملة كتضحية تكمن في المستقبل وغير مؤكدة. وفقا لذلك، إذا ازدادت درجة التفضيل الزمني الاجتماعي، فمن المتوقع أن يرتفع عدد مرات تكرار الأنشطة العدوانية. كما يشرح بانفيلد:

من غير المرجح أن يردع التهديد بالعقوبة القانونية الشخص الموجه نحو الحاضر. إن المكاسب التي يتوقعها من الجرم غير الشرعي قريبة جداً من الوقت الحاضر، في حين أن العقوبة التي سيعانيها –في حالة القبض عليه ومعاقبته– تقع في مستقبل بعيد جداً لا يجد من الضرورة أن يأخذه في الاعتبار. وبالنسبة لشخص عادي، هناك بالطبع مخاطر أخرى تشكل رادعاً قوياً له إلى جانب العقوبة القانونية: الخزي، وفقدان الوظيفة، والمشقة التي ستعاني منها الزوجة والأطفال إذا أرسل إلى السجن، وما إلى ذلك. فالشخص الموجّه نحو الحاضر لا يشعر بأهمية هذه المخاطر. ومن المسلم به ضمن دائرته أن المرء «يواجه مشكلة» مع الشرطة بين الحين والآخر؛ ولا يخشى من فقدان وظيفته لأنه يعمل بشكل متقطع أو لا يعمل على الإطلاق، أما بالنسبة لزوجته وأطفاله، فمساهمته في توفير سبل معيشتهم ضئيلة أو معدومة حتى بل ربما هم أفضل حالاً من دونه (زيارة المدينة المنبوذة، ص ص 140–141).

أما بشأن تفاقم النشاط الإجرامي الناجم عن تشغيل الجمهوريات الديمقراطية خلال المئة عام الماضية نتيجة للتشريعات المتتابعة باطراد والنطاق الممتد باستمرار للمسؤوليات «الاجتماعية» مقارنة مع المسؤوليات الخاصة، انظر ماكغراث، المقاتلون، وقطاع الطرق، والحراس، خاصةً، الفصل 13. مقارنة الجريمة في بعض من أعنف الأماكن في «الغرب المتوحش» الأمريكي (بلدتان حدوديتان ومخيمات المناجم في ولاية كاليفورنيا ونيفادا) إلى بعض الأماكن الأكثر وحشيةً في العصر الحالي، يلخص ماكغراث (عاملهم بجرعة جيدة من القيادة، ص 17–18) القول بأن مدينتي بودي وأورورا الحدوديتين نادراً ما عانتا من السرقة... في حين أنّ مدن اليوم، مثل ديترويت ونيويورك وميامي، يعاني فيها الفرد الواحد من السرقة 20 ضعفاً.

ويبلغ معدل السرقة في الولايات المتحدة ككل ثلاثة أضعاف معدل ما يتعرض له الفرد من سرقة في مدن بودي وأورورا. كانت حوادث السطو والسرقة نادرة الحدوث في مدن التعدين. يبلغ متوسط عدد عمليات السطو والسرقة للفرد في معظم المدن الأمريكية اليوم 30 أو 40 ضعفاً مقارنة مع بودي وأورورا. والمعدل الوطني أكبر بعشرة أضعاف....لم يبلغ عن أي حالة اغتصاب في أورورا أو بودي.... اليوم، تقع حالة اغتصاب كل خمس دقائق.... أكثر من 4100 حالة منهم تقع في مقاطعة لوس أنجلوس وحدها.... معدل الاغتصاب في الولايات المتحدة 42 حالة لكل 100000 نسمة.... [كان العنف وجرائم القتل شائعةً في بودي وأورورا] لكن الرجال المعنيين كانوا شباباً أصحاء ومسلحين ومستعدين.... نعم، كان الرجال

ثانياً، إنّ أيّ إعادة توزيع للدخل أو الثروة داخل المجتمع المدني تعني أن المستفيدين أصبحوا أفضل حالاً اقتصادياً دون أن ينتجوا سلعاً أو خدمات أكثر أو أفضل، بينما أصبح الآخرون أسوأ حالاً دون أن ينتجوا كمية أقل أو سلعاً ذات جودة أقل. وبذلك فإن التوقف عن الإنتاج أو عدم إنتاج أي شيء ذي قيمة، أو عدم التنبؤ بالمستقبل وبالطلب المستقبلي لمنتجات الفرد بشكل صحيح، تصبح أكثر جاذبية نسبياً (أو أقل خطراً) مقارنةً بإنتاج شيء ذي قيمة والتنبؤ بطلب التبادل في المستقبل بشكل صحيح. ومن ثم سيكون هناك المزيد من الأشخاص الذين ينتجون بدرجةٍ أقل ويظهرون بصيرة هزيلة، وعدد أقل ممن ينتجون أكثر وبصيرتهم أفضل، بغض النظر عن النية التشريعية المقصودة سواء كان ذلك «لمساعدة» أو «حماية» الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى والشباب أو كبار السن، وغير المتعلمين أو الجهلة، والمزارعين، وعمال الصلب أو سائقي الشاحنات، وغير المؤمن عليهم، والمشردين، والبيض أو السود، والمتزوجين أو غير المتزوجين، أو أولئك الذين لديهم أطفال أو دونهم، وما إلى ذلك. لأن الأفراد إذا امتلكوا الحدّ الأدنى من السيطرة على المعايير التي «تؤهل» المرء ليكون إما على الجانب المتلقّي أو الجانب «المانح» في عملية إعادة التوزيع، فسوف يتحولون بشكل مطرد من دور المانحين إلى دور المتلقين. وسيكون هناك المزيد من الفقراء والعاطلين عن العمل، وغير المؤمن عليهم، والخارجين عن إطار المنافسة، والمشردين، وهلم جرا. حتى لو لم يكن هذا التحول ممكناً، كما هو الحال في الدخل أو إعادة توزيع الثروات القائم على النوع أو العرق أو العمر،

(وبعض النساء) مقاتلين مسلحين قتلوا بعضهم البعض غالباً في معارك كانت فيها «الفرص متكافئة». ومن ناحية أخرى، هناك الشاب والعجوز، والإناث، وأولئك الذين اختاروا ألا يشربوا في الصالونات وألا يستعرضوا بطولاتهم المتهورة، هؤلاء نادرا ما كانوا ضحايا للجريمة أو العنف. وعلاوة على ذلك، حصل الأوغاد القذرون على النهاية التعيسة التي يستحقون... بلغ متوسط معدل جرائم القتل في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي في مدينة لوس أنجلوس حوالي 70 جريمة قتل كل عام. وبلغ المتوسط اليوم أكثر من 90 جريمة قتل في الشهر.... وفي عام 1952 أبلغت شرطة لوس أنجلوس عن 572 حالة اغتصاب. ووصل العدد إلى 2030 عام 1992. وخلال نفس السنوات، ازداد عدد عمليات السطو من 2566 إلى 39508 عملية، وازدادت سرقات السيارات من 6241 إلى 68783.

فسوف يستمر تراجع الحافز الذي يجعل الفرد منتجاً أو لديه بعد نظر. ولن يكون هناك المزيد من الرجال أو النساء، أو البيض أو السود في المنظور القريب على الأقل. ولكن، نظراً لأن أعضاء النوع أو العرق أو الفئة العمرية المتميزة يحصلون على دخل غير مستحق (دون جهد)، فإن لديهم حافزاً أقل لكسب دخل آخر في المستقبل ولأن الأعضاء المتميزين من حيث النوع أو العرق أو الفئة العمرية يُعاقبون لامتلاكهم الثروة أو إنتاج دخل ما، سيصبحون هم أيضاً أقل إنتاجية في المستقبل.

وفي كل الحالات سيكون هناك نشاط أقلّ إنتاجيةٍ واعتماد أقل على الذات وعلى التوجه المستقبلي، والمزيد من الاستهلاك والتطفل والتبعية وقصر النظر. بمعنى أن المشكلة ذاتها التي كان من المفترض أن تعالجها عملية إعادة التوزيع ستصبح أكبر. وتبعاً لذلك، ستكون تكلفة الحفاظ على المستوى الحالي لتوزيع الخيرات أعلى من ذي قبل، ولا بدّ من فرض ضرائب أعلى ومصادرة ثرواتٍ أكثر من المنتجين الباقين من أجل تمويلها. كما سيتفاقم الميل نحو التحوّل من أنشطة الإنتاج إلى اللا إنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في معدلات التفضيل الزمني المرتفع والتقدم التدريجي نحو تدهور الحضارة والتصغير والإحباط في المجتمع المدني[32].

وإضافة إلى ذلك، تتغير السياسة الخارجية أيضاً في ظلّ المِلكية العامة والمشاركة الحرة في حكومة جمهورية ديمقراطية. إذ من المتوقع أن تكون جميع الحكومات توسعية، كما هو موضح أعلاه، وليس هناك سبب للافتراض أن رغبات الرئيس التوسعية ستكون أقل من رغبات الملك. ولكن، في حين أن الملك قد يرضي هذه الرغبة من خلال الزواج، فإن هذا الطريق مستبعد تماماً بالنسبة للرئيس. فهو لا يملك الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة؛ ومن ثم، لا يستطيع الجمع بين مناطق

---

(32) حول «منطق» تدخل الحكومة -إنتاجيتها المضادة، عدم الاستقرار المتأصل، والشخصية «التقدمية»- انظر لودفيج فون ميزيس، نقد التدخلات (نيو روشيل، نيويورك: أرلينغتون هاوس، 1977)، انظر أيضاً شرح «عمل الإنسان»، الجزء 6: عرقلة اقتصاد السوق.

للاطلاع على الإيضاحات العملية للتأثيرات اللا حضارية والمحبطة للسياسات المتعلقة بإعادة التوزيع، انظر بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة؛ تشارلز موراي، خسارة الأرض (نيويورك: كتب أساسية، 1984).

منفصلة. وحتى إذا أبرم معاهدات مشتركة بين الحكومات، فإن هذه المعاهدات لن تتمتع بوضع العقود بل تشكل في أحسن الأحوال مواثيق أو تحالفات مؤقتة فقط، لأن الاتفاقيات المتعلقة بالموارد المملوكة ملكية عامة يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل الحكومات المستقبلية الأخرى. إذا رغب حاكم ديمقراطي ونخبة حاكمة منتخبة ديمقراطيا في توسيع أراضيهم ومن ثم قاعدتهم الضريبية، فالخيار العسكري والفتوحات والهيمنة هو الخيار الوحيد المفتوح أمامهم وبالتالي سوف يزداد احتمال الحروب بشكل كبير[33].

علاوة على ذلك، لن يتغير احتمال وقوع الحرب وحسب، بل شكل الحرب أيضاً. وعادةً ما تنشأ الحروب الملكية بسبب الخلافات حول الميراث نتيجة شبكة معقدة من

---

(33) «قبل التحول الديمقراطي للجمهوريين وبعد انتشاره في أوروبا بفترة طويلة مع بدء الثورة الفرنسية (والأمريكية)، كان أبرز الفلاسفة مثل مونتسكيو، وروسو، وكانط، وساي، وجون ستيوارت مل قد أكدوا بشكل أساسي على أن الطبقات الحاكمة فقط [الملك، النبلاء] هم الذين أرادوا الحرب، وأن «الشعب» لو سمح له فقط التعبير عن نفسه لاختار السلام بكل حماس». مايكل هوارد، الحرب والضمير الليبرالي، (نيو برونزويك، نيو جيرسي: مطبعة جامعة روتجرز، 1978)، الفصول. 1 و2، ص 45. في الواقع، زعم إيمانويل كانت، في كتابه «السلام الدائم» (1795)، أن الدستور الجمهوري هو الشرط المسبق للسلام الدائم.

لأنه بموجب الدستور الجمهوري، عندما تكون موافقة المواطنين ضرورية لتقرير ما إذا كانت هناك حرب أم لا، فلا شيء طبيعي أكثر من ذلك، حيث سيتعين عليهم أن يقرروا فرض أعباء الحرب كلها على كاهلهم، وسوف يترددون كثيراً قبل بدء مثل هذه المغامرة الشريرة. وعلى النقيض من ذلك، بموجب دستور لا يكون فيه الفرد من الرعية مواطناً، وبالتالي ليس جمهورياً، فهذا أسهل شيء في العالم، لأن صاحب السيادة ليست مواطناً في الدولة، بل صاحبها، ولن يتأثر تناول طعامه، وصيده وقلاعه وحفلاته وما إلى ذلك، من الحرب ولو قليلاً، ويمكنه بالتالي خوض الحرب لأسباب لا معنى لها كما لو كانت رحلة ممتعة. (الأعمال التي جمعت في اثني عشر مجلداً، فيلهلم فيشيدل، محرر. [فرانكفورت/ م.: سوركامب، 1964]، المجلد 11، ص 205).

إن العكس هو الصحيح في الواقع: استبدال الجمهورية بالملكية لا يعني سلطة أقل للحكومة، أو حتى حكماً ذاتياً. بل يعني استبدال الإدارة الحكومية الخاصة السيئة بإدارة حكومية عامة أسوأ. حول السمة الوهمية لوجهات نظر كانط والآخرين على العكس والعلاقة التاريخية «الإيجابية» بين الديمقراطية وزيادة العسكرة والحرب، راجع، مايكل هوارد الحرب في التاريخ الأوروبي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1976)؛ جون اف. سي. فولر، الحرب وحضارة الغرب 1832-1932 (فريبورت نيويورك: كتب للمكتبات، 1969)؛ شرحه، إدارة الحرب، 1789-1961 (نيويورك: مطبعة دي كابو، 1992)؛ أيضاً إيكهارت كريبندروف، الدولة والحرب (فرانكفورت/ م سوركامب، 1985).

الزيجات بين الأسر المختلفة والانقراض غير المنتظم لكن المستمر لبعض الأسر. ومثلها كمثل العنف الناجم عن النزاعات على الميراث، تتميز الحروب الملكية بأهداف إقليمية. وهي ليست مشاجرات ذات دوافع أيديولوجية، بل نزاعات حول ممتلكات ملموسة. وأيضاً بما أنها نزاعات على الملكية بين السلالات الحاكمة، فإن الجمهور يعتبر الحرب شأناً خاصاً بالملك، يمولها وينفذها بأمواله وقواته العسكرية. ولأنها نزاعات خاصة بين مختلف الأسر الحاكمة، يتوقع الجمهور ويشعر الملوك أنهم مضطرون للاعتراف بالتمييز الواضح بين المقاتلين وغير المقاتلين وأنّ عليهم استهداف جهودهم الحربية ضد بعضهم البعض وممتلكاتهم الخاصة على وجه التحديد. كما حصل في أواخر القرن الثامن عشر، يشير المؤرخ العسكري مايكل هوارد:

«وفي زمن الحرب استمرت نشاطات القارة في مجال التجارة والسفر والعلاقات الثقافية دون عوائق تقريبا. كانت الحروب حروب الملك. واقتصر دور المواطن الصالح على دفع ضرائبه، وكان الاقتصاد السياسي السليم يُملي عليه أن يُترك لوحده لكسب المال الذي تُدفع منه هذه الضرائب. وكان مطلوباً منه عدم المشاركة في اتخاذ القرار الذي نشأت عنه الحروب أو المشاركة فيها بمجرد اندلاعها، ما لم تدفعه روح المغامرة الشبابية إلى ذلك. هذه الأمور كانت أسرار السلطة (أركانا ريجني)، وشأن صاحب السيادة وحده»[34].

في الواقع، كتب غوليلمو فيريرو في القرن الثامن عشر:

أصبحت الحرب محدودة ومقيدة بنظام صارم من القواعد الدقيقة. ومن المؤكد أنها كانت تشبه نوعاً من القتال الفردي بين الجيشين، والسكان المدنيون مجرد متفرجين.

---

(34) هوارد، الحرب في التاريخ الأوروبي، ص 73. للحصول على تقييم مماثل، انظر فولر، إدارة الحرب: كانت الحياة المدنية منفصلة تماماً عن الحرب لدرجة أنه في رحلته العاطفية عبر فرنسا وإيطاليا، أشار لورانس ستيرن إلى أنه خلال حرب السنوات السبع [1756-1763] غادر لندن متوجهاً إلى باريس بتهور كبير لدرجة أنه «لم يتبادر إلى ذهني قطّ أننا كنا في حالة حرب مع فرنسا»، وأنه عند وصوله إلى دوفر، تذكر فجأة أنه لا يحمل جواز سفر. لكن هذا لم يعرقل رحلته، وعندما وصل إلى فرساي، أرسل إليه دوق تشويسول، وزير الخارجية الفرنسي، واحداً. وغمرته السعادة في باريس عند لقائه المعجبين الفرنسيين، ودعي في فرونتيجناك إلى المسرح من قبل الجالية الإنجليزية (ص 22-23).

وكانت أعمال النهب والمصادرات وأعمال العنف ضد السكان محظورة في الوطن الأم وكذلك في بلد العدو، إذ يقوم كل جيش بتجهيز مستودعات له في مؤخرة الجيش في بلدات مختارة بعناية، ينقلها معه أثناء تحركاته؛... وكان التجنيد موجوداً بشكل بدائي ومتقطع فقط.. ونظراً لقلة عدد الجنود وصعوبة العثور عليهم، كان هناك حرص شديد على ضمان كفاءتهم من خلال تدريب طويل وصبور ودقيق ومكلف جداً مما جعلهم كل جندي منهم في غاية الأهمية ولا بد من الحرص على حياته أثناء المعركة قدر الإمكان. الأمر الذي اضطر الجنرالات إلى تفادي خوض المعارك لتجنب خسارة هؤلاء الرجال. كان الهدف من الحرب حينها تنفيذ مناورات ماهرة وليس إبادة الخصم؛ وتعتبر الحملة التي لا تتكبد معارك ولا خسائر في الأرواح، وتحقق الانتصار عبر تكتيكات ذكية، بمثابة تتويجٍ لإنجاز مثالي لهذا الفن من الحروب[35]. وبالتالي كان الجشع والحذر هما من جعلا الحرب أكثر إنسانية.... [أصبحت الحرب لعبة بين الملوك. لعبة لها قواعدها ورهاناتها- أرض، وميراث، وعرش، ومعاهدة؛ والخاسر يدفع الثمن ولكن بمقدار عادلٍ يقع دائماً بين قيمة الرهان والمخاطر التي يجب خوضها، وكانت الأطراف على أهبة الاستعداد دائماً لهذا النوع من الرهان.

لقد حاولوا إبقاء اللعبة تحت السيطرة ومعرفة متى يجب إيقافها[36].

---

(35) انظر أيضاً في، فولر، إدارة الحرب، الفصل 1. يقتبس فولر هنا (ص 23) من دانييل ديفو ما مؤداه أنّ «جيوشاً مؤلفةً من خمسين ألف رجل من كل جانب واحد تقف على مأمنٍ من بعضها البعض، تقضي وقت الحملة كله في المراوغة، أو كما يطلق عليها تراوغ بلطفٍ، تراقب بعضها البعض، ومن ثم تغادر إلى مقراتها الشتوية»؛ وبالمثل، يقتبس السير جون فونتيسكو مع ملاحظة أنّ إجبار العدو على استهلاك إمداداته الخاصة كان أمراً كبيراً، وإجباره على إمداد خصومه بالمؤن كان أمراً أكبر بكثير، وأما تشييد المقرات الشتوية على أراضيه فهذا أمر يفوق الوصف. ومن ثم، فإن الدخول إلى حدود العدو وإبقائه يسير للخلف وللأمام لأسابيع دون إعطائه فرصة لضربة قوية، لم يكن في حد ذاته نجاحاً بسيطاً (ص 25).

(36) جوليلمو فيريرو، السلم والحرب (فريبورت، نيويورك كتب مطبعة المكتبة 1969)، ص ص 5-7. انظر أيضاً فولر، إدارة الحرب، ص ص 20-25؛ شرحه، الحرب وحضارة الغرب، ص ص 26-29؛ هوارد، الحرب في التاريخ الأوروبي، الفصل (4)؛ بالمر وكولتون تاريخ عالم الغرب، ص ص 274-275. في القرن الثامن عشر، لاحظا أنّ:

لم تكن الحرب يوماً مؤذيةً كما هي اليوم... كان هذا أحد الأسباب التي دفعت الحكومات إلى خوض الحروب بهذا الاستخفاف. ومن ناحية أخرى، انسحبت الحكومات أيضاً من الحرب بسهولة أكبر مما فعلت

في حين تميل الحروب الديمقراطية لأن تكون حروباً شاملة. فاستناداً إلى طمس التفريق بين الحكام والمحكومين، تعزز الجمهورية الديمقراطية إدماج الجمهور مع دولةٍ بعينها. وفي حين أن الحكم الأسري يشجع التماهي مع الأسرة والمجتمع ومنحهما «نظرة وموقف شاملين»[37]، فإن الجمهورية الديمقراطية تقود حتماً إلى تعزيز القوميات، أي الانتماء العاطفي للجمهور إلى مجموعات كبيرة مجهولة من الناس تتميز بلغة وتاريخ ودين أو ثقافة مشتركة ومتناقضة مع دول أجنبية أخرى.

في أوقات لاحقة. فقد تستنفد خزاناتهم، ويصاب جنودهم المدربين بالإنهاك؛ وكانت المسائل العملية والعقلانية فقط على المحك؛ ولم تنتشر هستيريا الحرب أو ضغوط من الرأي العام؛ وقد يكون عدو اليوم حليف الغد. كان السلام يبدو سهلاً كما الحرب. ويجري التفاوض على معاهدات السلام دون أن تفرض فرضاً. وهكذا، شهد القرن الثامن عشر سلسلة من الحروب والمعاهدات، والمزيد من الحروب والمعاهدات وإعادة ترتيب التحالفات، التي نشأت غالباً عن نفس القضايا تقريباً، ونفس القوى التي حضرت في النهاية كانت حاضرة في البداية أيضاً (المرجع نفسه).

(37) وكانت الأراضي المَلَكية متباعدة عن بعضها غالباً نتيجةً للزواج والوصايا والميراث وما إلى ذلك، وكثيراً ما حكم الملوك شعوباً مختلفة من حيث اللغات والثقافات. لذلك، وجدوا أنه من مصلحتهم التحدث بعدة لغات: لغات عالمية كاللاتينية، والفرنسية، وكذلك لغات محلية كالإنجليزية والألمانية والإيطالية والروسية والهولندية والتشيكية، إلخ.

(انظر مالكولم فالي، «حضارة المحاكم والمدن في الشمال، 1200–1500»، في تاريخ أكسفورد عن أوروبا في العصور الوسطى، جورج هولمز، محرر. [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1988]، ص ص 323 – 322.

وبالمثل، اعتادت النخب الاجتماعية والفكرية الصغيرة إتقان عدة لغات، ومن ثم أثبتت توجهاتها الفكرية المحلية وغير المحلية، أو العالمية. وأكدت هذه النظرة العالمية حقيقة أن أوروبا كانت طوال العصر الملكي حتى عام 1914، تتميز بحرية التنقل والهجرة كلياً تقريباً. «يمكن لأيّ امرئ السفر عبر طول وعرض القارة دون جواز سفر حتى يصل إلى حدود روسيا والإمبراطورية العثمانية. ويمكنه الإقامة في بلد أجنبي للعمل أو للترفيه دون أي أوراق رسمية باستثناء بعض الشروط الصحية أحياناً. وكانت كل عملة تعادل الذهب جودةً» (آلان جون بنسيفالا تايلور، من سراييفو إلى بوتسدام [نيويورك هاركورت، بريس أند وورلد، 1966]، ص 7).

وليس من قبيل الصدفة أن من بين جميع أعضاء البرلمان الأوروبي، وحده أوتو فون هابسبورغ، الزعيم الحالي لعائلة حكام هابسبورغ السابقين، يتحدث جميع لغات العمل الرسمية في البرلمان.

للاطلاع على معاملة تاريخية بارزة اعتذارية للغاية للانتقال من العالمية إلى القومية في ألمانيا في القرن التاسع عشر، انظر فريدريش مينيكي، والعالمية والدولة القومية (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1970).

وفي عصر الجمهورية الديمقراطية اليوم، أصبح من غير المتصور أن يُحكم المرء من قبل «أجنبي»، أو أن تكون الدول مجرد مناطق ممتدة على بقعة واحدة. أصبحت الدول تُعرف من مواطنيها، ويُعرف المواطنون من خلال جوازات سفر دولتهم. وتخضع الهجرة الدولية لقوانين ورقابة صارمة. ويغلب الجهل باللغات الأجنبية على الحكام السياسيين والنخبة الفكرية الذين أصبحوا أكثر عدداً الآن.

وهكذا تتحول الحروب بين الدول إلى حروب قومية، فبدلاً من تجسّد النزاعات العنيفة بين الأسر المالكة «فقط» والتي يمكن «حلها» عبر احتلال الأراضي، تصبح الحرب عبارة عن معارك بين أساليب مختلفة للحياة ولا يمكن «حلها» إلا من خلال هيمنة ثقافية ولغوية أو دينية ومن خلال القهر (أو الإبادة). ويصبح من الصعب جداً على أفراد الشعب الحفاظ على الحياد أو تجنب أي مشاركة شخصية، حتى أنّ الاعتراض على فرض الضرائب المرتفعة لتمويل الحرب يصبح صنواً للغدر أو الخيانة. ويصبح التجنيد هو القاعدة وليس الاستثناء. وبوجود جيوش جماعية من المجندين رخيصي التكلفة ورخيصي الأرواح يقاتلون دفاعاً عن التفوق القومي (أو ضد القمع القومي) مدعومين بكامل الموارد الاقتصادية للأمة، فإن كل الفروق بين المقاتلين وغير المقاتلين تصبح بلا قيمة، وتتفاقم وحشية الحروب. ويشير مايكل هوارد إلى أننا:

«بمجرد أن نتوقف عن الإشارة لـ الدولة بأنها» ملكٌ «لأمراء الأسرة الحاكمة، وأنها أصبحت بدلاً من ذلك أداة للقوى السلطوية المكرسة لمفاهيم مجردة مثل الحرية، أو الجنسية، أو الثورة، والتي جعلت أعداداً كبيرة من السكان ترى الدولة وكأنها تجسيد للخير المطلق الذي يستحق كل التضحيات الباهظة، عندها «ستبدو الخلافات المعتدلة والمبهمة» في عصر الروكوكو وكأنها مفارقات تاريخية سخيفة[38]، في تناقض

(38) هوارد، الحرب في الحضارة الأوروبية، ص ص 75-76. انظر أيضاً المارشال فرديناند فوش، مبادئ الحرب (تشابهام وهول، 1918): لقد بدأ عصر جديد، عصر الحروب القومية، والحروب التي من المفترض أن تسير بخطى مجنونة؛ ولأن تلك الحروب كانت متجهة إلى رمي كل موارد الأمة في المعركة؛ كان عليهم أن يضعوا هدفاً لأنفسهم الدفاع عن الأفكار الفلسفية أو نشرها في المقام الأول إلى جانب مبادئ الاستقلال

واضح مع الحروب المحدودة في النظام القديم، فإن العصر الجديد للجمهوريات الديمقراطية هو عصر الحروب الشاملة التي بدأت مع الثورة الفرنسية والحروب النابليونية والحرب الأمريكية من أجل استقلال الجنوب خلال القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها خلال القرن العشرين مع الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتستمر إلى يومنا هذا.

وقد لخص ويليام أ. أورتن الأمر على الشكل التالي:

«التزمت حروب القرن التاسع عشر بحدود التقاليد المعترف بها جيداً في القانون الدولي، وأن تبقى الممتلكات المدنية والأعمال التجارية خارج نطاق القتال. ولم تتعرض

والوحدة وغيرها من المزايا غير المادية، وليس الدفاع عن مصالح الأسرة الحاكمة، أو غزو مقاطعة ما والاستيلاء عليها. وراهنوا أخيراً على قضية ومصالح وثروة كل فرد على حدة. ومن هنا فإن النهوض بالمشاعر، وهي عناصر القوة، لم يستخدم حتى الآن (ص 30).

وبالمثل يخلص فولر (الحرب والحضارة الغربية، ص ص 26-27) كان تأثير روح القومية المستقاة من الديمقراطية على الحرب عميقاً. لقد حولتها إلى حرب عاطفية، وبالتالي، حرباً وحشية؛ كانت الحروب في القرن الثامن عشر عبارة عن احتلال الملوك ورجال الحاشية والسادة بالمقام الأول. عاشت الجيوش في مقراتها، ولم تتدخل في شؤون العامة إلا فيما ندر، وكان الجنود يتلقون رواتبهم من محفظة الملك الخاصة، وكانت أجورهم مرتفعة جداً إلى الحد الذي منع التهور في إرسالهم لمعارك فوضوية. لقد حدث التغيير مع الثورة الفرنسية، واستبدلت السنسكيولوتية (الحكم لجمهوري المتطرف إبان الثورة الفرنسية) الحكم، وأصبحت الجيوش أدوات الشعب، لم يقتصر نموها على العدد وحسب بل على الوحشية والشراسة أيضاً. جيوشاً قوميّة تقاتل الدول، والجيوش الملكية تقاتل أمثالها، الأول تطيع الغوغاء دائما، والثانية تطيع ملكاً، عاقلاً عموماً... ظهر كل هذا مع الثورة الفرنسية التي أعطت العالم مفهوم التجنيد وحرب القطيع، واقتران القطيع مع التمويل والتجارة فتح المجال أمام أسباب الحروب الجديدة. لأنه عندما تحارب الأمة بأكملها، فإن الائتمان الوطني كله متاح لأغراض الحرب.

وحول آثار التجنيد الإجباري على وجه الخصوص، ذكر فولر (إدارة الحرب، ص 33 و35): غيّر التجنيد أسس الحرب. حتى ذلك الحين كان الجنود مُكْلفين وأصبحوا الآن عملةً رخيصة. وكان الجميع فيما مضى يتجنب خوض المعارك، واليوم يفتعلون المعارك افتعالاً، وسرعان ما تتحول الخسائر الفادحة إلى انتصارات في حشود السجلات العسكرية. واعتباراً من أغسطس عام 1793، [عندما أصدر برلمان الجمهورية الفرنسية مرسوماً بالخدمة العسكرية الإلزامية الشاملة]، لم يقتصر الأمر على أن تصبح الحرب أكثر انتشاراً، بل تحولت إلى حرب شاملة بالنهاية. وفي العقد الرابع من القرن العشرين باتت حياة الإنسان رخيصة إلى الحدّ الذي جعل مذابح السكان المدنيين أمراً شائعاً وبالجملة وهدفاً استراتيجياً مقبولاً كما كانت المعارك في الحروب السابقة، 150 عاماً من التجنيد الإجباري أعاد العالم صاغراً إلى عصور الهمجية القبلية.

الأصول المدنية لقيود تعسفية أو مصادرات مستمرة، وبصرف النظر عن الشروط الإقليمية والمالية التي قد تفرضها دولة على دولة أخرى، فقد سُمح للحياة الاقتصادية والثقافية لطرفي النزاع عموماً بالاستمرار على ما كانت عليه. لكن ممارسات القرن العشرين غيرت كل ذلك. فقد وضعت خلال كلتا الحربين العالميتين قوائم لا حدود لها للبضائع المهربة إلى جانب أحكام القانون البحري أحادية الجانب التي عرضت كل أنواع التجارة للخطر وتجاهلت كل ما سبق. وتميزت نهاية الحرب الأولى بجهد حثيث نجح بإضعاف الازدهار الاقتصادي للخاسرين الرئيسيين، والاحتفاظ ببعض الممتلكات المدنية. واستمرت الحرب الثانية باتباع تلك السياسة إلى حدّ لم يعد فيه القانون الدولي قائماً خلال الحرب. وقامت حكومة ألمانيا على مدى سنواتٍ وبكل ما أوتيت من إمكاناتٍ باتباع سياسة مصادرة الحريات القائمة على نظرية عنصرية ليس لها أي وجود في القانون المدني أو القانون الدولي أو الأخلاق المسيحية؛ وعندما بدأت الحرب، أصبح هذا الانتهاك لأخلاقيات الأمم مُعدياً ومهيمناً.

سيطرت القيادة الأنجلو-أمريكية على الحرب العالمية الثانية قولاً وفعلاً، وأطلقت حملة صليبية مليئة بالحقد والإكراه لا تعترف بأي قيود قانونية أو إقليمية، إلى جانب التنديد بمفهوم الحياد في النظرية والتطبيق. وكانت القوى المتحاربة قادرة على فرض أي قيود تخدم مصلحتها ليس فقط على أملاك ومصالح العدو، بل على أملاك ومصالح أي طرف من الأطراف حتى لو كان بلداً محايداً؛ وخضعت أملاك ومصالح الدول المحايدة ومدنييها المقيمين على أراضي دول متحاربة أو خاضعة لسيطرة إحدى الدول المتحاربة إلى نفس النمط من الإكراه الذي يمارس عملياً على رعايا العدو. وهكذا أصبحت «الحرب الشاملة» نوعاً من الحروب التي لا يمكن لأي مجتمع مدني التنصل منها؛ وسوف تستخلص «الأمم المحبة للسلام» القرائن الواضحة لإثبات ذلك[39].

(39) وليام A. أورتن، التقليد الليبرالي: دراسة في الأحوال الاجتماعية والروحية للحرية (بورت واشنطن، نيويورك: كينيكات برس، 1969)، ص ص 251-252.

الأثر الرجعي لأحداث الماضي وآفاق المستقبل

إنّ عملية بناء الحضارة التي بدأت مع الادخار والاستثمار الفردي وتراكم السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية (التي تفضي إلى التراجع التدريجي للتفضيل الزمني وتوسيع نطاق وأفق الأحكام الخاصة) قد تعاني من بعض الاضطراب المؤقت بفعل الجريمة. ولكن نظراً لامتلاك الإنسان حقّ الدفاع عن النفس ضد الجريمة، فإن وجود نشاطات إجرامية سيغير اتجاه العملية، وسيقودنا إلى مزيد من الإنفاق على شؤون الدفاع عن النفس وتراجع الإنفاق على الشؤون غير الدفاعية.

ومن غير الممكن إحداث تغيير في التوجه الحضاري إلا إذا أصبحت انتهاكات حقوق الملكية ذات طابع مؤسساتي؛ أي في ظلّ بيئة الحكومة (في حالات ركود أو ارتفاع التفضيل الزمني). وفي حال افتراضنا أنّ جميع الحكومات تميل نحو النمو الداخلي إلى جانب التوسع الإقليمي (المركزية السياسية)، لا يمكن توقع أن تكون جميع أشكال الحكومة ناجحة بالقدر نفسه في كافة مساعيها. ففي ظل الحكم الملكي، يرى الحاكم أن مصلحته الذاتية تفرض عليه أن يكون بعيد النظر نسبياً وأن يساهم في فرض ضرائب وحروب معتدلة وحسب. وأن يعزز سرعة عملية بناء الحضارة بشكل مدروس. ويتوقع أن تكون قوى تدهور الحضارة الناشئة في ظلّ الحكم الملكي ليست قوية بما يكفي للتغلب على الميل الأساسي نحو انخفاض معدلات التفضيل الزمني وتوسيع نطاق الأحكام الخاصة. وخلافاً لذلك عندما تكون الحكومة مملوكة ملكية عامة (في ظل حكم جمهوري ديمقراطي) من المتوقع حينها أن تزداد القوى الحكومية التخريبية بما يكفي لوقف عملية بناء الحضارة أو حتى تغيير اتجاهها وإحداث ميل معاكس نحو تدهور الحضارة من خلال بروز ظواهر مدمرة تتمثل باستهلاك رأس المال، وتقلص آفاق التخطيط والأحكام القانونية، والتحول التدريجي للحياة الاجتماعية لتصبح أكثر صبيانية ووحشية.

ويمكن إعادة بناء التاريخ الغربي وفهمه بطريقة عقلانية بأثر رجعي في ضوء هذه الاستنتاجات النظرية. خلال قرن ونصف منذ بدء الثورات الأمريكية والفرنسية

ووصولاً إلى أوروبا الحداثة والحضارة، وفي أعقابها، شهد العالم الغربي بأسره تحولاً تاريخياً. استبدل بالحكم الملكي والملوك السياديين في كافة الدول الحكم الجمهوري الديمقراطي و«الشعوب ذات السيادة»[40].

لقد أثبط الهجوم المباشر الأول الذي قامت به الجمهورية والسيادة الشعبية ضد المبدأ الملكي بعد الهزيمة العسكرية لنابليون واستعادة البوربون الحكم في فرنسا. ونتيجة للتجربة النابليونية، شوهت سمعة الجمهوريين على نطاق واسع على امتداد القرن التاسع عشر. «لطالما اعتبرت الأيديولوجية الجمهورياتية عنيفة وميالة للعدوانية في سياساتها الخارجية، وتعاني اضطراباً في نشاطاتها السياسية، ولا تميل إلى محاباة الكنيسة، كما أنها اشتراكية أو على الأقل أقرب لأتباع مذهب المساواتية من حيث رؤيتها للملكية والثروة الخاصة»[41]. ومع ذلك كله فهي لم تفقد بريقها ومما لا شكّ فيه أنّ الروح الجمهورية الديمقراطية للثورة الفرنسية تركت بصمة دائمة. ومنذ استعادة النظام الملكي عام 1815 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، جرى توسيع ممنهج للمشاركة والتمثيل السياسي الشعبي لها في جميع أنحاء أوروبا. ووزعت الامتيازات تباعاً في كل مكان، وزادت سلطات البرلمانات المنتخبة شعبياً تدريجياً[42].

ومع ذلك، وعلى الرغم من قمعه المتزايد، ظل مبدأ الحكومة الملكية سائداً إلى أن اندلعت الأحداث الكارثية للحرب العالمية الأولى. فقبل تلك الحرب لم يكن هناك سوى جمهوريتين في أوروبا: سويسرا وفرنسا. وبعد أربع سنوات فقط ومع دخول حكومة الولايات المتحدة في الحرب الأوروبية وحسم نتائجها بشكل

---

(40) حول الأهمية التاريخية والطابع الثوري لهذا التحول، انظر غوغليلمو فيريرو، السلام والحرب، خاصةً. ص شرحه، السلطة (بيرن. فرانك، 1944)؛ روبرت ر. بالمر وجويل كولتون، تاريخ العالم الحديث، خاصة الفصل 14 و18؛ أيضاً رينهارد بنديكس، الملوك أو الشعب (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1978).
حول الجدل الفكري بشأن فكرة السيادة الشعبية، وحقّ الاقتراع العام خاصة في بريطانيا العظمى، انظر إيلي هاليفي. تطور التطرف الفلسفي (بوسطن: بيكون برس، 1955)، وخاصة ص ص 120 إلى 150.

(41) بالمراند كولتون، تاريخ العالم الحديث، ص 606.

(42) للحصول على تفاصيل هذه العملية، انظر كتاب فلورا: الدولة والاقتصاد والمجتمع في أوروبا الغربية، الفصل 3.

قاطع، اختفت المَلكية إلى حد كبير، وانتقلت أوروبا إلى الجمهورية الديمقراطية. وإبان مشاركة الولايات المتحدة، اتخذت الحرب بعداً جديداً. فبدلاً من أن تكون نزاعاً إقليمياً تقليدياً، كما كان الحال قبل عام 1917، أصبحت حرباً أيديولوجيةً. تأسست الولايات المتحدة كجمهورية، ولم يثبت المبدأ الديمقراطي المتأصل في فكرة الجمهورية نجاحه إلا مؤخراً نتيجة الهزيمة العنيفة وانهيار الكونفدرالية الانفصالية على يد حكومة الاتحاد المركزية. وأثناء الحرب العالمية الأولى، وجدت هذه الأيديولوجية المنتصرة للمذهب الجمهوري الديمقراطي التوسعي ضالتها المنشودة وما يمثلها ويعبر عن تطلعاتها في شخص الرئيس الأمريكي ويلسون. ففي ظلّ إدارة ويلسون أصبحت الحرب الأوروبية مَهمةً أيديولوجية تسعى لجعل العالم ملاذاً آمناً وملائماً لممارسة الديمقراطية وخالياً من الأسر الحاكمة[43]. ومن ثم، كان على جماعة المهزومين عسكرياً: آل رومانوف وآل هوهينزوليرن وآل هابسبورغ، التنازل أو الاستقالة، وأصبحت روسيا وألمانيا والنمسا جمهوريات ديمقراطية ذات حكومات برلمانية تمنح حق الاقتراع للذكور والإناث على حدً سواء. وبالمثل، اعتمدت جميع الدول الخَلف التي أسست حديثاً -بولندا وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا- دساتير جمهورية ديمقراطية، باستثناء يوغوسلافيا. وأطيح بالنظام الملكي في كلّ من تركيا واليونان. وحتى في الدول التي استمرت الملكيات قائمة فيها اسمياً لم يعد الملوك يمارسون أي سلطة حاكمة، كما هو الحال في بريطانيا العظمى وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية. ووضع حق البالغين بالاقتراع العام موضع التنفيذ، وانتخِبَت جميع سلطات الحكومة في البرلمانات ومن قبل المسؤولين «العموميين»[44].

---

(43) حول تورط الولايات المتحدة في الحرب، انظر فولر، إدارة الحرب، الفصل 9؛ حول دور وودرو ويلسون على وجه الخصوص، انظر موراي ن. روثبارد، «الحرب العالمية الأولى كاستيفاء: القوة والمثقفين»، مجلة الدراسات الليبرتارية 9، العدد 1 (1989)؛ بقلم غوتفريد، «الويلسونية: الإرث الذي لن يموت»، مجلة الدراسات الليبرتارية 9، العدد 2 (1990).

(44) من المثير للاهتمام ان جمهورية سويسرا التي كانت أول من أسس دستور الاقتراع العام للذكور فوق عمر 20 عاما 1848، كانت آخر من سمح للنساء بالاقتراع 1971.

لقد بدأ عصر جديد: العصر الجمهوري الديمقراطي تحت رعاية حكومة أمريكية مهيمنة

تفترض النظرية الاقتصادية أن من الممكن اعتبار نهاية الحرب العالمية الأولى نقطة التحول الزمنية التي استبدلت فيها الملكية العامة للحكومة بالملكية الخاصة للحكومة كلياً، وبدءاً من تلك النقطة ظهر ميلٌ نحو رفع درجات التفضيل الزمني الاجتماعي، والنمو الحكومي، وكان من الأحرى توقع ظهور عملية تدهور الحضارة. في الواقع، وكما هو مبين بالتفصيل أعلاه، كان هذا هو الموضوع الأساسي المهيمن على تاريخ الغرب في القرن العشرين[45]. منذ عام 1918، أظهرت جميع مؤشرات ارتفاع التفضيلات الزمنية ميلاً تصاعدياً منهجياً: وبقدر ما يتعلق الأمر بالحكومة فقد نتج عن الجمهورياتية الديمقراطية كلاً من النزعة الشيوعية (في ظل عبودية الشعب هذه والقتل الجماعي الذي ترعاه الحكومة حتى في زمن السلم) والفاشية والاشتراكية القومية وآخرها وأكثرها ديمومةً الديمقراطية الاجتماعية («الليبرالية»)[46]. أصبحت الخدمة العسكرية الإلزامية عالمية تقريباً، وازدادت الحروب الأجنبية والأهلية بشكل متكرر ووحشي، كما تقدّم سير عملية المركزية السياسية أكثر من أي وقت مضى. أما على الصعيد الداخلي فقد أدت الجمهورية الديمقراطية إلى ارتفاع دائم في الضرائب والديون والعمالة العامة مما تسبب في انهيار معيار سعر الذهب، وتضخم النقود الورقية تضخماً لا مثيل لها كما ازدادت الضوابط الحمائية (السياسة الاقتصادية المتبعة لتقييد التجارة بين الدول) والهجرة.

---

(45) حول النمو العالمي لسيطرة الدولة منذ الحرب العالمية الأولى، راجع بول جونسون، العصور الحديثة: العالم منذ العشرينات إلى الثمانينيات (نيويورك: هاربر ورو 1983)؛ حول نمو حكومة الولايات المتحدة، وعلاقتها بالحرب، انظر روبرت هيغز، الأزمات ولوياثان: الحلقات الحرجة في نمو الحكومة الأمريكية (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1987).

(46) حول الجذور التاريخية المشتركة للشيوعية السوفيتية، والفاشية، والاشتراكية الوطنية باسم «الطغاة» (حرفياً: «القوى التعسفية، يدعي أصحابها أنها تستخدمها للشعب وفي الواقع هم يميلون للشعب للحصول على الدعم فقط» - في الحرب العالمية الأولى، وحول الشخصية «الأولية» للأولى والشخصية «المشتقة» للأخيرة، انظر إيلي هاليفي، عصر الطغاة (جاردن سيتي، نيويورك: كتب مرساة 1965).

ونال التحريف حتى أكثر أحكام القانون الخاص أصالةً بسبب فيضٍ جارفٍ من التشريعات واللوائح. وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، تدهورت أوضاع مؤسسات الزواج والأسرة بشكل هائل، وانخفض عدد الأطفال، وارتفعت معدلات الطلاق والولادات غير الشرعية والأبوة الوحيدة والعزوف عن الزواج والإجهاض. وعانت معدلات الادخار الشخصي من الركود أو حتى الانخفاض بدلاً من الارتفاع بما يتناسب مع ارتفاع الدخول. وتراجعت البراعة المعرفية للنخب السياسية والفكرية وكذلك نوعية التعليم العام مقارنةً بالقرن التاسع عشر. وارتفعت معدلات الجريمة، والبطالة الهيكلية، والاعتماد على التبرعات الاجتماعية، والطفيلية، والإهمال، والتهور، والفظاظة، والاعتلال النفسي، والسعي خلف المتعة. ففي نهاية المطاف، يحدد مسار التاريخ البشري من خلال الأفكار، سواء كانت صحيحة أو خاطئة. وكما لم يستطع الملوك ممارسة حكمهم إلا إذا قبل به الرأي العام واعتبره شرعياً، كذلك اعتمد الحكام الديمقراطيون يعتمدون على الرأي العام للحفاظ على سلطتهم السياسية. لذلك،يجب أن يتغير الرأي العام إذا أردنا منع عملية تدهور الطابع الحضاري من خوض مسارها حتى نهايته. ومثلما حظيت الملكية بالقبول في يوم من الأيام باعتبارها شرعية إلا أن من غير الممكن اليوم تصورها حلاً للأزمة الاجتماعية الحالية، كذلك من غير المعقول اعتبار فكرة الحكم الديمقراطي غير مشروعة أخلاقيا وغير واردة سياسياً. إن نزع الشرعية هذا شرط مسبق ضروري لتجنب كارثة اجتماعية في نهاية المطاف. لا يمكن اعتبار الحكومة (مَلكية كانت أم ديمقراطية) مصدراً للحضارة الإنسانية والسلام الاجتماعي، بل المِلكية الخاصة، والاعتراف بحقوق المِلكية الخاصة والتعاقدية والمسؤولية الفردية والدفاع عنها.

2

عن المَلكية والديمقراطية وفكرة النظام الطبيعي

النظرية؛ الاقتصاديات المقارنة في ظل الملكية الخاصة والملكية العامة للحكومة

تعتبر الحكومة محتكراً محليّاً لحقّ الإكراه، وهي وكالة قد تنخرط في انتهاكات مؤسساتية مستمرة لحقوق الملكية واستغلال أصحاب الأملاك الخاصة عبر اتباع أساليب مختلفة لنزع الملكية وفرض الضرائب وسنّ الأحكام والقوانين. وبافتراض عدم وجود مصلحة ذاتية من جانب الوكلاء الحكوميين، فمن المتوقع من جميع الحكومات الاستفادة من فرصة الاحتكار هذه وإظهار ميل نحو زيادة الاستغلال[1]. ولكن لا يُتوقع أن يكون كل شكل من أشكال الحكومة ناجحاً بنفس القدر في هذا المسعى. بل من المتوقع في ضوء النظرية الاقتصادية الأولية أن يكون سلوك الحكومة

(1) حول نظرية الدولة، انظر موراي روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك ماكميلان، 1978)؛ شرحه، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك: 1998)؛ شرحه، السلطة والسوق (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977) هانز هيرمان هوپا، الملكية والفوضى والدولة (أوبلادين: دار نشر ألمانية الغربية، 1987)؛ شرحه، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير، 1989)؛ شرحه، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)، وأيضاً ألبرت نوك، عدوّنا، الدولة (ديلافان، ويسكونسن: هالبيرج للنشر، 1983)؛ فرانز أوبنهايمر، الدولة (نيويورك: الطليعة برس، 1914)؛ شرحه، نظام علم الاجتماع المجلد، الدولة (شتوتغارت: غوستاف فيشر، 1964).

وتأثير سياساتها على المجتمع المدني مختلفاً منهجياً اعتماداً على ما إذا كان الجهاز الحكومي مملوكاً ملكيةً خاصة أو عامة[2].

السمة المميزة للملكية الخاصة للحكومة هي أن الموارد المصادرة والامتياز الاحتكاري للمصادرة المستقبلية مملوكان ملكية فردية. حيث تضاف الموارد المستولى عليها إلى الأملاك الخاصة للحاكم وتعامل كما لو كانت جزءاً منها، ويرفق الامتياز الاحتكاري للمصادرة المستقبلية كعنوان لهذه الأملاك ويؤدي إلى زيادة فورية في قيمتها الحالية («رسملة» الربح الاحتكاري).

والأهم من ذلك، يحق للحاكم بصفته المالك الخاص للأملاك الحكومية نقل ممتلكاته إلى وريثه الشخصي، كما يجوز له بيع أو تأجير أو وهب جزء من ممتلكاته المميزة أو جميعها وصرف إيصالات البيع أو الإيجار لحسابه الخاص؛ ويجوز له شخصياً توظيف أو فصل كل مسؤول وموظف يعمل في أملاكه.

وعلى النقيض من ذلك، في حال كانت الحكومة مملوكة ملكية عامة فإن السيطرة على الجهاز الحكومي تقع في يد وصي أو حارس. ويجوز للوصي أو الحارس استخدام الجهاز لمصلحته الشخصية دون أن يمتلكه. ولا يمكنه بيع الموارد الحكومية وصرف إيصالات هذه المبيعات لحسابه الخاص، ولا يمكنه نقل ممتلكات الحكومة إلى وريثه الشخصي. فهو يمتلك حرية الاستخدام الحالي للموارد الحكومية، لكنه لا يمتلك قيمتها الرأسمالية. علاوة على ذلك، فإن الوصول إلى منصب المالك الخاص للحكومة مقيد وفقاً لتقدير المالك الشخصي، في حين أن الوصول إلى منصب الحاكم الوصيّ أو الحارس مفتوح ويمكن لأي شخص، من حيث المبدأ، أن يصبح وصياً على الحكومة.

وبناءً على هذه الافتراضات، يمكن استنباط تنبؤين مركزيين ومترابطين: أولهما (1) حيث يميل المالك الخاص للحكومة لاتباع خطط ذات آفاق أبعد منهجياً، أي أنّ درجة تفضيله الزمني ستكون أقل، ومن ثم، فإن درجة الاستغلال الاقتصادي

(2) انظر أيضاً في الفصول التالية 1 و3 و13.

لديه ستكون أقل منها لدى حكومة الوصيّ؛ وثانيهما (2)، أنه مع مراعاة درجة أعلى من الاستغلال، فإن الشعب سيكون أيضاً أكثر توجهاً نحو الحاضر في ظل نظام الحكومة المملوكة ملكية عامة منه في ظل نظام الملكية الخاصة للحكومة.

(1) من المتوقع أن يحاول المالك الخاص للحكومة تضخيم ثروته الكلية؛ أي القيمة الحالية لأملاكه ودخله الحالي. ولن يرغب في زيادة دخله الحالي على حساب انخفاض أكثر من نسبة ضئيلة من القيمة الحالية لممتلكاته، ولأن أعمال اكتساب الدخل الجاري لها دوماً تداعيات على قيم الممتلكات الحالية (مما يعكس قيمة جميع أرباح الأصول المتوقعة في المستقبل محسوم منها معدل التفضيل الزمني)، فإن الملكية الخاصة في حد ذاتها تقود إلى إجراء حسابات اقتصادية وبالتالي تعزز بعد النظر. وينطوي هذا في حالة الملكية الخاصة للحكومة على اعتدال واضح فيما يتعلق بحافز الحاكم لاستغلال امتيازه الاحتكاري بمصادرة الممتلكات، لأن أعمال المصادرة متطفلة بطبيعتها على ممارسات إنتاجية سابقة من جانب الشعب. وفي حال عدم إنتاج أي شيء أساساً، لا يمكن مصادرة أي شيء؛ وحين يصادر كل شيء سيتوقف كل الإنتاج المستقبلي. تبعاً لذلك، سيرغب المالك الخاص للحكومة في تجنب الاستغلال المفرط لرعاياه لتقليل احتمال خسارة أرباحه المستقبلية إلى الحد الذي تنخفض فيه القيمة الحالية لممتلكاته. وبدلاً من ذلك، ومن أجل الحفاظ على قيمة ممتلكاته الشخصية أو حتى تعزيزها، سيعمد إلى كبح جماح سياساته الاستغلالية بشكل ممنهج. كلما انخفضت درجة الاستغلال، زاد عدد الرعايا المنتجين؛ وكلما زادت إنتاجية السكان تزداد قيمة احتكار الحاكم الطفيلي لحق المصادرة. وسوف يستخدم امتيازه الاحتكاري، بالطبع. لكنه لن يبالغ في استغلاله. ولكن بصفته المالك الخاص للحكومة، فإن من مصلحته الاعتماد بشكل طفيلي على اقتصاد غير حكومي متنامٍ ومنتج ومزدهر باطراد لأن هذا من شأنه أن يزيد من ثروته ورخائه دون عناء وبالتالي فإن درجة الاستغلال سوف تميل إلى الانخفاض.

كما أن الملكية الخاصة للحكومة تعني الاعتدال لسبب منهجي آخر. جميع الممتلكات الخاصة هي بحكم تعريفها مملوكة ملكية حصرية. ويحق لصاحب الملك

منع أي شخص آخر من استخدامها والتمتع بها، ويحق له أن يختار من يرغب أن يشاركه استخدامها إن وجد. ويقتصر الأمر عادة على عائلته ويستبعد الآخرين باستثناء الضيوف المدعوين أو الموظفين بأجر أو المقاولين. ولا يتشارك التمتع بالموارد المصادرة سوى العائلة الحاكمة وبعض أصدقائها وموظفيها وشركائها التجاريين وبالتالي يمكنهم أن يعيشوا حياة طفيلية. وبسبب هذه القيود المتعلقة بالوصول إلى سدة الحكم والوضع الحصري للحاكم الفردي وعائلته، تحفز الملكية الخاصة للحكومة على تطوير «وعي طبقي» واضح لدى الشعب وتشجع بروز المعارضة والمقاومة لأي توسع في السلطة الاستغلالية للحكومة. يوجد تمييز واضح بين الحكام (القلائل) من جهة والمحكومين (الكثر) من جهة أخرى، وهناك أمل ضئيل للغاية بأن يسعى أي شخص من أي الطبقتين إلى الهبوط أو الصعود إلى الطبقة الأخرى. وفي مواجهة حاجز يكاد يتعذر التغلب عليه في طريق الحركة التصاعدية، يُعزز التضامن بين المحكومين من جهة بحكم السمة المشتركة بينهم كضحايا فعليين أو محتملين لانتهاك الحكومة لحقوق الملكية، والمخاطر التي تهدد الطبقة الحاكمة بفقدان شرعيتها نتيجة تفاقم سلوكها الاستغلالي من جهة أخرى[3].

وفي تناقض واضح، سيحاول الوصي على الحكومة المملوكة ملكية عامة عدم تضخيم الثروة الحكومية الكلية (قيم رأس المال والدخل الحالي) إلا الدخل الحالي (بغض النظر عن قيم رأس المال وعلى حسابها). ولا يمكنه التصرف بأسلوب مختلف في الواقع حتى لو رغب بذلك، لأن الموارد الحكومية في الملكية العامة غير قابلة للبيع على الإطلاق، والحسابات الاقتصادية مستحيلةً بغياب أسعار السوق. تبعا لذلك، يجب اعتبار أن امتلاك الحكومة ملكيةً عامة يؤدي حتماً إلى استهلاك مستمر لرأس المال. فبدلاً من الحفاظ على قيمة الأملاك الحكومية أو حتى تعزيزها، كما يفعل المالك الخاص، فإن الوصي المؤقت على الحكومة سيستغل بسرعة أكبر قدر ممكن من موارد الحكومة، لأن ما لا يستهلكه الآن قد لا يتمكن أبداً من استهلاكه لاحقاً.

---

(3) انظر أيضاً برتراند دي جوفينيل، حول السلطة. والتاريخ الطبيعي لازدهارها (نيويورك: فايكينج، 1949)، خاصة ص ص 9 و10.

وخاصة أن الوصي ليس لديه مصلحة في عدم تدمير بلده على عكس المالك الخاص للحكومة. فلماذا لا يرغب في زيادة مصادراته طالما أنه غير قادر على جني مكاسب ميزة سياسة الاعتدال التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة رأس المال للممتلكات لحسابه الخاص في حين يمكنه الاستفادة من السياسة المعاكسة المتمثلة في زيادة الضرائب؟ بالنسبة إلى الوصي، وبخلاف المالك الخاص، فإن للاعتدال مساوئه فقط[4].

وفي ظلّ أي حكومة مملوكة ملكية عامة، يمكن لأي شخص من حيث المبدأ أن يصبح عضواً في الطبقة الحاكمة أو حتى السلطة العليا. ويصبح التمييز بين الحكام والمحكومين وكذلك الوعي الطبقي للحكم غير واضح. ويسيطر عليهم الوهم حتى بأن هذا التمييز لم يعد قائماً: بمعنى أنه في ظلّ حكومة ديمقراطية، لا يحكم أي شخص الآخر، بل يحكم الجميع نفسه بنفسه. ومن هنا تضعف المقاومة العامة ضد سلطة الحكومة بشكل تدريجي. وفي حين يبدو أن الاستغلال والمصادرة من قبل كانا ظالمين ظاهرياً وغير منصفين للشعب، إلا أنهما يبدوان أقل من ذلك بكثير الآن بمساعدة من الطبيعة البشرية وبمجرد دخول أي شخص بحرية في صفوف هؤلاء الذين هم في الطرف الآخر. ومن ثم، لن يقتصر الأمر على زيادة الاستغلال سواء بشكل علني على شكل ضرائب أعلى أو زيادة حصرية في تكوين المال الحكومي (التضخم) أو اللوائح التشريعية. بل سيرتفع بالمثل أيضاً العدد الإجمالي للموظفين الحكوميين مقارنة مع عدد موظفي القطاع الخاص، وسيجذب خاصةً الأفراد الذين يتمتعون بمعدل تفضيلِ فوريّ مرتفع، وبُعد نظر محدود.

(2) على عكس حق الدفاع عن النفس في حالة وقوع هجوم إجرامي، فإن ضحية انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية الخاصة لا يجوز له الدفاع عن نفسه ضد مثل هذه الانتهاكات[5].

---

(4) انظر روثبارد، السلطة والسوق، ص ص 189 - 188؛ وأيضا إدارة المشاعات، غاريت هاردين وجون بادن، محرران. (سان فرانسيسكو: دبليو. هـ. فريمان، 1977)؛ ومانكور أولسون، «الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية»، مجلة العلوم السياسية الأمريكية 87، عدد 3 (1993).

(5) بالإضافة إلى الأعمال المذكورة في الملاحظة 1 أعلاه، انظر ليساندر سبونر، لا خيانة 1: دستور اللاسلطة (لاركسبور، كولورادو. مطبعة الصنوبر، 1966)، ص 17.

إن فرض ضريبة حكومية على الممتلكات أو الدخل ينتهك حقوق الملكية أو حقوق مُنتج الدخل بقدر ما تفعل السرقة. ويتناقص في كلتا الحالتين وارد المالك - المنتج من السلع ضد إرادته ودون موافقته. إن خلق أموال الحكومة أو خلق «السيولة» ليس سوى مصادرة احتيالية لأصحاب الملكية الخاصة لا تقل سوءاً عن عمليات عصابات التزوير الإجرامية. بالإضافة إلى أنّ أي قانون حكومي يسن بخصوص ما يحق أو ما لا يحق للمالك أن يفعله بممتلكاته فإنه يتضمن في فحواه نوع من «الاستيلاء» على ممتلكات شخص ما بأسلوب يوازي عمليات الابتزاز أو السرقة أو التدمير، (بما يتجاوز القانون الذي ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يلحق الضرر المادي بممتلكات الآخرين وأن جميع عمليات التبادل والتجارة مع الآخرين يجب أن تكون طوعية وتعاقدية). إلا أنّ فرض الضرائب، وتوفير الحكومة للسيولة، واللوائح الحكومية، تعتبر شرعية على عكس الممارسات الإجرامية، ولا يحق لضحية الانتهاكات الحكومية الدفاع عن ممتلكاته وحمايتها على عكس ضحية الجريمة.

ونظراً لارتدائها ثوب الشرعية، تؤثر انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية في التفضيل الزمني الفردي بأسلوب منهجي مختلف وأكثر عمقاً من أسلوب الجريمة. وكذلك فإن الانتهاكات الحكومية لحقوق الملكية الخاصة يشبه فعل الجريمة لأنه يقلل من وارد شخص ما من السلع الحالية وبالتالي يرفع معدل التفضيل الزمني الفعلي لديه. وترفع الانتهاكات الحكومية درجة التفضيل الزمني للضحايا الفعليين والمحتملين لأنها تنطوي أيضاً على انخفاض في الوارد من السلع المستقبلية (انخفاض معدل العائد على الاستثمار). وتحدث الجريمة بشكل متقطع فقط لكونها غير مشروعة ويختفي السارق من مكان الحادث مع ما نهبه تاركاً وراءه ضحيته وحيداً، ومن ثم، يمكن التعامل مع الجريمة من خلال زيادة طلب الفرد على سلع وخدمات الحماية (مقارنة مع الطلب على السلع غير ذات الصلة بالحماية) وذلك لاستعادة أو حتى زيادة معدل عائد الاستثمار في المستقبل وجعل نجاح السارق نفسه أو سارق آخر في مسعاه أقل احتمالاً في المرة الثانية. أما انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية فهي شرعية، وبالتالي مستمرة. لا يضطر الجاني إلى الاختباء بل يبقى في الجوار، ولا «يسلّح»

الضحية نفسه (ولا يتوقع منه فعل ذلك على الأقل) بل عليه أن يبقى بلا حماية. ويكتفي الضحايا الفعليون والمحتملون لانتهاكات الحكومة لحقوق الملكية بالرد عبر ربط جميع الإنتاج المستقبلي بشعور دائم بخطر أكبر وتعديل توقعاتهم بشكل دوري وتقبّل هبوط معدل العائد على جميع الاستثمارات في المستقبل.

ومن خلال الحدّ من وارد السلع الحالية والمستقبلية (المتوقعة) في آنٍ واحد، لا تؤدي انتهاكات الحكومة لحقوق الملكية إلى رفع معدلات التفضيل الزمني (وفق فترات زمنية محددة) وحسب بل ترفع أيضاً الفترات الزمنية للتفضيل الزمني. ونظراً لأن المنتجين والمالكين يعتبرون أنفسهم بلا حماية في مواجهة الإيذاء المستقبلي من قِبل الوكلاء الحكوميين، يخفّض معدل العائد المتوقع من الإجراءات المنتجة والموجهة نحو المستقبل بالكامل، وبالتالي يصبح جميع الضحايا الفعليين والمحتملين أكثر توجهاً نحو الحاضر[6].

علاوة على ذلك، نظراً لأن درجة الاستغلال أعلى نسبياً في ظل حكومة مملوكة ملكية عامة، فإن هذا الميل نحو التوجه إلى الحاضر سيكون أكثر وضوحاً إذا كانت الحكومة مملوكة ملكية عامة مما لو كانت مملوكة ملكية خاصة[7].

التطبيق: الانتقال من المَلكية إلى الديمقراطية (1789-1918)

تمثل الممالك الوراثية المثال التاريخي للحكومات المملوكة ملكية خاصة وتمثل الجمهوريات الديمقراطية الحكومات المملوكة ملكية عامة.

---

(6) حول ظاهرة ونظرية التفضيل الزمني، انظر على وجه الخصوص لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقال حول الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، الفصول. 18 و19؛ ويليام ستانلي جيفونز، نظرية الاقتصاد السياسي (نيويورك: أوغسطس م. كيلي، 1965)؛ يوجين بوم بومبرك، رأس المال والفائدة، 3 مجلدات. (جنوب هولندا، الثالث: المطبعة الليبرتارية، 1959) فرانك فيتر، رأس المال، والفائدة والإيجار (مدينة: أندروز وماكميل 1977)؛ مواري ن. روثبارد، الإنسان والاقتصاد والدولة، مجلدين. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993).

(7) انظر أيضا الفصول 1 و3 و13.

خضع الجنس البشري طوال تاريخه للحكم الملكي أكثر من أي حكم آخر. مع بعض الاستثناءات: الديمقراطية الأثينية، وروما في عهدها الجمهوري حتى عام 31 قبل الميلاد، وجمهوريات البندقية، وفلورنسا، وجنوة خلال عصر النهضة، وكانتونات سويسرا منذ عام 1291، والمقاطعات المتحدة من عام 1648 حتى 1673، وإنجلترا تحت حكم كرومويل من عام 1649 حتى 1660. ومع ذلك كانت تلك استثناءات نادرة في عالم تسيطر عليه الحكومات الملكية. وكانت جميعها باستثناء سويسرا ظواهر قصيرة العمر. وقد استوفت جميع الجمهوريات القديمة، شرط الدخول المفتوح في الملكية العامة بشكل جزئي بسبب التزامها بالمحيط الملكي، بينما يعني الشكل الجمهوري للحكومة، بحكم تعريفه، أن الحكومة ليست مملوكة ملكية خاصة وإنما عامة، ولذلك يمكن توقع أن تمتلك الجمهورية نزعة متأصلة نحو تبني حق الاقتراع العام، وكان الدخول إلى الحكومة محصوراً نسبياً بمجموعات صغيرة من «النبلاء».

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، خرجت البشرية فعلياً من العصر الملكي[8]. وشهدت أوروبا والعالم بأسره في أعقاب قرن ونصف على اندلاع الثورة الفرنسية تحولا جذريا، إذ استبدل بالحكم الملكي والملوك السياديين في كل مكان الحكم الجمهوري الديمقراطي وأصبحت «الشعوب» ذات سيادة.

ثبط الهجوم الأول للجمهورياتية وفكرة السيادة الشعبية على المبدأ الملكي المهيمن بالهزيمة العسكرية لنابليون واستعادة البوربون الحكم في فرنسا؛ ونتيجةً للرعب الثوري والحروب النابليونية، فقدت الجمهورية مصداقيتها على نطاق واسع على امتداد القرن التاسع عشر تقريباً. ولا شكّ أنّ الروح الجمهورية الديمقراطية للثورة الفرنسية قد تركت بصمة دائمة. ومنذ استعادة النظام الملكي عام 1815

(8) انظر على هذا غوغليلمو فيريرو، السلام والحرب (فريبورت، نيويورك: مطبعة كتب المكتبات، 1969)، خاصة الفصل 3؛ شرحه، ماخت (برن: أ. فرانكي، 1944)؛ السلطة (برن: أ. فرانكي، 1944)؛ إريك فون كوهنيلت-ليديهن، إعادة النظر في اليسار (واشنطن: هنري ريغنري، 1990)؛ رينهارد بنديكس، الملوك أو الشعب (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1978).

وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، جرى توسيع ممنهج للمشاركة والتمثيل السياسي الشعبي في جميع أنحاء أوروبا. ووزعت الامتيازات تباعاً في كل مكان، وزادت سلطات البرلمانات المنتخبة شعبياً بشكل تدريجي[9].

من 1815 إلى 1830، كان الحق في التصويت في فرنسا لا يزال مقيداً بشدة في ظل حكم البوربون المستعاد. ومن بين حوالي 30 مليون نسمة، شملت الانتخابات أكبر الملّاك في فرنسا فقط - حوالي مئة ألف شخص (أقل 0.5-1 ٪ من السكان فوق سن العشرين). ونتيجة لثورة يوليو 1830، وتنازل تشارلز العاشر وتتويج دوق أورليانز لويس فيليب، زاد عدد الناخبين إلى حوالي مئتي ألف. لكن فرنسا تحولت مرة أخرى إلى الحكم الجمهوري نتيجة اندلاع الاضطرابات الثورية عام 1848، ومنح حق الاقتراع العام وغير المقيد لجميع المواطنين الذكور فوق سن واحد وعشرين عاماً. وانتخب نابليون الثالث بأغلبية 5,5 مليون صوت من بين أكثر من 8 ملايين ناخب.

أما في المملكة المتحدة، كان عدد الناخبين بعد عام 1815 حوالي 500000 من أصحاب الأملاك الأثرياء (حوالي 4 ٪ من السكان فوق سن 20). وخفّض مشروع قانون الإصلاح لعام 1832 الشروط على أصحاب الأملاك ومدد الامتياز ليشمل حوالي 800000. أما التمديد التالي فقد شمل حوالي مليون إلى مليوني شخص ضمن مشروع قانون الإصلاح الثاني لعام 1867. وكذلك عام 1884، بعد أن خففت القيود المفروضة على الممتلكات أكثر فأكثر ارتفع عدد الناخبين إلى حوالي 6 ملايين ناخب (أي حوالي ثلث السكان فوق سن 20 عاماً وأكثر من ثلاثة أرباع مجموع الذكور البالغين).

---

(9) للحصول على وثائق مفصلة، انظر بيتر فلورا، الدولة، والاقتصاد، والمجتمع في أوروبا الغربية 1815-1975 (فرانكفورت/ م: كامبوس، 1983)، المجلد 1، الفصل 3؛ أيضا روبرت بالمر وجويل كولتون، تاريخ العالم الحديث (نيويورك: ألفريد كنوبف، 1992)، إسبانيا. الفصول 14 و18.

أما في بروسيا، وباعتبارها أهم الدول التسع والثلاثين الألمانية المستقلة المعترف بها بعد مؤتمر فيينا، اعتمدت الديمقراطية مع ثورة عام 1848 ودستور عام 1850. وانتخب نتيجة لذلك مجلس للنواب في البرلمان البروسي بناءً على حق الاقتراع العام للذكور. ولكن حتى عام 1918 استمر تصنيف الناخبين في ثلاث طبقات ذات صلاحيات تصويت مختلفة. على سبيل المثال، انتخب أكثر الناس ثراء (أي الذين ساهموا بدفع ثلث الضرائب) ثلث أعضاء مجلس النواب. وفي عام 1867 تأسس اتحاد شمال ألمانيا وضم بروسيا وعشرين دولة ألمانية أخرى. ونص دستوره على حق الاقتراع العام غير المقيد لجميع الذكور فوق سن الخامسة والعشرين. وفي عام 1871، بعد الانتصار على نابليون الثالث، اعتمد دستور اتحاد شمال ألمانيا بشكل أساسي من قبل الإمبراطورية الألمانية التي تأسست حديثاً. من بين إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 35 مليون نسمة، قام ما يقرب من 8 ملايين شخص (أو حوالي ثلث السكان فوق سن العشرين) بانتخاب الرايخستاغ الألماني الأول.

بعد التوحيد السياسي لإيطاليا تحت قيادة مملكة سردينيا وبيدمونت عام 1861، منح حق الاقتراع لحوالي 500 ألف شخص فقط من بين حوالي 25 مليون نسمة (أي حوالي 3.5 ٪ من السكان فوق سن العشرين). وخففت شروط الملكية عام 1882، كما خفض الحد الأدنى لسن الاقتراع من خمسة وعشرين عاماً إلى واحد وعشرين عاماً. مما أدى إلى ارتفاع عدد الناخبين الإيطاليين إلى أكثر من 2 مليون. ومنح حق الاقتراع عام 1913 شبه الشامل وغير المقيد لجميع الذكور الذين تجاوزوا الثلاثين من العمر والاقتراع المقيد بالحد الأدنى للذكور فوق واحد وعشرين عاماً، مما رفع عدد الناخبين الإيطاليين إلى أكثر من 8 ملايين (أي أكثر من 40 ٪ من السكان فوق العشرين).

ومنح حق الاقتراع للذكور في النمسا عام 1873 بشكل مقيد وغير متكافئ. وبلغ مجموع الناخبين المؤلف من أربع طبقات أو مجموعات من أصحاب حقوق الاقتراع غير المتكافئة، 1.2 مليون ناخب من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 20

مليون (10 ٪ من السكان فوق سن العشرين). وأضيفت المجموعة الخامسة عام 1867. وألغي نظام المجموعات بعد أربعين عاماً واستبدل حقّ الاقتراع العام والمتكافئ للذكور فوق سن الرابعة والعشرين، وبذلك وصل عدد الناخبين إلى ما يقارب 6 ملايين ناخب (حوالي 40 ٪ من السكان فوق سنّ العشرين).

انتخبت روسيا مجالس المحافظات والمقاطعات -(زيمتوف zemstvos: أحد أنظمة المجالس المنتخبة التي أنشئت في روسيا القيصرية لإدارة الشؤون المحلية بعد إلغاء العبودية) منذ عام 1864؛ ولاحقاً عام 1905 ونتيجة لحربها الخاسرة ضد اليابان، أنشأت روسيا برلماناً -مجلس الدوما- ينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع شبه العام للذكور، رغم أنه غير مباشر وغير متكافئ. أما بالنسبة للقوى الصغرى في أوروبا، فقد منح حق الاقتراع العام أو شبه العام والمتكافئ للذكور في سويسرا منذ عام 1848، وتم اعتماده بين عامي 1890 و1910 في بلجيكا وهولندا والنرويج والسويد وإسبانيا واليونان وبلغاريا وصربيا وتركيا.

على الرغم من تقوضه المستمر والمتزايد، واصل المبدأ الملكي فرض هيمنته إلى أن وقعت الأحداث الكارثية للحرب العالمية الأولى. قبل عام 1914، لم تكن هناك سوى جمهوريتين في كافة أنحاء أوروبا هما: فرنسا وسويسرا. ومن بين جميع أنظمة الحكم الملكية الكبرى في أوروبا، يمكن تصنيف المملكة المتحدة وحدها كنظام برلماني، أي نظام تكون فيه السلطة العليا منوطة بالبرلمان المنتخب. وبعد أربع سنوات فقط، وبعد تدخّل الولايات المتحدة في الحرب الأوروبية وحسم نتائجها بشكل قاطع، تلاشت الملكية إلى حد كبير وتحولت أوروبا إلى الحكم الجمهوري الديمقراطي - حيث نجح مبدأ الديمقراطية في اقتحام فكرة الجمهورية نتيجةً لتدمير الكونفدرالية الانفصالية من قبل حكومة الاتحاد المركزية[10] [11].

(10) حول الشخصية الأرستقراطية (غير الديمقراطية) للولايات المتحدة الحديثة، انظر اللورد أكتون «الأسباب السياسية للثورة الأمريكية» في شرحه، التفسير الليبرالي للتاريخ (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1967)؛ أيضا، كريس وولترمان، «الفيدرالية والديمقراطية والشعب»، تيلوس 26، العدد1 (1993).

(11) حول التورط الأمريكي في الحرب، انظر جون ف. سي. فولر، إدارة الحرب (نيويورك: دا كابو، 1992)،

في أوروبا، كان على آل رومانوف وآل هوهينزوليرن وآل هابسبورغ المهزومين عسكرياً التنازل أو الاستقالة، وأصبحت روسيا وألمانيا والنمسا جمهوريات ديمقراطية ذات حكومات برلمانية عالمية. وبالمثل، اعتمدت جميع الدول التي أسست حديثاً دساتير جمهورية ديمقراطية كما في بولندا وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (باستثناء يوغوسلافيا وحدها) وأطيح بالنظام الملكي في كلّ من تركيا واليونان. وحتى في الدول التي استمر النظام الملكي قائماً فيها اسمياً، كما هو الحال في بريطانيا العظمى وايطاليا، وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية، لم يعد الملوك يمارسون فيها أي سلطة حاكمة. ووضع حق البالغين بالاقتراع العام موضع التنفيذ، وانتخِبَت جميع سلطات الحكومة في البرلمانات ومن قبل المسؤولين «العموميين»[12]. لقد بدأ نظام عالمي جديد - العصر الجمهوري الديمقراطي تحت رعاية حكومة أمريكية مهيمنة.

الأدلة والإيضاحات: الاستغلال والتوجه نحو الحاضر في ظلّ المَلَكية والجمهورياتية الديمقراطية

من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، يمكن اعتبار نهاية الحرب العالمية الأولى النقطة الزمنية الحاسمة التي استبدلت فيها الملكية العامة للحكومة بالملكية الخاصة للحكومة بالكامل، ومن هنا يمكن توقع انطلاق الميل المنهج نحو زيادة الاستغلال الحكومي وارتفاع درجات التفضيل الزمني الاجتماعي وازدياد التوجه نحو الحاضر. وقد كان هذا هو الموضوع الرئيسي الأهم في الواقع في تاريخ الغرب ما بعد الحرب

الفصل التاسع؛ حول دور وودرو ويلسون، وسياسته المتمثلة في جعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية، انظر موراي ن. روثبارد، «الحرب العالمية الأولى كإنجاز: السلطة والمثقفون»، مجلة الدراسات الليبرتارية 9، العدد 1 (1989) بول غوتفريد، «الويلسونية: الإرث الذي لن يموت»، مجلة الدراسات التحررية 9، العدد 2 (1990)، كوهنيلت ليدين، إعادة النظر في اليسار، الفصل 15.

(12) من المثير للاهتمام أن الجمهورية السويسرية، التي كانت أول بلد يمنح حق الاقتراع العام للذكور (عام 1848)، كانت آخر من منح المرأة حق الاقتراع (عام 1971). وبالمثل، كانت الجمهورية الفرنسية التي كان حق الاقتراع العام للذكور قائماً فيها منذ عام 1848، لم تمدد الامتياز ليشمل النساء أيضاً إلا عام 1945.

العالمية الأولى؛ مع وجود بعض التشاؤم في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بالتزامن مع ازدياد العجز في الأنظمة القديمة، أبدت جميع مؤشرات الاستغلال الحكومي عملياً ومؤشرات التفضيل الزمني المرتفعة ميلاً نحو التصاعد الممنهج للاستغلال الحكومي ابتداءً من عام 1918.

لا شكّ أن كمية الضرائب المفروضة على المجتمع المدني ازدادت خلال العصر الملكي[13]. ومع ذلك، ظلت حصة الإيرادات الحكومية طوال الفترة بأكملها مستقرة ومنخفضة بشكل ملحوظ. ويستنتج ذلك المؤرخ الاقتصادي كارلو م. سيبولا، إذ يقول:

«باختصار، يجب على المرء أن يعترف بأن الجزء من الدخل الذي يحصل عليه القطاع العام زاد بكل تأكيد بدءاً من القرن الحادي عشر فصاعداً في جميع أنحاء أوروبا، ولكن من الصعب أن نتخيل أن السلطة العامة تمكنت يوماً من جذب أكثر من 5 إلى 8 ٪ من الدخل القومي، بغض النظر عن أوقات وأماكن معينة».

ولاحظ أيضاً أن هذا الجزء لم يجرِ تجاوزه بشكل منهجي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[14]. ويلاحظ برتراند دي جوفينيل أنّه في عصور الإقطاع:

«كانت نفقات الدولة، كما نسميها الآن، تُعتبر في العصور الإقطاعية نفقات خاصة بالملك، والتي استحقها بحكم منصبه. فقد نال الحق بـ «الأملاك» بمجرد أن تبوأ منصبه (بالمعنى الحديث للكلمة)؛ أي وجد نفسه يتمتع بحقوق ملكية تضمن دخلاً مناسباً «لاحتياجاته كملك». يبدو الأمر كما لو أنه من المتوقع أن تغطي الحكومة في عصرنا هذا نفقاتها العادية من عائدات الصناعات المملوكة للدولة[15].

(13) انظر هانز يواكيم شويبس، بريوسن. تاريخ الدولة (فرانكفورت/ م: أولشتاين، 1981)، ص 405 حول البيانات الخاصة بإنجلترا وبروسيا والنمسا.

(14) كارلو إم سيبولا، قبل الثورة الصناعية: المجتمع الأوروبي والاقتصاد 1000-1700 (نيويورك: و. و. نورتون، 1980)، ص 48.

(15) برتراند دي جوفينيل، السيادة: تحقيق في الصالح السياسي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1957)، ص 178. «الملك»، يتابع دي جوفينيل مفسراً:

وجرى في عهد المركزية السياسية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فتح مصادر إضافية للإيرادات الحكومية: كالجمارك ورسوم الاستهلاك وضرائب الأراضي. ولكن حتى منتصف القرن التاسع عشر ومن بين جميع بلدان أوروبا الغربية على سبيل المثال وحدها المملكة المتحدة من فرضت ضريبة على الدخل (من 1843 فصاعدا). أما فرنسا فقد قدمت لأول مرة شكلاً من أشكال ضريبة الدخل عام 1873، وإيطاليا عام 1877، والنرويج عام 1892، وهولندا عام 1894، والنمسا عام 1898، والسويد عام 1903، والولايات المتحدة عام 1913، وسويسرا عام 1916، والدنمارك وفنلندا عام 1917، وإيرلندا وبلجيكا عام 1922، وألمانيا عام[16] 1924. ومع ذلك، لم يرتفع إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن 10 ٪ ونادراً ما تجاوز نسبة 15 ٪ كما في حالة ألمانيا، حتى عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. مع بداية العصر الجمهوري الديمقراطي وفي تناقض صارخ، ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 و30 ٪ خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، ووصلت إلى 50 ٪ بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين[17].

لم يكن الملك قادراً على طلب التبرعات، ولم يكن بوسعه سوى طلب «إعانات» وكان ثمة تشديد على ضرورة أن يمنحه رعاياه المخلصين مساعدات بموجب إرادتهم الحرة، وكثيراً ما اغتنموا هذه المناسبة لفرض شروطهم. على سبيل المثال، قاموا بمنح جان الطيب (جان الثاني ملك فرنسا) إعانات كبيرة شرط أن يمتنع من الآن فصاعدا عن سك نقود معيبة في الوزن. وكان الملك يخرج بين الحين والآخر في جولة تسّولٍ من مدينة إلى مدينة، يشرح طلباته ليحصل على إعانات محلية، كما حدث عشية حرب المئة عام؛ أو قد يجمع حوله أشخاصاً أثرياء من جميع أنحاء البلاد بغية الفوز بدعمهم المالي. ومن الخطأ الجسيم الخلط بين هذا التجمع وبين جلسة حديثة للبرلمان، رغم أن هذه الظاهرة الأخيرة نشأت من الأولى. البرلمان ذو سيادة ويمكنه طلب التبرعات. يجب النظر إلى الجمعيات القديمة على أنها تجمع لمديري الشركات الحديثة الذين يوافقون على تسليم جزء من أرباحهم إلى الخزانة، مع موافقة بعض قادة النقابات العمالية على التخلي عن بعض مستحقات نقاباتهم لأغراض العامة. كانت تستدعى كل مجموعة من أجل تقديم منحة، وبالتالي كانت تستغل كل مجموعة هذا الأمر جيداً لفرض شروطها. ولا يمكن التعامل مع البرلمان الحديث بهذه الطريقة، فهو يفرض إرادته بتصويت الأغلبية (ص ص 178-79).

(16) انظر فلورا، الدولة والاقتصاد والمجتمع في أوروبا الغربية، المجلد1، ص ص 258-259.

(17) المرجع نفسه، الفصل 8. كما هو متوقع، ارتفعت النفقات الحكومية خلال الحروب. ومع ذلك، فإن النمط

لا شكّ أنّ إجمالي التوظيف الحكومي زاد خلال العصر الملكي. ولكن حتى نهاية القرن التاسع عشر، نادراً ما تجاوز التوظيف الحكومي نسبة 3 ٪ من إجمالي القوى العاملة. ولم يحصل وزراء المَلكية والبرلمانيون على رواتب ممولة من القطاع العام عادة، بل كان يُتوقع منهم إعالة أنفسهم من دخلهم الخاص. ولكن مع تقدم سير عملية التحول الديمقراطي، أصبحوا موظفين بأجر؛ ومنذ ذلك الحين زاد التوظيف الحكومي بشكل مطرد. ففي النمسا، على سبيل المثال، زادت النسبة المئوية للعمالة الحكومية من القوى العاملة من أقل من 3 ٪ عام 1900 إلى أكثر من 8 ٪ في العشرينات وحوالي 15 ٪ بحلول منتصف السبعينيات. وارتفعت النسبة في فرنسا من 3 ٪ عام 1900 إلى 4 ٪ عام 1920 وحوالي 15 ٪ في منتصف السبعينيات. أما في ألمانيا فقد ارتفعت النسبة من 5 ٪ عام 1900 إلى ما يقرب من 10 ٪ بحلول منتصف العشرينيات إلى ما يقرب من 15 ٪ في منتصف السبعينيات. وفي المملكة المتحدة، ارتفعت من أقل من 3 ٪ عام 1900 إلى أكثر من 6 ٪ في العشرينات، ومرة أخرى كانت تقارب 15 ٪ بحلول منتصف السبعينيات. وكان الاتجاه في إيطاليا وفي كل مكان تقريباً مماثلاً، إلا في سويسرا الصغيرة كان التوظيف الحكومي لا يزال أقل من 10 ٪ من القوى العاملة بحلول منتصف السبعينيات[18].

وثمة نمط مماثل ينشأ من تحرّي التضخم وبيانات الوارد المالي. وبالمثل، تميّز العالم الملكي عموماً بوجود سلعة المال -الذهب أو الفضة عادةً- وإنشاء سوق عالمي واحد متكامل في القرنين السابع عشر والثامن عشر اعتماداً على قاعدة معيار الذهب

المذكور أعلاه ينطبق على أوقات الحرب كذلك. ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، وفي ذروة الحروب النابليونية، ارتفعت النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25 ٪ تقريباً. في المقابل، وصلت النفقات الحكومية خلال الحرب العالمية الأولى إلى ما يقرب من 50 ٪، وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفعت إلى أكثر من 60 ٪. انظر المرجع نفسه، ص ص 440-441.

(18) المرجع نفسه، الفصل 5. في الواقع، يجب النظر إلى الحصة الحالية من العمالة الحكومية التي تبلغ حوالي 15 ٪ من القوة العاملة على أنه أسيء تقديرها من الناحية المنهجية، لأنه بعيداً عن استبعاد جميع الموظفين العسكريين، فهي تستبعد أيضاً الموظفين في المستشفيات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ووكالات التأمين الاجتماعي والصناعات المؤممة.

العالمية. معيار سلعة المال يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، على الحكومة تضخيم الكتلة النقدية. بذل الملوك قصارى جهدهم لإثراء أنفسهم على حساب الشعب من خلال احتكار صك العملة وممارسة «تقليم العملة» بشكل منهجي (خفض قيمة العملة). وكانت هناك محاولات أيضاً لإدخال عملة إلزامية لا يمكن التلاعب فيها. في الواقع، إن تاريخ بنك إنجلترا على سبيل المثال منذ إنشائه عام 1694 وما بعده، يعدّ أهم الوقائع المرحلية للدفع بالعملة المحلية في عام 1696 و1720 و1745 ومن 1797 إلى 1821.

لكن تجارب النقد الإلزامي هذه، المرتبطة بشكل خاص ببنك أمستردام، وبنك إنجلترا، وجون لو، وبنك رويال الفرنسي، كانت تجارب فضولية محلية سرعان ما آلت إلى كوارث مالية مثل انهيار «فقاعة جنون التوليب الهولندي» عام 1637 و«فقاعة المسيسيبي» و«فقاعة بحر الجنوب» عام 1720. ورغم محاولاتهم الحثيثة، لم ينجح الحكام الملكيون في تأسيس احتكارات للعملات الإلزامية الخالصة، أي الأموال الورقية الحكومية التي لا يمكن التلاعب بها، والتي يمكن إنشاؤها عملياً من لا شيء، ودون أي كلفة تذكر. لا يمكن الوثوق بأي فرد بعينه، ولا حتى الملك نفسه، مع احتكار استثنائي كهذا!

لم يحدث أن تحقق هذا العمل الفذ الذي أنجز خلال الحرب العالمية الأولى وخلال حروب سابقة أيضاً، إلا في ظل شروط الجمهورية الديمقراطية الضبابية والحكم الشخصي عندما انصرفت الحكومات المتحاربة عن اعتماد قاعدة الذهب. وكانت النتيجة زيادة هائلة في المعروض من النقود الورقية في كل مكان في أوروبا. ففي ألمانيا المهزومة، والنمسا، وروسيا السوفياتية على وجه الخصوص، تلاشت ظروف التضخم الشديد في أعقاب الحرب مباشرة. ولكن على عكس الحروب السابقة، لم تختتم الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى قاعدة الذهب. بل طبّق في منتصف العشرينات وحتى عام 1971 معيار قاعدة الذهب الزائف (معيار بورصة الذهب والذي توقف مرات عدة بسبب سلسلة من الأزمات النقدية الدولية). في الأساس، إن الولايات

المتحدة وحدها تستبدل بالدولار الذهب (ومنذ عام 1933 فصاعداً، وبعد الخروج من معيار الذهب محلياً، سمحت بذلك للبنوك المركزية الأجنبية فقط). وتستبدل بريطانيا الجنيهات بالدولار (أو في حالات نادرة، تستبدل بها سبائك الذهب بدلاً من العملة الذهبية)، وتستبدل بقية دول أوروبا باسترداد عملاتها بالجنيه. ومن ثم، وكانعكاس للتسلسل الهرمي للقوة الدولية التي ظهرت إلى حيز الوجود بحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، ضخمت الحكومة الأمريكية الدولارات الورقية على حساب الذهب، وضخمت بريطانيا الجنيهات فوق الدولارات المتضخمة، وضخمت الدول الأوروبية الأخرى عملاتها الورقية فوق الدولارات أو الجنيهات المتضخمة (وبعد عام 1945 فوق الدولار فقط). وأخيراً، عام 1971، ومع تراكم احتياطيات الدولار الكبيرة في البنوك المركزية الأوروبية والخطر الوشيك المتمثل في «اللهاث» الأوروبي خلف احتياطيات الذهب الأمريكية، ألغي آخر أثرٍ لمعيار الذهب الدولي. منذ ذلك الحين، ولأول مرة في التاريخ، اعتمد العالم بأسره نظاماً نقدياً خالصاً للعملات الإلزامية الحكومية التي تتقلب بحرية[19].

ونتيجة لذلك، ومنذ بداية عصر الجمهورية الديمقراطية (في البداية وفقاً لمعيار الذهب الزائف ولاحقاً وفقاً لمعيار النقود الورقية الحكومية منذ عام 1971) كان هناك ميل ثابت على ما يبدو نحو التضخم والانتقاص من قيمة العملة.

ازدادت أموال السلع إلى حد كبير خلال العصر الملكي بشكل يفوق حدود القوة الشرائية للنقود إلا في أوقات الحرب أو اكتشاف مناجم الذهب الجديدة. تشير مؤشرات الأسعار المختلفة في بريطانيا، على سبيل المثال، إلى أن الأسعار كانت

---

(19) انظر أيضاً موراي ن. روثبارد، ماذا فعلت الحكومة بأموالنا؟ (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزيس، 1990)؛ هنري هازليت، من بريتون وودز.

إلى التضخم العالمي (شيكاغو: ريجنسي، 1984)؛ هانز هيرمان هوبا، «الدول القومية المصرفية، والسياسات الدولية: إعادة بناء اجتماعي للنظام الاقتصادي الحالي»، مراجعة للاقتصاد النمساوي 4 (1990)؛ شرحه، «كيف أصبحت العملة الإلزامية ممكنة؟ أو، نقل الأموال والائتمان، «مراجعة للاقتصاد النمساوي رقم 2 (1994).

منخفضة بشكل كبير عام 1760 عما كانت عليه قبل مئة عام؛ وفي عام 1860[20] كانت الأسعار أقل مما كانت عليه عام 1760. وكان التطور في بلدان أخرى مشابهاً ومرتبطاً بمعايير الذهب الدولية[21]. وفي تناقض حاد، ظهر خلال العصر الجمهوري الديمقراطي نمط مختلف تماماً مع تحول المركز المالي العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، واضطلاع الأخيرة بدور محدد الاتجاه النقدي الدولي. انخفض المؤشر الأمريكي لأسعار السلع الأساسية بالجملة قبل الحرب العالمية الأولى من 125 بعد مدة قصيرة من انتهاء الحرب بين الدول، عام 1868، إلى أقل من 80 عام 1914، وكان حينها أقل مما كان عليه عام 1800[22]. في المقابل، بعد وقت قصير من الحرب العالمية الأولى، عام 1921، بلغ مؤشر أسعار السلع بالجملة في الولايات المتحدة 113. وارتفع إلى 185 بعد الحرب العالمية الثانية، في عام 1948. ووصل عام 1971 إلى 255، ومن ثم بحلول عام 1981 وصل إلى 658، وكان عام 1991 حوالي 1000. وخلال عقدين فقط من النقود الإلزامية غير القابلة للتعديل، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة من 40 عام 1971 إلى 136 عام 1991، وفي المملكة المتحدة ارتفع من 24 إلى 157، وفي فرنسا من 30 إلى 137، وفي ألمانيا من 56 إلى 116[23].

كذلك الأمر، خلال أكثر من سبعين عاماً، من عام 1845 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1918، زاد وارد النقود البريطاني بنحو ستة أضعاف[24].

---

(20) ب. ر. ميتشيل، ملخص الإحصاءات التاريخية البريطانية (كامبريدج: مطبعة كامبريدج، 1962)، ص 468 وما يليها.

(21) ب. ر. ميتشيل، ملخص الإحصاءات التاريخية البريطانية 1750-1970 (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1978)، ص 388 وما يليها.

(22) 1930 = 100، انظر رون بول ولويس ليرمان، حقيبة الذهب: تقرير الأقلية إلى لجنة الذهب في الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 1982)، ص 165 وما يليها.

(23) 1983 = 100؛ انظر التقرير الاقتصادي للرئيس (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، 1992).

(24) ميتشل، ملخص الإحصاءات التاريخية البريطانية، ص 444 وما يليها.

في تباين واضح، زاد عرض النقود الأمريكي خلال ثلاثة وسبعين عاماً (من عام 1918 حتى عام 1991) أكثر من أربعة وستين ضعفاً.

ويمكن للحكومة اللجوء إلى الدين لتمويل نفقاتها الحالية بالإضافة إلى الضرائب والتضخم. ولا شكّ أن الدين الحكومي زاد خلال العصر الملكي. ومع ذلك أظهر الملوك في هذا المجال أيضاً قدراً أكبر من الاعتدال وبعد النظر مقارنة مع الأوصياء على الجمهورية الديمقراطية.

كانت ديون الحكومة طوال العصر الملكي ديون حرب أساساً[25]. وبما أن إجمالي الدين يميل إلى الزيادة مع مرور الوقت، فقد عمد الملوك إلى خفض ديونهم في أوقات السلم على الأقل. والمثال البريطاني هو خير توضيح لذلك. زاد الدين الحكومي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث وصل إلى 76 مليون جنيه بعد الحرب الإسبانية عام 1748، و127 مليون بعد حرب السنوات السبع عام 1763، و232 مليون بعد حرب الاستقلال الأمريكية عام 1783، و900 مليون بعد حرب نابليون عام 1815. ولكن إجمالي الدين انخفض فعلياً خلال فترات السلم كافة من 1727 - 1739، ومن 1748 إلى 1756، ومن 1762 إلى 1775.

---

(25) انظر ميلتون فريدمان وآنا شوارتز، تاريخ نقدي للولايات المتحدة، 1867-1960 (برينيستون، ن.ج: مطبعة جامعة برينستون، 1963)، ص ص 704-722؛ والتقرير الاقتصادي للرئيس، 1992.
يوجد تمييز واضح بين العصر الملكي وعصر الجمهورية الديمقراطية فيما يتعلق بتطوير النظرية النقدية والاعتراف بها. كان المنظّر الاقتصادي جون لو أول من وضع نظرية النقود الإلزامية والائتمان، وله دوره في الإصلاح النقدي بين عامي 1711 و1720، لكنه غادر فرنسا سراً ولجأ إلى البندقية حيث توفي فقيراً منسياً. وفي تناقض واضح، كُرّم خليفة جون لو في القرن العشرين، جون مايناردكينز، الذي تحمل مسؤولية موت قاعدة معيار الذهب الكلاسيكي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهو من وضع نظام بريتون وودز الذي انهار عام 1971. كرّم كينز خلال حياته، ولا يزال يقدر اليوم باعتباره الاقتصادي الأول في العالم. (إن لم يكن هناك شيء آخر، فإن فلسفة كينز الشخصية المتمثلة في اتباع مذهب المتعة والتوجه نحو الحاضر، والتي يمكن تلخيصها في القول المأثور الذي يقول «في النهاية، كلنا ميّتون»، تلخص بالفعل صميم روح العصر الديمقراطي). وبالمثل، هناك ميلتون فريدمان الذي يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن النظام النقدي في فترة ما بعد عام 1971، أي عن زمن السلم الأكثر تضخماً في تاريخ البشرية كله، ونجد أنه يلقى الترحيب باعتباره أحد كبار الاقتصاديين. انظر كذلك إلى جوزيف ت. ساليرنو، «رمزا النظرية النقدية الحديثة: جون لو وآن روبير جاك تيرجو»، مجلة الاقتصاد والدراسات الإنسانية 2، العدد 2/ 3 (1991).

انخفض الدين الوطني البريطاني من عام 1815 حتى عام 1914 من ما مجموعه 900 إلى أقل من 700 مليون جنيهاً.

وفي تناقض صارخ، ومنذ بداية العصر الجمهوري الديمقراطي، ازداد الدين البريطاني في فترات الحرب وفي فترات السلم أيضاً. وصل عام 1920 إلى 7.9 مليار جنيهاً، ووصل عام 1938 إلى 8.3 مليار، وعام 1945 كان 22.4 مليار، ووصل عام 1970 إلى 34 مليار، ومنذ ذلك الحين ارتفع إلى أكثر من 190 مليار جنيه عام 1987[26] وبالمثل، ازداد الدين الحكومي الأمريكي من خلال فترات الحرب والسلم. بلغت ديون الحكومة الفيدرالية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1919 حوالي 25 مليار دولار. وبلغت عام 1940 حوالي 43 مليار، ووصلت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1946 إلى حوالي 270 مليار. وارتفعت بحلول عام 1970 إلى 370 مليار، وانفجرت حرفياً بعد عام 1971، في ظل نظام النقود الإلزامية الخالصة. بلغت عام 1979 حوالي 840 مليار، وعام 1985 وصلت إلى أكثر من 1.8 تريليون. أما عام 1988، فقد وصلت إلى ما يقرب من 2.5 تريليون، وتجاوزت بحلول عام 1992 3 تريليونات دولار، ووصلت مؤخراً إلى 6 تريليونات دولار[27].

---

(26) انظر سيدني هومر وريتشارد سيلا، تاريخ أسعار الفائدة (نيو برونزويك، مطبعة جامعة نيوجيرسي روتجرز، 1991)، ص ص 188 و437.

(27) انظر جوناثان هيوز، التاريخ الاقتصادي الأمريكي (غلينفيو، المجلد الثالث: سكوت، فورس مان، 1990)، ص ص 432 - 498، وص 589.

علاوة على ذلك، لم يتمكن الملوك بسبب القيود المفروضة على معيار أموال السلع من «سكّ نقد» ديونهم. عندما باع الملك السندات إلى الممولين أو البنوك الخاصة، بموجب قاعدة معيار الذهب، لم يكن لذلك أي تأثير على إجمالي المخزون النقدي. ومن ثم إذا أنفق الملك المزيد نتيجة لذلك، فسوف يضطر الآخرون إلى إنفاق أقل. وبناءً على ذلك، كان المقرضون مهتمين بإجراء تقييم صحيح للمخاطر المرتبطة بقروضهم، وكان الملوك يدفعون عادة أسعار فائدة أعلى بكثير من تلك التي يدفعها المقترضون التجاريون. انظر هوميروس وسيلا، تاريخ أسعار الفائدة، ص 84 وص ص 5 و99 و106 و113 وما يليها. وعلى النقيض من ذلك، يتحول تمويل العجز الحكومي إلى مجرد تقنية بنكية بموجب معيار تبادل الذهب الذي لا يوجد فيه سوى ربط غير مباشر للأموال الورقية بالذهب، وخاصة في ظل نظام النقود الإلزامية الخالصة غير المرتبط بالذهب على الإطلاق. ويمكن حالياً للحكومات فعلياً خلق أموال جديدة لسداد ديونها من خلال بيع ديونها للنظام المصرفي. عندما تبيع وزارة الخزانة (المالية) السندات للنظام المصرفي التجاري، لا تدفع

وفي النهاية، يظهر الميل نفسه نحو زيادة الاستغلال والتوجه نحو الحاضر عند دراسة التشريعات واللوائح الحكومية. اعتُبر الملك وبرلمانه خلال العصر الملكي خاضعين للقانون، مع التمييز الواضح بين الحاكم والمحكوم. وطبقوا القانون السابق واعتمده القضاة أو هيئة محلفين. لم يضعوا قانوناً آخر. كتب برتراند دي جوفينيل:

«كان ينظر إلى الملك كقاضٍ فقط وليس كمشرع. فقد فرض احترام الحقوق الشخصية واحترمها بنفسه؛ وسمح لهذه الحقوق بالاستمرار ولم يجادل بأنها كانت سابقة لسلطته...».

لم تقتصر الحقوق الشخصية على حيازة عابرة لبعض المنح بل ملكية مطلقة لكل الحيازات. وكان حق السيادة ملكية مطلقة أيضاً. لقد كانت حقاً شخصياً كغيرها من الحقوق، لكنها لم تمكنه من انتزاع باقي الحقوق على الرغم من مكانته الرفيعة. (ص 172-73) في الواقع كان هناك شعور عميق بأن جميع الحقوق الإيجابية تقف أو تسقط مع بعضها البعض[28].

من المؤكد أن احتكار إدارة القانون أدى إلى ارتفاع الأسعار أو انخفاض جودة المنتج عن تلك التي كانت سائدة في ظل ظروف تنافسية، وفي غضون الوقت استغل الملوك احتكارهم بشكل متزايد لصالحهم. ففي إحدى الفترات على سبيل المثال استخدم الملوك احتكارهم للقانون بشكل متزايد من أجل تحريف فكرة العقوبة.

البنوك سعر هذه السندات من ودائعها النقدية القائمة؛ وبفضل مشتريات السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي المملوك للحكومة، فإنها تخلق طلباً على ودائع إضافية من لا شيء. لا ينفق النظام المصرفي أقل نتيجة لإنفاق الحكومة أكثر. بل تنفق الحكومة أكثر، في حين تنفق البنوك بقدر ما كانت تنفق من قبل (القرض). كما أنها تحصل بالإضافة إلى ذلك على عائد فائدة على ممتلكاتهم من السندات المكتسبة حديثاً. انظر موراي ن. روثبارد، سر المصرفية (نيويورك: ريتشاردسون وسنايدر 1983)، خاصة الفصل 11. وبناءً على ذلك، تتردد البنوك قليلاً في شراء سندات حكومية حتى لو بأقل من أسعار الفائدة في السوق، ومن ثم فإن ارتفاع الدين الحكومي وزيادة التضخم يسيران جنباً إلى جنب.

(28) دي جوفينيل، السيادة، ص ص 172-173 و189، انظر أيضاً فريتز كين، الملكية والقانون في العصور الوسطى (أكسفورد: بلاكويل 1948). ص 151؛ برنهارد ريفلت، جذور القانون (برلين، 1951)، خاصة ص 67.

وكان الهدف الأساسي من العقوبة في الأصل هو رد وتعويض ضحية انتهاك الحقوق من قبل الجاني. ولكن في ظل الحكم الملكي تحول هدف العقوبة تدريجياً إلى تعويض الملك بدلاً من الضحية[29]. ولكن على الرغم من أن هذه الممارسة تنطوي على توسيع سلطة الحكومة، فإنها لم تتضمن أي إعادة توزيع للثروة والدخل ضمن المجتمع المدني، ولم تتضمن أن يعفى الملك نفسه من الأحكام الموحدة للقانون الخاص. كان القانون الخاص لا يزال الأعلى. وبالفعل، ففي وقت متأخر من بداية القرن العشرين، كان بإمكان القاضي والمنظر الدستوري البريطاني ألبرت فون دايسي الاستمرار في التأكيد على أنّه بالنسبة لبريطانيا العظمى، على سبيل المثال، فإن القانون التشريعي -القانون العام- الذي يختلف عن القانون الموجود سابقاً -القانون الخاص- غير موجود. كان القانون الذي يحكم العلاقات بين المواطنين العاديين لا يزال يعتبر ثابتاً وغير قابل للتغيير، وكان يُنظر إلى الوكلاء الحكوميين في علاقتهم مع المواطنين العاديين بأنهم ملتزمون بنفس القوانين مثل أي مواطن عادي[30].

في تناقض صارخ، سرعان ما صعد الرؤساء والبرلمانات في ظل الديمقراطية مع ممارستهم للسلطة بأسلوب يكتنفه بعض الغموض والتخفي فوق القانون.

لم يصبحوا قضاة وحسب بل مشرعين أيضاً، وواضعي القانون «الجديد»[31].

ويلاحظ جوفينيل اليوم:

«إننا معتادون في عصرنا هذا على تعديل حقوقنا من خلال القرارات السيادية للمشرعين. لم يعد يشعر صاحب الملك بالدهشة لإرغامه على استبقاء المستأجر؛ واعتاد صاحب العمل على رفع أجور موظفيه بموجب مراسيم السلطة. وأصبح

---

(29) انظر بروس ل. بينسون، «تطوير القانون الجنائي وإنفاذه»، مجلة الاقتصاديين والدراسات الإنسانية 3، العدد 1 (1992).

(30) انظر ألبرت فون دايسي، محاضرات حول العلاقة بين القانون والرأي العام في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر (لندن: ماكميلان، 1903)؛ أيضاً فريدريش أ. هايك. القانون والتشريع والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973) المجلد 1، الفصول 4 و6.

(31) انظر روبرت نيسبيت، المجتمع والسلطة (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1962)، ص ص 110-11.

من المفهوم في الوقت الحاضر أن حقوقنا الشخصية محفوفة بالمخاطر وخاضعة لمزاج السلطة الطيب[32].

وفي تطور مشابه لإضفاء الطابع الديمقراطي على النقود (الاستعاضة عن النقود الورقية الحكومية بأموال السلع الخاصة والتضخم الناجم عن ذلك وزيادة عدم اليقين المالي) أدى إضفاء الطابع الديمقراطي على القانون وإدارة القانون إلى تدفق مطرد للمزيد من التشريعات. ويبلغ في الوقت الحالي عدد القوانين واللوائح التشريعية التي أقرتها البرلمانات خلال عام واحد عشرات الآلاف، وتملأ مئات الآلاف من الصفحات بما يؤثر على جميع جوانب الحياة المدنية والتجارية، ويؤدي إلى تراجع مستمر في قيمة جميع القوانين وارتفاع عدم اليقين القانوني. وكمثال نموذجي على ما سبق، تتكون نسخة عام 1994 من قانون اللوائح الفيدرالية (CFR)، وهي الخلاصة السنوية لجميع لوائح الحكومة الفيدرالية الأمريكية المعمول بها حالياً، من ما مجموعه 201 كتاباً، تحتل حوالي 26 قدماً من مساحة المكتبة. فهرس القانون وحده يقع في 754 صفحة. تحتوي مدونة القانون على لوائح تتعلق بإنتاج وتوزيع كل شيء يمكن تخيله تقريباً من الكرفس والفطر والبطيخ وسوار الساعة ووضع العلامات على المصابيح الضوئية المتوهجة والجوارب والقفز بالمظلات وتصنيع الحديد والصلب والجرائم الجنسية في حرم الجامعات إلى طهي حلقات البصل، ليكشف اللثام بالنتيجة عن السلطة الأكثر استبدادية للحكومة الديمقراطية[33].

---

(32) برتراند دي جوفينيل، السيادة. 189؛ انظر أيضاً نيسبيت، المجتمع والسلطة، الفصل 5.
قد يحكم الملك في بعض الأحيان بدرجة من اللا مسؤولية التي يمكن لقلة من المسؤولين الحكوميين المعاصرين التمتع بها، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان أي ملك حتى في «الملكية المطلقة» في القرن السابع عشر يتمتع بنوع من السلطة التي نشهدها الآن في مكاتب العديد من كبار المسؤول في الحكومات الديمقراطية (ص 103).

(33) انظر دونالد بودرو، «أكبر حكومة في العالم»، السوق الحرة (نوفمبر 1994).

مؤشرات التوجه نحو الحاضر

ظاهرة التفضيل الزمني الاجتماعي أكثر صعوبة إلى حد ما من ظاهرة المصادرة والاستغلال، وهي أكثر تعقيداً من أن تحدد مؤشرات مناسبة للتوجه نحو الحاضر.

كما أنّ بعض المؤشرات أقل صرامة من مؤشرات الاستغلال. لكن جميع المؤشرات تصب في نفس الاتجاه ويقدمون معاً توضيحاً صريحاً للتنبؤ النظري الثاني: أن الحكم الديمقراطي يعزز أيضاً قصر النظر (التوجه نحو الحاضر) داخل المجتمع المدني[34].

المؤشر المباشر الأقوى للتفضيل الزمني الاجتماعي هو معدل الفائدة. معدل الفائدة هو نسبة تقييم سلع الحاضر مقارنة مع سلع المستقبل. وبشكل أكثر تحديداً، يشير معدل الفائدة إلى القسط (فرق القيمة) الذي يجري تداول أموال الحاضر وفقه مقابل أموال المستقبل. وينطوي معدل الفائدة المرتفع على مزيد من «التوجه نحو الحاضر» في حين ينطوي معدل الفائدة المنخفض على المزيد من «التوجه المستقبلي». في ظل الظروف الطبيعية، أي على افتراض زيادة معايير مستويات المعيشة ومداخيل الأموال الحقيقية، يمكن توقع هبوط سعر الفائدة وأن يصل في النهاية إلى ما يقارب الصفر (دون أن يبلغه أبداً) لأنه مع ارتفاع الدخول الحقيقية، تنخفض المنفعة الحدية لأموال الحاضر نسبة إلى أموال المستقبل، ومن ثم يجب أن ينخفض سعر الفائدة فيما يتعلق بمعدل التفضيل فوري مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. ومن ثم، سيزداد الادخار والاستثمار، وستظل الدخول الحقيقية في المستقبل أعلى، وهكذا.

في الواقع، إن الميل نحو انخفاض معدلات الفائدة هو ما يميز اتجاه البشرية المتفوقة نحو التطور. كان الحد الأدنى لمعدلات الفائدة أو «القروض الآمنة العادية» حوالي 16 ٪ في بداية التاريخ المالي اليوناني في القرن السادس قبل الميلاد، وانخفض إلى 6 ٪ خلال الفترة الهلنستية. وفي روما، انخفض الحد الأدنى لمعدلات الفائدة

---

(34) انظر أيضاً ت. ألكسندر سميث، الوقت والسياسة العامة (نوكسفيل: مطبعة جامعة تينيسي، 1988).

من أكثر من 8 ٪ خلال الفترة الأولى للجمهورية إلى 4 ٪ خلال القرن الأول للإمبراطورية. أما في أوروبا في القرن الثالث عشر، كانت أدنى معدلات الفائدة على القروض «الآمنة» 8 ٪. ونزلت في القرن الرابع عشر إلى حوالي 5 ٪. ثم هبطت في القرن الخامس عشر إلى 4 ٪. وهبطت في القرن السابع عشر إلى 3 ٪. وانخفضت معدلات الفائدة الدنيا في نهاية القرن التاسع عشر إلى أقل من 2.5 ٪[35].

كان هذا الاتجاه الأكثر سلاسة على الإطلاق. وقد تعرض هذا الاتجاه لانقطاعات دام بعضها لقرون أحياناً بسبب فترات من ارتفاع معدلات الفائدة. حيث ارتبطت هذه الفترات بحروب وثورات كبرى مثل حرب المئة عام خلال القرن الرابع عشر والحروب الدينية من أواخر القرن السادس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، والثورتين الأمريكية والفرنسية وحروب نابليون من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، والحربين العالميتين في القرن العشرين. وأيضاً، في حين تشير معدلات الفائدة الدنيا المرتفعة أو المتزايدة إلى فترات من مستويات المعيشة المنخفضة أو المتدنية عموماً، فإن الاتجاه المعاكس السائد نحو معدلات الفائدة المنخفضة والهابطة يعكس تقدم البشرية بشكل عام وانتقالها من الهمجية إلى الحضارة. ويعكس الاتجاه نحو انخفاض معدلات الفائدة على وجه التحديد نهضة عالم الغرب، والرخاء المتزايد لشعوبها، وبعد النظر، والذكاء، والقوة الأخلاقية، والتقدم غير المسبوق للحضارة الأوروبية في القرن التاسع عشر.

وبناءً على هذه الخلفية التاريخية ووفقاً للنظرية الاقتصادية، من المتوقع أن تبقى معدلات الفائدة في القرن العشرين أقل منها في القرن التاسع عشر. يوجد في الواقع تفسيران محتملان فقط يفسران اختلاف الأمر عما هو متوقع. الاحتمال الأول أن المداخيل الحقيقية للقرن العشرين لم تتجاوز مداخيل القرن التاسع عشر أو حتى انخفضت عنها. ومع ذلك، يمكن استبعاد هذا التفسير على أساس تجريبي، لأنّ من الجليّ إلى حد ما أن دخل القرن العشرين في الواقع أعلى. ثم يبقى التفسير الثاني

(35) انظر هومير وسيلا، تاريخ معدلات الفائدة، ص ص 557 – 558.

فقط. إذا كانت المداخيل الحقيقية أعلى ولكن معدلات الفائدة ليست منخفضة، فلم يعد بالإمكان افتراض أن عبارة (ثبات باقي العوامل الأخرى) صحيحة. بل يجب أن يكون جدول التفضيل الزمني الاجتماعي قد انحرف نحو الأعلى. وذلك لأن من الطبيعي أن تتغير طبيعة السكان. لا بدّ أن الناس قد فقدوا وسطية القوة الأخلاقية والفكرية وأصبحوا أكثر توجها نحو الحاضر. يبدو أن هذا هو الحال بالفعل.

منذ عام 1815 فصاعداً، انخفضت معدلات الفائدة الدنيا في جميع أنحاء أوروبا والعالم الغربي بشكل مطرد إلى أدنى مستوى تاريخي لها، أي أقل من 3 ٪ في المتوسط نهاية القرن. ومع بداية العصر الديمقراطي للجمهورية، توقف هذا الاتجاه بل وغيّر اتجاهه، وكشف عن تدهور حضارتي أوروبا والولايات المتحدة في القرن العشرين. يوضح فحص أدنى متوسط لمعدلات الفائدة كل عشر سنوات لبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن معدلات الفائدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بأكملها في أوروبا لم تكن أبداً منخفضة مثل أو أقل مما كانت عليه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقط في الولايات المتحدة وفي الخمسينيات من القرن الماضي، انخفضت معدلات الفائدة إلى أقل من معدلات أواخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك، لم تكن هذه سوى ظاهرة قصيرة الأجل، ولم تكن معدلات الفائدة الأمريكية حتى في تلك الأيام أدنى مما كانت عليه في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبدلاً من ذلك، كانت معدلات القرن العشرين أعلى بكثير من معدلات القرن التاسع عشر عالمياً، وأظهرت ميلاً واضحاً نحو الارتفاع[36].

بعد تعديل معدلات الفائدة الإسمية الحديثة للتضخم من أجل الحصول على تقدير لمعدلات الفائدة الحقيقية، لا تزال معدلات الفائدة المعاصرة أعلى بكثير مما كانت عليه قبل مئة عام. ويبدو أنّ المتوسط الأدنى لمعدلات الفائدة طويلة الأجل في أوروبا والولايات المتحدة في الوقت الحاضر أعلى بكثير من 4 ٪ وربما يصل إلى

---

(36) انظر المرجع نفسه، ص ص 54 – 55.

5 ٪ - وهذا أعلى من معدلات الفائدة في أوروبا القرن السابع عشر وبنفس ارتفاع معدلات القرن الخامس عشر أو أعلى. وبالمثل، فإن معدلات الادخار الحالية في الولايات المتحدة والتي تبلغ حوالي 5 ٪ من الدخل المتاح ليست أعلى مما كانت عليه قبل أكثر من ثلاثمئة عام في إنجلترا الفقيرة في القرن السابع عشر[37].

بالتوازي مع هذا التطور وتعبيراً عن نفس الظاهرة المتعلقة بالتفضيل الزمني الاجتماعي المرتفعة، أظهرت مؤشرات تفكك الأسرة «الأسر المختلة وظيفياً» زيادة مطردة.

وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي (أكثر من 50 ٪) يخصص لتمويل الجيش. إذا افترضنا أن النفقات الحكومية بلغت حينها حوالي 5 ٪ من الناتج القومي، فسوف تكون نسبة النفقات العسكرية 2.5 ٪ من الناتج القومي. وذهب الباقي إلى الإدارة الحكومية. ولم يكن للإنفاق على الرعاية الاجتماعية أو «المؤسسات الخيرية العامة» أي دور تقريباً. كان يعتبر التأمين من ضمن نطاق المسؤولية الفردية، واعتبرت الإغاثة من الفقر من مهام المؤسسة الخيرية الطوعية. وعلى النقيض من ذلك، وانعكاساً لمبدأ المساواة المتأصل في الديمقراطية منذ بداية التحول الديمقراطي في أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً، انبثق مبدأ التنظيم الجماعي للمسؤولية الفردية. ارتفعت النفقات العسكرية عموماً إلى 5 وحتى 10 ٪ من الناتج القومي خلال القرن العشرين. ولكن رغم بلوغ النفقات العامة حالياً نسبة 50 ٪ من الناتج القومي، فإن النفقات العسكرية لا تمثل الآن إلا 10 إلى 20 ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي. ويستهلك الجزء الأكبر من الإنفاق العام (عادة أكثر من 50 ٪ من إجمالي النفقات (أو 25 ٪ من الناتج القومي)) الآن من خلال الإنفاق على الرعاية العامة: عن طريق التأمين الحكومي الإلزامي ضد المرض والإصابات المهنية والشيخوخة والبطالة وقائمة متزايدة من الإعاقات الأخرى[38].

---

(37) انظر سيبولا، قبل الثورة الصناعية، ص 39.

(38) انظر المرجع نفسه، ص ص 54-55؛ فلورا، الدولة والاقتصاد والمجتمع في أوروبا الغربية، الفصل الأول وص 454.

وبالنتيجة، من خلال التخفيف المتزايد من مسؤولية الأفراد عن الاهتمام بصحتهم وسلامتهم وشيخوختهم، يتراجع بشكل منهجي الأفق المكاني والزمني للعمل الخاص المؤقت. كما انخفضت على وجه الخصوص قيمة الزواج والأسرة والأطفال بما أن المرء قادر على التراجع عن تقديم المساعدة «العامة». وهكذا انخفض عدد الأطفال منذ بداية العصر الديمقراطي للجمهورية، وتراجع عدد السكان المحليين. فعلى مدى قرون، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان معدل المواليد ثابتاً تقريباً، يتراوح ما بين 30 إلى 40 لكل 1000 نسمة (عادة ما يكون أعلى إلى حد ما لدى الغالبية الكاثوليكية وأقل في الدول البروتستانتية) ولكن شهدت معدلات المواليد انخفاضاً هائلاً في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة خلال القرن العشرين وصل حوالي 15 إلى 20 لكل 1000[39]. وارتفعت في الوقت نفسه معدلات الطلاق والعلاقات غير الشرعية والأبوة الفردية والعزوبية والإجهاض بشكل مطرد، في حين أن معدلات الادخار الشخصي بدأت في الركود أو حتى الانخفاض بدلاً من الارتفاع بشكل متناسب أو حتى بشكل مفرط مع ارتفاع المداخيل[40].

علاوة على ذلك، ونتيجة للانتقاص من قيمة القانون الناتج عن التشريع والتنظيم الجماعي للمسؤولية التي يتحملها بشكل خاص تشريع الضمان الاجتماعي، ارتفع معدل الجرائم ذات الطبيعة الخطيرة مثل القتل، والاعتداء، والسرقة، واللصوصية، وأظهرت ميلاً تصاعدياً ممنهجاً.

ومن المتوقع في سياق الأحداث «العادية» وارتفاع مستويات المعيشة أن تخضع الحماية من الكوارث الاجتماعية كالجريمة إلى تحسين مستمر تماماً مثلما يتوقع المرء

(39) انظر ميتشل، الإحصاءات التاريخية الأوروبية 1750-1970، ص 16 وما يليها.

(40) انظر آلان كارلسون، أسئلة الأسرة: تأملات حول الأزمات الاجتماعية الأمريكية (نيو برونزويك، نيو جيرسي: معاملات النشر، 1988)؛ شرحه، التجربة السويدية في سياسة الأسرة (نيو برونزويك، نيوجيرسي: ناشري المعاملات، 1990)؛ شرحه، «ماذا فعلت الحكومة لعائلاتنا؟» مقالات في الاقتصاد السياسي 13 (اوبورن آلا: معهد لودفيج فون ميزيس، 1991)؛ تشارلز موراي فقدان الأرض (نيويورك: كتب أساسية، 1984)؛ للاطلاع على توصيف مبكر، راجع جوزيف أ. شومبيتر، اشتراكية الرأسمالية، والديمقراطية (نيويورك: هاربر، 1942)، الفصل الأول 14.

تحسين خدمات الحماية من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والأعاصير لتصبح تدريجيا أفضل. ويبدو أن هذا هو الحال في الواقع في جميع أنحاء العالم الغربي إلى حد كبير وحتى وقت قريب خلال النصف الثاني من القرن العشرين عندما بدأت معدلات الجريمة في الارتفاع باطراد[41].

لا شك أن هناك عدداً من العوامل التي قد تسهم في تصاعد الجريمة بخلاف زيادة عدم المسؤولية وقصر النظر الناشئ عن التشريعات والبحث عن السلامة. يرتكب الرجال جرائم أكثر من النساء، والشباب أكثر من كبار السن، والسود أكثر من البيض، وسكان المدن أكثر من القرويين[42]. ومن المتوقع تبعا لذلك أن يكون للتغيرات في تكوين النوع والفئات العمرية والأعراق ودرجة التحضر تأثير منتظم على الجريمة. ولكن كلّ من هذه العوامل مستقر نسبياً وبالتالي لا يمكن اعتماده لقياس أي تغيير منهجي في معدلات الجريمة على المدى الطويل. أما بالنسبة للبلدان الأوروبية فقد كان سكانها متجانسين نسبياً. وظلّت نسبة السود في الولايات المتحدة مستقرة. وكذلك كانت نسبة تركيبة النوع ثابتة بيولوجياً إلى حد كبير. وقد انخفضت نسبة الذكور فقط نتيجة للحروب المتكررة مما عزز الميل «الطبيعي» نحو انخفاض معدلات الجريمة. وبالمثل، تغير تكوين الفئات العمرية ببطء؛ وارتفع متوسط عمر السكان فعلياً بسبب انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع الأمر الذي ساعد على خفض معدلات الجريمة بشكل أكبر. كما ازدادت درجة التحضر بشكل كبير منذ عام 1800 تقريباً. يمكن أن تعزى فترة ارتفاع معدلات الجريمة

---

(41) انظر جيمس كيو. ويلسون وريتشارد جي. ارنشتاين، الجريمة والطبيعة البشرية (نيويورك: سيمون وشوستر، 1985)، ص ص 408-409؛ حول حجم الزيادة في النشاط الإجرامي الناجم عن الديمقراطية الجمهورية والرعاية الاجتماعية في خلال المئة عام الماضية، انظر أيضاً روجر د. ماكغراث، رجال السلاح ورجال الطرق السريعة والحراس: العنف على الحدود (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1984)، خاصة الفصل 13، شرحه، دللهم بجرعة وافية من القيادة»، كرونيكل (يناير 1994).

(42) جي. فيليب راشتون، العرق والتطور والسلوك (نيو برونزويك، ن. جي: ترانساكشن للنشر، 1995)؛ مايكل ليفين، ما أهمية الأعراق (ويستبورت، كونيتيكت: بريغر، 1998).

خلال أوائل القرن التاسع عشر إلى هذا الميل الأولي نحو التوسع المدني[43]. ولكن بعد فترة من التكيف مع ظاهرة التمدن الجديدة، وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، استقر الميل التعويضي نحو انخفاض معدلات الجريمة مرة أخرى على الرغم من أن عملية التمدن السريع استمرت لمدة مئة عام أخرى. وعندما بدأت معدلات الجريمة في التحرك صعوداً، منذ منتصف القرن العشرين فصاعداً، توقفت بالفعل عملية توسع التمدن.

وهكذا يبدو أن ظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الإشارة إلى عملية إرساء دعائم الديمقراطية عبر المزيد من التفضيل الزمني الاجتماعي، والتراجع المطرد للشعور بالمسؤولية الفردية فكرياً ومعنوياً، وتناقص احترام جميع القوانين (النسبية الأخلاقية) التي حفزها فيض جارف من التشريعات[44]. ولا يمكن بالطبع بأي حال مساواة «التفضيل الزمني المرتفع» بالـ «جريمة». يمكن للتفضيل الزمني المرتفع أن يجد ما يعبر عنه وسط أنشطة قانونية تماماً مثل الاستهتار أو انعدام المصداقية أو سوء السلوك أو الكسل أو الغباء أو

(43) انظر ويلسون وارنشتاين، الجريمة والطبيعة البشرية، ص 411.

(44) في الأساس، تم التوصل إلى نفس النتيجة من قبل المرجع نفسه، ص ص 414-415: عندما يصبح المجتمع قائماً أكثر على المساواة حيال توقعاته المستقبلية، يصبح مشككا في الادعاءات بأن مدخلات بعض الأشخاص تتفوق في جوهرها على مدخلات الآخرين، وبالتالي يصبح أفراده أكثر استعداداً لوصف مكاسب الآخرين بأنها تحققت على نحو غير عادل. لا يوجد أدنى شك، في اعتقادنا، في أن اتجاه الفكر في الدول الحديثة كان نحو وجهات نظر أكثر مساواة، يدعمه في بعض الحالات الاعتقاد الرائج بين الأقليات العرقية والإثنية والدينية المحرومة بأنّ عليهم عدم بذل المزيد من الاحترام الذي بذلوه قبلاً؛ بل إنّ جماعة الأغلبية تدين لهم بشيء كتعويضات عن المظالم السابقة. ويمكن للأشخاص بالطبع تبني وجهات نظر أكثر مساواة أو حتى أكثر طلباً للتعويضات دون أن يصبحوا أكثر إجراماً. ولكن على الهامش، يجد بعض الأفراد (ربما كهؤلاء المتسرعين الذين يقدرون منتجات مجتمع ثري) أن هذه القيمة قد تعززت فجأة عندما أقنعوا أنفسهم بأن المالك الحالي للسيارة ليس له مطالب أكبر (أي، أكثر عدلاً) من المطالبة بها. فالبيانات المتعلقة بالتغيرات في الموانع الداخلية ضد الجريمة غير موجودة فعلياً.... [ولكن] قد توحي إحدى الحقائق المحيرة والمعزولة بأن الموانع الداخلية قد تغيرت بالفعل، على الأقل في بعض المجتمعات. يجد (وولبن) أن نسبة القتلة الذين انتحروا قبل أن يتم القبض عليهم مقارنة مع نسبة جميع القتلة المدانين في إنجلترا انخفضت بشكل مطرد من حوالي ثلاثة من أصل أربعة عام 1929 إلى حوالي واحد من كل أربعة عام 1967.

اتباع مذهب المتعة. ومع ذلك، ثمة علاقة منهجية بين ارتفاع التفضيل الزمني والجريمة وذلك لأن الفوز بدخل السوق، يتطلب الحد الأدنى من التخطيط والصبر والتضحية. إذ أن الشخص الطبيعي عليه أن يعمل لفترة من الزمن أولاً قبل أن يحصل على أجر. في حين إن بعض الأنشطة الإجرامية كالقتل والاعتداء والاغتصاب والسلب والسرقة، والسطو، لا تتطلب مثل هذا الصبر والانضباط. بل إن مكافأة المعتدي فورية وملموسة، في حين أن العقوبة المحتملة مستقبلية وغير مؤكدة. ومن ثم، إذا ازدادت درجة التفضيل الزمني الاجتماعي، فمن المتوقع أن يزداد تواتر هذه الأشكال من السلوك العدواني على وجه الخصوص وهذا ما حدث بالفعل[45]. ومن غير المرجح أن يردع التهديد بالعقوبة القانونية الشخص الموجه نحو الحاضر. إن

---

(45) حول العلاقة بين التفضيل الزمني المرتفع والجريمة، راجع أيضاً إدوارد سي. بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة (بوسطن: ليتيل، براون، 1974)، خاصة الفصول 3 و8؛ شرحه، «التوجه نحو الحاضر والجريمة،» في تقييم الجريمة، راندي إي. بارنيت وجون هاجيل، محرران. (كامبريدج، ماس: بالينجر، 1977). يوضح بانفيلد (زيارة المدينة المنبوذة، ص ص 140-41).

وبالنسبة لشخص عادي، هناك بالطبع مخاطر أخرى تشكل رادعاً قوياً له إلى جانب العقوبة القانونية: الخزي، وفقدان الوظيفة، والمشقة التي ستعاني منها الزوجة والأطفال إذا أرسل إلى السجن، وما إلى ذلك. فالشخص الموجّه نحو الحاضر لا يشعر بأهمية هذه المخاطر. ولا يخشى فقدان وظيفته لأنه يعمل بشكل متقطع أو لا يعمل على الإطلاق، أما بالنسبة لزوجته وأطفاله، فمساهمته في توفير سبل معيشتهم ضئيلة أو معدومة حتى بل ربما هم أفضل حالاً من دونه.

انظر أيضاً ويلسون وارنشتاين، الجريمة والطبيعة البشرية، ص ص 416-422. تقرير ويلسون وإرنشتاين عن المؤشرات التي تظهر أن الشباب أصبحوا «أكثر توجهاً نحو الحاضر وبالتالي أكثر اندفاعاً من أولئك الذين عاشوا في فترات سابقة». وثمة أدلة على أن هذا قد يكون صحيحاً. قام كل من دافيدس وكيدر وريتش عام 1959 بإدارة مجموعة من الاختبارات المختلفة للجانحين من الذكور والإناث في رود آيلاند (إكمال قصة، وإخبار المحاور عما إذا كانوا سيوفرون أو ينفقون مبالغ مالية مختلفة إذا أعطيت لهم) بهدف قياس التوجه الخاص بوقتهم. وأظهرت النتائج أنهم أكثر توجها نحو الحاضر مقارنة مع مجموعة مماثلة من الشباب غير الجانحين. وأجريت نفس الاختبارات بعد خمسة عشر عاماً على مجموعة جديدة من الجانحين في نفس الحالة ونفس العمر. كانت هذه المجموعة أكثر توجهاً نحو الحاضر، وبالتالي أقل استعداداً لتأخير الإشباع (على سبيل المثال، الادخار بدلاً من إنفاق المال) من المجموعة السابقة من الجانحين. وكررت المجموعة الأكثر حداثة في كثير من الأحيان رغبتها في إنفاق الأموال المقدمة لهم على المخدرات (لم يذكر أحد هذا عام 1959) ولم تذكر أبداً منحها لشخص آخر (بينما ذكر العديد منهم عام 1959 إنهم سيفعلون ذلك)، ص 418.

المكاسب التي يتوقعها من ارتكاب الجرم قريبة جداً من الوقت الحاضر، في حين أن العقوبة التي سيعانيها -في حال القبض عليه ومعاقبته- تقع في مستقبل بعيد جداً لا يجد من الضرورة أن يأخذه بعين الاعتبار.

الاستنتاج: المَلكية والديمقراطية وفكرة النظام الطبيعي

وفقاً للنظرية الاقتصادية الأولية وفي ضوء الأدلة التاريخية، تثبت مراجعة حصيلة التاريخ الحديث أنّ نظرية ويغ التي ترى أنّ البشرية تسير باستمرار نحو الأمام صوب مستويات أعلى من التقدم، غير صحيحة. أما من وجهة نظر أولئك الذين يفضلون الاستغلال الأقل على الاستغلال الأكثر ويقدرون بُعد النظر والمسؤولية الفردية على قصر النظر وعدم الشعور بالمسؤولية، فإن الانتقال التاريخي من المَلكية إلى الديمقراطية لا يمثل تقدماً بل تراجعاً حضارياً. ولا يتغير هذا الحكم مهما درسنا من مؤشرات بل على العكس تماماً؛ فلا شك أن أهم مؤشر على الاستغلال والتوجه نحو الحاضر والذي لم يوضح أعلاه هو «الحرب». وبناءً على هذا المؤشر، فإن الأداء النسبي للحكومة الجمهورية الديمقراطية يبدو أسوأ مما يبدو وليس أفضل. كما أنّ الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية قد أدى إلى جانب زيادة الاستغلال والانحلال الاجتماعي إلى التحوّل من الحرب المحدودة إلى الحرب الشاملة، ويجب اعتبار القرن العشرين، عصر الديمقراطية، من بين أكثر الفترات دموية في التاريخ[46].

ومن هنا، نطرح سؤالين أخيرين. إنّ من غير الممكن اعتبار الوضع الراهن «نهاية التاريخ». فما الذي نتوقعه ؟ ما الذي بوسعنا فعله؟ بالنسبة للسؤال الأول، الإجابة مختصرة. في نهاية القرن العشرين، بدا أنّ الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

---

(46) حول التناقض بين الحرب الملكية والديمقراطية، انظر فولر، إدارة الحرب، خاصة الفصول 1 و2؛ شرحه، الحرب والحضارة الغربية (فريبورت، نيويورك: كتب المكتبات، 1969)؛ مايكل هوارد، الحرب في التاريخ الأوروبي (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1978)، خاصةً الفصل 6؛ شرحه، الحرب والضمير الليبرالي (نيو برونزويك، نيو جيرسي: مطبعة جامعة روتجرز، 1978)؛ دي جوفينيل، عن السلطة، الفصل 8، وليام أ. أورتن، التقليد الليبرالي (بورت واشنطن، واشنطن: مطبعة كينيكات 1969)، ص 25 وما يليها.. فيريرو، السلام والحرب، الفصل 1؛ انظر أيضا الفصل 1 أعلاه.

وعبر جميع أنحاء عالم الغرب استنفدت الأموال الاحتياطية التي ورثتها من الماضي وكانت المداخيل الحقيقية راكدة أو منخفضة لعقود، وحتى ازدهار التسعينيات[47]. أدى ارتفاع الدين العام وتكلفة أنظمة الضمان الاجتماعي إلى احتمال حدوث انهيار اقتصادي وشيك. وفي الوقت نفسه، تصاعد الانهيار الاجتماعي والصراع الاجتماعي إلى مستويات خطيرة. وإذا استمر الميل نحو الاستغلال والتوجه نحو الحاضر في مساره الحالي فسوف تنهار دول الرفاهية الديمقراطية الغربية كما انهارت جمهوريات الشعوب الاشتراكية في أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات. ونقف هنا أمام السؤال الثاني: ماذا نفعل الآن كي نمنع تدهور الحضارة من مواصلة السير بكل طاقته نحو كارثة اقتصادية واجتماعية؟

يجب، وقبل كل شيء، نزع طابع الشرعية عن فكرة الديمقراطية وحكم الأغلبية. ففي النهاية يتحدد مسار التاريخ البشري من خلال الأفكار، سواء كانت صحيحة أو خاطئة. ومثلما لم يستطع الملوك ممارسة حكمهم إلا إذا وافقت غالبية الرأي العام عليه ومنحته صفة شرعية، كذلك لن يستمر الحكام الديمقراطيون دون دعمٍ أيديولوجي من الرأي العام[48]. وهكذا، فإن الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الديمقراطي يجب ألا يفسر إلا بكونه تغييراً في الرأي العام. لقد وافقت الغالبية العظمى من الشعب في أوروبا في الواقع على قبول الحكم الملكي كحكم يمتلك صفة الشرعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[49]. واليوم بالكاد يمكن

(47) للاطلاع على تحليل موضح للبيانات الأمريكية، راجع روبرت بات ماركو، «الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى المعيشة»، مراجعة الاقتصاد النمساوي 1 (1987).

(48) حول العلاقة بين الحكومة والرأي العام، راجع الشروحات الكلاسيكية التي أعدها إتيان دي لا بوتي، «سياسات الطاعة: خطاب العبودية الطوعية» (نيويورك: إصدارات الحياة الحرة، 1975)؛ ديفيد هيوم، مقالات: الأخلاقية والسياسية والأدبية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1963)، خاصة. مقال 4: «من مبادئ الحكومة الأولى».

(49) وحتى عام 1871، على سبيل المثال، ورغم وجود حق الاقتراع العام للذكور، لم تضم الجمعية الوطنية للجمهورية الفرنسية سوى حوالي 200 جمهورياً من بين أكثر من 600 نائب. ولم يمنع استعادة المَلكية إلا لأن مؤيدي البوربون وأورليانز وصلوا إلى طريق مسدود فيما بينهم.

لأي شخص قبول ذلك. بل على العكس فقد باتت فكرة الحكومة الملكية فكرةً مضحكةً.

وبالتالي، يجب اعتبار العودة إلى النظام القديم أمراً مستحيلاً. ويبدو أن شرعية الحكم الملكي ضاعت بلا رجعة ولن تكون العودة إليه حلاً حقيقياً. إن الحكومات الملكية، بغض النظر عن مزاياها النسبية، تمارس الاستغلال وتسهم في التوجه نحو الحاضر أيضاً. ولكن من جهة أخرى يجب تقديم فكرة الحكم الديمقراطي للجمهورية بنفس القدر من السخرية إن لم يكن أكثر، على الأقل عند تعريفها كمصدر لعملية تدهور الحضارة المستمرة.

ولكن في الوقت نفسه، والأهم من ذلك، يجب وضع توصيف وفهم دقيق للبديل الإيجابي للملكية والديمقراطية: فكرة النظام الطبيعي. فمن ناحية، لا ينطوي هذا على أي جانب من جوانب الاستغلال، سواءً كان ملكياً أو ديمقراطياً، بل مِلكيةً خاصة وإنتاجاً وتبادلاً طوعياً والتي تعتبر بمجموعها المنابع الأساسية للحضارة الإنسانية. وينطوي من الناحية الأخرى على الاعتراف برؤية سوسيولوجية أساسية (والتي تساعد بالمناسبة أيضاً في تحديد المكان الذي أخطأت فيه المعارضة التاريخية للنظام الملكي) وتنصّ على: أنّ الحفاظ على اقتصاد التبادل القائم على الملكية الخاصة وحمايته يتطلب، بحكم كونه فرضاً اجتماعياً، وجود نخبة طبيعية معترف بها طواعية، (السلالة الطبيعية nobilitas naturalis)[50].

إن النتيجة الطبيعية للمعاملات الطوعية بين مختلف أصحاب الملكيات الخاصة هي بلا شك انعدام المساواة والهرمية والنخبوية. حيث إن نتيجة التنوع الشاسع في المواهب البشرية في كل مجتمع مهما كانت درجة تعقيده هي استحواذ سريع لعدد قليل من الأفراد على مكانة النخبة. إن اجتماع الامتيازات الفائقة للثروة والحكمة والشجاعة أو لمزيج منها يمنح بعض الأفراد «سلطة طبيعية»، وتحظى آراؤهم

(50) انظر أيضاً فيلهلم روبك، اقتصاد البشر (انديانابوليس: صندوق الحرية، 1971). ص ص 129-136؛ دي جوفينيل، عن السلطة، الفصل 17.

وأحكامهم باحترام واسع النطاق. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تنحصر مناصب السلطة الطبيعية بين عدد قليل من العائلات النبيلة بسبب الارتباط والزواج الانتقائي وقوانين الميراث المدني والوراثي. ولأجل زعامة هذه العائلات التي لها سجلات راسخة من الامتيازات الفائقة، وسعة الأفق، والسلوك الشخصي المثالي يرتقي الرجال في سلوكهم بعيداً عن النزاعات والتذمر من بعضهم البعض، وقادة النخبة الطبيعية هؤلاء أنفسهم هم الذين يتصرفون عادة كقضاة وصانعي سلام طوعاً في كثير من الأحيان بدافع الشعور بالالتزام المطلوب والمتوقع من شخص يتمتع بالسلطة أو حتى انطلاقاً من الاهتمام المبدئي بالعدالة المدنية التي تصب في خانة «المنفعة العامة»[51].

في الواقع، إنّ الأصل الداخلي للمَلكية (على عكس أصلها الخارجي المكتسب عبر الحروب والاحتلال)[52] لا يمكن فهمه إلا على خلفية ترتيب مسبق للنخب الطبيعية. كانت الخطوة الصغيرة ولكن الحاسمة في الانتقال إلى الحكم الملكي هي بالتحديد في احتكار وظيفة القاضي وصانع السلام. وتتخذ هذه الخطوة بمجرد أن يصرّ عضو واحد من النخبة الطبيعية المعترف بها طوعاً (الملك) على معارضة أعضاء آخرين من النخبة الاجتماعية، وعلى ضرورة عرض جميع النزاعات داخل إقليم معين أمامه، وألا تختار الأطراف المتصارعة بعد اليوم أي قاضٍ أو صانع سلام غيره. ومنذ هذه اللحظة، يصبح تطبيق القانون وإنفاذ القانون أكثر تكلفة: فبدلاً من أن تقدّم مجاناً أو مقابل مبلغ طوعي، يصبح تمويلها إلزامياً بموجب ضريبة مفروضة.

---

(51) انظر أيضاً: مارفن هاريس، الوحوش البشرية والملوك: أصول الثقافة (نيويورك: كتب عتيقة، 1977)، ص 104 وما يليها، عم التوفير الخاص للسلع العامة من قبل «الرجال الكبار».

(52) للحصول على تقييم مقارن لنظريات الأصل الداخلي مقابل الأصل الخارجي للحكومة والنقد التاريخي لهذه الأخيرة على أنها غير صحيحة أو غير كاملة، انظر فيلهلم مولمان، الأجناس، الأعراق، الثقافات، (نويفيد: لوشتراند، 1964)، ص ص 248-319، وخاصة ص 291 إلى 296.
للاطلاع على مؤيدي نظريات الأصل الخارجي للحكومة، انظر فريدريش راتزل، الجغرافيا السياسية (ميونيخ، 1923)؛ أوبنهايمر، دير ستات؛ ألكساندر روستو، الحرية والهيمنة (برينستون، نيوجيرمي: مطبعة جامعة برينستون، 1976).

وفي الوقت نفسه تتدهور نزاهة القانون فبدلاً من التمسك بالقانون القديم الموجود أساساً وتطبيق مبادئ العدالة العالمية الثابتة، يأتي قاض احتكاري لا يخشى فقدان عملائه حتى لو كان أقل نزاهة في أحكامه، ولا يتردد في تعديل القانون الحالي تدريجياً لصالحه.

وكان ذلك ثمناً باهظاً للعدالة وتشويهاً للقانون القديم على يد الملوك الذين أثاروا بسلوكهم حفيظة المعارضة التاريخية للنظام الملكي. فهناك من أدرك بوضوح أن المشكلة تكمن في الاحتكار وليست في النخب أو النبلاء[53]. لكن عدد هؤلاء كان أقل بكثير من عدد الذين ألقوا باللوم عن طريق الخطأ على الطابع النخبوي للحكام، والذين سعوا وفقاً لذلك إلى الحفاظ على احتكار القانون وإنفاذ القانون واستبدال الملك والأبهة الملكية الصارخة بـ «الشعب» والتواضع المفترض وحشمة «الرجل العادي». ومن هنا برز النجاح التاريخي للديمقراطية.

ومن المفارقات أن النظام الملكي دُمر على يد نفس القوى الاجتماعية التي حفزها الملوك لأول مرة عندما بدأوا في استبعاد السلطات الطبيعية المتنافسة من العمل كقضاة..

يصطف الملوك عادة مع الشعب (الرجل العادي) للتغلب على مقاومتهم[54]. ومن خلال مناشدة العواطف الطيبة دوماً، يعد الملوك الشعب بعدالةٍ أرخص وأفضل مقابل وعلى حساب تخفيض الضرائب بهدف وضع حدٍّ لمنافسيهم (أي منافسي

---

(53) انظر، على سبيل المثال، غوستاف دي موليناري، إنتاج الأمن (نيويورك: مركز الدراسات التحررية، 1977)، الذي نُشر باللغة الفرنسية عام 1849.

(54) انظر هنري برين، مدن العصور الوسطى (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1974). «المصلحة الواضحة للملكية»، يكتب بيرين:

كانت دعم خصوم الإقطاعية. بطبيعة الحال، تم تقديم المساعدة كلما كان ذلك ممكناً دون الشعور بالالتزام نحو هذه الطبقات الوسطى [المدينة] التي خدمت مصلحة الامتيازات الملكية بنضالها ضد امرائها بغض النظر عن نواياها وأغراضها. إن قبول الملك كمحكّم في شجارهم كان بمثابة اعترافٍ بسيادته من قبل الأطراف المتنازعة. كانت نتيجة ظهور المواطنين على الساحة السياسية إضعاف المبدأ التعاقدي للدولة الإقطاعية لصالح مبدأ سلطة الدولة الملكية. كان من المستحيل ألا تحسب الملوك حساب هذا الأمر وأن

الملوك). وعندما يتضح أن وعود الملوك فارغة تبرز لديهم نفس مشاعر المساواة التي كانوا قد اختبروها سابقاً وانقلبت عليهم. ففي النهاية كان الملك نفسه عضواً في طبقة النبلاء، ونتيجة لاستبعاد جميع القضاة الآخرين، أصبح منصبه أكثر رفعةً ونخبوية وسلوكه أكثر غطرسة. تبعا لذلك، بدا من المنطقي إسقاط الملوك أيضاً، وأن سياسات المساواة تلك التي أطلقها الملوك يجب أن تصل لنهايتها الحتمية: السيطرة الاحتكارية على القضاء من قبل الفرد العادي.

كما هو متوقع، وبناء على ما ذكر ووضّح بالتفصيل أعلاه، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على القانون وقوى إنفاذ القانون -أي استبدال الشعب بالملك- جعل الأوضاع أكثر سوءاً فقد ارتفع سعر العدالة والسلام بشكل فلكي، وتراجعت جودة القانون بشكل مطرد إلى درجة أن فكرة القانون كهيئة من مبادئ العدالة الشاملة والثابتة قد اختفت تقريباً من الرأي العام واستعيض عنها بفكرة القانون كتشريع (قانون صنعته الحكومة). ونجحت الديمقراطية في الوقت نفسه الذي بدأت فيه الملكية بداية متواضعة فقط: في التدمير النهائي للنخب الطبيعية. لقد تبددت ثروات العائلات العظيمة، وغرقت تقاليدها العريقة في الثقافة والاستقلال الاقتصادي وسعة الأفق الفكري والقيادة الأخلاقية والروحية في غياهب النسيان. لا زال الأغنياء موجودين اليوم، لكنهم أكثر عدداً من أن يدينوا بثروتهم الآن للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي، هم غالباً أكثر اعتماداً على مزايا الدولة المستمرة من الشعب الأقل ثراء بكثير. ولم يعودوا عملياً زعماء العائلات العريقة الرائدة بل الأثرياء الجدد. لا يتسم سلوكهم بفضيلة أو كرامة أو ذوق خاص، لكنه يعكس نفس الثقافة الشعبية البروليتارية المتمثلة في التوجه نحو الحاضر والانتهازية واتباع مذهب المتعة التي يتشاركها الأغنياء الآن مع الجميع؛ وبالتالي، فإن آراءهم لا قيمة لها في الرأي العام أكثر من رأي أي شخص آخر.

تنتهز كل فرصة لإظهار نواياها الطيبة للمجتمعات التي عملت دون جدوى لصالحها دون أن تنوي القيام بذلك (ص ص 179-180).

انظر أيضا المرجع نفسه. ص 227 وما يليها. ودي جوفينيل، عن السلطة، الفصل 17.

ومن ثم، عندما يستنفد الحكم الديمقراطي أخيراً شرعيته، ستكون المشكلة التي يواجهها أصعب بكثير من فقدان الملك لشرعيته. إذ كان من الكافي إلغاء احتكار الملك للقانون وإنفاذ القانون واستبداله بنظام طبيعي لمجموعة من السلطات القضائية المتنافسة، لأن بقايا النخب الطبيعية التي كان من الممكن أن تتولى هذه المهمة لا تزال قائمة. لكن هذا لم يعد كافياً اليوم. إذا حُل احتكار القانون وإنفاذ القانون من قبل الحكومات الديمقراطية، فلا يبدو أن هناك سلطة أخرى يمكن للمرء أن يلجأ إليها من أجل العدالة، ويبدو أن الفوضى أمر لا مفر منه. ومن ثم، أصبح من الأهمية بمكان الآن تقديم الدعم الأيديولوجي لجميع القوى الاجتماعية اللامركزية أو حتى الانفصالية، إلى جانب الدعوة إلى التخلي عن الديمقراطية. بعبارة أخرى، يجب عكس اتجاه الميل نحو المركزية السياسية التي ميزت العالم الغربي لعدة قرون، أولاً تحت الحكم الملكي ثم تحت رعاية ديمقراطية[55]. وإذا كان من المفترض أن تنبثق حكومة جديدة، سواء كانت ديمقراطية أم لا، فإن الحكومات الأصغر حجماً في المنطقة والمنافسة السياسية المتزايدة سوف تميل إلى تشجيع الاعتدال فيما يتعلق بالاستغلال. على أي حال، لن يكون من الممكن مرة أخرى إلا في المناطق أو المجتمعات أو المقاطعات الصغيرة، بالنسبة لعدد قليل من الأفراد، بناءً على الاعتراف الشعبي باستقلالهم الاقتصادي، والإنجاز المهني المتميز، والحياة الشخصية التي لا تشوبها شائبة من الناحية الأخلاقية، والحكم والذوق الرفيع، الارتقاء إلى رتبة السلطات الطبيعية المعترف بها طواعية وإضفاء الشرعية على فكرة النظام الطبيعي[56] للقضاة المتنافسين والسلطات القضائية المتداخلة كرد على الملكية والديمقراطية. (مجتمع قانون خاص «فوضوي»).

(55) حول الاقتصاد السياسي للمركزية السياسية، والأساس المنطقي للامركزية والانفصالية، راجع هانز هيرمان هوبا، «العقلانية الاقتصادية والسياسية للانفصالية الأوروبية»، في الانفصال والدولة والحرية، ديفيد جوردون، محرر (نيو برونزويك، نيوجيرسي: ترانسكشن للنشر، 1998) جين باتشلر، أصول الرأسمالية (نيويورك: مطبعة سان مارتن، 1976)، خاصةً الفصل 7؛ انظر أيضا الفصل 5 أدناه.

(56) في مجتمع سليم، «يكتب فيلهلم روبك، يجب أن تكون القيادة والمسؤولية والدفاع المثالي عن المعايير والقيم

الإرشادية للمجتمع واجباً سامياً وحقاً لا يمكن الطعن فيه لأقليةٍ تشكل قمة هرم اجتماعي منظم هرمياً بالأداء.

يجب مواجهة المجتمع الشعبي بالقيادة الفردية - ليس من جانب العباقرة الأصليين أو غريبي الأطوار أو إرادة المثقفين البارزين، بل على العكس من ذلك، من جانب الأشخاص الذين يملكون الشجاعة لرفض الحداثة غريبة الأطوار لصالح «الحقائق القديمة» التي يحثنا «غوته» على التمسك بها، ولصالح القيم الإنسانية البسيطة المثبتة تاريخياً وغير القابلة للتدمير. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى قيادة... «الزاهدين بالحضارة»، والقديسين العلمانيين، والذين يشغلون في عصرنا مكاناً يجب ألا يبقى شاغراً لفترة طويلة في أي وقت وفي أي مجتمع. هذا ما يدور في ذهن هؤلاء الذين يقولون إن «ثورة الشعب» يجب مواجهتها بثورة أخرى، «ثورة النخبة»... ما نحتاج إليه هو النبالة الطبيعية nobilitas naturalis الحقيقية. لا يمكن لأي عصر الاستغناء عنها وخاصة عصرنا، عندما يهتز كل شيء وينهار. نحتاج إلى طبقة من النبلاء الطبيعيين الذين تقبل سلطتهم من قبل جميع الرجال لحسن الحظ، وهي نخبة تستمد لقبها من الأداء الفائق والمثال الأخلاقي الذي لا نظير له وتراهن على النزاهة الأخلاقية لمثل هذه الحياة. قلة فقط من كل طبقات المجتمع يمكنها الصعود إلى هذه الطبقة الرفيعة من النبلاء الطبيعيين. والطريق إليها هو الحياة النموذجية والتعامل الناضج الهادئ مع الحياة والسعي المتفاني نيابة عن الجميع، والنزاهة التي لا يرقى إليها شكّ، وضبط النفس المستمر عن الجشع الذي نشترك به جميعنا، وسلامة الأحكام، والحياة الخاصة النقية، والشجاعة التي لا تقهر في الدفاع عن الحقيقة والقانون، أي أن تكون نموذجاً يحتذى من المثالية بمعنى آخر. هكذا تصل القلة القليلة من الأفراد، تدفعهم ثقة الشعب إلى ارتقاء مكانة أعلى فوق الطبقات والمصالح والعواطف والشرور والتهور ليصبحوا أخيراً الضمير الواعي للأمة. يجب أن يكون الانتماء إلى هذه المجموعة من الأرستقراطيين الأخلاقيين هو الهدف الأسمى والأكثر استحساناً والذي تبدو كل الانتصارات الأخرى في الحياة باهتة مقارنة به... لا يمكن لأي مجتمع حر يهدد بالتحول إلى مجتمع جماهيري أن يعيش دون مثل هذا النوع من الرقابة. إن استمرار وجود عالمنا الحر سيعتمد في النهاية على ما إذا كان عصرنا قادراً على إنتاج عدد كافٍ من الأرستقراطيين الحاملين لمثل هذه الروح العامة. (اقتصاد البشر، ص ص 130-131).

عن المَلكية والديمقراطية والرأي العام ونزع الشرعية

I

من المناسب أن نبدأ ببعض الملاحظات حول لودفيج فون ميزيس، وفكرته عن مجتمع حر.

كتب ميزيس:

«لو عمدنا إلى تكثيف فحوى برنامج الليبرالية في كلمة واحدة فستكون: المِلكية، أي الحيازة الخاصة لوسائل الإنتاج (لأنّ الملكيّة الخاصة للسلع الجاهزة للاستهلاك هي أمرٌ طبيعي مفروغٌ منه وليست أمراً قابلاً للجدل حتى من قبل الاشتراكيين والشيوعيين). وكل مطالب الليبرالية الأخرى تنبع من هذا المطلب الأساسي»[1].

بناءً على مفهوم المِلكية الخاصة، أوضح ميزيس أنّ التعاون بين المجتمع والفرد قد ظهر نتيجة للتنوع الطبيعي للأفراد والممتلكات والاعتراف بأن العمل المنجز في ظل تقسيم المهام أكثر إنتاجية من العمل المنجز ذاتياً في عزلة عن المجتمع. وأوضَح:

«إذا كان العمل في ظل تقسيم المهام أكثر إنتاجية من العمل المعزول، وإذا كان الإنسان قادراً على إدراك هذه الحقيقة، فإن الفعل الإنساني نفسه يميل نحو التعاون

(1) لودفيج فون ميزيس، الليبرالية: في العرف الكلاسيكي (ايرفينجتون على نهر هدسون، مؤسسة نيويورك لتعليم الاقتصاد، 1985)، ص 19.

والتعاضد؟.. تعلمنا التجربة أن شرط الإنتاجية العالية هذا الذي يتحقق في ظل تقسيم العمل هو حقيقة واقعة يفرضها الغياب الفطري للمساواة بين البشر وانعدام المساواة في التوزّع الجغرافي لعوامل الإنتاج الطبيعية. وبالتالي نحن في وضع يسمح لنا باستيعاب مسار التطور الاجتماعي»[2].

إن كان من الممكن تفسير ظهور التعاون بين المجتمع والفرد في ظل تقسيم المهام على أنّه نتيجة للعمل النابع من مصلحة ذاتية، فمن الصحيح القول أيضاً أن وجود أصناف البشر من القتلة واللصوص والسارقين والبلطجية والمحتالين هو حقيقة قائمة دوماً، وأنّ الحياة في المجتمع لا تطاق ما لم يتم تهديد هؤلاء بالعقاب الفعلي. وكتب ميزيس:

«إنّ الليبرالي يفهم جيداً أنّ كيان المجتمع سيتعرض للخطر إذا رفض اللجوء إلى قوة الإكراه، وأنّ خلف قواعد السلوك الضرورية لضمان التعاون الإنساني السلمي، يجب أن يقف التهديد بالقوة على أهبة الاستعداد دوماً في حال لم يكن صرح المجتمع بأكمله خاضعاً باستمرار لرحمة فردٍ ما من أفراده.

يجب أن يتبوأ المرء منصباً يخوّله إجبار من لا يحترم حياة الآخرين أو صحتهم أو حريتهم الشخصية أو ملكيتهم الخاصة على الخضوع لقواعد الحياة في المجتمع. وتلك هي المهمة التي يسندها المذهب الليبرالي إلى الدولة: حماية الممتلكات والحرية والسلام»[3].

فإن قبلت الدولة تولّي تلك المهمة، فكيف تُنظّم الحكومة بالشكل الذي يضمن أنها ستقوم فعلياً بما يفترض أن تقوم به، أي حماية حقوق الملكية الخاصة الموجودة مسبقاً؟

في ضوء ما سأذكره لاحقاً لصالح مؤسسة المَلَكية، فإن معارضة ليبرالية ميزيس للنظام الملكي القديم القائم على الحكم المطلق للملوك والأمراء هي أمر يستحق أن

---

(2) لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقال في الاقتصاد (شيكاغو: ريجنري، 1966)، ص ص 160-161.

(3) ميزيس، الليبرالية، ص 37.

نعرج عليه هنا. فقد تمتع الملوك والأمراء بامتيازات شخصية هامة وعارض أغلبهم الفكرة الليبرالية التي تنادي بوحدة القانون وشموليته. وهكذا، يؤكد ميزيس، أن النظرية الليبرالية للدولة هي نظرية معادية للحكم الأميري.

لا تمتلك الدولة الأميرية أية حدود طبيعية. فالأمير المثالي هو القادر على زيادة أملاك عائلته، والذي يسعى جاهداً كي يترك لوريثه مساحة أكبر من الأرض التي ورثها عن أبيه، ويستمر في الاستحواذ على ممتلكات جديدة إلى أن يواجه خصماً قوياً بنفس القدر أو أقوى منه، وهو ما يسمى سعيُ الملوك... ينظر الأمراء إلى البلدان كما ينظر مالك العقارات إلى غاباته ومراعيه وحقوله. يبيعونها ويتبادلونها ويتبادلون الحكم على ساكنيها أيضاً... إنّ الأراضي والشعوب في نظر الأمراء ليست سوى أشياء تتبع للمِلكية الأميرية؛ ويعدّ ما سبق أساس السيادة، ومن تقاليد ملكية الأراضي. كما يطالب الأميرُ الناس الذين يعيشون فوق أرضه بالطاعة والولاء؛ ويعتبرهم جزءاً من أملاكه[4].

بما أن ميزيس رفض الدولة الأميرية باعتبارها تتعارض مع حماية حقوق المِلكية الخاصة، فما البديل إذاً؟ وكان جوابه: الديمقراطية والحكومة الديمقراطية. ولكن تعريف ميزيس للحكومة الديمقراطية يختلف اختلافاً جذرياً عن معانيها العامية. يدرك ميزيس بكل مرارةٍ نتائج حكم الأغلبية المناقض لليبرالية في المناطق المختلطة عرقياً[5]. وبدلًا من حكم الأغلبية، يرى ميزيس أن المعنى الحرفي لكلمة

---

(4) لودفيج فون ميزيس، الأمة والدولة والاقتصاد: مساهمات في سياساتنا وتاريخنا المعاصر (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1983)، ص ص 32-33. كما يلاحظ ميزيس أنّ:

تسعى الدولة الأميرية جاهدة بلا كلل من أجل توسيع أراضيها وزيادة عدد رعاياها. وتأمل من ناحية الاستحواذ على الأراضي وتعزيز الهجرة؛ وتفرض من ناحية أخرى أشد العقوبات ضد النزوح والهجرة. فالمزيد من الأراضي والمزيد من الرعايا يعني بالنتيجة المزيد من الإيرادات والمزيد من الجنود. ولا يضمن بقاء الدولة إلا حجمها (أي مساحة أراضيها وعدد رعاياها). فالدول الصغيرة عرضة دائماً لخطر الابتلاع من قبل الدول الكبيرة. (ص 39).

(5) يقول ميزيس: «إن تطبيق مبدأ الأغلبية في المناطق متعددة اللغات لا يؤدي إلى حرية الجميع بل إلى حكم الأغلبية على الأقلية.... ولا يُفهم حكم الأغلبية... بالنسبة لجزء من الشعب على أنه حكم الشعب بل

الديمقراطية هو «تقرير المصير، والحكومة الذاتية، والحكم الذاتي»[6] وبناء على ذلك، اعتبر الحكومة الديمقراطية منظمة ذات عضوية طوعية أساساً تعترف بالحق المطلق لكل ناخب من ناخبيها في الانفصال. وأوضح ميزيس أنّ:

«الليبرالية لا تجبر أحداً على الانضمام قسراً إلى هيكلية الدولة، ولا تقف في وجه من أراد الهجرة. عندما يرغب جزء من شعب دولة ما الانسحاب من الاتحاد، فإن الليبرالية لا تمنعه من القيام بذلك. وليس ثمة ما يمنع المستعمرات التي ترغب في نيل استقلالها من فعل ذلك، ولا يمكن للأمة ككيان عضوي أن تكبر أو أن تصغر بفعل التغييرات التي تطرأ على الدول؛ ولا يمكن للعالم ككل الفوز أو الخسارة بسببها[7].

وبالتالي فإن المقصود بـ حق تقرير المصير هو: كلما قام سكان منطقة معينة، سواء كانت قرية بمفردها أو منطقة بأكملها أو سلسلة من المناطق المجاورة، بالإعلان عبر استفتاء حر، بأنهم لم يعودوا راغبين في الاتحاد مع الدولة التي ينتمون إليها في ذلك الوقت، فيجب احترام رغباتهم والامتثال لها. هذه هي الطريقة الوحيدة المجدية والفعالة لمنع الثورات والحروب الدولية.

إذا كان من الممكن بأي حال من الأحوال منح هذا الحق في تقرير المصير لكل فرد، فلا بدّ من ذلك»[8].

حكم الأجنبي «(المرجع نفسه، ص ص 50 - 55). في ظل الظروف الخاصة للنمسا في عهد هابسبورغ كدولة متعددة القوميّات وألمانيّة في الأصل، فإن تطبيق مبادئ الأغلبية لن يعزز سوى حل الإمبراطورية. وسواء حلّت الإمبراطورية أم لا، فإن الديمقراطية ستعمل بشكل منهجي ضد الألمان وتؤدي في النهاية إلى «الانتحار الوطني» الألماني (ص 117). وكان هذا، وفقاً لـ ميزيس «الموقف المأساوي» لليبراليين الألمان في النمسا (ص 115). «كان تطبيق الديمقراطية في النمسا منسجماً مع إلغاء الطابع الألماني للبلاد» (ص 126).

(6) المرجع نفسه، ص 46.

(7) المرجع نفسه، ص ص 39 – 40.

(8) ميزيس، الليبرالية، ص ص 109–110. كانت اعتراضات ميزيس على الانفصال غير المحدود ذات طبيعة فنية فقط (تتعلق بالمعايير الاقتصادية (اقتصاد السعة economies of scale)، وما إلى ذلك). وهكذا، على سبيل المثال، يعترف ميزيس بأنه يواجه صعوبات في تخيّل أنه «في حال إنشاء قوتين للشرطة في مدينة متعددة

ومن ثم، فإن إجابة ميزيس حول كيفية التأكد من أن الحكومة ستحمي حقوق الملكية هي: من خلال الحق المطلق بالتهديد بالانفصال عن الدولة وميزة العضوية الطوعية بها.

II

لا أرغب في الاسترسال أكثر في دراسة فكرة ميزيس عن الحكومة الديمقراطية هنا، بل أنتقل بدلاً من ذلك إلى التعريف المعاصر للديمقراطية ومدى توافقها مع أساس الليبرالية المتمثل في الملكية الخاصة وحمايتها.

يمكن القول أن تعريف ميزيس للحكومة الديمقراطية كان منطبقاً على الولايات المتحدة حتى عام 1861. فحتى ذلك الحين كان هناك اعتقاد سائد أن الحق في الانفصال قائم وأنّ الاتحاد ليس سوى رابطة طوعية بين الولايات المستقلة. ولكن بعد الهزيمة الساحقة والدمار الذي لحق بالكونفدرالية الانفصالية على يد لينكولن والاتحاد، بات من الواضح أنّ الحق في الانفصال لم يعد قائماً وأنّ الديمقراطية تعني حكم الأغلبية المطلقة وغير المحدودة. ويبدو أنّ ما من دولةٍ قد استوفت منذ ذلك الوقت تعريف ميزيس للحكومة الديمقراطية. بدلاً من ذلك، وكما هو الحال في النموذج الأمريكي، فإن جميع الديمقراطيات الحديثة هي منظمات ذات عضوية قسرية.

القوميات، ألمانية وتشيكية مثلاً، يمكن لكل منهما اتخاذ إجراءات بحقّ أفراد من قوميتها فقط». الأمة والدولة والاقتصاد، ص 53. ومن ناحية أخرى، يشير ميزيس إلى أنّ الأفكار السياسية في العصر الحديث تسمح اليوم باستمرار وجود الدول الصغيرة بأمانٍ أكثر مما كانت عليه في القرون السابقة.... لا مجال للشك في أهمية تجربة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في تشكيل الدول في وقت شمل فيه تقسيم العمل مساحات شاسعة من الأرض وقارات بأكملها بل والعالم بأسره. لا يهم ما إذا كان سكان دولة ما يلبون احتياجاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الإنتاج المحلي، المهم فقط أنهم قادرون على تلبيتها بالفعل. حتى في الوقت الذي جرى فيه توحيد هيكلية الدولة، لم يحصل [السكان المنفصلون] على بضائعهم المستوردة] إلا مقابل قيمة مقدمة لقاء ذلك، وهذه القيمة المقابلة لا تصبح أكبر عندما ينهار المجتمع السياسي.... وبالتالي يصبح حجم أراضي الدولة غير ذي أهمية (ص ص 81-82).

ومما يثير الدهشة أن ميزيس لم يخضع هذا النموذج الحديث للديمقراطية أبداً لنفس التحليل المنهجي الذي طبقه على الحكومة الأميرية. لا شك أن أحداً لم يكن أكثر بعد نظرٍ فيما يتعلق بالتأثيرات المدمرة للسياسات الاشتراكية والاقتصادية للحكومات الحديثة من ميزيس، وهو أول من أدرك بوضوح التصاعد الهائل لسلطة الدولة خلال القرن العشرين، لكن ميزيس لم يربط أبداً هذه الظواهر بشكل منهجي مع الديمقراطية القسرية الحديثة.

ولم يشر أبداً إلى أن تراجع الليبرالية وهيمنة الأيديولوجيات السياسية المناهضة للرأسمالية قد نتجت عن هيمنة ديمقراطية الأغلبية نفسها التي ميزت قرن من الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية والرأسمالية الديمقراطية واقتصاديات السوق الاشتراكي وأي شيء آخر ارتبط بعدد من البرامج والسياسات المناهضة لليبرالية.

ما أقترح القيام به هنا هو سد الفجوة التي خلفها ميزيس وتقديم تحليل لمنطق ديمقراطية الأغلبية، مما يجعل التاريخ المعاصر أي عصرنا هذا مفهوماً ويمكن التنبؤ به.

III

بغياب الحق في الانفصال، تتحول الحكومة الديمقراطية من الناحية الاقتصادية إلى محتكرٍ محلّي قسري للحماية واتخاذ القرارات النهائية (الولاية القضائية) ولا يمكن تمييزها في هذا الصدد عن الحكومة الأميرية. فكما لم يسمح الأمراء بالانفصال، كذلك فعلت الديمقراطية وحظرت هذا الحق. علاوة على ذلك، وكما هو موضح في موقف المحتكر القسري، تتمتع كل من الحكومة الديمقراطية والأميرية بالحق في فرض الضرائب. أي يُسمح لكليهما بأن يحددا من جانب واحد ودون موافقة المحمي، المبلغ الذي يجب أن يدفعه المحمي لقاء حصوله على الحماية.

يمكننا الاستنتاج من هذا التصنيف المشترك للاحتكارات القسرية، وجود

تشابه جوهري بين كل من الحكومة الديمقراطية والأميرية[9]: في ظل الحماية (الرعاية) الاحتكارية، سوف يرتفع سعر العدالة والحماية باستمرار وتنخفض كمية وجودة هذه العدالة والحماية. وبصفته حامياً للممتلكات المصادرة، فإن مصطلح وكالة الحماية الممولة من الضرائب متناقض كلياً وسيؤدي حتماً إلى فرض المزيد من الضرائب وحماية أقل. حتى إذا اقتصرت نشاطات الحكومة، كما يدّعي الليبراليون، على حماية حقوق الملكية الموجودة مسبقاً، فإن السؤال التالي هو ما مقدار هذه الحماية؟ ستكون إجابة الوكيل الحكومي هي نفسها دائماً بدافعٍ من السعي وراء مصلحته الذاتية وفشله في العمل وفي ظل سلطته الفريدة على فرض الضرائب: لرفع النفقات على الحماية إلى الحد الأقصى (ويمكن تصور أن أغلب ثروات الأمة تنفق على تكاليف الحماية)، والحدّ في الوقت نفسه من الإنتاج الفعلي للحماية. سيكون الفرد أفضل حالاً كلما زاد مقدار الأموال التي يمكنه إنفاقها، وكلما قل الجهد المبذول في الإنتاج.

كما أنّ احتكار الولاية القضائية سيؤدي حتماً إلى تدهور مستمر في جودة الحماية. إن كان الفرد قادراً على مطالبة الحكومة حصراً بالعدالة، فسوف تعمل الحكومة على تشويه العدالة خدمة لمصالحها على الرغم من الدساتير ومحاكم الاستئناف. فالدساتير ومحاكم الاستئناف هي دساتير ووكالات حكومية، وأي قيود تفرض على الممارسات الحكومية هي دائماً القيود التي يضعها وكلاء من المؤسسة نفسها. ومن ثم سوف يستمر كما هو متوقع تعديل تعريف المِلكية والحماية وتوسيع نطاق الولاية القضائية إلى الحد الذي يلبي مصالح الحكومة.

---

(9) حول النظرية الاقتصادية للاحتكار، انظر موراي ن. روثبارد، الإنسان والاقتصاد والدولة: أطروحة حول المبادئ الاقتصادية، مجلدين. (أوبورن، ألاباما. معهد لودفيج فون ميزيس، 1993)، الفصل 10؛ حول الإنتاج الاحتكاري للأمن على وجه الخصوص، انظر الشرح، من أجل حرية جديدة (نيويورك: كولير، 1978)، الفصول. 12 و14؛ غوستاف دي موليناري، إنتاج الأمن (نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977)؛ موريس وليندا تانهيل، سوق الليبرالية (نيويورك: كتب ليسيز فير، 1984)؛ وهانز هرمان هوبا، الإنتاج الخاص للدفاع (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998).

IV

وإلى جانب اختلافهما فيما يتعلق بمسألة حماية الأرواح والممتلكات، تختلف الحكومة الديمقراطية عن الحكومة الأميرية أيضاً في جانب أساسي آخر يكمن في حقيقة أن الدخول في الحكومة الأميرية مقيد منهجياً بإرادة الأمير الشخصية، بينما الدخول إلى الحكومة الديمقراطية والمشاركة فيها مفتوح للجميع على قدم المساواة. يُسمح لأي شخص، ليس فقط لطبقة النبلاء بالوراثة، أن يصبح مسؤولاً حكومياً ويمارس أي وظيفة حكومية، وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء أو حتى الرئيس.

عادةً ما يفسّر هذا التمييز بين الدخول المقيد مقابل الدخول الحر إلى الحكومة والانتقال من الحكومة الأميرية إلى الديمقراطية على أنه تقدّم نحو الليبرالية: من مجتمع يُصنّف بالمكانة والامتياز إلى مجتمع المساواة أمام القانون. لكن هذا التفسير يرتكز على سوء فهم جوهري. من وجهة نظر كلاسيكية ليبرالية، يجب اعتبار الحكومة الديمقراطية نموذجاً أسوأ من الحكومة الأميرية بل نموذجاً متخلفاً عنها حتى.

إنّ الدخول الحر والمتكافئ إلى حكومة المساواة الديمقراطية شيء مختلف تماماً عن المفهوم الكلاسيكي الليبرالي لقانون عالمي واحد ينطبق بالتساوي على الجميع في كل مكان وزمان. وأشار ميزيس إلى أن الليبرالية «تسعى جاهدة لتحقيق أكبر توحيد ممكن للقانون سعياً لوحدة القانون العالمية»[10]. ومع ذلك، فإن الدخول الحر إلى الحكومة لا يحقق هذا الهدف. على العكس من ذلك، لقد حافظ قانون الأمراء الأعلى على مبدأ عدم المساواة مقابل قانون تبعية المواطنين العاديين القائم في ظلّ الديمقراطية من خلال الفصل بين القانون العام والقانون الخاص وسيادة السابق على الأخير.

في ظل الديمقراطية، الجميع متساوون فيما يتعلق في الدخول المفتوح إلى الحكومة وبنفس الشروط. وتنتفي في ظل الديمقراطية ظاهرة الامتيازات الشخصية

(10) ميزيس، الأمة والدولة والاقتصاد، ص 38.

أو الأشخاص المميزون. ولكن ثمّة امتيازات وظيفية ووظائف مميزة. وطالما أنهم يتصرفون بصفتهم الرسمية، فإن موظفي الحكومة الديمقراطية يحكمون تحت حماية القانون العام، وبالتالي يشغلون منصباً متميزاً مقارنة مع الأشخاص الذين يعملون تحت سلطة القانون الخاص فقط (خاصة من خلال السماح لهم بتمويل أنشطتهم الخاصة من أموال الضرائب المفروضة على الخاضعين للقانون الخاص). ومن ثم لا تختفي الامتيازات والتمييز والحمائية، بل العكس هو الصحيح؛ فبدلاً من أن تكون محصورة بالأمراء والنبلاء يصبح من الممكن ممارسة الامتيازات والتمييز والحمائية من قبل الجميع ومنحها للجميع.

ومن المتوقع أن يتعزز في ظل الديمقراطية ميل الاحتكار القسري أكثر من أي وقت مضى نحو زيادة الأسعار وخفض جودة السلع. يتعامل الأمير مع الأرض والأشخاص الخاضعين لولايته القضائية وكأنها ممتلكاته الشخصية باعتباره محتكراً بالوراثة. أما في ظل الديمقراطية، وعلى الرغم من السماح للجميع بدخول الحكومة، فإن هذا لا يلغي التمييز بين الحكام والمحكومين. فالحكومة والمحكومون ليسوا شخصاً واحداً. وبدلا من حكم الأمير الذي يعتبر البلد ملكاً خاصاً له، يتولى حاكم مؤقت وقابل للتغيير مهمة الاحتكار. وهذا الحاكم لا يمتلك البلد، ولكن يُسمح له باستغلاله لخدمة مصالحه طالما هو جالس في منصبه. ويمتلك حق الانتفاع الحالي منه ولكن لا يمتلكه كرأس مالٍ، وهذا لا يلغي الاستغلال بل يجعله أقل خضوعاً للحسابات ودون أي اعتبار لمخزون رأس المال. وبعبارة أخرى، هو استغلال قصير النظر[11].

يمكن لكل من الأمراء والحكام في الحكم الديمقراطي زيادة الإنفاق الحالي عن طريق فرض ضرائب أعلى. ومع ذلك، يميل الأمير إلى تجنب رفع الضرائب إن كان هذا يؤدي إلى استهلاك رأس المال (أي انخفاض في القيمة الحالية المحسومة من

(11) في هذا وما يلي، انظر موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977)، الفصل الأول 5؛ وهانز هيرمان هوبا، «الاقتصاد السياسي للملكية والديمقراطية، وفكرة النظام الطبيعي»، مجلة الدراسات الليبرتارية 11، العدد 2 (1995).

مخزون رأس المال الذي تعود ملكيته له أساساً). ولا يُظهر الحاكم الديمقراطي مثل هذا الحذر؛ ففي حين أنه يمتلك إيرادات الضرائب الحالية، إلا أنه لا يمتلك الأسهم الرأسمالية المستمدة منها ولذلك تزداد الضرائب في ظل الحكم الديمقراطي أكثر منها في ظل الحكم الأميري.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأمراء والحكام على حد سواء زيادة الإنفاق الحالي عن طريق الديون، ويتمتع كلاهما بسلطة فرض الضرائب لذا نجد لديهما ميلاً إلى تحمل المزيد من الديون أكثر من المواطنين العاديين. ولكن في حين يتحمل الأمير مسؤولية تجاه ممتلكاته الشخصية كلما اقترض أو باع السندات إلى الشعب أو انخفضت القيمة الحالية لممتلكاته، فإن الحاكم الديمقراطي يعفي نفسه من أي اعتبار من هذا القبيل ولا يشعر بضرورة تحمل المسؤولية ويمكنه الاستمتاع بجميع فوائد الإنفاق الحالي المرتفع، في حين تقع المسؤولية والانخفاض المتزامن في قيم الممتلكات على عاتق الآخرين. تبعاً لذلك، يصبح الدين الحكومي أعلى ويزداد في ظل الديمقراطية بشكل أسرع منه في ظل الحكم الأميري.

أخيراً، يمكن لكل من الأمراء والحكام استخدام سلطتهم الاحتكارية القسرية للسيطرة على المخزون النقدي كي يتمكن كلاهما أيضاً من زيادة إنفاقهما الحالي من خلال تضخيم المخزون النقدي. ولكن الأمير الذي يضخّم المخزون النقدي سوف يوازن بين عاملين: الإثراء الفوري وانخفاض القوة الشرائية للنقود وضرائبه المستقبلية كنتيجة حتمية لزيادة المخزون النقدي. وبخلاف الأمير، لا يهتم الحاكم الديمقراطي إلا بثرائه الفوري لأنه ببساطة لا يمتلك إيرادات الضرائب الحالية والمستقبلية. بل يمتلك إيرادات الضرائب الحالية فقط، لذلك فهو مهتم فقط بالقدرة الشرائية الحالية للأموال، ويمكنه عن طريق زيادة المخزون النقدي زيادة قوته الشرائية الحالية بينما يجب على الآخرين تحمّل القوة الشرائية المنخفضة للنقود والإيرادات الضريبية في المستقبل. وبناءً على ذلك سيكون التضخم النقدي أكثر شيوعاً في ظل الظروف الديمقراطية أكثر منه في ظل الحكم الأميري.

V

علاوة على ذلك، ومع الدخول الحر إلى الحكومة والمشاركة فيها، فإن تحريف مفهومي العدالة والحماية (القانون والنظام) سوف يستمر بشكل أسرع من قبل. إن مفهوم حقوق الإنسان الشاملة والثابتة، وخاصة حقوق الملكية، يختفي تدريجياً ويحل محله مفهوم القانون باعتباره يمثّل تشريعات وحقوقاً تصنعها الحكومة وتقدمها كمنح[12].

بدلاً من مجرد إعادة توزيع دخل وثروة المجتمع المدني على الحكومة عن طريق تحصيل الضرائب وتمويل العجز والتضخم النقدي، يمكن لكل من الأمراء في الحكم الأميري والحكام في الحكم الديمقراطي استخدام احتكارهم للسلطة من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع المدني. بيد أنّ الحوافز التي يواجهها الأمير والحاكم في هذا الصدد تختلف اختلافاً واضحاً.

من المفيد أن نلقي نظرة أخرى على الحكومة الأميرية. يواجه الأمير فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروة عاملين مثبّطين (رادعين). العامل الأول هو عاملٌ منطقي. فعلى الرغم من أن الأمير يحتل مرتبة أعلى من أي شخص آخر، فإن حقوقه هي أيضاً حقوق خاصة وإن كانت من نوع سامٍ ورفيع إلى حدٍّ ما. إذا استولى الأمير على ملكية شخص ما ووزعها على شخص آخر فإنه يقوض المبدأ الذي يقوم عليه منصبه وأمنه تجاه الأمراء الآخرين[13]. وينظر إلى العامل الثاني من وجهة نظر اقتصادية، حيث إنّ إعادة توزيع الدخل والثروة العامة ممن «يملكون» شيئاً ما إلى «من لا يملكون» تأتي بنتائج عكسية وتقلل من القيمة الإجمالية للأراضي. ولا

(12) بشأن التمييز الأساسي بين القانون والتشريع، انظر برونو ليوني، الحرية والقانون (انديانابوليس: تمويل الحرية، 1991)؛ فريدريش إ. هايك، القانون والتشريع، والحرية، مجلدين. (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973)، المجلد. 1 القواعد والنظام؛ موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1998).

(13) انظر أيضاً برتراند دي جوفينيل، السيادة: تحقيق في الصالح السياسي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1957) ص ص 172-173، 189.

يعني هذا أنّ الأمراء يمتنعون عن سياسات إعادة توزيع الثروة والدخل بالكامل، لكن سياساتهم تتخذ شكلاً مختلفاً تماماً. فمن ناحية، يجب أن تبدو متفقة مع فكرة حقوق الملكية الخاصة؛ ومن ناحية أخرى، عليها زيادة الإنتاجية المستقبلية وبالتالي القيمة الحالية للبلاد. وبناء على ذلك، يَمنح الأمراء عادة امتيازات شخصية بدلاً من الامتيازات الجماعية؛ ويمنحون امتيازات للمالكين بدلاً من غير المالكين، ويهتمون بما يسمى «المشكلات الاجتماعية» من خلال إعادة تكريس سياسات تهذيب العمال وتثقيفهم بدلاً من إعادة توزيع الدخل والثروة.

في المقابل، لا يتوانى الحاكم الديمقراطي عن إعادة توزيع الملكية الخاصة. وبدلاً من إشراك نفسه في الحفاظ على قيم رأس المال وتحسينها، سوف يهتم في المقام الأول بحماية وتطوير منصبه ضد المنافسة من الوافدين الجدد إلى الحكومة.

لا يعتمد هذا النوع من شرعية الحاكم على شرعية المِلكية الخاصة. بل يعتمد على شرعية المِلكية « الاشتراكية » أو «العامة». ومن ثم، إذا استولى على ملكية شخص ما وأعطاها لشخص آخر، باعتباره حاكماً، فإن هذا لا يتعارض مع مبادئه الإيديولوجية الخاصة، بل يؤكد سيادة مبدأ الملكية الاشتراكية المختلف. وبالتالي، في ظل الظروف الديمقراطية، يختفي القانون الخاص والملكية والعقود التي يقوم عليها المجتمع المدني باعتبارها نطاقاً مستقلاً للقانون ويحلّ محله قانون عام شمولي تضعه الحكومة.

كما أشار المنظّر القانوني الاشتراكي الألماني غوستاف رادبروش من منظور الحاكم الديمقراطي إلى أنّه: «لا يمكن النظر إلى القانون الخاص إلا على أنه مبادرة مؤقتة تتراجع باستمرار وتدّخر جانباً ضمن النطاق الشامل للقانون العام»[14] وفي نهاية المطاف، كل الملكيات ملكية عامة، وكل حق من حقوق الملكية الخاصة المعمول بها صالح لأجلٍ مؤقت فقط ويمكن تغييره وفقاً لما يتخذه الحاكم وحده من قرارات فيما يتعلق بمتطلّبات «السلامة العامة والضمان الاجتماعي».

---

(14) غوستاف رادبروتش، عن حقوق الإنسان (غوتنغن: فاندينهويك، 1927)، ص 40.

ثانياً، نظراً لأن الحكام لا يمتلكون رأس المال في البلاد، فإن الآثار الضارة الناجمة عن إعادة توزيع الدخل والثروة تثير أقل قدر من القلق لديهم، لكن تداعيات تدابير إعادة التوزيع على المدى الطويل لا تحمل الأهمية نفسها التي تحملها آثارها الفورية قصيرة الأجل. يقع الحاكم في الحكومة الديمقراطية دوماً تحت ضغط المنافسة السياسية مع الآخرين الذين يسعون إلى استبداله. بناءً على قواعد الحكم الديمقراطي (فرد واحد بصوت واحد وحكم الأغلبية) يجب على الحاكم بغية الحفاظ على منصبه الحالي أو الارتقاء إلى منصبٍ آخر، أن يمنح أو يعد بمنح امتيازات لمجموعات بدلاً من أفراد معينين، وأن يدرك أن عدد أولئك الذين لا يملكون شيئاً أكثر دائماً من عدد الذين يملكون كل شيء، وبالتالي ستكون إعادة توزيعه للثروة والدخل قائمة على المساواة وليست نخبوية. تبعا لذلك، سوف تتعرض البنية المميزة للمجتمع للتشويه تدريجياً.

بالنسبة لأحدهم، تنطوي جميع عمليات إعادة التوزيع، بغض النظر عن المعايير التي تستند إليها، على «أخذ» «شيء ما» من المالك الأصلي أو المنتج «المالك» و«منحه» لشخص آخر غير مالك أو غير منتج لهذا الشيء. يتراجع الحافز على أن تكون مالكاً أو منتجاً أصلياً للشيء المعني، ويرتفع الحافز على أن تكون غير مالك وغير منتج. وبالتالي، يتراجع عدد المالكين والمنتجين ويزداد عدد غير المالكين وغير المنتجين. وبما أنه من المفيد غالباً إعادة توزيع ما يمتلكه المالكون والمنتجون بوفرة ولا يمتلك غير المالكين وغير المنتجين إلا القليل منه، فإن هذا التغيير يعني حرفياً أن العدد النسبي للناس السيئين أو السمات والعادات الشخصية السيئة سيرتفع باستمرار، وأنّ الحياة في المجتمع سوف تصبح أقل متعة تدريجياً. والنتيجة الحتمية للديمقراطية هي التسبب بانحلال اجتماعي وفساد وانحطاط بدلاً من التوطين والتهذيب والتثقيف.

إنّ المنافسة الحرة ليست جيدة دائماً. فالمنافسة الحرة في إنتاج الخير جيدة، لكن المنافسة الحرة في إنتاج الشر ليست كذلك. فالمنافسة الحرة في تعذيب وقتل الأبرياء أو المنافسة الحرة في التزوير أو الاحتيال، على سبيل المثال، ليست جيدة؛ إنها أسوأ من

السوء. لقد شرحنا للتو لماذا يجب اعتبار الحكومة التي تبدو كمنظمة ذات عضوية إلزامية وتتمتع بسلطة صنع القرار النهائي وفرض الضرائب حكومة سيئة على الأقل من وجهة نظر ليبرالية. لا بدّ من إعادة النظر بهدوء لإدراك أن المنافسة الديمقراطية هي في الواقع أسوأ من سيئة.

منذ بدء الخليقة وفي كل مجتمع، كان وما زال هناك أشخاص يطمعون في ممتلكات الآخرين[15]. ويعاني بعض الأشخاص من هذا الشعور أكثر من غيرهم. لكن البعض اعتاد ضبط تلك المشاعر وعدم التصرف بناء عليها ويشعرون بالخجل من التفكير فيها. وينجح عموماً قلة من الناس فقط في قمع رغبتهم بامتلاك مقتنيات الآخرين، ويعاملون كمجرمين وتطبق بحقهم عقوبات فعلية. ويمكن لشخص واحد فقط في ظل الحكم الأميري، وهو الأمير، أن يتصرف بدافعٍ من رغبته في الاستيلاء على ملكية شخص آخر، وهذا ما يجعله خطراً محتملاً و«سيئاً». وبصرف النظر عن المثبطات المنطقية والاقتصادية التي لوحظت بالفعل، إلا أن الأمير مقيد أكثر في رغباته في إعادة التوزيع بسبب الشروط التي يلتزم بها جميع أفراد المجتمع وهي اعتبار أن الاستيلاء على ممتلكات شخص آخر وإعادة توزيعها هو أمر مخزٍ وغير أخلاقي، وبالتالي يجب مراقبة كل فعل من أفعال الأمير بأقصى درجة من الشك. وعلى النقيض التام من ذلك ومن خلال حرية الدخول في الحكومة، يُسمح للجميع بالتعبير صراحة عن رغبتهم في امتلاك أملاك الآخرين، وما كان يُعتبر سابقاً فعلاً غير أخلاقي يعتبر الآن رغبةً مشروعةً. يمكن لأي شخص أن يستولي على ممتلكات أي شخص آخر علناً طالما أنه يتحدث باسم الديمقراطية؛ ولكل واحد الحق أن يتصرف بناء على رغبته في امتلاك ما هو لشخصٍ آخر شريطة أن يجد سبيله للدخول إلى الحكومة. وبالتالي، يصبح الجميع في ظل الديمقراطية مصدراً للتهديد.

---

(15) انظر حول هذا الموضوع كتاب هلموت شويك، الحسد: نظرية السلوك الاجتماعي (نيويورك: هاركورت، بريس والعالم، 1970).

وتتعزز نتيجة لذلك تلك الرغبة بالاستيلاء على أملاك الغير في ظل الديمقراطية وإن كانت رغبةً غير أخلاقية وغير اجتماعية. وتصبح كلّ المطالب مشروعة إذا صرّح عنها علناً تحت حماية خاصة من مبدأ «حرية التعبير». ويمكن لأي شيء أن يحظى بالدعم والمساعدة، وكل شيء قابل لأن يكون لقمة سائغة. ولا يستثنى حتى حق الملكية الخاصة الأكثر أماناً من المطالبة بإعادة التوزيع والأسوأ من ذلك أن أعضاء المجتمع هؤلاء يخضعون لانتخاب جماهيري.

نتيجةً للإهمال الأخلاقي أو غياب ما يمنع الاستيلاء على ممتلكات شخص آخر، فإنّ الانتهازيين المعتادين الأكثر موهبة في تجميع حشود من أصحاب المطالب الشعبية المستهترة أخلاقياً وغير المتوافقة مع بعضها البعض والديماغوجيين الأكفاء، يميلون إلى انتهاز فرصة الدخول إلى الحكومة والارتقاء إلى أعلى المراتب فيها. وهنا أيضاً يصبح الوضع السيء أكثر سوءاً[16].

تاريخياً، كان اختيار الأمير رهناً بحدث ولادته النبيلة وكانت مؤهلاته الشخصية الوحيدة هي تربيته كأمير وحاكم مستقبلي للسلالة، يحفظ مكانتها ويدير ممتلكاتها، وهذا لا ينفي بالطبع احتمال أن يكون الأمير سيئاً وخطيراً. ولكن يجدر بنا أن نتذكر أن أيّ أمير فشل في أداء واجبه الأساسي في الحفاظ على الأسرة الحاكمة وتسبب في دمار البلاد أو خرابها أو تسبب في اندلاع اضطرابات أهلية أو فوضى أو خلافات، أو عرّض مركز الأسرة الحاكمة للخطر بشكل مباشر، واجه خطراً فورياً إما بالإزاحة أو الاغتيال على يد فرد آخر من أفراد أسرته. ولكن على أية حال، من الممكن جداً ألا يمنع حدث ولادة النبيل والتعليم الأميري أن يكون الأمير مسالماً أو حتى شخصاً جيداً وأخلاقياً. في المقابل، فإن اختيار حكّام الحكومة عن طريق الانتخابات الشعبية يجعل من المستحيل عملياً أن يصل إلى سدة الحكم أي شخص جيد أو مسالم. يجري اختيار رؤساء الوزراء والرؤساء بناء على كفاءتهم

---

(16) انظر أيضاً هانز-هيرمان هوبا، الملكية والفوضى والدولة. دراسات حول فكر الرأسمالية (أوبلادين: دار النشر الألمانية الغربية، 1987)، ص 182 وما يليها...

المثبتة كديماغوجيين ملتزمين أخلاقياً. ومن ثم، فإن الديمقراطية تؤكد فعلياً أن الشخص السيء والخطير فقط هو من يرتقي إلى سدة الحكومة[17]. في الواقع، ونتيجة للمنافسة والانتخاب السياسي الحر، يصبح أولئك الذين وصلوا للقمة أفراداً سيئين وخطرين تدريجياً، ولكنهم أقل عرضة للاغتيال باعتبارهم أوصياء مؤقتين وقابلين للتبديل.

VI

بعد أكثر من قرن من الديمقراطية القسرية، أصبحت النتائج المتوقعة جليّة أمام أعيننا. إن العبء الضريبي المفروض على مالكي العقارات والمنتجين يجعل العبء

---

(17) يلاحظ هـ. ل. منكن بذكائه المميز أنّ:

من النادر أن يصل شخص إلى المناصب العامة بناء على جدارته وحدها، على الأقل في الدول الديمقراطية. قد يحدث ذلك في بعض الأحيان بالتأكيد ولكن فقط بما يشبه المعجزة. يجري اختيارهم بشكل طبيعي لأسباب مختلفة كلياً وأهمّها قدرتهم على إقناع الضعفاء فكرياً وجذبهم إليهم.... هل سيغامر أي منهم بقول الحقيقة الصريحة، الحقيقة كاملة ولا شيء سوى الحقيقة حول وضع البلد، خارجياً أو محلياً؟ هل يمتنع أي منهم عن منح الوعود رغم علمه أنه غير قادرٍ على الوفاء بها وأن ما من إنسان يمكنه الوفاء بها؟ هل سينطق أي منهم بكلمة، مهما كانت واضحة من شأنها أن تنبّه أو تعزل أياً من العدد الهائل من المغفلين الذين يجتمعون حول الإناء العام ويتشبثون بالتفاهات التي تضمحل شيئاً فشيئاً، أملاً بشيء يعاكس آمالهم؟ الجواب: ربما في الأحلام... ولكن حالما ينضم إليهم العدد الكافي، والكفاح مستمر بشكل جدي.. سيقدمون الوعود لكل رجل وامرأة وطفل في البلد بكل ما يرغبون به. سيجوب جميعهم الأرض بحثاً عن فرص لجعل الأغنياء فقراء، وعلاج ما لا يمكن علاجه، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإصلاح ما لا تشوبه شائبة، وشفاء ما ليس قابلاً للشفاء.

سيعالجون الثآليل بإلقاء تعاويذ كلامية فوقها، ويسددون الدين الوطني بأموال لن يكسبها أحد. عندما يوضح أحدهم أن ضعف الاثنين هو خمسة، سوف يثبت آخر أنه ستة، أو ستة ونصف، أو عشرة، أو عشرون، الخ. أي باختصار، سوف يعزلون أنفسهم عن شخصياتهم باعتبارهم رجالاً عاقلين وصريحين وصادقين، ويصبحون مجرد مرشحين لمنصب ما ويصبون كل تركيزهم على كيفية الاستيلاء على أصوات الناخبين. سيعرف الجميع مع الوقت، حتى على افتراض أن البعض منهم لا يعرفون ذلك الآن، أن الأصوات جمعت في ظل الديمقراطية وليس بالحديث المنطقي بل بالحديث التافه البعيد عن المنطق، وأنهم سيتقدمون إلى الوظيفة بمنتهى السعادة والبراءة. معظمهم سيقنعون أنفسهم بالفعل قبل انتهاء الضجة. سيكون الفائز هو من يعد بالكثير بأقل احتمال لتقديم أي شيء. (مختارات منكن الأدبية «كريستوماسي» نيويورك، مطبعة فينتاج بوكس، 1982]، ص ص 148-151).

الاقتصادي المفروض على العبيد والأقنان يبدو معتدلاً بالمقارنة معه. ارتفع الدين الحكومي إلى مستويات مذهلة، واستبدل بالذهب ورقاً تصنعه الحكومة كعملة تستمر قيمتها في التضاؤل، وخضعت كل تفاصيل الحياة والممتلكات الخاصة والتجارة والعقود لجبالٍ من القوانين (التشريعات) أكثر من أي وقت مضى، وتحت شعار الأمن الاشتراكي أو العام أو القومي يعمل الأوصياء علينا «الحكام» على «حمايتنا» من ظاهرة الاحتباس الحراري والتبريد وانقراض الحيوانات والنباتات، ومن الأزواج والزوجات والآباء وأصحاب العمل، ومن الفقر، والمرض، والكوارث، والجهل، والتعصّب، والعنصرية، والتحيز الجنسي، ورهاب المثلية، وعدد لا يحصى من الأعداء والمخاطر العامة الأخرى. وبوجود المخزون الهائل من أسلحة العدوان والدمار الشامل، «يدافعون» عنا، حتى خارج الولايات المتحدة، في وجه أي هتلر جديد وفي وجه جميع المشتبه بتعاطفهم مع هتلر.

ومع ذلك، فإن المهمة الوحيدة التي كان من المفترض أن تقوم بها أي حكومة هي حماية حياتنا وممتلكاتنا. ولكن على ما يبدو كلما ارتفعت نفقات الأمن الاشتراكي والعام والقومي، زاد تدهور حقوق ملكيتنا الخاصة وزادت مصادرة ممتلكاتنا والاستيلاء عليها وتدميرها وتراجع قيمتها وزاد حرماننا من أساس كل شكل من أشكال الحماية ومن الاستقلال الشخصي والقوة الاقتصادية والثروة الخاصة. وكلما صدر المزيد من القوانين الورقية، تفاقم شعور عدم اليقين القانوني والخطر الأخلاقي أكثر وأكثر، واستبدل الفوضى بالقانون والنظام.

وعلى الرغم من أننا أصبحنا عاجزين أكثر من أي وقت مضى ومعوزين وفقراء ومهددين ومعرضين للخطر، أصبح حكامنا أكثر فساداً ومسلحين تسلحاً خطيراً وأكثر غروراً.

في هذه المرحلة، يطرح السؤال حول مستقبل الليبرالية. ومن المناسب أن أعود إلى بداياتي: إلى لودفيج فون ميزيس وفكرة النظام الاشتراكي الليبرالي. مثل إتيان دي لا بوتي وديفيد هيوم من قبله، أدرك ميزيس أن سلطة كل حكومة، سواء كانت

أميرية أم وصاية عامة، يقودها رجال خيرون أم طغاة، تعتمد في النهاية على الرأي العام وليس على القوة البدنية. ولا يشكّل عملاء الحكومة سوى نسبة صغيرة فقط من مجموع السكان الخاضعين لسيطرتهم، سواء في ظلّ الحكم الأميري أو الديمقراطي حتى أنّ نسبة وكلاء الحكومة المركزية هي الأصغر، وهذا يعني أن الحكومة، وخاصة الحكومة المركزية، لا يمكنها فرض إرادتها على جميع السكان ما لم تجد دعماً واسع النطاق وتعاوناً طوعياً بين صفوف الشعب. ووصف بوتيه الأمر كالتالي:

إنّ ذاك الذي يهيمن عليكم.. لا يملك حقاً أكثر من السلطة التي تمنحوها أنتم له من أجل تدميركم. من أين له ما يكفي من العيون للتجسس عليكم ما لم تقدموها له أنتم أنفسكم؟ من أين له هذا الكمّ الكبير من الأسلحة ليضربكم بها ما لم يستعرها منكم؟ والقدم التي تدوس على مدنكم، من أين حصل عليها إن لم تكن لكم أنتم؟ كيف يمكن أن يكون له أي سلطة عليكم إلا من خلالكم؟ كيف يجرؤ على مهاجمتكم إذا لم يلق تعاوناً منكم؟ ماذا سيفعل لكم إذا لم تتواطؤوا مع اللص الذي يسرقكم، ولم تكونوا شركاء للقاتل الذي يقتلكم، ولم تخونوا أنفسكم؟ تزرعون محاصيلكم حتى يتسنى له تدميرها، وتشيدون منازلكم وتضعون الأثاث كي يأتي وينهبه، وتربون بناتكم كي يرضي شهواته؛ وتتعبون في سبيل تنشئة أطفالكم حتى يمنحهم أعظم امتياز عرفه بسوقهم إلى معاركه هو، ويسلمّهم إلى الجزارة ليصبحوا عبيد طمعه وأدوات انتقامه؛ تفنى أجسادكم في العمل الشاق حتى يتسنى له الانغماس في مسراته والاستمتاع بملذاته القذرة؛ جعلتم من أنفسكم ضعفاء من أجل أن يكون هو الأقوى والأقدر على إخضاعكم لسيطرته[18].

ولكن إذا اعتمدت سلطة كل حكومة على الرأي والتعاون بالتراضي فقط، ثم، كما أوضح الطالب الرئيسي لدى ميزيس ومعلمنا الفكري الآخر، موراي ن. روثبارد، في مقدمته لمقالة لا بوتيه التي نشرت في القرن السادس عشر، فإن ذلك يعني أيضاً أن بالإمكان إسقاط كل حكومة بمجرد تغيير الرأي وممارسة سلطة الإرادة المطلقة.

---

(18) ايتيان دو لا بوتيه، سياسة الطاعة: خطاب العبودية الطوعية (نيويورك: طبعات الحياة الحرة، 1975)، ص 52.

«ففي حال كان الطغيان يعتمد حقاً على موافقة الشعب، فإن الوسيلة الواضحة لإسقاطه هي ببساطة أن يسحب الشعب تلك الموافقة»[19] هذا يعني، من أجل تجريد الحكومة من صلاحياتها وإصلاحها لتعود إلى وضعها السابق كمنظمة ذات عضوية تطوعية (كما كانت قبل عام 1861)، ليس من الضروري الاستيلاء عليها أو الدخول في معركة عنيفة ضدها أو حتى القبض على حكامها. في الواقع، لن يؤدي القيام بذلك سوى إلى إعادة تأكيد مبدأ الإكراه والعنف العدواني الذي يقوم عليه الوضع الحالي ويؤدي حتماً إلى استبدال حكومة أو طاغية بحكومة أخرى أو طاغية آخر. بل كل ما يتوجب على الفرد هو أن يقرر الانسحاب من الاتحاد القسري وأن يستعيد حقه في الحماية الذاتية. فالشرط الضروري لتقدم الإنسان هو الانفصال السلمي وعدم التعاون مع الطغاة[20].

وإن كانت هذه النصيحة تبدو ساذجة في البداية (ما الفرق الذي تحدثه إذا قررت أنت أو أنا الانفصال عن الاتحاد؟)، يصبح وضعها كاستراتيجية حقيقية للثورة الاشتراكية واضحاً بمجرد توضيح الآثار الكاملة لعملية الانفصال الشخصي. ينطوي قرار الانفصال على اعتبار المرء أن الحكومة المركزية غير شرعية، وأن عليه التعامل معها وفقاً لذلك وأن يعتبر عملاءها أتباع لوكالة خارجة عن القانون أو قوات احتلال «أجنبية». ويعني هذا، أن يلتزم المرء بالحفاظ على كرامته وأن يرفض الانسياق لكل ما من شأنه دعم أو تسهيل عملياتهم وعليه الحفاظ على أكبر قدر ممكن من ممتلكاته وأن يقبل بدفع أقل قدرٍ ممكن من أموال الضرائب، وأن يتجاهل جميع

---

(19) المرجع السابق نفسه، ص 15.

(20) يشرح روثبارد في مقدمته لـ لا بوتيه (المرجع نفسه، ص 17):

لقد كان تقليداً من العصور الوسطى لتبرير طغيان الحكام الظالمين الذين يخرقون القانون الإلهي، ولكن مذهب لا بوتيه La Boétie، رغم بعده عن العنف، كان في أعماقه أكثر تطرفاً بكثير. لأنه على الرغم من أن اغتيال طاغية هو مجرد عمل فردي معزول ضمن نظام سياسي قائم، فإن العصيان المدني الشامل، كونه فعلاً مباشراً من جانب الجماهير الكبيرة من الناس، هو أكثر ثورية بكثير من أجل إطلاق عملية تحول للنظام نفسه. كما أنه أكثر أناقة وعمقاً من الناحية النظرية، حيث يتدفق على الفور كما هو الحال من رؤية لا بوتيه حول القوة التي تعتمد بالضرورة على الموافقة الشعبية؛ لذلك فإن علاج السلطة هو ببساطة سحب هذه الموافقة.

القوانين والتشريعات واللوائح الفيدرالية باعتبارها لاغية وباطلة، وألا يعمل أو يتطوع في الحكومة المركزية بفروعها التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وألا يرتبط أو يتبع أي شخص يقوم بذلك (سيّما أولئك ممن هم على صلة مع ذوي المقام الرفيع وفق التسلسل الهرمي وصولاً للأوصياء أو الحكام)، ولا يشارك في سياسات الحكومة المركزية ولا يساهم بأي دور في تشغيل الماكينة السياسية الاتحادية، ويرفض الانخراط في أي حزب سياسي وطني أو حملة سياسية، ولا في أي منظمة أو وكالة أو مؤسسة أو جمعية أو مركز أبحاث يتعاون أو يمول من قبل أي فرع من فروع الطاغية (اللفياثان) الاتحادي أو أي شخص يعيش أو يعمل في واشنطن العاصمة أو بالقرب منها.

ومن ثم، ففي ظل حرصه على الحفاظ على أكبر قدر من أملاكه بعيداً عن حماية الحكومة، يبدأ المرء في التفكير بسبل بديلة لتوفير الحماية ويعتمد استراتيجيات استثمارية منهجية ومضاعفة. فمن الناحية الأولى، وكما يتطلب قمع الجريمة استخدام وسائل دفاعية مناسبة كالأقفال والبنادق والبوابات والحراس والتأمين، فإن وجود الحكومة يتطلب تدابير دفاعية محددة تتمثل باتباع السبل التي تمكن الفرد في الواقع من سحب أو إخفاء قدر الإمكان عن أعين وأذرع الحكومة. لكن التدابير الدفاعية ليست كافية، إذ لا بد لحماية ممتلكات الفرد بشكل تام من متناول يد الحكومة، من ألا يبقى معزولاً جراء قراره بالانفصال. ولا يجدر بكل شخص أن يحذو حذوه، ولا ضرورة لأن يفعل ذلك غالبية السكان في ذات المكان بل في عدد من المناطق المنفصلة، وللوصول إلى هذا المستوى الحرج من الانسحاب الشامل، من الضروري دعم التدابير الدفاعية للإنسان باستراتيجية هجومية تتمثّل بخوض حملة أيديولوجية لنزع الشرعية عن فكرة ومؤسسة الحكومة الديمقراطية بين صفوف الشعب.

يعرّف لا بوتيه وميزيس جماهير الشعب بأنها كانت دائماً وأبداً تضم «الرعاع» و«الحمقى»، و«المغفلين» الذين يخدعون بسهولة ويغرقون في مستنقعات الخضوع المعتاد. وهكذا، وإلى اليوم، يغرق الشعب منذ الطفولة المبكرة في سيل الدعاية الحكومية الذي يلاحقهم في المدارس العامة والمؤسسات التعليمية على يد جحافل

المثقفين المعتمدين علناً، ويقبل معظم الناس بلا تفكير أو وعي هذا الهراء بل ويكررونه كالاعتقاد بأن الديمقراطية هي حكم ذاتي وأن الحكومة هي من الشعب وإلى الشعب ومن أجل الشعب. وإن استطاعوا أن يبصروا الحقيقة من خلال هذا الخداع، فإن معظمهم ما زال يقبل فكرة الحكومة الديمقراطية دون أدنى شكّ على اعتبار أنها توفر له العديد من السلع والفوائد. ولاحظ لا بوتيه أن مثل هؤلاء «الحمقى» لا يدركون أنهم «يستردون فقط جزءاً من ممتلكاتهم الخاصة، وأن من غير الوارد أن يعطيهم حاكمهم أي شيء دون أن يكون قد أخذه منهم أولاً»[21]. وعلى هذا، يجب أن تبدأ كل ثورة اجتماعية بالضرورة ببضعة رجال استثنائيين: النخبة الطبيعية.

ووصف لا بوتيه هذه النخبة ودورها قائلاً:

«غالباً ما يتفوق عدد قليل من الموهوبين على غيرهم ويشعرون بثقل النير ولا يمكنهم كبح جماح رغبتهم بالتخلص منه؛ هؤلاء هم الرجال الذين لا يمكن ترويضهم ليكونوا خانعين، والذين يأبون التنازل عن امتيازاتهم الطبيعية ويرفضون نسيان أسلافهم وطرقهم السابقة. مثلهم كمثل أوليسيس الذي خاض البر والبحر دوماً باحثاً عن دخان مدخنته. وهؤلاء الرجال هم الذين يمتلكون في الواقع عقولاً صافية واضحة ورؤى ثاقبة، ولا يكتفون على عكس جماهير الرعاع بمجرد النظر إلى ما تحت أقدامهم وحسب، بل ينظرون إلى ما حولهم ووراءهم وأمامهم، ويذكرون شؤون الماضي من أجل الحكم على شؤون المستقبل، ومقارنة كليهما مع أوضاع الحاضر.

هؤلاء هم الذين يمتلكون عقولاً نيرة متحررة عملوا على تشذيبها وتطويرها أكثر عن طريق الدراسة والتعلم. وحتى لو فنيت الحرية بالكامل من الأرض، فسوف يعيد هؤلاء الرجال ابتكارها. والعبودية بالنسبة لهم أمر مرفوض تماماً مهما ارتدت من أقنعة متقنة[22].

(21) المرجع نفسه، ص 70.

(22) المرجع نفسه، ص 65.

وكما أنه لا يمكن أن تحدث ثورة بغياب النخبة الليبرالية- الليبرتارية، كذلك لا يمكن أن تحدث ثورة بدون شكل من أشكال المشاركة الجماهيرية. أي أن النخبة لا تستطيع الوصول إلى هدفها المتمثل باستعادة حقوق الملكية الخاصة والقانون والنظام ما لم تنجح في نقل أفكارها للشعب، علناً إن أمكن وسراً إذا لزم الأمر، وإيقاظ الجماهير من سباتها الخاسر عبر إثارة غريزتهم الطبيعية على الأقل مؤقتاً المتمثلة في الرغبة في أن يكونوا أحراراً كما عبر عنها ميزيس: «إنّ ازدهار المجتمع البشري يعتمد على عاملين: القدرة الذهنية للرجال المتميزين على تصور نظريات اشتراكية واقتصادية سليمة، وقدرة هؤلاء الرجال أو غيرهم على جعل هذه الأيديولوجيات مستساغة للأغلبية»[23].

وبالتالي، فإن قرار أعضاء النخبة بالانفصال عن الحكومة وعدم التعاون معها يجب أن يشمل دائماً التصميم على الانخراط في صراع أيديولوجي مستمر أو المساهمة فيه، فإذا اعتمدت سلطة الحكومة على القبول الواسع للأفكار الكاذبة والسخيفة بالفعل، فإن الحماية الحقيقية الوحيدة تتحقق عبر الهجوم المنهجي على هذه الأفكار المضللة ونشر الأفكار الحقيقية وترويجها. ولكن كما يجب على المرء أن يكون دائماً حذراً ويقظاً فيما يتعلق باستثماراته المادية، من المهم بنفس القدر أن يكون يقظاً دوماً وانتقائياً في استثماراته الأيديولوجية.

ولا يكفي في هذا المسعى مجرد توجيه النقد أو دعم النقاد والانتقادات لسياسات أو شخصيات حكومية محددة حتى لو كانت انتقادات صحيحةً ومكشوفة، لأن هذا لا يعالج المشكلة من جذورها، بل هو أشبه بمصطلح «اليسار الجديد» أي «الملازم للنظام» وبالتالي فهو غير ضار من وجهة نظر الحكومة.

وبناء على ذلك فإن أي دعم يقدم لمثل هذه الجهود، مهما كان حسن النية، يعتبر هدراً للوقت في أحسن الأحوال ويزيد من سلطة الحكومة بدلاً من إضعافها، لذلك لا بد من تجاوز مسألة توجيه النقد والانتقادات إلى سياسات وشخصيات حكومية

---

(23) ميزيس، الفعل الإنساني، ص 864.

بعينها حتى لو جرى ذلك بهدف جذب انتباه الجماهير. يجب على كل ناقد ونقد يستحق الدعم المضي قدماً في شرح فشل الحكومة باعتباره عَرَضٌ من أعراض الخلل الأساسي في فكرة الحكومة ذاتها (والحكومة الديمقراطية بشكل خاص). أي بعبارة أخرى، لا يستحق أي نقد أو انتقاد أي شخص ما لم يكشف عن التزوير الفكري للركيزتين الأساسيين اللتين تستند إليهما سلطة الحكومة: الاعتقاد بأن حماية الملكية الخاصة، الفريدة من نوعها بين جميع السلع، تستلزم الاحتكار الإلزامي (مؤسسة ذات عضوية غير طوعية)، وأن أفضل تأمين للملكية والحماية الخاصة يكون من خلال الدخول الحر في هذا الاحتكار للقانون والنظام وانتخاب إدارتها بطريقة ديمقراطية.

في الواقع، يجب ألا يكون هناك حتى أدنى تردد في التزام الفرد بالتزمت الإيديولوجي الثابت («التطرف»). وأي شيء أقل من ذلك لن يقود إلا إلى نتائج عكسية وحسب، ولكن الأهم من ذلك، لا يمكن سوى للأفكار الراديكالية بالفعل أن تثير مشاعر الجماهير الباهتة الكسولة. وليس هناك ما هو أكثر فاعلية في إقناع الجماهير بالتوقف عن التعاون مع الحكومة من الاستمرار في كشف خداع الحكومة وممثليها وأنهم مثال للاحتيال الأخلاقي والاقتصادي.

إذا وفقط إذا فهم أعضاء النخبة الطبيعية الليبرالية التحررية هذه العبرة وبدأوا في التصرف وفقاً لذلك سيكون لليبرالية مستقبلها. وحينها فقط سيطبقون النصيحة التي قدمها لا بوتيه لنا جميعاً:

«اعقد العزم على ألا تكون عبداً بعد اليوم وسوف تصبح إنساناً حراً في التوّ واللحظة. أنا لا أطلب منك أن تضع يدك على الطاغية لإسقاطه، كل ما عليك ببساطة هو أن تتوقف عن تأييده؛ وستشهد حينها سقوطه كما يسقط التمثال العظيم بعد سحب القاعدة فيتهاوى على الأرض وتتبعثر أشلاؤه»[24].

(24) لا بوتيه، سياسات الطاعة، ص ص 52–53.

عن الديمقراطية، وإعادة التوزيع، ودمار الممتلكات

تخيل حكومة عالمية منتخبة ديمقراطياً وفقاً لمبدأ (فرد واحد_ صوت واحد) على نطاق عالمي. ما النتيجة المحتملة لمثل هذه الانتخابات؟ سنحصل على الأرجح على حكومة ائتلافية هندية صينية. وما الذي ستقرره هذه الحكومة لإرضاء مؤيديها وضمان إعادة انتخابها؟ ربما ستجد الحكومة وفق هذا المنظور أن ما يسمى العالم الغربي لديه الكثير من الثروات، وبقية العالم، وخاصةً الصين والهند، لا يمتلك سوى القليل منها، وبالتالي من الضروري إعادة توزيع الثروة والدخل بشكل منهجي ومنظم[1]. أو تخيل أنه جرى توسيع حق المشاركة في التصويت في بلدك ليشمل قطاع الأطفال في سن السابعة. على الرغم من أن الحكومة لن تضم أطفالاً على الأرجح، إلا أن سياساتها ستعكس بكل تأكيد «الاهتمامات المشروعة» الخاصة بالأطفال كالعدالة في الحصول «المتساوي» على البطاطا المقلية «المجانية» وعصير الليمون ومقاطع الفيديو[2].

(1) يبلغ عدد سكان الصين والهند مجتمعين حوالي 2.2 مليار (من مجمل عدد سكان العالم الحالي البالغ 6 مليارات). في حين يبلغ عدد سكان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مجتمعين حوالي 700 مليون نسمة.

(2) كان متوسط العمر المتوقع في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال منتصف القرن التاسع عشر حوالي أربعين عاماً. في ذلك الوقت، وبصرف النظر عن كونها محصورة بالذكور فقط بالإضافة إلى شروط الحد الأدنى من الملكية، فقد جرى تقييد حق الاقتراع بشرط الحد الأدنى للسن الذي كان عادة 25 عاماً (وأقل من 21 عاماً في بعض الأماكن مثل المملكة المتحدة والسويد، ووصل إلى 30 عاماً في بلدان أخرى مثل

إن أخذ هذه «التجارب الفكرية» في الاعتبار يجعل ما من شكٍّ في العواقب التي نجمت عن عملية التحول الديمقراطي التي بدأت في أوروبا والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد بدأت تؤتي ثمارها مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

لقد أدى التوسع المتتالي للامتيازات ومنح حق الاقتراع العام للبالغين داخل كل دولة إلى الأثر الذي خلفته الديمقراطية على العالم بأسره: لقد أحدثت ميلاً دائماً على ما يبدو نحو إعادة توزيع الثروات والدخل[3].

إن مبدأ «فردٌ واحد- صوتٌ واحد» مقترن بـ «الدخول الحر» إلى الحكومة الديمقراطية، ويعني أن يصبح كل شخص وممتلكاته الشخصية في متناول الجميع

فرنسا والدنمارك). في الوقت الحاضر، ومع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للفرد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى ما يزيد عن سبعين عاماً، يمتد الامتياز في كل مكان ليشمل الذكور والإناث، وألغيت جميع شروط الملكية، وخفض الحد الأدنى لسن التصويت بشكل عام إلى ثمانية عشر عاماً. ولو تم الحفاظ على شروط «الاستحقاق» الأصلية، لكان ارتفع الحد الأدنى للسن بدل أن ينخفض: من متوسط خمسة وعشرين عاماً إلى حوالي خمسين عاماً!

(3) كمؤشر تقريبي لهذا الاتجاه، قد يرغب المرء في ربط التوسعات المتعاقبة لجمهور الناخبين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بارتفاع إقبال الناخبين الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين على التصويت (والانحدار الموازي لإقبال الأحزاب الليبرالية الكلاسيكية). والأمثلة القليلة التالية تكفي لإثبات ما سبق ذكره. (1) ألمانيا: خلال الأعوام 1871 و1903 و1919، كان إجمالي عدد أصوات الناخبين 4,1 و9,5 و30,5 مليون شخص على التوالي؛ وكانت نسبة إقبال الناخبين الاشتراكيين 3 ٪ و32 ٪ و46 ٪ على التوالي؛ أما نسبة إقبال الناخبين الليبراليين فكانت 46 ٪ و22 ٪ و23 ٪ على التوالي. (2) إيطاليا: للأعوام 1895 و1913 و1919، بلغ مجموع عدد أصوات الناخبين 1,3، و5,1 و5,8 مليون ناخب ليبرالي وكانت نسبة إقبال الناخبين الليبراليين 80 ٪، و56 ٪، و35 ٪ على التوالي. (3) المملكة المتحدة: خلال الأعوام 1906 و1918، كان إجمالي عدد الأصوات 7.3 و214 مليون على التوالي؛ وكانت نسبة إقبال الناخبين الاشتراكيين 5 ٪ و21 ٪ على التوالي؛ وبلغت نسبة الناخبين الليبراليين 49 ٪، و25 ٪ على التوالي. (4) السويد: خلال الأعوام 1905 و1911 و1921، كان إجمالي عدد الأصوات المدلى بها 0,2 و0,6 و1,7 مليون على التوالي؛ وبلغت نسبة إقبال الناخبين الاشتراكيين 9 ٪ و28 ٪ و36 ٪ على التوالي، ونسبة إقبال الناخبين الليبراليين 45 ٪ و40 ٪ و19 ٪ على التوالي. (5) هولندا: خلال الأعوام 1888 و1905 و1922، بلغ إجمالي الأصوات المدلى بها 0,3 و0,8 و3,3 مليون على التوالي، وكانت نسبة إقبال الناخبين الاشتراكيين 3 ٪ و17 ٪ و27 ٪ على التوالي؛ ونسبة الناخبين الليبراليين 40 ٪ و28 ٪ و9 ٪ على التوالي.

وأنهم مستعدون للاستيلاء عليها. ومن هنا جاء مصطلح «مأساة المشاعات». («مأساة المشاعات tragedy of the commons») وهو مصطلح يصف حالة استنزاف مورد مشترك من قبل مجموعة أفراد بصورة مستقلة وعقلانية ولكن بناء على ما تستدعيه المصلحة الذاتية لكل منهم رغم إدراكهم أن الاستنزاف المشترك للموارد يتعارض مع المصلحة المشتركة للمجموعة على المدى الطويل»[4] فمن المتوقع أن تحاول أغلبية من «لا يملكون» إثراء أنفسهم على حساب أقليات «من يملكون»، ولا يقصد بذلك أنه سيكون هناك طبقة واحدة فقط ممن «لا يملكون» وطبقة واحدة ممن «يملكون»، وأن إعادة التوزيع ستحدث بشكل موجه من الأغنياء إلى الفقراء بل العكس هو الصحيح. وفي حين أن إعادة التوزيع من الأثرياء إلى الفقراء سيكون لها دور بارز على الدوام، فإن من الخطأ الفكري والاجتماعي افتراض أنها الشكل الوحيد أو حتى الغالب لإعادة التوزيع[5]. ففي النهاية، ثمة سبب ما لكون الأغنياء «الدائمين» أغنياء، أو الفقراء «الدائمين» فقراء.

عادة ما يكون الأثرياء منطلقين جداً وكادحين والفقراء مملين أو كسالى[6]. ومن غير المحتمل أن يتفوق المملون حتى لو كانوا أغلبية أو أن يحققوا الثراء على حساب

---

(4) تشير «مأساة المشاعات» إلى الإفراط في استخدام الموارد، أو هدرها أو استنزافها للموارد المشتركة (كسلع مملوكة ملكية عامة). انظر «إدارة المشاعات»، غاريت هاردين وجون بادن، محرران. (سان فرانسيسكو: دبليو. إتش فريمان، 1977).

(5) راجع جوزيف أ. بيكمان، «الأغنياء والفقراء والضرائب التي يدفعونها»، (سقوط المصلحة العامة 1969)، موراي ن. روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك. كولير 1978)، ص ص 57-62.

(6) انظر إدوارد سي. بانفيلد، راجع إدوارد بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة (بوسطن: ليتيل، براون، 1974) الفصل 3. ويذكر بانفيلد أن الفقر عادةً مجرد مرحلة انتقالية، مقيدة بالمرحلة المبكرة من العمل الوظيفي للشخص. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفقر «الدائم» ناتج عن قيم ومواقف ثقافية محددة: توجّه الشخص نحو الحاضر أو، من الناحية الاقتصادية، درجة التفضيل الزمني المرتفعة التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالذكاء المنخفض، ويبدو أن لها أساساً وراثياً مشتركاً. في حين يتميز الفرد الآخر الذي كان فقيراً «مؤقتاً» لكنه يتحرك تصاعدياً بالتوجه نحو المستقبل والانضباط الذاتي والرغبة في التخلي عن الإشباع الحالي مقابل ضمان مستقبل أفضل، فإن الفرد الفقير الدائم يتميز بالتوجه نحو الحاضر والتمسك بمذهب المتعة. يكتب بانفيلد: إذا كان لدى الأخير (الفقير الدائم) أي وعي بالمستقبل، فسوف يكون وعياً بشيء ثابت قدريّ وخارجاً عن إرادته: أي أنّ الأشياء تحدث له، وليس هو من يجعلها تحدث. يتحكم الدافع في سلوكه، إما لأنه لا يستطيع

أقلية من الأفراد المفعمين بالطاقة. بدلاً من ذلك، تجري معظم عمليات إعادة التوزيع ضمن مجموعة «غير الفقراء»، وغالباً ما ينجح الأكثر ثراءً في الحصول على دعم من الأكثر فقراً. تأمل، على سبيل المثال، الممارسة شبه العالمية المتمثلة في توفير التعليم الجامعي «المجاني»، حيث تدفع الطبقة العاملة (التي نادراً ما يذهب أبناؤها إلى الجامعات) من خلال فرض الضرائب ثمن تعليم أبناء الطبقة المتوسطة![7] ومن الممكن أيضاً توقع وجود العديد من المجموعات والائتلافات المتنافسة التي تحاول الربح على حساب الآخرين. سيكون هناك العديد من المعايير المتغيرة التي تحدد ما الذي يجعل شخصاً ما «يمتلك» (يستحق أن يُنهب) والآخر «لا يملك» (يستحق استلام الغنائم). البعض يخسرون على حساب إحدى ميزاتهم ويكسب البعض الآخر على حساب فئة أخرى، وينتهي الأمر ببعض الأفراد مفلسين تماماً والبعض الآخر أثرياء تماماً ومردّ كل ذلك إلى عمليات إعادة التوزيع.

إن الاعتراف بالديمقراطية كآلية لإعادة توزيع الثروة الشعبية والدخل بالاقتران مع أهم مبدأ من مبادئ الاقتصاد سينتهي بالمرء إلى الحصول على المزيد من كل ما هو مدعوم، وهذا هو المفتاح لفهم ما يجري في عصرنا الحالي[8].

ضبط نفسه للتضحية بحاضره من أجل ضمان الراحة في المستقبل أو لأنه لا يدرك أهمية المستقبل. لذلك يعتبر سلوكه طائشاً وقصير النظر تماماً. إنه يمارس العمل فقط لأن عليه البقاء حيّاً، ويتنقل بين وظائف لا تتطلب أي مهارات ولا تثير اهتمامه....غير مبالٍ بأشيائه.. حتى عندما تكون جديدةً نوعاً ما، ومن المحتمل أن يضعها جانباً بشكل نهائي لمجرد أنها تحتاج إصلاحات بسيطة. حتى جسده، أيضاً يتعامل معه كشيء «يعمل به ولكن لا يصونه».

(7) آرمن آلجيان، «التأثير الاقتصادي والاجتماعي للرسوم الدراسية المجانية»، في شرح، القوى الاقتصادية في العمل (انديانابوليس: تمويل التحرر، 1977)؛ روثبارد، من أجل حرية جديدة، الفصل 7. ومن الأمثلة الأخرى التي تنطوي على هذا النوع من إعادة التوزيع هناك الإعانات الزراعية، وتفضيلها على وجه الخصوص للمزارعين الأثرياء الكبار، والحد الأدنى للأجور، وتفضيل العمال المهرة ذوي الأجور المرتفعة (والنقابيين) على حساب العمال غير المهرة (وغير النقابيين)، وبالطبع جميع أشكال قوانين «حماية الأعمال التجارية» (التعريفات الوقائية أو رسوم الحماية)، لصالح الأثرياء من أصحاب الشركات على حساب كتلة المستهلكين الفقراء نسبياً.

(8) حول اقتصاديات إعادة التوزيع، انظر لودفيج فون ميزيس، الاشتراكية: تحليل اقتصادي واجتماعي (انديانابوليس، تمويل التحرر، 1981)، خاصةً الفصل 34، موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق: والحكومة

جميع عمليات إعادة التوزيع، بصرف النظر عن المعيار الذي تستند إليه، تتضمن «الأخذ» من المالكين الأصليين أو المنتجين («من يملكون» شيئاً ما) و«منحه» لغير المالكين وغير المنتجين («من لا يملكون» أي شيء). فيتراجع حافز أن تكون مالكاً أو منتجاً أصلياً للشيء المعني، ويرتفع حافز أن تكون غير مالك وغير منتج. وتبعاً لذلك، ونتيجة لدعم الأفراد لأنهم فقراء، سيكون هناك المزيد من الفقر. ومن خلال دعم الناس بالإعانات لأنهم عاطلون عن العمل سيكون هناك المزيد من البطالة. ودعم الأمهات العازبات من صناديق الضرائب سيؤدي إلى زيادة في الأمومة العازبة و«عدم شرعية الأبناء» والطلاق[9]. ومن خلال تجريم عمل الأطفال، يحوّل الدخل من الأسر التي لديها أطفال إلى أشخاص بلا أطفال (حيث سترتفع معدلات الأجور نتيجةً للقيود القانونية المفروضة على توفير العمالة). وينخفض معدل المواليد وفقاً لذلك. ومن ناحية أخرى، من خلال دعم تعليم الأطفال ينشأ التأثير المعاكس. يحوّل الدخل من الأشخاص الذين ليس لديهم أطفال أو لديهم عدد قليل منهم إلى أولئك الذين لديهم العديد من الأطفال. وسوف يزيد معدل المواليد نتيجة لذلك. ومع ذلك، ستنخفض قيمة الأطفال مرة أخرى، وستنخفض معدلات المواليد نتيجة لنظام الضمان الاجتماعي المزعوم، لأنه في ظلّ تمويل المتقاعدين (كبار السن) من أموال الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل الحالي (الشباب)، ومؤسسة الأسرة، فسوف يضعف الارتباط بين أجيال الآباء والأجداد والأطفال بشكل مطرد. لم يعد المسنون بحاجة بعد الآن للاعتماد على مساعدة أولادهم إذا لم يكن لديهم مدخرات خاصة بالشيخوخة، ويجب على الشباب (بثروة أقل تراكماً) دعم كبار السن (بثروة أكثر تراكماً) بدلاً من الحالة العكسية المتعارف عليها بين العائلات.

والاقتصاد (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977)، ص 169 وما يليها. شرحه، من أجل حرية جديدة، الفصل 8.

(9) للاطلاع على تحقيق تجريبي مفصل حول هذه القضايا والعديد من القضايا ذات الصلة، راجع تشارلز موراي، خسارة الأرض (نيويورك: كتب أساسية، 1984) تحلل (انديانابوليس: تمويل التحرر، 1981) الفصل 34.

سوف تنخفض رغبة الأهل بإنجاب الأطفال، ورغبة الأولاد بالانتماء إلى الآباء والأمهات، وستزداد حالات انحلال الأسرة والأسر المفككة، وستنخفض معدلات الادخار وتكوين رأس المال، ويرتفع الاستهلاك[10].

نتيجة لتقديم الدعم للمتمارضين، والمختلّين، والمستهترين، ومدمني المخدرات، ومدمني الكحول، ومرضى الإيدز، والمعاقين جسدياً وعقلياً، ومن خلال قانون التأمين والتأمين الصحي الإلزامي، سيكون هناك المزيد من الأمراض، والاختلال، والعصبية، والإهمال، وإدمان الكحول، وإدمان المخدرات، والإيدز والتخلف البدني والعقلي[11].

---

(10) فيما يتعلق بتأثير «الضمان الاجتماعي»، وقوانين الالتحاق الإلزامي بالمدارس، وحظر عمالة الأطفال على التدمير التدريجي للعائلات، انظر ألان كارلسون، ماذا فعلت الحكومة لعائلاتنا؟ (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1991)؛ أيضا برايس ج. كريستنسن، الأسرة مقابل الدولة (أوبورن ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1992).

(11) للاطلاع على أحد التحليلات الأقدم والأكثر عمقاً والأكثر بعد النظر لهذا انظر ميزيس، الاشتراكية، ص ص 429-432 و438-441. في بداية العشرينيات من القرن العشرين، وصف ميزيس آثار «التأمين الاجتماعي» على النحو التالي:

عن طريق الإضعاف أو التدمير التام لإرادة الرغبة والقدرة على العمل، فإن التأمين الاجتماعي يخلق المرض وعدم القدرة على العمل؛ كما يتسبب عادةً بالشكوى... باختصار، يعد التأمين الاجتماعي مؤسسة تميل إلى تشجيع المرض، وليس الحوادث، وتكثيف النتائج الجسدية والنفسية للحوادث والأمراض بشكل كبير. وباعتباره مؤسسة اجتماعية، فإنها تجعل الأشخاص يمرضون جسدياً وعقلياً أو على الأقل يساعدون على تفاقم المرض وإطالة أمده وتكثيف شدته (ص 432).

كما تعمّق ميزيس في صميم الموضوع وفسر سبب اعتبار التأمين ضد معظم المخاطر الصحية والحوادث، وخاصة ضد مخاطر البطالة، مستحيلٌ اقتصادياً.

وتصبح قيمة التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث مشكلة بسبب احتمال أن يكون الشخص المؤمَّن له قد تسبب بنفسه بوقوع الحالة المؤمن ضدها، أو زيادة احتمال وقوعها على الأقل. ولكن في حالة التأمين ضد البطالة، فمن غير الممكن حدوث الحالة المؤمن ضدها أبداً إلا إذا قام الأشخاص المؤمن عليهم بذلك... البطالة هي مشكلة الأجور، وليس العمل. ومن المستحيل التأمين ضد البطالة مثلما هو الحال ضد عدم قابلية السلع الأساسية للبيع.... التأمين ضد البطالة هو بالتأكيد تسمية خاطئة. لا يمكن أن يكون هناك أي أساس إحصائي لمثل هذا التأمين (ص 439).

حول منطق المخاطر والتأمين، انظر كذلك لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقالة في الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، الفصل 6؛ عن العواقب الوراثية لـ «التأمين»

وسوف يرتفع معدل الجريمة من خلال إجبار غير المجرمين، بما فيهم ضحايا الجريمة، على دفع ثمن سجن المجرمين (بدلاً من جعل المجرمين يعوضون ضحاياهم ودفع التكلفة الكاملة للقبض عليهم وسجنهم)[12]. ومن خلال إجبار رجال الأعمال، عبر برامج «التمييز الإيجابي» («عدم التمييز»)، على توظيف المزيد من النساء، أو المثليين، أو السود، أو «الأقليات» الأخرى سيكون هناك توظيف لعدد أكبر من الأقليات العاملة، وعدد أقل من أرباب العمل وعدد أقل من الذكور، ومتغايري الجنس، والموظفين البيض[13]. ومن خلال إجبار مالكي الأراضي الخاصة على دعم «حماية» «الأنواع المهددة بالانقراض» الموجودة على أراضيهم من خلال التشريعات البيئية، سيكون هناك المزيد من الحيوانات الميسورة، وعدد أقل وأسوأ من البشر[14].

والأهم من ذلك، من خلال إجبار مالكي العقارات الخاصة أو أصحاب دخل السوق (المنتجين) على دعم «السياسيين» و«الأحزاب السياسية» و«موظفي الخدمة المدنية» (السياسيون والموظفون الحكوميون لا يدفعون الضرائب وإنما يتقاضون

الاجتماعي، راجع سيمور و. إيتزكوف، الطريق إلى المساواة: التطور والواقع الاجتماعي (ويستبورت، كون: برايجر، 1992)؛ شرحه، تراجع الذكاء في أمريكا (ويستبورت، كون: برايجر، 1994).

(12) عن الجريمة والعقاب، انظر موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1998)، الفصل الأول. 13؛ تقييم المجرم، راندي إي بارنيت وجون هاجيل، محرران. (كامبريدج، ماس: بالينجر، 1977)؛ العدالة الجنائية؟ النظام القانوني مقابل المسؤولية الفردية، روبرت جي. بيدينوتو، محرر. (ايرفينغتون أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1994).

(13) فيما يتعلق بقانون واقتصاد «التمييز الإيجابي» والتمييز، انظر ريتشارد إي. إبشتاين، الأراضي المحرمة (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1992)؛ التمييز، والتمييز الإيجابي، وتكافؤ الفرص، والتر بلوك ومايكل ووكر، محرران. (فانكوفر: معهد فريزر، 1982).

(14) حول الحفظ والبيئية، انظر موراي ن. روثبارد، «الحفظ في السوق الحرة»، في شرحه، والمساواة كثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى (واشنطن العاصمة: مطبعة ليبرتاريان، 1974)؛ شرحه، السلطة السوق ص ص 63-70؛ شرحه، «القانون، حقوق الملكية، وتلوث الهواء»، في شرحه، منطق العمل الثاني (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1997)؛ لويلين روكويل، الابن، بيان مناهض للبيئة (بورلينجيم، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، 1993).

أجورهم من أموال الضرائب)[15]، سوف تتشكل ثروات أقل، ومنتجون أقل، وإنتاجية أقل، والمزيد من الهدر و«الطفيليون» والتطفل.

لا يمكن لرجال الأعمال (الرأسماليين) وموظفيهم كسب الدخل ما لم ينتجوا سلعاً أو خدمات قابلة للبيع في الأسواق. إن إنفاق المشترين على السلع أمرٌ طوعي. يُثبت المشترون (المستهلكون) من خلال شراء سلعة أو خدمة، أنهم يفضلون هذه السلعة أو الخدمة على مبلغ من المال عليهم دفعه من أجل الحصول عليها. في المقابل، فإن السياسيين والأحزاب وموظفي الخدمة المدنية لا ينتجون شيئاً يباع في الأسواق. لا أحد يشتري «السلع» الحكومية أو «الخدمات». تنتج هذه السلع والخدمات وتدفع تكاليف إنتاجها، لكنها لا تباع ولا تشترى. يشير هذا من ناحية إلى أنه من المستحيل تحديد قيمتها ومعرفة ما إذا كانت هذه القيمة تبرر تكاليفها أم لا. وبما أن أحداً لا يشتريها، بالتالي لا يمكن لأحد أن يثبت فعلياً أن السلع والخدمات الحكومية تستحق تكاليفها، وما إذا كان من الممكن فعلياً لأي شخص أن يمنحها أي قيمة على الإطلاق أم لا. ومن غير المنطقي تماماً من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، افتراض أن السلع والخدمات الحكومية تستحق ما يكلف

---

(15) انظر روثبارد، السلطة والسوق، الفصل 2، ص 84 وما يليها. لإدراك هذه الحقيقة المهمة، من الضروري فقط طرح السؤال «ماذا سيحدث لو ألغيت جميع الضرائب؟» هل يعني ذلك، على سبيل المثال، أنّ دخل كل شخص سيرتفع من صافي الدخل (بعد الضريبة) إلى إجمالي الدخل (قبل الضريبة)؟ طبعاً «لا» بكل تأكيد. لأنّ شيئاً ما جرى فعله حالياً باستخدام الضرائب المحصلة. فقد تُستخدم لدفع رواتب موظفي الحكومة، على سبيل المثال. لا يمكن أن ترتفع رواتبهم إذا ألغيت الضرائب. بل ستنخفض رواتبهم إلى الصفر، مما يدل على أنهم لا يدفعون أي ضرائب على الإطلاق. كما يوضح روثبارد: «إذا تلقى البيروقراطي راتبا قدره 5000 دولار في السنة ودفع 1000 دولار كضرائب» للحكومة، فمن الواضح تماما أنه يتلقى راتبا قدره 4000 دولار ولا يدفع أي ضرائب على الإطلاق. لقد اختار رؤساء الحكومات ببساطة أداة محاسبة معقدة ومضللة لجعل الأمر يبدو وكأنه يدفع الضرائب بالطريقة نفسها التي يدفع بها أي رجل آخر لديه نفس الدخل «(المرجع نفسه، ص 278، ص 142). بمجرد أن نفهم ذلك، يتضح سبب كون بعض الجماعات مثل معلمي المدارس وأساتذة الجامعات يؤيدون دائماً وبشكل موحد فرض ضرائب أعلى. وهم بذلك لا يقبلون طوعاً فرض أعباء أكبر على كاهلهم. فالضرائب المرتفعة هي الوسيلة التي تزيد من رواتبهم الممولة من أموال الضرائب. فيما يتعلق بمسألة دافعي الضرائب مقابل مستهلكي الضرائب (أو ضامني الضرائب)، انظر أيضاً جون سي كالهون، مقالة حول الحكومة (نيويورك: مطبعة ليبرال آرت، 1953)، ص ص 16-18.

إنتاجها كما هو الحال دائماً في حساب الدخل القومي، ومن ثم إضافة هذه القيمة إلى قيمة السلع العادية المنتجة من قبل القطاع الخاص (السلع القابلة للشراء والبيع) للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (أو الوطني)، على سبيل المثال. ومن الممكن أيضاً افتراض أن السلع والخدمات الحكومية لا تساوي شيئاً، أو حتى أنها ليست «سلعة» على الإطلاق بل «أشياء ذات قيمة سلبية»، وبالتالي، ينبغي خصم تكلفة السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بأكملها من القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة من قبل القطاع الخاص. في الواقع، لنفترض أن هذا سيكون أكثر تبريراً. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بتداعياته العملية، فإن دعم السياسيين وموظفي الخدمة المدنية يرقى إلى مستوى الدعم «للإنتاج» دون أي اعتبار يذكر لرفاهية المستهلكين المزعومين، ومع الاهتمام الكبير أو الوحيد بدلاً من ذلك برفاهية «المنتجين»، أي السياسيين وموظفي الخدمة المدنية. وتبقى رواتبهم على ما هي عليه، سواء كان إنتاجهم يرضي المستهلكين أم لا. وبناءً على ذلك، ونتيجة لتوسع العمالة في القطاع «العام»، سيكون هناك زيادة في الكسل والإهمال وعدم الكفاءة وسوء الخدمة وسوء المعاملة وحتى التدمير- وفي الوقت نفسه المزيد من الغطرسة والديماغوجية والأكاذيب («نحن نعمل من أجل الصالح العام»)[16].

بعد أقل من مئة عام من الديمقراطية وإعادة التوزيع، أصبحت النتائج المتوقعة جليّة. يبدو أن «صندوق الاحتياطي» الذي ورث من الماضي قد نفد. وعلى مدى عدة عقود (منذ أواخر الستينيات أو أوائل السبعينيات)، كانت مستويات المعيشة الحقيقية راكدة أو حتى هبطت في الغرب[17]. أدى الدين «العام» وتكلفة نظام الضمان

---

(16) حول الأخطاء الأساسية التي تنطوي عليها إجراءات حساب الدخل القومي القياسي، والبديل البنّاء، انظر موراي ن. روثبارد، الكساد العظيم في أمريكا (مدينة كنساس: شيد ووارد، 1975)، ص ص 296-304؛ شرحه، السلطة والسوق، ص ص 199-202.

(17) لدراسة إرشادية بالاستناد إلى اقتراحات روثبارد حول طريقة بديلة لحساب الدخل القومي، راجع روبرت باتيماركو، «إجمالي الناتج المحلي، وتقرير أداء العمل، ومستوى المعيشة»، مراجعة للاقتصاد النمساوي 1 (1987).

الاجتماعي والرعاية الصحية الحالي إلى توقع حدوث انهيار اقتصادي وشيك[18]. وتصاعدت في الوقت نفسه معظم أشكال السلوك غير المرغوب فيه، كالاعتماد على الرعاية الاجتماعية، والإهمال، والاستهتار، والفظاظة، والاضرابات النفسية، واتباع مذهب المتعة، والجريمة، ووصلت النزاعات الاجتماعي والتدهور المجتمعي إلى مستويات خطيرة[19]. أما إذا ستمرت الاتجاهات الحالية، فمن الآمن أن نقول إن دولة الرفاهية الغربية (الديمقراطية الاجتماعية) ستنهار تماماً كما انهارت الاشتراكية الشرقية (على الطريقة الروسية) في أواخر الثمانينيات.

ومع ذلك، لا يقود الانهيار الاقتصادي تلقائياً إلى التحسن. بل من المحتمل أن تصبح الأمور أسوأ وليس أفضل. والضروري في هذه الحالة إلى جانب الأزمة هو اتباع الأفكار الصحيحة والأشخاص القادرين على فهمها وتنفيذها بمجرد ظهور الفرصة. ففي نهاية المطاف، يتحدد مسار التاريخ من خلال الأفكار، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، ومن خلال الأفراد الذين يتصرفون بناءً على أفكار حقيقية أو خاطئة ويستلهمونها. الفوضى الحالية هي أيضاً نتيجة للأفكار. إنها نتيجة قبول الرأي العام الساحق لفكرة الديمقراطية. فطالما ساد هذا القبول، لا يمكن تجنب حدوث كارثة، ولا يمكن أن يكون هناك أمل في التحسن حتى بعد وقوعها. من ناحية أخرى، يمكن تجنب وقوع الكارثة بمجرد إدراك أنّ فكرة الديمقراطية كاذبة وشريرة، وأنّ من الممكن، من حيث المبدأ، تغيير هذه الفكرة على الفور تقريباً.

إن المهمة الأساسية لأولئك الذين يرغبون في قلب المد والجزر ومنع الانهيار الصريح هي «نزع الشرعية» عن فكرة الديمقراطية باعتبارها السبب الجذري

---

(18) للحصول على نظرة عامة موجزة، راجع فيكتوريا كرزون برايس، «دولة الرفاهية الراشدة، هل يمكن إصلاحها؟» هل يمكن حل المشكلات الحالية لدول الرفاهية الراشدة مثل السويد؟ نيلز كارلسون، محرر. (ستوكهولم: مطبعة جامعة المدينة، 1995)، خاصة ص ص 15-19.

(19) على سبيل المثال، تضاعف معدل القتل في الولايات المتحدة بين عامي 1960 و1990، وارتفعت معدلات الاغتصاب أربعة أضعاف، وزاد معدل السرقة خمسة أضعاف، وارتفع احتمال أن تصبح ضحية اعتداء خطير بنسبة 700 ٪. أنظر سيمور إتسكوف، تراجع الاستخبارات في أمريكا؛ روجر د. مكغرات، «دللهم بجرعة وافية من القيادة» كرونيكل (يناير 1994).

للحالة الراهنة المتمثلة في «إزالة الطابع الحضاري» التدريجي. لهذا الغرض، لا بد من الإشارة أولاً إلى صعوبة العثور على عدد كبير من مؤيدي الديمقراطية عبر تاريخ النظرية السياسية. لم يحمل كبار المفكرين سوى الازدراء للديمقراطية. حتى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة، عارضوا بشدة نموذج الديمقراطية القائم في أيامنا هذه. كانوا يعتقدون أن الديمقراطية ليست سوى حكم الرعاع دون أدنى شك. لقد اعتبروا أنفسهم أعضاء في «الطبقة الأرستقراطية الطبيعية»، وانصب تأييدهم على الجمهورية الارستقراطية وليس الديمقراطية[20]. علاوة على ذلك، حتى من بين المدافعين النظريين القلائل عن الديمقراطية مثل جان جاك روسو، على سبيل المثال، يكاد من المستحيل العثور على أي شخص يدافع عن الديمقراطية لأي سبب سوى في المجتمعات الصغيرة (القرى أو البلدات). في الواقع، في المجتمعات الصغيرة حيث يعرف الجميع بعضهم بعضاً شخصياً، يجب أن يعترف معظم الناس أن منصب «من يملكون» يعتمد عادةً على إنجازهم الشخصي المتفوق تماماً كما يجد منصب من «لا

---

(20) انظر إريك فون كوهنيلت-ليدين، إعادة النظر في اليسار (واشنطن العاصمة: بوابة ريجنري، 1990)، خاصةً الفصل 6. من بين المؤسسين الأمريكيين، كان ألكساندر هاميلتون مناصراً للمَلكية. وبالمثل، كان حاكم ولاية بنسلفانيا، روبرت موريس، لديه ميول ملكية قوية. عبر جورج واشنطن عن استيائه العميق من الديمقراطية في رسالة مؤرخة 30 سبتمبر 1798، إلى جيمس ماكهنري. كان جون آدمز مقتنعاً بأن كل مجتمع ينشأ فيه أرستقراطيون، تماماً مثل حقل الذرة ينمو فيه بعض أكواز كبيرة وبعضها صغير. وقد أصرّ في رسالة موجهة إلى جون تايلور، مثل أفلاطون وأرسطو، على أن الديمقراطية ستتحول في نهاية المطاف إلى استبداد، وأعلن في رسالة إلى جيفرسون أن «الديمقراطية سوف تحسد الجميع، وتتجادل مع الجميع، وتسعى إلى هدم الجميع، وإن كان لها اليد العليا صدفةً لوقت قصير، فستكون انتقامية ودموية وقاسية». وفي رسالة كتبها جيمس ماديسون إلى جاريد باركس، اشتكى من صعوبة «حماية حقوق الملكية من شبح الديمقراطية». وحتى توماس جيفرسون، الذي كان ربما الأكثر «ديمقراطية» بين المؤسسين، اعترف في رسالة إلى جون آدمز أنّ:

الأرستقراطية الطبيعية.. هي الهدية الأغلى من الطبيعة للمجتمعات، لأجل تعليم وثقة وحكومات المجتمع. وبالفعل، من غير المنطقي في نظام الخلق أن يولد رجال يحكمون الدولة الاجتماعية لا يمتلكون الفضيلة والحكمة الكافية لإدارة شؤون المجتمع. ألا يمكننا حتى أن نقول إن هذا النوع من الحكومات هو الأفضل، وأنّه يوفر فعالية أكبر في اختيار نقي لمسؤولي الحكومات من بين هذه الأرستقراطية الطبيعية؟

ومن خلال وصف الموقف العام للمؤسسين، فإن التصريح الأكثر ملاءمة هو تصريح جون راندولف من رونوك: «أنا أرستقراطي: أحب الحرية، وأكره المساواة».

يملكون» تفسيره المعتاد في أوجه القصور والدونية. ومن الصعب جداً في ظل هذه الظروف النجاة من محاولة نهب الآخرين وممتلكاتهم الشخصية لصالح أحدهم.

وفي تباين واضح، في المناطق الواسعة التي تضم الملايين أو حتى مئات الملايين من الناس، حيث لا يعرف اللصوص المحتملون ضحاياهم، والعكس صحيح، فإن الرغبة الإنسانية في تحقيق الثراء على حساب شخص آخر تخضع لقيود قليلة أو حتى معدومة[21].

والأهم من ذلك، يجب أن نوضح مرة أخرى أن فكرة الديمقراطية غير أخلاقية وغير اقتصادية. بالنسبة للحالة الأخلاقية لحكم الأغلبية، يجب الإشارة إلى أنه يسمح لـ (أ) و(ب) بالاتحاد معاً لكسر (ج) ويجتمع (ج) و(أ) بدورهما للقضاء على (ب)، ثم يتآمر (ب) و(ج) ضد (أ)، وهكذا. هذه ليست عدالة بل هي إهانة أخلاقية، وبدلاً من معاملة الديمقراطية والديمقراطيين باحترام، ينبغي معاملتهم بازدراء والسخرية من هذا الاحتيال الأخلاقي[22].

---

(21) كان من المفترض في الواقع أن يكون «العقد الاجتماعي» لـ روسو، الذي ظهر عام 1762، تعليقاً نظرياً على الوضع السياسي في مسقط رأسه جنيف التي كانت آنذاك دولة مدنية مستقلة يقل عدد سكانها عن 30000 نسمة، ويحكمها في الواقع أقلية وراثية من زعماء العائلات الأرستقراطية الرائدة في جنيف التي تسيطر على المجلس الصغير ومجلس المئتين. كان الهدف من دعوة روسو إلى «الشعب» و«السيادة الشعبية» هو الهجوم على الأوليغارشية (الأقليات الحاكمة) هذه، وليس دفاعاً عن الديمقراطية المباشرة بأي حال من الأحوال والمشاركة السياسية العالمية كما هو مفهوم في الوقت الحاضر. بل كلّ ما كان يدور في ذهن روسو عندما كتب دعماً لـ «الشعب السيادي» هو أعضاء الهيئة السياسية الأخرى في جنيف، والمجلس الكبير، المكون من حوالي 1500 عضواً وضمّ إلى جانب القشرة الأرستقراطية العليا في جنيف قاعها الارستقراطية الوراثية الأدنى أيضاً.

(22) لحسن الحظ، على الرغم من الدعاية الخبيثة التي ينشرها معلمو المدارس التي تمولها الحكومة وتسيطر عليها، مثل «الديمقراطية تعني أننا جميعاً نحكم أنفسنا بأنفسنا»- وكذلك الحائزون على جائزة نوبل مثل جيمس بوكانان ومدرسته في الاقتصاد «اختيار الجمهور» مثل «الحكومات مؤسسات تطوعية تماماً مثل الشركات» (جيمس م. بوكانان وجوردون تولوك، وحساب التفاضل والتكامل للموافقة [آن أربور: مطبعة جامعة ميشيغان، 1962]، ص 19)- لا يزال هناك ما يكفي من اليسار، سواء في الأوساط الأكاديمية أو بين عامة الناس، لإيجاد أذن متعاطفة مع مثل هذه الانتقادات. أما بالنسبة للأوساط الأكاديمية، فقد لاحظ خبير اقتصادي بارز مثل جوزيف أ. شومبيتر فيما يتعلق بوجهات نظر مثل وجهة نظر بوكانان أن «النظرية

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالجودة الاقتصادية للديمقراطية، لا بد من التأكيد الحثيث على أن المصادر النهائية للحضارة الإنسانية والازدهار ليست الديمقراطية بل الملكية الخاصة والإنتاج والتبادل الطوعي. ويجب التأكيد على وجه الخصوص على أن غياب الديمقراطية لا علاقة له في الأساس بإفلاس الاشتراكية على الطريقة الروسية، على عكس الأساطير واسعة الانتشار. لم يكن مبدأ اختيار السياسيين هو المشكلة التي عانت منها الاشتراكية. بل كانت السياسة وصنع القرار السياسي على هذا النحو. بدلاً من أن يتخذ كل منتج من القطاع الخاص قراراً مستقلاً بشأن ما يجب القيام به بموارد معينة، كما هو الحال في ظل نظام الملكية الخاصة والتعاقدية، فإن اتخاذ أي قرار بوجود عوامل إنتاج متعلقة كلياً أو جزئياً بالمجتمع يتطلب إذن شخص آخر. ولا يفهم المنتج أبداً كيفية اختيار أولئك الأشخاص المخولين بمنحه الإذن. ما يهمه هو مسألة السعي للحصول على الإذن لا غير. وطالما أن هذا هو الحال، يتراجع الحافز لدى المنتجين وينتشر الفقر. الملكية الخاصة تتعارض مع الديمقراطية كما هي

التي تفسر الضرائب على أنها كمستحقات النادي أو شراء خدمة طبيب، على سبيل المثال، تثبت فقط إلى أي مدى هذا الجزء من العلوم الاجتماعية هو من عادات العقول العلمية» (جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية، الاشتراكية، والديمقراطية [نيويورك: هاربر، 1942]، ص 198). وبقدر ما يتعلق الأمر بالجمهور العام، يمكن للمرء أن يجد عزاءه في تصريحات الصحفي والكاتب الأمريكي العظيم إتش. إل. مينكين، الذي كتب: يرى الرجل العادي بوضوح نوعاً ما، أيا كانت أخطاؤه خلاف ذلك، أن الحكومة هي شيء يكمن خارجه وخارج عمومية زملائه الرجال- إنها قوة منفصلة ومستقلة وعدائية، تخضع جزئياً فقط لسيطرته، وقادرة على التسبب بضرر كبير له... أليست حقيقة غير ذات أهمية أن سرقة الحكومة تعتبر في كل مكان جريمة أقل أهمية من سرقة فرد أو حتى شركة؟ عندما يُسرق مواطن عادي، يحرم الرجل المحترم من ثمار صناعته واقتصاده؛ وعندما تسرق الحكومة فإن أسوأ ما قد يحدث هو أن بعض المحتالين والمتسكعين يصبح لديهم مقدار أقل من المال للعب به مقارنة بما كان لديهم من قبل. لا تبدو فكرة أنهم استحقوا هذه الأموال مسليّة على الإطلاق؛ بل تبدو سخيفة جداً بالنسبة للكثير من الرجال الأكثر عقلانية. إنهم مجرد أوغاد، بحكم القانون، أولئك الذين يتصرفون وكأن لهم حقاً مريباً نوعاً ما في نيل حصة من مكاسب الآخرين. عندما تقلّص هذه الحصة من قبل مؤسسة خاصة، يكون العمل، بشكل عام، أكثر نبلاً من عدمه». (مختارات منكن الأدبية «كريستوماسي» نيويورك، مطبعة فينتاج بوكس، 1949]، ص ص 146-147) انظر أيضاً ه. ل. منكن، ملاحظات حول الديمقراطية (نيويورك: نوبف، 1926).

مع أي شكل آخر من أشكال الحكم السياسي[23]. بدلًا من الديمقراطية، يتطلب تحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية وجود مجتمع ملكية خالص غير مقيد «فوضوية الإنتاج» لا يحكم فيه أي شخص، وعلاقات جميع المنتجين طوعية وبالتالي مفيدة للطرفين[24].

أخيراً، كما هو الحال بالنسبة للاعتبارات الاستراتيجية، ولتحقيق هدف الوصول إلى نظام اجتماعي غير استغلالي، أي فوضوية الملكية الخاصة، ينبغي قلب فكرة الأغلبيات ضد الحكم الديمقراطي نفسه. ففي ظلّ أي شكل من أشكال الحكم، بما فيها الحكم الديمقراطي، لا تمثل «الطبقة الحاكمة» (السياسيون وموظفو الخدمة المدنية) سوى نسبة صغيرة من إجمالي السكان. وفي حين يمكن أن يعيش مئة طفيليّ حياة مريحة على حساب منتجات ألف مضيف، إلا أنه لا يمكن أن يعيش ألف طفيليّ على حساب مئة مضيف. استناداً إلى الاعتراف بهذه الحقيقة، يبدو من الممكن إقناع غالبية الناخبين بأنها تزيد الطين بلة حين تسمح لأولئك الذين يعيشون على حساب ضرائب الآخرين أن يكون لهم رأي في مقدار ارتفاع هذه الضرائب، وأن عليهم اتخاذ قرار ديمقراطي بحظر الحق في التصويت عن جميع موظفي الحكومة وكل من يحصل على مزايا حكومية، سواء كانوا أشخاصاً مستفيدين من الرعاية الاجتماعية أو مقاولين حكوميين.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بهذه الاستراتيجية، من الضروري الاعتراف بالأهمية الساحقة للانفصال والحركات الانفصالية. إذا كانت قرارات الأغلبية

---

(23) انظر هانز هيرمان هوبا، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير، 1989)؛ شرحه، «الابتعاد عن التنشئة الاجتماعية في ألمانيا الموحدة»، مجلة الاقتصاد النمساوي 5، العدد 2 (1991)؛ موراي ن. روثبارد، «نهاية الاشتراكية ونقاش إعادة النظر في الحساب»، في شرحه، منطق العمل الأول (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1997؛ شرحه، «كيف وكيف لا تنكر العلاقات الاجتماعية»، مراجعة للاقتصاد النمساوي 6، العدد 1 (1992).

(24) أنظر روثبارد، أخلاقيات الحرية؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993) خاصةً الجزء 2؛ أنتوني دي جاساي، الاختيار والعقد والموافقة: إعادة صياغة الليبرالية (لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، 1991).

«صحيحة»، فيجب اعتبار الأغلبية الأكبر من بين جميع الأغلبيات المحتملة، أغلبية عالمية وحكومة عالمية ديمقراطية «صحيحة» بشكل مطلق[25] مع العواقب المتوقعة في بداية هذا الفصل. على النقيض من ذلك، ينطوي الانفصال دائماً على انفصال القسم الأصغر عن القسم الأكبر من السكان. وبالتالي هو تصويت ضد مبدأ الديمقراطية وحكم الأغلبية. وكلما انتشرت عملية الانفصال على مستوى المناطق الصغيرة والمدن والمناطق الحضرية والبلدات والقرى وحتى الأسر الفردية في نهاية المطاف والجمعيات التطوعية للأسر والشركات الخاصة، كلما أصبح الحفاظ على المستوى الحالي لسياسات إعادة التوزيع أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، كلما كانت الوحدات الإقليمية أصغر، زاد احتمال أن يقوم عدد قليل من الأفراد، استناداً إلى الإقرار الشعبي باستقلالهم الاقتصادي وإنجازهم المهني المتميز وحياتهم الشخصية التي لا تشوبها شائبة، والحكم المتفوق والشجاعة والذوق، بالارتقاء إلى مستوى النخب الطبيعية المعترف بها طوعاً وإضفاء الشرعية على فكرة وجود نظام طبيعي للمنافسة (غير الاحتكارية) وقوى حفظ السلام والقضاة الممولين طواعية وتداخل الولايات القضائية كما هو موجود حتى الآن على الساحة الدولية للتجارة والسفر. مجتمع قانون خاص خالص - كإجابة للديمقراطية وأي شكل آخر من أشكال الحكم السياسي (القسري)[26].

(25) انظر أيضاً موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق، ص 189 وما يليها.

(26) حول قانون واقتصاديات الانفصال، انظر الانفصال والدولة والحرية، ديفيد جوردون، محرر. (نيوبرونسويك،: ترانسكشن للنشر، 1998)، مع مقالات دونالد و. ليفينغستون، ستيفن ييتس، سكوت بويكين، موراي ن. روثبارد، كلايد إن ويلسون، جوزيف ر. سترومبرج، توماس توماس لورنزو، جيمس أوستروفسكي، هانز هيرمان هوبا وبيير ديسروشيرز وإريك دوهايم وبروس إل. بينسون؛ أيضا هانز هيرمان هوبا، «الدولة الغربية كنموذج: التعلم من التاريخ» السياسة والأنظمة: الدين والحياة العامة 30 (1997)؛ روبرت و. ماكجي، «إعادة النظر في الانفصال»، مجلة الدراسات الليبرتارية 11، العدد 1 (1994).

5

عن المركزية والانفصال

تعدّ الحكومة محتكراً محليّاً لحقّ الإكراه، أو وكالة قد تتورط في انتهاكات مؤسساتية مستمرة لحقوق الملكية، وفي استغلال أصحاب الملكية الخاصة عبر أساليب لنزع الملكية وفرض الضرائب وسنّ الأحكام والقوانين[1]. بافتراض عدم وجود مصلحة ذاتية من جانب الوكلاء الحكوميين، فمن المتوقع من جميع الحكومات الاستفادة من فرصة الاحتكار هذه وإظهار ميل نحو زيادة الاستغلال. وهذا يعني من ناحية، زيادة الاستغلال المحلي (والضرائب الداخلية). ومن ناحية أخرى، سيكون هذا الجانب على وجه الخصوص موضع اهتمام لاحقاً لأنه يعني اتساع رقعة الأملاك. ستواظب الدول دوماً على محاولة توسيع قاعدة الاستغلال والضرائب. لكنهم سيواجهون صراعاً جراء ذلك مع الدول الأخرى المتنافسة. إن المنافسة بين

(1) حول نظرية الدولة، انظر موراي روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك: ماكميلان، 1978)؛ شرحه، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1998)؛ شرحه، السلطة والسوق (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977)؛ هانز هيرمان هوبا، الملكية والفوضى والدولة (أوبلادين: ناشر ألماني غربي، 1987)؛ شرحه، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير، 1989)؛ شرحه، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)؛ أيضا ألبرت ج. نوك، عدوتنا، الدولة (ديليفان، ويسكنسن: هالبرغ للنشر. 1983)؛ فرانز أوبنهايمر، الدولة (نيويورك: مطبعة فانجارد، 1914)؛ شرحه، نظام علم الاجتماع، المجلد 2: الدولة (شتوتغارت: جي فيشر، 1964)؛ أنتوني دي جاساي، الدولة (أكسفورد: بلاكويل، 1985) ص 107.

الدول التي تُعتبر المحتكر الإقليمي لحق لإكراه هي بطبيعتها منافسة استباقية. أي لا يمكن أن يكون هناك سوى محتكر واحد للاستغلال والضرائب في منطقة معينة ما؛ وبالتالي، يمكن توقع أن تؤدي المنافسة بين الدول المختلفة إلى تشجيع الميل نحو زيادة المركزية السياسية والوصول في النهاية إلى دولة عالمية واحدة.

يكفي إلقاء نظرة على التاريخ الغربي لتوضيح صحة هذا الاستنتاج. كانت أوروبا في بداية هذه الألفية، على سبيل المثال، تتكون من آلاف الوحدات السياسية المستقلة. ولم يبق الآن سوى بضع عشراتٍ من هذه الوحدات. لا شك أن قوى اللامركزية كانت موجودة أيضاً. بدأ الانهيار التدريجي للإمبراطورية العثمانية من القرن السادس عشر واستمر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء دول تركيا الحديثة.

وتداعت إمبراطورية هابسبورغ المتقطعة تدريجياً منذ زمن التوسع الأعظم تحت حكم تشارلز الخامس إلى أن اختفت وأُسست النمسا الحديثة عام 1918. ومؤخراً، تفككت أمام أعيننا الإمبراطورية السوفيتية السابقة. هناك الآن أكثر من اثنتي عشرة دولة مستقلة على أرض الاتحاد السوفيتي السابق. وتتكون يوغوسلافيا السابقة الآن من سلوفينيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة. وانقسم التشيك والسلوفاك وقاموا بتشكيل دول مستقلة. ومع ذلك، كان الميل الغالب نحو الاتجاه المعاكس. خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر على سبيل المثال، كانت ألمانيا تتألف من حوالي 234 دولة، و51 مدينة حرة مستقلة، و1500 مقاطعة مستقلة. بحلول أوائل القرن التاسع عشر، انخفض العدد الإجمالي للثلاثة إلى أقل من 50، وبحلول عام 1871 تحقق التوحيد.. كان السيناريو في إيطاليا مشابهاً. حتى الدول الصغيرة لديها تاريخ من التوسع والمركزية. فقد بدأت سويسرا عام 1291 ككونفدرالية من ثلاث ولايات مقاطعات مستقلة. وبحلول عام 1848، أصبحت ولاية واحدة (فيدرالية) تضم حوالي عشرين مقاطعة.

ومن منظور عالمي، اقتربت البشرية من إنشاء حكومة عالمية أكثر من أي وقت مضى. حتى قبل تفكك الإمبراطورية السوفيتية، حازت الولايات المتحدة على مكانة

مهيمنة على أوروبا الغربية (وعلى الأخص ألمانيا الغربية) ودول حافة المحيط الهادئ (خاصة اليابان) - ويؤكد ذلك وجود القوات الأمريكية والقواعد العسكرية، من حلف الناتو وSEATO، ومن خلال دور الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية الدولية النهائية ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باعتباره «المقرض» أو «مزود السيولة» كملاذ أخير للنظام المصرفي الغربي بأكمله، ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية المنشأة حديثاً (WTO)[2]. بالإضافة إلى ذلك، في ظل الهيمنة الأمريكية، تقدم التكامل السياسي لأوروبا الغربية بشكل مطرد مع إنشاء البنك المركزي الأوروبي والعملة الأوروبية (EURO) مؤخراً، كما أصبحت السوق الأوروبية المشتركة على وشك الاكتمال. في الوقت نفسه، مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، اتخذت خطوة مهمة نحو التكامل السياسي للقارة الأمريكية. في ظل غياب الإمبراطورية السوفيتية وتهديدها العسكري، برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى عسكرية بلا منازع في العالم و«القائد الأعلى».

وفقاً للرأي الأرثوذكسي، فإن المركزية هي عموماً حركة «جيدة» وتقدمية، في حين أن التفكك والانفصال يمثلان مفارقة تاريخية حتى لو كان لا مفر منهما في بعض الأحيان. من المفترض أن الوحدات السياسية الأكبر والحكومة العالمية الواحدة، تنطوي على أسواق أوسع وبالتالي ثروات أكبر. كدليل على ذلك، يشار إلى أن الرخاء الاقتصادي قد زاد بشكل كبير مع زيادة المركزية. ومع ذلك، وبدلاً من التعبير عن أي حقيقة، فإن هذه النظرة الأرثوذكسية توضح بشكل أكبر حقيقة أن

(2) حول دور النقود (العملة الورقية)، والأعمال المصرفية المركزية، والتعاون المالي بين الدول كوسيلة للتوحيد السياسي وأداة للإمبريالية الاقتصادية، أي استغلال الدول «الهامشية» من قبل الدول «المهيمنة». انظر هانز-هيرمان هوبا، «المصرفية والدول القومية والسياسات الدولية: إعادة بناء اجتماعي للنظام الاقتصادي الحالي»، في شرحه، اقتصاديات الملكية الخاصة وأخلاقياتها؛ يورغ جويدو هولسمان، «التوحيد السياسي: نظرية تقدم معممة»، مجلة الدراسات الليبرتارية 13، العدد 1 (1977)؛ كذلك موراي روثبارد، وول ستريت، البنوك والسياسة الخارجية الأمريكية، (بورلينجيم، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، 1995). انظر أيضا الملاحظات 18 و19 أدناه.

التاريخ عادة ما يكتبه المنتصرون. وأنّ الارتباط أو الصدفة الزمنية لا تثبتان السببية. في الواقع، إن العلاقة بين الازدهار الاقتصادي والمركزية تختلف اختلافاً كبيراً عما تزعمه الأرثوذكسية بل وتكاد تعاكسه أيضاً[3].

التكامل السياسي (المركزية) والتكامل الاقتصادي (السوق) ظاهرتان مختلفتان تماماً. ينطوي التكامل السياسي على التوسع الإقليمي لسلطة الدولة في فرض الضرائب وتنظيم الممتلكات (نزع الملكية). بينما التكامل الاقتصادي هو امتداد للتقسيم الشخصي والمناطقي للعمل ومشاركة السوق[4]. من حيث المبدأ، حصدت جميع الحكومات نتائج عكسية فيما يتعلق بفرض الضرائب وتنظيم مالكي العقارات الخاصة وأصحاب دخل السوق. فهي تقلل من مشاركة السوق وتسبب تراجع تكوين الثروة الاقتصادية[5]. ولكن بمجرد افتراض وجود حكومة، تنتفي العلاقة المباشرة بين حجم الأراضي والتكامل الاقتصادي. سويسرا وألبانيا كلاهما دولتان صغيرتان، لكن سويسرا تتمتع بدرجة عالية من التكامل الاقتصادي، في حين أن ألبانيا ليست كذلك. كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق دولتان كبيرتان.

ولكن في حين كان هناك تقسيم كبير للعمل ومشاركة السوق في الولايات المتحدة، لم يكن هناك تكامل اقتصادي تقريباً في الاتحاد السوفيتي، حيث لم تكن هناك

---

(3) في ما يلي انظر جان بيشلر، أصول الرأسمالية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، 1976)، إسبانيا. الفصل 7؛ هانز هيرمان هوبا، «الأساس المنطقي الاقتصادي والسياسي للانفصالية الأوروبية»، في الانفصال والدولة والحرية، ديفيد جوردون، محرر. (نيو برونسويك: ناشرو ترانسكشن، 1998)؛ أيضاً إريك إل جونز، المعجزة الأوروبية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1981؛ ناثان روزنبرغ وإل. إيبيردزيل، كيف أصبح الغرب ثرياً (نيويورك: كتب أساسية، 1986)؛ ديفيد إس. لاندز، ثروات وفقر الأمم (نيويورك: نورتون، 1998).

(4) حول ظهور تقسيم العمل والتكامل الاقتصادي، انظر لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: A بحث في الاقتصاد، نسخة بحثية (أوبورن، ألاباما معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، الفصل 8؛ موراي ن. روثبارد، «الحرية، في المساواة والبدائية وتقسيم العمل»، في المثل الأعلى والمساواة في صورة ثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 2000).

(5) انظر روثبارد، السلطة والسوق.

أي ملكية رأسمالية خاصة تقريباً[6]. المركزية إذن، يمكن أن تسير جنبا إلى جنب إما مع التقدم الاقتصادي أو التراجع. ينتج التقدم كلما قامت حكومة ذات ضرائب أقل وأحكام وقوانين أقل بتوسيع أراضيها على حساب حكومة أكثر استغلالاً. وإذا حدث العكس، فإن المركزية تنطوي على التفكك الاقتصادي والتراجع.

ومع ذلك، هناك علاقة غير مباشرة مهمة للغاية بين المساحة والتكامل الاقتصادي. فالحكم المركزي الذي يحكم مناطق واسعة النطاق -أو حتى مناطق أقل مثل حكومة عالمية واحدة- لا يمكن أن يظهر إلى الوجود منذ البداية. بل يجب أن تبدأ جميع المؤسسات التي تتمتع بسلطة فرض الضريبة وتنظيم مالكي العقارات الخاصة، صغيرةً. لكن الصغر يساهم في الاعتدال. تمتلك الحكومة الصغيرة عادة العديد من المنافسين المقربين، وإذا فرضت الضرائب والقوانين على رعاياها أكثر مما فعل منافسوها فمن المحتم أن تعاني من هجرة رأس المال العمالي وبالتالي خسارة عائدات الضرائب المستقبلية. لنعتبر على سبيل المثال أن الأسرة الواحدة، أو القرية، هي بمثابة إقليم مستقل. هل يمكن أن يفعل الأب بابنه أو العمدة بقريته، ما فعلته حكومة الاتحاد السوفيتي برعاياها؟ (أي حرمانهم من أي حق في ملكية رأس المال الخاص) أو ما تفعله الحكومات في جميع أنحاء أوروبا الغربية والولايات المتحدة بمواطنيها (أي مصادرة ما يصل إلى 50 ٪ من إنتاجهم)؟ بالتأكيد لا. والنتيجة إما تمرد فوري وإطاحة بالحكومة، أو الهجرة إلى أسرة أو قرية مجاورة أخرى[7].

---

(6) انظر المرجع نفسه.

(7) التنافس السياسي، إذن، هو أداة أكثر فاعلية للحد من الرغبة الطبيعية للحكومة في توسيع سلطاتها الاستغلالية من القيود الدستورية الداخلية. في الواقع، إن محاولات بعض منظري الاختيار العام و«الاقتصاديات الدستورية» لتصميم دساتير ليبرالية لا يمكن وصفها بأقل من ساذجة وسخيفة. وبما أنّ المحاكم الدستورية وقضاة المحاكم العليا جزء لا يتجزأ من الجهاز الحكومي الذي من المفترض أن تحد سلطاته. فلأيّ سبب في العالم سيرغبون بتقييد سلطة المنظمة ذاتها التي توفر لهم فرص العمل والمال والهيبة؟ إن افتراض ذلك متناقض نظرياً، أي لا يتفق مع افتراض المصلحة الذاتية. وليس لهذا الافتراض أي أساس تاريخي أيضاً. على الرغم من التقييد الصريح لسلطة الحكومة المركزية الوارد في التعديل العاشر للدستور الأمريكي، على سبيل المثال، إلا أن تفسير المحكمة العليا في الولايات المتحدة جعل التعديل لاغياً وباطلاً في الأساس. وبالمثل، على الرغم من الضمان الدستوري للملكية الخاصة من قبل الدستور الألماني (الغربي).

وبالتالي خلافاً للأرثوذكسية، فإن حقيقة أن أوروبا كانت تمتلك هيكلية سلطة لامركزية مكونة من وحدات سياسية مستقلة لا تعد ولا تحصى تفسّر أصل الرأسمالية -توسيع المشاركة في السوق والنمو الاقتصادي- في العالم الغربي[8]. ليس من قبيل الصدفة أن ازدهرت الرأسمالية لأول مرة في ظل ظروف اللامركزية السياسية المتطرفة: في ولايات مدن شمال إيطاليا وفي جنوب ألمانيا وفي البلدان الأقل انفصالية (هولندا).

المنافسة بين الدول الصغيرة على الرعايا الذين يدفعون الضرائب تجعلهم في صراع مع بعضهم البعض. نتيجة للصراعات بين الدول الممتدة تاريخياً على مر القرون، تنجح بضع دول في توسيع رقعة أراضيها في حين تتقلص مساحة دول أخرى أو تدمج مع غيرها. تعتمد الدول التي تفوز في عملية التنافس هذه على العديد من العوامل، بطبيعة الحال، ولكن العامل الحاسم على المدى الطويل هو الكمية النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة للحكومة[9]. لا تساهم الحكومات بشكل إيجابي في خلق

على سبيل المثال، أعلنت المحكمة العليا الألمانية، بعد إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، أن جميع المصادرات الشيوعية قبل تأسيس دولة ألمانيا الشرقية عام 1949 «صالحة». وهكذا، استولت ألمانيا الغربية على أكثر من 50 ٪ من أراضي ألمانيا الشرقية السابقة المستخدمة في الزراعة (بدلاً من إعادتها إلى أصحابها الأصليين من القطاع الخاص بناء على ما هو وارد في التفسير الحرفي للدستور).

(8) أكّد جان بيشلر على أهمية «الفوضى» الدولية لنهوض الرأسمالية الأوروبية. حيث ورد في كتابه «أصول الرأسمالية»:

إن التوسع المستمر في السوق، سواء من حيث الحجم أو الكثافة، كان نتيجة لغياب نظام سياسي يمتد ليشمل كامل أوروبا الغربية» (ص 73). «ويعود أصل التوسع في الرأسمالية وسبب وجوده إلى الفوضوية السياسية.... لم ينجح مفهوم الجماعية (الجماعية Collectivism اتّجاه يرى وجوب ضبط النشاط الاقتصادي ومراقبته من خلال فعل جمعي) وإدارة الدولة إلا في الكتب المدرسية» (ص 77).

تميل كل سلطة لأن تكون سلطة مطلقة. وإذا لم تكن مطلقة فبسبب وجود بعض القيود.. وسيحول أولئك الذين في مركز السلطة دون هوادة تقويض هذه القيود. لكنهم لم ينجحوا في ذلك مطلقاً، والسبب الذي يبدو لي مرتبطاً أيضاً بالنظام الدولي هو أنّ وجود قيود على سلطة التصرف الخارجي والتهديد المستمر بالاعتداء الأجنبي [الخاصيتين المميزتين في نظام متعدد الأقطاب] يعني أنّ تلك السلطة محدودة داخلياً أيضاً ولا بدّ لها من الاعتماد على مراكز صنع القرار المستقلة وبالتالي قد لا تستخدمها إلا بشكل ضئيل. (ص 78).

(9) انظر بول كينيدي، صعود وسقوط القوى العظمى: التغيير الاقتصادي والصراع العسكري من 1500 إلى 2000 (نيويورك: كتب قديمة، 1987).

الثروة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب والتنظيم. بل تعتمد بدلاً من ذلك على التطفل المستمر على الثروات الموجودة أساساً. لكنهم قادرون على التأثير على كمية الثروة الموجودة بشكل سلبي. في حال كانت الأمور الأخرى متساوية، كلما انخفض عبء الضرائب والقوانين التي تفرضها الحكومة على اقتصادها المحلي، يميل عدد سكانها نحو النمو (لأسباب داخلية فضلاً عن عوامل الهجرة)، ويزداد مقدار الثروة المنتجة محلياً والتي يمكن الاعتماد عليها في صراعاتها مع الدول المنافسة المجاورة.

ولهذا السبب، فإن المركزية تحمل في كثير من الأحيان صفة التقدمية. وتميل الدول الليبرالية الصغيرة التي تفرض ضرائب وتنظم اقتصاداتها المحلية إلى إضعاف أراضيها ومدّها على حساب الدول غير الليبرالية[10]. هذا يفسر اندلاع «الثورة الصناعية» في إنجلترا وفرنسا المركزيتين. وهذا يفسر سبب هيمنة أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر على بقية العالم (بدلاً من العكس)، ولماذا كان هذا الاستعمار تقدمياً بوجهٍ عام. كما أنه يفسر صعود الولايات المتحدة إلى مرتبة القوة العظمى خلال القرن العشرين.

ومع ذلك، كلما استمرت هزيمة الحكومات الأكثر ليبرالية للحكومات الأقل ليبرالية (أي كلما زادت مساحة الأراضي)، قلّ عدد المنافسين الباقين وباتوا أكثر بعداً، وبالتالي كلما ارتفعت كلفة الهجرة الدولية، انخفض حافز الحكومة لمواصلة عملها في تعزيز الليبرالية المحلية. وكلما فهم الإنسان حدود دولة عالمية واحدة، تختفي كل إمكانات التصويت بقوة ضد الحكومة. وبذلك تطبق الهيكلية الضريبية والتنظيمية ذاتها أينما اتجه المرء. وتنتهي المعاناة من مشكلة الهجرة بسبب كبح جماح

---

(10) انظرا هانز هرمان هوبا، «تحليل الطبقة الماركسية والنمساوية»، في شرحه اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة؛ شرحه«المصرفية والدول القومية والسياسات الدولية»؛ حول متطلبات اقتصاد السوق الليبرالي، أي الحرية الاقتصادية المحلية، حول نجاح إدارة الحرب، انظر لودفيج فون ميزيس، الاقتصاد. نظرية العمل والاقتصاد (ميونخ: دار النشر الفلسفية، 1980)، القسم 6، الفصل 9؛ شرحه، التدخلية: تحليل اقتصادي (ايرفينغتون أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1998)، الفصل الأول. 6؛ على العكس من ميل الدول إلى استخدام الحروب كذرائع لتدمير الحرب الأهلية وتنفيذ نظم اقتصادية تدخلية أو اشتراكية متزايدة، انظر روبرت هيغز، كرايز وليفياثان (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، 1987).

رغبة الحكومة المستمر بتوسيع نطاق سلطتها. ويفسر هذا تطورات القرن العشرين حيث حققت الولايات المتحدة حلمها بالهيمنة على أوروبا الغربية وأصبحت وريثة لإمبراطوراتها الاستعمارية الشاسعة مع قيام الحرب العالمية الأولى وحتى مع قيام الحرب العالمية الثانية أيضاً. واتخذت خطوة حاسمة في اتجاه التوحيد العالمي مع ترسيخ فكرة السلم الأميركي (باكس أمريكانا pax Americana). وبالفعل، عانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومعظم أنحاء العالم طوال الفترة بأكملها من النمو المطرد والدراماتيكي للسلطة الحكومية وفرض الضرائب والتراخيص[11].

يمكن تفسير قضية الانفصال في ضوء النظرية الاشتراكية والاقتصادية والتاريخ[12].

في البداية، إنّ الانفصال هو مجرد عملية تحويل السيطرة على الثروة المؤممة من حكومة مركزية أكبر إلى حكومة إقليمية أصغر. وتؤثر سياسات الحكومة الإقليمية الجديدة إلى حدّ كبير في ما إذا كان هذا الانفصال سيؤدي إلى التكامل الاقتصادي والازدهار بدرجة أكبر أو أقل. ولكنّ فعل الانفصال في حد ذاته له تأثير إيجابي على الإنتاج لسبب واحد يعدّ من أهم أسباب الانفصال وهو اعتقاد الانفصاليين أنهم وأراضيهم عرضةٌ للاستغلال من قبل الآخرين. كان السلوفينيون على حقّ حينما شعروا أنهم تعرضوا للسرقة بشكل منهجي من قبل الصرب والحكومة اليوغوسلافية المركزية التي يسيطر عليها الصرب؛ واستاء شعب البلطيق من حقيقة أنهم اضطروا إلى الإشادة بالروس وحكومة الاتحاد السوفيتي التي يسيطر عليها الروس[13]. بحكم الانفصال، تستبدل بالعلاقات المحلية المهيمنة علاقات

(11) حول هذا الموضوع، انظر أيضاً بول جونسون، العصور الحديثة (نيويورك: هاربر ورو، 1983)، روبرت أ. نيسبت، العصر الحالي (نيويورك: هاربر ورو، 1988).

(12) في ما يلي انظر أيضاً: الانفصال والدولة والحرية، جوردون، محرر.. روبرت ماكجي، «إعادة النظر في الانفصال»، مجلة الدراسات الليبرتارية 11، العدد. 1 (1994)؛ لودفيج فون ميزيس، الليبرالية: في العرف الكلاسيكي (ايرفينجتون على نهر هدسون، مؤسسة نيويورك لتعليم الاقتصاد، 1985)، خاصة ص ص 108-110.

(13) وبالمثل، كان قانون موريل للتعرفة الجمركية لعام 1861 أحد الأسباب الحاسمة لمحاولة الاتحاد الجنوبي

خارجية تعاقدية متبادلة المنفعة. بدلاً من الاندماج القسري هناك انفصال طوعي. حيث يتضح أنّ الاندماج القسري يؤدي دائماً إلى التوتر والكراهية والصراع أيضاً من خلال تدابير عامة كالنقل بالحافلات وضوابط الإيجارات والتمييز الإيجابي وقوانين مكافحة التمييز، إضافة إلى «الهجرة الحرة» التي سأتحدث عنها لاحقاً. في حين يؤدي الانفصال الطوعي إلى الوئام والسلام[14]. ففي ظل الاندماج القسري، يمكن إلقاء اللوم عند وقوع أي خطأ على جماعة أو ثقافة «أجنبية»، وينسب كل نجاح إلى فردٍ بعينه، وبالتالي، ما من سبب يذكر لتعلم أي ثقافة من أخرى. أما في ظل نظام «منفصل لكن متساوٍ»، يجب على المرء مواجهة الواقع ليس فقط من حيث التنوع الثقافي وإنما من حيث مراتب التقدم الثقافي المختلفة بشكل واضح على وجه الخصوص. إذا رغب الشعب الانفصالي في تحسين وضعه مقارنة مع وضع منافسيه أو الحفاظ عليه فلا شيء يمكنه مساعدته في ذلك سوى اتباع سبل التعلم القائم على التمييز.

يجب عليها تقليد واستيعاب وتحسين المهارات والسمات والممارسات والقواعد المميزة للمجتمعات الأكثر تقدماً، وعليها أيضاً أن تتجنب كل ما يميّز المجتمعات الأقل تقدماً. فبدلاً من تشجيع السوية الهابطة للثقافات كما هو الحال في ظل الاندماج القسري، يحفز الانفصال عملية تعاونية تسمح بالاختيار والتقدم الثقافي[15].

الانفصال عن الاتحاد الأمريكي، والذي فرض ضريبة نسبتها 47 ٪ على قيمة جميع السلع المستوردة. في ذلك الوقت، صدّر الجنوب الأمريكي ثلاثة أرباع إنتاجه الزراعي واستورد في المقابل معظم سلعه المصنعة من الخارج. وكان المقصود بالتعريفة الجمركية عملياً حينها أن الجنوب اضطر لدفع ضرائب أعلى ذهبت إلى الشمال لدعم المصنعين الشماليين والعمال الصناعيين غير الكفوئين.

(14) انظر موراي ن. روثبارد، «الأمم بالموافقة: تفكيك الأمة - الدولة»، في الانفصال والدولة والحرية، ديفيد جوردون، محرر. لودفيج فون ميزيس، الأمة والدولة والاقتصاد (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1983)، خاصة ص ص 31-77؛ أيضا الفصل 7 أدناه.

(15) على الرغم من الدعاية المتساوية، توجد اختلافات هائلة فيما يتعلق بدرجة التقدم الثقافي كما في يوغوسلافيا السابقة على سبيل المثال، بين السلوفينيين والكروات والصرب والألبان الكوسوفيين أو الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين؛ أو في الاتحاد السوفياتي السابق بين اللاتفيين والإستونيين والليتوانيين والألمان والبولنديين والأوكرانيين والروس والجورجيين والرومان والأرمن والشيشان والأذربيجانيين والتركمان

وأيضاً في حين أن كل شيء آخر يعتمد على السياسات المحلية للحكومة الإقليمية الجديدة وعدم وجود علاقة مباشرة بين الحجم والتكامل الاقتصادي، هناك علاقة هامة غير مباشرة. مثلما تميل المركزية السياسية في النهاية إلى تعزيز التفكك الاقتصادي، فإن الانفصال يميل إلى تعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية. أولاً، ينطوي الانفصال دائماً على فصل عدد أصغر من السكان من العدد الأكبر، وبالتالي هو تصويت ضد مبدأ الديمقراطية وحكم الأغلبية لصالح الملكية الخاصة واللامركزية. والأهم من ذلك أن الانفصال ينطوي دوماً على فرص متزايدة للهجرة ما بين المناطق، وسرعان ما تواجه الحكومة الانفصالية تهديد الهجرة على الفور.

ومن أجل تفادي خسارة رعاياها الأكثر إنتاجية على وجه الخصوص، تتعرض لضغوط متزايدة لتبني سياسات محلية ليبرالية نسبياً عن طريق السماح بالمزيد من الملكيات الخاصة وفرض عبء ضريبي وتنظيمي أقل من جيرانها[16]. في النهاية،

والكازاخستانيين، إلخ. إنّ النتيجة المباشرة للانفصال السياسي لهذه الشعوب المتمايزة ثقافياً ستكون ببساطة مجموعة متنوعة متزايدة من الحكومات وأشكال التنظيم الاجتماعي. ومع ذلك، يجب أن نتوقع أيضاً أن بعض هذه الحكومات المستقلة حديثاً وسياساتها الاشتراكية ستكون أسوأ (من وجهة نظر التكامل الاقتصادي والازدهار) من تلك التي كانت سائدة في ظل الحكومة المركزية السابقة، في حين ستصبح حكومات أخرى أفضل. على سبيل المثال، قد يكون من الأسوأ بالنسبة لحكومة أذربيجان أن تحكمها حكومة أذربيجانية بدلاً من أن تحكمها حكومة مكونة من الروس، أو أن يحكم ألبان كوسوفو حكومة مكونة من الألبان بدلاً من حكومات صربية. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تكون السياسات الاشتراكية في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، على سبيل المثال، أفضل حالاً مما كان يمكن أن تكون عليه في ظل حكومة روسية، وسوف يزدهر الكروات في ظل حكومة وطنية أكثر مما لو ظلوا تحت سيطرة الحكم الصربي. فالانفصال، إذن، لن يلغي الاختلافات الثقافية وترتيب الطبقات؛ بل قد اتضح لهم بشكل أكبر من قبل بالفعل. ولكن فيما يتعلق على وجه التحديد في توضيح الفروق الثقافية والرتب المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الشعوب، سيوفر الانفصال في الوقت المناسب أفضل حافز للتقدم الثقافي والاقتصادي لجميع الشعوب سواء المتقدمة أو المتخلفة.

(16) يمكن تقديم مثال ممتاز عن ضغط الإصلاح الناجم عن الهجرة من خلال حالة ألمانيا الشرقية السابقة. بعد أن خضعت لسيطرة الاتحاد السوفياتي وتحولت إلى الاشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عانت ألمانيا الشرقية منذ بداية تأسيسها من هجرة عدد هائل من الناس إلى ألمانيا الغربية (الاشتراكية الديمقراطية) الأكثر ليبرالية وبالتالي الأكثر قدرة على الازدهار. ووصل عدد المهاجرين بحلول أوائل الستينيات إلى حوالي 1000 شخص يومياً. كرد فعل، في 13 أغسطس 1961، شعرت حكومة ألمانيا الشرقية بأنها مضطرة

مع وجود أكبر عدد ممكن من المناطق مثل الأسر أو القرى أو البلدات المستقلة، تتضاعف فرص الهجرة ذات الدوافع الاقتصادية وتتضاءل سلطة الحكومة على الاقتصاد المحلي.

وكلما كان حجم البلد أصغر على وجه التحديد، كان الضغط عليه أكبر لاختيار التجارة الحرة بدلاً من الحمائية (أو سياسة الحماية الاقتصادية). إن كل تدخل حكومي في التجارة الخارجية يحدّ من نطاق التبادلات بين الأقاليم ذات المنفعة المتبادلة، وبالتالي يؤدي إلى فقر نسبي في الداخل والخارج[17]. ولكن كلما كانت مساحة الإقليم وأسواقه الداخلية أصغر، كلما كان هذا التأثير أكثر دراماتيكية. على سبيل المثال، قد يبلغ بلد بحجم الولايات المتحدة مستويات معيشية عالية نسبياً حتى لو تخلى عن كل التجارة الخارجية، بشرط أن يكون لديه رأس مال داخلي غير مقيد وسوق سلع استهلاكية. وعلى النقيض من ذلك، إذا انفصلت المدن أو المقاطعات التي يغلب عليها الصرب عن كرواتيا المحيطة بها، وإذا اتبعت نفس السياسة الاقتصادية الحمائية، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى كارثة. لننظر إلى الأسرة الواحدة على أنها أصغر وحدة انفصالية يمكن تصورها. من خلال الانخراط في تجارة حرة غير مقيدة، يمكن دمج حتى أصغر المناطق بشكل كامل في السوق العالمية والمشاركة في كل ميزة من ميزات تقسيم

لإقامة نظام حدودي مكون من الجدران والأسلاك الشائكة والأسوار المكهربة وحقول الألغام وأجهزة الرماية الأوتوماتيكية وأبراج مراقبة طولها حوالي تسعمائة ميل، بهدف منع الألمان الشرقيين من الهروب من الاشتراكية. وبذلك استطاعت احتواء المشكلة ما بين عامي 1961 وحتى ربيع عام 1989. ومع ذلك، عندما بدأت دولة المجر الاشتراكية الحليفة في ذلك الحين في تخفيف القيود على الحدود مع النمسا، اقتنعت ألمانيا الشرقية، كما اتضح الآن، على يد أعضاء اتحاد البرلمان الأوروبي بقيادة أوتو فون هابسبورغ، واستؤنفت على الفور موجة الهجرة من ألمانيا الشرقية. في الواقع، في غضون بضعة أيام فقط ارتفع عدد الألمان الشرقيين الذين فروا إلى الغرب عبر المجر إلى أكثر من 2000 شخص في اليوم. كانت هذه الأحداث السبب الأول الذي أدى أولاً إلى الإطاحة بنظام هونيكر في ألمانيا الشرقية، ثم في تاريخ 9 نوفمبر 1989 الذي لا ينسى أبداً جرى تفكيك جدار برلين، وأخيراً، في العام التالي أعيد توحيد ألمانيا. راجع هانز هيرمان هوبا، «إلغاء الاندماج الاجتماعي في ألمانيا الموحدة»، مجلة الاقتصاد النمساوي 5، العدد 2 (1991).

(17) انظر ميزيس، الليبرالية، ص 130 وما يليها.. روثبارد، السلطة والسوق، ص 47 وما يليها. شرحه، الكلام التافه الخطير عن الحمائية (أوبورن، آلا.: معهد لودفيج فون ميزيس، 1988).

العمل، وقد يصبح أصحابها أغنى الناس على وجه الأرض. إنّ وجود فرد ثري في أي مكان هو دليل حي على ذلك.

من ناحية أخرى، إذا قرر أصحاب المنزل نفسه التخلي عن جميع أشكال التجارة بين المناطق، سينجم عن ذلك الفقر المدقع أو الموت. تبعاً لذلك، كلما صغرت المنطقة وأسواقها الداخلية، زاد احتمال اختيارها للتجارة الحرة.

كما يعزز الانفصال أيضاً من التكامل النقدي. أسفرت عملية المركزية أيضاً عن تفكك نقدي: تدمير المعيار الدولي السابق للسلع (الذهب) واستبداله بنظام يسيطر عليه الدولار من أموال الحكومة الورقية المتقلبة، أي اتفاق تزوير حكومي عالمي بقيادة الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن نظام العملات الورقية المتقلب بحرية - المثالية النقدية الفريدمانتية (نسبةً إلى الاقتصادي ميلتون فريدمان)- لا يعتبر نظاماً نقدياً على الإطلاق بالمعنى الدقيق للكلمة[18]. إنه نظام المقايضة الجزئية الذي لا يخدم الغرض ذاته من المال المتمثل في تسهيل التبادل بدلاً من تعقيده. ويتضح هذا بمجرد إدراك أنه استناداً إلى النظرية الاقتصادية، لا توجد أهمية خاصة مرتبطة بالطريقة التي ترسم بها الحدود الوطنية. ومع ذلك، إذا تخيل المرء انتشار المناطق الوطنية الأصغر حجماً إلى الحد الذي تشكل فيه كل أسرة بلداً، يتبين لنا حينها عبثية اقتراح فريدمان وعدم جدواه. ففي حال أصدرت كل أسرة عملتها الورقية الخاصة سيعود العالم بأجمعه إلى المقايضة. لن يقبل أي شخص ورقة أي شخص آخر، وتصبح الحسابات الاقتصادية مستحيلةً، وستصل التجارة إلى طريق مسدود عملياً[19]. وقد أمكن

---

(18) انظر أيضاً موراي ن. روثبارد، القضية مقابل 100 ٪ دولار من ذهب (أوبورن، آلا.: معهد لودفيج فون ميزيس، 1991)؛ شرحه، «أسعار الذهب مقابل أسعار صرف العملات الورقية المتقلبة»، في شرحه، منطق العمل الأول (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1997) شرحه، القضية ضد مجلس الاحتياطي الفيدرالي (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1995). هانز هيرمان هوبا، «كيف أصبحت العملية الورقية ممكنة؟ أو انحطاط الأموال والائتمان»، مراجعة للاقتصاد النمساوي 7 رقم 2 (1994).

(19) انظر إلى هذا بالتحديد روثبارد، القضية مقابل 100 ٪ دولار من ذهب. يشرح روثبارد:

المشكلة التي فشل كل عالم إحصاء نقدي وكل وطنيّ في مواجهتها هي الحدود الجغرافية لأموال كل دولة. إن كان لا بدّ من وجود عملة نقدية ورقية وطنية متقلبة، فما هي الحدود التي ينبغي أن تكون لـ «الوطن»؟

التغاضي عن ذلك نتيجة قرون من المركزية السياسية وحقيقة أن عدداً صغيراً نسبياً فقط من البلدان والعملات الوطنية لا يزال قائماً، وأن عواقب التفكك والصعوبات الحسابية أقل حدة بكثير.

وينتج عن هذه الرؤية النظرية أن الانفصال يعزز التكامل النقدي بالفعل شريطة أن يستمر طويلاً بما فيه الكفاية. في عالم يضم مئات الآلاف من الوحدات السياسية المستقلة، سيتعين على كل دولة أن تتخلى عن نظام النقود الورقية الحالي الذي كان مسؤولاً عن أكبر معدل تضخم عالمي في تاريخ البشرية، وأن تتبنى من جديد نظاماً دولياً للنقود السلعية مثل معيار الذهب.

إن الانفصالية ونمو الحركات الانفصالية والإقليمية في جميع أنحاء العالم لا يمثلان مفارقة تاريخية، بل يحتمل أن تكون القوى التاريخية الأكثر تقدمية، خاصةً في ضوء حقيقة أننا مع سقوط الاتحاد السوفياتي اقتربنا أكثر من أي وقت مضى من إنشاء «نظام عالمي جديد». يزيد الانفصال من التنوع العرقي واللغوي والديني

من المؤكد أن الحدود السياسية لها معنى اقتصادي ضئيل أو معدومة... منطقيا، ستكون نهاية المطاف فيما يتعلق بأموال العملات النقدية المتقلبة بحرية هو إصدار أموال مختلفة من قبل أي فرد وكل فرد...أعتقد أنه سيكون من المفيد أن يكرس بعض الاقتصاديين أنفسهم لتحليل مكثف لما سيكون عليه هذا العالم. أعتقد أن العالم سيعود إلى شكل معقد للغاية وفوضوي من أشكال المقايضة...... بسبب غياب أي نوع من البيئة النقدية لإجراء التبادلات المالية. تتطلب كل عملية تبادل مالي منفصلة نوعاً مختلفاً من «النقود». في الواقع، بما أن المال يعني وسيلة عامة للتبادلات، فمن المشكوك فيه ما إذا كان مفهوم المال ذاته يمكن اعتباره منطبقاً إلى الآن. باختصار، إن أموال العملات الورقية المتقلبة هي الشكل المفكك من وظيفة المال بحد ذاتها. إنها تتناقض مع جوهر الوظيفة النقدية (ص ص 55-61).

وبالتالي، يخلص روثبارد إلى أنّ:

كلما كان المال أكثر عمومية، ازداد نطاق تقسيم العمل والتبادل الأقاليمي للسلع والخدمات التي تنبع من اقتصاد السوق، لذلك تعتبر الوسيلة النقدية أمراً حاسماً بالنسبة للسوق الحرة، وكلما اتسع نطاق استخدام هذه الأموال، زاد اتساع السوق وتحسنت قدرته على العمل. باختصار، تتطلب حرية التجارة الحقيقية وجود أموال سلعية دولية... الذهب والفضة. أي تفكيك لهذه الوسيلة الدولية من قبل المنظومة المركزية للعملات الورقية سوف يسبب الشلل لا محالة للسوق الحرة ويفككها، ويسلب العالم ثمار تلك السوق (ص ص 58-61).

والثقافي، في حين قضت قرون من المركزية على مئات الثقافات المتميزة[20]. سوف يعمل الانفصال على إنهاء التكامل القسري الناشئ عن المركزية، وبدلاً من تحفيز الصراع الاجتماعي والتسوية الثقافية، فإنه يعزز التنافس السلمي والتعاوني بين الثقافات المختلفة المنفصلة مكانياً. كما أنه يحدّ على وجه الخصوص من مشكلة الهجرة التي تعاني منها بلدان أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة بشكل متزايد. في الوقت الراهن، كلما سمحت الحكومة المركزية بالهجرة، فإنها تسمح للأجانب بالمضي قدماً على الطرق المملوكة للحكومة إلى أي عتبة من عتبات سكانها، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء السكان يرغبون في هذا القرب من الأجانب أم لا. وبالتالي فإن «الهجرة الحرة» هي نوع من الاندماج القسري إلى حد كبير. في حين أنّ الانفصال يحل هذه المشكلة من خلال السماح للأقاليم الصغيرة بأن يكون لكلّ منها معايير قبول خاصة وتحديد حر مستقل لمن ترغب بمشاركتهم أراضيها ومن تفضل التعاون معهم عن بعد[21].

أخيراً، يشجع الانفصال التكامل والتنمية الاقتصاديين. لقد أسفرت عملية المركزية عن تشكيل منظمة حكومية دولية تهيمن عليها الولايات المتحدة خاصة بإدارة الهجرة والتجارة والأموال الورقية والحكومات العدوانية المرهقة أكثر من أي وقت مضى، وسيطرة الدولة العالمية على الحرب والرفاه، والركود الاقتصادي أو حتى انخفاض مستويات المعيشة. يمكن للانفصال أن يغير كل هذا إن كان واسع النطاق بما فيه الكفاية. سوف يتألف العالم من عشرات الآلاف من البلدان والمناطق والكانتونات المتميزة، ومئات الآلاف من المدن الحرة المستقلة مثل بعض «الحالات الشاذة» الحالية في موناكو وأندورا وسان مارينو وليختنشتاين وهونغ

---

(20) انظر إلى هذا الموضوع أيضاً، أدولف جاسر، حرية المجتمع كخلاص لأوروبا (بازل: فيرلاغ بوشريفري، 1943).. ذهب وفضة. أي تفكك لمثل هذا.

(21) انظر في هذا أيضاً موراي ن. روثبارد، «الأمم بالموافقة: تحطيم الدولة القومية»؛ بيتر بريميلو، الأمة الغريبة، (نيويورك: راندوم هاوس، 1995)؛ الهجرة والهوية الأمريكية، توماس فليمنج، محرر. (روكفورد، إيل: معهد روكفورد، 1995)؛ أيضا الفصول 7، 9، و10 أدناه.

كونغ وسنغافورة. سوف ينتج عن ذلك زيادة كبيرة في فرص الهجرة ذات الدوافع الاقتصادية، وسيكون العالم واحداً من خلال حكومات ليبرالية صغيرة متكاملة اقتصادياً من خلال التجارة الحرة والأموال السلعية الدولية مثل الذهب. سينتج عالمٌ لم يسبق له نظير من الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم الثقافي[22].

---

(22) فيما يتعلق بالتقدم الثقافي الذي يمكن توقعه من هذا التطور، من المناسب أن نختتم ببعض الملاحظات ذات الصلة لأعظم كاتب وشاعر ألماني، يوهان فولفغانغ فون غوته (1749-1832). في 23 أكتوبر 1828، عندما كانت ألمانيا لا تزال منقسمة إلى تسع وثلاثين دولة مستقلة، أوضح غوته في حوار له مع يوهان بيتر إكرمان (حوارات مع غوته في السنوات الأخيرة من حياته) حول الرغبة في الوحدة السياسية الألمانية:

لا أخشى ألا تتحد ألمانيا؛... إنها متحدة، لأن عملتي تالر وكروشين الألمانيتين لهما نفس القيمة في كافة أنحاء الإمبراطورية، ولأن حقيبتي يمكن أن تمر عبر جميع الولايات الست والثلاثين دون أن تفتح.... ألمانيا موحدة فيما يتعلق بالأوزان والمقاييس، والتجارة والهجرة، ومئات الأشياء المماثلة.... ومع ذلك، يخطئ المرء إذا ما اعتقد أنه ينبغي التعبير عن وحدة ألمانيا من خلال عاصمة واحدة كبيرة، وأن هذه المدينة العظيمة قد تعود بالنفع على الجماهير بنفس الطريقة التي قد تستفيد فيها من تنمية عدد قليل من الأفراد البارزين.... أعتقد أن مفكراً فرنسياً وقوراً، يدعى داوبين على ما اعتقد، وضع خريطة توضح الحالة الثقافية في فرنسا، وتشير إلى المستوى الأعلى أو الأدنى من التنوير لمختلف مقاطعاتها العديدة بألوان أفتح أو أغمق. ونجد بعض «المقاطعات مطلية بالكامل باللون الأسود مما يشير إلى ظلام ثقافي كامل خاصةً في المقاطعات الجنوبية، البعيدة عن العاصمة. هل سيكوون الأمر على هذا الحال لو كان لدى فرنسا الجميلة عشرة مراكز بدلاً من مركز واحد يشعّ منه النور والحياة؟.. إنّ ما يجعل ألمانيا عظيمة هي ثقافتها الشعبية الرائعة التي تغلغلت في جميع أنحاء الإمبراطورية بالتساوي. أليست العديد من المناطق الأميرية المختلفة هي التي تنبع منها هذه الثقافة وهي التي تحفظها وترعاها؟ لنفترض جدلاً أنه على مدى بضع قرون فقط، كانت العاصمتان فيينا وبرلين تقعان في ألمانيا، أو حتى عاصمة واحدة فقط. أتساءل حينها ما الذي كان ليحدث للثقافة الألمانية والازدهار الواسع النطاق الذي يواكب تلك الثقافة... ينتشر في ألمانيا 20 جامعة في جميع أنحاء الإمبراطورية، وأكثر من مئة مكتبة عامة، وعدد مماثل من المعارض الفنية والمتاحف الطبيعية؛ لأن كل أمير من أمرائها أراد أن يجذب هذا الجمال والخير. كما تنتشر فيها القاعات الرياضية والمدارس الفنية والصناعية بكثرة أيضاً. في الواقع، لا تكاد توجد قرية ألمانية إلا ولها مدرستها الخاصة. كيف هو الحال في هذا الصدد في فرنسا! علاوة على ذلك، انظر إلى عدد المسارح الألمانية التي تتجاوز السبعين... إن التقدير الذي تحظى به الموسيقى والأغاني وأدائها ليس له نظير في أي مكان كما هو في ألمانيا،... ثم فكر في مدن مثل درسدن وميونيخ وشتوتجارت وكاسل براونشفايغ وهانوفر وغيرها من المدن المشابهة؛ فكر في الطاقة التي تمثلها هذه المدن؛ فكر في الآثار التي تحدثها على المقاطعات المجاورة، واسأل نفسك، هل كان ممكناً لكل هذا أن يحدث، لو لم تحتضن هذه المدن مساكن الأمراء لفترة طويلة... مدنٌ كبيرة ورائعة مثل فرانكفورت، بريمن، هامبورغ، لوبيك، وتأثيرها على ازدهار ألمانيا لا يُعد ولا يحصى. ولكن، هل سيبقون على حالهم لو أنهم فقدوا استقلالهم ودمجوا كمدن إقليمية في الإمبراطورية الألمانية العظيمة؟ هل لديك سبب للشك في هذا.

عن الاشتراكية وتفكيك التنشئة الاشتراكية

I

إنّ من الممكن تحقيق الثروة فعلياً أو زيادتها عبر ثلاث طرق فقط لا غير: من خلال النظر إلى بعض الأشياء الممنوحة من الطبيعة على أنها نادرة والاستحواذ عليها بشكل فعلي قبل أي شخص آخر (التوطين والاكتفاء الذاتي)؛ وعن طريق إنتاج السلع بمساعدة اليد العاملة والموارد التي استحوذ عليها سابقاً؛ أو عن طريق الحصول على سلعة من خلال تحويلها بشكل طوعي أو تعاقدي من جهة استحوذت عليها سابقاً أو من منتج سابق. تحول أعمال الاستحواذ الأصلي الأشياء التي لم يكن أحد يعتبرها نادرة في السابق إلى أحد الأصول المدرّة للدخل؛ وتهدف أعمال الإنتاج بطبيعتها إلى تحويل أصول أقل قيمة إلى أصول أكثر قيمة؛ وكل تبادل تعاقدي يتعلق بنقل وإعادة توجيه أصول محددة من أيدي أولئك الذين يقدرون قيمة حيازتهم بدرجة أقل إلى من يقدرونها أكثر[1].

(1) تجدر الإشارة إلى أن كل من هذه الأنشطة يفي بمتطلبات ما يسمى خطوة أفضلية باريتو Pareto-Superior، أي تعزيز رفاهية فرد واحد على الأقل دون التقليل من رفاهية شخص آخر. وبالتالي، حتى في حالة غياب إمكانية المقارنة بين الأشخاص في المنفعة، يمكن القول بأن كل نشاط من هذه الأنشطة قادر على زيادة الرفاهية الاجتماعية. حول قيود فيلفريدو باريتو فيما يتعلق بالاستخدام المجدي لمصطلح الرفاه الاجتماعي، انظر دليل الاقتصاد السياسي (نيويورك: أوغسطس م. كيلي، 1971)، حيث يكتب:

فكر في أي منصب على سبيل المثال، وافترض أننا نبتعد عنه بمقدار صغير جداً بما يتماشى مع القيود [المتمثلة

من هنا ندرك أن الاشتراكية لا تؤدي إلا إلى الفقر. بادئ ذي بدء، في ظل الاشتراكية، تمنح ملكية الأصول الإنتاجية إلى مجموعة من الأفراد بغض النظر عن السلوك العملي السابق لكل عضو أو تقاعسه عن العمل فيما يتعلق بالأصول المملوكة. في الواقع، فإن المالك الاشتراكي يفضل غير المكتفي ذاتياً وغير المنتج وغير المتعاقدين، ولا يسيء إلى المكتفي ذاتياً والمنتج والمتعاقد. وبناءً على ذلك، سيكون هناك استحواذ أصلي أقل على الموارد الطبيعية التي تتأكد ندرتها، وإنتاج أقل لكل ما هو جديد وصيانة أقل لعوامل الإنتاج القديمة، وتعاقد أقل أيضاً لأن كل هذه

في تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد الجماعة]. إذا كان تحقيق هذا الأمر سيقود إلى زيادة رفاهية جميع أفراد الجماعة، فمن الواضح أن المنصب الجديد أكثر فائدة لكل واحد منهم؛ والعكس بالعكس، ستتراجع رفاهية جميع الأفراد إذا لم يتحقق الأمر. علاوة على ذلك، فإن رفاهية بعضهم يمكن أن تظل كما هي دون تغيير هذه الاستنتاجات. ولكن من ناحية أخرى، إذا زادت هذه الحركة الصغيرة من رفاهية بعض الأفراد وقللت من رفاهية البعض الآخر، فلن نتمكن بعد الآن من أن نعلن بثقة أن تنفيذ هذه الحركة مفيد للجماعة بأكملها (ص 451).

الآن، إذا استخدم شخص جسده على سبيل المثال («العمل») من أجل إخضاع بعض الأشياء الأخرى التي تمنحها الطبيعة لسيطرته («الأرض» المشاع)، فإن تصرفه هذا يعكس مدى تقديره لقيمة هذه الأشياء. وبالتالي، لا بدّ أن يكون قد اكتسب فائدة من الاستحواذ عليها. كما أن تصرفه في الوقت نفسه لا يؤدي إلى جعل أي شخص آخر في وضع أسوأ، لأنه في حال الاستحواذ على موارد غير مملوكة سابقاً، فإنه لا يسلب أي شيء من الآخرين. كان بمقدور الآخرين الاستحواذ على هذه الموارد أيضاً لو أنهم اعتبروها ذات قيمة. لكن من الواضح أنهم لم يفعلوا. وفي الواقع، إنّ فشلهم في الاستحواذ عليها يدل على تفضيلهم عدم الاستحواذ عليها. وبالتالي، لا يمكن القول أنهم خسروا أي منفعة نتيجة استحواذ شخص آخر عليها. انطلاقاً من أساس سلوكيات الاستحواذ الأصلي، فإن أي سلوك إضافي، سواء كان إنتاجاً أو استهلاكاً، سوف يمثل حركة أفضلية باريتو على أساس التفضيل الموضح شرط ألا يؤثر على السلامة المادية للموارد التي تم الاستحواذ عليها أو إنتاجها بواسطة وسائل مستحوذ عليها من قبل الآخرين. ويصبح المنتج أو المستهلك أفضل حالاً، بينما يتحكم الجميع في نفس الكمية من السلع كما كان من قبل. ونتيجة لذلك، لا يمكن القول أن وضع أحدهم بات أسوأ من ذي قبل. وأخيراً، كل تبادل طوعي للسلع ينطلق من هذا الأساس لأنه لا يمكن أن يحدث إلا إذا توقع كلا الطرفين المتبادلين أن يستفيدا منه، في حين يبقى مخزون السلع المملوك والخاضع لرقابة الآخرين دون تغيير. انظر كذلك موراي ن. روثبارد، «نحو إعادة إعمار المنفعة والرفاهية»، في شرحه، منطق العمل الأول (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1997)؛ جيفري هيربينر، «دور باريتو واقتصاديات الرفاهية»، المجلة 10، العدد 1 (1997).

الأنشطة تنطوي على تكاليف. وترتفع كلفة إنجاز تلك الأنشطة في ظل نظام الملكية الجماعية في حين تُخفّض كلفة عدم إنجازها[2].

ثانياً، بما أنه لا يمكن بيع وسائل الإنتاج في ظل الاشتراكية، بالتالي لا توجد أسعار سوقية لعوامل الإنتاج. ومن المستحيل إجراء محاسبة التكاليف cost-accounting دون معرفة هذه الأسعار. ولا يمكن مقارنة المدخلات بالمخرجات، ومن المستحيل تحديد ما إذا كان استخدامها لغرض معين يستحق أو يؤدي إلى تبديد الموارد النادرة أثناء السعي وراء المشروعات ذات الأهمية المحدودة نسبياً أو غير ذات أهمية للمستهلكين. وبما أنه من غير المسموح للوصي الاشتراكي المسؤول عن سلع رأس المال تلقي العروض من الأفراد الذين قد يرون طريقة بديلة لاستخدام وسيلة معيّنة للإنتاج، فإنه لا يدرك ما هي الفرص التي أضاعها. وبالتالي، لا بدّ أن يترتب على ذلك سوء تخصيص دائم لعوامل الإنتاج[3].

ثالثاً، حتى بوجود بعض التخصيص المبدئي، ونظراً لأن عوامل المدخلات والمخرجات المُنتجة مملوكة ملكية جماعية، فإن حافز كل منتج منفرد لزيادة كمية أو جودة إنتاجه الفردي يتضاءل بشكل منهجي، كما يتراجع حافزه لاستخدام عوامل المدخلات لتجنب الإفراط في استخدامها أو الاستخدام غير الكافي لها. وبدلاً من ذلك، يشجّع ميل الجميع نحو الكسل والإهمال بشكل ممنهج في ظلّ المكاسب والخسائر في حساب رأس مال المؤسسة الاشتراكية، وجعل حساب المبيعات

---

(2) انظر هانز هيرمان هوبا، نظرية الاشتراكية والرأسمالية: الاقتصاد والسياسة والأخلاق (بوسطن: كلوير، 1989).

(3) انظر لودفيج فون ميزيس، الحساب الاقتصادي في الكومنولث الاشتراكي (أوبورن، آلا.: معهد لودفيج فون ميزيس، 1980)؛ شرحه، الاشتراكية: تحليل اقتصادي وسوسيولوجي (انديانابوليس: تمويل الليبرالية، 1981)؛ شرحه، الفعل الإنساني: مقال حول الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، آلا : معهد لودفيج فون ميزيس 1998)؛ موراي ن. روثبارد، الإنسان، والاقتصاد، والدولة المجلد 2. (أوبورن ألاباما: معهد لودفيج فون ميسيس، 1993)، خاصة ص ص 544-550، 585-586؛ شرحه، «لودفيج فون ميزس والحساب الاقتصادي في ظل الاشتراكية»، و«نهاية الاشتراكية ومناقشة النقاش حول الحساب»، في شرحه، منطق العمل الأول؛ جوزيف ساليرنو، «لودفيج فون ميزيس كعقلاني اجتماعي»، مجلة الاقتصاد النمساوي 4 (1990).

اشتراكياً بدلاً من أن يعزى إلى منتجين فرديين محددين، مما يؤدي إلى إنتاج نوعية أو كمية أقل من السلع ويترتب عليه استهلاك رأس المال الدائم[4].

رابعاً، في ظل نظام المِلكية الخاصة، يمكن للشخص الذي يمتلك مورداً ما أن يحدد بشكل مستقل عن الآخرين ما يرغب أن يفعله به. إذا أراد زيادة ثروته أو الارتقاء بمكانته الاجتماعية، فلا يمكنه تحقيق ذلك إلا من خلال تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً لدى المستهلكين المتطوعين عبر الاستفادة مما يمكن أن يصنعه باستخدام ممتلكاته. أما في حال كانت عوامل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية، فإن اتخاذ أي قرار يتطلب آليات لاتخاذ قرارات جماعية. وكلّ قرار يتعلق بماذا وكيف ولمن يجب إنتاجه، ومقدار ما يجب دفعه أو تحصيله، ومن الذي يروج له أو يهمل شأنه، هو قرار وشأن سياسي. ويجب تسوية أي خلاف عن طريق فرض إرادة شخص ما على رأي الآخر، وهذا يؤدي دائماً إلى وجود رابحين وخاسرين. وبالتالي، إذا أراد المرء تسلق السلم في ظل الاشتراكية، فلا بدّ أن يلجأ إلى مواهبه السياسية. ليست القدرة على البدء والعمل والاستجابة لاحتياجات المستهلكين هي التي تضمن النجاح. بل القدرة على الإقناع والغوغائية والمؤامرات، ومن خلال الوعود والرشاوى والتهديدات التي تسمو بالمرء إلى القمة. وغني عن القول إن تسييس المجتمع هذا، والذي ينطوي عليه أي نظام للملكية الجماعية، يسهم بشكل أكبر في الفقر[5].

---

(4) انظر كذلك هانز-هيرمان هوبا، «إلغاء التنشئة الاشتراكية في ألمانيا متحدة»، مجلة الاقتصاد النمساوي 5، رقم. 2 (1991)؛ موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق (مدينة كنساس: أندروز وشيد، 1977) خاصةً ص ص 172-189؛ لودفيج فون ميزيس، البيروقراطية (نيو روشيل، نيويورك: أرلينغتون هاوس، 1969)، خاصة الفصل 3.

(5) انظر كذلك فريدريك أ. هايك، الطريق إلى العبودية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1944)، خاصة الفصل 10؛ أيضا تسييس المجتمع، كينيث س. تيمبلتون، محرر. (انديانابوليس.: تمويل الليبرالية، 1979). يجب التأكيد هنا على وجه الخصوص وعلى عكس الاعتقاد السائد أن انعدام الديمقراطية لا علاقة له في الأساس بفاعلية الاشتراكية. لا تكمن المشكلة في لقواعد التي يتم بموجبها اختيار السياسيين لمنصبهم. بل هي السياسة وصنع القرار السياسي على هذا النحو. فبدلاً من أن يتخذ كل منتج من القطاع الخاص قراراً مستقلاً بشأن ما يجب القيام به بموارد معينة، كما هو الحال في ظل نظام الملكية الخاصة والتعاقدية، فإن اتخاذ أي قرار بوجود عوامل إنتاج اشتراكية يتطلب إذن شخص آخر. ولا يفهم المنتج أبداً كيفية اختيار أولئك

II

إن الإفلاس الواضح للاشتراكية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية منذ أواخر الثمانينات أي بعد نحو سبعين عاماً من «التجربة الاشتراكية»، يقدم مثالاً حزيناً على صلاحية النظرية الاقتصادية. ما الذي تنطوي عليه النظرية التي توقعت منذ فترة طويلة هذه النتيجة الحتمية الآن[6] فيما يتعلق بكيف يمكن لأوروبا الشرقية أن تنهض بسرعة من أنقاض الاشتراكية؟ نظراً لأن السبب الأساسي لبؤسها الاقتصادي هو الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج، فإن الحل والمفتاح لمستقبل مزدهر هو الخصخصة. ولكن كيف ينبغي خصخصة الممتلكات الاشتراكية[7].

يجب أن تسبق الملاحظة الأخلاقية الأولية ولكن الجوهرية الإجابة على هذا السؤال[8]. وبما أن الاشتراكية لا يمكن أن تنشأ دون مصادرة الأصول التي

الأشخاص المخولين بمنحه الإذن. ما يهمه هو مسألة السعي للحصول على الإذن لا غير. وطالما أن هذا هو الحال، يتراجع الحافز لدى المنتجين وينتشر الفقر. تتعارض الملكية الخاصة مع الديمقراطية كما هي مع أي شكل آخر من أشكال الحكم السياسي. في حين، في ظل الملكية الخاصة، تترسخ «فوضوية الإنتاج» حيث لا يحكم فيها أي شخص، وجميع العلاقات بين المنتجين طوعية وبالتالي تعود بالنفع المتبادل على الجميع.

(6) انظر على وجه الخصوص ميزيس، والاشتراكية. أيضا التخطيط الاقتصادي الجماعي، فريدريك أ. هايك، محرر. (لندن: روتليدج وأولاده، 1935)؛ تريجيف جي بي هوف، الحساب الاقتصادي في مجتمع اشتراكي (انديانابوليس.: تمويلل الليبرالية، 1981).

(7) على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الأدبيات التي تتعامل مع التنشئة الاشتراكية للملكية الخاصة، إلا أنه لم يكتب سوى القليل عن كيفية إلغاء هذه التنشئة. ويتبادر إلى ذهن المرء أن سبب هذا الإهمال يعود إلى الميول الاشتراكية الصريحة أو الضمنية لدى معظم المثقفين الغربيين. بالنظر إلى ذلك، يجب أن يبدو أي علاج لمشكلة إلغاء التنشئة الاشتراكية غير ذي صلة؛ لماذا يجب أن يرغب أي شخص في العودة من «مرحلة أعلى من التطور الاجتماعي» المزعومة، أي الاشتراكية، إلى المرحلة الأدنى، أي الرأسمالية؟ حتى داخل مدرسة ميزيس وفي أحسن الأحوال، يمكن العثور على نصيحة ضمنية فقط بشأن حل هذه المشكلة الأكثر إلحاحاً التي تواجه شعب أوروبا الشرقية. للاطلاع على أحد الاستثناءات القليلة، انظر موراي ن. روثبارد، «كيف نلغي الاشتراكية؟» و«وصفة جذرية للتخلص من لكتلة الاشتراكية»، في اقتصاديات الليبرالية، ليولين ه. روكويل جي آر، محرر. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1990)؛ شرحه، «كيف تتخلص من الاشتراكية وكيف لا تتخلص منها»، مجلة الاقتصاد النمساوي 6، العدد 1 (1992)؛ جيفري هيربنر، «دور ريادة الأعمال في إلغاء الاشتراكية»، استعراض الاقتصاد النمساوي 6، العدد 1 (1992).

(8) فيما يتعلق بالنظرية الأخلاقية الكامنة وراء الاعتبارات التالية، انظر بشكل خاص موراي ن. روثبارد،

أوجدها وامتلكها أصحاب الأرض والمنتجون أو المتعاقدون الأفراد، فيجب مصادرة جميع الممتلكات الاشتراكية التي أسيء استخدامها منذ البداية. لا يمكن اعتبار أي حكومة حتى لو انتخبت بإرادة حرة، مالكةً لأي ملكية اشتراكية، لأن وريث المجرم لا يصبح المالك الشرعي للأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة حتى لو كان بريئاً. ويعفى من الملاحقة القضائية بسبب براءته الشخصية، لكن يجب أن تعاد كل مكاسبه «الموروثة» على الفور إلى الضحايا الأصليين، ويحق لهم استعادة ممتلكاتهم الاشتراكية دون مطالبتهم بدفع أي شيء. في الواقع، إن مطالبة الضحايا بدفع المال مقابل إستعادة ملكية ما كان لهم في الأصل سيكون جريمة بحد ذاته وسوف يسلب أي براءة ادعتها الحكومة من قبل إلى الأبد[9].

ويجب التعرف على جميع سندات الملكية الأصلية فوراً بكلّ دقّة بغض النظر عمن يمتلكها حالياً. ومهما تصادمت مطالبات المالكين الأصليين أو ورثتهم مع مطالبات مستخدمي الأصول الحاليين، يجب أن يتغلب الأول على الأخير. باستثناء حالة واحدة فقط إذا تمكن المستخدم الحالي من إثبات أن مطالبة ورثة المالك الأصلي غير شرعية (أي أنّهم استولوا على ملكية العقار المعني بادئ ذي بدء بوسائل قسرية أو احتيالية) فيجب أن تغلب مطالبة المستخدم الحالي للأصول ويجب الاعتراف به على أنه المالك الشرعي[10].

أخلاقيات الليبرالية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك 1998)؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993).

(9) من الناحية العملية، هذا بالطبع ما قامت به حكومات ما بعد الشيوعية إلى حد كبير. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى حالة ألمانيا. بعد إعادة توحيد ألمانيا في عام 1991، رفضت الحكومة الألمانية (المحافظة) مدعومة من محكمتها العليا إعادة أي من الممتلكات التي صودرت من 1946 إلى 1949 بتوجيه من النظام السوفيتي الروسي في ألمانيا الشرقية السابقة لأصحابها الأصليين (أكثر من 50 ٪ من جميع الأراضي الزراعية المستخدمة). وعمدت الحكومة بدلاً من ذلك إلى بيع هذه الأراضي إلى «زبائنها» المفضلين الذين ضموا في كثير من الحالات مصادري الأملاك من الشيوعيين السابقين الذين تحولوا إلى رأسماليين. على النقيض من ذلك، لم يتلق الملاك الأصليون أو ورثتهم فلساً واحداً كتعويض لهذا اليوم.

(10) وفي تلك الحالات التي اشترى فيها المستخدمون الحاليون الأصول المصادرة من الحكومة بشكل فعلي، كان عليهم طلب تعويض من المسؤولين عن هذا البيع، وإجبار المسؤولين الحكوميين المسؤولين عن ذلك على

أما فيما يتعلق بالملكية الاشتراكية التي لم تستعد بهذه الطريقة، ينبغي تنفيذ الأفكار النقابية؛ أي يجب نقل ملكية الأصول على الفور إلى أولئك الذين يستخدمونها: أرض المزارع للمزارعين، والمصانع للعمال، والشوارع لعمال الشوارع أو السكان، والمدارس للمعلمين، والمكاتب إلى البيروقراطيين، وهلم جرا[11]. لتفتيت تكتلات الإنتاج الاشتراكية الكبيرة، يجب تطبيق مبدأ النقابية على وحدات الإنتاج التي ينفّذ فيها عمل فرد ما فعلياً، أي كل ما يتبع لفرد من مبانٍ مكتبية ومدارس وشوارع أو مربعات سكنية ومصانع ومزارع. وعلى عكس الفكرة النقابية، والأكثر أهمية منها هو ضرورة أن تكون أسهم الممتلكات المستحوذ عليها على هذا النحو قابلة للتداول بحرية وإنشاء سوق للأوراق المالية للسماح بفصل وظائف الرأسماليين المالكين عن الموظفين غير المالكين، والنقل السلس والمستمر للأصول من الأيدي الأقل قيمة إنتاجية إلى الأيدي الأكثر قيمة إنتاجية[12].

سداد سعر الشراء لهم. فيما يتعلق بمسألة الحيازة الجنائية والتعويضات وعبء الإثبات، والقضايا الأخرى ذات الصلة، انظر روثبارد، أخلاقيات الليبرالية، وخاصة الفصول 9-11. هانز هيرمان هوبا، الملكية والفوضى والدولة (أوبلادين: دار نشر ألمانيا الغربية، 1987)، خاصة الفصل الرابع.

(11) إنّ الإشارة إلى «الأفكار النقابية» هنا لا يجب أن يفسر على أنه تأييد للبرامج النقابية. انظر أيضا الملاحظة التالية 11. بل على النقيض من ذلك تماماً، فقد كان شعار النقابة «السكك الحديدية لرجال السكك الحديدية، والمناجم لعمال المناجم، والمصانع لعمال المصانع» يهدف في الأصل إلى أن يكون برنامجاً لمصادرة ملكية المؤسسات الرأسمالية من مالكيها الخاصين. كتب ميزيس: «إنّ النقابية مثل الاشتراكية، تهدف إلى إلغاء فصل العمال عن وسائل الإنتاج ولكن بطريقة أخرى. لا يمكن أن يصبح جميع العمال هم أصحاب جميع وسائل الإنتاج؛ سيحصل العاملون في صناعة أو منشأة معينة أو العاملون في فرع كامل للإنتاج على وسائل الإنتاج العاملين فيها فقط (الاشتراكية، ص 240).

يقترح استخدام الأفكار النقابية هنا على عكس ذلك تماماً، أي كوسيلة لخصخصة عوامل الإنتاج السابقة الاشتراكية في مثل هذه الحالات التي لا يوجد فيها مالك خاص أصلي (مُصادر) محدد لهذه العوامل. علاوة على ذلك، فإن الأساس المنطقي الأخلاقي لتطبيق شعار النقابية في تلك الحالات - وتلك الحالات فقط، يكمن في حقيقة أن مخطط الخصخصة هذا يقارب عن كثب الطريقة التي وصفها جون لوك في أول عملية استحواذ (أصلي) على الموارد غير المملوكة سابقاً. لقد قام عمال السكك الحديدية في الواقع «بخلط عملهم» مع السكك الحديدية، وعمال المناجم مع المناجم. وبالتالي، يجب اعتبار مطالبتهم بهذه الموارد ذات أسس متينة أكثر من مطالبة أي شخص آخر.

(12) بناءً على البرنامج النقابي الأصلي الذي يهدف إلى إلغاء فصل العامل بشكل دائم عن وسائل الإنتاج [انظر

ثمّة مشكلتان ترتبطان باستراتيجية الخصخصة هذه. تتعلق المشكلة الأولى بالهياكل التي شيدت حديثاً - فكيف سيجري التعامل معها بعد أن تصبح مملوكة لمستخدميها الحاليين المنتجين وفقاً للمخطط المقترح، وعلى أراضٍ ستعود ملكيتها لمالك أصلي مختلف؟ ففي حين يبدو الحل واضحاً وجلياً عبر منح كل منتجٍ حالي

الملاحظة 10 أعلاه]، يشرح ميزيس: «أنّ من الواجب منع العامل من أي تجارة أو بيع لـ«حصته في الملكية» إذا كان الإصلاح النقابي يعني أكثر من مجرد إعادة توزيع السلع المنتجة بالتالي لا يمكن السماح لترتيبات الملكية الرأسمالية بالاستمرار في فرض أسلوبها فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج. ويجب أن تسحب السلع المنتجة من السوق. ولا يجوز للمواطنين الأفراد التصرف في حصصهم بوسائل الإنتاج المخصصة لهم؛ لأن هذه الأشياء ترتبط في ظل النقابية بشخص المالك بطريقة أقرب بكثير مما هي عليه الحال في المجتمع الليبرالي». (الاشتراكية، ص 242).

في الواقع، وبموجب النقابية، لا يعتبر العامل «مالكاً» بالمعنى الطبيعي للكلمة؛ لأن الامتلاك، كما يقول ميزيس، «يكمن دائماً حيث تتواجد القدرة على التصرف.. ولا توجد ملكية خاصة إلا إذا كان الفرد قادراً على التعامل مع ملكيته الخاصة لوسائل الإنتاج بالطريقة التي يعتبرها أكثر فائدة». (ص ص 244-245)

في الواقع، إذا سمح للعمال بالتخلص من حصصهم، فسوف تعود الظروف سريعاً إلى الوضع الرأسمالي السابق مع الفصل الواضح بين الرأسماليين المالكين (المِلكية) من جهة والعمال (القوى العاملة) من جهة أخرى. ولكن يوضح ميزيس أنه في حال لم يسمح لهم بذلك،، ستنشأ صعوبات لا يمكن قهرها، ما لم يفترض بشكلٍ غير واقع عدم حدوث تغييرات في طرق الإنتاج أو في علاقات العرض والطلب أو في التقنية المتبعة أو السكان.. إذا تسببت التغييرات في اتجاه ومقدار الطلب أو في تقنية الإنتاج في حدوث تغييرات في تنظيم المصنع، مما يتطلب نقل العمال من تخصص إلى آخر أو من فرع للإنتاج إلى آخر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه على الفور هو كيف سيجري التعامل مع حصص هؤلاء العمال في وسائل الإنتاج. هل يجب على العمال وورثتهم الاحتفاظ بحصصهم في هذه المصانع التي ينتمون إليها في ظل النقابية ويدخلون المصانع الجديدة كعمال بسيطين يحصلون على أجور، دون السماح لهم بسحب أي جزء من دخل الملكية؟ أم ينبغي أن يخسروا حصتهم عند مغادرة المصنع وفي المقابل يحصل كل فرد منهم على حصة مساوية لتلك التي يمتلكها الأفراد العاملون أساساً في المصنع الجديد؟ أي حلّ من شأنه أن ينتهك بسرعة مبدأ النقابية. وإذا خسر العامل حصته عند مغادرته مصنع ما وحصل بمجرد دخوله مصنع آخر على حصة فيه، فإن أولئك العمال الذين سيخسرون نتيجة التغيير سيعارضون، بطبيعة الحال، كل تغيير في الإنتاج. إن إدخال أي عملية تهدف إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة سوف تواجه بمقاومة كبيرة في حال تسببت باستبدال العمال أو احتمال استبدالهم. ومن ناحية أخرى، سيعارض العمال في منشأة ما أو فرع من فروع المصنع أي تطور ناجم عن إدخال عمال جدد إن كان ذلك يهدد بتقليل دخلهم من الممتلكات. باختصار، إن النقابية ستجعل كل تغيير في الإنتاج مستحيلاً عملياً. وحيثما وجدت لا يمكن أن يكون هناك أي تقدم اقتصادي (ص ص 242 - 244). انظر المزيد عن النقابية ميزيس، الفعل الإنساني، الفصل 23؛ شرحه، المال والطريقة وعملية السوق (بوسطن: كلوير، 1990)، الفصل 18.

حصة ملكية متساوية[13]، فكم عدد الأسهم يجب أن تخصص لصاحب الأرض الأصلي؟ من غير المعقول أن تفصل الهياكل عن الأراضي. وتعتبر وفقاً للنظرية الاقتصادية، عوامل إنتاج تكميلية محددة للغاية لا يمكن فك ارتباط مساهمتها النسبية في المنتج ذي القيمة المشتركة.

ولا بديل في هذه الحالة عن المساومة[14]. وخلافاً للانطباع الأول بأنه قد يؤدي إلى نزاع دائم لا يمكن حله - فلا يكاد هذا يسبب أي إزعاج، لأنه غالباً ما يكون هناك طرفان فقط وموارد محدودة للغاية في أي نزاع من هذا القبيل. كما أنّ العثور على تسوية سريعة مقبولة ومتفق عليه من الطرفين يصبّ في مصلحة كلا الطرفين، ومن الواضح أن الطرف الضعيف في هذه المساومة هو مالك الأرض (لأنه لا يستطيع بيع الأرض دون موافقة أصحاب الهيكل بينما يمكنهم تفكيك الهيكل دون الحاجة إلى الحصول على إذن مالك الأرض).

ثانياً (المشكلة الثانية)، تنطوي استراتيجية الخصخصة النقابية على أن المنتجين في الصناعات ذات رأس المال الضخم سوف يتمتعون بميزات أكثر نسبياً مقارنة مع تلك التي يتمتع بها المنتجون في الصناعات ذات العمالة الضخمة. ستتجاوز قيمة أسهم الممتلكات التي تلقاها الأول الثروة الممنوحة لهذا الأخير، وهذا التوزيع غير المتكافئ للثروة يتطلب تبريراً أو مسوغاً، أو هكذا يبدو. وهذا التبرير متاحٌ بسهولة في الواقع. وعلى عكس المعتقدات «الليبرالية» واسعة الانتشار (أي الديمقراطية الاشتراكية)، لا يوجد خطأ أخلاقي في عدم المساواة[15]. إن مشكلة خصخصة

---

(13) بدلًا من منح حصص ملكية متساوية لجميع المنتجين الحاليين، ولكي تسود العدالة، سيكون من الأفضل حقاً منح أسهم غير متساوية وفقاً للوقت الذي خدم فيه العامل داخل وحدة إنتاج معينة. فهذا من شأنه أن يسمح أيضاً بإدراج العمال المتقاعدين حالياً في مخطط الخصخصة المقترح وبالتالي حل مشكلة ما يسمى التقاعد.

(14) حول النظرية الاقتصادية للمساومة، انظر روثلارد، الإنسان والاقتصاد والدولة، ص ص 308-312؛ ميزيس، الفعل الإنساني، ص 336.

(15) انظر موراي ن. روثبارد، المساواة كثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى (واشنطن العاصمة: مطبعة ليبرتاريان، 1974)؛ أيضا: روبرت نوزيك، الفوضى والدولة ويوتوبيا (نيويورك: كتب أساسية، 1974)، الفصل 8؛

الممتلكات التي سبق أن جعلت اشتراكية تشبه تماماً في الواقع مشكلة إنشاء الملكية الخاصة في «حالة الموارد الطبيعية»، أي عندما تكون الموارد غير مملوكة مسبقاً من قبل أيّ كان. وفي هذه الحالة، وفقاً لفكرة لوك' المركزية عن الحقوق الطبيعية والتي تتزامن مع الإحساس الطبيعي بالعدالة لدى معظم الناس، تترسخ الملكية الخاصة من خلال أعمال التوطين والاكتفاء الذاتي: من خلال مزج عمل الفرد مع الموارد الطبيعية قبل أن يفعل أي شخص آخر ذلك[16]. ما دامت هناك فروقات بين نوعية

هيلموت شويك، الحسد: نظرية السلوك الاشتراكي (نيويورك: هاركورت، البرهان والعالم، 1970)؛ الحق في عدم المساواة (ميونيخ: هيربيج، 1979)؛ شرحه، الأداء الأول غير لائق؟ (أوسنابروك: فروم، 1978)؛ إريك فون كوهنيلت-ليديهن، الحرية أو المساواة (فرونت رويال: مطبعة كريستيندوم، 1993).

(16) انظر جون لوك، مقالتان عن الحكومة، الكتاب 2، القسم. 27، حيث يكتب:

على الرغم من أن الأرض وجميع المخلوقات الأدنى تكون مشتركة بين جميع الأفراد، إلا أن كل إنسان لديه «ما يمتلكه» في «شخصه». وهو ما لا يحقّ لأحد سواه. ويمكننا القول أن «عمل» جسده و«عمل» يديه، يمتلكه هو وحده. وبالتالي فإنه يستخلص الموارد الطبيعية من الحالة التي وجدت عليها، ومن ثم يخلط جهده وعمله بها، أي أنه يضيف إليها شيئاً يمتلكه، وبالنتيجة يجعلها ملكاً له. وكونه هو من استخلصها من حالتها الخام التي وجدتها الطبيعة فيها، فإنه بعمله وجهده هذا أضاف إليها شيئاً يستبعد الحق العام للرجال الآخرين فيها. نظراً لأن هذا «العمل» هو ملكية لا جدال فيها للعامل، فلا يحق لأي إنسان غيره أن يتمتع بما بذل من أجله الجهد والعمل، على الأقل في الأماكن التي يوجد فيها ما يكفي ليتشاركه الآخرون.

انظر أيضاً الملاحظة 11 أعلاه. من أجل منع أي سوء فهم، يشير تأييد لوك هنا حصرياً إلى فكرته المركزية حول «التوطين والاكتفاء الذاتي». ولا تشمل الموافقة على العبارة الأولى من المقطع المقتبس للتو أو «الفقرة الشرطية» سيئة السمعة التي يختتم بها مقطعه. على النقيض من ذلك، فإن العبارة الأولى المتعلقة بالملكية «المشتركة» للطبيعة يتطلب افتراضات لاهوتية لا لزوم لها ولا أساس لها من الصحة. قبل إجراء الاستحواذ الأصلي، كانت الطبيعة غير مملوكة لأحد ويجب اعتبارها ببساطة غير مملوكة لأحد. وبالتالي، تتعارض الفقرة الشرطية بوضوح مع فكرة لوك الرئيسية ويجب التخلي عنها. انظر إلى هذا أيضاً ريتشارد إ. إبشتاين، Takings (كامبردج: مطبعة جامعة هارفرد، 1985)، ص ص 10-12. ويترتب على رفض فرضية لوك الأولية رفض الانتقادات الموجهة لنظرية لوك حول الاستحواذ الأصلي كما فعل هربرت سبنسر في سلطة الدولة الاشتراكية، الفصول 9-10، باعتبارها غير صحيحة أيضاً. يشارك سبنسر فرضية لوك الأولى، ولكنه يخلص بناءً على ذلك إلى أن هذا يحظر أي ملكية خاصة للأرض على الإطلاق. وفقاً لـ سبينسر، لا يمكن تأجير الأرض من «المجتمع» إلا من خلال دفع «إيجار أرضي» لاستخدامها. للاطلاع على نقد لهذا الاقتراح والمقترحات المماثلة التي قدمها هنري جورج وأتباعه، انظر روثبارد، السلطة والسوق، ص ص 122-135. بالنسبة إلى مؤيدي المتغيرات الحديثة للفقرة الشرطية لدى لوك أو مساواة الأراضي لدى سبنسر، انظر نوزيك، الفوضى والدولة والمثالية، ص 178 وما بعدها، وهيليل شتاينر، «الحق الطبيعي في وسائل

الموارد الطبيعة، كما هو الحال بالتأكيد، فإن النتيجة المستقاة من أخلاقيات التوطين والاكتفاء الذاتي ستكون انعدام المساواة وليس المساواة.

إن نهج الخصخصة النقابية هو مجرد تطبيق لمبدأ التوطين والاكتفاء الذاتي هذا على الظروف المتغيرة قليلاً. لقد قام أفراد معينون بتوطين العوامل الاشتراكية للإنتاج. إلا أنّ حقهم في ملكية عوامل إنتاج معينة قد جرى تجاهله حتى الآن، وكل ما سيحدث بموجب المخطط المقترح هو أن هذا الوضع غير المبرر سيتم تصحيحه في النهاية.

إذا أدى هذا التصحيح إلى عدم المساواة، فإن هذا لن يكون أكثر عدالة من عدم المساواة التي قد تنشأ في ظل نظام التوطين والاكتفاء الذاتي الأصلي غير المقيد[17]. علاوة على ذلك، فإن مقترحنا النقابي أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية من البديل الوحيد للخصخصة الذي يمكن تصوره بما يتماشى مع المتطلبات الأساسية للعدالة (الاعتراف بأن الحكومة لا تملك الاقتصاد الاشتراكي بشكل شرعي؛ وبالتالي، ينبغي أن يكون بيعه أو عرضه للبيع بالمزاد العلني غير وارد). وفقاً للبديل الأخير، فإن جميع السكان سيحصلون على حصص متساوية في جميع أصول البلد التي لم يستردها مالك أصلي. وبصرف النظر عن الجودة الأخلاقية المشكوك فيها لهذه السياسة[18]،

الإنتاج»، الفلسفية الفصلية، 27 (1977)؛ لدحض هذه المتغيرات النظرية لكونها متناقضة ذاتياً، راجع جيفري بول، «الحق التاريخي والحق في الموارد الطبيعية»، في الإنسان والاقتصاد والحرية. مقالات في تكريم موراي ن. روثبارد، والتر بلوك ولويلين إتش روكويل، محرران. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزيس، 1988) وفريد دي ميلر، «الحق الطبيعي في الملكية الخاصة»، في القارئ الليبرتاري، تيبور ر. ماتشان، محرر. (توتواه، نيوجيرسي: رومانوليتلفيلد، 1982).

(17) للاطلاع على نظرية «لوك» الأكثر اتساقاً واكتمالًا حول حقوق الملكية، انظر روثبارد، أخلاقيات الليبرالية؛ شرحه، «القانون، وحقوق الملكية، وتلوث الهواء»، في شرحه، الفعل المنطقي 2 (تشيلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلغار، 1997)؛ من أجل التبرير النظري لمبدأ التوطين والاكتفاء الذاتي على وجه الخصوص لأنه الأساس البدائي الذي لا جدال فيه للأخلاقيات، انظر هوبا، الملكية والفوضى والدولة، الفصل الأول. (4)؛ شرحه نظرية الاشتراكية والرأسمالية، الفصول 2 و7: شرحه، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة، الفصول 8-11، والملحق.

(18) كيف يمكن للمرء أن يبرر تخصيص ملكية الأصول الإنتاجية دون النظر في تصرفات أو سلوكيات الفرد

إلا أنها أبعد ما يكون عن الفعالية. فمن أجل أن تصبح هذه الأسهم الموزعة على مستوى البلاد سندات ملكية قابلة للتداول، عليها تحديد المورد الذي تشير إليه. لذلك، لتنفيذ هذا الاقتراح، هناك حاجة أولاً إلى إجراء جرد كامل لجميع أصول الدولة، أو على الأقل جرد جميع وحدات الإنتاج القابلة للفصل بشكل واضح. ثانياً، حتى لو تمّ أخيراً تجميع مثل هذا الجرد، فسيكون المالكون من بين عدد كبير من الأفراد الذين لا يعرفون شيئاً عن الأصول التي يمتلكونها. في المقابل، لا ضرورة للجرد في ظل مخطط الخصخصة النقابية غير المتكافئ. علاوة على ذلك، فإن الملكية الأولية تتوقف حصرياً على الأفراد الذين لهم دراية كبيرة بشكل عام بإجراء أول تقييم واقعي لهذه الأصول بسبب مشاركتهم الإنتاجية في الأصول التي يمتلكونها.

بالتزامن مع خصخصة جميع الأصول وفقاً للمبادئ الموضحة، على الحكومة اعتماد دستور للملكية الخاصة والإعلان عنه على أنه القانون الأساسي الثابت للبلد بأسره. يجب أن يكون هذا الدستور مختصراً للغاية ويوضح المبادئ التالية بعبارات لا لبس فيها قدر الإمكان: لكل شخص، بصرف النظر عن كونه المالك الوحيد لجسمه المادي، الحق في استخدام ممتلكاته الخاصة بأي طريقة يراها مناسبة طالما أنه بذلك لا يغير السلامة الجسدية لجسم شخص ما أو ممتلكاته.

يجب أن تكون جميع عمليات التبادل بين الأشخاص وجميع عمليات تبادل سندات الملكية بين المالكين طوعية (تعاقدية). وتعدّ حقوق الشخص هذه حقوقاً مطلقة. يخضع أي انتهاك لحقوق أي شخص للملاحقة القانونية من جانب ضحية هذا الانتهاك أو وكيله، ويكون قابلاً للتنفيذ وفقاً لمبادئ تناسب العقوبة والمسؤولية الصارمة[19].

فيما يتعلق بالأصل المملوك؟ وبشكل أكثر تحديداً، كيف يمكن تبرير أن شخصاً لم يساهم بأي شيء حرفياً له صلة بوجود أصل معين أو الحفاظ عليه -والذي قد لا يعرف حتى بوجود مثل هذه الأصول- يمتلك هذا الأصل بنفس الطريقة التي يمتلك بها شخص آخر ساهم بشكل نشط وموضوعي في وجودها والحفاظ عليها؟

(19) حول مبدأ تناسب العقوبات، انظر روثبارد، أخلاقيات الحرية، الفصل 13؛ هوبا، الملكية والفوضى والدولة،

وبالتالي كما هو موضح في هذا الدستور، يجب على الفور إلغاء جميع القيود المفروضة على الأجور والأسعار، وجميع لوائح الملكية ومتطلبات الترخيص، وجميع القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وإتاحة الحرية الكاملة في التعاقد والتوظيف والتجارة والهجرة. وبالتالي، يتعين على الحكومة، التي أصبحت الآن أقل ملكية، أن تعلن أن وجودها المستمر غير دستوري طالما هو قائم على عمليات الاستحواذ غير التعاقدية على الممتلكات، أي فرض الضرائب والتنازل عن الملكية[20].

III

إن نتيجة هذا الإلغاء الكامل للاشتراكية وإنشاء مجتمع ذي ملكية خاصة خالصة -فوضى الملكية الخاصة التي ينظمها قانون الملكية الخاصة على وجه الحصر- ستكون أسرع وسيلة للانتعاش الاقتصادي في أوروبا الشرقية. وعلى العموم سيكون السكان أغنياء بشكل مثير للدهشة منذ البداية، لأنه على الرغم من أن الفوضى تعيث في اقتصادات أوروبا الشرقية إلا أنّ بلدانها لم تدمر. أسعار العقارات مرتفعة، وعلى الرغم من كل استهلاك رأس المال في الماضي لا تزال هناك كميات هائلة من السلع الرأسمالية. ومع غياب القطاع الحكومي وامتلاك الثروة الوطنية بأكملها من قبل القطاع الخاص، يمكن لشعوب أوروبا الشرقية أن تصبح قريباً موضع حسد بين نظرائهم في أوروبا الغربية.

ص ص 106-128؛ ستيفان كينسيلا، العقوبة والتناسب: مقاربة إستوبيل، مجلة الدراسات الليبرتارية 12، العدد 1 (1996)؛ شرحه، «عدم التصرف والعقاب»، مجلة الدراسات الليبرتارية 14، رقم 1 (1999)؛ حول مبدأ المسؤولية الصارمة أيضاً، ريتشارد أ. إبستين، «نظرية المسؤولية الصارمة»، مجلة الدراسات القانونية 2 (يناير 1973)؛ شرحه أيضاً، الممارسات الطبية الخاطئة: حالة العقد (بورلنجام، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، بحث عرضي السلسلة رقم 9، 1979)؛ جوديث ج. طومسون، الحقوق والتعويضات والمخاطر (كامبريدج، ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1986)، خاصة الفصول 12 و13.

(20) حول أخلاقيات واقتصاديات مجتمعات عديمي الجنسية واقتصادياتها، انظر موراي ن. روثبارد، «المجتمع بلا دولة»، في الأناركية (Nomos XIX)؛ رولاند بينوك وجون دبليو تشابمان، محرران. (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1978)؛ شرحه، من أجل ليبرالية جديدة (نيويورك: كوليير، 1978)؛ بروس بنسون، مؤسسة القانون: العدالة بدون الدولة (سان فرانسيسكو: معهد المحيط الهادئ، 1991).

علاوة على ذلك، فإن تحرير عوامل الإنتاج من السيطرة السياسية وتسليمها إلى الأفراد من القطاع الخاص المسموح لهم باستخدامها بالشكل الذي يرونه مناسباً طالما أنها لا تضر مادياً بالموارد التي يملكها الآخرون، توفر الحافز الأقصى للإنتاج المستقبلي مع سوق غير مقيد بالنسبة للسلع الرأسمالية، ويصبح حساب التكلفة الرشيد أمراً ممكناً. في ظل تخصيص الأرباح والخسائر بشكل فردي، وانعكاسها على حساب رأس المال والمبيعات الخاص بالمالك، فسوف يزداد حافز كل منتِج لزيادة كمية إنتاجه أو جودته وتجنب أي زيادة أو نقصان في استخدام رأس ماله. وتنص أحكام الدستور على وجه الخصوص على حماية السلامة المادية للممتلكات فقط (وليس قيمة الممتلكات) مما يضمن أن يقوم كل مالك ببذل أقصى الجهود ذات القيمة الإنتاجية، أي الجهود المبذولة من أجل تشجيع التغييرات المواتية في قيم الممتلكات ومنع ومكافحة أي تغييرات غير مواتية (كما قد ينتج عن تصرفات شخص آخر فيما يتعلق بممتلكاته).

يؤدي إلغاء جميع أدوات التحكم في الأسعار على وجه التحديد إلى التخلص من جميع أوجه النقص الحالية بشكل فوري تقريباً، وسيبدأ الإنتاج في الارتفاع فوراً من الناحيتين الكمية والنوعية. وسوف تزداد البطالة بشكل كبير مؤقتاً، لكن مع معدلات أجور مرنة وغياب المساومات الجماعية وإعانات البطالة، سرعان ما تختفي البطالة. وسيبقى متوسط معدلات الأجور في البداية أقل بكثير من المعدلات الغربية، لكن هذا أيضاً سيتغير قريباً. نتيجة إغراء الأجور المنخفضة نسبياً، سيظهر الأوروبيون الشرقيون على الأرجح حاجة كبيرة لصرف المال من خلال (تسييل) أصولهم الرأسمالية المكتسبة حديثاً من أجل تمويل استهلاكهم الحالي، والأهم من ذلك كله حقيقة أن أوروبا الشرقية ستكون ملاذاً خالياً من الضرائب وينعم بالتجارة الحرة، وسرعان ما تتدفق أعداد كبيرة من المستثمرين وكميات هائلة من رأس المال على الفور.

ومن المرجح أن تتولى شركات التأمين الغربية الكبرى إنتاج سبل الأمن (من خلال حماية الشرطة والنظام القضائي) الذي يفترض أن تقع عادة خارج مقاطعة

الأسواق الحرة وأن تكون تلك هي الوظيفة المناسبة للحكومة على الأرجح[21]. إن توفير التأمين على الممتلكات الشخصية، وأعمال الشرطة -منع الجريمة وكشفها وكذلك تعويض ابتزاز الضحايا- هو في الواقع جزء من الأعمال «الطبيعية» لهذا القطاع (إذا لم يتسنى للحكومات التي تمنع شركات التأمين من القيام بذلك احتكار هذه المهمة لنفسها، مع كل أوجه القصور المعتادة والمألوفة الناتجة عن مثل هذا الاحتكار).

وبالمثل، فإن شركات التأمين، التي تعمل بالفعل في التحكيم في النزاعات بين المدعين بين شركات التأمين المتنافسة، ستتولى بطبيعة الحال وظيفة النظام القضائي.

لكن الأهم من دخول الشركات الكبيرة، مثل شركات التأمين، في مجال الإنتاج الأمني، سيكون تدفق أعداد كبيرة من أصحاب المشاريع الصغيرة من أوروبا الغربية خاصة. وفي مواجهة الأعباء الضريبية الثقيل في دول الرفاهية في أوروبا الغربية، فضلاً عن خنقها بعدد لا يحصى من اللوائح (متطلبات الترخيص، قوانين حماية العمال، ساعات العمل وساعات فتح المتاجر)، سيجسد اقتصاد الملكية الخاصة غير الخاضع للوائح في أوروبا الشرقية حالة جذب لا تقاوم. وسرعان ما يؤدي التدفق الكبير للمواهب ورؤوس الأموال إلى زيادة معدلات الأجور الحقيقية، وتحفيز المدخرات الداخلية وأيضاً تسريع عملية تراكم رأس المال. وبدلاً من مغادرة الشرق، ستحدث هجرة سريعة من الاتجاه المعاكس، حيث ستتخلى أعداد متزايدة من الأوروبيين الغربيين عن اشتراكية الرفاهية بحثاً عن الفرص غير المحدودة المتاحة في الشرق. أخيراً، في مواجهة الخسائر المتزايدة للأفراد المنتجين وتصاعد الضغط على ميزانيات

---

(21) حول اقتصاديات الإنتاج الأمني التنافسي والخاص، انظر غوستاف دي موليناري، إنتاج الأمن (نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977)؛ روثبارد، السلطة والسوق، الفصل 1؛ شرحه، لحرية جديدة، الفصل 12؛ موريس وليندا تانهيل، سوق الليبرالية (نيويورك: كتب ليزيس فير، 1984)؛ هانز هرمان هوبا، الإنتاج الخاص للدفاع (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فان ميزيس، 1998)؛ انظر أيضا بينسون، مشروع القانون.

رفاهيتهم، سوف تضطر النخبة الحاكمة في أوروبا الغربية إلى البدء في تجريد أوروبا الغربية من صفة الاشتراكية أيضاً[22].

---

(22) من الصعب أن نذكر أن المسار الفعلي للتخلص من الاشتراكية في أوروبا الشرقية منذ عام 1989 قد سار وفق خطوط مختلفة إلى حد ما عن تلك المقترحة هنا (انظر أيضاً الملاحظة 9 أعلاه). ولا ينبغي لهذا أن يفاجئنا.

على الرغم من الاضطرابات الدراماتيكية التي حدثت منذ عام 1989، فإن حجم حكومات أوروبا الشرقية من حيث عدد الأفراد وملكية الموارد لا يزال هائلاً، حتى وفقاً للمعايير الغربية العالية أساساً. علاوة على ذلك، ما زال الموظفون الحكوميون على المستويات المحلية والإقليمية والاتحادية يتألفون إلى حد كبير من نفس الأفراد كما كان الحال قبل عام 1989، وكان العديد من الزعماء السياسيين في أوروبا الشرقية بعد الشيوعية بارزين بالفعل، وقد ارتقوا إلى مناصب بارزة في ظل الشيوعية. ولم يكن معظمهم قد سمع بالأفكار الكلاسيكية الليبرالية والليبرتارية من قبل، لكنهم كانوا جميعاً على دراية بمفاهيم سلطة دولة الرفاهية. وأيضاً إذا كانت الوصفات الليبرالية الليبرتارية للخصخصة الفورية والكاملة لجميع الممتلكات الجماعية المذكورة أعلاه قد دخلت حيز التنفيذ، فسوف تختفي جميع الوظائف الحكومية على الفور. وكان من الممكن ترك الموظفين الحكوميين عرضة لتقلبات السوق وإجبارهم على إيجاد مهن جديدة ومنتجة. بدلاً من ذلك، في حال قبول نموذج دولة الرفاه الأوروبي الغربي المألوف كنموذج مثالي، وإذا تولت البيروقراطيات الشرقية مسؤولية التوجّه الذي لا رجعة فيه نحو إلغاء الاشتراكية، وتحكمت بالتالي في خصخصة الأجزاء «غير الحيوية» من مقتنياتها الضخمة من الموارد (التي تقارب المستويات الغربية ولكن لا تقل عنها)، فسوف يصبح من الممكن تأمين معظم الوظائف البيروقراطية بل ويمكن أيضاً زيادة إيرادات الحكومة ورواتب البيروقراطيين.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لمصالح الحكومات الغربية في الانتقال «المنظم» من الاشتراكية إلى سلطة دول الرفاهية (الدولتية)، فإن البيروقراطيات الشرقية والقادة الذين يتبنون مثل هذا المسار الإصلاحي يمكن أن يتوقعوا أن جزءاً على الأقل من المخاطر المرتبطة به سيتم فرضها أو تمويلها من نظرائهم الغربيين. كما أنّ التعاون بين الشرق والغرب كان محدوداً للغاية خلال الحقبة الشيوعية. ونتيجة لعدم كفاءة الإنتاج الاشتراكي، كانت أوروبا الشرقية غير قادرة على بيع أي شيء للغرب باستثناء المواد الخام والسلع الاستهلاكية الأساسية، وكانت المعاملات الغربية مع الكتلة الشرقية تمثل عادة أقل من خمسة في المئة من التجارة الخارجية. وكانت الملكية الأجنبية في أوروبا الشرقية محظورة بشكل أساسي. وكان من غير الممكن تحويل أي عملة شرقية بحرية إلى العملات الغربية، وحتى الاتصالات السياسية كانت نادرة نسبياً. ولكن مع انهيار الشيوعية أصبح لدى حكومات أوروبا الشرقية ما تقدمه. في الحقيقة لا تزال التجارة بين الغرب والشرق منخفضة، وانخفضت أكثر في أعقاب الاضطرابات الثورية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية. لكن من دون العقيدة التي تنص على أنّ «الاشتراكية» تعني الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج، فإن بعض الثروة المؤممة في أوروبا الشرقية أصبحت فجأة عرضة للاستحواذ عليها. ومع سيطرة الحكومات الشرقية على عملية إزالة الجنسية، قام القادة السياسيون الغربيون -والمصرفيون المرتبطون بالحكومة وكبار رجال الأعمال- بزيادة التواصل على الفور مع نظرائهم الشرقيين. ونتيجة للمساعدات الغربية خلال المرحلة الانتقالية،

IV

نصوص حول الخصخصة في دول الرفاهية

على الرغم من وضوح الإجابة بناءً على الاعتبارات السابقة، يبقى السؤال: لماذا يجب خصخصة دول الرفاهية الغربية من وجهة النظر الأخلاقية فضلاً عن وجهة النظر الاقتصادية؟

تتطلب إصلاحاً شاملاً لكونها بلداناً اشتراكية سابقة في أوروبا الشرقية، من المهم الإشارة إلى أن طريقة الخصخصة يجب أن تكون مختلفة في كلتا الحالتين. كما وتجدر الإشارة إلى أنّ استراتيجية الخصخصة النقابية المقترحة للبلدان الاشتراكية السابقة لا تطبّق إلا في مثل هذه الحالات التي لا يوجد فيها مالك سابق خاص محدد

أصبح لدى الحكومات الشرقية الآن أصولاً حقيقية لبيعها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشرق أن يؤكد للمشترين الغربيين المتحمسين أنه منذ البداية سيتم مواءمة هيكل ضرائب وتراخيص الاقتصادات الناشئة حديثاً في أوروبا الشرقية مع معايير السوق الأوروبية. والأهم من ذلك، يمكن للحكومات الشرقية أن تبيع الضمانات بأن النظام المصرفي الجديد في أوروبا الشرقية سوف يؤسس وفقاً للأساليب الغربية المألوفة، مع بنك مركزي يخضع لسيطرة الحكومة، وتكتلات مصرفية احتكارية للاحتياطي الجزئي للبنوك التجارية المملوكة ملكية خاصة، وأموال مصرفية قابلة للتحويل مدعومة باحتياطيات من العملات الورقية الغربية، وبالتالي السماح للنظام المصرفي الغربي الشروع في توسع ائتماني منسق دولياً، وبالتالي، بسط الهيمنة النقدية والمالية على اقتصادات أوروبا الشرقية الناشئة حديثاً.

وهكذا، اليوم، وبعد عقد من انهيار الاشتراكية، فإن بلدان أوروبا الشرقية في طريقها نحو نزعة سلطة دولة الرفاهية الغربية («الديمقراطية الاشتراكية»). ونظراً للخصخصة الجزئية والقضاء على معظم الضوابط السعرية (وإن لم تكن جميعها بأي حال من الأحوال)، فقد تحسن الأداء الاقتصادي لأوروبا الشرقية بالتأكيد إلى أفضل مما كان عليه في السابق. وأدى هذا التحسن بدوره إلى مكافأة دول الغرب عبر زيادة التكامل الاقتصادي: توسيع الأسواق، وتوسيع نطاق العمل وتكثيفه، وتوسيع حجم التجارة الدولية ذات المنفعة المتبادلة. ولكن بسبب النطاق المحدود للخصخصة واستراتيجية الإصلاح التدريجي، فقد كانت عملية انتعاش دول أوروبا الشرقية بطيئة بشكل مؤلم، مما تسبب في بطالة جماعية دائمة على ما يبدو..

علاوة على ذلك، بما أن متوسط حجم الحكومة في بلدان أوروبا الشرقية لا يزال أكبر بكثير منه في البلدان شبه الاشتراكية في أوروبا الغربية، فإن التقدم الاقتصادي في أوروبا الشرقية والحافز الممنوح للاقتصادات الغربية سيكونان مؤقتين فقط، ومن المرجح أن يحل قريباً بدل الانتعاش الاقتصادي والتوسع حالة من الركود في الغرب وعلى مستوى أقل دائماً في الشرق أيضاً على حد سواء.

لعوامل الإنتاج الاشتراكية أو وريث له. فإذا كان من الممكن تحديد هذا المالك أو الوريث، فينبغي تعيينه مرة أخرى كمالك خاص. وفقط في حال عدم وجود مثل هذا المالك أو الوريث، يمكن عندها فقط التفكير في تثبيت ملكية المستخدمين الحاليين أو السابقين لعوامل الإنتاج الاشتراكية واعتبارهم مالكين خاصين لها، لأنهم هم وحدهم يمتلكون المسوّغ الموضوعي لذلك، أي قدرتهم الفعلية على التعامل مع هذه الموارد. وهم وحدهم -في الواقع من بين جميع الناس- القادرون على توطين عوامل الإنتاج المعنية. وبالتالي، يمكن القول إن مطالبتهم بملكية هذه لها أساس «حقيقي» (موضوعي).

وبالمثل، لن يكون لهذه المطالبات أي أساس «موضوعي» على الإطلاق -وبالتالي لا يمكن الدفاع عنها تماماً من وجهة نظر أخلاقية- إذا كانت الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج المملوكة ملكية عامة لاقتصاديات مختلطة في العالم الغربي (دولة الرفاهية) قد منحت لموظفي القطاع العام، أو ما يسمى بالموظفين المدنيين، بما يتماشى مع شعار مذهب النقابية «المدارس العامة للمعلمين، والجامعات للأساتذة، ومكاتب البريد للعاملين بالبريد، والأراضي العامة للبيروقراطيين في مكتب إدارة الأراضي ودور المحاكم ومراكز الشرطة للقضاة ورجال الشرطة، إلخ». وبالفعل، إن القيام بذلك يعتبر من أكثر الأمور إثارة للغضب الأخلاقي، حتى في الحالة النموذجية التي لا تكون فيها الممتلكات «العامة» المعنية ناتجة عن مصادرة مسبقة لممتلكات المالك السابق لها عن طريق سلطة الحكومة في الاستيلاء (في هذه الحالة يجب إعادة الممتلكات إلى المالك الأصلي). حتى في هذه الحالة، لا تزال جميع الممتلكات «العامة» ناتجة عن شكل من أشكال المصادرة، وعلى الرغم من أن التحديد الصحيح لضحايا المصادرة أكثر صعوبة منه في الحالة الواضحة لـ «الاستيلاء»، إلا أنه ليس مستحيلاً بأي حال من الأحوال. ولكن من الواضح في كل الأحوال أن الموظفين المدنيين ليسوا عادةً من بين الضحايا. وبالتالي هم أقل الناس مطالبة بالملكية الخاصة لهذه الممتلكات.

كانت الضرائب مصدر تمويل جميع المباني والمنشآت التي تعود ملكيتها للقطاع العام، أما بالنسبة للأراضي العامة المشاع غير المستصلحة، فهي نتيجة لسياسة عامة،

أي تمول وتنفذ من الضرائب، وتحظر الاستحواذ الخاص على الطبيعة والموارد الطبيعية واستصلاحها. وبالتالي، يبدو أن دافعي الضرائب هم الذين يجب منحهم ملكية للمباني والمنشآت العامة وفقاً لمقدار الضرائب التي دفعوها، بينما ينبغي ببساطة فتح الأراضي العامة غير المستصلحة أمام الملكية الخاصة القادرة على استصلاحها. ضع في اعتبارك أن موظفي الخدمة المدنية ليسوا من دافعي الضرائب (رغم أنهم كثيراً ما يخال لهم أنهم كذلك كما يتبين من خطاباتهم أمام العامة). في حين أنهم يتقاضون صافي دخلهم عادةً دون اقتطاع أي ضرائب منه كالتي يدفعها الأفراد الآخرون الذين يعملون في القطاع الخاص للاقتصاد. الموظفون المدنيون هم مستهلكو الضرائب (أي مثلهم كمثل «المستفيدين من الإعانات» العامة: هم مستهلكو الضرائب بدلاً من دافعي الضرائب)[23] وبالتالي، ينبغي استبعاد موظفي الخدمة المدنية وكذلك المستفيدين من الإعانات العامة من الملكية الخاصة للمباني والهياكل العامة السابقة. يعيش كل من موظفي الخدمة المدنية والمستفيدين من الإعانات على الأموال الضريبية التي يدفعها أشخاص آخرون، وسيزيد الطين بلة إن هم منحوا ملكية هذه المباني والمنشآت بدلاً من منحها لأولئك الذين دفعوا رواتبهم وأتعابهم وكذلك المباني والمنشآت العامة التي يشغلونها ويديرونها[24]. فيما يتعلق بالأراضي العامة غير المستصلحة المتاحة لأنشطة الحيازة الخاصة، ينبغي استبعاد كل مدير أرض أو حارس أو غير ذلك من حيازة الأراضي التي يشغلها حالياً وقام بحراستها سابقاً ضد المستصلحين الخاصين المحتملين. قد يُسمح له بحيازة واستصلاح أراضٍ عامة

(23) انظر في هذا الفصل 4 أيضاً، خاصة الملاحظة 15.

(24) ومن المؤكد أن عدداً من التعقيدات قد تنشأ في مخطط الخصخصة هذا. من أجل تحديد حصص الملكية الممنوحة لمختلف الأفراد في المباني والمنشآت «المملوكة» حالياً من قِبل الحكومات المحلية والولائية والفيدرالية، سيتعين على هؤلاء الأفراد تقديم مستندات عن مدفوعاتهم السابقة من الضرائب المحلية والولائية الفيدرالية على التوالي، وفي كل حالة يجب خصم مدفوعات الإعانات الاجتماعية السابقة المستلمة من الضرائب المدفوعة من أجل التوصل إلى صافي مبلغ الضرائب المدفوعة. في مجتمع السوق الذي تمت خصخصته بالكامل، عادة ما يتولى المحاسبون الخاصون والمحامون ووكالات التحكيم مهمة إيجاد حل مفصل لهذه المشكلة، وتموّل بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المطالبين الأفراد ضد أي طارئ.

أخرى مشغولة حالياً ومحمية سابقاً من الاستصلاح الخاص من قبل عملاء حكوميين آخرين. ولكن السماح له بالعودة إلى أرض يشغلها حالياً من شأنه أن يمنحه ميزة على غيره من مستصلحي الأراضي المحتملين التي من شأنها أن تكون غير عادلة في ضوء حقيقة أنه هو الذي كان يتقاضى رواتبه من أموال دافعي الضرائب وهو الذي سبق أن أبقى دافعي الضرائب هؤلاء بعيداً عن هذه الأرض.

عن الهجرة الاختيارية والإدماج القسري

تنص الحجة الكلاسيكية المؤيدة للهجرة الحرة على ما يلي: مع افتراض أن الأمور الأخرى متساوية، تتجه الشركات إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة، وينتقل العمال إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة، مما يؤثر على الميل نحو تحقيق تكافؤ معدلات الأجور (لنفس النوع من العمل) وكذلك التوطين الأمثل لرأس المال. إنّ تدفق المهاجرين إلى منطقة عالية الأجر من شأنه أن يخفض معدلات الأجور الاسمية. لكنه لن يخفّض معدلات الأجور الحقيقية إذا كان عدد السكان أقل من الحجم الأمثل. على النقيض من ذلك، إذا كان هذا هو الحال، فسوف يزداد مردود الإنتاج بشكل متناسب جداً، وسوف ترتفع الدخول الحقيقية بشكل فعلي. وبالتالي، فإن القيود المفروضة على الهجرة ستضر بالعاملين المحليين المحميين لكونهم يستهلكون أكثر مما يكسبون مقارنة مع المنتجين. كما ستؤدي قيود الهجرة إلى زيادة «هروب» رأس المال إلى الخارج (تصدير رأس المال الذي كان الأحرى أن يبقى لولا ذلك)، ولكن مع استمرار التسبب بتكافؤ معدلات الأجور (وإن كانت بطيئة بعض الشيء)، ستؤدي إلى تخصيص رأس المال بمقدار أقل من الحد الأمثل وبالتالي الإضرار بمستويات المعيشة العالمية في كل مكان[1].

(1) ويوضح لودفيج فون ميزيس أن قانون الهجرة والموقع، يتيح لنا تشكيل مفهوم دقيق للاكتظاظ السكاني النسبي. يجب اعتبار العالم، أو البلد المنعزل الذي تستحيل الهجرة منه، مكتظاً بالسكان بالمعنى المطلق

بالإضافة إلى ذلك، إنّ النقابات العمالية التقليدية ودعاة حماية البيئة تعارض الهجرة الحرة في الوقت الحاضر، وينبغي اعتبار هذا الأمر ظاهرياً كحجة أخرى لصالح سياسة الهجرة الحرة[2].

II

كما ذكرنا آنفاً، إن الحجة المذكورة أعلاه لصالح الهجرة الحرة غير قابلة للدحض. سيكون من الحماقة مهاجمتها، تماماً كما سيكون من الحماقة إنكار أن التجارة الحرة تؤدي إلى مستويات معيشة أعلى مما تفعله سياسة الحماية الاقتصادية[3].

سيكون من الخطأ أيضاً مهاجمة حالة الهجرة الحرة المذكورة أعلاه من خلال الإشارة إلى أنه نظراً لوجود دولة الرفاهية، أصبحت الهجرة إلى حد كبير هجرة المتسكعين المعتمدين على الإعانات الاجتماعية الذين لا يزيدون بل يخفضون متوسط

عند تجاوز العدد الأمثل للسكان -تلك النقطة التي بعدها أي زيادة في عدد الأشخاص لا تعني زيادةً بل انخفاضاً في الرفاهية-. ويعتبر بلد ما مكتظاً بالسكان نسبياً عندما يجب أن يستمر العمل في ظل ظروف إنتاج أقل مواتاة من البلدان الأخرى بسبب حجم السكان الكبير، وحين ينتج عن تطبيق رأس المال نفسه والعمالة نفسها إنتاجاً أقل من البلدان الأخرى. ولكن مع التنقل الكامل للأشخاص والسلع، فإن الأراضي المكتظة بالسكان سوف تتخلى عن فائض سكانها إلى المناطق الأخرى إلى أن يختفي عدم التناسب هذا. (الأمة والدولة والاقتصاد [نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1983، ص 58).

انظر أيضا شرحه، الفعل الإنساني: مقالة حول الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، ص ص 620-624؛ موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977)، ص ص 52-55 و137.

(2) حول التأثيرات العكسية للنقابات العمالية، انظر وليام هـ. هوت، نظرية المساومة الجماعية (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 1980)؛ شرحه، «النقابات العمالية: الاستخدام الخاص للسلطة القسرية»، مراجعة للاقتصاد النمساوي 3 (1989) مورجان أو. رينولدز، جعل أمريكا أكثر فقراً: كلفة قانون العمل (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 1987)؛ عن حركة الحفاظ على البيئة انظر ليويلين هـ. روكويل، جي آر، بيان رسمي مناهض لحركة الحفاظ على البيئة (برورلينغام، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، 1993)؛ لاري أبراهام، حماية البيئة: الحركة المناصرة لحماية البيئة من أجل قوة عالمية (فينيكس، أريزونا: دوبل إي للنشر، 1993).

(3) انظر في هذا الفصل 8 أدناه.

مستويات المعيشة حتى إذا كانت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أدنى من درجة عدد سكانها الأمثل. لأنّ هذه ليست حجة ضد الهجرة بل ضد دولة الرفاهية. لا شكّ أنّ من الواجب تدمير دولة الرفاهية بالكامل. ولكنّ مشاكل الهجرة والرفاهية هي مشاكل واضحة المعالم من الناحية التحليلية ويجب معالجتها على هذا الأساس.

تكمن مشكلة الحجة المذكورة أعلاه في أنها تعاني من عيبين مترابطين يبطلان استنتاجها غير المشروط المؤيد للهجرة أو الذي يجعل الحجة قابلة للتطبيق فقط على حالة غير واقعية وموغلة القدم في التاريخ البشري.

لن نتطرق إلى العيب الأول إلا باقتضاب. يجب أن يكون من الواضح بالنسبة لليبرتاريين التابعين للمدرسة النمساوية أن ما يشكل «الثروة» و«الرفاهية» هو أمر شخصي. فالثروة المادية ليست الشيء الوحيد الذي له قيمة. وبالتالي، حتى إذا ارتفعت الدخول الحقيقية بسبب الهجرة، فلا يترتب على ذلك اعتبار الهجرة أمراً «جيداً»، لأن الفرد قد يفضل مستويات معيشة أقل ووقتاً أكبر مع الأشخاص الآخرين على مستويات المعيشة الأعلى وقضاء وقت أقل مع الآخرين[4].

سوف يصبّ تركيزنا هنا على العيب الثاني ذي الصلة بدلاً من العيب الأول سالف الذكر. فيما يتعلق بمنطقة معينة يهاجر إليها الناس، يبقى الشخص الذي يمتلك (يتحكم) في هذه المنطقة مجهولاً لا يعلم عنه أحد شيئاً إن وجد.. في الواقع، إن ما يجعل الحجة المذكورة أعلاه مقبولة هو الافتراض الضمني أن المنطقة المعنية غير مملوكة أساساً، وأن المهاجرين يدخلون منطقةً بكراً ذات حدود مفتوحة. ولكن من الواضح أن هذا الافتراض لم يعد ممكناً اليوم. فإذا ما أسقط هذا الافتراض، فسوف تتخذ مشكلة الهجرة معنى جديداً تماماً وتتطلب إعادة التفكير بشكل عميق.

---

(4) أنظر إلى هذا بالذات ميزيس، الفعل الإنساني، ص ص 241-244؛ موراي ن. روثبارد، الإنسان والاقتصاد والدولة، المجلد 2. (أوبورن، آلاء: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993)، ص ص 183-200.

III

لنناقش أولاً بغرض التوضيح مجتمع اللا سلطوية (الفوضوية) الرأسمالية. على الرغم من اقتناعي بأن مثل هذا المجتمع هو النظام الاجتماعي الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه بشكل عادل، لا أريد أن أخوض في تفسير هذا الآن[5]. سأستخدمه بدلًا من ذلك كمعيار مفاهيمي لأن هذا سيساعد على تفسير المفهوم الخاطئ الأساسي لدى معظم دعاة الهجرة الحرة المعاصرة.

جميع الأراضي مملوكة ملكية خاصة بما فيها جميع الشوارع والأنهار والمطارات والموانئ وما إلى ذلك. فيما يتعلق ببعض قطع الأرض، قد يكون سند الملكية غير مقيد؛ أي أن المالك مخوّلٌ بفعل ما يشاء بممتلكاته طالما أنه لا يتسبب بأي ضرر مادي لممتلكات الآخرين. وفيما يتعلق بالمناطق أو الأراضي الأخرى، قد يكون سند ملكية العقار مقيداً بشكل أو بآخر. كما هو الحال حالياً في بعض المباني السكنية، قد يكون المالك ملزماً ببعض القيود التعاقدية بشأن ما يمكنه فعله بممتلكاته (تقسيم الإسكان الطوعي)، والتي قد تشمل على سبيل المثال الاستخدام السكني مقابل الاستخدام التجاري، أو ألا يزيد ارتفاع المباني عن أربعة طوابق، أو عدم البيع أو الإيجار لليهود أو الألمان أو الكاثوليك أو المثليين جنسياً أو شعب هاييتي أو الأسر التي لديها أطفال أو بدون أطفال أو المدخنين.

يبدو جلياً في ظل هذا السيناريو أنه لا وجود لما يُدعى حرية الهجرة. بل يتمتع العديد من مالكي العقارات الخاصة المستقلين بحرية قبول أو استبعاد الآخرين من ممتلكاتهم الخاصة وفقاً لسندات الملكية غير المقيدة أو المقيدة الخاصة بهم. قد يكون القبول في بعض المناطق أمراً سهلاً، بينما قد يكون مستحيلاً تقريباً بالنسبة لآخرين. ولكن في كل الأحوال، إنّ قبول الشخص في ممتلكات صاحب الملك لا يعني بالضرورة «حرية التنقل في الأرجاء» ما لم يوافق أصحاب الممتلكات الآخرون على

---

(5) انظر في هذا موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1998)؛ هانز-هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)؛ أيضا الفصل 9، الملاحظة 16.

حركة التنقل هذه. سيكون هناك قدر كبير من الهجرة أو عدم الهجرة، الشمولية أو التفرد، إلغاء الفصل أو الفصل، أو عدم التمييز أو التمييز القائم على أساس عرقي أو إثنيّ أو لغوي أو ديني أو ثقافي أو أي سبب آخر يسمح به الأفراد المالكون أو جمعيات الأفراد المالكين.

لاحظ أن أياً من هذا، ولا حتى أكثر أشكال التمييز العنصري عنفاً، ليس له علاقة برفض التجارة الحرة وتبني الحمائية. ورغم حقيقة أن المرء لا يرغب في التعاون أو العيش في حي السود أو الأتراك أو الكاثوليك أو الهندوس وما إلى ذلك، فإن هذا لا يعني أنه لا يريد أن يتاجر معهم من بعيد[6]. على النقيض من ذلك، فإن الطوعية المطلقة للروابط الإنسانية والانفصال (عدم وجود أي شكل من أشكال الاندماج القسري) هي التي تجعل العلاقات سلمية (التجارة الحرة) بين الأشخاص المتميزين ثقافياً أو عرقياً أو دينياً ممكنة[7].

---

(6) كما يذكرنا لودفيج فون ميزيس، حتى لو كان هناك شيء من قبيل الكراهية الطبيعية الفطرية بين مختلف الأجناس، فإنه لن يجعل التعاون الاجتماعي عديم الجدوى.. لا علاقة للتعاون الاجتماعي بالمحبة الشخصية أو بالوصاية العامة على حب بعضنا البعض. لا يتعاون الناس في ظل تقسيم العمل لأنهم يحبون أو يجب أن يحبوا بعضهم البعض. بل يتعاونون لأن هذا يخدم مصالحهم الخاصة بشكل أفضل. لا الحب ولا الإحسان أو أي مشاعر متعاطفة أخرى بل الأنانية المفهومة على النحو الصحيح هي ما دفع الإنسان في الأصل إلى التكيف مع متطلبات المجتمع، واحترام حقوق وحريات أقرانه واستبدال التعاون السلمي بالعداء والنزاع. (الفعل الإنساني، ص 168).

(7) على عكس التعددية الثقافية الرائجة حالياً، يمكن الإشارة هنا إلى أنه ما من مجتمع متعدد الثقافات يعمل بسلامٍ لفترة طويلة جداً- وخاصة المجتمع الديمقراطي -. قدّم بيتر بريميلو بعض الأدلة الحديثة على هذا التأثير، الأمة الأجنبية: شعور مشترك حول كارثة الهجرة الأمريكية (نيويورك: راندوم هاوس، 1995)، ص 124-127. إذا نظرنا إلى الوراء من الحاضر، انظر إلى سجل الأحداث: إريتريا، التي تحكمها إثيوبيا منذ عام 1952، تنفصل عام 1993؛ تشيكوسلوفاكيا، التي تأسست عام 1918، تنقسم وفق مكوناتها العرقية التشيكية والسلوفاكية عام 1993؛ الاتحاد السوفيتي، انقسم إلى عدة عناصر عرقية عام 1991، والعديد من هذه المكونات مهددة بمزيد من التشرذم العرقي؛ انقسام يوغوسلافيا التي تأسست عام 1918 إلى عدة عناصر عرقية عام 1991، وما زال التفكك والانقسام جارياً في لبنان الذي تأسس عام 1920، وبدأ الانقسام الفعلي بين المسيحيين والمسلمين (في ظل الهيمنة السورية) منذ عام 1975؛ وقبرص التي استقلت منذ عام 1960، والانقسام الفعلي لأراضيها ما بين اليونانية والتركية عام 1974؛ وباكستان التي استقلت منذ عام 1947، انفصلت عنها بنغلاديش المختلفة عرقياً عام 1971؛ وماليزيا التي استقلت منذ

لا توجد حكومة في مجتمع اللا سلطوية الرأسمالية، وبالتالي، لا يوجد تمييز واضح بين »السكان الأصليين» (المواطنين المحليين) والأجانب. ولا ينشأ هذا التمييز إلا مع قيام حكومة، أي مؤسسة تمتلك احتكاراً إقليمياً لانتهاك الحقوق (فرض الضرائب). تصبح المنطقة التي تمتد عليها سلطة الضرائب الحكومية »وطنية داخلية»، ويصبح كل شخص يقيم خارج هذه المنطقة أجنبياً. وتشكّل حدود الدولة (وجوازات السفر) مؤسسةً (قسرية) غير طبيعية. في الواقع، إن وجودهم (ووجود الحكومة المحلية) ينطوي على تشويه ذي شقين فيما يتعلق بالميل الطبيعي للشعوب نحو إقامة علاقات مع الآخرين. أولاً، لا يمكن للمواطنين استبعاد الحكومة (موظف الضرائب) من ممتلكاتهم الخاصة ويخضعون لما يمكن أن يسمى «الاندماج القسري» من قبل عملاء الحكومة. ثانياً، من أجل أن تكون قادرة على التدخل في الممتلكات الخاصة بمواطنيها وفرض الضرائب عليها، يجب أن تتمتع الحكومة بسيطرة دائمة على الطرقات الحالية، وستوظف إيراداتها الضريبية لإنتاج المزيد من الطرق لضمان وصول أفضل إلى جميع الملكيات الخاصة مصدر الضرائب المحتملة. لا يؤدي إنتاج المزيد من الطرق إلى مجرد تسهيل بريء للتجارة الإقليمية فقط -أو تخفيض لتكاليف المعاملات- كما يرغب الاقتصاديون الحالمون أن يجعلونا نعتقد بل يؤدي في الواقع إلى الاندماج المحلي القسري (إلغاء مزيف للتمييز بين المواقع المنفصلة)[8].

عام 1963، وطرد الصينيين من سنغافورة عام 1965 بعد أن هيمنوا عليها لفترة طويلة. وتطول القائمة بقضايا لم تحلّ بعد: الهنود والسيخ والكشميريون؛ سريلانكا والتاميل؛ تركيا والعراق وإيران والأكراد؛ السودان وتشاد والعرب مقابل السود، نيجيريا، وإيبوس؛ الأولستر والكاثوليك مقابل البروتستانت؛ بلجيكا والفلمنكية مقابل الوالونيين؛ إيطاليا والتيروليون الجنوبيون الناطقون بالألمانية؛ كندا والفرنسية مقابل الإنجليزية.

(8) في الواقع، كما لاحظ ماكس فيبر، علم الاجتماع وتحليل تاريخ العالم والسياسة (شتوتغارت: كروينر، 1964)، ص 4، كانت الطرق الشهيرة في روما القديمة تُعتبر عادةً بمثابة طاعون وليست ميزة لأنها كانت أساساً طرقاً عسكرية وليست طرقاً تجارية.

لكن ألا تعدّ سويسرا استثناءً بما تضمه من مجموعة من الألمان والفرنسيين والإيطاليين والرومانش؟ الجواب باختصار شديد: لا. تتركز جميع السلطات الأساسية في سويسرا، وخاصة سلطة تحديد المسائل الثقافية والتعليمية (المدارس)، في أيدي الكانتونات بدلاً من سلطات الحكومة المركزية. وتعتبر جميع الكانتونات الـ 26 تقريباً و«أنصاف الكانتونات» متجانسة عرقياً. منها سبعة عشر كانتوناً تقريباً يتحدثون الألمانية حصراً. وأربعة كانتونات تقريبا تتحدث الفرنسية حصراً. وكانتون واحد يتحدث الإيطالية غالباً. وهناك ثلاثة كانتونات فقط تتحدث بلغتين، ولطالما كان التوازن العرقي السويسري مستقراً بشكل أساسي، وهناك قدر محدود من الهجرة الداخلية ما بين الكانتونات. ولكن حتى في ظل هذه الظروف المواتية، شهدت سويسرا حرباً فاشلة قمعت بعنف - الحرب الأهلية في سويسرا «سوندربوند» عام 1847. كما أنّ إنشاء كانتون جورا الناطق بالفرنسية من كانتون بيرن الناطق بالألمانية غالباً عام 1979 سبقته سنوات من النشاط الإرهابي.

بناءً على الأساس الوراثي الأكثر احتمالاً لميل الإنسان للارتباط بـ «المماثلات»، والابتعاد عن «غير المماثلات»، انظر جي. فيليب روشتون، «نظرية التطور الجيني الثقافي المشترك، ونظرية التشابه الوراثي: الآثار المترتبة على الأيديولوجية، والمحسوبية العرقية، والجغرافيا السياسية»، السياسة وعلوم الحياة 4 (1986)؛ شرحه، العرق، التطور والسلوك (نيو برونسويك، نيوجيرسي: ترانسكشن 1995).

عندما تتخذ الدولة حكومةً وحدوداً يصبح للهجرة معنىً جديداً بالكامل. وتصبح الهجرةُ هجرةً للأجانب عبر حدود الدولة، ولم يعد قرار السماح بقبول دخول شخص ما أم لا على عاتق مالكي العقارات الخاصة أو جمعيات هؤلاء المالكين بل على عاتق الحكومة بصفتها السلطة السيادية المطلقة على جميع المقيمين المحليين والمالك الأكبر لجميع ممتلكاتهم. فإذا استبعدت الحكومة شخصاً بينما يريد أحد السكان المحليين قبول هذا الشخص بالذات في ممتلكاته، فإن النتيجة هي الاستبعاد القسري (ظاهرة لا وجود لها في ظل لا سلطوية الملكية الخاصة). علاوة

على ذلك، إذا اعترفت الحكومة بشخص بينما لم يكن هناك مقيم محلي واحد يريد أن يكون هذا الشخص على ممتلكاته، فإن النتيجة هي الاندماج القسري (غير موجود أيضاً في ظلّ فوضوية (أناركية) الملكية الخاصة).

V

لقد حان الوقت لإثراء التحليل من خلال تقديم بعض الافتراضات التجريبية «الواقعية». لنفترض أن الحكومة مملوكة ملكية خاصة. يملك الحاكم البلد بأكمله داخل حدود الدولة. ويمتلك جزءاً من المنطقة بالمجمل (سند ملكيته العقار غير مقيد)، وهو مالك جزئي للباقي (كمالك أو كمطالب بملكية جميع الممتلكات العقارية التي يملكها المواطنون والمستأجرون، وإن كانت مقيدة ببعض عقود الإيجار الموجودة مسبقاً). يمكنه بيع وتوريث ممتلكاته، ويمكنه حساب القيمة النقدية لرأس ماله (بلده) وتحصيلها.

تعد المَلكية التقليدية والملوك أقرب الأمثلة التاريخية لهذا النوع من الحكم[9].

كيف ستكون سياسة الملك النموذجية المتبعة فيما يتعلق بالهجرة والمهاجرة؟ بما أنه يمتلك القيمة الرأسمالية للبلد بأكمله، فإنه يميل إلى اختيار سياسات الهجرة التي تحافظ على قيمة مملكته أو تزيد من قيمتها، ولا تفترض أكثر من مصلحته الذاتية.

فيما يتعلق بالهجرة، فإن الملك يرغب في منع هجرة الأشخاص المنتجين، وخاصةً هجرة أفضل الأشخاص وأكثرهم إنتاجية، لأن فقدانهم سيقلل من قيمة المملكة. وهكذا، على سبيل المثال، كان هناك من عام 1782 حتى عام 1824 قانون يحظر هجرة العمال المهرة من بريطانيا[10]. 10 من ناحية أخرى، قد يرغب الملك

---

(9) انظر حول هذا أيضا الفصول 1-3.

(10) انظر أ.م. كار شوندر، سكان العالم: نمو الماضي واتجاهات الحاضر (أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1936)، ص 182.

بطرد رعاياه غير المنتجين والمدمرين (المجرمين، والسكيرين، والمتسولين، والغجر، والمتشردين، إلخ)، لأن إبعادهم من إقليمه سيزيد من قيمة أملاكه.

لهذا السبب طردت بريطانيا عشرات الآلاف من المجرمين الرعاع إلى أمريكا الشمالية وأستراليا[11].

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بسياسة المهاجرة (الدخول إلى البلاد)، فإن الملك يرغب في إبقاء الرعاع وجميع الناس ذوي القدرات الإنتاجية المنخفضة خارجاً. ومن المحتمل قبول هؤلاء الأشخاص مؤقتاً كعمال موسميين دون أن يحظوا بحقوق المواطنة، ويمنعون من الملكية الدائمة للممتلكات. فعلى سبيل المثال، جرى بعد عام 1880 توظيف أعداد كبيرة من البولنديين كعمال موسميين في ألمانيا[12]. يسمح الملك بالهجرة الدائمة للأشخاص المتفوقين فقط أو على الأقل فوق المتوسط؛ أي أولئك الذين يزيد سكنهم في مملكته من قيمة ممتلكاته الخاصة. وهكذا، على سبيل المثال، بعد عام 1685 وبعد إلغاء مرسوم نانت (أول اعتراف رسمي بالتسامح الديني، سنّه هنري الرابع ملك فرنسا عام 1598)، سُمح لعشرات الآلاف من الهوغانيين بالاستقرار في بروسيا؛ وبالمثل، قام بطرس الأكبر وفريدريك الكبير وكذلك ماريا تيريزا لاحقاً، بترويج هجرة واستيطان أعداد كبيرة من الألمان في روسيا وبروسيا والمقاطعات الشرقية من النمسا والمجر[13].

---

(11) المرجع نفسه، ص 47، يقدر عدد المجرمين الذين نقلوا إلى أمريكا الشمالية من عام 1717 إلى 1776 بحوالي 50 ألف.

(12) انظر المرجع نفسه، ص ص 57 و145.

(13) انظر المرجع نفسه، ص ص 56-57. بدأت استيطان الألمان في أوروبا الشرقية في الواقع في القرن الحادي عشر، بتشجيع من العديد من الملوك والأمراء السلافيين في المنطقة أملاً منهم في تعزيز التنمية الاقتصادية لممالكهم. انظر بريميلو، أمة غريبة، ص131. يقدم ميزيس من خلال كتابه الأمة والدولة والاقتصاد سرداً مُضيئاً للغاية عن الآثار الاجتماعية وتداعيات سياسات الهجرة هذه في إمبراطورية هابسبورغ متعددة الثقافات. ص ص 112-113.

نتيجة للاستعمار الذي دام قروناً، كانت البرجوازيات الحضرية والنخبة المثقفة الحضرية ألمانيةً في كل مكان في النمسا والمجر، كما كانت ملكية الأراضي الكبيرة تعود للألمان في جزء كبير منها، وانتشرت المستوطنات الفلاحية الألمانية في كل مكان، حتى وسط أراضٍ أجنبية. وأظهرت النمسا طابعاً ألمانياً واضحاً في كافة

باختصار، في حين أنّ الملك لا يتجنب من خلال سياساته المتعلقة بالهجرة جميع حالات الاستبعاد القسري أو الاندماج القسري، لكن هذه السياسات ستفعل على العموم الشيء نفسه الذي سيفعله أصحاب الملكيات الخاصة، إذا تمكنوا من اتخاذ قرار بشأن من يقبل دخوله كمهاجر ومن يستبعد، وهذا يعني أن الملك سيكون انتقائياً للغاية ويهتم كثيراً بتحسين جودة رأس المال البشري المقيم من أجل رفع قيمة الممتلكات.

VI

تأخذ سياسات الهجرة طابعاً مختلفاً بشكل متوقع بمجرد أن تكون الحكومة مملوكة ملكية عامة. ولا يعود الحاكم مالكاً لقيمة رأس المال في البلد وإنما لديه حق الاستخدام الحالي فقط له. ولا يستطيع بيع أو توريث منصبه كحاكم؛ فهو مجرد وصيّ مؤقت. كما أن «الدخول الحر» إلى منصب الوصي على الحكومة متاح للجميع. أي من

أرجائها حيث انتشر التعليم الألماني والأدب الألماني في كل مكان. وكان للألمان ممثلون عنهم في كافة أنحاء الإمبراطورية بين البرجوازيات الصغيرة، وبين العمال والفلاحين، على الرغم من أنه في العديد من المناطق، وخاصة في غاليسيا (شرق أوروبا)، وفي أجزاء كثيرة من المجر، وفي المناطق الساحلية، وكان وجود الأقلية الألمانية بين أفراد الطبقات الدنيا من السكان محدوداً جدا. لكن في الإمبراطورية بأكملها (باستثناء شمالي إيطاليا) كانت النسبة المئوية للألمان بين المتعلمين وبين أفراد الطبقات العليا كبيرة للغاية، وكل هؤلاء المتعلمين والبرجوازيين الأثرياء الذين لم يكونوا هم أنفسهم من الألمان ويرفضون الاعتراف بالانتماء إلى الأمة الألمانية، كانوا يجسدون الثقافة الألمانية فهم يتحدثون الألمانية ويقرأون الألمانية، ويبدون على الأقل ظاهرياً كالألمان.

وهكذا، لم تكن النمسا ألمانية بلا شك، إلا أنها ارتدت وجهاً ألمانياً من الناحية السياسية. وكان على كل نمساوي يرغب يوماً بالانخراط في الشؤون العامة أن يتقن اللغة الألمانية قبل أي شيء آخر. أما بالنسبة لأفراد جمهورية التشيك والشعوب السلوفينية، فقد كان من غير الممكن تحقيق الارتقاء الاجتماعي والتعليمي إلا من خلال إتقان الطابع الألماني. لم يكن لديهم أدبهم الخاص الذي يخوّلهم الاستغناء عن كنوز الثقافة الألمانية. كل من ارتقى على سلم المجتمع أصبح ألمانياً لأن أعضاء الطبقات العليا هم من الألمان. وقد شهد الألمان ذلك وكان لديهم إيمان بأنّ هذا ما يجب أن يكون عليه الأمر. لم يكن لديهم أدنى رغبة في إضفاء الطابع الألماني على غير الألمان بشكل قسري، لكنهم اعتقدوا أن هذا سيحدث من تلقاء نفسه. لقد اعتقدوا أن كل فردٍ من التشيك والسلافيين الجنوبيين سيحاول تبني الثقافة الألمانية حتى لو على حساب مصلحته الخاصة.

حيث المبدأ، يمكن لأي شخص أن يصبح حاكم البلاد. ومع انتشار الديمقراطيات على نطاق عالمي واسع بعد الحرب العالمية الأولى، راحت تجسد أمثلة تاريخية عن الحكومات العامة[14].

ما هي سياسات الهجرة الديمقراطية؟ لنفترض مرة أخرى أنّ الأمر لا يتعدى أن يكون سعياً خلف المصلحة الذاتية لا أكثر (زيادة الدخل النقدي والنفسي: المال والسلطة)، يميل الحكام الديمقراطيون إلى زيادة الدخل الحالي إلى الحد الأقصى، وهو ما يمكن أن يصادروه بشكل خاص، على حساب قيم رأس المال التي لا يستطيعون مصادرتها بشكل خاص. وبالتالي وفقاً للمساواة الكامنة في الديمقراطية المتمثلة في شعار (فرد واحد - صوت واحد)، يميل الحكام إلى اتباع سياسة الهجرة والمهاجرة العادلة غير التمييزية.

وطالما يتعلق الأمر بسياسة الهجرة، فإن هذا لا يشكل فرقاً أو أهمية ملموسة بالنسبة للحاكم الديمقراطي سواء غادر البلد الأشخاص المنتجون أم غير المنتجين، والعباقرة أم التافهون. فكل منهم بالنسبة له لا يشكل أكثر من صوت واحد في الانتخابات. وفي حقيقة الأمر، قد تثير خسارة أحد الرعاع انزعاج الحكام الديمقراطيين أكثر من خسارة أحد العباقرة المنتجين.

ورغم أن خسارة الأخير من شأنها أن تقلل بوضوح من القيمة الرأسمالية للبلاد وخسارة الأول قد تزيدها، فإن الحاكم الديمقراطي لا يملك البلاد. وعلى المدى القصير، الذي يعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لحاكم ديمقراطي، قد يكون الفرد المتسكع الذي من المرجح أن يصوت لصالح تدابير المساواة، أكثر قيمة من العبقري المنتج الذي سيصوت ضد الحاكم الديمقراطي على الأرجح، لأنّه الضحية الرئيسية لمذهب المساواة[15]. وللسبب نفسه، يأبى الحاكم الديمقراطي، على عكس الملك،

---

(14) انظر حول هذا أيضا الفصول 1 - 3.

(15) ويجب التأكيد هنا لتجنب أي سوء فهم، على أن الفرق بين الحكومة المَلكية والحكومة الجمهورية الديمقراطية فيما يتعلق بسياسة الهجرة لا يقتصر على مسألة الهجرة المقيدة مقابل الهجرة غير المقيدة. لقد فرضت جمهوريات الشعوب الاشتراكية في أوروبا الشرقية في الواقع أشد القيود على الهجرة في القرن العشرين. لكن الاختلاف

أن يتعهد فعلياً بطرد هؤلاء الأشخاص الذين يشكل وجودهم داخل البلاد ظاهرةً سلبيّة (القمامة البشرية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الممتلكات الفردية). في الواقع، من المرجح أن يكون مؤيدوه الأكثر قوة هم من بين تلك الظواهر السلبية كالطفيليين غير المنتجين والرعاع والمجرمين.

وبقدر ما يتعلق الأمر بسياسات الهجرة، فإن الحوافز والروادع مشوهة بالقدر نفسه، والنتائج ضارة بالقدر نفسه أيضاً. ولا يهتم الحاكم الديمقراطي أيضاً فيما إذا هاجر إلى داخل بلاده الرعاع أو العباقرة، أو أفراد حضاريون منتجون بقدرٍ أدنى أو أعلى من المتوسط. كما أنه غير معنيّ على الإطلاق بشأن التمييز بين العمال المؤقتين (أصحاب تصاريح العمل) والمهاجرين الدائمين من أصحاب الممتلكات (المواطنين المجنسين)[16]. في الواقع، من المفضّل أن يدخل البلاد الرعاع والأشخاص غير المنتجين كمقيمين ومواطنين، لأنهم يخلقون المزيد من المشكلات «الاجتماعية» المزعومة، وينجح الحكام الديمقراطيون بوجود مثل هذه المشكلات. علاوة على ذلك، من المرجح أن يدعم الرعاع وعديمو الشأن سياساته المتعلقة بالمساواة، في حين يرفض العباقرة والمميزون دعمها. إن نتيجة سياسة عدم التمييز هذه هي الاندماج القسري: فرض وجود جماهير المهاجرين الأقل شأناً على مالكي العقارات المحلية الذين لو أن القرار كان بيدهم لرفضوا هذا الأمر بشدة واختاروا جيراناً مختلفين جداً عن هؤلاء لأنفسهم.

وهكذا، فإن المثال الأفضل حول الديمقراطية في العمل هو حين ألغت قوانين الهجرة في الولايات المتحدة عام 1965 جميع المخاوف السابقة المتعلقة بالنوعية

يتعلق بنوع تلك القيود أولاً وثانياً الدافع وراء تلك القيود. وهكذا، في حين أن القيود المفروضة على الهجرة المَلكية كانت مدفوعة عادةً بالشؤون الاقتصادية، إلا أن قيود الجمهوريات الديمقراطية عادةً ما تكون مدفوعة بدواعي الشؤون المتعلقة بالسلطة، حيث يتمثل التقييد الأكثر شيوعاً في أنه لا يجوز للمرء أن يهاجر إلى أن يستكمل الخدمة العسكرية الإلزامية. انظر حول هذا كار ساوندرز، سكان العالم، ص 148.

(16) من بين جميع الدول الأوروبية الكبرى، كانت فرنسا البلد الذي يتمتع بالتراث الأعرق للجمهورية الديمقراطية، والتي تباهت بسياساتها الخاصة بالهجرة والتجنيس لكونها الأكثر «ليبرالية»، أي الأقل تقييداً. انظر حول هذا المرجع نفسه، ص ص 57، 145، 154.

والتفضيل الواضح للمهاجرين الأوروبيين، واستبدلت بها سياسة عدم التمييز شبه الكامل (التعددية الثقافية)[17].

(17) انظر لورنس أوستر، الطريق إلى الانتحار القومي: مقال عن الهجرة والتعددية الثقافية (مونتيري، كاليفورنيا: AICEF، 1990)؛ الهجرة والهوية الأمريكية، توماس فليمنج، محرر. (روكفورد، إيل: معهد روكفورد، 1995)؛ جورج جي. بورجاس، أصدقاء أم غرباء: تأثير المهاجرين على اقتصاد الولايات المتحدة (نيويورك: الكتب الأساسية، 1990)؛ شرحه، باب السماء: سياسة الهجرة والاقتصاد الأمريكي (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1999)؛ بريميلو، الغريبة الأمة.

لوضع الأمور في نصابها الصحيح، تتحدث وثائق بريميلو من عام 1820 حتى عام 1967، عندما دخلت قوانين الهجرة الجديدة حيز التنفيذ، كان ما يقرب من 90 ٪ من جميع المهاجرين من أصل أوروبي. وعلى النقيض من ذلك، بين عامي 1967 و1993، كان حوالي 85 ٪ أي ما يعادل 17 مليون نسمة من المهاجرين الشرعيين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة هم من العالم الثالث وخاصة من أمريكا اللاتينية وآسيا (ص ص 77، 281-285). بدلاً من الاختيار حسب المهارة والمؤهل الوظيفي كما كان الحال قبل عام 1967، فإن معايير الاختيار الأساسية حالياً هي «لمّ شمل الأسرة» و«اللجوء» و«برامج قرعة الهجرة العشوائية» (ص ص 78-84). وبالنتيجة، انخفض متوسط مستوى التعليم ومتوسط معدل أجور المهاجرين باستمرار مقارنة مع نظرائهم الأمريكيين الأصليين. علاوة على ذلك، فإن معدل المشاركة في الرعاية الاجتماعية للأسر المهاجرة يتجاوز بشكل كبير نسبة السكان الأصليين (بما فيهم السود والبورتوريكيون الذين لديهم معدل مشاركة في الرعاية الاجتماعية مرتفع للغاية أساساً). على سبيل المثال، يبلغ معدل المشاركة في الرعاية الاجتماعية للمهاجرين الكمبوديين واللاويين 50 ٪ تقريباً؛ في حين يزيد هذا المعدل لدى المهاجرين الفيتناميين على 25 ٪؛ وجمهورية الدومينيكان 28 ٪، وكوبا 16 ٪، والاتحاد السوفيتي السابق 16 ٪؛ والصين 10 ٪. كما يستمر حصول المهاجرين على الإعانات الحكومية لفترات مديدة ومتواصلة (ص ص 141-153، 287-288). وأخيراً وليس آخراً، يقدر بريميلو أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية للهجرة الشرعية وغير الشرعية، فإن السكان المنحدرين من أصل أوروبي، الذين يشكلون ما يقرب من 90 ٪ من سكان الولايات المتحدة، على وشك أن يصبحوا أقلية بحلول عام 2050 (ص 63). لكن ألن يجري استيعاب جميع المهاجرين ومنحهم الجنسية الأميركية؟ هذا غير محتمل، لأن نجاح استيعابهم يتطلب أن يكون تدفق المهاجرين ضئيلاً مقارنة مع عدد سكان البلد المضيف. إلا أنّ التدفق المكثف الحالي لحوالي مليون مهاجر شرعي (وحوالي 200 إلى 300 ألف مهاجر غير شرعي) سنوياً إلى مناطق معدودة فقط: كاليفورنيا وتكساس وإلينوي وفلوريدا ونيويورك ونيو جيرسي، وينتقل معظم المهاجرين إلى ست مناطق حضرية فقط: لوس أنجلوس، أنهايم، شيكاغو، ميامي، نيويورك، وواشنطن العاصمة (ص 36). ويكون عدد المهاجرين في هذه المناطق كبيراً نسبياً بحيث يصبح من المستحيل استيعابهم. وبدلاً من اكتساب الطابع الأمريكي تدريجياً، فقد أنشأ المهاجرون في هذه المناطق «دويلات العالم الثالث» على الأراضي الأمريكية.

يلاحظ جورج بورخاس كذلك، أن ما يقرب من ربع الأسر المهاجرة تلقت نوعاً من المساعدة، مقارنة مع 15 ٪ من الأسر الأصلية....

والأكثر من ذلك، زيادة استفادة المهاجرين من المساعدات العامة مع مرور الوقت. يبدو أن الاستيعاب لا

في الواقع، إن سياسة الهجرة في ظلّ الديمقراطية هي مرآة لسياستها تجاه الحركات السكانية الداخلية: نحو الارتباط والانفصال الطوعيين، والفصل بين الجنسين وبين التمييز العنصري وإلغاء التمييز العنصري، وبين النأي المادي وتقريب العديد من أصحاب الممتلكات الخاصة. ويشجع الحاكم الديمقراطي (مثل الملك) الإفراط في الاندماج المكاني من خلال الإفراط في إنتاج «الصالح العام» وخاصة الطرق. ولكن لن يكون كافياً للحاكم الديمقراطي، على عكس الملك، أن يتمكن أي شخص من التحرك بجوار أي شخص آخر على الطرق الحكومية. ونتيجة شعوره بالقلق إزاء دخله الحالي والسلطة بدلاً من القلق بشأن قيم رأس المال ولكونه مقيداً بأفكار المساواة، يميل الحاكم الديمقراطي إلى المضي أبعد من ذلك. فمن خلال قوانين عدم التمييز -لا يمكن لأحد ما التمييز ضد الألمان واليهود والسود والكاثوليك والهندوس والمثليين جنسياً، إلخ.- سترغب الحكومة في زيادة السيطرة المادية والسماح لأي شخص بالتدخل في ممتلكات أي شخص آخر. وبالتالي، ليس من المستغرب أن ما يسمى بتشريعات «الحقوق المدنية» في الولايات المتحدة، التي تحظر التمييز المحلي على أساس اللون أو العرق أو القومية أو الدين أو النوع أو العمر أو الميول الجنسية أو الإعاقة، إلخ، والتي فرضت بالنتيجة الاندماج القسري[18]،

يشمل معرفة فرص سوق العمل وحسب بل معرفة الفرص التي توفرها دولة الرفاهية أيضاً... خلصت دراسة أجرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم إلى أن الهجرة رفعت في الواقع من الضرائب المفروضة على الأسرة المحلية النموذجية في كاليفورنيا بمقدار حوالي 1200 دولار سنوياً... [بالنسبة للاجئين على وجه الخصوص،] تشير الأدلة إلى أنه.... بعد 10 سنوات في الولايات المتحدة، ما يزال 16 ٪ من اللاجئين الفيتناميين و24 ٪ من اللاجئين الكمبوديين و34 ٪ من اللاجئين اللاويين يتلقون مساعدات عامة («باب السماء: سياسة الهجرة والاقتصاد الأمريكي»)، مراجعة معهد ميلكن 1، العدد 3 [1999]: 64-65، 79).

كما يؤكد بورخاس على أن «الانتماء الإثني مهم في الحياة الاقتصادية، كما أنه مهم على المدى الطويل جداً أيضاً» (ص 66). أي أن الفروقات الكبيرة جداً بين مهارات السكان الأصليين والمهاجرين لا تختفي بسرعة نتيجة تطبيق الاستيعاب الثقافي. بدلاً من ذلك، ينتقل المهاجرون عادةً إلى «الأحياء العرقية (غيتو)» التي «تحتضن الاختلافات العرقية»، وبالتالي «لا تزال هناك فروقات جلية في المهارات العرقية لثلاثة أجيال» (ص 66).

(18) حول قانون واقتصاد «التمييز الإيجابي» والتمييز، انظر ريتشارد إي. إبشتاين، الأراضي المحرمة (شيكاغو:

تزامنت مع اعتماد سياسة هجرة غير تمييزية؛ أي فرضت إلغاء التمييز العنصري الدولي الإلزامي (الاندماج القسري).

VII

إنّ الوضع الحالي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لا علاقة له على الإطلاق بالهجرة «الحرة». إنه اندماج قسري واضح وبسيط، والاندماج القسري هو النتيجة المتوقعة لحكم ديمقراطي شعاره فرد واحد-صوت واحد. يتطلب إلغاء الاندماج القسري إلغاء الطابع الديمقراطي للمجتمع وإلغاء الديمقراطية في نهاية المطاف. وبمعنى آخر، يجب تجريد الحكومة المركزية من سلطة القبول أو الاستبعاد[19] وإعادة منحها للولايات والمقاطعات والمدن والبلدات والقرى والمناطق السكنية، وفي نهاية المطاف إلى أصحاب الملكية الخاصة وجمعياتهم التطوعية. والسبيل إلى تحقيق هذا الهدف هي اللامركزية والانفصال (كلاهما غير ديمقراطي بطبيعته ومعادٍ لمذهب الأغلبية)[20]. إذ سيتمكن المرء من اتخاذ سبيله نحو استعادة حرية الارتباط والإقصاء كما هو موضح في فكرة الملكية الخاصة وتأسيسها، وستختفي الكثير من صور الصراع الاجتماعي الناجم حالياً عن الاندماج القسري، فقط إذا استطاعت المدن والقرى فعل ما فعلوه بطبيعة الحال حتى وقت مبكر من القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة: نشر إعلانات بشأن شروط الدخول إلى المدينة، وبعد دخولهم إلى المدينة ستنشر إعلانات حول شروط دخول أماكن محددة من الممتلكات (يمنع دخول المتسولين، والمتسكعين والمشردين، وكذلك يمنع دخول المسلمين أو الهندوس أو اليهود أو الكاثوليك أو غيرهم)؛ وطرد أولئك الذين لا يلبون هذه

مطبعة جامعة شيكاغو، 1992)؛ ويتر بلوك ومايكل ووكر، محرران، التمييز والتمييز الإيجابي وتكافؤ الفرص (فانكوفر: معهد فريتزر، 1982)؛ هيو موراي، «امتيازات الرجل الأبيض؟ بناء اجتماعي للاضطهاد السياسي»، مجلة الدراسات الليبرتارية 14، العدد 1 (1999).

(19) إلى أن أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حكمًا عام 1875، كان تنظيم الهجرة إلى الولايات المتحدة يعتبر مسألة تابعة للولاية، وليس مسألة فيدرالية.

(20) انظر كذلك في هذا الفصل 5.

الشروط بوصفهم متعدّين. وحل مسألة «التجنيس» إلى حد ما على غرار النموذج السويسري حيث تحدد المجالس المحلية، وليس الحكومة المركزية، من يمكنه أن يصبح مواطناً سويسرياً ومن لا يمكنه ذلك.

ما الذي يتوجب على المرء مناصرته باعتباره سياسة صحيحة نسبياً للهجرة، ما دامت الدولة المركزية الديمقراطية لا تزال سارية المفعول، وتنجح في نقاش سلطة تحديد سياسة وطنية موحدة للهجرة؟ أفضل ما يأمله المرء، حتى لو تعارض مع «طبيعة» الديمقراطية وبالتالي ليس مرجح الحدوث، هو أن يتصرف الحكام الديمقراطيون كما لو كانوا المالكين الشخصيين للبلد وكأنهم مضطرون إلى تحديد من الذي يجب السماح له بالدخول ومن الذي يجب استبعاده من ممتلكاتهم الشخصية. وهذا يعني اتباع سياسة التمييز الصارم لصالح الصفات الإنسانية المتعلقة بالمهارة والشخصية والتوافق الثقافي.

ويقصد به على وجه الخصوص التمييز بشكل صارم بين «المواطنين» (المهاجرين المتجنسين) و«الأجانب المقيمين» واستبعاد الأخيرين من جميع استحقاقات الرعاية الاجتماعية. ويعني ذلك أن يشترط للحصول على وضع أجنبي مقيم وكذلك للحصول على الجنسية وجود كفالة شخصية من قبل مواطن مقيم وتحمله للمسؤولية عن جميع الأضرار التي تلحق بالممتلكات بسبب المهاجر. وينطوي ضمناً وجود عقد عمل حالي مع مواطن مقيم؛ علاوة على ذلك، يعني هذا بالنسبة لكلتا الفئتين وبشكل خاص الجنسية، أن على جميع المهاجرين النجاح في اختبارات الكفاءة في اللغة الإنجليزية، إضافة إلى الأداء الفكري المتميز (أعلى من المتوسط) وبنية الشخصية ونظام قيم متوافق مع النتيجة المتوقعة لانحياز النظام نحو الهجرة الأوروبية[21].

---

(21) في الوقت الحالي، لا يزال حوالي نصف مواطني الولايات المتحدة المولودين في الخارج لا يتحدثون الإنجليزية تقريباً بعد أكثر من خمس سنوات من التواجد في الولايات المتحدة. ومن بين أكبر المجموعات المهاجرة، بالكاد يتحدث الأفراد الناطقون بالإسبانية والذين يتجاوز عددهم الثلثين الإنجليزية عملياً. انظر بريميلو، أمة أجنبية، ص ص 88-89. مستوى أدائهم الفكري أقل بكثير من المتوسط في الولايات المتحدة (المرجع نفسه، ص 56)؛ تشير الدلائل المتزايدة إلى أن معدل الجريمة للسكان المهاجرين يفوق بشكل منهجي معدل السكان المولودين في الولايات المتحدة (ص ص 182-186).

8

عن التجارة الحرة والهجرة المقيدة

I

كثيراً ما يقال إن «التجارة الحرة» مرتبطة بـ «الهجرة الحرة» كما ترتبط «الحمائية» بـ «الهجرة المقيدة». بمعنى الادعاء أنّه على الرغم من أنّه من الممكن الجمع ما بين الحمائية والهجرة الحرة أو بين التجارة الحرة والهجرة المقيدة، فإنّ هذه المواقف غير متناسقة فكرياً وبالتالي خاطئة. وبالتالي، وبقدر ما يسعى الناس لتجنب الأخطاء، فإنهم يجب أن يكونوا الاستثناء وليس القاعدة. ويبدو أنّ الحقائق تتسق مع هذا الادعاء، نظراً لما لها من تأثير على هذه القضية. وكما أشارت الانتخابات الرئاسية الجمهورية التمهيدية الأخيرة، على سبيل المثال، فإن معظم التجار الأحرار المعروفين هم من دعاة سياسات الهجرة الحرة نسبياً وغير التمييزية، في حين أن معظم دعاة الحمائية هم من المؤيدين لسياسات الهجرة المقيدة والانتقائية للغاية.

على الرغم من أن المظاهر توحي بعكس ذلك، سأزعم أن هذه الفرضية وادعاءها الضمني هما خطأ جوهري. وسوف أثبت على وجه الخصوص أن التجارة الحرة والهجرة المقيدة ليستا مجرد سياستين متسقتين تماماً بل سياستين تعززان بعضهما بعضاً. أي أنّ دعاة التجارة الحرة والهجرة المقيدة ليسوا المخطئين، بل أنصار التجارة الحرة والهجرة الحرة. عند استبعادي للشعور بـ «الذنب الفكري» من موقفي تجاه التجارة الحرة والهجرة المقيدة ووضع هذا الشعور في المكان الذي ينتمي إليه بالفعل،

فإنني آمل أن أشجّع التغيير في الرأي العام الحالي وأن أسهل إعادة تنظيم سياسي كبير.

II

كانت قضية التجارة الحرة تعدّ قضية راسخة منطقياً منذ أيام ريكاردو. وتوخياً للدقة في النقاش سيكون من المفيد تلخيصها بإيجاز. سأعيد صياغة النص بأسلوب برهان الخلف للفرضية الحمائية (برهان الخلف reductio ad absurdum: هي برهنة أساسها إثبات صحة المطلوب بإبطال نقيضه) كما اقترحه باتريك بوكانان مؤخراً[1].

إن الحجة المركزية المتقدمة لصالح الحمائية هي المتعلقة بحماية الوظائف المحلية. كيف يمكن للمنتجين الأمريكيين الذين يدفعون لعمالهم 10 دولارات في الساعة

(1) يمكن العثور على مناقشة ديفيد ريكاردو في بحثه حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (نيويورك: إي بي. دوتون، 1948)، الفصل 7؛ ويمكن الاطلاع على الدفاع الأكثر براعةً في القرن التاسع عشر عن التجارة الحرة والهدم الفكري لجميع أشكال السياسات الحمائية لدى فردريك باستيا، الكتيبات الاقتصادية (ايرفينغتون أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1975)؛ وشرحه، مقالات مختارة عن الاقتصاد السياسي (ايرفينغتون أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1975)؛ للاطلاع على معالجة حديثة ومجردة وشديدة النظرية لموضوع التجارة الحرة، انظر لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقالة حول الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، الاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998)، الفصل، 8، خاصة ص 158 وما يليها. قدّم باتريك ج. بوكانان تصريحات معارضة للتجارة الحرة في كتابه «الخيانة العظمى: التضحية بالسيادة الأمريكية والعدالة الاجتماعية أمام آلة الاقتصاد العالمي» (بوسطن: ليتل، براون، 1998). وتجنباً للاعتقاد أن وجهات النظر الحمائية تقتصر على الدوائر الصحفية أو السياسية، انظر ديفيد س. لاندز، ثروات الأمم وفقرها (نيويورك: نورتون، 1998)، خاصة ص 265 وما يليها، و452 وما يليها، و521 وما يليها، ويعرض وجهات نظر مشابهة تماماً لبوكانان. وفقاً لـ لاندز، إن مبدأ التجارة الحرة هو «دِيانة» (ص 452) وأنصاره مثل وليام ستانلي جيفونز هم «المؤمنون الحقيقيون» (ص 523). يقتبس لاندز من جيفونز كما ذكر (عام 1883) «يمكن اعتبار حرية التجارة من المسلمات الأساسية للاقتصاد السياسي.... قد نرحب بالتحقيقات حسنة النية في حالة التجارة ومعرفة أسباب الكساد الاقتصادي الحالي، ولكن لا يمكن أن نتوقع تغيير آرائنا بشأن التجارة الحرة نتيجة مثل هذه التحقيقات أكثر مما قد تتوقع الجمعيات المتخصصة بالرياضيات أن تتعرض بديهيات إقليدس للدحض أثناء التحقيق في مشكلة معقدة» (ص 453).

ويبدو جلياً أن لاندز لا يوافق على زعم جيفونز، لكنه (مثل بوكانان) لا يحاول تقديم أي شيء لتفنيد ذلك.

التنافس مع المنتجين المكسيكيين الذين يدفعون دولاراً واحداً أو أقل في الساعة؟ هذا غير ممكن، وسوف تضيع الوظائف الأمريكية ما لم تُفرض رسوم الاستيراد لعزل الأجور الأمريكية عن المنافسة المكسيكية. ولا يمكن تطبيق التجارة الحرة إلا بين الدول التي لديها معدلات أجور متساوية وبالتالي التنافس القائم «على أساس تكافؤ الفرص». طالما أن هذا الأمر غير محقق، كما هو الحال مع الولايات المتحدة. والمكسيك، يجب العمل على تحقيق تكافؤ الفرص من خلال فرض الرسوم الجمركية. بالنسبة لعواقب سياسة الحماية للوظائف المحلية هذه، يدّعي بوكانان وزملاؤه الحمائيون أنها ستؤدي إلى قوة وازدهار محليين، ودعماً لهذا الادعاء، ثمة أمثلة على بلدان التجارة الحرة التي فقدت مكانتها الاقتصادية الدولية التي كانت رائدة يوماً، مثل إنجلترا في القرن التاسع عشر، والبلدان الحمائية التي اكتسبت مثل هذه الريادة، مثل أمريكا في القرن التاسع عشر.

يجب رفض هذا البرهان أو أي «برهان تجريبي» آخر مزعوم للفرضية الحمائية تلقائياً لأنه يتضمن مغالطة بعيدة جداً عن المنطق. إن الاستدلال المستمد من البيانات التاريخية ليس أكثر إقناعاً مما لو استنتج المرء بمجرد الملاحظة أن الأثرياء يستهلكون أكثر من الفقراء أي لا بدّ أن الاستهلاك هو من يجعل الشخص غنياً. في الواقع، يفشل أنصار الحمائية، مثل بوكانان، كالمعتاد في فهم ما ينطوي عليه الأمر بالفعل عند الدفاع عن فرضيتهم.

أي حجة لصالح الحمائية الدولية بدلاً من التجارة الحرة هي في نفس الوقت حجة لصالح الحمائية بين الأقاليم وبين المناطق. ومثلما يوجد تفاوت في معدلات الأجور بين الولايات المتحدة والمكسيك وهايتي أو الصين، على سبيل المثال، كذلك يوجد مثل هذا التفاوت أيضاً بين نيويورك وألاباما، أو بين مانهاتن وبرونكس وهارلم. وبالتالي، إن كان صحيحاً أن الحمائية الدولية يمكن أن تجعل الأمة بأكملها مزدهرة وقوية، فيجب أن يكون صحيحاً أيضاً أن الحمائية بين الأقاليم وبين المناطق تجعل الأقاليم والمناطق مزدهرة وقوية. في الواقع، يمكننا الاسترسال إلى ما هو أبعد من ذلك. إذا كانت الحجة الحمائية صحيحة، فستكون بمثابة إدانة لكل أشكال التجارة

ودفاعاً عن فرضية مفادها أن الجميع سيكون أكثر ازدهاراً وقوةً إذا لم يتاجر مع أي شخص آخر وبقي في عزلة مكتفياً بذاته. بالطبع، في هذه الحالة لن يخسر أي شخص وظيفته، وستنخفض البطالة بسبب غياب المنافسة «غير العادلة». تكشف التداعيات النهائية للحجة الحمائية عن مدى عبثيتها، لأن «مجتمع العمالة الكاملة» هذا لن يكون مزدهراً وقوياً؛ بل سيتكون من أشخاص يُحكم عليهم بالفقر والعوز أو الموت من الجوع رغم عملهم من الفجر حتى الغسق[2].

ورغم أنّ الحمائية الدولية أقل تدميراً من سياسة الحمائية بين الأشخاص أو الأقاليم، سيكون لها نفس التأثير بالضبط وستكون وصفة لمزيد من التراجع في الاقتصاد الأمريكي. لا شك أنّ بعض الوظائف والصناعات الأمريكية سوف تدخر جانباً لكن مثل هذه «المدخرات» لن تكون بلا ثمن. سينخفض قسراً مستوى المعيشة والدخل الحقيقي للأمريكيين المستهلكين للمنتجات الأجنبية.

سترتفع التكلفة على جميع المنتجين في الولايات المتحدة الذين يستخدمون منتجات الصناعة المحمية كعوامل أولية لإنتاجهم، وسيصبحون أقل تنافسية على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، ما الذي يمكن للأجانب فعله بالمال الذي

---

(2) موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق (مدينة كنساس: شيد أندروز وماكميل، 1977)، ص 48 عرض هذا الحد من الإعلان السخيف لفرضية الحمائية:

لنفترض أن جونز لديه مزرعة، «مزرعة جونز»، وأن سميث يعمل لديه. وبعد أن أصبح غارقاً في الأفكار المؤيدة للتعريفة، حثّ جونز سميث على شراء «مزرعة جونز». «احتفظ بالمال داخل المزرعة»، «لا تسمح لطوفان منتجات العمالة الأجنبية الرخيصة خارج مزرعة جونز باستغلالك»، وأصبحت مثل هذه الأقوال كلمة سر متبادلة بين الرجلين. ولضمان تحقيق هدفهم، يفرض جونز تعريفة قدرها 1000 ٪ على واردات جميع السلع والخدمات من «الخارج»، أي من خارج المزرعة. وبالنتيجة يجد جونز وسميث أن وقت فراغهما، أو «مشكلة البطالة»، اختفت في غضون انغماسهما في العمل من الفجر حتى الغروب في محاولة منهما لإنتاج كل السلع التي يرغبون فيها. كثير من السلع لم يتمكنا من النهوض بها على الإطلاق؛ في حين نجحا مع سلع أخرى، بعد مضي قرون من الجهد والتعب. صحيح أنهم حققوا وعد الحمائيين: «الاكتفاء الذاتي»، رغم أن «الاكتفاء» هو مجرد عيش بدلاً من مستوى مريح من المعيشة. تمكنوا من «الاحتفاظ بالمال داخل موطنهم»، ويمكنهم أن يدفعوا لبعضهم البعض أجوراً وأسعاراً رمزية مرتفعة للغاية، لكنهم وجدوا أن القيمة الحقيقية لأجورهم، من حيث السلع، تهبط هبوطاً حاداً.

كسبوه من وارداتهم الأمريكية؟ يمكنهم إما شراء سلع أمريكية، أو يمكنهم تركه في الولايات المتحدة واستثماره، وإذا ما أوقفت وارداتهم أو خفّضت، فسوف يشترون سلعاً أمريكية أقل أو يستثمرون مبالغ أقل. وبالتالي، نتيجة لتوفير عدد قليل من الوظائف الأمريكية غير الفعالة، فسوف يدمّر عددٌ أكبر بكثير من الوظائف الأمريكية الفعالة أو أنها لن ترى النور أبداً[3].

---

(3) انظر كذلك في هذا موراي روثبارد، «الهراء الخطير للحمائية» (أوبورن، الاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1988). ما يتركه أنصار التجارة «العادلة» عالقاً دون إجابة، كما يشير روثبارد هنا، هو سبب ارتفاع معدلات الأجور في الولايات المتحدة عنها في المكسيك أو تايوان في المقام الأول.

إذا كان الأجر الأمريكي هو ضعف الأجر التايواني، فإن العمال الأمريكيين يتمتعون برأس مال أكبر، ومجهزون بأدوات أكثر وأفضل، وبالتالي هم قادرون في المتوسط على مضاعفة الإنتاجية. أعتقد أنه من غير العدل أن يحصل العامل الأمريكي مالاً أكثر من التايوانيين، ليس بسبب صفاته الشخصية، بل لأن المدخرين والمستثمرين زودوه بمزيد من الأدوات. ولكن معدل الأجور يتحدد ليس فقط من خلال الجودة الشخصية بل أيضا من خلال الندرة النسبية، وفي الولايات المتحدة العامل أكثر ندرة من رأس المال مقارنة مع الوضع في تايوان.... بعبارة أخرى، إن حقيقة أن معدلات الأجور الأمريكية تبلغ في المتوسط ضعف مثيلتها لدى التايوانيين، لا تجعل تكلفة العمالة في الولايات المتحدة ضعف تكلفة العمالة في تايوان. وبما أن العمالة في الولايات المتحدة ذات إنتاجية مضاعفة، فهذا يعني أن معدل الأجر المضاعف في الولايات المتحدة يقابله مضاعفة الإنتاجية، وبذلك تكون تكلفة العمالة لكل وحدة منتجة في الولايات المتحدة وتايوان هي نفسها وسطياً. ومن أكبر المغالطات الحمائية الخلط بين سعر العمالة (معدلات الأجور) وتكلفتها، والتي تعتمد أيضاً على إنتاجيتها النسبية....وبالتالي، فإن المشكلة التي يواجهها أرباب العمل الأمريكيون ليست في الحقيقة مع «العمالة الرخيصة» في تايوان، لأن «العمالة باهظة الثمن» في الولايات المتحدة هي بالتحديد نتيجة طلب أرباب العمل في الولايات المتحدة للعمالة النادرة حصراً. إن المشكلة التي تواجهها شركات النسيج أو السيارات الأمريكية الأقل كفاءة لا تتمثل في العمالة الرخيصة في تايوان أو اليابان، بل حقيقة أن الصناعات الأمريكية الأخرى تتسم بالكفاءة الكافية لتحمل كلفتها لأنها تقدم أجوراً مرتفعة في المقام الأول....لذلك، من خلال فرض تعريفات وقائية حصرية لحفظ وإنقاذ واستمرار شركات الغزل والنسيج أو السيارات الأقل كفاءة، فإن الحمائية لا تؤذي المستهلك الأمريكي فقط. إنها تلحق الضرر بالشركات والصناعات الأمريكية ذات الكفاءة أيضاً، والتي حظر عليها استخدام الموارد المحصورة الآن في الشركات قليلة الكفاءة، والتي كان مقدراً لها أن تتوسع في بيع منتجاتها الفعالة في الداخل والخارج لو كانت الحالة مختلفة. (ص ص 6-7).

انظر أيضاً هنري هازليت، الاقتصاد في درس واحد (نيو روشيل، نيويورك: أرلينغتون هاوس، 1979)، الفصل 11.

وبالتالي، من غير المنطقي الادعاء بأن إنجلترا فقدت تفوقها السابق بسبب سياساتها التجارية الحرة. لقد فقدت مكانتها رغم اتباعها سياسة التجارة الحرة، وبسبب السياسات الاشتراكية التي سادت في إنجلترا خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر[4]. وبالمثل، من غير المنطقي الادعاء بأن صعود الولايات المتحدة إلى التفوق الاقتصادي في القرن التاسع عشر كان بسبب سياساتها الحمائية. لقد حصلت الولايات المتحدة على هذه المرتبة العليا على الرغم من الحمائية وبسبب سياساتها الداخلية التي لا تضاهى والقائمة على مبدأ عدم التدخل. في الواقع، إن التراجع الاقتصادي الحالي لأمريكا، والذي يرغب بوكانان في إيقافه وعكس اتجاهه، ليس نتيجة لسياسات التجارة الحرة المزعومة، بل نتيجة الوضع الذي تبنته أمريكا خلال القرن العشرين تدريجياً وكأن السياسات الاشتراكية نفسها التي دمرت إنجلترا سابقاً[5].

III

بعد النظر في قضية التجارة الحرة، سنقوم الآن بالنظر في قضية قيود الهجرة لتقترن مع سياسات التجارة الحرة. وبمعنى آخر، سوف نضع تدريجياً قضية أقوى لقيود الهجرة: بدءاً من الادعاء المبدئي الضعيف بأن التجارة الحرة وقيود الهجرة يمكن أن يكونا مترافقين ولا يستبعدان بعضهما البعض، وصولاً إلى الادعاء النهائي القوي بأن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه التجارة الحرة يتطلب بالفعل وجود مثل هذه القيود.

(4) انظر حول هذا وليام هـ. غرينليف، التقليد السياسي البريطاني، 3 مجلدات. (لندن: ميثون، 1983-1987)، خاصةً المجلد 1: صعود الجماعية؛ أيضا ألبرت ف. ديسي، محاضرات حول العلاقة بين القانون والرأي العام خلال القرن التاسع عشر (لندن: ماكميلان، 1914).

(5) انظر حول هذا موراي روثبارد، «أصول دولة الرفاهية في أمريكا»، مجلة الدراسات الليبرتارية 12، العدد 2 (1996)؛ روبرت هيجز، أزمة اللفياثان (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، 1987)؛ تاريخ اللفياثان، رونالد رادوش وموراي ن. روثبارد، محرران. (نيويورك: إي بي دوتون، 1972)؛ جيمس وينشتاين، الشركة المثالية في الدولة الليبرالية (بوسطن: بيكون برس، 1968)؛ آرثر إكيرش، تراجع الليبرالية الأمريكية (نيويورك: أثينيوم، 1967)؛ غابرييل كولكو، السكك الحديدية والتنظيم (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1965)؛ شرحه، انتصار المحافظين (نيويورك: الصحافة الحرة، 1963).

يجب التأكيد من البداية على أن سياسة الهجرة الأكثر تقييداً أو الشكل الأكثر وضوحاً للتمييز العنصري لا علاقة لها برفض التجارة الحرة وتبني الحمائية. إنّ حقيقة أن المرء لا يرغب في التواصل أو العيش في حي من الألمان، أو الهايتيين، أو الصينيين، أو الكوريين، أو المكسيكيين، أو المسلمين، أو الهندوس، أو الكاثوليك، وما إلى ذلك، لا يترتب عليها أنه لا يريد أن يتاجر معهم عن بعد. علاوة على ذلك، حتى إذا ارتفعت الدخول الحقيقية بسبب الهجرة، فلا يترتب على ذلك اعتبار الهجرة أمراً «جيداً»، لأن الثروة المادية ليست هي الشيء الوحيد المهم.

إن ما يشكل «الرفاهية» و«الثروة» هو أمر شخصي، وقد يفضل الفرد مستويات معيشة مادية أقل ووقتاً أكبر مع الآخرين على مستويات المعيشة المادية الأعلى وقضاء وقت أقل مع الآخرين. هذا هو بالضبط الطوعية المطلقة للروابط الإنسانية والانفصال (عدم وجود أي شكل من أشكال الاندماج القسري) هي التي تجعل العلاقات السلمية (التجارة الحرة) بين الأشخاص المتميزين ثقافياً أو عرقياً أو إثنياً أو دينياً ممكنة.

إنّ العلاقة بين التجارة والهجرة علاقةٌ تبادلية مرنة (وليست حصرية وجامدة): كلما كان لديك أكثر (أقل) من إحداها، احتجت الأخرى بدرجة أقل (أكثر). مع افتراض أن الأمور الأخرى متساوية، تتجه الشركات إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة، وينتقل العمال إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة، مما يؤثر على الميل نحو تحقيق تكافؤ معدلات الأجور (لنفس النوع من العمل) وكذلك التوطين الأمثل لرأس المال. وبوجود حدود سياسية تفصلها عن المناطق ذات الأجور المنخفضة، وسياسات التجارة والهجرة الوطنية السارية (على مستوى الأمة)، تضعف هذه النزعات الطبيعية (الهجرة وتصدير رأس المال) في ظل التجارة الحرة وتقوى في ظل الحمائية. طالما أن المنتجات المكسيكية (منتجات منطقة الأجور المنخفضة) يمكنها الدخول بحرية إلى منطقة عالية الأجور مثل الولايات المتحدة، يتراجع الحافز لدى الشعب المكسيكي للانتقال إلى الولايات المتحدة. في المقابل، إذا مُنعت المنتجات

المكسيكية من دخول السوق الأمريكية، فسوف يزداد الحافز لدى العمال المكسيكيين للانتقال إلى الولايات المتحدة. وبالمثل، عندما يكون المنتجون في الولايات المتحدة أحراراً في عمليات الشراء والبيع مع المنتجين والمستهلكين المكسيكيين، ستنخفض صادرات رأس المال من الولايات المتحدة إلى المكسيك؛ ولكن عندما يُمنع المنتجون في الولايات المتحدة من القيام بذلك، يزداد الحافز نحو نقل الإنتاج من الولايات المتحدة إلى المكسيك[6].

وبالمثل، بما أن سياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة تؤثر في الهجرة، فإن سياسة التجارة الداخلية لها التأثير نفسه. يشار إلى التجارة الحرة المحلية عادة باسم رأسمالية الاقتصاد الحر. بمعنى آخر، تتبع الحكومة الوطنية سياسة عدم التدخل في المعاملات الطوعية بين الأطراف المحلية (المواطنين) فيما يتعلق بممتلكاتها الخاصة. تقوم سياسة الحكومة على المساعدة في حماية مواطنيها وممتلكاتهم الخاصة من الاعتداء أو الضرر أو الاحتيال الداخلي (كما هو الحال في التجارة الخارجية والعدوان الخارجي). إذا اتبعت الولايات المتحدة سياسات التجارة الحرة المحلية الصارمة، فسوف تتراجع الهجرة من المناطق ذات الأجور المنخفضة مثل المكسيك، بينما عندما تتبع سياسات «الإعانات الاجتماعية»، تكون الهجرة من المناطق ذات الأجور المنخفضة أكثر جاذبية.

IV

إلى الحد الذي تعمل فيه منطقة مرتفعة الأجور مثل الولايات المتحدة في تجارة حرة غير مقيدة، على الصعيدين الدولي والمحلي، فإن ضغط الهجرة من البلدان منخفضة الأجور سيظل منخفضاً أو محدوداً، وبالتالي، سيكون السؤال المتعلق بما يجب فعله بشأن الهجرة أقل إلحاحاً. من ناحية أخرى، بقدر ما تنخرط الولايات المتحدة في سياسات حمائية ضد منتجات المناطق ذات الأجور المنخفضة وفي سياسات

(6) انظر كذلك في هذا لودفيج فون ميزيس، الأمة والدولة والاقتصاد (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1983)، خاصة ص 56 وما يليها.. روثبارد، السلطة والسوق، ص 52 وما يليها.

الرعاية الاجتماعية المنزلية، ستبقى ضغوط الهجرة مرتفعة أو قد تستمر في الارتفاع، وستكتسب مسألة الهجرة أهمية كبيرة في النقاشات العامة.

من الواضح أن المناطق الرئيسية ذات الأجور المرتفعة في العالم، أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تعاني حالياً من هذا الوضع الأخير حيث أصبحت الهجرة مصدر قلق عام متزايد الأهمية[7]. في ضوء الضغوط المتزايدة على الهجرة من المناطق ذات

---

(7) قد يكون من المفيد من أجل وضع الأمور في منظورها الصحيح، تقديم بعض التعليقات الموجزة حول سجلات التجارة الحرة والرعاية الاجتماعية المحلية في هذه المناطق. تتعلق هذه الملاحظات بشكل خاص بالوضع في الولايات المتحدة، ولكنها تنطبق عموماً على الوضع في أوروبا الغربية أيضاً. يقصد بالتجارة الحرة عدم فرض رسوم جمركية أو كوتا على الاستيراد، أو دعم تصدير البضائع أو المشاركة في أي خطط أخرى لترويج الصادرات. كما أن التجارة الحرة لا تتطلب أي اتفاقيات أو معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف. بدلاً من ذلك، يمكن تنفيذ سياسات التجارة الحرة على الفور ومن طرف واحد، ويجب اعتبار اتفاقيات التجارة الحكومية الدولية، بغض النظر عمّا يطلق عليها، مؤشرات للقيود التجارية الدولية بدلاً من التجارة الحرة. وفي ضوء ما سبق، يجب اعتبار سجل التجارة الحرة في الولايات المتحدة قاتماً ومزرياً. (انظر حول هذا، على سبيل المثال، جيمس غوارتناي، روبرت لاوسون ووالتر بلوك، الحرية الاقتصادية في العالم 1975-1995 (فانكوفر: معهد فرايزر، 1996)، ص ص 35، 299، 302). يعمل نظام التعريفة الجمركية المعقّد التراخيص على تقييد الاستيراد الحر لآلاف السلع الأجنبية تماماً، بدءاً من المواد الخام وحتى المنتجات الزراعية والأدوات الآلية ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة. في الوقت نفسه، تشارك حكومة الولايات المتحدة في مجموعة واسعة من خطط ترويج الصادرات تتراوح بين الدعم البسيط للصادرات والمساعدات الخارجية التي تتطلب شراء سلع أمريكية معينة وصولاً إلى عمليات الإنقاذ المالية الضخمة لمستثمري الولايات المتحدة في دول أجنبية والضغط والتهديد العسكريين المعلنين أو المخفيين. علاوة على ذلك، في ظلّ ما يسمى باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وهي وثيقة من حوالي 2400 صفحة (عندما يصبح بالإمكان تلخيص إرشادات التجارة الحرة في جملتين!) اعتمدت الحكومة الأمريكية مؤخراً، بالتعاون مع حكومتي كندا والمكسيك، متاهة أخرى من القيود واللوائح التجارية الدولية. في الواقع، تنطوي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على التنسيق التصاعدي لهيكل الضرائب والتراخيص في جميع أنحاء أمريكا الشمالية (يشبه إلى حد كبير ما يفعله الاتحاد الأوروبي (EU) بالنسبة لمعظم دول أوروبا الغربية). تسري قيود مشابهه على الصيغة الجديدة، بنتيجة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT في «جولة أوروغواي» الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية.
أنظر إلى هذا النقد لسوق التجارة الحرة في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993)، وقارئ منظمة التجارة العالمية: نقد السوق الحرة لمنظمة التجارة العالمية (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1994). من الواضح أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو سجل الرفاه (الإعانات الاجتماعية) المحلي في الولايات المتحدة (وكذلك في أوروبا الغربية). السجل في هذا الصدد

الأجور المنخفضة في العالم اقترحت ثلاث استراتيجيات عامة للتعامل مع الهجرة: الهجرة الحرة غير المشروطة، والهجرة الحرة المشروطة، والهجرة المقيدة.

في حين أن شاغلنا الرئيسي سيكون مع الخيارين الأخيرين، إلا أن من المناسب ذكر بعض الملاحظات حول وضع الهجرة الحرة غير المشروطة فقط لتوضيح مدى إفلاسها الفكري وعدم مسؤوليتها.

وفقاً لأنصار الهجرة الحرة غير المشروطة، فإن المنطقة ذات الأجور المرتفعة في الولايات المتحدة ستستفيد دائماً من الهجرة الحرة؛ وبالتالي، يجب أن تسن سياسة الحدود المفتوحة بغض النظر عن الظروف الحالية، أي حتى لو كانت الولايات المتحدة متورطة في الحمائية والرفاهية (الإعانات الاجتماعية) المحلية[8]. لا شكّ أن مثل هذا الاقتراح قد يجعل الإنسان العاقل يشعر بالذهول.

غير موحد في جميع أنحاء الولايات المتحدة. فالرفاهية (الإعانات الاجتماعية) العامة في ولاية كاليفورنيا أعلى منها في ولاية ألاباما، على سبيل المثال، وهو ما يفسر كون المساعدة هامة جداً لثنائية الإعانات-الهجرة داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك يكفي أن نقول، أن مساعدات الإعانات الاجتماعية الأمريكية، (بما في ذلك المنح النقدية بالإضافة إلى العديد من المزايا العينية مثل قسائم الطعام وبدلات السكن والمساعدات الطبية والمعونة المقدمة للأطفال المُعالين والتعليم العام، وما إلى ذلك) يمكن أن تصل قيمتها بسهولة إلى قيمة دخل الأسرة الصافي البالغ 20 ألف دولار أمريكي سنوياً وتصل حتى 40 ألف دولار أمريكي سنوياً.

(8) حصل هذا الموقف على التأييد مراراً وتكراراً، من قبل محرري الصفحات الافتتاحية لصحيفة وول ستريت جورنال المؤثرة للغاية بقيادة روبرت بارتلي من المحافظين الجدد. انظر، على سبيل المثال، وول ستريت جورنال، 3 يوليو 1990، حيث يُقترح إجراء تعديل دستوري: «لن تكون هناك حدود». وبالمثل، اقترحت سياسات الحدود المفتوحة من قبل ستيفن مور من معهد كاتو، ودونالد بودرو من مؤسسة التعليم الاقتصادي، وجاكوب هورنبرجر من مؤسسة مستقبل الحرية. بينما يشير هؤلاء الأفراد والمؤسسات عادة إلى جوليان ل. سايمون على أنه القديس الشفيع في هذا الصدد، لكن سيمون لا يناصر في الواقع سياسة الحدود المفتوحة. راجع كتابه، العواقب الاقتصادية للهجرة (كامبردج، ماساشوتس: بلاكويل، 1987)، ص 309. وبكل تواضع، يوصي سيمون بدلاً من ذلك «بزيادة حصص الهجرة تدريجياً عبر سلسلة من الزيادات ذات الحجم الكبير تصل ربما إلى نصف في المئة، أو واحد في المئة من إجمالي السكان في كل خطوة للتحقق من أي عواقب سلبية غير متوقعة» (المرجع نفسه، ص 348، أيضاً ص 310). الأهم من ذلك، يقترح سيمون التخلص من هؤلاء المهاجرين المحتملين الذين قد يشكلون عبئاً على «الرعاية الاجتماعية» (ص 319). ويوصي بالتمييز لصالح المهاجرين «المتعلمين» وأولئك الذين يظهرون الكفاءة في اللغة الإنجليزية (ص 327)، ويقترح إعطاء «الأفضلية لمقدمي الطلبات ممن يمتلكون أصولاً مالية» والقادرين

لنفترض أن الولايات المتحدة، أو سويسرا مثلاً، أعلنت إلغاء أي قيود على الحدود، وأن بإمكان أي شخص قادر على دفع الرسوم أن يدخل البلاد، ومن ثم سيحق له كمقيم أن يحصل على إعانات الرعاية الاجتماعية كأي مواطن عادي. هل هناك أي شك حول النتيجة الكارثية لهذه التجربة في العالم الحالي؟ سوف يجتاح الولايات المتحدة، وسويسرا (والتي أنهكتها النزعة الحمائية والرفاهية بالفعل) ملايين المهاجرين من العالم الثالث[9]. سوف ترتفع تكاليف الرعاية الاجتماعية بسرعة خارقة، وسيتفكك الاقتصاد المخنوق وينهار، وسينهب صندوق الكفاف (رأس المال المتراكم الموروث من الماضي (الآباء والأجداد)). ستختفي الحضارة من الولايات المتحدة وسويسرا، كما اختفت ذات مرة من اليونان وروما[10].

على «الاستثمار المباشر» في البلد المضيف (ص 328)، وهو مولعٌ بشكل خاص بفكرة «بيع حق الهجرة إلى الولايات المتحدة لمن يقدم العرض الأعلى» (ص ص 329 - 335). وفي مقاله المنشور الأخير، يتابع سيمون النأي بنفسه بعيداً عن مناصرة سياسة الباب المفتوح. انظر جوليان ل. سيمون، «هل هناك أسباب للحدّ من الهجرة؟» مجلة الدراسات الليبرتارية 13، العدد 2 (1998).

(9) قد يشير رقمان مفيدان إلى حجم المشكلة المحتملة. الأول، وفقاً للدراسات الاستقصائية التي أجريت في أوائل التسعينيات في الاتحاد السوفيتي السابق، أعرب أكثر من 30 ٪ من السكان، أي ما يقرب من 100 مليون شخص، عن رغبتهم بالهجرة. ثانياً، خلال التسعينيات، عقدت الولايات المتحدة قرعةً «عشوائيةً» سنوية، حيث منحت تأشيرات للأشخاص القادمين من «بلدان ذات معدلات هجرة منخفضة إلى الولايات المتحدة». اجتذبت القرعة عام 1997 حوالي 3,4 مليون من المتقدمين للحصول على 50 ألف تأشيرة متاحة.

(10) هناك موقف رائع حقاً لـ والتر بلوك، «قضية ليبرتارية عن الهجرة الحرة»، مجلة الدراسات الليبرتارية 13، العدد 2 (1998). لا ينكر بلوك العواقب المذكورة أعلاه من جراء تطبيق «سياسة الحدود المفتوحة». بل على العكس من ذلك، حيث يكتب:

لنفترض أن الهجرة غير المحدودة أصبحت رائجة في الوقت الذي لا يزال فيه الحد الأدنى للأجور، والنقابات، والإعانات، والقانون المطبق على المجرمين، دون تعديل وعلى ما هو عليه في البلد المضيف. في ظل ذلك ستتعرض الدولة المضيفة إلى تصاعد معدلات الجريمة والولادات والبطالة. إن سياسة الباب المفتوح لا تعني الحرية الاقتصادية، بل الاندماج القسري مع كمّ هائل من حثالة العالم الحاملين في جيوبهم بالكاد ما يكفي للوصول إلى شواطئنا. (ص 179).

ومع ذلك، يستمر بلوك في الدفاع عن سياسة الباب المفتوح، بغض النظر عن هذه العواقب المتوقعة، ويدّعي أن هذا الموقف مطلوب بموجب مبادئ الفلسفة السياسية التحررية. وبالنظر إلى مؤهلات بلوك التي لا يمكن إنكارها كمنظّر رائد معاصر لمذهب الليبرتارية، يجدر بنا شرح أين ضلّت حجته ولماذا لا يتطلب مذهب الليبرتارية أي شيء من قبيل سياسة الباب المفتوح. ويستند موقف بلوك المؤيد للهجرة على

وبما أنّ الهجرة الحرة غير المشروطة يجب اعتبارها وصفة للانتحار المجتمعي، فإن الوضع المعتاد بين التجار الأحرار هو البديل عن الهجرة الحرة المشروطة. وفقاً لهذا الرأي، يتعين على الولايات المتحدة وسويسرا العودة أولاً إلى التجارة الحرة غير المقيدة وإلغاء جميع برامج الإعانات الممولة من الضرائب، وعندها فقط يمكنهما فتح حدودهما أمام كل من يريد المجيء. في هذه الأثناء، وبينما لا تزال دولة الرفاهية سارية، يُسمح بالهجرة بشرط استبعاد المهاجرين من استحقاقات الإعانات المحلية.

ويبدو أنّ الخطأ الذي ينطوي عليه هذا الرأي أقل وضوحا والعواقب أقل دراماتيكية من تلك المرتبطة بموقف الهجرة الحرة غير المشروطة، لكنه في الواقع رأي خاطئ وضار. ولا شكّ أن ضغط الهجرة سينخفض على الولايات المتحدة وسويسرا إذا اتبع هذا الاقتراح، لكنه لن يختفي. في الواقع، قد تزداد معدلات الأجور داخل الولايات المتحدة وسويسرا بشكل أكبر في ظل سياسات التجارة الحرة الخارجية

تشبيه. يقول بلوك: «لنفترض قضية المتسكع التافه في المكتبة».
ما التصرف الواجب اتخاذه حياله؟ إن كانت تلك مكتبة خاصة،... فإن القانون يسمح لمالك المكتبة بطرد هذا الشخص بالقوة إذا اقتضى الحال ووفقاً لتقديره... ولكن ماذا لو كانت مكتبة عامة؟ حيث تشبه المكتبات في هذه الحالة سلعة غير مملوكة وأي شخص يشغلها يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي شخص آخر. إذا كنا في حالة حرب ثورية، فإن المسيطر الأول هو من يتولى التحكم بزمام الأمور. لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، كما هو الحال في الوقت الحالي، وفي ضوء اعتبارات «الحرب العادلة»، فإن أي تدخل معقول في الممتلكات العامة سيكون مشروعاً.
يمكن للمرء أن «يجعل رائحة المكتبة مقززة بسبب رائحة جسده القذر، أو أن يترك القمامة في أنحاء المكتبة، أو «يخرج» بعض الكتب، لكن لا يمكنه أن يزرع الألغام في المبنى لتفجير مستخدمي المكتبة الأبرياء» (ص ص 180-181)
الخطأ الأساسي في هذه الحجة (التي تنص على أنّ كل شخص من بين المهاجرين الأجانب، وحتى من هم في سوية العائلات المتبطلة، له الحق المتساوي في الملكية العامة المحلية)، هو ادعاء بلوك بأن الملكية العامة «أقرب إلى سلعة غير مملوكة». في الواقع، هناك فرق جوهري بين السلع غير المملوكة والممتلكات العامة. فالممتلكات العامة مملوكة في الواقع للأفراد دافعي الضرائب من الجمهور المحلي. فهم الطرف الممول لهذه الممتلكات وبالتالي يمكن اعتبارهم مالكيها الشرعيين وفقاً لمقدار الضرائب التي يدفعها الأعضاء الأفراد. ولا يمكن افتراض أن الشخص المتسكع الذي لم يدفع أي ضرائب، ولا أي أجنبي، والذي من المؤكد أنه لم يدفع أي ضرائب محلية، له أي حقوق تتعلق بالممتلكات العامة على الإطلاق. للاطلاع على المزيد حول هذا ارجع إلى الفصل 6 أعلاه، وخاصةً التذييل.

والمحلية مقارنة بتلك الموجودة في مواقع أخرى (مع سياسات اقتصادية أقل استنارة). الأمر الذي يعزز من جاذبية كلا البلدين للراغبين بالهجرة. وفي كل الأحوال، سوف تستمر ضغوط الهجرة، ولا بدّ من وضع سياسة ما خاصة بالهجرة. هل تعني المبادئ التي تقوم عليها التجارة الحرة أن هذه السياسة يجب أن تكون «مشروطة بالهجرة الحرة»؟ كلا. لا يوجد تشابه بين التجارة الحرة والهجرة الحرة، والتجارة المقيدة والهجرة المقيدة. وتختلف ظواهر التجارة والهجرة في جانب هام من الجوانب الأساسية، كما أنّ معنى «حرّ» و«مقيد» فيما يتعلق بكلا المصطلحين يختلفُ اختلافاً جذرياً. إذ يمكن للناس الانتقال والهجرة، في حين لا يمكن لسلعهم وخدماتهم أن تنتقل وتهاجر معهم.

بعبارة أخرى، رغم أنّ بإمكان شخص ما الهجرة من مكان إلى آخر دون أن يوافق أي شخص آخر على قيامه بذلك، لا يمكن شحن البضائع والخدمات من مكان إلى آخر ما لم يوافق كل من المرسل والمستقبل. ورغم التفاهة التي يبدو عليها هذا التوضيح فإنّ له عواقب وخيمة، لأن اقتران الحرية مع التجارة تعني التجارة بدعوة من الأسر والشركات الخاصة فقط؛ لا تعني التجارة المقيدة حماية الأسر والشركات من السلع أو الخدمات غير المدعوة، بل انتهاك وإلغاء حق الأسر والشركات الخاصة في تمديد أو رفض الدعوات إلى ممتلكاتهم الخاصة. وعلى النقيض من ذلك، لا تعني الحرية بالاقتران مع الهجرة السماح بالهجرة بدعوة من الأسر والشركات الفردية، بل انتهاك غير مرغوب فيه أو اندماج قسري؛ والهجرة المقيدة تعني في الواقع، أو على الأقل يمكن أن تعني، حماية الأسر والشركات الخاصة من الانتهاك غير المرغوب فيه والاندماج القسري. وبالتالي، عندما يدافع المرء عن التجارة الحرة والهجرة المقيدة، فإنه يتبع نفس المبدأ: طلب الدعوة للناس كما للسلع والخدمات.

ويشارك مؤيد التجارة الحرة والسوق الحر الذي يتبنى موقف الهجرة الحرة المشروطة في التناقض الفكري. تعني التجارة الحرة والأسواق الحرة أنه يجوز لأصحاب الممتلكات الخاصة استلام أو إرسال البضائع من وإلى أصحابها الآخرين دون تدخل من الحكومة. وتبقى الحكومة غير نشطة إزاء عملية التجارة الخارجية

والمحلية، لأن هناك مستلماً يدفع المال مقابل كل سلعة أو خدمة مرسلة؛ وبالتالي، يجب اعتبار كل تغيير في الموقع كنتيجة لاتفاق بين المرسل والمستقبل، ذا منفعة متبادلة للطرفين. وتنحصر المهمة الوحيدة للحكومة في الحفاظ على عملية التداول ذاتها من خلال حماية المواطنين والممتلكات المحلية. ومع ذلك، فيما يتعلق بتنقّل الأشخاص، سيتعين على الحكومة نفسها أن تبذل المزيد من الجهود للوفاء بمهامها في الحماية بدلاً من مجرد السماح للأحداث بأخذ مسارها الخاص، لأن الناس يمتلكون الإرادة ويمكنهم الهجرة على عكس المنتجات. لذلك، لا تعتبر تنقلات السكان في حد ذاتها أحداثاً مفيدة للطرفين، على عكس شحنات المنتجات، لأنها ليست دائماً بالضرورة نتيجة لاتفاق بين جهاز مستقبل ومرسل محددين. فقد يكون هناك شحنات مرسلة (المهاجرين) دون أن يكون هناك مستقبل محلي على استعداد لاستقبالها. في هذه الحالة، يكون المهاجرون غزاة أجانب وتمثل الهجرة عملاً من أعمال الغزو. لا شكّ أنّ مهمة الحماية الأساسية للحكومة تشمل منع الغزوات الأجنبية وطرد الغزاة الأجانب. وبالتالي لا بدّ من القيام بذلك وإخضاع المهاجرين لنفس المتطلبات التي تفرض على الواردات (أي ضرورة حصولهم على دعوة من قِبل السكان المحليين)، لا تملك الحكومة حق السماح بنوع الهجرة الحرة التي ينادي بها معظم التجار الأحرار. فقط تخيل مرة أخرى أن الولايات المتحدة وسويسرا فتحتا حدودهما لكل من أراد المجيء، شريطة استبعاد المهاجرين من جميع استحقاقات الرعاية الاجتماعية (التي ستكون مخصصة لمواطني الولايات المتحدة وسويسرا على التوالي).

بصرف النظر عن المشكلة الاجتماعية المتمثلة في خلق فئتين مختلفتين من السكان المحليين وبالتالي التسبب في توترات اجتماعية حادة، ليس هناك شك في نتيجة هذه التجربة في العالم المعاصر[11]. ستكون النتيجة أقل وقعاً وأقل إلحاحاً مما ستكون

(11) لاحظ أنه حتى لو استُبعد المهاجرون من جميع استحقاقات الرعاية الممولة من الضرائب وكذلك «الحق» الديمقراطي في التصويت، فسيظلون «محميين» ومشمولين بجميع قوانين التمييز الإيجابي الحالية المناهضة للتمييز، والتي من شأنها أن تمنع السكان المحليين من استبعادهم بشكل تعسفي من العمل والسكن وأي شكل آخر من أشكال الإقامة «العامة».

عليه في ظل سيناريو الهجرة الحرة غير المشروطة، لكنها ستكون أيضاً بمثابة غزو أجنبي واسع النطاق وتؤدي في النهاية إلى تدمير الحضارة الأمريكية والسويسرية. حتى لو لم تكن الإعانات الاجتماعية متاحة للمهاجرين، فإن هذا لا يعني أنه سيتعين عليهم العمل بالفعل، لأن الحياة في الشوارع العامة والحدائق العامة في الولايات المتحدة وسويسرا مريحة مقارنةً بواقع الحياة في العديد من المناطق الأخرى في العالم. وبالتالي، من أجل أداء وظيفتها الأساسية كحامية لمواطنيها وممتلكاتهم المحلية، لا يمكن لحكومة المناطق ذات الأجور المرتفعة اتباع سياسة الهجرة الخاصة بجوازات المرور، ولكن عليها أن تتخذ تدابير تقييدية[12].

V

بناء على إقرار مؤيدي التجارة الحرة والأسواق الحرة بعجزهم عن الدفاع عن الهجرة الحرة دون أن يتعارضوا ويتناقضوا مع أنفسهم واعترافهم بضرورة تقييد الهجرة بشكل منطقي باعتبارها مجرد خطوة صغيرة نحو المزيد من الإدراك لكيفية تقييدها. في الواقع، إن جميع حكومات المناطق ذات الأجور المرتفعة تقيد الهجرة حالياً بطريقة أو بأخرى. لا مكان للهجرة «الحرة» سواء مشروطة أم غير مشروطة. لكن القيود المفروضة على الهجرة من قبل الولايات المتحدة وسويسرا، على سبيل المثال، مختلفة تماماً. ما القيود الواجب فرضها؟ بتعبير أدق، ما القيود التي إذا ما فرضت على الهجرة تجبر التاجر الحر والعامل في الأسواق الحرة منطقياً على الالتزام بها وتشجيعها؟

ينبع المبدأ التوجيهي لسياسة الهجرة في بلد ذي أجور عالية من رؤية أنك كي تكون حراً بالسياق نفسه الذي يجعل التجارة حرة فلا بد أن تكون الهجرة مشروطة بوجود دعوة. التفاصيل مستمدة من مزيد من التوضيح والتمثيل لمفاهيم الدعوة مقارنة مع مفاهيم الغزو والاندماج القسري.

---

(12) للاطلاع على تناول أدبي رائع لموضوع الهجرة «الحرة»، انظر جان راسبيل، معسكر القديسين (نيويورك: أبناء تشارلز سكريبنر، 1975).

من الضروري أن نفترض تحقيقاً لهذه الغاية، وجود ما وصفه الفلاسفة السياسيون بـ فوضى الملكية الخاصة أو اللا سلطوية الرأسمالية أو الفوضى المنظمة[13]. جميع الأراضي مملوكة ملكية خاصة بما فيها جميع الشوارع والأنهار والمطارات والموانئ وما إلى ذلك. فيما يتعلق ببعض قطع الأرض، قد يكون سند الملكية غير مقيد؛ أي أن المالك مخوّلٌ بفعل ما يشاء بممتلكاته طالما أنه لا يتسبب بأي ضرر مادي لممتلكات الآخرين. وفيما يتعلق بالمناطق أو الأراضي الأخرى، قد يكون سند ملكية العقار مقيداً بشكل أو بآخر. كما هو الحال حالياً في بعض المشاريع السكنية، قد يكون المالك ملزماً ببعض القيود التعاقدية بشأن ما يمكنه فعله بممتلكاته (العهود التقييدية، تقسيم الإسكان الطوعي)، والتي قد تشمل الاستخدام السكني بدلاً من الاستخدام التجاري، أو ألا يزيد ارتفاع المباني عن أربعة طوابق، أو عدم بيع أو إيجار الأصدقاء غير المتزوجين، أو المدخنين، أو الألمان، على سبيل المثال.

يبدو جلياً في هذا النمط من المجتمع أنه لا وجود لما يدعى حرية الهجرة أو حق المهاجر في اختيار سبيله. بل يتمتع العديد من مالكي العقارات الخاصة المستقلين بحرية قبول أو استبعاد الآخرين من ممتلكاتهم الخاصة وفقاً لسندات الملكية غير المقيدة أو المقيدة الخاصة بهم. قد يكون القبول في بعض المناطق أمراً سهلاً، بينما قد يكون مستحيلاً تقريباً بالنسبة لآخرين. كما أنّ قبول الشخص في ممتلكات أحد الأطراف لا يعني بالضرورة «حرية التنقل في الأرجاء» ما لم يوافق أصحاب الممتلكات المجاورة على حركة التنقل هذه. سيكون هناك قدر كبير من الهجرة أو

---

(13) حول نظرية اللا سلطوية الرأسمالية، انظر موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الليبرالية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك 1988)؛ شرحه، For A New Liberty (نيويورك: كلوير، 1978)؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)؛ ديفيد فريدمان، آلية الحرية: دليل الرأسمالية الراديكالية (لا سال، إيلينوي: المحكمة المفتوحة، 1989)؛ موريس وليندا تونهيل، سوق الليبرالية (نيويورك: كتب ليزيز فير، 1984)؛ أنتوني دي جاساي، ضد السياسة: عن الحكومة والفوضى والنظام (لندن: روتليدج، 1997).

عدم الهجرة، الشمولية أو التفرد، إلغاء الفصل أو الفصل، أو عدم التمييز أو التمييز وفقاً لما يسمح به الأفراد المالكون أو جمعيات الأفراد المالكين[14].

إنّ سبب الاستشهاد بنموذج المجتمع اللا سلطوي الرأسمالي هو عدم إمكانية السماح بوجود ما يسمى الاندماج القسري (الهجرة دون دعوة) ضمن هذا الإطار. وفي ظل هذا السيناريو، لا يوجد فرق بين الانتقال المادي للبضائع وبين هجرة الأشخاص. ومثلما يعكس كل انتقال للمنتج اتفاقاً معلناً بين المرسل والمستقبل، كذلك جميع تنقلات المهاجرين داخل مجتمع اللا سلطوية الرأسمالية وضمنها هي نتيجة اتفاق بين المهاجر وواحد أو سلسلة من أصحاب الممتلكات المحليين. وبالتالي، حتى إذا رفض نموذج اللا سلطوية الرأسمالية كلياً - ولو افترضنا وجود حكومة وملكية «عامة» (بالإضافة إلى السلع والممتلكات الخاصة) في حالة «الواقعية»، فقد بات من الواضح ما يجب أن تكون عليه سياسة الهجرة الحكومية بقدر ما تكون

(14) يوضح موراي ن. روثبارد: «إذا كانت كل قطعة أرض في بلد ما مملوكة لشخص أو مجموعة أو شركة، هذا يعني أنه لا يمكن لأي مهاجر الدخول إلى هناك دون أن توجه إليه دعوة للدخول والسماح له باستئجار أو شراء عقار. وسيصبح البلد الذي جرت خصخصته بالكامل مغلقاً تماماً كما يرغب السكان ومالكو العقارات. ويبدو جلياً، أن نظام الحدود المفتوحة القائم فعلياً في الولايات المتحدة يعادل حقاً الانفتاح الإلزامي الذي تفرضه الدولة المركزية، والدولة المسؤولة عن جميع الشوارع ومناطق الأراضي العامة، ولا يعكس حقاً رغبات أصحاب الملك...

وفي ظل الخصخصة الكاملة، يصبح من الممكن تسوية العديد من النزاعات المحلية والمشاكل الخارجية بدقة شديدة - وليس مجرد مشكلة الهجرة فقط. نظراً لأن كل موقع وكل منطقة مملوكة لشركات أو مؤسسات أو مجتمعات تعاقدية خاصة، فسوف يسود التنوع الحقيقي وفقاً لتفضيلات كل مجتمع. وسوف تظهر بعض الأحياء تنوعاً عرقياً أو اقتصادياً، بينما تكون الأحياء الأخرى متجانسة عرقياً أو اقتصادياً. وقد تسمح بعض المناطق باستخدام المواد الإباحية أو الدعارة أو المخدرات أو الإجهاض، بينما تحظر مناطق أخرى بعض تلك الممارسات أو كلها. ولن يكون حظر تلك الممارسات مفروضاً من قبل الدولة، بل ستكون مجرد شروط للإقامة أو الاستفادة من منطقة تواجد بعض الأشخاص أو المجتمعات. في حين أن اتباع مذهب الدولتية أو سيطرة الدولة الذين لديهم رغبة قوية لفرض قيمهم على أي شخص آخر، سيصابون بخيبة أمل، فإن كل جماعة ذات اهتمامات مشتركة ستشعر بالرضا على الأقل للعيش في أحياء الأشخاص الذين يشاركونها قيمها وتفضيلاتها. وفي حين أن ملكية الحي لن توفر الحل المثالي أو الدواء الشافي لجميع النزاعات، إلا أنها ستوفر على الأقل حلاً آخر قد يكون معظم الناس على استعداد للتعايش معه. («الأمم بالموافقة: تحطيم الدولة القومية»، مجلة الدراسات الليبرتارية 11، العدد 1 [1994]: 7).

هذه الحكومة قد استمدت شرعيتها من سيادة «الشعب»، واعتبرت ذلك بمثابة نتاج لاتفاق أو «عقد اجتماعي» (كما هو الحال مع جميع الحكومات الحديثة ما بعد المَلكية بالطبع). فإن مثل هذه الحكومة «الشعبية»، التي كانت مهمتها الرئيسية حماية مواطنيها وممتلكاتهم (إنتاج الأمن الداخلي)، ترغب بالتأكيد في الحفاظ على ميزة عدم الاندماج القسري المتمثلة في اللا سلطوية الرأسمالية، بدلاً من إلغائها.

لتوضيح ما يعنيه هذا، من الضروري شرح كيف يجري تغيير مجتمع الرأسماليين عن طريق تقديم مفهوم الحكومة، وكيف يؤثر ذلك على مشكلة الهجرة. نظراً لعدم وجود حكومة في مجتمع اللا سلطوية الرأسمالية، لا يوجد تمييز واضح بين المواطنين (المواطنين المحليين) والأجانب.

يظهر هذا التمييز فقط عند إقامة حكومة. تصبح المنطقة التي تمتد عليها سلطة الضرائب الحكومية «وطنية داخلية»، ويصبح كل شخص يقيم خارج هذه المنطقة أجنبياً. وتدخل حدود الدولة (وجوازات السفر) حيز التنفيذ (التي تختلف عن حدود الملكية الخاصة (وسندات الملكية))، وتأخذ الهجرة معنى جديداً. تصبح الهجرة هجرةً للأجانب عبر حدود الدولة، ولن يعود قرار السماح بقبول دخول شخص ما أو لا يقع حصرياً على عاتق أصحاب الممتلكات الخاصة أو جمعيات هؤلاء المالكين بل على عاتق الحكومة باعتبارها المحتكر المحلي المنتج للأمن في نهاية المطاف. فإذا استبعدت الحكومة شخصاً بينما يريد أحد السكان المحليين قبول هذا الشخص بالذات في ممتلكاته، فإن النتيجة هي الاستبعاد القسري؛ وإذا وافقت الحكومة على دخول شخص ما بينما لا يوافق أي مقيم محلي على قبول هذا الشخص في ممتلكاته، فإن النتيجة هي الاندماج القسري.

علاوة على ذلك، يدا بيد إلى جانب مؤسسة الحكومة تقف مؤسسة الممتلكات والسلع العامة؛ أي الممتلكات والسلع المملوكة جماعياً من قبل جميع السكان المحليين وتسيطر عليها وتديرها الحكومة. كلما كان حجم ملكية الحكومة العامة أكبر أو أصغر، كانت مشكلة الاندماج القسري أكبر أو أصغر. فكر في مجتمع اشتراكي مثل

الاتحاد السوفيتي السابق أو ألمانيا الشرقية، على سبيل المثال. جميع عوامل الإنتاج (سلع رأس المال)، بما فيها جميع الأراضي والموارد الطبيعية، مملوكة ملكية عامة. وبناء على ذلك، إذا قبلت الحكومة دخول مهاجر غير مدعو، فإنها تقبله في أي مكان داخل البلاد؛ لأنه بغياب الملكية الخاصة للأراضي لا توجد قيود على هجراته الداخلية بخلاف تلك التي تقررها الحكومة. وبالتالي يمكن أن ينتشر الاندماج القسري في ظل الاشتراكية في كل مكان، إضافة إلى تكثيفه بشكل هائل. (في الواقع، يمكن للحكومة في الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية، على سبيل المثال، أن تُسكن شخصاً غريباً في منزل أو شقة شخص آخر. وكان تبرير هذا الإجراء وما نتج عنه من اندماج قسري «حقيقة» أن جميع المنازل الخاصة تقع على أراض عامة)[15].

لا تعتبر البلدان الاشتراكية مناطق ذات أجور عالية، بالطبع. وإن كانوا كذلك فلفترة محدودة لا أكثر. إن مشكلتهم ليست الهجرة بل ضغط الهجرة.

حظر الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية الهجرة وحكموا على الناس بالموت لمحاولتهم مغادرة البلاد[16]. لكن مشكلة تمديد وتكثيف الاندماج القسري لا تزال قائمة خارج إطار الاشتراكية. من المؤكد أنه في البلدان غير الاشتراكية مثل الولايات المتحدة وسويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي تعد الوجهات المفضلة للهجرة، لا يمكن للمهاجر الذي قبلت به الحكومة أن ينتقل إلى أي مكان يرغب به. وستكون حريته في التنقل مقيدة بشدة بحدود الملكية الخاصة وملكية الأراضي الخاصة على وجه الخصوص. ومع ذلك، من خلال السير عبر الطرق العامة أو وسائل النقل العامة والبقاء على الأراضي العامة وفي الحدائق والمباني العامة، يمكن للمهاجر عبور

---

(15) على نفس المنوال، كان كل شكل من أشكال الهجرة الداخلية في ظل الاشتراكية يخضع لسيطرة الحكومة. انظر حول هذا فيكتور زاسلافسكي ويوري لوري، «نظام الجوازات في الاتحاد السوفيتي والتغيرات في الاتحاد السوفيتي»، الاتحاد السوفييتي 8، العدد 2 (1979).

(16) انظر حول هذا هانز-هيرمان هوبا، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير، 1989)، الفصل الأول 3؛ شرحه، «إلغاء الاشتراكية في ألمانيا الموحدة»، مجلة الاقتصاد النمساوي 5، العدد 2 (1991)؛ شرحه، «الأساس المنطقي الاقتصادي والسياسي للانفصالية الأوروبية»، في الانفصال والدولة والحرية، ديفيد جوردون، محرر. (نيوبرونسويك، إن جي: ناشري ترانسكشن، 1998).

طريق كل مواطن محلي، والانتقال إلى أي حي من الأحياء تقريباً. وكلما انخفضت كمية الممتلكات العامة، تراجع احتمال حدوث ذلك، ولكن طالما وجدت أي ملكية عامة فلا يمكن تجنبها بالكامل.

VI

لدى الحكومة الشعبية التي تريد حماية مواطنيها وممتلكاتهم المحلية من الاندماج القسري والغزاة الأجانب طريقتان للقيام بذلك: واحدة تصحيحية والأخرى وقائية. صممت الطريقة التصحيحية لتحسين آثار الاندماج القسري بمجرد وقوع الحدث وأصبح وجود الغزاة أمراً واقعاً. وكما هو موضح، لتحقيق هذا الهدف، على الحكومة تقليل كمية الممتلكات العامة وتوسيع نطاق الملكية الخاصة قدر الإمكان، ومهما كانت نسبة الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، ينبغي للحكومة تقديم الدعم بدلاً من إعاقة إنفاذ حق مالك الملكية الخاصة في قبول واستبعاد الآخرين من ممتلكاته. إذا كانت جميع الممتلكات مملوكة ملكيةً خاصة وتساعد الحكومة في إنفاذ حقوق الملكية الخاصة، فإن المهاجرين غير المدعوين لن يتمكنوا من تحقيق نواياهم حتى لو نجحوا في عبور الحدود ودخلوا البلاد.

وكلما جرى تنفيذ هذا الإجراء التصحيحي بشكل كامل (أي كلما ارتفعت درجة الملكية الخاصة)، انخفضت تدابير الحماية كالدفاع عن الحدود مثلاً. فمثلاً إنّ تكلفة الحماية ضد الغزاة الأجانب على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك مرتفعة نسبياً بسبب غياب الملكيات الخاصة على الجانب الأمريكي من الحدود على امتداد فترات طويلة. ولكن حتى لو جرى تخفيض تكلفة حماية الحدود عن طريق الخصخصة، فلن تختفي طالما استمر وجود فروق كبيرة في الدخل والأجور بين المناطق ذات الأجور المرتفعة والمنخفضة.

وبالتالي، من أجل الوفاء بأداء وظيفتها الأساسية في حماية مواطنيها، يجب على حكومة المناطق ذات الأجور المرتفعة اتخاذ تدابير وقائية. يتعين على الحكومة، بصفتها وصياً على مواطنيها التحقق في جميع موانئ الدخول وعلى طول حدودها،

من جميع الأشخاص الذين يصلون حديثاً للحصول على تذكرة دخول؛ أي، دعوة صالحة من قبل مالك عقار محلي، وأي شخص لا يملك مثل هذه التذكرة يجب طرده على نفقته الخاصة.

وتعدّ الدعوات الصالحة عقوداً مبرمةً بين واحد أو أكثر من المستقبلين من أصحاب الممتلكات الخاصة السكنية أو التجارية، والشخص القادم. وبما أن القبول تعاقدي، لا يمكن للطرف صاحب الدعوة التصرف إلا في ملكيته الخاصة. وبالتالي، على غرار سيناريو الهجرة الحرة المشروطة، يعني القبول أن المهاجر سيتم استبعاده من كل الإعانات الاجتماعية الممولة تمويلا عاماً. وهذا يعني من ناحية أخرى، أن الطرف المستقبل يجب أن يتحمل المسؤولية القانونية عن تصرفات الشخص الذي دعاه طوال مدة إقامته. ويتحمل الداعي المسؤولية إلى أقصى حد عن ممتلكاته عن أي جرائم يرتكبها المدعو ضد شخص أو ممتلكات أي طرف ثالث (كما يتحمل الأب والأم المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها أبناؤهم طالما هم أعضاء يعيشون في ظل الأسرة). ينتهي هذا الالتزام، الذي يعني ضمناً أنه يتعين على أصحاب الدعوة تحمل التأمين ضد المسؤولية لجميع ضيوفهم، بمجرد مغادرة المدعو للبلد، أو بمجرد تولي مالك عقار محلي آخر المسؤولية عن الشخص المعني عن طريق قبوله في ممتلكاته.

قد تكون الدعوة خاصة (شخصية) أو تجارية، مؤقتة أو دائمة، وقد تتعلق فقط بالسكن (المبيت والإقامة) أو بالسكن والتوظيف، لكن لا يعتبر العقد صالحاً إذا شمل العمل فقط دون السكن[17]. ولكن في كل الأحوال، وبما إنها علاقة تعاقدية،

(17) في البيئة القانونية الحالية التي يُمنع فيها أصحاب الممتلكات المحلية أساساً من المشاركة في أي شكل من أشكال التميز، فإن وجود العمال الأجانب الضيوف سيؤدي حتماً إلى اندماج قسري واسع النطاق. وبمجرد قبولهم، بناءً على عقد عمل قائم، سيكون هؤلاء العمال قادرين على اللجوء إلى المحاكم من أجل الحصول على مدخل أيضاً إلى السكن والتعليم وأي شكل آخر من أشكال الاستقرار أو الإقامة «العامة». وبالتالي، من أجل التغلب على هذه المشكلة، يجب أن يُطلب من أصحاب العمل أن يقدموا لعمالهم الضيوف ليس فقط الوظيفة بل أيضاً السكن وأشياء أخرى مثل التسوق أو المرافق الطبية أو التدريبية أو الترفيهية، أي وسائل الراحة الكاملة في مدينة العمل. مناقشة لمؤسسة المدن المصابة بشدة، انظر جيمس آلن، بلدة الشركة في الغرب الأميركي (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما 1966).

فإنه يجوز إلغاء كل دعوة أو إنهاؤها من قبل المضيف؛ وسيطلب من المدعو عند الإنهاء -سواء كان سائحاً أو رجل أعمال زائر أو أجنبياً مقيماً- مغادرة البلاد (ما لم يدخل مواطن مقيم آخر في عقد دعوة معه).

سيبقى المدعو الخاضع في جميع الأوقات لخطر الطرد الفوري، تحت رحمة وضعه القانوني كأجنبي غير مقيم أو مقيم إلى أن يحصل على الجنسية. وفقاً للهدف المتمثل في جعل جميع أشكال الهجرة (مثل التجارة) قائمة على أساس الدعوة التعاقدية، فإن الشرط الأساسي للحصول على الجنسية هو الحصول على ملكية عقار، أو بدقة أكثر، ملكية العقارات والممتلكات السكنية. في المقابل، لا يتعارض مع فكرة الهجرة القائمة على الدعوة لمنح الجنسية وفقاً للمبدأ الإقليمي، كما في الولايات المتحدة، حيث يكتسب الطفل المولود لأجنبي غير مقيم أو مقيم في بلد مضيف الجنسية الأمريكية تلقائياً. في الواقع، وكما تدرك معظم الحكومات الأخرى ذات الأجور المرتفعة، فإن هذا الطفل يجب أن يتنازل عن جنسية والديه. إن منح هذه الجنسية للطفل ينطوي على عدم الوفاء بمهمة الحماية الأساسية لحكومة البلد المضيف، بل هو أقرب ما يكون في الواقع إلى فعل الغزو الذي ترتكبه الحكومة ضد مواطنيها. أن تصبح مواطناً يعني الحصول على حق الإقامة في بلد ما بشكل دائم، ولا يمكن تأمين دعوة دائمة بأي وسيلة أخرى غير شراء عقارات سكنية من مواطن مقيم. وفقط من خلال بيع العقارات لشخص أجنبي، يشير المواطن إلى أنه يوافق على إقامة دائمة للضيف، وفقط إذا اشترى المهاجر العقارات والمساكن في البلد المضيف ودفع ثمنها، فسوف يُعتبر ذو مصلحة دائمة في رفاهية وازدهار بلده الجديد.. ورغم ذلك قد لا يكون العثور على مواطن راغب في بيع العقارات السكنية والشخص المستعد والقادر على دفع ثمنها باعتباره شرطاً ضرورياً للحصول على الجنسية، فإن ذلك قد لا يكون كافياً أيضاً. بقدر ما تكون الممتلكات المحلية المعنية خاضعة لشروط مقيدة أكثر، تصبح العقبات التي يجب أن يواجهها مواطن محتمل أصعب بكثير[18]. على

---

(18) انظر حول هذا أيضاً الفصل 10، القسم 6، وسبنسر هـ. ماكولوم، فن المجتمع (مينلو بارك، كاليفورنيا: معهد الدراسات الإنسانية، 1970).

سبيل المثال، قد يتطلب الحصول على الجنسية في سويسرا المصادقة على بيع العقارات السكنية للأجانب من قبل غالبية أو حتى جميع مالكي العقارات المحليين المتأثرين بشكل مباشر بعملية البيع.

VII

يبدو أنّ الحكومة السويسرية تؤدي عملها بشكل أفضل بكثير من الولايات المتحدة استناداً إلى سياسة الهجرة التي ينطوي عليها هدف حماية المواطنين من الغزو الأجنبي والاندماج القسري واستدعاء جميع الحركات السكانية الدولية المعنية بالهجرة القائمة على الدعوة والهجرة التعاقدية.

من الأصعب نسبياً دخول سويسرا دون دعوة، والأكثر صعوبة من ذلك هو العيش فيها كأجنبي غير مدعو. كما أنّ من الصعب للغاية حصول الأجنبي على الجنسية، ويتضح بشكل ملموس مقدار الحرص على التمييز القانوني بين المواطنين المقيمين والأجانب المقيمين. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن حكومتي سويسرا والولايات المتحدة تتبعان سياسات الهجرة التي يجب اعتبارها متساهلة للغاية.

غير أنّ التساهل المفرط في سياسات الهجرة وما ينجم عنه من فرض للاندماج القسري على السكان السويسريين والأميركيين من قبل الأجانب، تزداد عواقبه سوءاً بسبب حقيقة أن نطاق الملكية العامة في كلا البلدين (والمناطق الأخرى ذات الأجور المرتفعة) كبير جداً؛ حيث إن الإعانات الاجتماعية الممولة من الضرائب مرتفعة ومتنامية ولا يستثنى الأجانب منها؛ وأنّ التمسك بسياسات التجارة الحرة أبعد ما يكون عن المثالية على عكس التصريحات الرسمية. وبناءً على ذلك، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات الهجرة في سويسرا والولايات المتحدة ومعظم المناطق الأخرى ذات الأجور المرتفعة. لقد كان الغرض من هذا الفصل ليس فقط إثارة قضية خصخصة الممتلكات العامة واتباع مبدأ عدم التدخل في الاقتصاد المحلي والتجارة الحرة الدولية، بل تبني سياسة الهجرة المقيدة على وجه

الخصوص. ومن خلال إظهار أن التجارة الحرة تتعارض مع كل من الهجرة الحرة غير المشروطة أو الهجرة الحرة المشروطة وتتطلب بدلاً من ذلك أن تخضع الهجرة لشرط الدعوة والتعاقد، فإننا نأمل المساهمة في توفير سياسات مستقبلية أكثر استنارة في هذا المجال.

عن التعاون في القبيلة والمدينة والدولة

I

فسّر لودفيج فون ميزيس تطور المجتمع -التعاون الإنساني في ظل تقسيم العمل- على أنّه نتيجة مشتركة لعاملين أساسيين. وهما:

أولاً، حقيقة الاختلافات بين الأفراد (القوى العاملة) أو عدم المساواة في التوزيع الجغرافي للعوامل الطبيعية (الأرض)؛

وثانياً، الاعتراف بحقيقة أن العمل المنجز في ظل تقسيم العمل أكثر إنتاجية من العمل المنجز في ظل العزلة التي تسعى إلى الاكتفاء الذاتي. ويكتب:

إذا كان العمل في ظل تقسيم العمل أكثر إنتاجية من العمل المعزول، وإذا كان الإنسان قادراً على إدراك هذه الحقيقة، فإن الفعل الإنساني نفسه يميل نحو التعاون والتشارك؛ ويصبح الإنسان كائناً اجتماعياً ليس عبر التضحية باهتماماته من أجل مجتمع مولوخ الأسطوري (مولوخ إله كنعاني ذو نزعة شريرة، لا يرضيه إلا قرابين الأطفال، وفي الاستعمال الحديث اللغة الإنجليزية يمكن أن يدل اسم مولوخ على أي شخص أو شيء يتطلب تضحيات غالية)، بل في سعيه لتحسين رفاهيته الذاتية. تعلمنا التجربة أن شرط الإنتاجية العالية هذا الذي يتحقق في ظل تقسيم العمل موجود بسبب كون الانعدام الفطري للمساواة بين البشر وانعدام المساواة في التوزيع

الجغرافي لعوامل الإنتاج الطبيعية هو حقيقة واقعة. وبالتالي نحن في وضع يسمح لنا باستيعاب مسار التطور الاجتماعي[1].

هناك العديد من النقاط التي تستحق التأكيد عليها هنا من أجل الوصول إلى فهم مناسب لهذه الرؤية العميقة لـ ميزيس حول طبيعة أسس المجتمع التي ستساعدنا أيضاً على تحقيق بعض الاستنتاجات الأولية حول دور النوع والعرق في التطور الاجتماعي. أولاً، من المهم أن ندرك أن أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بالعمل أو الأرض ضرورية ولكنها ليست بأي حال شرطاً كافياً لظهور التعاون الإنساني. إذا تطابق كل البشر وزوّد الجميع بموارد طبيعية متماثلة، فإن كل شخص سوف ينتج نفس نوعيات وكميات السلع، ولن تطرأ فكرة التبادل والتعاون على ذهن أي شخص. ومع ذلك، فإن انعدام المساواة لا يكفي لتحقيق التعاون. وهناك أيضاً فروقات في مملكة الحيوان - وأبرزها اختلاف النوع بين أعضاء نفس الفصيلة الحيوانية وكذلك الفرق بين الأنواع المختلفة والسلالات الفرعية (الأجناس)، ورغم ذلك لا يوجد ما يشبه التعاون بين الحيوانات.

لا شك أنّ هناك نحلاً ونملاً يشار إليهم باسم «مجتمعات الحيوانات». لكنها تشكل مجتمعات بالمعنى المجازي فقط[2]. إن التعاون بين النحل والنمل مؤكد تماماً من خلال العوامل البيولوجية - أي من خلال الغرائز الفطرية. لا يمكنهم التعاون كما يتعاون البشر، ولا يتعرض تقسيم العمل بينهم لخطر الانهيار إلا بحدوث بعض التغييرات الأساسية في تركيبتهم البيولوجية. أما التعاون بين البشر فهو على العكس من ذلك حيث يأتي نتيجة أفعال فردية هادفة ومن الرغبة الواعية إلى تحقيق الغايات الفردية. ونتيجة لذلك، فإن تقسيم العمل بين البشر يبقى عرضة دوماً لخطر احتمال التفكك والانهيار.

---

(1) لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقال حول الاقتصاد، طبعة الباحث)، ص 160 (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998، ص 160.

(2) انظر حول هذا جوناثان بينيت، العقلانية: مقالة تحليلية (لندن: روتليدج وكيجان بول، 1964).

وبالتالي يمكن القول فيما يتعلق بمملكة الحيوان أن الفرق بين الجنسين هو مجرد عامل جذب بغاية التكاثر والتوالد؛ في حين يمكن الإشارة إلى اختلافات الأنواع والسلالات الفرعية كعامل للنفور من الانفصال أو حتى من التنافر المميت، أو الهروب، أو الصراع، والإبادة. علاوة على ذلك، ليس من المنطقي في مملكة الحيوان وصف السلوك الناجم عن الانجذاب الجنسي إما بالتراضي (الحب) أو بالغصب (الاغتصاب)؛ ولا يعقل أن نتحدث عن العلاقة بين أفراد الأنواع أو الأنواع الفرعية المختلفة كعلاقة عدائية وكراهية أو إجرامية وإيقاع الضحية. وتطغى العلاقات التفاعلية بين أفراد مملكة الحيوان وهذا لا يعدّ سلوكاً تعاونياً (اجتماعياً) ولا سلوكاً إجرامياً (غير اجتماعي). كما يكتب ميزيس:

هناك تأثير تفاعلي متبادل بين جميع أجزاء الكون: بين الذئب والخراف التي يلتهمها؛ وبين الجرثومة والإنسان الذي تقتله؛ وبين الحجر الساقط والشيء الذي يقع عليه. ومن ناحية أخرى، يشرك المجتمع دائماً الأشخاص الذين يتعاونون مع الآخرين من أجل السماح لجميع المشاركين بتحقيق أهدافهم الخاصة[3].

بالإضافة إلى شرط عدم المساواة في العمل أو الأرض، يجب الوفاء بالشرط الثاني إذا أردنا تحقيق التعاون الإنساني. يجب أن يكون البشر -اثنان منهم على الأقل- قادرين على الاعتراف بالإنتاجية الأعلى لتقسيم العمل بالاستناد إلى الإقرار المتبادل بالملكية الخاصة (السيطرة الحصرية لكل إنسان على جسده وعلى مخصصاته المادية وممتلكاته) مقارنة إما بالاكتفاء الذاتي للعزلة أو العدوان، أو الحرمان، والسيطرة.

أي يجب أن يكون هناك حد أدنى من الذكاء أو العقلانية؛ ويجب أن يتمتع البشر -اثنان منهم على الأقل- بالقوة المعنوية الكافية للعمل على هذه الرؤية وأن يكونوا مستعدين للتخلي عن الإشباع الفوري من أجل المزيد من الرضا المستقبلي. ويضيف ميزيس:

(3) ميزيس، الفعل الإنساني، ص 169.

ولكن من أجل الذكاء والإرادة الواعية كان الرجال سيظلون إلى الأبد أعداء يقتلون بعضهم بعضاً، ومنافسين لا يمكن التوفيق بينهم، في مساعيهم لتأمين جزء من الإمدادات الشحيحة من وسائل العيش التي توفرها الطبيعة. وسيجبر كل إنسان على النظر إلى الآخرين جميعهم كأعداء له؛ وسيجره شغفه بإرضاء شهيته إلى صراع عنيف مع جميع جيرانه. ولن يكون بالإمكان التعاطف مع أي إنسان في ظل هذه الحالة[4].

لا يمكن اعتبار العضو في الجنس البشري شخصاً ذا شخصية سليمة إن صح القول إذا كان غير قادر تماماً على فهم إنتاجية العمل المرتفعة التي تتحقق في ظل تقسيم العمل على أساس الملكية الخاصة، بل يقع بدلاً من ذلك في نفس الفئة الأخلاقية التي تشمل الحيوانات، أي إما من النوع الأليف غير الضار (يمكن تدجينه واستخدامه كمنتج أو سلعة استهلاكية، أو التمتع به باعتباره «سلعة مجانية») أو من النوع البرّي والخطير (ويحارب كأنه وحش من الوحوش الضارية). وهناك من ناحية أخرى، أعضاء من الجنس البشري قادرون على فهم البصيرة لكنهم يفتقرون إلى القوة المعنوية التي تخولهم التصرف وفقاً لتلك البصيرة. ويمكن اعتبار هؤلاء الأشخاص إما وحوشاً غير مؤذية تعيش خارج المجتمع البشري أو في عزلة عنه، أو أنهم مجرمون أكثر أو أقل خطورة. وهم أشخاص يتصرفون بشكل خاطئ عمداً وإلى جانب الاضطرار إلى ترويضهم أو هزيمتهم جسدياً يجب معاقبتهم أيضاً بما يتناسب مع شدة جريمتهم لجعلهم يفهمون طبيعة أخطائهم على أمل أن يتعلموا درساً للمستقبل. لا يمكن أن يسود التعاون الإنساني (المجتمع) ويتقدم إلا بقدر ما يستطيع الإنسان إخضاع محيطه الجسدي والحيواني وترويضه والاستحواذ عليه وتثقيفه، وبقدر ما ينجح في قمع الجريمة، والحد منها لدرجة قصوى عن طريق الدفاع عن النفس وحماية الممتلكات وتطبيق العقوبات[5].

---

(4) المرجع نفسه، ص 144.

(5) نادراً ما جرى التأكيد بشدة على أهمية المعرفة والعقلانية على نشأة المجتمع والحفاظ عليه أكثر مما فعل ميزيس. وقد فسّر هذا الأمر بقوله:

II

ولكن بمجرد أن تتحقق هذه المتطلبات، وطالما أن الإنسان يشارك في نشاطات ذات منفعة متبادلة بدافع من إدراك الإنتاجية المادية الأعلى لتقسيم العمل على أساس الملكية الخاصة، فإن قوى الجذب «الطبيعية» الناشئة عن الفروقات بين الجنسين وقوى التنافر «الطبيعية» أو العداوة التي تنجم عن الاختلافات بين الأجناس أو حتى ضمنها، يمكن تحويلها إلى علاقات «اجتماعية» حقيقية. ويمكن تحويل الجذب الجنسي من الجماع العشوائي إلى علاقات قائمة بالتراضي وروابط أسرية متبادلة وعائلية ومحبة ومودة[6]. (يشهد هذا على الإنتاجية الهائلة للعلاقات

قد يسلّم المرء بأنّ الإنسان البدائي كان لديه ميل فطريّ للقتل والتدمير والتصرف بوحشية. وقد نفترض أيضاً أنه في ظل ظروف العصور القديمة جداً، كان الميل إلى العدوان والقتل مؤاتياً كوسيلة للحفاظ على الحياة. كان الإنسان ذات يوم أقرب إلى الوحوش. ولكن يجب ألا ننسى أنه كان حيواناً ضعيفاً لا يقارن مع الوحوش المفترسة الكبيرة إن لم يكن مجهزاً بسلاح خاص، وهو العقل.

إن حقيقة أن الإنسان كائن عاقل، وبالتالي لا يستسلم قبل أن يذلل كل العوائق بل يرتب سلوكه وفقاً للتفكير المنطقي، يجب ألا تعتبر أمراً غير طبيعي من وجهة نظر علم الحيوان، فالسلوك العقلاني يعني أن الإنسان في مواجهة حقيقة أنه لا يستطيع إرضاء جميع دوافعه ورغباته وشهواته، يتخلى عن إرضاء تلك الحاجات التي يعتبرها أقل إلحاحاً. وكي لا يجعل التعاون الاجتماعي عرضة للخطر، يضطر الإنسان إلى الامتناع عن إشباع تلك الرغبات التي سيعيق إرضاءها إنشاء مؤسسات مجتمعية. لا شك في أن هذا التنازل مؤلم. لكن الإنسان اتخذ قراره. لقد تخلى عن إرضاء بعض الرغبات التي لا تتوافق مع الحياة الاجتماعية وأعطى الأولوية لإرضاء تلك الرغبات التي يمكن تحقيقها فقط أو بطريقة أكثر وفرة في ظل نظام تقسيم العمل....هذا القرار نهائي لا رجعة فيه. إنّ خيار الآباء لا يضعف حرية الأبناء في الاختيار. يمكنهم عكس القرار. ويمكنهم المضي قدماً كل يوم في إعادة تقييم القيم وتفضيل الهمجية على الحضارة، أو، كما يقول بعض المؤلفين، تفضيل الروح على الفكر والأساطير على العقل، والعنف على السلام. لكن عليهم الاختيار. من المستحيل وجود أشياء لا تتوافق مع بعضها البعض. (الفعل الإنساني، ص ص 171-172).

انظر حول هذا أيضاً جوزيف ت. سالبرنو، «لودفيج فون ميزيس العقلاني الاجتماعي»، مجلة الاقتصاد النمساوي 4 (1990).

(6) ويكتب ميزيس:

يمكن أن تنشأ بين أفراد المجتمع، في إطار التعاون الاجتماعي، مشاعر التعاطف والصداقة والشعور بالانتماء معاً. وتعتبر هذه المشاعر مصدر تجارب الإنسان الأكثر متعة والأكثر سعادة. وهي الزينة الأغلى للحياة؛ فهي تسمو بالإنسان الأقرب لفئة الحيوان وترفعه إلى سوية الوجود الإنساني الحقيقي. لكنهم ليسوا الوكلاء الذين أسسوا العلاقات الاجتماعية، كما أكد البعض، بل هم ثمار التعاون الاجتماعي، يزدهرون في

الأسرية التي لم تثبت أي مؤسسة أخرى أنها أكثر دواماً منها أو قادرة على إنتاج مثل هذه المشاعر!).

ويمكن أن يتحول التنافر بين وداخل الأعراق من مشاعر العداء أو العدوانية إلى تفضيل التعاون (التجارة) مع بعضهم البعض بشكل غير مباشر فقط ومن بعيد ومنفصلين جسدياً ومكانياً - بدلاً من التعاون بشكل مباشر كجيران وشركاء[7].

التعاون الإنساني - تقسيم العمل القائم من جانب على الأسر العائلية المتحدة وعلى الأسر المنفصلة، والقرى، والقبائل، والأمم، والأعراق، وما إلى ذلك من جانب آخر، حيث تتحول عوامل الجذب والصدمات البيولوجية الطبيعية للإنسان ضد بعضها البعض إلى نظام معترف به بشكل متبادل للتوزيع المكاني (الجغرافي) (للتقارب المادي والاندماج أو للفصل والتمييز، والتواصل والتبادل والتجارة

ظله فقط؛ لم يكن لهم وجود قبل نشوء العلاقات الاجتماعية ولا يشكلون البذور التي انبثقت منها. (المرجع نفسه، ص 144).

ويضيف ميزيس: «إن الانجذاب الجنسي المتبادل بين الذكور والإناث متأصل في الطبيعة الحيوانية للإنسان ومستقل عن أي تفكير أو تنظير.

يجوز أن نسميها أصلية أو نامية أو غريزية أو غامضة؛.. ولكن لا يمكن للتعايش أو ما يسبقه أو يتبعه أن يخلق تعاوناً اجتماعياً أو أنماطاً اجتماعية للحياة. تتحد الحيوانات معاً عند التزاوج أيضاً، لكنها لم تنشئ علاقات اجتماعية. الحياة الأسرية ليست مجرد نتاج للجماع الجنسي. ومن غير الطبيعي أو الضروري بأي حال من الأحوال أن يعيش الآباء والأطفال معاً بنفس أسلوب العيش داخل الأسرة. علاقة التزاوج ليست شرطاً لقيام مؤسسة الأسرة. العائلة البشرية هي نتيجة للتفكير والتخطيط والعمل. هذه هي الحقيقة التي تميزها جذرياً عن تلك الجماعات الحيوانية التي نسميها نظرياً عائلات حيوانية. (المرجع نفسه، ص 167).

(7) حول أهمية العرق والأصل الإثني، وخاصة حول «التشابه والاختلاف الجيني» كمصدر للجذب والصد المتبادلين، انظر جي. فيليب روشتن، العرق، والتطور، والسلوك (نيو برونزويك، نيوجيرسي ترانسكشن للنشر، 1995؛ شرحه، «ثقافة الجينات، نظرية التطور المشترك والتشابك الوراثي: الآثار المترتبة على الأيديولوجية والمحسوبية العرقية والجغرافيا السياسية»، السياسة والعلوم الحياتية 4 (1986)؛ شرحه، «التشابه الوراثي والإيثار البشري، والاختيار الجماعي،» العلوم السلوكية والدماغية 12 (1989)؛ شرحه، «التشابه الوراثي في الصداقات الذكورية»، علم السلوك الحيواني والبيولوجيا الاجتماعية 10 (1989)؛ وأيضاً مايكل ليفين، لماذا مسائل العرق (ويست بورت، كون: براغر، 1997)؛ شرحه، «ما أهمية العرق: مراجعة، «مجلة الدراسات الليبرتارية 12، العدد 2 (1996).

بشكل مباشر أو غير مباشر)، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتزايد عدد السكان وتكثيف تقسيم العمل، وزيادة التنوع والتمايز[8].

نتيجة لهذا التطور والزيادة السريعة في السلع والرغبات التي لا يمكن اكتسابها وإرضاؤها إلا بشكل غير مباشر، سوف يظهر التجار المحترفون والمتاجرون والمراكز التجارية. يعمل التجار والمدن كوسطاء للتبادلات غير المباشرة بين العائلات المنفصلة مناطقياً والجمعيات المجتمعية، وبالتالي يصبحون الموقع الاجتماعي والجغرافي ومركز الارتباط ما بين القبائل أو الأعراق.

غالباً ما تكون فئة التجار عادة هي التي تعقد فيها الزيجات المختلطة عرقياً أو إثنياً أو عشائرياً؛ وبما أن معظم الناس، من كلا المجموعتين، لا يوافقون عادةً على مثل هذه الزيجات، فسيكون الأعضاء الأكثر ثراء في فئة التجار هم الذين يستطيعون تحمل مثل هذه البذخ والتطرف. ولكن حتى أفراد أكثر الأسر التجارية ثراء سيكونون على أشد الحذر عند الخوض في مثل هذه المساعي. ومن أجل عدم تعريض مكانتهم كتجار للخطر، يجب الحرص على أن يكون كلُّ زواج مختلط، أو على الأقل يبدو ذا صلة بالأعراق، بمثابة زواج بين «طرفين متكافئين». وبالتالي، فإن المزيج العرقي الناتج عن تزاوج طبقة التجار من المرجح أن يسهم في «الترف» الوراثي (بدلاً من «الفقر الوراثي»)[9]. تبعا لذلك، ستصبح المدن الكبرى باعتبارها مراكز التجارة والتبادل التجاري الدولي، هي المكان حيث يقيم الأزواج المختلطون وذريتهم عادة، وحيث لا يزال أفراد مختلف الإثنيات والقبائل والأعراق على تواصل مباشر مع بعضهم البعض حتى لو لم يتزاوجوا (في الواقع، إنّ تواصلهم على هذا الشكل

---

(8) انظر موراي ن. روثبارد، «الحرية وعدم المساواة والبدائية وتقسيم العمل»، في شرحه، المساواة في الطبيعة والثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 2000).

(9) انظر فيلهلم مولمان، الأجناس والمجموعات العرقية والثقافات. الانثولوجيا الحديثة(نويفيد: لوشتراند، 1964)، ص ص 93-97. بشكل عام، وبعيداً عن الطبقات العليا من فئة التجار، فإن الاختلاط العرقي أو الإثني السلمي يقتصر عادة على أفراد الطبقة الاجتماعية العليا، أي النبلاء والأرستقراطيين. وبالتالي، فإن العائلات العرقية أو الإثنية الأقل نقاءً هي السلالات المالكة الرائدة عادةً.

ضروري بناء على حقيقة أن أفراد عشائرهم ليسوا مضطرين للتعامل مباشرة مع الغرباء)، كما تشكل تلك المدن الموضع الذي ينشأ عنه نظام الاندماج والانفصال المادي والمهني الأكثر دقةً وتطوراً[10]. كما يطوّر مواطنو المدن الكبرى أرقى أشكال السلوكيات الشخصية والمهنية وآداب السلوك والأسلوب كانعكاسٍ شخصي لهذا النظام المعقد للتخصيص المكاني الوظيفي. إنّ المدينة هي التي تولد الحضارة والحياة المتحضرة.

وللحفاظ على القانون والنظام داخل مدينة كبيرة في ظلّ وجود نمط معقد من الاندماج والفصل المادي والوظيفي، ستظهر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الولايات القضائية والقضاة والمحكمين ووكالات إنفاذ القانون بالإضافة إلى الدفاع عن النفس والحماية الخاصة. سيكون هناك ما يمكن للمرء أن يسميه حوكمة المدينة، ولكن لن تكون هناك حكومة (دولة)[11]. لكي تنشأ حكومة ما، من الضروري

---

(10) على سبيل المثال، قدم فرناند بروديل الوصف التالي للنمط المعقد من الفصل المكاني والاندماج الوظيفي والتعددية المقابلة للولاية القضائية المنفصلة والمتنافسة التي نشأت في المراكز التجارية الكبرى مثل أنطاكية خلال فترة الحضارة الإسلامية من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر:

كان الجامع الكبير الذي تلقى فيه الخطبة الأسبوعية يقع وسط المدينة....كان السوق في الجوار، أي حيّ التجار بشوارعه ومتاجره وكرفاناته أو مستودعاته، فضلاً عن الحمامات العامة... اجتمعت متاجر الحرفيين بشكل مترابط بجوار بعضها، بدءاً من الجامع الكبير: أولاً، صانعو وبائعو العطور والبخور، ثم متاجر بيع الأقمشة والسجاد، ومحلات بيع المجوهرات ومحلات المواد الغذائية، وأخيراً متاجر الحرف المتواضعة كالدباغين، والإسكافيين، والحدادين، والخزافين، وصانعي السروج، والصباغين. حيث رسمت محلاتهم حواف المدينة... من حيث المبدأ، كان لكل تجارة من هذه موقعها الثابت لجميع الأوقات. وعلى نحو مماثل، يقع حي المخازن أو حي الأمير في ضواحي المدينة بعيداً عن أعمال الشغب أو الثورات الشعبية بجانبه، وتحت حمايته، يقع حي الملاح أو الحي اليهودي. أكملت الفسيفساء مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأحياء السكنية، مقسومة بناءً على العرق والدين: كان هناك خمسة وأربعون حياً في أنطاكية وحدها. «كانت المدينة مجموعة من الأحياء المختلفة، وجميعهم يعيشون في خوف من المذابح». لذلك لم يمارس المستعمرون الغربيون الفصل العنصري في أي مكان – رغم أنهم لم يقمعوه في أي مكان أيضاً. (بروديل، تاريخ الحضارات [نيويورك: بنغوان، 1995]، ص 66).

(11) انظر أوتو برونر، التاريخ الاجتماعي لأوروبا في العصور الوسطى (غوتنغن: فاندن هوك وروبريخت، 1984)، الفصل الأول. 8؛ هنري برين، مدن العصور الوسطى (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1969)؛ تشارلز تيلي وويم ب. بلوكمانز، محررون، المدن ونهوض الدول في أوروبا، 1000-

أن ينجح أحد هؤلاء القضاة أو المحكمين أو وكالات إنفاذ القانون في ترسيخ نفسه كمحتكر. بمعنى أنه يجب أن يكون قادراً على الإصرار على أنه لا يمكن لأي مواطن اختيار أي شخص سواه ليكون قاضياً ومحكّماً كملجأ أخير، ويجب عليه أن يقمع بنجاح أي قاض أو محكم آخر ويمنعه من محاولة تولي الدور نفسه. ولكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام من مسألة ماهية الحكومة هو: كيف يمكن أن يتمكن قاضٍ واحد من احتكار السلطة القضائية، بالنظر إلى أن القضاة الآخرين سيعارضون بشكل طبيعي أي محاولة من هذا القبيل، وما الذي يجعلها ممكنة على وجه التحديد، وما الذي يقتضيه الأمر لترسيخ احتكار القانون والنظام في مدينة كبيرة، أي احتكار منطقة ذات سكان مختلطين إثنياً أو قبلياً أو عرقياً؟

أولاً، يترتب على ذلك تقريباً أنه مع إنشاء حكومة مدينة، ستزداد التوترات الإثنية والقبلية والعرقية والعشائرية لأن المحتكر، أياً كان، لا بدّ أنّ له خلفية عرقية يفضلها على أخرى؛ وبالتالي، وبما أنه المحتكر سيعتبره المواطنون من خلفيات عرقية أخرى بمثابة نكسة مهينة لهم، أي، بمثابة عمل من أعمال التمييز التعسفي ضد شعب من عرق أو قبيلة أو عشيرة أخرى. إنّ التوازن الدقيق للتعاون السلمي بين الإثنيات والأعراق والعائلات، والذي يتحقق من خلال نظام معقد من الاندماج المكاني والوظيفي (الارتباط) والفصل (الانفصال)، سوف يصبح مضطرباً. ثانياً، تقود هذه الرؤية مباشرة إلى الإجابة حول كيف يمكن للقاضي الفردي أن يتفوق على الآخرين. باختصار، للتغلب على مقاومة القضاة المتنافسين، يجب على المحتكر

1800 (بولدر، كولو: مطبعة ويست فيو، 1994)؛ بودوين بوكارت، «بين السوق والدولة: عالم مدن العصور الوسطى» في القيم والنظام الاجتماعي، المجلد. 3، القوانين الطوعية مقابل الإكراه، جيرارد رادنيتسكي، محرر. (الدرشوت، المملكة المتحدة: أفيبري، 1997). بالمناسبة، لم تكن الغيتوات اليهودية المشوهة إلى حد كبير، والتي كانت تميز المدن الأوروبية في العصور الوسطى، مؤشراً على الوضع القانوني الأدنى الممنوح لليهود أو للتمييز ضد اليهود. على العكس من ذلك، كان الغيتو مكاناً يتمتع فيه اليهود بحكم ذاتي كامل ويطبق فيه القانون الديني. انظر حول هذا جويدو كيش، اليهود في ألمانيا في العصور الوسطى (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1942)؛ أيضاً إريك فون كوهنيلت-ليديهن، «العبرانيون والمسيحيون»، تقرير روثبارد روكويل 9، العدد 4 (أبريل 1998).

الطموح أن يحظى بدعم إضافي من الرأي العام. ويعني هذا عادةً في بيئة مختلطة عرقياً الرهان على «بطاقة الأعراق». يجب على المحتكر المحتمل أن ينشر الوعي العرقي أو العشائري أو القبلي بين المواطنين الذين ينتمون إلى عرقه أو قبيلته أو عشيرته أو ما شابه، وأن يعدهم، مقابل دعمهم، بأن يكون أكثر من قاضٍ محايد في الأمور المتعلقة بالعرق أو القبيلة أو العشيرة (أي بالضبط ما يخشاه المواطنون من خلفيات إثنية أخرى، أي الخوف من المعاملة بحيادية أقل)[12].

في هذه المرحلة من إعادة البناء الاجتماعي هذه، دعونا، دون مزيد من التوضيح، نقدم بإيجاز بعض الخطوات الإضافية المطلوبة للوصول إلى سيناريو معاصر واقعي فيما يتعلق بالعرق والجنس والمجتمع والدولة. بطبيعة الحال، سيحاول المحتكر الحفاظ على منصبه وربما يحوله إلى لقب وراثي (أي أن يصبح ملكاً). لكن تحقيق ذلك داخل مدينة مختلطة عرقياً أو قبلياً يعدّ مهمة أصعب جداً مما لو كانت داخل مجتمع ريفي متجانس. ومن المرجح أن تتخذ الحكومات في المدن الكبرى بدلاً من ذلك شكل جمهورية ديمقراطية مع «دخول مفتوح» إلى منصب الحاكم الأعلى والأحزاب السياسية المتنافسة والانتخابات الشعبية[13].

---

(12) للنظر في المعالجة الاجتماعية للمرحلة الأولى (السابقة للديموقراطية) من تطور ولايات المدن، والتي تتميز بحكومة أرستقراطية أسستها العائلات (العشائر) ومزقتها الصراعات العائلية، ارجع إلى ماكس فيبر، المدينة (نيويورك: فري برس، 1958)، الفصل 3. انظر أيضاً الملاحظة 16 أدناه.

(13) يجب عدم إساءة تفسير هذا البيان المتعلق بالشكل الديمقراطي الجمهوري المميز (وليس الملكي) للحكومة في المدن التجارية الكبيرة على أنه عرض تجريبي تاريخي بسيط. وعبر التاريخ كان تشكيل الحكومات في الواقع يسبق تأسيس المراكز التجارية الكبيرة. وكانت معظم الحكومات ملكية أو أميرية، وعندما نشأت المدن التجارية الكبيرة لأول مرة امتد نطاق سلطة الملوك والأمراء أيضاً في البداية ليصل إلى هذه المناطق الحضرية النامية حديثاً. بل يجب تفسير البيان أعلاه على أنه اقتراح اجتماعي منطقي يتعلق باستبعاد الأصل المحلي للحكم الملكي أو الأميري على المراكز التجارية الكبيرة ذات المجموعات المختلطة عرقياً، كإجابة على سؤال افتراضي وواقعي..

راجع ماكس فيبر، علم الاجتماع، تحليل تاريخ العالم، السياسة (شتوتغارت: كرونر، 1964)، ص 41-42، الذي يلاحظ أن الملوك والنبلاء، حتى لو كانوا مقيمين في المدن لكنهم لم يكونوا ملوك المدينة ونبلاء المدينة قطعاً. بل كانت تتمركز سلطتهم في الريف خارج المدن، وكانت سلطتهم على المراكز التجارية

في سياق عملية إضفاء طابع المركزية السياسية[14] (التوسع الإقليمي لحكومة ما على حساب حكومة أخرى) سوف يصبح نموذج الحكومة هذا في المدن الكبيرة هو الشكل الأساسي والوحيد: أي دولة ديمقراطية تمارس احتكاراً قضائياً على منطقة تضم تجمعات عرقية أو إثنية متنوعة على نطاق واسع.

III

وفي حين يمتد الاحتكار القضائي للحكومات في الوقت الحاضر إلى ما هو أبعد من مدينة واحدة ويشمل في بعض الحالات قارة بأكملها تقريباً، لا يزال من الأفضل ملاحظة عواقب العلاقات بين الأعراق والأجناس والتقارب المكاني وفصل الحكومة (الاحتكار) في المدن الكبرى وانحدارها من مراكز الحضارة إلى مراكز الانحطاط والتدهور.

في ظل حكومة مركزية تمتد سلطتها على المدن والريف، تنشأ الدول والمواطنون والأجانب. وليس لهذا أي تأثير مباشر على الريف، حيث لا يوجد أجانب (أعضاء من أعراق أو إثنيات مختلفة، إلخ). ولكن في المراكز التجارية الكبرى حيث يوجد تجمعات سكانية مختلطة، فإن التمييز القانوني بين المواطنين والأجانب (بدلاً من أصحاب الممتلكات الخاصة المتميزين إثنياً أو عرقياً) سيؤدي دائماً إلى شكل من أشكال الاستبعاد القسري ومستوى منخفض من التعاون بين الإثنيات المختلفة. وأيضاً في ظل دولة مركزية، سوف يتراجع الانفصال المادي والفصل بين المدينة والريف بشكل منهجي. ومن أجل ضمان ممارسة احتكارها القضائي، يجب أن تكون الحكومة المركزية قادرة على الوصول إلى الممتلكات الخاصة لكل مواطن محلي، لذا عليها السيطرة على جميع الطرق وممرات العبور الحالية وحتى توسيع نظام الطرق

الكبرى ضعيفة للغاية. وبالتالي، فإن التجارب الأولى مع أشكال الحكم الجمهوري الديمقراطي وقعت بشكل مميز في المدن التي انفصلت وحققت الاستقلال عن محيطها الملكي والريفي غالباً.

(14) فيما يتعلق بالمنافسة التدميرية والميل الموروث للدول نحو المركزية والتوسع الإقليمي إلى حد إنشاء حكومية عالمية. انظر الفصول 5 و11 و12.

الحالي. وبذلك تصبح الأسر والقرى المختلفة على اتصال أوثق مما قد يرغبون به، وستقل المسافة المادية والفصل بين المدينة والريف بشكل كبير. وبالتالي، سيتم تعزيز الاندماج القسري داخلياً.

بطبيعة الحال، فإن هذا الميل نحو الاندماج القسري بسبب احتكار الطرق والشوارع سيكون أكثر وضوحاً في المدن. وسوف يزداد تحفيز هذا الميل إذا تمكنت الحكومة من شغل مقعدها في المدينة، كما هي العادة. لا يمكن للحكومة المنتخبة شعبياً أن تتوانى عن استخدام احتكارها القضائي للانخراط في سياسات إعادة التوزيع لصالح دائرتها العرقية أو الإثنية، والتي ستجذب دائماً المزيد من أعضاء عشيرتها، وأيضاً في ظلّ التغييرات الحكومية ستجذب المزيد من الأعضاء من عشيرتها ومن عشائر مختلفة كذلك بحيث تسحبهم من الريف إلى العاصمة لاستلام الوظائف الحكومية أو المناصب. ونتيجة لذلك، لن تصبح العاصمة «كبيرة الحجم» نسبياً وحسب بل سيتقلص حجم المدن الأخرى أيضاً. سينجم عن ذلك في الوقت نفسه، تحفيز جميع أشكال التوتر والعداء الإثني أو القبلي أو العرقي بسبب احتكار الشوارع «العامة» حيث يمكن لأي شخص أن يقتحم أي بقعة يريد.

وفي حين كانت الزيجات بين الأعراق والقبليات والإثنيات نادرة في السابق وكانت مقتصرة على الطبقات العليا من فئة التجار، فإن تواتر الزواج بين الأعراق سوف يزداد مع وصول البيروقراطيين وممثليهم من مختلف الخلفيات العرقية والقبلية والإثنية إلى العاصمة، وسوف يتحول تركيز العلاقات الحميمة بين الأعراق المختلفة -حتى خارج نطاق الزواج- بشكل متصاعد من الطبقة العليا من التجار إلى الطبقات الدنيا وحتى أدنى فئة من متلقي الإعانات الاجتماعية. فبدلاً من الترف الوراثي ستكون النتيجة هي زيادة الفقر الوراثي، وهو اتجاه تعززه حقيقة أن دعم الرعاية الحكومية سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة معدل ولادات متلقي الرعاية الاجتماعية مقارنة مع معدل ولادات الآخرين وخاصة أعضاء الطبقة العليا من عشيرتهم أو عرقهم. كما ستتغير طبيعة الحكومة الديمقراطية (الشعبية) تدريجياً نتيجة لهذا النمو المفرط نسبياً لعدد الأفراد من الطبقات الدنيا وارتفاع عدد النسل المختلط عرقياً

وقبلياً وإثنياً خاصة في الطبقات الاجتماعية الدنيا والأدنى. بدلاً من أن تكون «بطاقة العرق» هي الأداة الوحيدة للسياسة، أصبحت السياسة «سياسة طبقية» تدريجياً. لن يتمكن رؤساء الحكومة من الاستمرار في الاعتماد بشكل حصري على المناشدة والدعم العرقي أو القبلي أو الإثني، بل عليهم محاولة استجرار الدعم عبر المسارات القبلية أو العرقية من خلال مناشدة الشعور العام (وليس القبلي أو العرقي) بالحسد والمساواة، أي مناشدة الطبقة الاجتماعية (المنبوذين أو العبيد مقابل الأسياد، والعمال مقابل الرأسماليين، والفقراء مقابل الأغنياء، إلخ)[15] [16].

(15) انظر حول هذا هيلموت شويك، الحسد: نظرية السلوك الاجتماعي (نيويورك: هاركورت، البرهان والعالم، 1970)؛ روثبارد، المساواة على أنها ثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى؛ وخاصةً «الحرية وعدم المساواة والبدائية وتقسيم العمل»، في المرجع نفسه.

(16) من أجل دراسة اجتماعية لهذه المرحلة الديمقراطية أو «العاميّة» الثانية في تطور حكومة المدينة، التي تستند إلى الطبقات وتمزقها «النزاعات الطبقية» (بدلاً من الصراعات العشائرية والعائلية، كما حدث خلال مرحلة التطوير السابقة للحكومة الأرستقراطية)، انظر ماكس فيبر، المدينة، الفصل 4.

ويلاحظ فيبر أنّه على النقيض من حكومة المدينة الأرستقراطية فإن الحكومة العامة تتميز بمفهوم متغيّر عن طبيعة القانون....توازي بداية التشريع إلغاء الحكم الأرستقراطي. اتخذ التشريع في البداية شكل القوانين الكاريزماتية المؤثرة من قِبل الطغاة المنتخبين aesymnetes [المحافظون الذين يتمتعون بالسلطة العليا لفترة محدودة]. ولكن سرعان ما وضعت قوانين دائمة جديدة. في الواقع، أصبح من المعتاد أن يؤدي التشريع الجديد الصادر عن الإكلازيا (المجلس الرئيسي) إلى حالة من التقلبات المستمرة. وسرعان ما طبقت إدارة علمانية بحتة للعدالة على القوانين في اليونان أو على تعليمات القاضي في روما. وصل وضع القوانين إلى حالة من التقلبات والتعديلات بحيث وجّه السؤال للشعب سنوياً في أثينا في نهاية المطاف حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على القوانين الحالية أو تعديلها. وهكذا أصبح من المقبول افتراض أن القانون موضوع بشكل مصطنع وينبغي أن يستند إلى موافقة من سيطبق عليهم (ص ص 170-171).

وبالمثل، في «مدن أوروبا التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، كان» لتأسيس حكم بوبولو (الشعب) عواقب مماثلة.... كما أنه يبرر إصدارات هائلة من قوانين المدن ويدوّن القانون العام وقواعد المحاكم (قانون المحاكمة) الذي ينتج فائضاً من جميع أنواع القوانين وفائضاً من المسؤولين» (ص 172). ويواكب المفهوم المتغير للقانون ظهور سلوكٍ سياسي مختلف أيضاً.

إن العدالة السياسية لنظام الشعب بوبولو مع نظامه الخاص بالتجسس الرسمي، وتفضيله لاتهامات مجهولة، وإجراءات استعجالية سريعة ضد الأقطاب العظماء، والدلائل المبسطة (سيئة السمعة) كانت النظير الديمقراطي لمحاكمات البندقية (الأرستقراطية) مجلس العشرة. من الناحية الموضوعية، جرى تعريف نظام بوبولو من خلال: استبعاد جميع أفراد العائلات الذين يتمتعون بأسلوب حياة راقٍ من مناصبهم؛ وإلزام الأعيان بالتعهد بحسن السلوك، وإلزام النبلاء بكفالة جميع الأعضاء؛ وسنّ قانون جنائي خاص للجرائم

إن الخلط المتزايد لسياسات الطبقة المتساوية في السياسات القبلية السابقة يؤدي إلى مزيد من التوتر العرقي والاجتماعي والعداء وإلى تكاثر أكبر للسكان من الطبقة الدنيا والطبقة الأدنى. بالإضافة إلى بعض المجموعات العرقية أو القبلية التي تُطرد من المدن نتيجة للسياسات القبلية، فإن أعضاء الطبقات العليا من جميع المجموعات العرقية أو القبلية سيغادرون المدينة بشكل كبير إلى الضواحي (لتتبعها على الفور وسائل النقل العامة (الحكومية) من قبل أولئك الأشخاص أنفسهم الذين حاولوا النجاة بأفعالهم)[17]. ولكن بمغادرة الطبقة الراقية والتجار بأعداد أكبر، ستنهار آخر معاقل الحضارة المتبقية، وسيخلفون وراءهم في المدن ما يمثل نخبة متخلفة من السكان تتكاثر باطراد وتشمل البيروقراطيين الحكوميين يعملون ولكن لا يسكنون فيها، ومن الحثالة والمنبوذين اجتماعياً من جميع العشائر والأعراق الذين يعيشون هناك لكن لا يعملون بل يتطفلون على الإعانات الاجتماعية. (تمعن في حالة واشنطن العاصمة).

عندما يظن المرء أن الأمور لا يمكن أن تصبح أسوأ، فإنها تصبح أسوأ بالفعل. بعد اللعب على بطاقة الأعراق والطبقات الاجتماعية وإنجاز أعمالهم التخريبية، تتجه الحكومات نحو اللعب على بطاقة الجنس والنوع الاجتماعي، وتستكمل «العدالة العرقية» و«العدالة الاجتماعية» بمفهوم «العدالة بين الجنسين»[18]. إن إنشاء حكومة -احتكار قضائي- لا يعني ضمناً أن السلطات القضائية التي انفصلت سابقاً (كما هو الحال في المناطق التي تم فصلها إثنياً أو عرقياً، على سبيل المثال) قد دمجت قسراً؛

السياسية التي يرتكبها لأقطاب العظماء، ولا سيما إهانة شرف أحد أفراد الشعب؛ حظر امتلاك أحد النبلاء لعقارات متاخمة لتلك الخاصة بأحد أفراد الشعب دون موافقة الأخير... ونظراً لأن الأسر النبيلة يمكن قبولها بشكل صريح كجزء من الشعب، [ولكن] حتى مكاتب الشعب بوبولو كانت مشغولة بمعظمها تقريباً من قبل النبلاء. (ص ص 160-161).

(17) انظر إدوارد سي. بانفيلد، راجع إدوارد بانفيلد، زيارة المدينة المنبوذة (بوسطن: ليتيل، براون، 1974).

(18) انظر إلى هذا موراي ن. روثبارد، «قضية المرأة العظمى في ليب: ضبطها»، في المساواة كثورة ضد الطبيعة ومقالات أخرى؛ مايكل ليفين، الحركة النسائية والحرية (نيو برونزويك، نيو جيرسي: ناشرو ترانسكشن، 1987)

وهذا يعني في الوقت نفسه أن السلطات القضائية المتحدة مسبقاً (كما هو الحال داخل الأسر والعائلات) سوف تقسم بالقوة أو تفكك. وبدلاً من اعتبار الشؤون داخل العائلة أو الأسرة (بما في ذلك مواضيع كالإجهاض، على سبيل المثال) ليست من شأن أي شخص آخر أن يحكم بها، بل يحكم فيها شخص من داخل الأسرة كربّ الأسرة أو أحد أفراد الأسرة[19]، فإنه بمجرد إنشاء احتكار قضائي، يصبح وكلاؤه -الحكومة- سيعملون بشكل طبيعي على توسيع دورهم كقضاة ومحكمين وأصحاب الرأي النهائي فيما يتعلق بجميع شؤون الأسرة. ورغبة منها في كسب الدعم الشعبي لحكمها، فإن الحكومة (إلى جانب تأليب العشائر أو الأعراق أو الطبقات الاجتماعية ضد بعضها البعض) تشجّع بحكمة الانقسام داخل الأسرة: بين الجنسين: الأزواج والزوجات - والأجيال: الآباء والأمهات والأطفال[20]. مرة أخرى، سيكون هذا ملحوظاً بشكل خاص في المدن الكبرى.

كل شكل من أشكال الرعاية الحكومية - الثروة القسرية أو التحويلات الواردة من «المالكين» إلى «غير المالكين» -يقلل من قيمة عضوية الفرد في نظام الأسرة-الأسرة الممتدة كنظام اجتماعي للتعاون والمساعدة المتبادلين.

ويفقد الزواج قيمته. فقد تراجعت قيمة وأهمية التنشئة (التربية) السليمة للأطفال بالنسبة للآباء والأمهات. وفي المقابل، سيتراجع تقدير قيمة الآباء بالنسبة للأبناء وسيتعاملون معهم بأقل قدر من الاحترام. نظراً للتركيز العالي للمستفيدين من الإعانات الاجتماعية، فإن التفكك الأسري وصل إلى درجات متقدمة جداً في المدن الكبيرة. في سياق مناشدة للنوع الاجتماعي والأجيال (العمر) كمصدر للدعم السياسي وتشجيع وسن تشريعات تتعلق بالنوع الاجتماعي والأسرة، يتمّ دائماً إضعاف سلطة زعماء وأرباب الأسر والتسلسل الهرمي الطبيعي بين الأجيال داخل الأسرة، كما يتم الحدّ من أهمية وقيمة الأسرة متعددة الأجيال باعتبارها الوحدة

---

(19) انظر روبرت نيسبيت، التحيزات: قاموس الفلسفية (كامبريدج، ماساشوتس. مطبعة جامعة هارفارد، 1982)، ص ص 1-8، 110-117.

(20) انظر حول هذا موراي ن. روثبارد، «Kid Lib»، في مساواة الثورة ضد الطبيعة وغيرها من المقالات.

الأساسية للمجتمع البشري. في الواقع، ينبغي أن يكون واضحاً أنه بمجرد أن يحل قانون وتشريعات الحكومة محل قانون وتشريعات الأسرة (بما فيها الترتيبات المتعلقة بالزواج المدبر بين العائلات، وذرية الأسرة المشتركة، والميراث، وما إلى ذلك) فإنّ قيمة وأهمية مؤسسة الأسرة سوف تنهار وتتلاشى بشكل منهجي. فما الغاية من الأسرة إذا لم تستطع إيجاد قانونها الداخلي ونظامها الخاص! في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً رغم عدم الإشارة إليه بشكل كافٍ، من وجهة نظر رؤساء الحكومات، يجب اعتبار قدرتهم على التدخل في شؤون الأسرة الداخلية بمثابة الجائزة الكبرى وذروة ما يمكن لسلطتهم أن تمنحهم من قوة. إن استغلال الاستياء القبلي أو العرقي أو الحسد الطبقي لصالح المرء هو شيء، واستغلال المشاجرات التي تنشأ داخل العائلات لتفكيك نظام العائلات المتمتعة بالحكم الذاتي عموماً هو شيء آخر مختلف تماماً: اقتلاع الأفراد من جذور عائلاتهم لعزلهم وتفكيكهم وبالتالي زيادة فرض سلطة الدولة عليهم. وهكذا، عند تنفيذ سياسات الحكومة المتعلقة بالأسرة، سوف تنتشر وتزداد حالات الطلاق والعزوبية والأسرة المكونة من والد واحد، وحالات وجود والد أو زوج غير شرعي، وإهمال الطفل أو سوء معاملته، وتنوع وتواتر أنماط الحياة «غير التقليدية» (المثلية والشيوعية والسحر والتنجيم)[21].

وبالتوازي مع هذا التطور، ستكون هناك زيادة تدريجية ولكن ثابتة في معدلات الجريمة والسلوك الإجرامي. ففي ظلّ الرعاية الاحتكارية، سيتحول القانون حتماً إلى مجرد تشريعات. وفي نهاية المطاف سوف تنهار وتقوّض فكرة العدالة بحد ذاتها باعتبارها مبادئ شاملة وثابتة للسلوك القويم والتعاون وذلك نتيجةً لعملية لا تنتهي من إعادة توزيع الدخل والثروة باسم العدالة العرقية والاجتماعية والعدالة بين الجنسين.

---

(21) انظر إلى هذا ألان كارلسون، «ما الذي فعلته الحكومة لعائلاتنا. مقالات في الاقتصاد السياسي (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1991)؛ برايس ج. كريستنسن»، الأسرة مقابل الدولة، مقالات في الاقتصاد السياسي (أوبورن، معهد لودفيج فون ميزيس، 1992).

فبدلاً من أن يُنظر إليه على أنه شيء قائم سلفاً (ولا يمكن إعادة اكتشافه)، يتحول القانون تدريجياً إلى قانون وضعيّ صادر عن الحكومة (تشريع). وبناءً على ذلك، لن تزداد حالة عدم اليقين القانوني فحسب، بل سيرتفع أيضاً المعدل الاجتماعي للتفضيل الزمني كردّ فعلٍ (أي سيصبح الناس بشكل عام أكثر توجهاً نحو الحاضر ويتراجع بعد نظرهم وبصيرتهم بشكل تدريجي). وفوق ذلك كلّه سيكون هناك ميلَ لتشجيع النسبية الأخلاقية أيضاً. ففي غياب ما نطلق عليه اسم الحق المطلق لن يكون هناك ما يسمى بالخطأ المطلق. بل في الواقع، ما هو صحيح اليوم قد يكون خطأ في الغد، والعكس صحيح. وبالتالي فإن تصاعد التفضيل الزمني جنباً إلى جنب مع النسبية الأخلاقية، سوف يشكّلان أرضاً خصبة مثالية للمجرمين والجرائم - وهو اتجاه واضح بشكل خاص في المدن الكبيرة. ومن هنا تتطور عملية تفكك العائلات بأوضح شكلٍ لها، ويظهر أكبر قدر من التركيز على المستفيدين من الإعانات الاجتماعية، وتتقدم عملية التفقير الوراثي إلى أبعد حدّ لها، وتصبح التوترات القبلية والعرقية كنتيجة للاندماج القسري هي الأكثر ضراوة وحدّة. وبدلاً من أن تكون المدن مراكز للحضارة، صارت مراكز للتفكك الاجتماعي ومستنقعات نتنة للانحطاط المادي والأخلاقي والفساد والوحشية والجريمة[22].

IV

ما الذي يترتب على كل ما سبق ذكره؟ من الواضح أن الحضارة الغربية كانت تتبع مسار التدمير الذاتي منذ بعض الوقت. هل من الممكن إيقاف هذا المسار، وإن كان ممكناً، كيف؟ أرجو أن أكون متفائلاً، لكنني لست على ثقةٍ من وجود سبب كاف للتفاؤل. لا شكّ أنّ التاريخ يستقي ملامحه في النهاية من الأفكار، ويمكن

(22) انظر حول هذا إدوارد سي. بانفيلد، «التوجه نحو الحاضر والجريمة»، في تقييم المجرم، راندي إي بارنيت وجون هاجيل، محرران. (كامبردج، ماساشوتس.: بولينجر، 1977)؛ ديفيد والترز، «الجريمة في دولة الرفاهية»، في العدالة الجنائية ؟: النظام القانوني مقابل المسؤولية الفردية، روبرت ج. بايدنوتو، محرر. (ايرفينغتون-أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1994)؛ أيضا جيمس ك. ويلسون، التفكير في الجريمة (نيويورك: كتب قديمة، 1985).

للأفكار أن تحدث تغييراً فورياً، على الأقل من حيث المبدأ. ولكن كي تتغير الأفكار، لا يكفي أن يرى الناس أنّ ثمّة خطأ ما. يجب أن يتوفر عدد كبير على الأقل يتمتع بالذكاء الكافي ليدرك ما الخطأ. أي يجب أن يفهموا المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون الإنساني في المجتمع - المبادئ نفسها الموضحة هنا. ويجب أن يكون لديهم قوة إرادة كافية للعمل وفقاً لهذه الرؤية. وهذا بالضبط ما يجب على المرء أن يشكك فيه على الدوام.

الحضارة والثقافة لهما أساس وراثي (بيولوجي). ولكن، وجراء ما نتج عن الدولتية (سلطة الدولة) من اندماج قسري ومساواة وسياسات الإعانات الاجتماعية وتدمير مفهوم الأسرة، فقد تراجعت بلا شكّ الجودة الوراثية للسكان[23]. في الواقع، كيف لا، عندما يعاقب النجاح بشكل ممنهج ويكافأ الفشل؟ سواء كان الأمر مقصوداً أم لا، فإن دولة الرفاهية تشجع تكاثر الأشخاص الأدنى منزلةً فكرياً وأخلاقياً، وكانت النتائج أسوأ لولا حقيقة أنّ معدلات الجريمة مرتفعة بشكل خاص بين هؤلاء الناس، وأنهم يميلون إلى القضاء على بعضهم بعضاً على نحوٍ أكثر تواتراً.

ولكن، حتى لو لم يمنح كل هذا أملاً كبيراً بالمستقبل، فلن يضيع كل شيء. لا يزال هناك بعض جيوب الحضارة والثقافة، ليست في المدن والمناطق الحضرية، بل في صميم البلاد (الريف)، ولا بدّ للحفاظ عليها، من استيفاء العديد من المتطلبات: الدولة - يجب الإقرار بأن الاحتكار القضائي هو المصدر الرئيسي لعملية تدهور الحضارات: الدول لا تضع القانون والنظام بل تدمرهما. يجب الإقرار بأن العائلات والأسر هي منبع الحضارة. ومن الضروري أن يعيد زعماء العائلات وأرباب الأسر تأكيد سلطتهم النهائية كقضاة يحكمون في جميع شؤون الأسرة الداخلية. (يجب إعلان الأسر كمناطق مستقلة لا تخضع للحدود الإقليمية، مثل السفارات الأجنبية). يجب

(23) انظر على هذا سيمور دبليو. إيتزكوف، تراجع الاستخبارات في أمريكا (ويست بورت، كونيكتيكوت: برايجر، 1994)؛ شرحه، الطريق إلى المساواة: التطور والواقع الاجتماعي (ويست بورت، كونيكتيكوت. برايجر، 1992).

الاعتراف بأن الانفصال المكاني الطوعي والتمييز ليسا سيئين بل جيدين ويسهلان التعاون السلمي بين مختلف الجماعات الإثنية والعرقية. يجب الاعتراف بالإعانات الاجتماعية كأمر حصري للعائلات والجمعيات الخيرية الطوعية، وأن الإعانات التي تعتمدها الدولة ليست سوى دعم لانعدام المسؤولية.

عن المحافظة والليبرتارية

I

اسمحوا لي أن أبدأ بمناقشة معنيين محتملين لكلمة «مُحافظ». المعنى الأول هو الإشارة إلى شخص ما باعتباره محافظاً يدعم الوضع الراهن عموماً؛ أي الذي يرغب بالحفاظ على أي قوانين وقواعد ولوائح وتشريعات أخلاقية وسلوكية صدف وجودها في أي وقت من الأوقات.

ونظراً لوجود قوانين وقواعد ومؤسسات سياسية مختلفة في أزمنة مختلفة أو أماكن مختلفة، فإن ما يدعمه الشخص المحافظ يستند إلى الزمان والمكان ويتغير بتغيرهما. أي أن شيئاً لا يميّز الشخص المحافظ على الإطلاق باستثناء إعجابه بالنظام الحالي أياً كان.

وبالتالي من السهل تجاهل المعنى الأول[1] إذ لا بدّ أن يكون لكلمة «محافظ» معنى مختلفاً. ما يعنيه، وغالباً هو المعنى الصحيح: المحافظ هو الشخص الذي

(1) ولا أدعي من خلال قولي هذا أن أحداً لم يعتمد هذا المعنى لكلمة «المحافظ». فالمثال البارز على شخص محافظ وافق بالكاد على هذا التعريف رغم كونه عديم الجدوى، هو مايكل أوكشوت، «عن كونك محافظاً»، في شرحه، العقلانية في السياسة ومقالات أخرى (انديانابوليس. تمويل الليبرالية، 1991). بالنسبة لـ أوكشوت: «إن المحافظة conservatism ليست عقيدة أو مذهباً، بل نزعة.. [إنها] نزعة للاستفادة والاستمتاع بما هو متاح بدلاً من الرغبة أو البحث عن شيء آخر غير متاح؛ والابتهاج بما هو حاضرٌ الآن وليس بما كان

يؤمن بوجود نظام طبيعي، وحالة طبيعية تتوافق مع الطبيعة الأساسية للأشياء: الطبيعة والإنسان. قد يكون هذا النظام الطبيعي مضطرباً بسبب النكبات والشذوذ: كالزلازل والأعاصير والأمراض والآفات والأشرار والوحوش، والخيول ذات الرأسين أو البشر بأربعة أرجل، والمعاقين والحمقى والحروب والفتوحات والطغيان. ولكن من السهل التمييز بين الطبيعي والشاذ، وبين الضروري والعرضيّ. ويمكن بقليل من التجريد أن نزيل الفوضى ويتمكّن الجميع تقريباً من «رؤية» ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي بما يتوافق مع طبيعة الأشياء.

إضافة إلى أن الطبيعي هو في نفس الوقت الحالة الأكثر ديمومة. النظام الطبيعي قديم، ويبقى هو نفسه إلى الأبد (لأن الحالات الشاذة والنكبات وحدها التي تخضع للتغيير)، وبالتالي، يمكننا التعرف عليه في أي مكان وفي جميع الأزمنة.

يقصد بالمحافظ الشخص القادر على معرفة القديم والطبيعي وسط «ضجيج» الحالات الشاذة والنكبات، ويدافع عنه ويدعمه ويساعد في الحفاظ عليه ضد ما هو مؤقت وشاذ. ويدرك المحافظ داخل عوالم العلوم الإنسانية، وخاصة العلوم الاجتماعية، أهمية العائلة (الآباء والأمهات والأطفال والأحفاد) والأسرة المعيشية القائمة على الملكية الخاصة والتعاون ضمن مجتمع من الأسر الأخرى باعتبارها الوحدات الاجتماعية الرئيسية، والطبيعية، والأساسية، العريقة، والتي لا غنى عنها. وتجسد الأسرة أيضاً نموذجاً مصغراً للنظام الاجتماعي ككل. فكما يوجد تسلسل هرمي في الأسرة، كذلك هناك تسلسل هرمي داخل مجتمع مكوّن من العائلات (من البدائيين، والخدم، وأرباب العمل، الإقطاعيين، والفرسان، والأمراء، واللوردات، وحتى الملوك) يربطهم معاً نظام متقن ومعقد لصلات القرابة؛ ومكوّن أيضاً من الأطفال والآباء والكهنة والأساقفة والكرادلة والبطاركة أو البابوات، وأخيراً الله تعالى. ومن طبقتي السلطة هاتين، نرى أن السلطة المادية الدنيوية للأهل والسادة

فيما مضى أو قد يكون... [وهي تفضيل المجرب على غير المجرّب، والحقيقة على الغموض، والممكن على المحتمل، والمحدود على غير المحدود، والقريب على البعيد، والاكتفاء على الإفراط، والملائم على المثالي، والضحك الآن على النعيم الطوباوي. (ص ص 407-408).

والملوك تتبع بشكل طبيعي لسيطرة السلطة الروحية وتخضع لها (السلطة الفكرية المطلقة للآباء والكهنة والأساقفة والله).

ويحرص المحافظون (أو بشكل أكثر تحديداً، المحافظون اليونانيون الغربيون المسيحيون) على تأييد ومناصرة الحفاظ على العائلة والتسلسلات الهرمية والطبقات الاجتماعية ذات السلطة الدنيوية وأيضاً الروحية الفكرية التي تقوم عليها وتنبع منها الروابط العائلية وعلاقات القرابة[2].

---

(2) انظر روبرت نيسبيت، «المحافظة»، في تاريخ التحليل الاجتماعي، توم بوتومور وروبرت نيسبيت، محرران. (نيويورك: الكتب الأساسية، 1978)؛ روبرت نيسبت المحافظة: الحلم والواقع (مينيابوليس: مطبعة جامعة مينيسوتا، 1986).

ويكتب نيسبيت: «رغم حرص المحافظين على التمسك بالتقاليد فهم لم يؤيدوا كل فكرة أو أمر توارثوه من الماضي. إنّ فلسفة التقليدية هي فلسفة انتقائية كغيرها من الفلسفات. ويجب أن ينبع التقليد المفيد من الماضي على أن يكون مرغوباً أيضاً في حد ذاته» (المرجع نفسه، ص 26). ويمضي نيسبيت موضحاً «أنّ المفهومين الرئيسيين في فلسفة المحافظة هما «المِلكية» و«السلطة» (المعترف بها طوعاً)، واللذان ينطويان بدورهما على كلّ من مفهومي «الحرية» و«النظام» (ص ص 34-35). و«المِلكية»، في الفلسفة المحافظة، هي أكثر من مجرد ملحق خارجي للإنسان، أو خدمة غير ضرورية للحاجة الإنسانية. إنها، أسمى من أي شيء آخر في الحضارة، إنها الشرط الأساسي لإنسانية الإنسان ذاتها، وسبب تفوقه على العالم الطبيعي بأسره» (ص 56) (ص ص 34-35).

يعود الكثير من سبب تبجيل المحافظين للعائلة إلى التقارب التاريخي بين العائلة والمِلكية. عادة ما يكون دور أي أسرة هو السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لأبنائها وأفرادها الآخرين.... ولا توجد مشكلة حيال المحافظين الذين حاربوا الليبراليين والاشتراكيين بقوة مثلما حاربوا تهديدات القانون بتخفيف قبضة الأسرة على الملكية أو فرض الضرائب أو أي شكل آخر من أشكال إعادة التوزيع (ص 52).

إنّ كل شيء عن قانون الأسرة والزواج في العصور الوسطى، بما في ذلك التركيز الصارم على عفة الأنثى، والعقوبة الرهيبة التي يمكن أن تمارس ضد زنا الزوجة، كلها نابعة من التقديس المطلق تقريباً للممتلكات والحرص على التوريث الشرعي للممتلكات (ص 57).

وبالمثل، فإن تركيز نزعة المحافظة على السلطة وترتيب الطبقات الاجتماعية والانجذاب إلى أوروبا القرون الوسطى قبل الإصلاح باعتبارها نموذجاً للتنظيم الاجتماعي، متجذر أساساً في أولوية الأسرة والملكية. ويفسر نيسبيت:

لا يوجد مبدأ أكثر رسوخاً في فلسفة المحافظة من مبدأ الكراهية الأصيل والمطلق بين مفهومي الحرية والمساواة. تنبع هذه الكراهية من تضارب الأهداف بين كلتا القيمتين. الغرض الدائم من الحرية هو حماية الملكية الفردية والعائلية - وهي الكلمة المستخدمة بمعناها الأوسع لتشمل الأشياء غير المادية أيضاً في الحياة. ومن ناحية أخرى، إنّ الهدف الأصيل للمساواة هو إعادة توزيع أو تسوية القيم المادية وغير المادية

II

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى تقييم النزعة المحافظة المعاصرة، وأتابع لأشرح ضرورة أن يكون المحافظون اليوم من الليبرتاريين المناهضين للدولتية، وبذات القدر من الأهمية، لماذا يجب أن يكون الليبرتاريون محافظين.

إنّ نزعة المحافظة الحديثة في الولايات المتحدة وأوروبا مرتبكة ومشوهة. ويعود هذا الارتباك إلى حد كبير إلى الديمقراطية. إذ تحت تأثير الديمقراطية التمثيلية ومع تحول الولايات المتحدة وأوروبا إلى جمهوريات ديمقراطية منذ الحرب العالمية الأولى، تحولت نزعة المحافظة من قوة أيديولوجية أرستقراطية مناهضة للمساواة ومناهضة للدولتية إلى حركة لأتباع الدولتية المحافظين ثقافياً: الجناح اليميني للاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين.

يشعر معظم المحافظين المعاصرين بالقلق بشأن التفكك الأسري والطلاق والولادات غير الشرعية وضياع السلطة والتعددية الثقافية، وأنماط الحياة البديلة والتفكك الاجتماعي وتفشي الجنس والجريمة. وتجسد كل هذه الظواهر الشذوذ والانحراف الفاضح عن النظام الطبيعي. ويتوجب على المحافظ أن يعارض فعلياً كل هذه التطورات وأن يحاول استعادة الحياة الطبيعية. لكن معظم المحافظين المعاصرين (على الأقل معظم المتحدثين باسم المؤسسة المحافظة) إما لا يدركون أنّ

التي يتقاسمها المجتمع بشكلٍ غير متساوٍ. حيث تختلف نقاط القوة الفردية للعقل والجسم منذ الولادة، وكل الجهود المبذولة للتعويض من خلال القانون والحكومة عن هذا التنوع في نقاط القوة لا ينتج عنها إلا أن تشل حريات المعنيين؛ خاصة حريات الأطراف الأقوى والأكثر براعةً (ص 47).

ومن هنا، يرى الشخص المحافظ أنّ المحافظة على الملكية والحرية تتطلب وجود نخبة طبيعية أو أرستقراطية، ومن هذا المنطلق فإنه يعارض الديمقراطية بشدة. ويلاحظ نيسبيت: «تبدو الاشتراكية بالنسبة لمعظم المحافظين كباعثٍ ضروري حتميّ للديمقراطية، والشمولية منتج ضروري بالقدر نفسه تقريباً للديمقراطية الاشتراكية» (ص 92). حول عدم توافق الحرية والمساواة (والديمقراطية) انظر أيضاً إريك فون كوهنيلت-ليديهن، الحرية أم المساواة؟ (فرونت رويال: مطبعة كريستيندوم، 1993)؛ حول تركيز نزعة المحافظين على النبالة الطبيعية كشرط أساسي من شروط الحرية انظر أيضاً فيلهلم روبك، وراء العرض والطلب (بيرن: بول هاويت، 1979)، الفصل الأول 3.3.

سعيهم لاستعادة الحياة الطبيعية يتطلب تغييرات اجتماعية أكثر راديكاليةً بل أكثر ثورية حتى ومناهضةً للدولتية، أو أنهم (إن كانوا يدركون ذلك) ينتمون إلى «الطابور الخامس» المتورط في تدمير النزعة المحافظة من الداخل (وبالتالي يجب الإشارة إليهم هنا على أنهم أشرار).

وهذا صحيح إلى حد كبير بالنسبة للمحافظين الجدد المزعومين ولا يتطلب الأمر المزيد من التوضيح هنا. ويشتبه المرء في الواقع بأنّ معظم قادتهم من النوع الثاني (الشرير). فهم غير مهتمين حقاً بالمسائل الثقافية، لكنهم يدركون أن عليهم لعب بطاقة نزعة المحافظة الثقافية كي لا يخسروا السلطة ويعززوا هدفهم المختلف تماماً المتمثل في الديمقراطية الاشتراكية العالمية[3]. ولكن الأمر ينطبق أيضاً على

(3) حول المحافظين الأمريكيين المعاصرين، انظر بالتحديد بول غوتفريد، حركة المحافظين، مراجعة. محرر. (نيويورك: توين للنشر، 1993)؛ جورج ه. ناش، حركة المحافظين الفكرية في أمريكا (نيويورك: الكتب الأساسية 1976)؛ جاستين رايموندو، استصلاح اليمين الأمريكي: التراث المفقود للحركة المحافظة (بورلينجام، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، 1993)؛ انظر كذلك الفصل 11. إن أفضل تلخيص للشخصية الدولتية الأساسية للمحافظين الأمريكيين الجدد ظهرت ببيان لأحد أبطالها الفكريين البارزين، التروتسكي السابق ايرفينج كريستول: «يجب أن يكون المبدأ الأساسي وراء دولة الرفاهية المحافِظة بسيطاً وهو: السماح لهم بالاحتفاظ بأموالهم الخاصة كلما كان ذلك ممكناً بدلاً من تحويلها عن طريق الضرائب إلى الدولة، بشرط استثمارها في مجالات استخدام محددة». اهتفوا مرتين تحيةً للرأسمالية (نيويورك: كتب أساسية، 1978)، ص 119 (التشديد مضاف). وجهة النظر هذه متطابقة بشكل أساسي مع وجهة نظر الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين المعاصرين- الماركسيين سابقاً. وهكذا، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (SPD)، على سبيل المثال، في برنامجه لمدينة جوديسبيرج لعام 1959 اعتمد شعاره الرئيسي: «أكبر سوق ممكن، وأقل قدر ممكن من الدولة».

ويمثّل الفرع الثاني للمحافظين الأمريكيين المعاصرين، الأقدم سناً إلى حد ما ولكن المهمش في الوقت الحاضر، النزعة المحافظة الجديدة (ما بعد الحرب العالمية الثانية) التي أطلقت وانتشرت بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية، وعلى يد وليام باكلي ومجلته ناشيونال ريفيو. وفي حين اتسمت النزعة المحافظة الأمريكية القديمة (قبل الحرب العالمية الثانية) بآرائها في السياسة الخارجية المناهضة للتدخل (الانعزالية)، فإن العلامة الفارقة لنزعة المحافظة الجديدة التي أسسها باكلي كانت العسكرة المسعورة وسياستها الخارجية التدخلية. وذكر في إحدى المقالات:

«قال أحد الشباب الجمهوري: في مقال نشر قبل ثلاث سنوات من إطلاق مجلة ناشيونال ريفيو في «كومنويل»، في 25 يناير 1952، لخص باكلي ما سيكون عليه مذهب المحافظة الجديد: في ضوء التهديد الذي يشكله الاتحاد السوفياتي، علينا نحن [المحافظون الجدد] قبول الحكومة الكبيرة طوال الوقت - إذ لا

العديد من المحافظين الذين يشعرون بالقلق حقاً حيال تفكك الأسرة وتدهور دورها والانحلال الثقافي.

أفكر على وجه الخصوص في النزعة المحافظة التي يمثلها باتريك بوكانان وحركته[4]. إن نزعة المحافظة لدى بوكانان لا تختلف بأي حال عن تلك التي تتبعها مؤسسة الحزب الجمهوري المحافظة على خلاف ما يتوهم هو وأتباعه. حيث تتفق العلامة الفارقة لنزعة المحافظة لديهم تماماً مع العلامة الفارقة للمؤسسة المحافظة: كلاهما يتبع مذهب الدولتية. ويختلفان حول ما يجب القيام به بالضبط لاستعادة الحياة الطبيعية في الولايات المتحدة، لكنهما يتفقان على أن الدولة هي التي عليها القيام بذلك. ولا يوجد أي أثر للنزعة المبدئية المناهضة لسلطة الدولة لدى أي منهما.

يمكن شن حرب هجومية أو دفاعية... إلا من خلال أداة البيروقراطية الشمولية داخل شواطئنا». كتب باكلي: كان المحافظون ملزمين بتعزيز «قوانين الضرائب الشاملة والإنتاجية اللازمة لدعم سياسة خارجية قوية مناهضة للشيوعية»، فضلاً عن «الجيوش الكبيرة والقوات الجوية، الطاقة الذرية، الاستخبارات المركزية، مجالس إنتاج الحرب، وما يصاحب ذلك من مركزية للسلطة في واشنطن». وليس من المستغرب، أنّ شيئاً لم يتغير في هذه الفلسفة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر الثمانينات. واليوم، إنّ استمرار وبقاء دولة الحرب والرفاهية الأمريكية يبرر ويشجع ببساطة من قبل المحافظين والمحافظين الجدد على حد سواء عبر نسبته إلى أعداء آخرين ومخاطر أخرى مثل الصين والأصولية الإسلامية، وصدام حسين و«الدول المارقة» والتهديد بالإرهاب العالمي. و«فيما يتعلق بنزعة المحافظة الجديدة هذه لدى باكلي، لاحظ روبرت نيسبت أنه من بين كل ما حدث من سوء فهم لكلمة «محافظ»... فإن الأكثر إمتاعاً من المنحى التاريخي هو بالتأكيد تطبيق كلمة «محافظ» على الاسم الأخير(الكنية) [أي، لدى المتحمسين لزيادة الميزانية بهدف زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير]. لأن المحافظين في أمريكا طوال القرن العشرين وخلال خوض أربع حروب كبيرة في الخارج، كانوا دائماً ينادون ضد تضخم الميزانيات العسكرية، والتركيز على التجارة في العالم بدلاً من التركيز على القومية الأمريكية. في الحربين العالميتين وفي كوريا وفيتنام، كان القادة الأمريكيون الذين دخلوا الحرب من كبار الليبراليين التقدميين مثل وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت وهاري ترومان وجون إف كينيدي. في الحروب الأربع جميعها، كان المحافظون، سواء في الحكومة الوطنية أو من جميع الرتب، معادين إلى حد كبير للتدخلات العسكرية؛ كانوا انعزاليين بالفعل. (نزعة المحافظة، ص 103).

وحول رونالد ريغان على وجه الخصوص، الذي خلال فترة إدارته دمجت حركتي المحافظين والمحافظين الجدد، لاحظ نيسبت أن «شغف ريغان بالحملات الصليبية والأخلاقية والعسكرية، يجعله أبعد ما يكون عن كونه أمريكياً محافظاً». (المرجع نفسه، ص 104).

(4) انظر باتريك ج. بوكانان، من بادئ ذي بدء (واشنطن: ريجينري غيتواي، 1990)؛ شرحه، الخيانة العظمى: التضحية بالسيادة الأمريكية والعدالة الاجتماعية لآلهة الاقتصاد العالمي (نيويورك: ليتي، براون، 1998).

اسمحوا لي أن أوضح من خلال اقتباس صموئيل فرانسيس، أحد أبرز العلماء المنظرين والاستراتيجيين في حركة بوكانان Buchananite movement. بعد استنكار الدعاية «المعادية للبيض» و«المعادية للغرب»، و«العلمانية المتشددة، والأنانية الاستحواذية، والعولمة الاقتصادية والسياسية، والإغراق الديموغرافي، ومركزية الدولة، يشرح فرانسيس الروح الجديدة لشعار «أمريكا أولاً»، والذي لا يعني فقط تفضيل المصالح الوطنية على مصالح الدول الأخرى والأفكار المجردة مثل «القيادة العالمية» و«الوئام العالمي»، والنظام العالمي الجديد، بل أيضاً إعطاء الأولوية للأمة على إرضاء المصالح الفردية وغير الوطنية». تبدو الأمور جيدة إلى الآن. لكن كيف يقترح فرانسيس حلاً لمشكلة الانحطاط الأخلاقي والعفن الثقافي؟ يجب إغلاق أو تقليص دوائر الهيمنة الفيدرالية المسؤولة عن انتشار التلوث الأخلاقي والثقافي مثل وزارة التعليم، والوقف الوطني للفنون، ولجنة تكافؤ فرص العمل، والقضاء الاتحادي. لكن لا يوجد اعتراض على تدخّل الدولة في الأمور التعليمية. وليس ثمّة من يدرك أن النظام الطبيعي في التعليم يعني أن لا علاقة للدولة به. إنّ التعليم مسألة عائلية بالكامل[5].

(5) يريد بوكانان وحلفاؤه إلغاء سيطرة الحكومة الفيدرالية على الشؤون التعليمية ومنح هذه السيطرة للولايات أو الحكومات المحلية. لكن المحافظين الجدد ومعظم قادة ما يسمى اليمين المسيحي و«الأغلبية الأخلاقية» يرغبون ببساطة باستبدال النخبة اليسارية الليبرالية الحالية المسؤولة عن التعليم الوطني بأخرى، أي بأنفسهم. (وجهة نظر أسوأ بكثير من وجهة نظر المحافظين) «ابتداء من عهد بيرك صعوداً»، انتقد روبرت نيسبت هذا الموقف: «لقد كان مبدأ المحافظين الدائم منذ عهد أوغست كونت، أن الطريقة المضمونة لإضعاف الأسرة، أو أي مجموعة اجتماعية حيوية، هي أن تتولى الحكومة مهام الأسرة التي اضطلعت بها عبر التاريخ ومن ثم تحتكرها». في المقابل، فإن الكثير من أفراد اليمين الأمريكي المعاصر أقل اهتماماً بالحصانة البوركية من سلطة الحكومة (نسبة إلى بيرك Burke وهو مفكر سياسي إيرلندي، يعتبر من رواد الفكر المحافظ الحديث) مقارنة مع اهتمامهم بوضع أقصى قدر من السلطة الحكومية في أيدي من يمكن الوثوق بهم. وبالتالي فإن «السيطرة على السلطة وليس إضعافها هو ما يجعلنا نتبوأ المراتب العالية».
من وجهة نظر المحافظين التقليديين، من الحماقة استخدام الأسرة كمبرر للحروب الصليبية التي لا تكل ولا تتعب (كما فعل الصليبيون الإنجيليون)، ولحظر الإجهاض بشكل قاطع، ولإقحام وزارة العدل في كل جريمة تتعلق بالأطفال، والاستناد إلى الدستور لفرض أداء الصلوات «الطوعية» في المدارس العامة، وهلم جرا. (نيسبيت، المحافظة، ص ص 104-105).

كما أنّ أحداً لا يدرك أن الانحطاط الأخلاقي والعفن الثقافي لهما أسباب أعمق ولا يمكن علاجها ببساطة عن طريق التغييرات التي تفرضها الدولة على المناهج الدراسية أو المواعظ والخطب. على النقيض من ذلك، يقترح فرانسيس أن من الممكن إجراء التفاف ثقافي لاستعادة الحياة الطبيعية دون تغيير جوهري في هيكلية دولة الرفاهية الحديثة. في الواقع، يدافع بوكانان وأتباعه بوضوح عن المؤسسات الأساسية الثلاثة لدولة الرفاهية:

إعانات الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والبطالة. حتى أنهم يريدون توسيع المسؤوليات «الاجتماعية» للدولة عن طريق إسناد مهمة «الحماية» لها عن طريق فرض القيود الوطنية على الاستيراد والتصدير والوظائف الأمريكية خاصة في القطاعات ذات الشأن القومي، و«عزل أجور عمال الولايات المتحدة» عن أجور العمال الأجانب الذين يجب أن يعملوا مقابل دولار واحد في الساعة أو أقل.

في الواقع، يعترف أتباع بوكانان بحرية أنهم مع مذهب سيطرة الدولة أو الدولتية. إنهم يمقتون الرأسمالية، وسياسة عدم التدخل، والأسواق الحرة والتجارة، ويكرهون النخب الثرية والنبلاء ويسخرون منهم؛ ويدافعون عن المحافظة الشعبية البروليتارية الجديدة التي تجمع بين المحافظة الاجتماعية والثقافية والاقتصاديات الاجتماعية أو الاشتراكية. وهكذا، يتابع فرانسيس،

في حين استطاع اليسار الفوز بالطبقة الوسطى في أميركا من خلال تدابيره الاقتصادية، فقد خسرها من خلال تطرفه الاجتماعي والثقافي، وفي حين أن اليمين يمكن أن يجذب الطبقة الوسطى في أميركا من خلال المناداة بالقانون والنظام والدفاع عن الحياة الجنسية السوية والأخلاق والدين والمؤسسات الاجتماعية التقليدية ودعوات القومية والوطنية، فقد خسرها عندما كرر الصيغ الاقتصادية البرجوازية القديمة[6].

---

(6) صموئيل ت. فرانسيس، «من الأسرة إلى الأمة: شعوبية الطبقة الوسطى في أمريكا، بات بوكانان»، كرونيكلز (مارس 1996): 12-16؛ انظر أيضاً شرحه، «الخاسرون الجميلون» مقالات عن فشل المحافظين

وبالتالي، من الضروري الجمع بين السياسات الاقتصادية لليسار والنزعة القومية والمحافظة الثقافية لليمين لخلق «هوية جديدة تجمع بين المصالح الاقتصادية والولاءات الثقافية الوطنية للطبقة الوسطى البروليتارية ضمن حركة سياسية مستقلة وموحدة»[7]. ولم يطلق أي اسم على هذه الحركة عمداً، ولكن هناك مصطلح لهذا النوع من النزعات المحافظة: تدعى القومية الاشتراكية أو الاشتراكية القومية.

لن أشغل نفسي هنا بالسؤال حول ما إذا كان المحافظون أتباع بوكانان يتمتعون بقبول جماهيري أم لا، وما إذا كان تشخيصه للسياسة الأمريكية صحيحاً من الناحية الاجتماعية أم لا. رغم أنني أشك في ذلك. ومن الواضح أن مصير بوكانان خلال الانتخابات الرئاسية الجمهوريّة لعامي 1995 و2000 لا يشير إلى خلاف ذلك. بل أريد أن أتناول الأسئلة الأكثر جوهرية: على افتراض أنها تتمتع بمثل هذا القبول؛ أي، على افتراض أن من الممكن الجمع بين نزعة المحافظة الثقافية والاقتصاد الاشتراكي الاجتماعي (أي يمكن للناس اعتناق الرأيين معاً في وقت واحد دون تنافر معرفي)، هل يمكن الجمع بينهما فعلياً (اقتصادياً وعملياً)؟

هل من الممكن الحفاظ على المستوى الحالي للاشتراكية الاقتصادية (الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك) والوصول في الوقت نفسه إلى هدف استعادة الحياة الثقافية الطبيعية (العائلات الطبيعية وقواعد السلوك الطبيعية)؟

لا يشعر بوكانان وأقرانه بالحاجة إلى إثارة هذا السؤال، لاعتقادهم بأن السياسة ليست سوى مسألة إرادة وسلطة. إنهم لا يؤمنون بالقوانين الاقتصادية. فإذا ما اجتمعت الإرادة مع السلطة لدى شخص ما، فيمكنه عندها تحقيق أي شيء. ووصف الاقتصادي النمساوي لودفيج فون ميزيس (الذي أشار إليه بوكانان بازدراء خلال حملته الانتخابية) هذا الاعتقاد بأنه نزعة «تاريخية»، وأنه ذات الموقف الفكري

الأمريكيين (كولومبيا: مطبعة جامعة ميسوري، 1993)؛ شرحه، ثورة من الوسط (رالي، نورث كارولاينا: مطبعة أمريكا الوسطى، 1997).

(7) فرانسيس، «من الأسرة إلى الأمة، ص ص 12-16.

الاشتراكي الكاثوليكي الألماني، وموقف الاشتراكيين الأكاديمي من السلطة، الذي برر جميع الإجراءات الدولتية.

لكن الاحتقار التاريخي والجهل الاقتصادي لا يغيران من حقيقة وجود قوانين اقتصادية راسخة. لا يمكنك الفوز بكل شيء دفعة واحدة. وما تستهلكه الآن لا يمكن استهلاكه مرة أخرى في المستقبل. أو أنّ إنتاج مقدار أكبر من سلعة ما يتطلب إنتاج مقدار أقل من سلعة أخرى. والأمنيات وحدها لا تكفي لإلغاء مثل هذه القوانين. الاعتقاد بخلاف ذلك لن يقود إلا إلى فشل محقق. «في الواقع»، لاحظ ميزيس أنّ: «التاريخ الاقتصادي هو بمثابة سجل طويل لسياسات حكومية فشلت لأنها كانت مصممة بوقاحة على تجاهل قوانين الاقتصاد»[8]. وفي ضوء القوانين الاقتصادية الأولية والثابتة، فإن برنامج بوكانان للقومية الاشتراكية هو مجرد حلم جريء لكنه مستحيل. لا يمكن للأمنيات وحدها أن تغير من حقيقة أن الحفاظ على المؤسسات الرئيسية لدولة الرفاهية الحالية والرغبة في الوقت نفسه في العودة إلى العائلات والقواعد والسلوك والثقافات التقليدية هما هدفان غير متوافقين على الإطلاق. يمكنك الحصول على إحدى مزايا الاشتراكية (الرفاهية) أو إحدى مزايا الأخلاق التقليدية - ولكن لا يمكنك الحصول على كليهما، فبالنسبة للاقتصاد القومي الاشتراكي، إن دعامة نظام دولة الرفاهية الحالية التي لا يريد بوكانان المساس بها، هي السبب الأساسي في حدوث شذوذات ثقافية واجتماعية.

---

(8) لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقال حول الاقتصاد، طبعة الباحث (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1998، ص 67، «الأمراء والأغلبيات الديمقراطية»، يكتب ميزيس متجهاً مباشرة إلى هذا الحكم:

....منتشون بالسلطة. يجب أن يعترفوا على مضض أنهم يخضعون لقوانين الطبيعة. لكنهم يرفضون الفكرة الأهم للقانون الاقتصادي. أليسوا هم المشرعين الأعلى؟ أليس لديهم القدرة على سحق كل خصم؟ لا يوجد قائد عسكري مستعد للاعتراف بأي قيودٍ غير تلك المفروضة عليه من قبل قوة مسلحة أعلى. وكتبة التاريخ من الخدم الخانعين مستعدون دائماً لتعزيز مثل هذا الغرور عن طريق تفسير العقائد بالشكل الذي يرضي غرور السادة. ويطلقون على تلك القرائن المشوهة اسم «اقتصاديات تاريخية».

لتوضيح ذلك، من الضروري فقط التذكير بأحد أهم قوانين الاقتصاد الأساسية التي تنص على أن كل ثروة قسرية أو إعادة توزيع للدخل، بصرف النظر عن المعايير التي تستند إليها، تنطوي على أخذ شيء ما من بعض الذين يمتلكونه وإعطائه للآخرين الذين لا يمتلكونه. تبعا لذلك، يتم تقليل حافز الانضمام إلى فئة الذين يمتلكون الشيء، وزيادة الحافز لتكون من فئة الذين لا يمتلكونه. والشيء إن كان مملوكاً فهو «جيد» لمالكه عادةً، وإن لم يكن مملوكاً فهو «سيء» لمن لا يمتلكه. وهذه في الواقع هي الفكرة الكامنة وراء أي عملية إعادة توزيع: بعض لديه الكثير من الأشياء الجيدة وبعض آخر ليس لديه ما يكفي. إن نتيجة كل عملية إعادة توزيع هي أن المرء سينتج تدريجياً سلعاً أقل جودة وبالتالي أكثر سوءاً وأقل كمالاً وأكثر عيوباً. ومن خلال تقديم الإعانات من أموال الضرائب (أموال مأخوذة من الآخرين) للفقراء (سيء)، سينتج المزيد من الفقر. ومن خلال دعم الناس بالإعانات لأنهم عاطلون عن العمل (سيء) سينتشر المزيد من البطالة. ومن خلال دعم الأمهات غير المتزوجات (سيء)، سيكون هناك المزيد من الأمهات غير المتزوجات والمزيد من الولادات غير الشرعية، إلخ[9].

من الواضح أن هذه الرؤية الأساسية تنطبق على ما يدعى نظام الضمان الاجتماعي بأكمله والذي بدأ في أوروبا الغربية (منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعده) وفي الولايات المتحدة (منذ ثلاثينيات القرن العشرين): ويشمل «التأمين» الحكومي الإلزامي ضد الشيخوخة والمرض والإصابات المهنية والبطالة والعوز، إلخ. وبالتزامن مع نظام التعليم العام الإلزامي الأقدم، فإن هذه المؤسسات والممارسات ترقى إلى حدّ الهجوم الكبير على مؤسسة الأسرة والمسؤولية الشخصية. من خلال إعفاء الأفراد من الالتزام بتوفير دخلهم وصحتهم وسلامتهم وشيخوختهم وتعليم أطفالهم، يتراجع النطاق والأفق الزمني للتوفير الخاص، وتنخفض قيمة

(9) حول طبيعة النتائج العكسية لجميع سياسات التدخل، انظر لودفيج فون ميزيس، نقد التدخلات (نيو روتشيل، نيويورك: دار أرلينغتون، 1977)؛ شرحه، النزعة التدخلية: تحليل اقتصادي (ايرفينغتون أون هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1998).

الزواج والأسرة والأطفال وعلاقات القربى. ويشجع انعدام المسؤولية وقصر النظر والإهمال والمرض وحتى النزعة التخريبية (السلبيات)، وتُعاقب المسؤولية وبعد النظر والاهتمام والصحة والمحافظة (الإيجابيات). كما أنّ نظام التأمين على الشيخوخة الإلزامي خاصةً، والذي يقدم الإعانات للمتقاعدين (كبار السن) من الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل الحالي (الشباب)، قد أضعف بشكل ممنهج الرابطة الطبيعية بين الأجيال من الآباء والأجداد والأبناء. لم يعد المسنون بحاجة بعد الآن للاعتماد على مساعدة أولادهم إن لم يكن لديهم مدخرات خاصة بالشيخوخة، ويجب على الشباب (بثروة أقل تراكماً عادة) دعم كبار السن (بثروة أكثر تراكماً عادة) بدلاً من الحالة العكسية المتعارف عليها بين العائلات.

وبالتالي، يرغب الناس الآن بإنجاب عدد أقل من الأطفال وانخفضت معدلات المواليد إلى النصف منذ ظهور سياسات الضمان الاجتماعي الحديثة كما تراجع الاحترام الذي يمنحه الشباب لكبار السن وفقاً للعادات والتقاليد. وارتفعت معدلات تفكك الأسرة وانحلالها، وكذلك معدلات الطلاق، والولادات غير الشرعية، وإساءة معاملة الأطفال، وإساءة معاملة الآباء، وإساءة معاملة الزوج أو الزوجة، والأبوة العزباء، والعزوبية، وأنماط الحياة البديلة، والإجهاض[10].

ومع إضفاء الطابع الاشتراكي على نظام الرعاية الصحية من خلال مؤسسات مثل المعونة الطبية والرعاية الطبية وتنظيم قطاع التأمين (عن طريق تقييد حق المؤمن في الرفض: لاستبعاد بقاء أي خطر فردي غير قابل للتأمين، والتمييز بحرية بين المخاطر المختلفة استناداً إلى الطرق الاكتوارية)، صممت آلة شنيعة عملت على إعادة توزيع الثروة والدخل على حساب الأفراد الذين يتحملون المسؤولية والمجموعات

(10) انظر آلان كارلسون، قضايا الأسرة: تأملات حول الأزمة الاجتماعية الأمريكية (نيو برونزويك، نيو جيرسي: ترانسكشن للنشر، 1988)؛ شرحه، التجربة السويدية في سياسة الأسرة (نيو برونزويك، نيوجيرسي: ترانسكشن للنشر، 1990)؛ شرحه، من الكوخ إلى محطة العمل: بحث الأسرة عن الوئام الاجتماعي في العصر الصناعي (سان فرانسيسكو: اغناطيوس برس، 1993)؛ تشارلز موراي، خسارة المنطق: السياسة الاجتماعية الأمريكية 1950-1980 (نيويورك: الكتب الأساسية، 1984).

منخفضة المخاطر لصالح الجهات غير المسؤولة والمجموعات عالية الخطورة. إن الإعانات المقدمة للمرضى والمعتلين والمعاقين تنتج المرض والاعتلال والعجز وتضعف الرغبة في العمل من أجل كسب لقمة العيش والحياة السليمة. ولعل الاقتباس الأفضل الذي يصف هذا الأمر بالصورة الأمثل هو ما قاله «الاقتصادي النمساوي الراحل» لودفيج فون ميزيس:

المرض ليس ظاهرة مستقلة عن الإرادة الواعية.. وكفاءة الإنسان ليست مجرد نتيجة لحالته البدنية؛ بل تعتمد إلى حد كبير على عقله وإرادته.. يكمن الجانب المدمر للتأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي في المقام الأول في حقيقة أن مثل هذه المؤسسات تروج للحوادث والمرض وتعيق التعافي وتسبب في كثير من الأحيان اضطرابات وظيفية تترتب على الأمراض أو الحوادث أو تكثفها وتطيل أمدها.. الشعور بأنك بصحة جيدة مختلف تماماً عن أن تكون سليماً بالمعنى الطبي... ويعمل الضمان الاجتماعي على خلق الشعور بالمرض والعجز عن العمل من خلال الإضعاف أو التدمير الشامل لإرادة التعافي والقدرة على العمل، كما أنه يعزز عادات سيئة مثل الشكوى الدائمة - وهي في حد ذاتها نوعٌ من العصاب المرضي... وباعتباره مؤسسة اجتماعية، فإنه يجعل الأشخاص يمرضون جسدياً وعقلياً أو يساعد على الأقل على تفاقم المرض وإطالة أمده وتكثيف شدته. (ص 432) وبذلك يكون التأمين الاجتماعي قد جعل عصاب المؤمن عليه مرضاً عاماً خطيراً.

وطالما أن هذه المؤسسة تنمو وتتسع وتتطور فسوف يستمر انتشار المرض. ولا يمكن لأي عملية إصلاح أن تعالج هذا الوضع. لا يمكننا إضعاف أو تدمير الرغبة بالصحة دون إنتاج المرض أولاً[11].

لا أرغب في أن أشرح هنا الهراء الاقتصادي لفكرة بوكانان وأقرانه حول السياسات الحمائية (حماية الأجور الأمريكية). إن كانوا على صواب، فإن حجتهم

(11) لودفيج فون ميزيس، الاشتراكية: تحليل اقتصادي واجتماعي (انديانابوليس: تمويل الليبرالية، 1981)، ص ص 431-432.

المؤيدة للحماية الاقتصادية توجّه الاتهام لكل أنواع التجارة وتدافع عن فرضية مفادها أنّ كل فرد (كل عائلة) سيكون أفضل حالاً إذا لم يمارس التجارة مع أي شخص (عائلة) آخر. بالطبع، في هذه الحالة لن يخسر أي شخص وظيفته، وستنخفض نسبة البطالة الناجمة عن غياب المنافسة «غير العادلة». لكن مجتمع التوظيف الكامل هذا لن يكون مزدهراً وقوياً؛ بل سيكون مؤلفاً من أشخاص (عائلات) محكوم عليهم بالفقر والجوع رغم العمل من الفجر حتى الغسق. إن مذهب الحمائية الدولية الذي ينادي به بوكانان، رغم أنه السياسة الأقل تدميراً من الحمائية بين الأشخاص أو من الحمائية بين الأقاليم، فإن من شأنه أن يؤدي إلى التأثير نفسه على وجه التحديد. وهذا أبعد ما يكون عن نزعة المحافظة (المحافظون يريدون أن تكون العائلات مزدهرة وقوية). هذا تدمير اقتصادي[12].

على أي حال، ما يجب أن يكون واضحاً الآن هو أن معظم، إن لم يكن كل، التدهور الأخلاقي والعفن الثقافي من حولنا -علامات تدهور الحضارة- هو من النتائج التي لا مفرّ منها والتي لا يمكن تجنبها لدولة الرفاهية ومؤسساتها الأساسية. لقد عرف المحافظون التقليديون هذه الحقيقة، وهم يعارضون بشدة التعليم العام والضمان الاجتماعي. لقد أدركوا أن الدول كانت عازمة في كل مكان على تحطيم العائلات وتدميرها ومؤسساتها وطبقاتها والطبقات الهرمية لسلطة الأسرة التي هي ثمرة طبيعية للمجتمعات القائمة على الأسرة، وذلك من أجل زيادة وتعزيز سلطتها الخاصة[13]. لقد أدركوا أن تحقيق ذلك يتطلب من الدول الاستفادة من فكرة التمرد الغريزي لدى المراهق (الأحداث) ضد السلطة الأبوية.

---

(12) انظر موراي روثبارد، «المراء الخطير للحمائية» (أوبورن، الاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1988)؛ أيضا الفصل 8 أعلاه.

(13) يقول روبرت نيسبيت: «من وجهة نظر المحافظين، إن الإلغاء أو التحجيم الشديد للجمعيات الوسيطة في النظام الاجتماعي أدى إلى خلق تكتلات جماهيرية صغيرة من ناحية، وأشكال مركزية متزايدة من السلطة السياسية من ناحية أخرى». («المحافظة»، ص 100). ويشرح نيسبيت في موضعٍ آخر (نقلاً عن دراسة بولارد لـ توماس وولسي): «خلال العصور الوسطى، كانت السلطة مخففةً، ليس لأنها موزعة بين أيدٍ كثيرة، بل لأنها مشتقة من العديد من المصادر المستقلة. كان للكنيسة امتيازات تستند إلى قانون أعلى من

وكانوا يعلمون أن التعليم الاشتراكي والمسؤولية الاشتراكية هما الوسيلة لتحقيق هذا الهدف. يوفر التعليم الاشتراكي والضمان الاجتماعي فرصة للشباب المتمرد للهروب من السلطة الأبوية (للتخلص من عقاب سوء السلوك المستمر). عرف المحافظون القدامى أن هذه السياسات ستحرر الفرد من الانضباط الذي تفرضه الحياة الأسرية والمجتمعية لإخضاعه بدلاً من ذلك للسيطرة المباشرة والفورية للدولة[14]. وقد عرفوا، أو على الأقل كان لديهم حدس، أن هذا سيؤدي إلى تنويم منهجي للمجتمع - والانحدار، عاطفياً وعقلياً، من مرحلة البلوغ إلى مرحلة المراهقة أو الطفولة.

في المقابل، يظهر بوكانان الشعبوي - البروليتاري المحافظ - القومي الاجتماعي - جهلاً كاملاً بكل هذا. إن الجمع بين نزعة المحافظة الثقافية ومذهب سيطرة دولة الرفاهية أمر مستحيل، وسفاسف اقتصادية. إن أي شكل من أشكال الإعانات الاجتماعية والدولتية (سيطرة الدولة) والضمان الاجتماعي يشكّل أو يخلق أو يولد العفن الأخلاقي والثقافي والانحطاط. وبالتالي، إن كان المرء قلقاً بالفعل حيال الانحطاط

الملك؛ وقانون الطبيعة المحفور عميقاً في قلوب الرجال ولا تمحوه أي أوامر ملكية، وأيضاً كان هناك قانون العادات المحلية والإقطاعية العريقة في القدم ترسم قوالب نمطية لمجموعة متنوعة من الولايات القضائية وتعيق العمل وفق إرادة سلطة واحدة». (المجتمع والسلطة [نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد 1962]، ص 110).

في تباين واضح، نجد أنّ الدولة الحديثة أحادية القرار، وتمتد سلطتها مباشرة إلى جميع الأفراد داخل حدودها. إن ما يسمى بالحصانات الدبلوماسية ليس إلا آخر مظهرٍ من مجموعة أكبر من الحصانات التي كانت ذات يوم تضم عدداً كبيراً من السلطات الداخلية الدينية والاقتصادية وعلاقات القربى. وقد تنتشر الدولة لأغراض إدارية في المقاطعات أو الإدارات أو المناطق أو «الولايات» تماماً كما ينقسم الجيش إلى أفواج وكتائب. ولكن كما هو الحال في الجيش، تقوم الدولة الحديثة على وحدة متبقية من السلطة.. إنّ وحدة العلاقة الاستثنائية هذه في الدولة المعاصرة، إضافة إلى التراكم الهائل للوظائف النشطة، تجعل الدولتية الهدف أو الجائزة الأكبر في الصراعات الحديثة على السلطة. ولم تعد أهداف علاقات المصالح الاقتصادية وغيرها من علاقات المصالح محصورة في الحفاظ على الحصانات المفضلة من الدولة كالاستيلاء على السلطة السياسية أو توجيهها. (المرجع نفسه)، ص 103.

(14) حول دور التعليم العام في هذا راجع بشكل خاص موراي ن. روثبارد، التعليم، مجاني وإلزامي: تعليم الفرد (ويتشيتا، كنساس: مركز التعليم المستقل، 1972).

الأخلاقي في أميركا ويرغب في استعادة الحياة الطبيعية في المجتمع والحضارة، فيجب عليه الاعتراض على جميع جوانب دولة الرفاهية الاجتماعية الحديثة.. إنّ العودة إلى الحياة الطبيعية تتطلب الإلغاء التام لنظام الضمان الاجتماعي الحالي على الأقل أي إلغاء تأمين البطالة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الطبية، والمساعدات الطبية، والتعليم العام، إلخ، وبالتالي حل شبه كامل وتفكيك لجهاز الدولة الحالي وسلطة الحكومة. إذا أراد المرء استعادة الحياة الطبيعية، فلا بدّ من تقليص الأموال والسلطة الحكومية أو حتى إعادتها إلى ما دون مستوياتها في القرن التاسع عشر.

وبالتالي، يجب أن يكون المحافظون الحقيقيون ليبرتاريّين متشددين (مناهضين للدولتية). إن نزعة المحافظة عند بوكانان مزيفة: فهي تسعى للعودة إلى الأخلاق التقليدية، ولكنها في الوقت نفسه تدعو إلى الحفاظ على المؤسسات ذاتها المسؤولة عن تحريف وتدمير هذه الأخلاق.

III

إنّ معظم المحافظين المعاصرين، وخاصةً المدللين لدى وسائل الإعلام، ليسوا في الحقيقة محافظين بل اشتراكيين - إما من النوع الأممي (المحافظين الجدد- أتباع دولتية دولة الرفاهية والحرب والديمقراطيين الاشتراكيين العالميين) أو من النوع القومي (الشعبويين من أتباع بوكانان). يجب أن يعارض المحافظون الحقيقيون كلا النوعين. من أجل استعادة الحياة الاجتماعية والثقافية الطبيعية، يمكن للمحافظين الحقيقيين أن يكونوا مجرد ليبرتاريين متطرفين، وعليهم أن يطالبوا بهدم الهيكلية الكاملة للضمان الاجتماعي باعتباره فساداً أخلاقياً واقتصادياً. إذا كان على المحافظين أن يكونوا ليبرتاريين، فلماذا يجب أن يكون الليبرتاريون محافظين؟ إن كان يجب أن يتعلم المحافظون من الليبرتاريين، هل يجب أن يتعلم الليبرتاريون أيضاً من المحافظين؟

أولاً، لا بدّ من إيضاح بعض المصطلحات. مصطلح التحررية أو الليبرتارية، كما هو مستخدم هنا، هو ظاهرة القرن العشرين، أو بشكل أكثر دقة، ظاهرة ما بعد

الحرب العالمية الثانية، وله جذور فكرية في كل من المذهب الليبرالي الكلاسيكي (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) وفي فلسفة القانون الطبيعي الأقدم. إنه نتاج العقلانية الحديثة (التنوير)[15]. ونجد ذروته في عمل موراي ن. روثبارد، مؤسس الحركة الليبرتارية الحديثة، وخاصة في كتابه أخلاقيات الحرية (الليبرالية)، حيث يعتبر الليبرتارية نظاماً عقلانياً للأخلاق (قانون)[16]. بالعمل وفق تقاليد الفلسفة السياسية الكلاسيكية (لدى هوبز وجروتيوس وبوفندورف ولوك وسبنسر) واستخدام نفس الأدوات التحليلية القديمة (النظرية) والأجهزة المنطقية كما يفعلون، فإن الليبرتارية (الروثباردية) هي شريعة قانون منظم، مشتقة عبر الاستدلال المنطقي من مبدأ واحد، ولا يمكن التنازع حول صحتها) دون الوقوع فريسة التناقضات المنطقية العملية (المطاوعة) أو التناقضات المجازية (أي دون التأكيد ضمنياً على ما ينكره المرء صراحة)، (وهذا ما يجعلها مبدأ نهائياً، أي بديهية أخلاقية، ويجعل من شريعة القانون الليبرتاري نظرية استدلالية بديهية للعدالة.

هذه البديهية هي المبدأ القديم للاستحواذ الأصلي: ملكية الموارد النادرة (حق السيطرة الحصرية على الموارد النادرة (الملكية الخاصة)) وتتحقق من خلال فعل الاستحواذ الأصلي (الذي تستخرج من خلاله الموارد من حالتها الطبيعية وتستخدم بما يخدم الحضارة). إذا لم يكن الأمر على هذا النحو فلن يتمكن أحد من البدء في العمل أو اقتراح عمل أي شيء؛ وبالتالي، فإن أي مبدأ آخر يصبح مستحيلاً عملياً.

---

(15) حول تاريخ الحركة الليبرتارية، انظر ناش، الحركة الفكرية المحافظة في أمريكا؛ غوتفريد، حركة المحافظين؛ ريموندو، استعادة اليمين الأمريكي؛ للحصول على معلومات داخلية مثيرة للاهتمام حول المراحل المبكرة من تطور الحركة، انظر جيروم توسيل، فرانسيسكو، يبدأ عادةً مع أين راند (سان فرانسيسكو فوكس وويلكس، [1972] 1997).

(16) انظر موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، [1982] 1997)؛ شرحه، من أجل حرية جديدة: البيان الليبرتاري (نيويورك: كولير، 1973 1978)؛ شرحه، السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد (كانساس سيتي: شيد أندروز وماكميل، [1970] 1977)؛ شرحه، الإنسان والاقتصاد والدولة (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، [1962] 1993)؛ شرحه، الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)؛ شرحه، الاقتصاد الكلاسيكي (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995.

فانطلاقاً من مبدأ الاستحواذ الأصلي، تستنبط جميع قواعد الاستخدام الأول ومبادئ الامتلاك الأول المتعلقة بتحويل ونقل (تبادل) الموارد المستحوذ عليها أصلاً، ومن ثم إعادة بناء كل الأخلاقيات (القوانين) المتعلقة بنظرية حقوق الملكية بما فيها مبادئ العقوبات: جميع حقوق الإنسان هي حقوق ملكية، وجميع انتهاكات حقوق الإنسان هي انتهاكات لحقوق الملكية. إن نتيجة نظرية العدالة الليبرتارية هذه معروفة جيداً بين هذه الأوساط: الدولة، التي تعتبر وفقاً للنظرية الروثباردية الأكثر تأثيراً بين النظريات الليبرتارية، منظمة خارجة على القانون، والنظام الاجتماعي الوحيد الذي يعد مجرد نظام لفوضى الملكية الخاصة.

لا أريد إجراء مزيد من التحليل أو الدفاع عن نظرية العدالة الليبرتارية في هذه المرحلة. واسمحوا لي أن أعترف فقط بأنني أعتقد أن النظرية صحيحة، بل إنها حقيقة[17]. بدلًا من ذلك، أود أن أنتقل إلى مسألة العلاقة بين الليبرتارية والمحافظة (الاعتقاد في نظام اجتماعي طبيعي قائم على العائلات).

---

(17) انظر روثبارد، أخلاقيات الحرية؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993). باختصار، قدمت حجتين مركزيتين للدفاع عن هذا الادعاء. الأولى، حددها روثبارد في البداية، يمكن إثباتها عبر مناقشة عكسية. إذا كان الشخص «أ»، خلافاً لمبدأ الاستحواذ الأول أو الأصلي، لا يعتبر مالكاً لجسده المستحوذ عليه مادياً (بشكل واضح وموضوعي وقابل للتأكيد)، وأنّ غرفة الجلوس والأماكن مستحوذ عليها من قِبله أصلاً بواسطة جسده (قبل أي شخص آخر)، بالتالي يوجد اثنان فقط من التدابير البديلة. إما يجب الاعتراف بأن شخص آخر دخل الغرفة (ب) يمتلك جسم (أ) والأماكن المستحوذ عليها أصلاً من قِبل (أ)، أو يجب أن يُعتبر كلاً من (أ) و(ب) مالكين متساوين لجميع الأجسام والأماكن. (يمكن استبعاد البديل الثالث الذي يمكن تصوره، وهو أنه لا ينبغي لأحد امتلاك أي شخص وأي مكان مستحوذ عليه أصلاً، لأنه بديل مستحيل. فالتمثيل يتطلب جسماً وغرفة جلوس ولا يمكننا التمثيل؛ وبالتالي، فإن اعتماد هذا البديل يعني الموت الفوري للبشرية جمعاء). في الحالة الأولى، سيتم تخفيض «أ» إلى رتبة «العبد» الذي يمتلكه (ب) ويخضع للاستغلال. (ب) هو مالك الجسم والأماكن المستحوذ عليها أصلاً من قبل (أ)، ولكن في المقابل (أ) ليس مالكاً للجسم والأماكن التي استحوذ عليها (ب) وبموجب هذا الحكم، يتم تشكيل طبقتين متفاوتتين بشكل قاطع من الأشخاص: العبيد أو أونترمينشن (Untermenschen كلمة ألمانية وتعني الإنسان الأدنى أو الأجناس الدنيا) مثل (أ) والأسياد أو أوبرمينشن (Ubermenschen وتعني الإنسان الأعلى أو الخارق) مثل (ب)، والذي تطبق عليه «قوانين» مختلفة.

ومن ثم، رغم أن هذا الحكم ممكن بالتأكيد، فمن الواجب التخلص منه منذ البداية لأن الأخلاق الإنسانية تنطبق عموماً وبنفس القدر على كل بشري حيوان عاقل. وإن شرط ارتقاء قاعدة ما (قاعدة عادلة) إلى رتبة

قانون فلا بدّ من أن تكون منطبقة عموماً وبنفس القدر من المساواة على الجميع. ومن الواضح أن القاعدة التي نتناولها الآن لا تفي بشرط التعميم والمساواة هذا. ولكن يبدو أنّ الحالة الثانية للملكية المشتركة الشاملة والمتساوية، قد استوفت شرط التعميم والمساواة. ولكن يعاني هذا البديل من نقص آخر أكثر حدة، لأنه في حال اعتماده، فسوف تهلك البشرية على الفور، لأن كل فعل يقوم به المرء سوف يتطلب استخدام وسائل نادرة (على الأقل جسده والمكان الذي يقف فيه). فإذا كانت جميع البضائع مملوكة من قِبل الجميع، فلن يُسمح لأحد في أي وقت أو مكان بعمل أي شيء ما لم يكن قد حصل في السابق على موافقة الجميع للقيام بذلك. وكيف يمكن لأي شخص منح مثل هذه الموافقة إذا لم يكن المالك الحصري لجسده (بما في ذلك الحبال الصوتية) التي يتم التعبير عن هذه الموافقة ؟ في الواقع، سيحتاج أولاً إلى موافقة الآخرين من أجل السماح له بالتعبير عن موافقته، لكن هؤلاء الآخرين لن يتمكنوا من إعطاء موافقتهم دون الحصول على موافقته أولاً !!. وهكذا، لم يعد لدينا سوى البديل الأول، مبدأ الاستحواذ الأصلي. فهو يحقق شرط التعميم وهو ممكن من الناحية العملية.

تتميز الحجة الثانية، التي وضعها هذا المؤلف أولاً وتوصلت إلى نفس النتيجة تماماً، بأنّ لها شكل نظرية الاستحالة. تنطلق النظرية من إعادة بناء منطقية للشروط الضرورية (شروط الإمكانية Bedingungen der Mögichkeit) للمشاكل الأخلاقية وتعريف دقيق للأخلاق وتحديد الغرض منها. أولاً، لكي تنشأ المشاكل الأخلاقية، يجب أن يكون هناك نزاع بين عوامل منفصلة ومستقلة (أو يجب أن يكون النزاع بينها ممكناً على الأقل): ولا يمكن أن ينشأ النزاع إلا فيما يتعلق بالوسائل النادرة أو السلع «الاقتصادية». لا يمكن أن يكون هناك نزاع حول سلع متوفرة بغزارة أو «مجانية» كالهواء الذي نتنفسه مثلاً، في ظل الظروف العادية، ولا نزاع حول السلع النادرة غير المستحوذ عليها كالشمس أو السحب، أي ظروف العمل البشري، وليس وسائله. والنزاع ممكن فقط فيما يتعلق بالأشياء التي من الممكن السيطرة أو الاستحواذ عليها مثل قطعة أرض محددة أو شجرة أو كهف، والكائنة ضمن علاقة مكانية وزمنية محددة وفريدة من نوعها مقارنة مع الشمس أو السحب الممطرة. وبالتالي، تتمثل مهمة الأخلاقيات في اقتراح قواعد تتعلق بالاستخدام «السليم» مقابل الاستخدام «غير السليم» للوسائل النادرة. أي أن الأخلاقيات تتعلق بإسناد حقوق السيطرة الحصرية على السلع النادرة بهدف استبعاد النزاع (حقوق الملكية). إلا أنّ النزاع ليس شرطاً مسبقاً كافياً للمشاكل الأخلاقية، إذ يمكن للمرء أن يخلق نزاعاً أيضاً مع الغوريلا أو البعوضة، على سبيل المثال، إلا أنّ مثل هذه النزاعات لا تسبب مشاكل أخلاقية. تشكل الغوريلا والبعوض مشكلة فنية لا أكثر. يجب أن نتعلم كيفية التعامل مع حركات الغوريلا والبعوض ومكافحتها بنجاح كما يجب أن نتعلم كيفية التعامل مع الكائنات غير الحية في بيئتنا والتحكم فيها. ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن مشكلة أخلاقية إلا إذا كان طرفا النزاع قادرين على التبادل التفاضلي، أي الجدال؛ أي إذا تمكنت الغوريلا أو البعوضة من إيقاف نشاطها المتنازع عليه والتعبير بـ«نعم» أو «لا»، أي تقديم حجة، تستوجب الرد عليها.

تنطلق نظرية الاستحالة من هذا الافتراض في توضيح وضعها البديهي، أولاً. لا يمكن لأحد أن ينكر، دون الوقوع في تناقضات مجازية، أن المعرفة العقلانية المشتركة كما تظهر من خلال القدرة على الانخراط في تبادل المقترحات، تشكل شرطاً ضرورياً للمشاكل الأخلاقية، لأن هذا الإنكار بحدّ ذاته يجب تقديمه على شكل اقتراح. وحتى أتباع النسبية الأخلاقية الذين يعترفون بوجود أسئلة أخلاقية لكنهم ينكرون وجود

عمد بعض المعلقين السطحيين ومعظمهم من الجانب المحافظ، مثل راسل كيرك، إلى وصف الليبرتارية والنزعة المحافظة بأنهما ايديولوجيتان متضاربتان أو عدائيتان أو حتى معاديتان[18]. في الواقع، هذا الوصف خاطئ تماماً. العلاقة بين الليبرتارية والمحافظة هي علاقة التوافق العملي والتكامل الاجتماعي والتعزيز المتبادل.

لتوضيح هذا، اسمحوا لي أولاً أن أشير إلى أن معظم المفكرين الليبرتاريين الرئيسيين، إن لم يكن جميعهم، كانوا، في الواقع العملي، محافظين اجتماعيين حضاريين: مدافعين عن الأخلاق والآداب البرجوازية التقليدية. وأبرزهم موراي روثبارد، المفكر الليبرتاري الأكثر أهمية والأكثر نفوذاً، وقد كان محافظاً حضارياً صريحاً. وكذلك كان المعلم الأكثر أهمية لروثبارد، لودفيج فون ميزيس. (كان لـ آين راند، تأثير رئيسي آخر على الليبرتارية المعاصرة، لكنها مسألة مختلفة بطبيعة الحال)[19].

أي إجابات صحيحة، لا يمكنهم إنكار صحة هذا الاقتراح (والذي يشار إليه أيضاً باسم «بداهة الجدال»). ثانياً، يُشار إلى أن كل ما يجب افتراضه بالحجة لا يمكن بدوره أن يكون موضع نزاع جدلي دون التورط في تناقضات مجازية، وأنّ من بين هذه الافتراضات لا توجد افتراضات منطقية فقط مثل قوانين المنطق الافتراضي (قانون الهوية على سبيل المثال)، بل افتراضات عملية أيضاً. فالجدال ليس مجرد اقتراحات متقلبة حرة، بل دائماً ما يتضمن أيضاً متحاورين اثنين على الأقل، أحدهما مؤيد والآخر معارض، أي أن الجدال هو فئة فرعية من الفعل الإنساني. ثالثاً، يتضح بذلك أن الاعتراف المتبادل بمبدأ الاستحواذ الأصلي، من قِبل المؤيد والمعارض على حد سواء، يشكل افتراضاً عملياً أولياً للجدال. لا يمكن لأحد أن يقترح أي شيء ويتوقع من خصمه أن يقنع نفسه بصحة هذا الاقتراح أو أن ينكره ويقترح شيئاً آخر ما لم يكن من حقه ومن حق خصمه السيطرة الحصرية على جسمهم المستحوذ أصلاً (الدماغ، الحبال الصوتية، إلخ) وعلى المكان الذي يشغلانه الذي يفترض سلفاً أنه مكان صالح. أخيراً، إذا كان الاعتراف بمبدأ الاستحواذ الأصلي يشكل الافتراض العملي للجدال، فمن المستحيل تقديم مبرر لاقتراح أي مبدأ أخلاقي آخر دون الوقوع في تناقضات مجازية.

(18) انظر راسل كيرك، العقل المحافظ (شيكاغو: ريجنري، 1953)؛ شرحه، برنامج للمحافظين (شيكاغو: ريجنري، 1955).

(19) حول روثبارد، انظر المآثر إلى موراي ن. روثبارد: في التأبين، لو إيلين هـ. روكويل، الابن، محرر. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1995)، وخاصة مساهمة جوزيف ت. ساليرنو؛ حول ميزيس انظر موراي ن. روثبارد، لودفيج فون ميزيس: الباحث، الخالق، البطل (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1988)؛ جيفري تاكر ولويلين هـ. روكويل، الابن، «الفكر الثقافي لـ لودفيج فون ميزيس»، مجلة الدراسات الليبرتارية 10، العدد 1 (1991)؛ حول راند انظر توسيل، وعادة ما يبدأ مع أيان راند؛ موراي

ورغم أن هذا لا يثبت الكثير (يثبت فقط أنه من الممكن التوفيق بين الليبرتارية والنزعة المحافظة نفسياً)، فإنه يدل على وجود تقارب جوهري بين هذين المذهبين.

إنّ من السهل إدراك أنّ وجهتي نظر كل من مذهبي المحافظة والليبرتارية حيال المجتمع متوافقتان تماماً (متطابقتان). مع العلم أنّ أساليبهما مختلفة بشكلٍ واضح. ويبدو أن الأولى تميل إلى التجريبية والسوسيولوجية والوصفية، بينما الأخرى عقلانية وفلسفية ومنطقية وبنائية. على الرغم من هذا الاختلاف، يتفق كلاهما في جانبٍ من الجوانب الأساسية. فالمحافظون مقتنعون بأن «الطبيعي» و«العادي» قديم وواسع الانتشار (وبالتالي يمكن تمييزه دائماً وفي أي مكان). وبالمثل، فإن الليبرتاريين مقتنعون بأن مبادئ العدالة صالحة إلى الأبد وشاملة (وبالتالي، يجب أن تكون معروفة للبشرية منذ بداية نشوئها). أي أن الأخلاق الليبرتارية التحررية ليست جديدة وثورية، بل قديمة ومحافظة. حتى البدائيون والأطفال قادرون على إدراك صحة مبدأ الاستحواذ الأصلي، ويعرفه أغلب الناس باعتباره مسألة حقيقة لا جدال فيها.

وبقدر ما يكون الهدف الذي يركز عليه المحافظون الليبرتاريون معنيٌّ بالعائلات، وعلاقات القرابة، والمجتمعات، والسلطة، والتسلسل الهرمي الاجتماعي من ناحية، وبالملكية واستحواذها وتحويلها ونقلها من الناحية الثانية. - فإن من الضروري أن يكون واضحاً أنه على الرغم من أنهما لا يشيران إلى كيانات متطابقة، إلا أنهما يتحدثان عن جوانب مختلفة لهدف واحد: الإنسان الفاعل والتعاون الاجتماعي. أي أنّ مجالات الاهتمام (الإطار المرجعي) متطابقة على نطاق واسع. الأسرة والسلطة والمجتمعات والطبقات الاجتماعية هي التجسيد التجريبي الاجتماعي للفئات الفلسفية التطبيقية التجريدية ولمفاهيم الملكية والإنتاج والتبادل والتعاقد. ولا يمكن أن تنشأ الملكية وعلاقات الملكية بمعزلٍ عن العائلات وعلاقات القربى. حيث تعمل الأخيرة على صياغة وتحديد الشكل والتصور المحدد للملكية وعلاقات الملكية، في حين تكون في

ن. روثبارد، سوسيولوجيا عبادة أيان راند (بورلينجيم، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، [1972] 1990)، ومن أتباع راند هناك باربرا براندن، شغف أيان راند (جاردن سيتي، نيويورك: دوبليداي، 1986).

الوقت نفسه مقيدة بالقوانين الكونية والأبدية للندرة والملكية. في الواقع، كما رأينا للتو أنّ الأسر التي تعتبر طبيعية وفقاً لمعايير النزعة المحافظة هي الأسر المعيشية، والتفكك الأسري والانحطاط الأخلاقي والثقافي الذي يستنكره المحافظون المعاصرون إلى حد كبير هو نتيجة قيام دولة الرفاهية الحديثة بتفكيك وتدمير المنازل الأسرية (العقارات) التي تعدّ أساساً اقتصادياً للعائلات.

وهكذا، يمكن لنظرية العدالة الليبرتارية أن تزود المحافظين في الواقع بتعريف أكثر دقة ودفاع أخلاقي أكثر صرامة عن غايتها النهائية (العودة إلى الحضارة على شكل حياة أخلاقية وثقافية) أكثر مما يمكن لنزعة المحافظة نفسها أن تقدمه. وبذلك، يمكن لهذه النظرية أن تزيد من شدة وقوة أفق المحافظين التقليدية المناهضة لسيطرة الدولة (الدولتية)[20].

IV

في حين أن المفكرين الذين أسسوا مذهب الليبرتارية الحديثة كانوا من المحافظين الثقافيين، وأنّ المذهب الليبرتاري يتوافق تماماً مع نظرة المحافظين للعالم (ولا يستلزم «الفردانية الذرية» و«الأنانية الاستحواذية» كما يزعم بعض النقاد المحافظين) فقد شهدت الحركة الليبرتارية تحولاً كبيراً أفسدته دولة الرفاهية الحديثة. وأصبحت حركةً تجمع إلى حد كبير ما بين مناهضة النزعة الدولتية المتطرفة واقتصاد السوق وبين النزعة اليسارية الثقافية، ومكافحة التعددية الثقافية، ومذهب المتعة الشخصية؛ وهذا بالضبط نقيض برنامج أتباع بوكانان الخاص بالاشتراكية المحافظة ثقافياً: الرأسمالية المضادة للثقافة.

---

(20) فيما يتعلق بالعلاقة بين النزعة المحافظة (التقليدية) والليبرتارية (العقلانية)، انظر رالف رايكو، «أتباع النزعة الانصهارية بين الليبرالية والتقليد»، مجلة الفرد الجديد 3، لا. 3 (1964)؛ م. ستانتون إيفانز، «رايكو حول الليبرالية والدين»، مجلة الفرد الجديد 4، لا. 2 (1966)؛ رالف رايكو، «رد على السيد إيفانز»، شرحه؛ أيضا الحرية والفضيلة: جدل بين المحافظ الليبرتاري، جورج دبليو كاري، محرر. (لانهام، ماريلاند: مطبعة الجامعة الأمريكية، 1984).

ولوحظ في وقت سابق أن برنامج بوكانان للقومية الاشتراكية لا يتمتع بقدر كبير من الجاذبية الجماهيرية داخل الولايات المتحدة على الأقل. وهذا صحيح إلى حد أكبر مقارنة مع محاولة الليبرتارية توليف اقتصاديات السوق مع مكافحة الثقافات والتعددية الثقافية. ولكن ما يشغلني هنا هو ما كان يشغل المحافظين من قبل ولا أقصد بذلك إمكانية الجمع بين أفكار معينة أو دمجها من الناحية النفسية، بل ما إذا كان من الممكن الجمع بين هذه الأفكار من الناحية العملية وبالشكل الأكثر فعالية أم لا. وأهدف من هذا السعي إلى كشف عجزهم عن ذلك، وإيضاح أن الكثير من الليبرتارية المعاصرة هي ليبرتارية مزيفة ومتناقضة وتؤدي إلى نتائج عكسية (أي أنها تشبه إلى حد كبير زيف وتناقض النزعة المحافظة لدى بوكانان).

إن السبب الذي جعل الكثير من الليبرتارية الحديثة يسارية من الناحية الثقافية لا يرجع إلى وجود أي ميول كهذه بين كبار المنظّرين الليبرتاريين. فقد لوحظ أنهم كانوا في الغالب محافظين ثقافيين. وذلك نتيجة فهمٍ سطحي لمذهب الليبرتارية من قبل العديد من أتباعه والمعجبين به، ولا تفسير لهذا الجهل سوى المصادفة التاريخية والميل المذكور المتأصل في دولة الرفاهية الاشتراكية الديمقراطية نحو تعزيز إضفاء الطابع الطفولي البدائي على الفكر والعاطفة (تدهور حضارة المجتمع).

تعود بدايات الحركة الليبرتارية الحديثة في الولايات المتحدة إلى منتصف الستينيات. وتأسس الحزب الليبرتاري عام 1971، ورشّح الفيلسوف جون هوسبرز عام 1972 ليكون أول مرشح للرئاسة من هذا الحزب. وذلك في غضون الحرب مع فيتنام. وفي الوقت نفسه، برزت ظاهرة جماهيرية جديدة بتشجيعٍ من «أوجه التقدم» الكبيرة في دولة الرفاهية منذ أوائل ومنتصف الستينيات وما بعدها في الولايات المتحدة وكذلك في أوروبا الغربية (ما يسمى بتشريعات الحقوق المدنية والحرب على الفقر). برزت ظاهرة «اللومبنبروليتاريا Lumpenproletariat» الجديدة وضمت المثقفين والمتثاقفين الشباب (نتاج نظام التعليم الاشتراكي (العام) دائم التوسع) ممن لديهم «نفور» من تيار الأخلاق والثقافة «البرجوازية» السائدة (وينعمون براحة أكبر بكثير من اللومبنبروليتاريا القديمة المعدمة التي خلقتها هذه

الثقافة السائدة). (اللومبنبروليتاريا مصطلح أطلقه كارل ماركس في بيان الحزب الشيوعي لوصف حثالة الفئات الدنيا من المجتمع القديم، أو القعر الاجتماعي: الجماهير شبه البروليتارية) وارتقت نزعات تعدد الثقافات والنسبية الثقافية (عش ودع غيرك يعيش) ونزعة المساواة المناهضة للدولتية (عدم احترام أي سلطة)، من المراحل المؤقتة والانتقالية للنمو العقلي (المراهقة) إلى المواقف الدائمة بين كبار المثقفين الناضجين وطلابهم.

تزامنت معارضة الليبرتاريين المبدئية للحرب في فيتنام مع المعارضة الواسعة للحرب من قبل اليسار الجديد. كما أنّ النتيجة الفوضوية لمذهب الليبرتارية جذبت اليسار المعادي للثقافة[21]. ألا تعني عدم شرعية الدولة وبديهية عدم الاعتداء (لا

---

(21) رغم أنها حكمت في النهاية بفشل معظم أنصارها السابقين، فمن الممكن فهم التحالف بين الحركة الليبرتارية الناشئة واليسار الجديد خلال منتصف وأواخر الستينيات على أنه مدفوع باعتبارين اثنين. من الناحية الأولى، بحلول منتصف الستينات من القرن الماضي، كان ويليام باكلي يهيمن على النزعة المحافظة الأمريكية بالكامل وخاصة من خلال مجلته انترناشيونال ريفيو. على النقيض من النزعة المحافظة المناهضة لسياسة عدم التدخل (الانعزالية) لليمين القديم، فإن «المحافظة الجديدة» التي تبناها باكلي ومجلة ناشيونال ريفيو ويمثلها بوضوح أكبر مرشح الرئاسة الجمهوري لعام 1964، باري جولد ووتر، كانت مؤيدة بشدة للحرب ومؤيدة للحركات العسكرية وحتى الإمبريالية. بناءً على هذا، يجب الحكم على أي شكل من أشكال التحالف الليبرتاري المحافظ باعتباره مسألة غير واردة على الإطلاق. ومن الناحية الثانية، عندما بدأ اليسار الجديد في الظهور حوالي عام 1965، بدا أكثر ليبرتاريةً في القضايا الحاسمة من المحافظين لسببين لخصهما روثبارد لاحقاً:

(1) يعارض [اليسار الجديد] معارضة شاملة شديدة حرب فيتنام والإمبريالية الأمريكية، وقد سحب جميع القضايا السياسية الرئيسية في تلك الفترة على عكس الدعم الذي قدمه المحافظون لهذه السياسات. و(2) من أجل الوعد بالدولتية والديمقراطية الاجتماعية قاد اليسار القديم اليسار الجديد إلى مناصب شبه فوضوية (أناركية)، إلى ما بدا أنه معارضة شاملة لدولة مؤسسات الرفاهية والحرب القائمة، وللنظام الجامعي البيروقراطي الذي تمزقه الدولة.

بعد حوالي عقد من الزمان، أقر روثبارد بارتكابه خطأً استراتيجياً مزدوجاً في محاولته السابقة لتشكيل تحالف بين الليبرتاريين واليسار الجديد:

(أ) المبالغة في تقدير الاستقرار العاطفي والمعرفة الاقتصادية لدى هؤلاء الليبرتاريين الصغار؛ وكنتيجة طبيعية. (ب) الاستخفاف الشديد بأهمية حقيقة أن تلك الكوادر [الليبرتارية] كانت ضعيفة ومعزولة بحيث لم تكن هناك حركة ليبرتارية تتحدث عنهم، ومن ثم فإن إقحام هؤلاء الشباب في تحالف مع مجموعة أكثر قوة وعدداً كان لا بدّ له أن يؤدي إلى التراجع والتحوّل... إلى يسارية حقيقية ذات تنوع نقابي-ماويّ- فوضوي

يجوز لأحد أن يشرع أو يهدد بالشروع بالاعتداء بقوة مادية البدنية ضد الآخرين وممتلكاتهم) أن لدى الجميع حرية اختيار أسلوب حياته غير العدائي؟

ألا يعني ذلك أنّ السوقيّة والبذاءة والألفاظ النابية وتعاطي المخدرات والمجون والإباحية والدعارة والمثلية وتعدد الشركاء والاعتداء الجنسي على الأطفال، أو أي انحراف أو خلل آخر يتبادر إلى الأذهان لم تكن تعتبر جرائم على الإطلاق بل سلوكيات طبيعية تماماً وأساليب حياة مشروعة؟ ليس من المستغرب إذن أن تجتذب الحركة الليبرتارية منذ البداية عدداً كبيراً جداً من الأنصار الشاذّين والمنحرفين. وعقب ذلك، اجتذبت الأجواء المناهضة للثقافات و«التسامح» النسبوي متعدد الثقافات للحركة الليبرتارية أعداداً أكبر من المهمّشين أو الفاشلين على الصعيد الشخصي أو المهني أو الحمقى البسطاء. دعاهم موراي روثبارد، باشمئزاز، «الليبرتاريين النكرة» وحددوهم على أنهم «الليبرتاريون النموذج» (المعتادون والممثلون). لقد تخيلوا مجتمعاً يكون فيه الجميع أحراراً في اختيار وبناء أي نمط حياة أو مهنة أو شخصية غير معادية يريدونها، وحيث كنتيجة لاقتصاديات السوق الحرة، يمكن للجميع ممارسة ذلك على مستوى مرتفع من الرخاء العام. ومن المفارقات أن الحركة التي انطلقت لتفكيك الدولة واستعادة الملكية الخاصة واقتصاديات السوق كانت خاضعة للاستغلال إلى حد كبير، وصاغت مظهرها النهائي من خلال المنتجات العقلية والعاطفية لدولة الرفاهية: الطبقة الجديدة من المراهقين الدائمين[22].

للجناح اليساري. (نحو استراتيجية للتغيير الاجتماعي الليبرتاري [مقالة غير منشورة، 1977]، ص ص 159-160-161).

(22) أعطى موراي ن. روثبارد الصورة التالية عن «الليبرتاري الشكلّي»:

الليبرتاري الشكليّ كان في الواقع... شاب في العشرينات من عمره، وهو الآن في الأربعينيات من عمره. والأمر ليس تافهاً أو لطيفاً كما يبدو، فالحركة لم تتطور فعلياً منذ عشرين عاماً؛ الليبرتاري الشكليّ متألقٌ نوعاً ما، ومنغمس بالنظرية الليبرتارية نوعاً ما. لكنه لا يفقه شيئاً ولا يهتم بالتاريخ أو الثقافة أو سياق الواقع أو الشؤون العالمية. كل ما اطلع عليه من قراءات ومعارف ثقافية ينحصر في روايات الخيال العلمي،...

ولسوء الحظ، لا يكره الليبرتاري الشكليّ الدولة لأنه يعتبرها الأداة الاجتماعية الفريدة للعدوان المنظم ضد الشخص والممتلكات. بل إن الليبرتاري الشكليّ يعدّ متمرداً مراهقاً يعارض كل من حوله: يعارض والديه أولاً، وأسرته ثانياً، وجيرانه ثالثاً، والمجتمع نفسه أخيراً. ويعارض مؤسسات السلطة الاجتماعية

إنّ من الصعب أن تنتهي حكاية هذا المزيج الفكري نهاية سعيدة. ومن غير المرجح أن تصبح رأسمالية الملكية الخاصة ومذهب المساواة في التعددية الثقافية مزيجاً

والثقافية على وجه الخصوص: خاصة مؤسسة البرجوازية التي انبثق عنها، والأعراف والمعايير البرجوازية، ومؤسسات السلطة الاجتماعية مثل الكنائس. ومن ثم لا تشكّل الدولة مشكلة خاصة وفريدة بالنسبة لليبرتاري الشكلي. إنها فقط أكثر المؤسسات البرجوازية البغيضة وضوحاً وبشاعةً: ومن هنا كانت الحماسة التي يمارس بها الليبرتاري الشكليّ زر «سلطة المساءلة»... ومن هنا، أيضاً، تنبع العدائية المتحجرة التي يكنها الليبرتاري الشكليّ للمسيحية. كنت أعتقد أن هذه الإلحاد المسلح مجرد وظيفة للراندينانية (أتباع راند) التي خرج منها معظم الليبراليين الحديثين قبل عقدين من الزمن. لكن الإلحاد ليس هو السر، إذ يُسمح لأي شخص في تجمع ليبرتاري الإعلان عن أنه ساحر أو يعبد الطاقة البلورية أو أيّ هراء hokum من العصر الجديد، وسيُعامل هذا الشخص بتسامح واحترام كبيرين. المسيحيون هم وحدهم الذين يتعرضون للإيذاء، ومن الواضح أن سبب التفاوت في المعاملة لا علاقة له بالإلحاد. ولكن له كل العلاقة برفض وتجاهل الثقافة الأمريكية البرجوازية؛ وسوف تشجع أي قضية ثقافية مهما كانت غريبة الأطوار فقط بغية إذلال البرجوازية المكروهة.... في الحقيقة، كان الانجذاب الأصلي لليبرتاري النموذجي إلى مذهب الراندينانية جزءاً لا يتجزأ من تمرده المراهق: ما الطريقة الأفضل لتبرير وتنظيم رفض الآباء والأمهات والجيران أكثر من الانضمام إلى عبادة تندد بالدين وأن تعلن على الملأ تفوقك المطلق على نفسك ورموز عبادتك، بما يتناقض مع «الأتباع السلبيين» الروبوتيين الذين يفترض أنهم شعوب العالم البرجوازي؟ العبادة التي تدعوك إلى إقصاء والديك وعائلتك وشركائك البرجوازيين، وتضخيم العظمة المزعومة للأنا الفردية (بتوجيه ملائم من القيادة الراندية).... والليبرتاري الشكليّ، إن كان لديه مهنة ما في هذا العالم، كمحاسب أو محام، فسوف يكون محام لا يمارس مهنته ومحاسب دون وظيفة. المهنة الشكلية لليبرتاري الشكلي هي مبرمج للكمبيوتر؛... تنسجم أجهزة الكمبيوتر في الواقع مع الميل العلمي والنظري لليبرتاري الشكلي؛ لكنه ينجذب أيضا لبداوته المتطرفة وحاجته إلى عدم وجود كشوف رواتب منتظمة أو أماكن إقامة دائمة... ويمتلك الليبرتاري الشكلي أيضاً نظرة أصولية فارغة. إنه على استعداد لتصفحك في أول فرصة والحديث باستفاضة عن «اكتشافه العظيم» أو كتابه العظيم الذي لا بدّ من نشره لولا تلك القوى التي تقمعه والتي كانت.... ولكن قبل كل شيء، الليبرتاري الشكلي هو المتطفل الاستغلالي، فنان في الخداع، وغالبا ما يكون محتالاً صريحاً.

إنّ موقفه الأساسي تجاه الليبرتاريين الآخرين هو «منزلك هو منزلي»... باختصار، سواء كانوا يعبرون عن هذه «الفلسفة» أم لا، فإن [الليبرتاريين الشكليين] هم شيوعيون متحررون: من المتوقع تلقائياً أن يقوم أي شخص لديه ممتلكات بمشاركتها مع أفراد آخرين من «عائلته» الليبرتارية الممتدة. («لماذا باليو؟» تقرير روثبارد روكويل 1، العدد 2 [مايو 1990]: ص ص 4-5؛ أيضا شرحه، «التنوع والموت والعقل»، تقرير روثبارد روكويل 2، العدد 5 مايو 1991.

انظر أيضاً يويلين ه. روكويل، الابن، قضية الليبرتارية القديمة وإعادة التوافق مع اليمين (بورلينغامي، كاليفورنيا: مركز الدراسات الليبرتارية، 1990).

شبيهاً بالاشتراكية ونزعة المحافظة الثقافية. وفي محاولتها للجمع بين ما لا يمكن الجمع بينهما، ساهمت الحركة الليبرتارية الحديثة في تقويض حقوق الملكية الخاصة (تماماً كما ساهم الكثير من المحافظين المعاصرين في تقويض العائلات والأخلاق التقليدية).

إن ما فشل الليبرتاريون المناهضون للثقافة في إدراكه، وما لا يمكن أن يؤكده الليبرتاريون الحقيقيون بما فيه الكفاية، هو أن استعادة حقوق الملكية الخاصة والاقتصاد القائم على سياسة عدم التدخل تعني ضمناً زيادة حادة وهائلة في «التمييز» الاجتماعي، وسوف تقضي بسرعة على معظم إن لم يكن جميع تجارب أنماط الحياة متعددة الثقافات والمساواة المقربة جداً من قلوب الليبرتاريين اليساريين. بمعنى آخر، يجب أن يكون الليبرتاريون محافظين راديكاليين متشددين.

على عكس الليبرتاريين اليساريين المجتمعين حول مؤسسات مثل معهد كاتو ومعهد العدالة، على سبيل المثال، الذين يسعون للحصول على مساعدة من الحكومة المركزية من أجل إنفاذ مختلف سياسات عدم التمييز ويطالبون بسياسة هجرة غير تمييزية أو «حرة»[23]، يجب أن يحتضن الليبرتاريون الحقيقيون التمييز، سواء كان داخلياً (محلياً) أو خارجياً (أجنبياً).

---

(23) وبصورة أكثر دقةً، يوظف الليبرتاريون اليساريون الحكومة الفيدرالية ومحاكمها لسحق التمييز والدولة التي يُفترض أنها مناهضة لليبرتارية أو القوانين واللوائح المحلية؛ إنهم بذلك يساهمون، بغض النظر عن نيتهم، في تحقيق الغاية المناهضة لليبرتارية وهي تقوية سلطة الدولة المركزية. من جهة أخرى، يؤيد الليبرتاريون اليساريون في العادة لينكولن وحكومة الاتحاد لأن انتصار الاتحاد على الكونفدرالية الانفصالية أدى إلى إلغاء العبودية، لكنهم فشلوا في إدراك أن هذه الطريقة لتحقيق الهدف الليبرتاري المتمثل في إلغاء العبودية ستؤدي إلى تضخم سلطة الحكومة المركزية (الفيدرالية)، وأن انتصار الاتحاد في حرب الاستقلال الجنوبية يمثل بالفعل قفزة كبيرة نحو (طغيان) الفيدرالية الحديثة، ومن ثم، هناك حلقة عميقة مناهضة لليبرتارية في صلب التاريخ الأمريكي. وفي حين ينتقد الليبرتاريون اليساريون الممارسة الحالية «للعمل الإيجابي» كنظام حصص، فإنهم لا يرفضون ما يسمى بتشريعات الحقوق المدنية التي تطورت منها الممارسة الحالية باعتبارها غير متوافقة كلياً وجوهرياً مع أساس فلسفة السياسة الليبرتارية، أي حقوق الملكية الخاصة. على النقيض من ذلك، يساور الليبرتاريون اليساريون قلق كبير بشأن «الحقوق المدنية»، وأبرزها «حق» المثليين وغيرهم من أصحاب أنماط الحياة البديلة في عدم التمييز في التوظيف والسكن.

وبناءً عليه، فإنهم ينظرون بشكل إيجابي إلى قرار المحكمة العليا في براون ضد مجلس التعليم بمنع الفصل العنصري وزعيم الحقوق المدنية الاشتراكي البروتستانتي مارتن لوثر كينج. ويدرك الليبرتاريون اليساريون

بالطبع الفرق القاطع بين الملكية الخاصة وما يسمى بالملكية العامة، ويعترفون على الأقل من الناحية النظرية بأن أصحاب الملكيات الخاصة يجب أن يكون لهم الحق في التمييز فيما يتعلق بممتلكاتهم الخاصة كما يحلو لهم. لكن اهتمام الليبرتاريين اليساريين الواضح بالمساواة تبعاً للفكرة النبيلة لكن بعيدة المنال حول «التعزيز التدريجي للكرامة» (بدلا من حقوق الملكية) للنساء، أو لأشخاص من ديانات وأعراق مختلفة [ديفيد بوعز، ص 16، المرجع أدناه؛ تأكيدي]، يقودهم لقبول مبدأ «عدم التمييز»، حتى لو كان مطبقاً ومقتصراً على الملكية العامة والقطاع العام في الاقتصاد. (ومن هنا كان تأييد الليبرتاريين اليساريين لسياسة الهجرة غير التمييزية أو «الحرة»). ويرتكب الليبرتاريون اليساريون من الناحية النظرية خطأً فيما يتعلق بالممتلكات العامة كما لو كانت إما «أرضاً» غير مملوكة مفتوحة للاستحواذ الشامل غير المقيد (في حين مولت جميع الممتلكات العامة في الواقع من قبل دافعي الضرائب المحليين)، أو لو كانت ممتلكات «جماعية» مفتوحة لكل مواطن محلي على قدم المساواة (في حين أن بعض المواطنين دفعوا ضرائب أكثر من الآخرين، وبعض آخر لم يدفع أي ضرائب على الإطلاق (أي أولئك الذين يحصلون رواتبهم أو إعاناتهم من الضرائب). والأسوأ من ذلك، عند قبول مبدأ عدم التمييز في مجال الملكية العامة، يساهم الليبرتاريون اليساريون في الواقع في زيادة توضيح سلطة الدولة وتراجع حقوق الملكية الخاصة، لأنه في عالم اليوم الذي تسيطر عليه الدولة، أصبح الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص غامض جداً. جميع الممتلكات الخاصة لها حدود وتحيط بها الشوارع العامة؛ وتبيع كل الشركات تقريباً بعضاً من منتجاتها لوكالة حكومية أو عبر حدود الدولة؛ ويتلقى عدد لا يحصى من الشركات والمؤسسات الخاصة (مثل الجامعات الخاصة، على سبيل المثال) تمويلاً حكومياً منتظماً. وهكذا، عملياً لم يتبق أي شيء «خاص» حقيقةً بل يندرج تحت سلطة الحكومة. بناءً على هذا التشابك الشامل بين الدولة والملكية العامة مع الشركات الخاصة والملكية الخاصة، ونظراً لسلطة المساومة القسرية الفريدة التي تمتلكها الحكومة، يمكن التنبؤ بثقة بأن سياسة «عدم التمييز» لن تظل مجرد مبدأ للسياسة العامة لفترة طويلة، بل ستصبح مبدأ عاماً وشاملاً، يمتد ليشمل الجميع وكل شيء عاماً كان أم خاصاً. (من الواضح أن الليبرتاريين اليساريين يؤيدون اقتراح ميلتون فريدمان الخاص بالقسائم المدرسية، ومن ثم، يبدو أنهم لا يدركون أن تنفيذ خطة القسائم سيؤدي دائماً إلى توسيع نطاق سيطرة الحكومة من المدارس العامة إلى المدارس الخاصة وتدمير أي حقوق لصنع قرارات مستقلة كانت المدارس الأخيرة تمتلكها إلى اليوم).

للاطلاع على أمثلة تجسد الفكر اليساري الليبرتاري، انظر، على سبيل المثال، كلينت بوليك، طغيان القواعد الشعبية: حدود الفيدرالية (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 1993)؛ شرحه، الاحتيال في التمييز الإيجابي: هل يمكننا استعادة رؤية الحقوق المدنية الأمريكية؟ (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 1996)؛ وديفيد بوعز، مذهب الليبرتارية: تمهيد (نيويورك: المطبعة الحرة، 1997)؛ للاطلاع على دحض لوجهات نظر ليبرتارية يسارية لـ بوليك وبوعز من المنظور الصحيح أو المنظور «الليبرالي القديم»، انظر موراي ن. روثبارد، «الحكومة الليبرتارية الكبيرة: البيان المناهض لليبرتاريين اليساريين».

تقرير روثبارد-روكويل 4، العدد 12 (ديسمبر 1993)؛ شرحه، «كبار رجال الحكومة الليبرتاريين»، تقرير روثبارد روكويل 5، العدد 11 (نوفمبر 1994)؛ وجيفري إ. تاكر مراجعة كتاب بوعز في مجلة الدراسات الليبرتارية 13، العدد 1 (1997).

في الواقع، الملكية الخاصة تعني التمييز. أنا، وليس أنت، أملك كذا وكذا. يحق لي استبعادك من عقاري. قد أضع شروطاً خاصة بي للسماح لك باستخدام ممتلكاتي الخاصة، ويحق لي طردك من ممتلكاتي الخاصة.

كما يجوز لي ولك، أصحاب الملكية الخاصة، الدخول ووضع ممتلكاتنا ضمن عقود مقيدة (أو وقائية). يجوز لنا وللآخرين، إذا اعتبرنا ذلك مفيداً، فرض قيود على الاستخدام المستقبلي للممتلكات في إطار ما نسمح به.

لقد جردت دولة الرفاهية الحديثة أصحاب الممتلكات الخاصة إلى حد كبير من الحق في الاستبعاد الموجود ضمناً في مبدأ الملكية الخاصة. التمييز محظور. لا يمكن لأصحاب العمل توظيف من يريدون. لا يمكن للمالكين إيجار من يريدونه. لا يمكن للبائعين البيع لمن يرغبون؛ لا يمكن للمشترين الشراء ممن يرغبون. ولا يُسمح لمجموعات من أصحاب الملكيات الخاصة بالدخول في أي عقد مقيد يعتقدون أنه مفيد للطرفين. وهكذا سلبت الدولة الكثير من حريتهم وحمايتهم الشخصية والمادية. عدم القدرة على استبعاد الآخرين يعني عدم القدرة على حماية النفس. ونتيجة تخريب حقوق الملكية الخاصة هذا في ظل دولة الرفاهية الديمقراطية هي الاندماج القسري. الاندماج القسري في كل مكان. يجب على الأميركيين قبول مهاجرين لا يريدونهم. لا يمكن للمعلمين التخلص من الطلاب الرديئين أو الذين يتصرفون بشكل سيء، وأرباب العمل عالقون مع موظفين فقراء أو مخربين، ويضطر الملاك إلى العيش مع مستأجرين سيئين، ولا يُسمح للبنوك وشركات التأمين بتجنب المخاطر السيئة، ويجب على المطاعم والمشارب استيعاب الزبائن غير المرحب بهم، كما أن النوادي والملاذات الخاصة مضطرة لقبول الأعضاء والإجراءات التي تنتهك قواعدهم وضوابطهم الخاصة. علاوة على ذلك، فإن الاندماج القسري في القطاع العام، أي الملكية الحكومية على وجه الخصوص، اتخذ شكلاً خطيراً: الخروج على القواعد والقوانين[24].

---

(24) يجب أن يكون لكل مالك عقار، كما أوضح موراي روثبارد، الحق المطلق في بيع أو استئجار أو إيجار أمواله أو ممتلكاته الأخرى لأي شخص يختاره، مما يعني أنه يتمتع بالحق المطلق في «التمييز» مع كل ما يشاء. إذا

إن إقصاء الآخرين عن الممتلكات الخاصة هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمالك من خلالها تجنب حدوث «السلبيات»: أحداث من شأنها أن تقلل من قيمة الملكية. أما في حال عدم السماح بإقصاء الآخرين بحرية، ستزيد نسبة حدوث السلبيات ويزداد سوء السلوك، وكسل الطلاب وموظفين فاسدين وعملاء غير موثوقين، وستنخفض قيم الممتلكات. في الواقع، إن الاندماج القسري (الناجم عن جميع سياسات عدم التمييز) يولد سوء السلوك والشخصية السيئة. في المجتمع المتحضر، يكون الثمن النهائي لسوء السلوك هو الطرد، وسرعان ما ستجد الشخصيات السيئة أو الفاسدة نفسها مطرودة ومنبوذة من كل مكان ومن قِبل الجميع (حتى لو لم ترتكب أي جريمة جنائية)، وسوف يستأصل كامل وجودها من جسد الحضارة. وهذا ثمن باهظ؛ مما يؤدي إلى تراجع وتيرة مثل هذه السلوكيات. وعلى النقيض من ذلك، إذا منع المرء من طرد الآخرين من ممتلكاته كلما كان وجودهم غير مرغوب فيه، فإن هذا سوف يشجع سوء السلوك والفساد والخروج عن القانون (لأن الرادع أقل ثمناً). فبدلاً من عزلهم وإقصائهم تماماً عن المجتمع، يسمح «للرعاع» -في كل منطقة تنعدم فيها الكفاءة (البطالة)- بممارسة أعمالهم المزعجة في كل مكان، مما يؤدي إلى انتشار الفساد. نتائج الاندماج القسري ملموسة للغاية. أصبحت جميع العلاقات الاجتماعية سواء في الحياة الخاصة أو في مجال الأعمال التجارية، أكثر مساواة (يتعامل

كان لديّ مصنع وأرغب في استئجار أفعى ألبينوس بطول ستة أقدام فقط، ويمكنني أن أجد موظفين راغبين، يجب أن يكون لدي الحق في القيام بذلك، على الرغم من أني قد أخسر الكثير جراء فعلتي هذه. إن كنت أملك مجمعاً سكنياً وأردت إيجار السويديين فقط دون أطفال، يجب أن يكون لدي الحق بالقيام بذلك. إلخ. إن تحريم مثل هذا التمييز والعقود المقيدة التي تدعمه، كانت الخطيئة الأولى التي تبعتها كل المشاكل الأخرى. بمجرد الاعتراف بهذا المبدأ، فإن كل ما يليه سيسير بسلاسة كتعاقب الليل والنهار.... لأنه إذا كان من الصواب والمناسب تجريم التمييز الذي أمارسه ضد السود، فعندئذ يكون من الصواب والمناسب بنفس القدر أن تكشف الحكومة ما إذا كنت أمارس التمييز أم لا، وفي هذه الحالة، يحق لهم بصورة شرعية استخدام الحصص للتحري عن هذا الافتراض. فما هو العلاج لكل هذا؟

بالتالي ما يجب القيام به هو التنصل من «الحقوق المدنية» وقوانين مكافحة التمييز تماماً، وفي الوقت نفسه وعلى مسار منفصل ولكن مواز، محاولة فرض الخصخصة قدر الإمكان وبالكامل. («مارشال، الحقوق المدنية والمحكمة»، تقرير روثبارد-روكويل 2، العدد 8 [أغسطس 1991] 4 و6).

الجميع على أساس الاسم الأول مع أي شخص آخر) وبعيدة كل البعد عن الطابع الحضاري.

على النقيض من ذلك، فإن المجتمع الذي يستعيد فيه أصحاب الملكية الخاصة حق الاستبعاد بالكامل سيكون عديم المساواة وعديم التسامح وقائم على التمييز إلى حد كبير. سيكون هناك كمّ ضئيل من «التسامح» و«الانفتاح» العزيزين على قلوب الليبرتاريين اليساريين. وعوضاً عن ذلك، يمكن للمرء أن يتخذ مساره الصحيح نحو استعادة حرية إنشاء العلاقات والإقصاء الضمني في مؤسسة الملكية الخاصة، إن استطاعت البلدات والقرى الاستمرار بفعل ما فعلته قبل وقت طويل بطبيعة الحال في أوروبا والولايات المتحدة حتى القرن التاسع عشر. ستكون هناك إشارات تتعلق بشروط الدخول إلى المدينة، وبمجرد الدخول إلى المدينة هناك شروط لإدخال أجزاء معينة من الممتلكات (يمنع على سبيل المثال دخول المتسولين والمتبطلين، أو المشردين، وكذلك يمنع دخول المثليين ومدمني المخدرات واليهود والمسلمين والألمان، أو الزولو)، وسوف يطرد من لم يستوف شروط الدخول. وسرعان ما تستعيد الحياة الطبيعية الحضارية والأخلاقية قدرتها على فرض نفسها.

سيتعين على الليبرتاريين اليساريين وأتباع المذهب التجريبي متعددي الثقافات أو المناهضين لأسلوب الحياة الحضاري، حتى لو لم يشاركوا في أي جريمة، أن يدفعوا ثمن سلوكهم مرة أخرى. إذا استمروا في سلوكهم أو نمط حياتهم، فسيُمنعون من دخول المجتمع المتحضر ويعيشون منفصلين مادياً عنهم، أو في الأحياء اليهودية أو على هامش المجتمع، ولن يكون بإمكانهم نيل الكثير من المناصب أو المهن. وإذا كانوا يرغبون في العيش والتقدم داخل المجتمع، فسيتعين عليهم التكيف والتأقلم مع المعايير الأخلاقية والثقافية للمجتمع الذي أرادوا الدخول فيه. ولا يعني التأقلم أن يتخلى المرء بالضرورة عن سلوكه أو نمط حياته المتدني أو غير الطبيعي كلياً. بل يعني أنه لم يعد بإمكانه «الخروج» واستعراض السلوك أو نمط الحياة البديل في الأماكن العامة. يجب أن يظل هذا السلوك في الخزانة مخفياً عن أنظار العامة وينحصر

مادياً في الجدران الأربعة التي تصون خصوصية الفرد بالكامل. وعليه أن يدرك أنّ الإعلان عنه أو عرضه في الأماكن العامة سيودي به إلى الطرد[25].

ويجب أن يدرك المحافظون الليبرتاريون الحقيقيون -على عكس الليبرتاريين اليساريين- وأن يؤكدوا حقيقة أن هناك زيادة حادة في التمييز (الاستبعاد والطرد) في المجتمع الليبرتاري، حيث يستعيد أصحاب الأسر المعيشية والعقارات الخاصة كامل حقوق الملكية الخاصة؛ والأهم من ذلك، عليهم الاعتراف بأن هذا ما يجب أن يكون عليه الوضع (قد يكون المحافظون والرؤى المحافظة مفيدة في تحقيق ذلك): أي ينبغي أن يكون هناك تمييز صارم إذا أراد المرء الوصول إلى هدف فوضوية الملكية الخاصة (أو مجتمع قانون خاص بحت). وفي حال التراجع عن التمييز أو التخفيف

(25) لتجنب أي سوء فهم، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الارتفاع المتوقع في التمييز في عالم ليبرتاري بحت لا يعني بالضرورة أن شكل ومدى التمييز سيكونان متماثلين أو متشابهين في كل مكان. بل على العكس، قد يكون العالم الليبرتاري، على الأرجح، عالماً به مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجتمعات المنفصلة محلياً التي تنخرط في تمييز مختلف وبعيد المدى. يوضح موراي روثبارد:

في بلد، أو عالم من الملكيات الخاصة بالكامل، بما في ذلك الشوارع والأحياء التعاقدية الخاصة التي تتكون من مالكي العقارات، يمكن لهؤلاء المالكين إجراء أي نوع من عقود الأحياء التي يرغبون فيها. وبالنتيجة ستصبح البلاد عملياً لوحة فسيفسائية رائعة».. ما بين الأحياء التعاقدية من نمط قرية غرينتش، إلى أحياء الواسب المحافظة المتجانسة اجتماعياً (WASP بروتستانتي أنجلو-ساكوسني أبيض، والواسب جزء من الطبقة العليا الثريَّة والمتعلمَّة في الولايات المتحدة). تذكر أن جميع الأفعال والعهود ستكون مرة أخرى قانونية بالكامل وقابلة للتنفيذ دون وجود أي قيود حكومية تتدخل بها. لذلك بالنظر إلى مسألة المخدرات، إذا تعاقد أحد الأحياء المملوكة على عدم تعاطي أي شخص للمخدرات، وانتهك جونز العقد وتعاطى المخدرات، يمكن لزملائه المتعاقدين معه في المجتمع تنفيذ العهد وطرده ببساطة. أو نظراً لعدم وجود عهد مسبق يسمح بجميع الظروف التي يمكن تصورها، لنفترض أن سميث أصبح شخصاً بغيضاً لدرجة أن زملائه من مالكي الحي أرادوا طرده. عندها سيتعين عليهم شراء أملاكه أولاً قبل طرده وفقاً للشروط المحددة مسبقاً تعاقدياً وفقاً لبعض البنود المتعلقة «بالشخص البغيض». («مذهب الانصهار الجديد»: حركة من أجل عصرنا، «تقرير روثبارد-روكويل 2، العدد 1 يناير 1991]: 9-10).

ولكن على الرغم من تنوع السياسات التمييزية التي تنتهجها مختلف مجتمعات أصحاب الملكية، وبناء على ما سيجري مناقشته فيما يلي، ومن أجل الحفاظ على الذات، سيتعين على كل من هذه المجتمعات أن تعترف وتفرض بعض القيود الصارمة والقاسية على التسامح الداخلي؛ أي أنه لا يمكن لأي مجتمع مملوك أن يكون «متسامحاً» و«غير تمييزي» كما يود الليبرتاريون اليساريون.

من التمسك به سينهار المجتمع الليبرتاري سريعاً ويتحول تلقائياً إلى اشتراكية دولة الرفاهية. يتطلب كل نظام اجتماعي، بما في ذلك النظام الليبرتاري أو المحافظ، آلية إنفاذ ذاتي. بمعنى أدقّ لا يمكن الحفاظ على الأنظمة الاجتماعية تلقائياً (بخلاف الأنظمة الميكانيكية أو البيولوجية)؛ فهي تتطلب جهداً واعياً وعملاً هادفاً من جانب أفراد المجتمع لمنعها من التفكك[26].

VI

إن النموذج الليبرتاري المعياري للمجتمع هو حالة الأفراد الذين، بدلاً من العيش منفصلين جسدياً ومعزولين عن بعضهم بعضاً، يرتبطون ببعضهم كجيران يعيشون على قطع أرض متجاورة ولكن مملوكة بشكل منفصل. ولكن هذا النموذج مبسط للغاية. ويفترض أن السبب في اختيار الجيران على العزلة هو حقيقة أنه بالنسبة للأفراد المشاركين في فوائد تقسيم العمل، فإن الحيّ يوفر ميزة إضافية تتمثل في انخفاض تكاليف المعاملات؛ أي أن الحيّ يسهل التبادل. وبالنتيجة، فإن قيمة قطعة الأرض المملوكة بشكل فردي سوف تتحسّن بوجود قطع أرض مجاورة مملوكة من قبل الآخرين. ومع ذلك، في حين أن هذا قد يكون صحيحاً بالفعل ويشكل سبباً مقبولاً لتفضيل الحيّ على العزلة المادية، إلا أنه ليس صحيحاً دائماً بأي حال من الأحوال.

فقد ينطوي الحي أيضاً على مخاطر قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العقار بدلاً من زيادتها، لأنه حتى لو افترض المرء، وفقاً للنموذج قيد النظر، أن الإنشاء الأولي للعقار المجاور كان مفيداً للطرفين، وحتى إذا افترضنا أيضاً أن جميع أفراد المجتمع بعيدون عن أي نشاط إجرامي، فلا يزال من المحتمل أنّ جاراً كان طيباً فيما مضى أصبح بغيضاً ومزعجاً الآن، ولا يهتم بممتلكاته أو أنه بدّل في سماتها فأصبحت تؤثر سلباً في قيم ممتلكات أفراد المجتمع الآخرين، أو إنه ببساطة يرفض المشاركة في أي

---

(26) انظر حول هذا بالذات ميزيس، الفعل الإنساني، وخاصةً الفصل 9؛ جوزيف ت. ساليرنو، «لودفيج فون ميزيس كعقلاني اجتماعي»، مجلة الاقتصاد النمساوي 4 (1990).

جهد تعاوني يهدف إلى تحسين قيمة المجتمع ككل[27]. ومن ثم، من أجل التغلب على الصعوبات الكامنة في تنمية المجتمع عند الاحتفاظ بالأرض ضمن ملكية مقسمة، فإن تشكيل الأحياء والمجتمعات قد سار في الواقع وفق مسارات مختلفة عن تلك المقترحة في النموذج المذكور أعلاه.

وبدلاً من كونها قطع متجاورة من الأراضي مملوكة لعدة أشخاص، كانت الأحياء عبارة عن مجتمعات مملوكة وفق عهود (عقود)، أسسها ويملكها مالك واحد يقوم «باستئجار» قطع منفصلة من الأراضي بموجب شروط محددة لأفراد مختارين[28]. في الأصل، استندت هذه العهود إلى علاقات القربى، في ظل دور المالك الذي يؤديه رب الأسرة أو العشيرة.

---

(27) وسبنسر هـ. ماك كولوم، فن المجتمع (مينلو بارك، كاليفورنيا: معهد الدراسات الإنسانية، 1970). يلاحظ ماك كولوم: «طالما أن الأفراد لديهم ملكية أجزاء أقل من الجميع، فسوف تتعارض مصالحهم مع مصالح الآخرين ومع المصالح المشتركة في أي اقتراح من شأنه أن يؤثر على قيم الأراضي بشكل غير متكافئ. ومن ثم فإن الحلّ لتجنب مثل هذه التدابير هو التخلص من تخطيط وتنسيق استخدامات الأراضي بشكل كامل، ومن قيمة الأرض المفردة بالنتيجة. ومما يزيد من تفاقم الوضع غياب القيادة الفعالة للتحكيم في النزاعات أو لإنقاذ أفضل ما يمكن إنقاذه في أسوأ الأوضاع. الافتقار إلى شخص، لا صلة له بأي جانب ذو أهمية خاصة للمجتمع، إلا أنه في نفس الوقت يهتم بشدة بنجاح المجتمع ككل (ص 57).

لا يمكن نقل ملكية الأرض إلى بيئة أكثر ملاءمة بل تتعلق قيمتها كسلعة اقتصادية بطبيعة المنطقة المحيطة بها. ويعتمد استخدامها الأمثل على إعادة ترتيب البيئة لتتوافق معها....ونظراً لأن الاستخدامات المحتملة للموقع تعتمد على استخدامات الأراضي المحيطة (ففي نهاية المطاف، كل عمل بشري ينطوي على استخدام للأرض بشكلٍ أو بآخر)، فمن الضروري لتحقيق أفضل استخدام وأكثره إنتاجية التوافق مع استخدامات الأراضي المحيطة والتي يمكن الوصول إليها. ونادراً ما يمكن القيام بذلك بصورة فعالة في ظل تعدد السلطات المنفصلة. إذا كانت المواقع المحيطة مملوكة للعديد من الجهات، فقد يتمكن أو لا يتمكن العديد من المالكين من استيعاب استخداماتها المختلفة ضمن خطة واحدة شاملة، اعتماداً على العديد من العوامل، التي غالباً ما تكون مُصادفة، والتي تؤثر في قدرة كل شخص ورغباته. فهم جيران بفعل الظروف، وليس بفعل اتفاق (ص 78).

(28) لتجنب أي سوء فهم، يتم استخدام مصطلح «التأجير» هنا ليشمل بيع أي شيء بأقل من القيمة الكاملة لهذا الشيء. وهكذا، على سبيل المثال، يجوز للمالك بيع جميع حقوق المنزل وقطعة الأرض، باستثناء حق بناء منزل على ارتفاع معين أو بخلاف تصميم أو استخدام الأرض لأي غرض آخر غير الأغراض السكنية وما إلى ذلك، وهي الحقوق التي يحتفظ بها البائع المالك. انظر حول هذا روثبارد، أخلاقيات الحرية، ص 146.

بمعنى آخر، تماماً كما تنسّق أعمال أفراد الأسرة من قبل رب ومالك الأسرة الواحدة، كذلك كانت وظيفة توجيه وتنسيق استخدام الأراضي لمجموعات من الأسر المتجاورة تمنح تقليدياً لرب الأسرة المكونة من أكبر مجموعة من الأقرباء[29].
في العصور الحديثة التي تتميز بنمو سكاني هائل وتراجع كبير في أهمية علاقات القرابة، استبدل بهذا النموذج الليبرتاري الأصلي لمجتمع الملكية هيكلياتٍ جديدة ومألوفة مثل مراكز التسوق و«المجتمعات ذات البوابات». حيث تعود ملكية كل من مراكز التسوق والمجتمعات السكنية ذات البوابات إلى كيان واحد، إما فرد أو شركة خاصة، والعلاقة بين مالك المجتمع والمستأجرين والمقيمين فيه علاقة تعاقدية بحتة. المالك هو رجل أعمال يسعى للحصول على أرباح من إنشاء وإدارة المجتمعات السكنية أو التجارية التي تجتذب الناس كأماكن يريدون الإقامة فيها أو متابعة أعمالهم. ويوضح سبنسر ماك كالوم أنّ: «المالك ينشئ قيمة لمجموع أراضي المجتمع بشكل رئيسي من خلال تلبية ثلاثة متطلبات وظيفية للمجتمع الذي يستطيع وحده بصفته مالكاً الوفاء بها بالشكل المناسب: اختيار الأعضاء، وتخطيط الأراضي، والقيادة.... ويضطلع هو بتنفيذ أول وظيفتين، أي اختيار العضوية وتخطيط الأراضي، تلقائياً في سياق تحديد لمن، ولأي غرض، سيسمح باستخدام الأراضي. أما الوظيفة الثالثة، القيادة، فهي مسؤوليته الطبيعية كما أنها فرصته الخاصة أيضاً، نظراً لأن مصلحته تكمن في نجاح المجتمع ككل وليس أي مصلحة خاصة مضمرة. يؤدي تعيين الأرض تلقائياً إلى تحديد أنواع المستأجرين وترابطهم المكاني

(29) ويضيف ماك كولم: «إن مجتمع الملكية ليس غريباً عن عصرنا وحضارتنا، جذوره عميقة في تاريخ البشرية.... داخل مجتمع الأسرة، في العالم البدائي، تدار الأرض عادة من قبل رجل مسن وفقاً لتعاقب وراثة الملكية. بالنسبة لمجموعات الأسر المعيشية، قد تدار من قبل زعيم عشيرةٍ أو نسبٍ أو جماعة أخرى ويكون عادةً من الرجل الأكبر سناً بين جميع الأقرباء. وكذلك الأمر على مستوى القرية. وعلى حد تعبير عالم الأنثروبولوجيا ميلفيل هيرسكوفيتش: «يعدّ هذا «النمط المألوف» لملكية أراضي القرية التي يديرها زعيم القرية نيابة عن أفرادها، سواء كانوا مواطنين أو غرباء، ولملكية الأسرة التي يكون رب الأسرة وصياً عليها». يُطلق على النظام في بعض الأحيان اسم الإقطاعية لأن سلطة التوزيع يمارسها عضو بارز من مجموعة الأقارب في نطاق أو مستوى المؤسسة المعنية. (فن المجتمع، ص 69).

بعضهم بعضاً، ومن ثم، يحدد الهيكل الاقتصادي للمجتمع.... ومن مهام القيادة أيضا التحكيم في الخلافات بين المستأجرين، وكذلك التوجيه والمشاركة في الجهود المشتركة.... [في الواقع]، يعدّ أمن المجتمع جزءاً لا يتجزأ من وظيفة المالك العقارية. وفي ظل مهمته في تخطيط الأراضي، يشرف المالك على تصميم جميع المباني بأسلوب يضمن الأمن والسلامة.

كما أنه يختار المستأجرين مع مراعاة توافقهم وتكاملهم مع أفراد المجتمع الآخرين ويتعلم الحذر عند توقيع عقود الإيجار وأن يحكم بطرق حكيمة في النزاعات الناشئة بين المستأجرين. ومن خلال عمله غير الرسمي على إحلال السلام والتحكيم السليم، فإنه يحلّ الخلافات التي قد تصبح خطيرة. ويضمن بذلك أن ينعم مستأجريه بـ «ملكية هادئة»، كما ذُكر في النصوص المكتوبة ببراعة بلغة القانون العام[30].

من الواضح إذن أن مهمة الحفاظ على العهد في مجتمع ملكية ليبرتاريّ هي في المقام الأول مسؤولية المالك. لكنه رجل واحد، ومن المستحيل أن ينجح في هذه المهمة ما لم يدعمه في مسعاه غالبية أفراد المجتمع المعني. ويحتاج المالك على وجه الخصوص إلى دعم النخبة المجتمعية، أي زعماء الأسر والشركات الأكثر استثماراً في المجتمع. من أجل حماية وربما تعزيز قيمة ممتلكاتهم واستثماراتهم، يجب أن يكون كل من المالك ونخبة المجتمع راغبين ومستعدين لاتخاذ شكلين من تدابير الحماية. أولاً، يجب أن يكونوا على استعداد للدفاع عن أنفسهم عن طريق القوة البدنية والعقوبات ضد الغزاة الخارجيين والمجرمين المحليين. ولكن ثانياً، وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن يكونوا على استعداد للدفاع عن أنفسهم من خلال تطبيق حقوق النبذ

---

(30) ماك كولم، فن المجتمع، ص ص 63، 66، 67. علاوة على ذلك،

بمجرد أن يكتمل تنظيم الملكيات كمقاسم ضمن عقار واحد، تصبح المصلحة المشتركة للمالكين هي إعادة تطوير الكل وإدارته كوحدة بأكثر الطرق إنتاجية، أو حتى تعديل النمط الثابت السابق للشوارع والمناطق المشتركة. ولا تنحصر مصلحتهم في توفير البيئة المادية المثلى، بل أيضاً في توفير بيئة اجتماعية مثالية بوجود مدير فعال يمكنه أن يعمل في الظلّ كمنشّط وصانع سلام ومحفز لتعزيز أكثر الظروف ملاءمةً للمستأجرين لمتابعة مصالحهم الخاصة (ص 59).

والاستبعاد والطرد في نهاية المطاف، ضد أفراد المجتمع الذين يناصرون أو يعلنون أو يروجون لأعمال تتعارض مع غرض العهد: حماية الملكية والعائلة[31].

في هذا الصدد، يواجه المجتمع تهديداً دائماً مزدوجاً متعلقاً باتباع مذهبي المساواة والنسبية الثقافية. إن مذهب المساواة، في كل أشكاله، لا يتفق مع فكرة الملكية الخاصة. فالملكية الخاصة تعني التفرد وعدم المساواة والاختلاف. ولا يتفق مذهب النسبية الثقافية مع الحقيقة الأساسية - بل الحقيقة التأسيسية للأسر وعلاقات القربى بين الأجيال. فالعائلات وعلاقات القربى تنطوي على مبدأ الاستبداد الثقافي المطلق. ويفرض الواقع النفسي الاجتماعي حقيقة أن كل الآراء النابعة من مبدأ المساواة والنسبوية تجد دعماً مطرداً بين الأجيال الجديدة من المراهقين أكثر من أي وقت مضى. ونظراً لتطورهم العقلي الذي لا يزال في مرحلة النمو، يكون الأحداث، وخاصةً الذكور منهم، عرضة دائماً لكلا المذهبين. تتميز فترة المراهقة بنوبات منتظمة معتادة من التمرد ضد الانضباط الذي تفرضه عليهم الحياة الأسرية والسلطة الأبوية[32]. توفر النسبية الثقافية والتعددية الثقافية الأداة الأيديولوجية لتحرير النفس من هذه

---

(31) ويلاحظ ماك كالوم حول أهمية الاستبعاد للحفاظ على النظام الاجتماعي: «إنّ المنفى هو العقاب الطبيعي والتلقائي للتقصير والاحتيال، على جميع مستويات المجتمع، البدائي والعصري على حد سواء.

ومن خلال نزع الملكية، يقوم [زعيم القرية] بنفي الأفراد المزعجين (تماماً كما يرفض مدير مركز التسوق في تجديد عقد الإيجار لمستأجر غير مناسب). ولكن من النادر في القرية، بالمقارنة مع مجتمعات الملكية الحديثة، أن يكون التحكم في العضوية لا يزال شرطاً وظيفياً للحياة المجتمعية التي يجب أن تكون خاضعة لشروط نظامية» (ص 70).

ويضيف في حاشية إلى هذا:

يسجل عالم الأنثروبولوجيا ريمون فيرث وصفاً للمنفى من مجتمع جزيرة في المحيط الهادئ تدعى تيكوبيا الذي يستحضر في بساطته رثاء القصيدة الأنجلو سكسونية، «الهائم The Wanderer». حيث كانت كلّ الأرض ملكاً للزعماء، لم يكن لدى المنفي أي ملاذ سوى زورق في البحر - الانتحار أو عيش حياة الغريب في الجزر الأخرى. إن وصف الشخص المنفي يقصد به أن مثل هذا الشخص «لا مكان له ليقف عليه». (فن المجتمع، ص 77).

(32) انظر إلى هذا كونراد لورينز، الخطايا الثمانية المميتة للرجل المتمدن (نيويورك: هار كورت بريس يوفانوفيتش، 1974)، الفصل الأول 7؛ أيضا سيغموند فرويد، الحضارة وإحباطاتها (نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، 1989).

القيود. إنّ مذهب المساواة القائمة على الرأي الطفولي بأن «الممتلكات» تُمنح (أي توزّع بشكل تعسفي) بدلاً من الاستحواذ عليها وإنتاجها بشكل فردي (أي توزع على نحو عادل، أي وفقاً للإنتاجية الشخصية) - توفر النسبية الوسائل الفكرية التي تمكّن المتمردين الشباب من المطالبة بالموارد الاقتصادية اللازمة لحياة خالية من الإطار التأديبي للأسر أو تقع خارج نطاقه[33].

إن تطبيق العهد هو مسألة حكيمة، إلى حد كبير بالطبع. إن معرفة كيف ومتى تتفاعل، وما التدابير الوقائية الواجب اتخاذها، يتطلب الحكم من جانب أفراد المجتمع وخاصة المالك ونخبة المجتمع. ولكن طالما أن تهديد النسبية الأخلاقية والمساواة يقتصر على نسبة صغيرة من الأحداث والشباب لفترة قصيرة فقط من حياتهم (ليعودوا إلى الاستقرار مرة أخرى في مرحلة البلوغ المقيدة بالأسرة)، فقد يكون ذلك كافياً ولن تضطر لفعل أي شيء على الإطلاق.

إن مؤيدي مذهبي النسبية الثقافية والمساواة لا يمثلون أكثر من مجرد إحراج مؤقت أو إزعاج، وقد تكون عقوبة النفي خفيفة ومتسامحة للغاية. قد تكون جرعة صغيرة من السخرية والاحتقار هي كل ما يلزم لاحتواء التهديد النسبوي والمساواة. لكن الوضع مختلف تماماً، وقد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير أكثر تشدداً، بمجرد أن تسود روح النسبية الأخلاقية والمساواة بين أفراد المجتمع البالغين: بين الأمهات والآباء وزعماء الأسر والشركات.

حالما يعبّر الأعضاء الناضجون في المجتمع بشكل اعتيادي عن قبول أو حتى الدعوة إلى مشاعر المساواة، سواء على شكل ديمقراطية (حكم الأغلبية) أو شيوعية، يصبح من الضروري أن يكون الأعضاء الآخرون، وخاصة النخب الاجتماعية الطبيعية، على أكمل الاستعداد للعمل بحزم، وفي حال استمرار عدم التجاوب، قم بنفي هؤلاء الأعضاء وطردهم في نهاية المطاف من المجتمع. ولا يوجد في العهد

---

(33) انظر أيضاً هيلموت شلسكي، أعمال الآخرين. الصراع الطبقي وكهنوت المثقفين (ميونخ: غلاف دار النشر الألمانية، 1977).

المبرم بين المالك والمستأجرين في المجتمع الهادف لحماية ممتلكاتهم الخاصة، ما يدعى بالحق في حرية التعبير (غير المحدود). يمكن للمرء أن يقول أشياء لا حصر لها وأن يروج لأي فكرة تقريباً تطرأ في ذهنه، لكن بطبيعة الحال لا يُسمح لأحد أن يدافع عن أفكار تتعارض مع الغرض من عهد الحفاظ على الملكية الخاصة وحمايتها، كالديمقراطية والشيوعية. لا يمكن التسامح مع الديمقراطيين والشيوعيين في النظام الاجتماعي الليبرتاري. بل يتعين فصلهم عن المكان وطردهم من المجتمع. وبالمثل، في العهد الذي أبرم لغرض حماية الأسرة والأقارب، لا يمكن التسامح مع أولئك الذين يروجون لأنماط الحياة التي تتعارض مع هذا الهدف. سيكون من الضروري استئصال هؤلاء من جسد المجتمع حفاظاً على النظام الليبرتاري - أي دعاة أنماط الحياة البديلة غير المرتبطة بالأسرة والأقارب مثل أتباع مذهب المتعة الفردية أو التطفل أو عبادة الطبيعة والبيئة أو المثلية أو الشيوعية-.

VII

يجب أن يكون واضحاً الآن ما ضرورة أن يكون الليبرتاريون محافظين أخلاقياً وثقافياً من النوع الأكثر تشدداً. إن حالة الانحطاط الأخلاقي والتفكك الاجتماعي والعفن الثقافي هي على وجه التحديد نتيجة التسامح الخاطئ والمضلل. فبدلاً من عزل جميع الديمقراطيين المعتادين والشيوعيين وأتباع أنماط الحياة البديلة، واستبعادهم وطردهم سريعاً من الحضارة وفقاً لمبادئ العهد، يقبلهم المجتمع ويسامحهم. لقد شجع هذا التسامح المزيد من المشاعر والمواقف الأكثر مساواة ونسبية، إلى أن تبخرت فعلياً سلطة استبعاد أي شخص لأي سبب كان (في حين ازدادت سلطة الدولة، كما تبين من جراء الاندماج القسري الذي ترعاه الدولة)، يجب أن يسعى الليبرتاريون، في محاولتهم لإقامة نظام اجتماعي طبيعي حر، إلى استعادة الحق في الاستبعاد المتأصل في الملكية الخاصة من الدولة. ولن يتمكن الليبرتاريون قريباً من ممارسة حقهم في الإقصاء في الحياة اليومية إلا إلى الحد الذي يسمح لهم فيه الوضع بذلك. يجب أن يُميز الليبرتاريون عن غيرهم من خلال ممارستهم (وكذلك مناصرتهم) أشد أشكال التعصب والتمييز

تطرفاً ضد المساواة، والديمقراطيين، والاشتراكيين، والشيوعيين، ومتعددي الثقافات، والبيئيين، والسيئين، وعديمي الكفاءة، والوقحين، والمبتذلين، والفاحشين. مثل المحافظين الحقيقيين، الذين سيتعين عليهم أن ينفصلوا عن المحافظين الاشتراكيين الزائفين (أتباع بوكانان) والمحافظين الجدد، ويجب على الليبرتاريين الحقيقيين أن ينأوا بأنفسهم بشكل علني ومتفاخر عن المحتالين من الليبرتاريين اليساريين المدافعين عن المساواة والتعدد الثقافي والمناهضين للدولتية.

عن أخطاء الليبرالية الكلاسيكية ومستقبل الحرية

تشهد الليبرالية الكلاسيكية تراجعاً تدريجياً منذ أكثر من قرن. في حين بدأت ملامح الشؤون العامة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تتخذ طابعاً اشتراكياً شيئاً فشيئاً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويمكننا في الواقع وصف القرن العشرين بأنه قرن الاشتراكية بامتياز: الشيوعية والفاشية والاشتراكية القومية، والقرن الأكثر ديمومة للديمقراطية الاشتراكية (الليبرالية الأمريكية الحديثة ومذهب المحافظين الجدد)[1].

---

(1) يستخدم مصطلح الليبرالية هنا وفيما يلي بمعناه الأصلي أو الكلاسيكي على النحو المحدد، على سبيل المثال، ذكر مؤيدها الأبرز في القرن العشرين، لودفيج فون ميزيس، في أطروحته تحت عنوان الليبرالية عام 1927: في العرف الكلاسيكي (إيرفينغتون أون هدسون، نيويورك): مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1985)، ص 19: «لو عمدنا إلى تكثيف فحوى مذهب الليبرالية في كلمة واحدة فستكون: المِلكية، أي الحيازة الخاصة لوسائل الإنتاج (لأنّ الملكيّة الخاصة للسلع الاستهلاكية هي أمر طبيعي مفروغ منه وليست أمراً قابلاً للنزاع حتى من قبل الاشتراكيين والشيوعيين). وكل مطالب الليبرالية الأخرى تنبع من هذا المطلب الأساسي. في حين أنّ «الليبرالية» الأمريكية الحديثة لها معنى معاكس تقريباً يمكن نسبته إلى جون ستيوارت ميل وكتابه الصادر عام 1859 حول الحرية بصفتها منبع الاشتراكية المعتدلة الحديثة (الديمقراطية الاشتراكية)». ويلاحظ ميزيس (المرجع نفسه، ص 195)، أن جون ستيوارت ميل: هو من خلق الإرباك الطائش في الأفكار الليبرالية والاشتراكية التي أدت إلى تدهور الليبرالية الإنجليزية وإلى تقويض المعايير المعيشية للشعب الإنجليزي.... ومن المستحيل فهم أحداث الجيلين الأخيرين 1927 دون دراسة شاملة لما كتبه ميل. إنّ ميل من أكبر دعاة الاشتراكية. وقد وضع جميع الحجج التي من شأنها أن تدافع عن الاشتراكية بعناية فائقة. وبالمقارنة مع ميل، فإن جميع الكتاب الاشتراكيين الآخرين حتى ماركس وإنجلز ولاسال

لا شك أن هذا التدهور لم يكن متصلاً. لم تكن الأمور دائماً بهذا السوء من وجهة نظرٍ ليبرالية. كان هناك أيضاً بعض الفسحات. فعلى سبيل المثال وكنتيجة للحرب العالمية الثانية، شهدت ألمانيا الغربية وإيطاليا حالة تحرر كبيرة مقارنة بالوضع السابق في ظل الاشتراكية القومية والفاشية. وبالمثل، أدى الانهيار التام للإمبراطورية السوفيتية الشيوعية في أواخر الثمانينيات إلى تحرر ملحوظ في جميع أنحاء أوروبا الشرقية. ومع ذلك، وبقدر ما رحب الليبراليون بهذه الأحداث إلا أنها لم تكن مؤشراً على نهضة الليبرالية. بالأحرى، كان انتشار الطابع الليبرالي في ألمانيا وإيطاليا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار الليبرالية الحالية لما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية نتيجة أحداث خارجية وغير متوقعة كالهزيمة العسكرية مثلاً أو الإفلاس الاقتصادي الصريح. لقد كان تحرراً تلقائياً من النظام القديم، وكان الخيار التلقائي الذي جرى تبنيه لاحقاً كبديل للاشتراكية هو الديمقراطية الاشتراكية كما تجسدها الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية التي لم تهزم عسكرياً ولم تفلس اقتصادياً بعد.

وهكذا، حتى لو تمتع الليبراليون بفترات قصيرة من الانتعاش، فقد نجحت الاشتراكية في النهاية في إزاحة الليبرالية بالفعل، وكان هذا الانتصار الاشتراكي مثالياً إلى حد كبير لدرجة أنه حتى اليوم، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، استحوذ المحافظون الجدد على انتصار «نهاية التاريخ» ووصول «آخر إنسان»، أي على الألفية الأخيرة من الديمقراطية الاشتراكية العالمية التي تشرف عليها الولايات المتحدة والديمقراطية الاشتراكية المثلية الجديدة homo socio-democraticus[2].

بالكاد لهم أي أهمية. للاطلاع على نقد مفصل ومدمّر لجون ستيوارت ميل من منظور ليبرالي ليبرتاري، راجع موراي ن. روثبارد، الاقتصاد الكلاسيكي: منظور نمساوي في تاريخ الفكر الاقتصادي (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)، المجلد 2، الفصل الثامن.

(2) انظر فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ؟» المصلحة القومية 16 (صيف 1989)؛ شرحه، «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» (نيويورك: كتب آفون، 1993). وفي تلخيص لأطروحته، يكتب فوكوياما:

جرى النقاش حول أن إجماعاً ملحوظاً بشأن شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام حكومي (أي الديمقراطية الاشتراكية) قد شاع في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، وغزا أيديولوجيات منافسة مثل

II

حتى لو اعتبرنا أنّ التطلعات الهيجلية (نسبةً إلى هيجل) لهذا التفسير غير مجزية، والتي تشير إلى أن الليبرالية تمثل مرحلة انتقالية فقط من تطور الإنسان الديمقراطي

المَلكية الوراثية، والفاشية، ومؤخراً الشيوعية. وذكرت في نقاشي أيضاً أنّ الديمقراطية الليبرالية قد تشكل «نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية» و«الشكل النهائي للحكومة البشرية»، وعلى هذا النحو سوف تحدد «نهاية التاريخ». وهذا يعني أنه في حين اتسمت الأشكال السابقة للحكم بالعيوب الخطيرة والتناقضات اللاعقلانية التي أدت إلى انهيارها في نهاية المطاف، فإن الديمقراطية الليبرالية كانت خالية من مثل هذه التناقضات الداخلية الأساسية....هذا لا يعني أن الدورة الطبيعية للولادة، والحياة، والموت ستنتهي، وأن الأحداث المهمة لن تقع، أو أن الصحف التي تنقلها ستتوقف عن النشر. بل يعني أنه لن يكون هناك المزيد من التقدم في مسار تطور المبادئ والمؤسسات الأساسية، لأن كل المسائل الكبيرة قد وجدت حلّها للتو. (ص ص xi-xii).

ظهرت حركة المحافظين الجدد التي ينتمي إليها فوكوياما في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما انخرط اليسار الأمريكي بشكل متزايد في سياسات «القوة السوداء»، والتمييز الإيجابي، ومناصرة العروبة، و«الثقافة المضادة». على عكس هذه النزعات، فإن العديد من المثقفين اليساريين التقليديين (وغالباً ما كانوا سابقاً من التروتسكيين) و«ليبراليي» الحرب الباردة، بقيادة إيرفينج كريستول ونورمان بودوريتز، قطعوا علاقاتهم مع حلفائهم القدامى وتخلوا عن الملاذ القديم لسياسة اليسار، الحزب الديمقراطي، انتقالاً إلى الحزب الجمهوري. منذ ذلك الحين، اكتسب المحافظون الجدد، رغم أعدادهم القليلة، نفوذاً لا نظير له في السياسة الأمريكية، وروجوا لدولة الرفاهية المعتدلة «الرأسمالية الديمقراطية» و«النزعة المحافظة الثقافية» و«القيم العائلية»، وتنشيط النزعة التدخلية وخاصة السياسة الخارجية الصهيونية («المؤيدة لإسرائيل»). ومن رواد المحافظين الجدد شخصيات مثل ايرفينج كريستول وزوجته جيرترود هيميلفارب وابنه ويليام كريستول؛ ونورمان بودوريتز وزوجته ميدج ديكتور وابنه جون بودوريتز وأبنائه ستيفن مونسون وإليوت أبرامز؛ ومن قبل دانيال بيل، وبيتر بيرغر، وناثان جليزر، وسيمور مارتن ليبسيت، ومايكل نوفاك، وآرون ويلدافسكي، وجيمس ك. ويلسون؛ والصحفيون والمعلقون مثل ديفيد فروم، وبول جيجوت، ومورتون كوندراك، وتشارلز كراوثامر، ومايكل ليند، وجوشوا مورافتشيك، وإيميت تيريل، وبن واتنبرغ، ويسيطر المحافظون الجدد اليوم على حصة الأسد من الصحف والمنشورات مثل صحيفة ناشيونال انتيرست، وبابليك انتيرست، وكومنتري، ونيو ريبابليك، وأميريكان سبيكتاتور، وذا ويكلي ستاندرد، وواشنطن بوست، وول ستريت جورنال، ولديهم علاقات وثيقة مع العديد من المؤسسات الرئيسية مثل برادلي، وأولين وبيو وسكيف وسميث ريتشاردسن. انظر حول هذا بول غوتفريد، حركة المحافظين، مراجعة، محرر. (نيويورك: توين للنشر، 1993)؛ أيضاً جورج هـ. ناش، الحركة المحافظة في أمريكا (نيويورك؛ كتب أساسية، 1976).

الاشتراكي المتقدم كلياً[3]، فلا بد أن يستمر شعور الليبراليين بالألم لعلمهم أن الديمقراطية الاشتراكية لا بد أن تنهار اقتصادياً.

فيما مضى أدرك الجميع أن الشيوعية ستصل إلى نهايتها، ولكن عندما حدث ذلك، لم يكن هذا إيعاز لظهور الليبرالية. ومن ثم لا يوجد سبب مؤكد للافتراض أن الانهيار المستقبلي للديمقراطية الاشتراكية سوف يحمل نتائج أكثر إيجابية.

بافتراض أن مسار التاريخ البشري يتحدد بالأفكار (بدلاً من «القوى العمياء») وأنّ التغيرات التاريخية هي نتيجة التحولات الإيديولوجية في الرأي العام، يترتب على ذلك أنه يجب فهم التحول الاشتراكي في غضون مئة عام مضى على أنه نتيجة هزيمة فكرية وفلسفية ونظرية لليبرالية جراء رفض الرأي العام لمذهب الليبرالية باعتباره مذهباً خاطئاً[4]. في هذه الحالة، يمكن أن يتعامل الليبراليون مع الهزيمة بطريقتين. من ناحية، قد تستمر قناعتهم بأن الليبرالية مذهب سليم وأنّ الجمهور يرفضها رغم حقيقتها. ولا بدّ في هذه الحالة من تفسير سبب تمسك الناس بمعتقدات خاطئة رغم اطلاعهم على الأفكار الليبرالية الصحيحة[5]. ألا تمتلك الحقيقة دوماً جاذبيتها ومكاسبها الخاصة؟ ومن الضروري أن يوضح المرء أيضاً سبب الرفض

---

(3) هكذا، يكتب فوكوياما:

في حيز كبير جداً من العالم اليوم، لا توجد أيديولوجية تدّعي العالمية والقدرة على تحدي الديمقراطية الليبرالية، ولا يوجد مبدأ شرعي عالمي بخلاف سيادة الشعب.... لدينا مشكلة في تخيل عالم أفضل جذرياً من عالمنا، أو مستقبل بعيد في أساسه كل البعد عن الديمقراطية والرأسمالية.. لا يمكننا أن نصور لأنفسنا عالماً مختلفاً كلياً عن العالم الحالي، وأفضل منه في الوقت نفسه... إذا لم نكتف بالنظر إلى السنوات الخمس عشرة الماضية فقط، بل على مدار التاريخ بأكمله، لوجدنا أنّ الديمقراطية الليبرالية بدأت تشغل مكاناً خاصاً... هناك سياق أساسي في العمل يملي على جميع المجتمعات البشرية نمطاً تطورياً مشتركاً في اتجاه الديمقراطية الليبرالية - باختصار، شيء يشبه التاريخ العالمي للبشرية... إذا وصلنا الآن إلى مرحلة لا يمكن فيها تصوّر عالم مختلف جداً عن عالمنا حيث يبدو المستقبل أفضل حقيقةً من وضعنا الحالي، فهناك احتمال بأن يكون التاريخ نفسه قد انتهى. (نهاية التاريخ، ص ص 45-51).

(4) انظر حول هذا لودفيج فون ميزيس، النظرية والتاريخ: تفسير الثورة الاجتماعية والاقتصادية (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1985)، خاصة الجزء 4.

(5) لمحاولة فهم هذا الاتجاه، راجع لودفيج فون ميزيس، عقلية مناهضة للرأسمالية (جنوب هولندا، إلينوي: الطبعة الليبرتارية، 1972).

المتزايد لحقيقة الليبرالية لصالح الأكاذيب الاشتراكية. هل أصبح الناس أكثر تبلداً أو انحطاطاً؟ إن كان الأمر كذلك، كيف يمكن تفسيره؟[6]

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار الرفض مؤشراً على وجود خطأ ما في المذهب نفسه. في هذه الحالة، يجب إعادة النظر في الأسس النظرية وتحديد الخطأ الذي قد لا يفسر سبب رفض المذهب فقط، بل الأهم من ذلك سوف يفسر المسار الفعلي للأحداث. بمعنى آخر، يجب تفسير التحول نحو الاشتراكية على أنه تفكيك تدريجي واضح ومفهوم وقابل للتنبؤ بشكل منهجي للنظرية السياسية الليبرالية نتيجةً لهذا الخطأ باعتباره المصدر النهائي الذي يفسر كل حالة ارتباك اشتراكية لاحقة.

III

إنّ خطأ الليبرالية الجوهري الخطير يكمن أساساً في نظرية الحكومة[7].

إنّ الفلسفة السياسية الليبرالية الكلاسيكية -كما جسدها لوك وكما ظهرت بالشكل الأبرز في إعلان جيفرسون للاستقلال- كانت أولاً وقبل كل شيء عقيدة أخلاقية. وبيّنت الفلسفة الرواقية والسكولاستية (المدرسية) الحديثة أنها كانت تدور حول مفاهيم المِلكية الذاتية، والاستحواذ الأصلي للموارد الطبيعية المشاع والممتلكات والعقود باعتبارها حقوقاً إنسانية عالمية تنبع من صميم طبيعة الإنسان بصفته حيواناً عاقلاً[8]. ففي ظل الحكم الأميري والملكي، أدى هذا التأكيد على عالمية

---

(6) لمحاولة فيم هذا الاتجاه، راجع سيمور إيتسكوف، تراجع الاستخبارات في أمريكا (ويست بورت، كونيكتيكوت. برايجر، 1994). يتولى إيتسكوف هنا مهمة تفسير التدهور الاجتماعي الذي يمكن ملاحظته على وجه الخصوص في الولايات المتحدة كنتيجة للآثار التخريبية التي تروج لها سياسات الرفاهية العامة.

(7) فيما يتعلق بذلك، انظر بشكل خاص موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك 1998)؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993).

(8) انظر أيضاً إرنست كاسيرر، أسطورة الدولة (نيو هيفن، كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل، 1946)، خاصةً الفصول 8 و13؛ ريتشارد توك، الحقوق الطبيعية: أصلها وتطورها (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1979)؛ موراي ن. روثبارد، الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث: وجهة نظر نمساوية في تاريخ الفكر الاقتصادي (شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)، المجلد 1، خاصةً الفصل 4: هانز هيرمان

حقوق الإنسان إلى وضع الفلسفة الليبرالية تلقائياً بحالة معارضة جذرية لكل حكومة قائمة[9]. فالليبرالي يعتبر أنّ كل إنسانٍ، سواء كان ملكاً أو فلاحاً، يخضع لنفس مبادئ العدالة الأبدية والعالمية، وأن أيّ حكومة بإمكانها أن تستمد شرعية وجودها من خلال عقد مبرم مع أصحاب الملكيات الخاصة وإلا فإن وجودها لن يكون مشروعاً على الإطلاق[10]. ولكن هل يمكن تشريع وجود أي حكومة بهذا الشكل؟

الجواب الليبرالي الإيجابي معروفٌ جيداً. وينبثق من الافتراض الحقيقي الذي لا يمكن إنكاره وهو أنّ الكائن البشري مهما كانت طبيعته فإن القتلة والسارقين واللصوص والبلطجية والمحتالين سيبقون دائماً موجودين، وستكون الحياة في المجتمع مستحيلة إذا لم يخضع هؤلاء للتهديد بتطبيق العقوبات المادية عليهم.

من أجل الحفاظ على نظام اجتماعي ليبرالي، أصر الليبراليون على ضرورة أن يكون أفراد المجتمع في وضع يسمح لهم بالضغط على أي شخص لا يحترم حياة الآخرين وممتلكاتهم (عن طريق التهديد بالعنف أو تطبيقه) من أجل إلزامه بالخضوع لقواعد المجتمع. وقد خلص الليبراليون من هذه الفرضية الصحيحة إلى

هوبا، «الدولة الغربية كنموذج: التعلم من التاريخ»، السياسة والأنظمة. الدين والحياة العامة 30 (1997).

(9) وهكذا فإن لودفيج فون ميزيس، الأمة والدولة والاقتصاد (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1983) يصف الليبرالية بأنها «معادية للأمراء» (ص 33). من أجل تجنب أي سوء فهم، تجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم الشامل ينطبق، وقد طبق بالفعل من قبل ميزيس، على الحكام «المطلقين» لأوروبا في القرن السابع عشر والثامن عشر. لكنه لا ينطبق على الملوك والأمراء السابقين في العصور الوسطى، والذين كانوا عادةً مجرد أول النظراء primus inter pares، أي السلطات المعترف بها طوعاً والتي تعتبر خاضعة لنفس القانون الطبيعي العالمي مثل أي شخص آخر. انظر إلى هذا فريتز كيرن، المَلكية والقانون في العصور الوسطى (أكسفورد: بلاكويل، 1948).

(10) ومن هنا كتب كاسيرر:

أصبح مذهب عقد-الدولة في القرن السابع عشر من بديهيات الفكر السياسي.. وقد مثلت هذه الحقيقة خطوة كبيرة وحاسمة. لأننا إذا اعتمدنا وجهة النظر هذه، وقلصنا النظام القانوني والاجتماعي من أجل تحرير الأفعال الفردية، وتقديم حاكم تعاقدي طوعي للمحكومين، فسوف يتلاشى كل الغموض. لا يوجد شيء أكثر وضوحاً من العقد. يجب إبرام العقد مع الإدراك التام لمعناه وعواقبه؛ ويفترض تحصيل الموافقة الحرة مسبقاً من جميع الأطراف المعنية. إذا استطعنا تتبع الدولة إلى هذا الأصل، فستصبح حقيقة واضحة ومفهومة تماماً. (أسطورة الدولة، ص ص 172-173).

أن هذه المهمة التي لا غنى عنها والمتمثلة في الحفاظ على القانون والنظام هي الوظيفة الفريدة التي تضطلع بها الحكومة[11].

إن كان هذا الاستنتاج صحيحاً أم لا، يتوقف الجواب على تعريف الحكومة. فهذا الاستنتاج صحيح إذا كانت الحكومة تعني ببساطة أي فرد أو شركة تقدم خدمات الحماية والأمن لعملائها من أصحاب الملكية الخاصة يدفعون طوعاً مقابل هذه الخدمات. ومع ذلك، لم يكن هذا هو تعريف الحكومة الذي تبناه الليبراليون. بالنسبة لليبرالي، لا تعتبر الحكومة مجرد شركة متخصصة لأنها تمتلك خاصتين فريدتين؛ فهي على عكس الشركة العادية، تمتلك احتكاراً إقليمياً إلزامياً للولاية القضائية (صنع القرار النهائي) والحق في فرض الضرائب. ولكن قبول تعريف الحكومة هذا يعني أن الاستنتاج الليبرالي خاطئ ومتناقض. أي أن تعريف الحكومة لا ينبع من حق المرء وحاجته لحماية ممتلكاته لأن هذه الحماية يقدمها محتكر الولاية القضائية والضرائب بشكل مشروع وفعال. ويمكن في الوقت نفسه، إثبات أن أي مؤسسة من هذا القبيل تتعارض مع مفهوم الحماية المشروعة والفعالة للممتلكات!

وفقاً للمذهب الليبرالي، فإن حقوق الملكية الخاصة تسبق وجود أي حكومة بشكل منطقي وزمني. وهي ناتجة عن أعمال الاستحواذ الأصلي أو الإنتاج أو التبادل من المالك السابق إلى اللاحق وتتعلق بحق المالك في الولاية القضائية الحصرية على الموارد المادية المحددة. كما أنّ الغرض من الملكية الخاصة هو إنشاء مجالات مستقلة فعلياً للولاية القضائية الحصرية لتفادي أي تضارب محتمل فيما يتعلق باستغلال الموارد النادرة. ولا يمكن لصاحب الملكية الخاصة أن يتنازل عن حقه في الولاية القضائية النهائية وحماية ملكيته المادية لشخص آخر ما لم يقم ببيع أو نقل هذه الملكية بطريقة أخرى (وفي هذه الحالة يكتسب شخص آخر حق الولاية القضائية الحصرية عليها)[12].

---

(11) انظر ميزيس، الليبرالية، ص 37.

(12) عالم الفيزياء الفرنسي ميرسيه دو لا ريفير في القرن الثامن عشر، والذي كان في وقت من الأوقات من نبلاء المارتينيك ومستشاراً لكاترين العظمى امبراطورة روسيا لفترة قصيرة، لخص الموقف الليبرالي بشكل جيد في كتابه «النظام الطبيعي». وأوضح أنه بحكم عقليته، كان الإنسان قادراً على إدراك القوانين التي كانت

يجوز لكل صاحب ملكية أن يشارك في مزايا تقسيم العمل، لكنه يسعى إلى تأمين حماية أكثر أو أفضل لممتلكاته من خلال التعاون مع مالكي العقارات الآخرين وممتلكاتهم. يجوز لكل صاحب ملكية أن يشتري من أي شخص آخر، أو يبيعه، أو يتعاقد معه بطريقة أخرى تضمن حماية أكثر أو أفضل للممتلكات، ويجوز لكل صاحب ملكية في أي وقت ومن جانب واحد أن يوقف أي تعاون من هذا القبيل مع الآخرين أو تغيير مضامين هذا التعاون. ومن ثم، من أجل تلبية الطلب على الحماية، سيكون من المشروع والممكن اقتصادياً أن يظهر أفراد أو وكالات متخصصة في توفر خدمات الحماية والتأمين والتحكيم للعملاء المتطوعين مقابل رسوم[13].

ورغم سهولة تصور الأصل التعاقدي لنظام مزودي خدمة الأمن التنافسيين، فإنّ من الصعب تصوّر كيف يمكن لأصحاب الملكية الخاصة أن يبرموا عقداً يمنح الحق لوكيل آخر بإجبار أي شخص داخل منطقة معينة على التوجه إليه حصرياً للحصول على الحماية واتخاذ القرارات ومنع أي وكيل آخر من تقديم خدمات الحماية. ويعني عقد الاحتكار هذا أن كل صاحب ملكية خاصة قد سلم حقه في اتخاذ القرارات النهائية وحماية شخصه وممتلكاته بشكل دائم لشخص آخر. وأيضاً، عند نقل هذا الحق إلى شخص آخر، فإن الإنسان يسمح لنفسه بالخضوع لعبودية دائمة. ويرفض المذهب الليبرالي تقديم عقد من هذا القبيل من أصله (ومن ثم هو عقد لاغٍ وباطل) لأنه يتناقض مع الأساس المنطقي العملي لجميع العقود، أي عقود الملكية

السبب في سعادته العظمى، وأن كل العلل الاجتماعية تنبع من تجاهل قوانين الطبيعة البشرية هذه. فالطبيعة البشرية تفرض أن حق الحفاظ على الذات يشمل الحق في الملكية، وأنّ أي ممتلكات فردية مما ينتجه الإنسان من التربة تتطلب حقه بامتلاك الأرض نفسها. لكن الحق في ملكية الشيء لن يكون له معنى دون حرية استخدامه، ومن ثم فإن الحرية مشتقة من الحق في الملكية. ينشط الناس ويزدهرون باعتبارهم حيوانات اجتماعية، وتتحقق سعادة الجميع من خلال التجارة وتبادل الممتلكات. انظر روثبارد، الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث، ص 370.

(13) انظر حول هذا موراي ن. روثبارد، السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد (كنساس سيتي: شيد أندروز وماكميل، 1977)، الفصل الأول 1.

الخاصة والملكية الذاتية[14]. لا يحق لأحد أو على الأرجح لن يوافق أحد على جعل شخصه وممتلكاته رهنا بأفعال شخص آخر والبقاء دون حول ولا قوة بشكل دائم.

وبالمثل لا يمكن تصور فكرة أن شخصاً قد يمنح المسؤول عن حمايته الحق الدائم في فرض الضرائب. ولا يمكن لأحد أن يبرم عقداً يسمح من خلاله للمسؤول عن حمايته بأن يحدد من جانب واحد، دون موافقة المحمي، المبلغ الذي يجب أن يدفعه المحمي مقابل حمايته.

منذ عهد لوك، حاول الليبراليون حل هذا التناقض الداخلي من خلال إعداد اتفاقيات عقود أو دساتير «تقديرية» أو «ضمنية» أو «نظرية». ومع ذلك، فإن كل هذه المحاولات الملتوية والمرتبكة لم تسهم إلا في العودة للاستنتاج نفسه الذي لا مفر منه: من المستحيل استنباط تبرير وجود الحكومة من خلال العقود الواضحة المبرمة بين أصحاب الممتلكات الخاصة[15].

---

(14) نقد نظرية العقد الخاصة بالدولة هنا مع توماس هوبز وأعماله «المواطن» (الفصول 5-7) والطاغية (الفصول 17-19). ادعى هوبز أنه بمجرد انعقاد الرابطة القانونية بين الحاكم والمواطنين يصبح من المستحيل فكها. ولكن، يلاحظ كاسيرر أنّ:

معظم الكتاب المؤثرين على السياسة في القرن السابع عشر رفضوا الاستنتاجات التي توصل إليها هوبز. لقد اتهموا عالم المنطق العظيم بالتناقض في المصطلحات. إذا تمكن الإنسان من التخلي عن شخصيته [أي حقه في الملكية الذاتية] فإنه سيتوقف عن كونه كائناً أخلاقياً. سيصبح شيئاً بلا حياة -وكيف يمكن لمثل هذا الشيء إلزام نفسه بأي عهد- كيف يمكنه تقديم الوعود أو إبرام عقد اجتماعي؟ إنّ هذا الحق الأساسي، الحق في الشخصية، يشمل إلى حد ما جميع الحقوق الأخرى. والحق بالحفاظ على الشخصية وتطويرها هو حق عالمي لا يخضع لنزوات وأوهام أفراد آخرين، ولا يمكن نقله من فرد إلى آخر. ومن ثم فإن عقد الحكم الذي هو الأساس القانوني لجميع القوى المدنية، له حدوده الفطرية المتأصلة.

لا يوجد أي اتفاقية خضوع، ولا يوجد أي قانون يتيح للإنسان من خلاله التخلي عن حريته واستعباد نفسه. لأنه بمثل هذا الفعل من التنازل سيتخلى عن تلك الشخصية التي تشكل طبيعته وجوهره: سيفقد إنسانيته (أسطورة الدولة، ص 195).

(15) حول وجهات نظر جون لوك حول «الموافقة»، راجع أطروحتين حول الحكومة، الكتاب الثاني، القسم 119-122. وإذ يدرك أن الحكومة لا تستند إلى موافقة «صريحة»، يكتب لوك:

تكمن الصعوبة في ما ينبغي النظر إليه على أنه موافقة ضمنية، وإلى أي مدى يرتبط الأمر بموافقة الشخص، طالما أنه لم يعبّر عنها على الاطلاق. وبناء عليه، أقول أن كل رجل يمتلك أو ينعم بأي جزء من ممتلكات أي حكومة فإنه يعطي بموجب هذا موافقته الضمنية، ويصبح ملزماً إلى حد بعيد بالامتثال لقوانين تلك

الحكومة، مثل أي شخص آخر يخضع لها، سواء كانت تلك الأرض له ولورثته إلى الأبد، أو مجرد سكن مؤقت لمدة أسبوع واحد فقط؛ أو بالكاد يسافر بحرية على الطريق السريع؛ وفي الواقع، قد يصل الأمر إلى حد وجود أي شخص داخل أراضي تلك الحكومة (الفصل 119).

بناء على ما ذكره لوك، بمجرد أن تنشأ حكومة ما، بغض النظر عما إذا وافق الإنسان صراحةً على حكمها أساساً أم لا، وبغض النظر عما تفعله هذه الحكومة في أعقاب ذلك، فسوف يعتبر أن الفرد وافق «ضمنياً» على وجودها وعلى كل ما تفعله طالما استمر في العيش في «منطقته». أي أن كل حكومة تحظى دائماً بموافقة جماعية من كل من يقيم تحت سلطتها القضائية، ولا شيء سوى الهجرة يمكن اعتباره تصويتاً بالرفض وسحباً للموافقة، وفقاً لما ذكره لوك (الفصل 121).

وفي محاولة حديثة، وحتى أقل إقناعاً (أو أكثر سخافة) على نفس المنوال، انظر جيمس م. بوكانان وجوردون تولوك، حسابات الموافقة (آن أربور: مطبعة جامعة ميشيغان، 1962)، وجيمس بوكانان، قيود الحرية: بين الفوضى والطغيان (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1975) وكما فعل لوك قبلهم، أدرك بوكانان وتولوك أنه لا توجد حكومة، في أي مكان، مبنية على موافقة صريحة أو عقود واضحة. لكنهما يؤكدان أن لا داعي للقلق، لأن هذا لا يعني أن الحكومات لا تعتمد على موافقة بالإجماع.

حتى في حالة وجود خلافات فعلية ومعارضين حقيقيين، فإن هذه الحقيقة قد تحجب بعض الاتفاقات الأساسية والأعمق والقبول المشترك بالإجماع على مستوى «الخيار الدستوري» وصنع القرار. ولكن أخبرنا بوكانان وتولوك لاحقاً أن هذا الاتفاق الأساسي الأعمق حول «قواعد اللعبة» ليس اتفاقاً حقيقياً أيضاً، ففي الواقع لم يجر يوماً الاتفاق على أي دستور صراحة من قبل جميع الأطراف المعنية. وهذا ما يشيرون إليه على أنه اتفاق «مفاهيمي نظري» وإجماع «مفاهيمي نظري». من خلال هذا الالتفاف حول الـ «لا» الحقيقية وتحويلها إلى «نعم» مفاهيمية نظرية «، استطاع بوكانان وتولوك أولاً توصيف الدولة كمؤسسة طوعية على قدم المساواة مع شركات الأعمال الخاصة:

«السوق والدولة هما الجهازان اللذان يتم من خلالهما تنظيم التعاون وجعله ممكناً. يتعاون الناس من خلال تبادل السلع والخدمات في أسواق منظمة، وينطوي هذا التعاون على مكاسب متبادلة. ويدخل الفرد في علاقة تبادلية يعزز من خلالها مصلحته عن طريق توفير بعض المنتجات أو الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الفرد على الجانب الآخر من الصفقة. في الأساس، يبقى العمل السياسي والجماعي في ظل النظرة الفردية للدولة هو نفسه. يجد شخصان أو أكثر أنّ من المفيد للطرفين توحيد جهودهما لتحقيق أغراض مشتركة معينة. أي أنهما يتبادلان المدخلات بهدف تأمين الناتج المشترك» (حسابات الموافقة، ص 19).

وأيضاً على نفس المنوال، يدعي بوكانان أنه اكتشف مبرراً للوضع الراهن. إن عبارة «مؤسسات الوضع الراهن» تجسد وتصف دائماً «عقداً اجتماعياً ضمنياً قائماً ومستمراً». حتى في حال عدم وجود عقد أصلي أبداً، وعدم شعور أفراد المجتمع الحاليون بأي التزام أدبي أو أخلاقي للامتثال للشروط المحددة في الوضع الراهن، وعندما ينتهك هذا العقد عدة مرات... فإن عقد الوضع الراهن يعكس هذه الحالة. ومن ثم، بغض النظر عن تاريخه، يجب تقييم الوضع الراهن كما لو كانت تعاقدياً شرعياً. (بوكانان، قيود الحرية، ص ص 84، 85، 96).

IV

إنّ قبول الليبرالية الخاطئ لمؤسسة الحكومة بما يتناقض مع المبادئ الليبرالية الأساسية المتمثلة في الملكية الذاتية والاستحواذ الأصلي والملكية والعقد، أدى بالنتيجة إلى تدميرها.

أولاً وقبل كل شيء، يترتب على الخطأ الأولي المتعلق بالوضع الأخلاقي للحكومة أن الحل الليبرالي للمشكلة الإنسانية الأبدية المتمثلة في الأمن (حكومة محدودة دستورياً) هو مثال متناقض ومستحيل من الناحية العملية. وعلى عكس النية الليبرالية الأصلية المتمثلة في حماية الحرية والملكية، فإن كل حكومة صغرى لديها ميل متأصل إلى أن تصبح حكومة كبرى.

بمجرد قبول مبدأ الاحتكار القضائي الحكومي وسلطة فرض الضرائب واعتباره مبدأ عادلاً، فإن أي فكرة عن تقييد سلطة الحكومة وحماية الحرية الفردية والملكية تصبح مجرد وهم. ومن المتوقع في ظل الرعاية الاحتكارية، استمرار ارتفاع سعر العدالة والحماية وانخفاض جودة العدالة والحماية. وتبدي وكالة الحماية الممولة من الضرائب تناقضاً من حيث المبدأ لأنها الحامية الاحتكارية للملكية التي ستقود حتماً إلى المزيد من الضرائب وحماية أقل. حتى إذا اقتصرت نشاطات الحكومة، كما يدعو الليبراليون، على حماية حقوق الملكية الموجودة مسبقاً، فإن السؤال التالي هو ما مقدار هذه الحماية؟ مدفوعاً كما الجميع بالسعي وراء مصلحته الذاتية وفشله في العمل ولكن في ظل سلطته الفريدة في فرض الضرائب، ستكون إجابة الوكيل الحكومي هي نفسها دائماً: لنرفع النفقات على الحماية إلى الحد الأقصى (وكأن أغلب ثروات الأمة تنفق على تكاليف الحماية)، والحدّ في الوقت نفسه من الإنتاج الفعلي للحماية. كلما زادت الأموال التي يمكن للمرء إنفاقها وقلّ الجهد الواجب بذله كي ينتج، سيكون أفضل حالاً[16].

---

(16) يشرح موراي ن. روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك: كولير، 1978)، ص ص 215-216: هناك مغالطة شائعة، اعتمدت حتى من قبل معظم دعاة الحرب، وهي أنه يتعين على الحكومة توفير «خدمة

كما أنّ احتكار الولاية القضائية سيؤدي حتماً إلى تدهور مستمر في جودة الحماية. إذا كان بوسع المرء أن يطالب الحكومة حصرياً بتطبيق العدالة، فسوف يتم تشويه العدالة لصالح الحكومة، على الرغم من الدساتير والمحاكم العليا. فالدساتير والمحاكم العليا هي دساتير ووكالات حكومية، وأي قيود على الإجراءات الحكومية التي قد تتضمنها أو تحدها يقررها دائماً وكلاء المؤسسة ذاتها قيد النظر.

ومن ثم كما هو متوقع، سوف يستمر تغيير تعريف المِلكية والحماية وتوسيع نطاق الولاية القضائية إلى الحد الذي يلبي مصالح الحكومة[17].

ثانياً، يترتب على الخطأ المتعلق بالوضع الأخلاقي للحكومة أن يصبح التفضيل الليبرالي التقليدي للحكومة المحلية (اللامركزية والصغيرة إقليمياً) متقلباً ومتناقضاً[18]. وعلى النقيض من النية الليبرالية الأصلية، فإن كل حكومة، بما في ذلك

حماية الشرطة»، كما لو أن حماية الشرطة كانت كياناً واحداً مطلقاً، وكمية ثابتة من شيء توفره الحكومة للجميع. في الواقع، هناك درجات لا حصر لها من جميع أنماط الحماية. فمثلاً سيحصل أي شخص أو شركة، على شرطي على أهبة الاستعداد يقوم بدوريات مرة واحدة في الليلة، أو على شرطيين يتجولان باستمرار حول كل مبنى، أو سيارات الدورية الجوالة، أو حتى حارس شخصي أو عدة حراس شخصيين على مدار الساعة. كما أن هناك العديد من القرارات الأخرى التي يجب على الشرطة اتخاذها، والتي يصبح تعقيدها واضحاً بمجرد أن ننظر إلى ما وراء أسطورة «الحماية» المطلقة. من أين تتلقى الشرطة تمويلها المحدود دوماً وكذلك تمويل جميع الأفراد والمنظمات والوكالات الأخرى؟ إلى أي حدّ يجب أن تنفق الشرطة على المعدات الإلكترونية؟ ومعدات رفع البصمات؟ والمحققين مقابل الشرطة النظامية؟ والسيارات الدورية مقابل شرطة المشاة، إلخ؟ النقطة المهمة هي أن الحكومة لا تمتلك طريقة عقلانية لجمع تلك المخصصات. تعرف الحكومة فقط أن لديها ميزانية محدودة.

(17) يوضح موراي ن. روثبارد في كتابه «من أجل حرية جديدة»، ص 48:
لا يمكن لأي دستور أن يفسر أو يفرض نفسه بنفسه؛ بل يجب أن يفسر من قبل الأشخاص. وإذا منحت السلطة المطلقة لتفسير الدستور للمحكمة العليا التابعة للحكومة، فإن الميل الحتمي هو أن تستمر المحكمة في فرض موافقتها على منح صلاحيات أوسع من أي وقت مضى لحكومتها. علاوة على ذلك، فإن «الضوابط والتوازنات» التي روّج لها بشدة و«الفصل بين السلطات» في الحكومة الأمريكية باتت واهية بالفعل، لأنه بالتحليل النهائي، كل هذه الانقسامات هي جزء من نفس الحكومة وتحكمها نفس المجموعة من الحكام.

(18) حول التفضيل الليبرالي المميز للحكومة اللامركزية، انظر فيلهلم روبك، ما وراء العرض والطلب (بيرن: بول هاوبت، 1979)، الفصل الخامس.

الحكومة المحلية، لديها ميل متأصل نحو المركزية وأن تصبح في نهاية المطاف حكومة عالمية.

بمجرد قبول المبدأ الخاطئ الذي يفترض أنه من أجل تحقيق الحماية والتعاون السلمي بين شخصين (أ) و(ب)، فمن المبرر والضروري أن يكون هناك محتكر قضائي (س)، يلي ذلك استنتاج مزدوج. في حال وجود أكثر من محتكر إقليمي واحد، (س) و(ع) و(ص)، إذن، وكما هو مفترض، لن يكون هناك سلام بين (أ) و(ب) دون (س)، وكذلك لا يمكن أن يكون هناك سلام بين المحتكرين(س) و(ع) و(ص) طالما هم في «حالة من الفوضوية» مع بعضهم بعضاً. ومن ثم، من أجل تحقيق أمنية الليبرالية بالسلام العالمي الأبدي، فإن إضفاء طابع المركزية والتوحيد على كل العمليات السياسية، وتأسيس حكومة عالمية واحدة في نهاية المطاف، يصبح له ما يبرره ويجعله ضرورياً[19].

---

(19) ومن المثير للاهتمام، أن الاشتراكيين من جميع المشارب (الماركسيون التقليديون والديمقراطيون الاشتراكيون و«الليبراليون» الأمريكيون والمحافظون الجدد) لم يظهروا عادة صعوبة تذكر في قبول فكرة الحكومة العالمية، وكانوا على الأقل ثابتين، ولكن نادراً ما أقر الليبراليون الكلاسيكيون بحقيقة أن مذهبهم يجبرهم على أن يكونوا دعاة حكومة عالمية واحدة وموحدة، بل تمسكوا بدلاً من ذلك بفكرة الحكومة اللامركزية. ولا يعدّ الاتساق النظري أمراً جيداً بالضرورة؛ فإذا كانت النظرية متسقة لكنها خاطئة، فقد يفضل المرء لو أنها كانت غير متسقة. لكن النظرية غير المتسقة لا يمكن أن تكون صحيحة أبداً، ونتيجة التهرب من مواجهة عدم اتساق موقفهم النظري، أهمل الليبراليون الانتباه إلى ظاهرتين مهمتين و«غريبتين»؛ من الناحية الأولى، إذا كان القانون والنظام يتطلب وجود القاضي الاحتكاري والجهة التنفيذية (الحكومة)، كما يزعمون، فلماذا تبدو العلاقة بين رجال الأعمال الألمان والأميركيين، على سبيل المثال، سلمية تماماً مثل العلاقة بين رجال الأعمال في نيويورك وكاليفورنيا، على الرغم من حقيقة أن الأول يعيش في «دولة فوضوية أناركية»؟ أليس هذا دليلاً إيجابياً على أن وجود الحكومة ليس ضرورياً من أجل الحصول على السلام؟! ومن الناحية الثانية، في حين أن العلاقة بين المواطنين والشركات من مختلف البلدان ليست أكثر ولا أقل سلمية من العلاقة بين المواطنين والشركات في نفس البلد، فإن من الواضح بنفس القدر أن العلاقة بين أي حكومة، لنفترض حكومة الولايات المتحدة، مع مواطنيها من جهة وكذلك مع الحكومات (الأجنبية) الأخرى ومواطنيها من جهة أخرى هي أبعد ما تكون عن السلمية. في الواقع، قدّر رودولف روميل في كتابه المعروف «الموت على يد الحكومة» (نيوبرونزويك، نيوجيرسي: ترانسكشن للنشر، 1995)، أنه خلال القرن العشرين وحده، كانت الحكومات مسؤولة عن وفاة ما يقرب من 170 مليون شخص. أليس هذا دليلاً إيجابياً على أن النظرة

أخيراً، ونتيجة الوقوع في خطأ قبول وجود الحكومة فقد تحولت الفكرة القديمة عن عالمية حقوق الإنسان ووحدة القانون إلى فكرة مبهمة ومشوشة ومجرد وسيلة لفرض مذهب المساواة تحت عنوان «المساواة قبل القانون». وبمجرد دمج فكرة حقوق الإنسان العالمية مع فكرة وجود الحكومة، ستكون النتيجة هي المساواة وتدمير حقوق الإنسان، على عكس المشاعر المناهضة للمساواة أو حتى المشاعر الأرستقراطية لدى الليبراليين القدامى[20].

ما أن يُفترض خطأً أن الحكومة عادلة، وأنّ يستبعد الأمراء والملوك لأنهم يتعارضون مع فكرة حقوق الإنسان العالمية، فسوف يبرز السؤال حول اتساق فكرة الحكومة مع فكرة العالمية والمساواة بين حقوق الإنسان. الجواب الليبرالي هو فتح باب المشاركة والدخول في الحكومة على قدم المساواة للجميع عن طريق الديمقراطية. يُسمح للجميع -وليس فقط طبقة النبلاء- بأن يصبحوا مسؤولين حكوميين وأن يمارسوا الوظائف الحكومية. ولكن هذه المساواة الديمقراطية أمام القانون هي أمر مختلف تماماً عن فكرة قانون عالمي واحد يطبق على الجميع في كل مكان وفي جميع الأوقات، ولا تتوافق معها على الإطلاق. بل على النقيض من ذلك، لقد حافظت الديمقراطية على مبدأ عدم المساواة المتبع في قانون الملوك الأعلى مقابل قانون التبعية للمواطنين العاديين من خلال الفصل بين القانون العام والقانون الخاص وسيادة السابق على الأخير[21]. ففي ظل الديمقراطية، الجميع متساوون حيث الدخول إلى الحكومة مفتوح للجميع على قدم المساواة وبنفس الشروط.

الليبرالية فيما يتعلق بـ «دولة الفوضى» التي مزقتها النزاعات و«الدولتية» باعتبارها الشرط الأساسي للأمن والسلام هي عكس الحقيقة تماماً؟

(20) حول الجذور الأرستقراطية لليبرالية، انظر برتراند دو جوفينيل، حول السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها (نيويورك: فايكنج، 1949)، الفصل 17؛ إريك فون كوهنيلت-ليديهن، الحرية أو المساواة (فرونت رويال: مطبعة كريستيندوم، 1993).

(21) حول التمييز بين القانون الخاص والعام، انظر، برونو ليوني، الحرية والقانون (انديانابوليس،.: تمويل الحرية، 1991)؛ فريدريش إ. هايك، القانون والتشريع، والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973)، المجلد 1، خاصة الفصل 6.

في الديمقراطية لا توجد امتيازات شخصية أو أشخاص مميزون. ولكن، توجد امتيازات وظيفية ووظائف مميزة. وطالما أنهم يتمتعون بصفتهم الرسمية، فإن موظفي الحكومة الديمقراطية محكومون ومحميون من قبل القانون العام، ومن ثم يشغلون منصباً متميزاً مقارنة مع الأشخاص الذين يعملون تحت سلطة القانون الخاص فقط (خاصة في السماح لهم بدعم أنشطتهم الخاصة من أموال الضرائب المفروضة على الخاضعين للقانون الخاص)[22]. الامتياز والتمييز القانوني لن يختفيا، بل العكس هو الصحيح. بدلاً من أن يقتصر على الأمراء والنبلاء، سيكون الامتياز والحمائية والتمييز القانوني متاحاً للجميع ويمكن ممارسته من قبل الجميع.

ومن المتوقع أن يتعزز في ظل الديمقراطية الميل نحو الاحتكار القسري ونحو زيادة الأسعار وخفض جودة السلع أكثر من أي وقت مضى.

وباعتبارهما محتكرين بالوراثة، يتعامل الملك أو الأمير مع الأرض والأشخاص الخاضعين لولايتهما القضائية وكأنهم من ضمن ممتلكاته الشخصية ويشارك في الاستغلال الاحتكاري «لممتلكاته». وفي ظل الديمقراطية، يبقى هذا الاحتكار والاستغلال راسخاً. فعلى الرغم من السماح للجميع بدخول الحكومة، فإن هذا لا

---

(22) لخص راندي إ. باميت بإيجاز تعارض القانون الخاص والعام «الأشمل، القانون، والأناركية»، المنتدى التحرري (فبراير 1976)، ص 7:

على سبيل المثال، تشير الدولة إلى أنه لا يجوز للمواطنين أن يأخذوا بالقوة أشياءً تخص الآخرين ضد إرادتهم. لكن هذا ما تفعله الدولة بالضبط من خلال سلطتها في فرض ضرائب... والأهم من ذلك، تشير الدولة أيضاً إلى أنه يجوز للشخص استخدام القوة ضد شخص آخر دفاعاً عن النفس، أي فقط دفاعاً عن النفس ضد شخص آخر بدأ باستخدام القوة ضده. إن تجاوز حق الفرد في الدفاع عن النفس سيكون بمثابة اعتداء على حقوق الآخرين، وانتهاك لواجبه القانوني. لكن الدولة من خلال احتكارها المزعوم تفرض قسراً ولايتها القضائية على الأشخاص الذين ربما لم يرتكبوا أي خطأ. وبذلك، فإنها تنتهك حقوق مواطنيها، وهي الحقوق نفسها التي تقول قواعدها أنه لا يجوز للمواطنين انتهاكها.

وهنا يمكن إضافة ملاحظتين هامتين: تقول الدولة لمواطنيها «لا تخطف أو تستعبد إنساناً آخر». لكن الدولة نفسها تفعل هذا بالضبط من خلال تجنيد مواطنيها في جيشها. وتقول الدولة لمواطنيها «لا تقتل أو تسفك دم إخوانك البشر». لكن الدولة تفعل ذلك بالتحديد بمجرد إعلان «حالة الحرب». انظر أيضا روثبارد، أخلاقيات الحرية، الفصول 22 و23.

يلغي التمييز بين الحكام والمحكومين. الحكومة والمحكومين ليسوا الشخص نفسه.. وبدلا من حكم الأمير الذي يعتبر البلد ملكاً خاصاً له، يتولى مسؤول مؤقت وقابل للتبديل مهمة الحكم الاحتكاري للبلاد. وهذا الحاكم لا يمتلك البلد، ولكن يُسمح له باستخدامه لخدمة مصالحه طالما هو جالس في منصبه. ويمتلك حق الانتفاع الحالي منه ولكن لا يمتلكه كرأس مالٍ وهذا لا يلغي الاستغلال، بل على العكس من ذلك، سيجعله أقل خضوعاً للحسابات وينفّذ دون أي اعتبار لمخزون رأس المال. بمعنى آخر، سيكون الاستغلال قصير النظر[23]. علاوة على ذلك، ومع الدخول الحر إلى الحكومة والمشاركة فيها فإنّ تحريف مفهوم العدالة سوف يستمر بشكل أسرع من ذي قبل. وبدلاً من حماية حقوق الملكية الخاصة الموجودة مسبقاً، ستصبح الحكومة الديمقراطية آلة لإعادة التوزيع المستمر لحقوق الملكية الموجودة مسبقاً تحت شعار «الضمان الاجتماعي» المضلل، إلى أن تختفي فكرة حقوق الإنسان العالمية والثابتة وتستبدل كلياً بالقانون باعتباره تشريع حكومي إيجابي.

V

في ضوء ذلك، يمكن البحث عن إجابة للسؤال حول مستقبل الليبرالية.

بسبب خطأها الجوهري المتعلق بالوضع الأخلاقي للحكومة، ساهمت الليبرالية فعلياً في تدمير كل شيء كانت قد وضعته في الأصل للمحافظة على (الحرية والملكية) وحمايتها. بمجرد وقوع خطأ قبول مبدأ الحكومة، باتت مسألة وقت فقط قبل أن تعلن الاشتراكية انتصارها النهائي على الليبرالية. إن مفهوم المحافظين الجدد عن

---

(23) كما يلاحظ روثبارد في هذا الصدد:

من الغريب أن جميع الكتاب تقريباً يكررون ببغائية فكرة أن أصحاب الملكية الخاصة، الذين يمتلكون زمام التفضيل الزمني للوقت، يجب أن يلقوا «نظرة قصيرة الأفق»، بينما يمكن للمسؤولين الحكوميين فقط إلقاء «نظرة بعيدة الأفق» وتخصيص الممتلكات لتعزيز «الرفاهية العامة». الحقيقة هي العكس تماماً. يمكن للفرد الخاص، الآمن في ملكيته وفي مورد رأس ماله، أن يلقي نظرة بعيدة الأفق لأنه يريد الحفاظ على القيمة الرأسمالية لمورده. والمسؤول الحكومي هو من عليه أن ينهب ويهرب، وهو من عليه أن يسلب الممتلكات في أثناء وجوده في منصب القيادة. (السلطة والسوق، ص 189).

«نهاية التاريخ» للديمقراطية الاشتراكية العالمية التي تفرضها الولايات المتحدة هو نتيجة قرنين من الارتباك الليبرالي. وهكذا، لن يكون لليبرالية في شكلها الحالي أيّ مستقبل. بالأحرى، إن مستقبلها هو الديمقراطية الاشتراكية، وقد بلغنا المستقبل للتو (ونحن نعلم أنّ لا فائدة ترجى منها).

بمجرد قبول فرضية الحكومة، يُهجر الليبراليون دون جدال في حين يتابع الاشتراكيون هذه الفرضية وصولاً إلى نهايتها المنطقية. إذا كان الاحتكار عادلاً، فالمركزية عادلة. إذا كان فرض الضرائب عادلاً، فإن فرض المزيد من الضرائب عادل أيضاً. وإذا كانت المساواة الديمقراطية عادلة، فإن مصادرة أصحاب الممتلكات الخاصة أمر عادل أيضاً (في حين أن الملكية الخاصة ليست كذلك). بالفعل، ما الذي قد يقوله الليبرالي لصالح تخفيض الضرائب ومنع إعادة التوزيع؟

وإذا اعتبرت الضرائب والاحتكارات عادلة، فإن الليبرالي ليس لديه الحق في إثارة قضية أخلاقية[24]. والسعي لخفض الضرائب ليس حتمية أخلاقية. بل إن القضية الليبرالية هي حصراً قضية اقتصادية. إذ سينتج عن خفض الضرائب على

(24) ويكتب موراي ن. روثبارد:

ومن ثم إذا كان يحق للحكومة فرض ضرائب بشكل شرعي، فلماذا لا تفرض ضرائب على رعاياها لتوفير السلع والخدمات الأخرى التي قد تكون مفيدة للمستهلكين: لماذا لا تقوم الحكومة، على سبيل المثال، ببناء مصانع الصلب، وتوفير الأحذية والسدود والخدمات البريدية، إلخ؟ لأن كلّ سلعة من هذه السلع والخدمات مفيد للمستهلكين. إذا اعترض أتباع سياسة عدم التدخل على عدم قيام الحكومة ببناء مصانع للصلب أو مصانع للأحذية وتقديمها للمستهلكين (سواء مجاناً أو للبيع) نظراً لاستخدام الإكراه الضريبي في بناء هذه المصانع، فمن الممكن حينها بالطبع تقديم الاعتراض نفسه ضد الشرطة الحكومية أو قطاع الخدمات القضائية. سوف تتوقف الحكومة عن التصرف بطريقة غير أخلاقية، من وجهة نظر سياسة عدم التدخل، عندما تحرص على توفير السكن أو الصلب بدلاً من توفير حماية الشرطة. فالحكومة التي يقتصر عملها على الحماية لا يمكن أن تحافظ على استدامتها حتى في إطار سياسة عدم التدخل بحد ذاتها. وصحيح أنه لا يزال من الممكن استخدام مثالية سياسة عدم التدخل لمنع مثل هذه الأنشطة القسرية «من الدرجة الثانية» للحكومة (أي الإكراه الذي يفوق الإكراه الأولي للضرائب) كمراقبة الأسعار أو قانون استغلال المواد الإباحية؛ لكن «القيود» أصبحت الآن واهيةً بالفعل، وقد تتسع لتشمل مذهب الجماعية الكامل عملياً، حيث تقوم الحكومة بتوريد السلع والخدمات فقط، وتوفرها لهم جميعها (أخلاقيات الحرية، ص 182).

سبيل المثال فوائد اقتصادية طويلة الأمد. ولكن على الأقل في المدى القصير وبالنسبة لبعض الأشخاص (المستفيدين من الضرائب الحالية)، فإن الضرائب المنخفضة تعني أيضاً تكبّد تكاليف اقتصادية. وبسبب افتقاره للحجة الأخلاقية، لا يبقى في متناول يد الليبرالي سوى أداة تحليل التكلفة والعائد، ولكن أي تحليل من هذا القبيل يجب أن يتضمن مقارنة الجدوى وهذه المقارنة مستحيلة (غير مقبولة علمياً)[25]. ومن ثم، ستكون نتائج تحليل التكلفة والفائدة اعتباطية، وكل اقتراح مرتبط بالرجوع إليها هو مجرد رأي لا أكثر. في هذه الحالة، يبدو الاشتراكيون الديمقراطيون أكثر تقدماً وتناسقاً ومنطقية، في حين يبدو الليبراليون حالمين ومرتبكين وغير مبدئيين بل حتى انتهازيين. إنهم يقبلون الفرضية الأساسية لنظام الحكومة الديمقراطية الحالي، لكنهم يندمون باستمرار على نتائجها الليبرالية.

إن قدّر لليبرالية أن يكون لها أي مستقبل، فيجب عليها إصلاح خطأها الأساسي، سيتعين على الليبراليين إدراك عدم إمكانية تبرير وجود أي حكومة بشكل تعاقدي، وأن كل حكومة تسعى لتدمير كل ما يريدون الحفاظ عليه، وأن الحماية وإنتاج الأمن لا يمكن تحقيقهما بشكل شرعي وفعال إلا من خلال نظام تنافسي لمزودي الخدمات الأمنية.

بمعنى أنه يجب تحويل مذهب الليبرالية إلى نظرية أناركية (فوضوية) الملكية الخاصة (أو مجتمع قانون خاص)، كما أوضحها غوستاف دي موليناري قبل حوالي مئة وخمسين عاماً، وفي عصرنا الحالي، قام موراي روثبارد بإعادة صياغتها بالكامل[26].

---

(25) انظر ليونيل روبنز، طبيعة وأهمية العلوم الاقتصادية (مطبعة جامعة نيويورك، 1984)؛ موراي ن. روثبارد، «نحو إعادة بناء اقتصاديات المنفعة والرفاهية»، في شرحه المنطقي الأول منطق العمل الأول (شلتنهام، المملكة المتحدة: ادوارد إلجار، 1997).

(26) حول غوستاف دي موليناري ارجع لكتابه «إنتاج الأمن» (نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977)؛ ديفيد م. هارت، «غوستاف دي موليناري وتقاليد الليبرالية المناهضة للدولتية (سيطرة الدولة)»، الجزء الأول، والثاني والثالث، مجلة الدراسات الليبرتارية 5، العدد. 3 (1981)، 5، العدد 4 (1981)، و6، العدد 1 (1982)؛ حول موراي ن. روثبارد ارجع إلى جانب من الأعمال المذكورة أعلاه وأيضاً كتاب الإنسان والاقتصاد والدولة، مجلدين. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993).

سيكون لمثل هذا التحول النظري أثرٌ فوري مزدوج. حيث سيؤدي من ناحية إلى تطهير الحركة الليبرالية المعاصرة. إذ أن الديمقراطيين الاشتراكيين الذين يختبؤون خلف قناع الليبرالية والعديد من كبار موظفي الحكومة الليبرالية سرعان ما ينكرون انتماءهم لهذه الحركة الليبرالية الجديدة. ومن الناحية الأخرى، سيؤدي التحول إلى إضفاء الطابع الراديكالي المنهجي على الحركة الليبرالية. بالنسبة لأعضاء الحركة الذين ما زالوا متمسكين بالمفهوم الكلاسيكي لحقوق الإنسان العالمية وفكرة أن الملكية الذاتية وحقوق الملكية الخاصة تسبق جميع الحكومات والتشريعات، فإن الانتقال من الليبرالية إلى فوضوية (أناركية) الملكية الخاصة ليست سوى خطوة فكرية صغيرة، خصوصاً في ضوء الفشل الواضح للحكومة الديمقراطية في تقديم الخدمة الوحيدة التي وجدت من أجلها (الحماية). إنّ مذهب فوضوية (أناركية) الملكية الخاصة هو ببساطة مذهب الليبرالية الثابتة والمتسقة. الليبرالية التي وجدت السبيل لنهايتها المطلقة، أو الليبرالية التي عادت إلى غرضها الأصلي[27]. لكنّ هذه الخطوة النظرية الصغيرة لها مضامين عملية بالغة الأهمية.

---

(27) يقدم لودفيج فون ميزيس ونفوذه مثالًا مفيداً على التقارب المنطقي النظري بين الليبرالية الكلاسيكية وفوضوية الملكية الخاصة، أي النزعة الليبرتارية الراديكالية. أشهر طلاب ميزيس اليوم هم فريدريك إي. هايك وموراي ن. روثبارد. أصبح الأول طالباً لدى ميزيس في عشرينيات القرن الماضي، قبل أن ينجز ميزيس نظامه الفكري الخاص بالكامل، ويصبح ديمقراطياً اشتراكياً (يمينياً) معتدلاً. (انظر في هذا التقييم هانز هيرمان هوبا، «فريدريك إي. هايك حول الحكومة والتطور الاجتماعي: دراسة نقدية»، مجلة الاقتصاد النمساوي 7، العدد 1 (1994)). من ناحية أخرى، أصبح روثبارد طالباً لـ ميزيس في الخمسينيات من القرن الماضي، بعد أن وضع ميزيس نظامه بالكامل في كتابه «الفعل الإنساني: مقالة عن الاقتصاد»، وسيصبح من منظري الرأسمالية الأناركية. ويحافظ ميزيس بلا تردد على موقفه النظري الأصلي باعتباره ليبرالياً معتدلاً. ومع ذلك، فبينما يبتعد بنفس القدر عن انحراف هايك نحو اليسار وروثبارد نحو اليمين، يتضح من مراجعة ميزيس على أعظم ما أبدع روثبارد، الإنسان، والاقتصاد، والدولة، في مجلة الفرد الجديد New Individualist Review 2، العدد 3 (خريف عام 1962) أن روثبارد هو من شعر معه ميزيس بتقارب فكري نظري أكبر.

والأهم من ذلك، أنه من بين الأجيال التالية من المثقفين حتى الوقت الحاضر، فإن قلة منهم فقط تمكنت من استيعاب أعمال ميزيس وهايك وروثبارد وآخرين ظلوا مخلصين لـ ميزيس «الأصلي»، وأصبح عدد أقل منهم من أتباع هايك، بينما تبنت الأغلبية الساحقة مراجعات روثبارد لنظام ميزيس كنوع من الوفاء المنطقي للنية الفكرية النظرية الأصلية لـ ميزيس. انظر أيضاً الملاحظة 30 أدناه.

عند اتخاذ هذه الخطوة، يتخلى الليبراليون عن ولائهم للنظام الحالي، ويدينون الحكومة الديمقراطية باعتبارها غير شرعية، ويستعيدون حقهم في الحماية الذاتية. ومن الناحية السياسية، سيعودون من خلال هذه الخطوة إلى بدايات النزعة الليبرالية كعقيدة ثورية. ونتيجة لإنكار صلاحية جميع الامتيازات الوراثية، سيوضع الليبراليون الكلاسيكيون في موضع المعارضة الجوهرية لجميع الحكومات القائمة. وقد جاء الانتصار السياسي الأعظم لليبرالية المتمثل بالثورة الأمريكية نتيجة حرب انفصالية[28]. وفي إعلان الاستقلال، أكد جيفرسون مبرراً تصرفات المستعمرين الأمريكيين، أنّ: «الحكومات تنشأ بين الناس، وتستمد سلطتها العادلة من موافقة المحكومين»، لضمان الحق في «الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق السعادة»؛ وعندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم مدمراً لهذه الغايات، يحق للشعب تغييره أو إلغاؤه، وإنشاء حكومة جديدة، وإرساء أسسها انطلاقاً من هذه المبادئ، وتنظيم سلطاته بالشكل الأمثل الذي سيبدو لهم الأكثر قدرة على تحقيق سلامتهم وسعادتهم.

لن يعيد أتباع نزعة أناركية الملكية الخاصة التأكيد على الحق الليبرالي الكلاسيكي «في التخلص من هذه الحكومة، وتوفير حراس جدد لأمنهم في المستقبل».

إن النزعة الراديكالية المتجددة للحركة الليبرالية في حد ذاتها لن يكون لها نتائج تذكر (على الرغم من أن النزعة الراديكالية قد تكون شعبية جداً حسب ما أكدت الثورة الأمريكية). ويبدو أن الرؤية الملهمة لبديل أساسي للنظام الحالي هي التي تنبع من هذه النزعة الراديكالية الجديدة التي ستحطم أخيراً آلة الديمقراطية الاشتراكية. وبدلاً من التكامل السياسي القومي، والحكومة العالمية، والدساتير، والمحاكم، والبنوك، والمال، والديمقراطية الاشتراكية العالمية، والتعددية الثقافية الشاملة في كل مكان، يقترح الليبراليون الفوضويون تفكيك الدولة القومية إلى الأجزاء غير المتجانسة المكونة لها. فالليبراليون الجدد كأسلافهم الكلاسيكيون، لا يسعون إلى

---

(28) حول المصادر الإيديولوجية الليبرالية الليبرتارية الراديكالية للثورة الأمريكية، انظر بيرنارد بيلين، الأصول الأيديولوجية للثورة الأمريكية (كامبريدج، ماساشوتس: مطبعة جامعة هارفارد، 1967)؛ موراي ن. روثبارد، تصور في الحرية، 4 مجلدات. (نيو روشيل، نيويورك: أرلينغتون هاوس، 1975-1979).

الاستيلاء على أي حكومة. إنهم يتجاهلون الحكومة. وكل ما يريدونه هو أن تصرف الحكومة النظر عنهم وتتركهم لشأنهم، وأن ينفصلوا عن ولايتها القضائية ليتمكنوا من تنظيم الحماية الخاصة بهم بنفسهم.

على عكس أسلافهم الذين سعوا فقط لاستبدال حكومة أكبر بحكومة أصغر، فإن الليبراليين الجدد يتابعون منطق الانفصال إلى نهايته. فهم يقترحون الانفصال غير المحدود، أي الانتشار غير المقيد للأراضي الحرة المستقلة حتى يختفي نطاق الولاية القضائية للدولة تماماً[29]. تحقيقاً لهذه الغاية وعلى النقيض تماماً من مشاريع الدولتية الخاصة بـ «التكامل الأوروبي» و«النظام العالمي الجديد» - يشجع الليبراليون الجدد رؤية عالم يضم عشرات الآلاف من البلدان والمناطق والمقاطعات الحرة ومئات الآلاف من المدن الحرة المستقلة كما هو الحال في الوقت الحاضر في موناكو وأندورا وسان مارينو وليختنشتاين وهونغ كونغ وسنغافورة سابقاً وحتى العديد من المناطق

(29) ومن المثير للاهتمام، تماماً كما ينظر جيفرسون وإعلان الاستقلال الأمريكي في الانفصال عن الولاية القضائية للحكومة على أنه حقّ من حقوق الإنسان الأساسية، كذلك كان لودفيج فون ميزيس، أبرز بطل لليبرالية في القرن العشرين، مؤيداً صريحاً للحق في الانفصال كما هو مبين في بند حق الإنسان الأساسي في تقرير المصير. ويكتب:

ومن ثم فإن المقصود بـ حق تقرير المصير فيما يتعلق بمسألة العضوية في دولة ما أنه: كلما قام سكان منطقة معينة، سواء كانت قرية واحدة أو منطقة بأكملها أو سلسلة من المناطق المجاورة، بالإقرار عبر استفتاء حر، بأنهم لم يعودوا راغبين في الاتحاد مع الدولة التي ينتمون إليها في ذلك الوقت، فيجب احترام رغباتهم والامتثال لها. هذه هي الطريقة الوحيدة المجدية والفعالة لمنع الثورات والحروب الأهلية والدولية....إذا كان من الممكن بأي حال منح حق تقرير المصير لكل فرد، فلا بدّ من القيام به. (ميزيس، الليبرالية، ص ص 109-110).

في الأساس، إنّ تصريح ميزيس هذا يمثل بالفعل الخط الفاصل بين الليبرالية الكلاسيكية وأناركية الملكية الخاصة لروثبارد؛ لأن الحكومة التي تسمح بالانفصال غير المحدود، لم تعد بالطبع محتكراً قسرياً للقانون والنظام بل جمعية طوعية. هكذا يلاحظ روثبارد فيما يتعلق بتصريح ميزيس أنه: «بمجرد الاعتراف بأي حق في الانفصال مهما كان، وعدم وجود نقطة توقف منطقية تحول دون حق الانفصال الفردي، الأمر الذي يستتبع منطقيا الأناركية، يمكن للأفراد حينها الانفصال ورعاية وكالات الحماية الخاصة بهم ويتقلص دور الدولة» (أخلاقيات الحرية، ص 182)؛ انظر أيضاً شرح «السلطة والسوق»، ص ص 4 و5، وشرح «سياسة اقتصاد عدم التدخل الراديكالية: البحث عن الآثار التاريخية لدى ميزيس»، مجلة الدراسات الليبرتارية 5، العدد 3 (1981).

والأحياء الحرة التي دمجت اقتصادياً من خلال التجارة الحرة (كلما كانت المساحة أصغر، كان الضغط الاقتصادي أكبر لاختيار التجارة الحرة!) والمعيار الدولي لأموال الذهب والسلع.

ومتى اكتسبت هذه الرؤية الليبرالية البديلة مكانة بارزة في الرأي العام، فإن نهاية الديمقراطية الاشتراكية «نهاية التاريخ» سوف تؤدي إلى نهضة ليبرالية.

عن الحكومة والإنتاج الخاص للحماية

إنّ من حق الشعب إلغاء الحكومة أو إبطالها وأن يؤسس حكومة جديدة مقيماً قواعدها على مبادئ راسخة، ومنظماً سلطاتها بصورة تجعلها تبدو الحكومة الأكثر ملاءمة لتحقيق أمنه وسعادته. (إعلان الاستقلال)

I

من بين المعتقدات الأكثر شعبية وترابطاً منطقياً في عصرنا الاعتقاد بالأمن الجماعي. وأن تستمد الدولة الحديثة شرعيتها من هذا الاعتقاد فهذا أمر عديم الأهمية تماماً.

سأثبت هنا أن فكرة الأمن الجماعي محض خرافة ولا تمنح أي مبرر لشرعية الدولة الحديثة، وأن كل الأمن يجب أن يكون خاصاً. سأقدم أولاً، عملية إعادة بناء من خطوتين لهيكلية أسطورة الأمن الجماعي، وسوف أثير في كل خطوة بعض النواحي النظرية.

يمكن أن نطلق على أسطورة الأمن الجماعي اسم «أسطورة هوبز» أيضاً (نسبةً إلى الفيلسوف الانكليزي توماس هوبز). حيث أشار توماس هوبز، وعدد لا يحصى من الفلاسفة السياسيين والاقتصاديين من بعده، أنه في حالة الطبيعة نجد البشر دوماً

في حالة جدال مشحون وكأنهم يمسكون بخناق بعضهم بعضاً، ويتربصون ببعضهم كما الذئاب المفترسة. وبعبارات معاصرة، في حالة الطبيعة يسود «قصور الإنتاج» الدائم للأمن. وكل فرد يتمتع بحرية التصرف بأجهزته وأحكامه الخاصة، سينفق «القليل جداً» على حماية ذاته، مما يقود إلى نشوب حرب دائمة بين الأشخاص. ويرى هوبز وأتباعه أن الحلّ الواجب لهذا الوضع غير المحتمل هو إقامة دولة. فمن أجل تأسيس تعاون سلمي فيما بينهم، يحتاج شخصان، (أ) و(ب)، طرفاً ثالثاً مستقلاً (س)، كقاضٍ نهائي وصانع سلام. لكن هذا الطرف الثالث (س)، ليس مجرد فرد آخر، والسلع التي يقدمها (س)، أي الأمن، ليست مجرد «سلعة» خاصة أخرى. بل إن (س) هو كيان ذو سيادة ويمتلك سلطتين فريدتين. فمن الناحية الأولى، يستطيع (س) أن يفرض على رعاياه، (أ) و(ب)، عدم طلب الحماية من أي شخص آخر غيره؛ أي أنّ (س) هو المحتكر الإقليمي القسري للحماية. ومن الناحية الثانية، يمكن لـ (س) أن يحدد من جانب واحد المبلغ الذي يجب أن ينفقه (أ) و(ب) على أمنهما؛ وهذا يعني أن (س) لديه القدرة على فرض الضرائب من أجل توفير الأمن «بشكل جماعي».

لا فائدة ترجى من الجدال حول ما إذا كان الإنسان سيئاً بقدر الذئب كما يفترض هوبز أم لا، باستثناء ملاحظة أن فرضية هوبز لا يمكن أن تعني بوضوح أن الإنسان تقوده غرائزه العدوانية فقط. لو كان هذا هو الحال، لانقرض الجنس البشري منذ مدة طويلة. لكن هوبز نسي في الحقيقة أن الإنسان يمتلك العقل أيضاً ولديه القدرة على تقييد دوافعه الطبيعية، وأن الجدال أو الشجار قائم في صلب حل هوبز فقط. بالنظر إلى طبيعة الإنسان كحيوان عاقل، هل الحل المقترح لمشكلة انعدام الأمن يعتبر حلاً ناجحاً؟ هل يمكن لمؤسسة الدولة الحدّ من السلوك العدواني وتعزيز التعاون السلمي، ومن ثم توفير الأمن والحماية الخاصين بشكل أفضل؟ إن العراقيل في حجة هوبز واضحة. السبب الأول، وبغض النظر عن مدى سوء البشر، أن (س) سواء كان ملكاً أو ديكتاتوراً أو رئيساً منتخباً، لا يزال واحداً منهم. ولا تتغير طبيعة الإنسان عندما يتولى مهمة (س). ولكن كيف يمكن توفير الحماية المثلى

لـ (أ) و(ب)، إذا كان على(س) فرض ضرائب عليهما لتوفيرها؟ أليس ثمّة تناقض في بناء (س) نفسه باعتباره حامي مصادرٍ للملكيات؟ في الواقع، أليس هذا بالضبط ما يشار إليه على أنه ابتزاز مقابل الحماية؟ من المؤكد أن (س) سوف يصنع السلام بين (أ) و(ب) ولكن فقط بعد أن يسلب منهما معاً أكبر ربح ممكن. لا شكّ أنّ (س) محمي جيداً، ولكن كلما كان محمياً بدرجة أكبر، تتراجع حماية (س) لـ (أ) و(ب) من الاعتداءات. وسوف يتضح على ما يبدو أنّ الأمن الجماعي ليس أفضل أنماط الأمن الخاص للأفراد. بل للدولة، (س)، الذي يتحقق من خلال مصادرة الملكيات من رعاياها، أي تجريدهم من سلاحهم الاقتصادي. وقد جادل أتباع مذهب الدولتية (سيطرة الدولة) من أمثال توماس هوبز وجيمس بوكانان بأن الدولة الحمائية (س) ستظهر كنتيجة لنوع ما من العقود «الدستورية»[1]. لكن من ذا الذي سيوافق وهو بكامل قواه العقلية على عقدٍ يسمح للحامي من جانبه فقط ودون إمكانية للتغيير بتحديد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المحمي مقابل حمايته؟ ما من أحد يقبل بذلك على الإطلاق![2]

اسمحوا لي أن أقطع نقاشي هذا وأعود إلى فكرة إعادة بناء هيكلية أسطورة هوبز. بمجرد افتراض أنه من أجل إقامة تعاون سلمي بين (أ) و(ب)، من الضروري وجود دولة (س)، يلي ذلك استنتاج ذو شقين. إذا كان هناك أكثر من دولة واحدة، (س1)، (س2)، (س3)، إذن، من المفترض تماماً كما لا يمكن أن يكون هناك سلام بين (أ) و(ب) بدون (س)، كذلك لا يمكن أن يكون هناك سلام بين الدول (س1) و(س2) و(س3) طالما بقيت في حالة الطبيعة (أي حالة الفوضى الأناركية)، من

---

(1) جيمس م. بوكانان وجوردون تولوك، حسابات الموافقة (آن أربور: مطبعة جامعة ميشيغان، 1962)؛ جيمس م. بوكانان، قيود الحرية: (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1975)؛ للاطلاع على نقد، انظر موراي ن. روثبارد، «بوكانان وتولوك في حساب التفاضل والتكامل،» في شرحه، «منطق العمل الثاني» (شيلتهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار، 1995)؛ شرحه، «أسطورة الضرائب المحايدة»، المرجع نفسه. هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)، الفصل 1.

(2) انظر إلى هذا بشكل خاص ليساندر سبونر، لا خيانة: دستور اللا سلطة (لاركسبور، كولورادو: مطبعة الصنوبر، 1966).

أجل تحقيق السلام العالمي، تصبح المركزية السياسية، والتوحيد، وفي النهاية إنشاء حكومة عالمية واحدة، أمراً ضرورياً.

بادئ ذي بدء، إن الحجة صحيحة من كل الجوانب ومن ثم يترتب عليها نتائج محددة. كما أن الافتراضات التجريبية المرتبطة باعتبارات هوبز تبدو للوهلة الأولى مؤكدة بالحقائق. صحيح أن الدول في حالة حرب مستمرة مع بعضها بعضاً، وأن هناك ميل تاريخي نحو المركزية السياسية والحكم العالمي. وتتضح الخلافات فقط عند تفسير هذه الحقيقة وهذا الميل، وعند اعتبار دولة عالمية واحدة موحدة تمثل التقدّم الحاصل جراء توفير الأمن والحماية الخاصين. لكن ثمة شذوذ تجريبي لا يمكن لحجة هوبز أن تفسره. إن السبب وراء النزاع بين الدول المختلفة (س1) و(س2) و(س3)، وفقاً لهوبز، هو أنهم في حالة من أناركية الفوضى تجاه بعضهم بعضاً. ولكن قبل تحقيق دولة عالمية واحدة، لن تكون (س1) و(س2) و(س3) وحدها في حالة من الفوضى لبعضها بل سيكون كل فرد في الواقع من أي دولة من تلك الدول في حالة من الفوضى مع أي فرد من أي دولة أخرى. ومن ثم وفقاً لذلك، تنتشر الحروب والعدوان بين المواطنين العاديين في مختلف الدول بنفس القدر الذي هي عليه بين الدول نفسها. ولكن الأمر من الناحية التجريبية ليس على هذا الحال. إذ يبدو أن المعاملات الخاصة بين الأجانب لا تشبه الحرب كما هو الحال في المعاملات بين الحكومات المختلفة. ولا يبدو هذا مفاجئاً. ففي النهاية، يمكن للوكيل الرسمي للدولة (س)، على عكس أي فرد من رعاياه، الاعتماد على الضرائب المحلية لإدارة «شؤونه الخارجية». بالنظر إلى الطبيعة العدوانية للإنسان، أليس من الواضح أن (س) سيكون أكثر جرأة وعدوانية في تصرفاته تجاه الأجانب إذا كان بإمكانه تغطية تكلفة مثل هذا السلوك من الآخرين؟ لا شك أنني سأكون على استعداد لتحمل مخاطر أكبر والانخراط في المزيد من الاستفزاز والعدوان إن كان بإمكاني جعل الآخرين يدفعون مقابل ذلك.

ولا شكّ أيضاً أنه سيكون هناك ميل للابتزاز من قبل الدولة ورغبة في توسيع

نطاق احتكار الحماية الإقليمية على حساب الدول الأخرى ومن ثم تحقيق حكومة عالمية كنتيجة نهائية للمنافسة بين الدول[3]. ولكن كيف يمكن اعتبار هذا تحسناً في توفير الأمن والحماية الخاصة؟ يبدو أنّ العكس هو الصحيح. الدولة العالمية هي الفائز في جميع الحروب وآخر حيل الحماية الباقية إلى الآن. ألا يبدو الأمر خطيراً للغاية؟ ألن تكون السلطة المادية لأي حكومة عالمية مفردة هائلة مقارنة بسلطة أي فرد من رعاياها؟

II

واسمحوا لي أن أوقف اعتباراتي النظرية المجردة لألقي نظرة سريعة على الأدلة التجريبية التي تؤثر في القضية المطروحة. كما لوحظ في البداية، فإن خرافة الأمن الجماعي منتشرة بقدر ما هي نتيجة مترابطة منطقياً. ولا أعلم إن كان ثمة دراسة استقصائية حول هذا الموضوع، لكني أجرؤ على التوقع بأن الأسطورة الهوبزية مقبولة بشكل أو بآخر من قبل أكثر من 90 ٪ من السكان البالغين؛ وأن الدولة برأيهم لا غنى عنها لضمان الحماية والدفاع عن النفس. ولكن الاعتقاد بشيء ما لا يجعله حقيقة. الأحرى، إن كان ما يعتقده الشخص خطأً، فإن تصرفاته ستقوده إلى الفشل. ماذا عن الأدلة ؟ هل تدعم الأدلة هوبز وأتباعه، أم أنها تؤكد المخاوف والادعاءات الأناركية المعاكسة؟

تأسست الولايات المتحدة بشكل صريح كدولة «حمائية» بحسب هوبز. اسمحوا لي أن أقتبس في هذا السياق من إعلان جيفرسون للاستقلال. ونحن نؤمن بأن الحقائق التالية هي من البديهيات:

أن جميع الناس خلقوا متساوين؛ وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً معينة لا يمكن انتزاعها منهم؛ ومنها حقّ الحياة والحرية والسعي من أجل تحقيق السعادة: وأنه من

---

(3) انظر هانز هيرمان هوبا، «المشكلة مع الليبرالية الكلاسيكية»، تقرير روثبارد-روكويل 9، العدد 4 (1998).

أجل ضمان هذه الحقوق، تقام الحكومات بين البشر، وتستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين.

إليكم الأمر: لقد أسست حكومة الولايات المتحدة لإنجاز مهمة واحدة فقط: حماية الأرواح والممتلكات. ومن ثم، ينبغي اعتبار هذا مثالاً نموذجياً للحكم على صحة ادعاء هوبز فيما يتعلق بوضع الدول كحامية. والآن وبعد أكثر من قرنين من الدولتية الحمائية (سيطرة دولة الحماية)، ما وضع الحماية والتعاون الإنساني السلمي؟ هل كانت التجربة الأمريكية مع سيطرة دولة الحماية ناجحة؟

وفقاً لتصريحات حكام دولتنا وحراسنا الشخصيين (الذين ازدادت أعدادهم أكثر من أي وقت مضى)، فإننا نحظى بحماية أفضل وأكثر أماناً من أي وقت مضى!

يُفترض أننا محميون من ظاهرة الاحتباس الحراري والتبريد العالمي، ومن انقراض الحيوانات والنباتات، ومن سوء معاملة الزوج والزوجة والآباء وأصحاب العمل، ومن الفقر، والمرض، والكوارث، والجهل، والتعصب، والعنصرية والتمييز على أساس النوع الاجتماعي، ورهاب المثلية، وعدد لا يحصى من العداوات والمخاطر العامة. لكن الأمور في الواقع مختلفة بشكل صارخ. وبهدف توفير كل هذه الحماية لنا، يقوم حكام الدولة بمصادرة أكثر من 40 ٪ من دخل المنتجين من القطاع الخاص عاماً بعد عام. كما ازدادت الديون والالتزامات الحكومية باطراد، مما زاد من الحاجة إلى المزيد من المصادرات المستقبلية. نظراً لاستبدال الذهب بالنقود الورقية الحكومية، فقد تفاقم انعدام الأمن المالي بشكل حاد، وصرنا نتعرض للنهب باستمرار من خلال خفض قيمة العملة. وباتت جميع التفاصيل الخاصة بالحياة، والملكية، والتجارة، والعقود تنظّم من خلال جبالٍ من القوانين والتشريعات التي فاقت أي وقت مضى، مما خلق حالة من عدم اليقين القانوني الدائم والخطر الأخلاقي. لقد جردنا تدريجياً وإلى حد كبير من حقنا في الاستبعاد الموجود ضمناً في صميم مفهوم الملكية الخاصة. وما عدنا قادرين على البيع لمن نشاء بصفتنا بائعين ولا على الشراء ممن نشاء كمشترين. وغير مسموح لنا كأعضاء في الجمعيات، الدخول في أي عهد

مقيد نعتقد أنه مفيد للطرفين. ونحن كأميركيين يجب علينا قبول مهاجرين لا نرغب بهم جيراناً لنا. وكمدرسين، لا يمكننا طرد الطلاب المسيئين. وكأرباب عمل، نحن عالقون مع موظفين غير أكفاء وغير منتجين. وكمالكين للأرض، نحن مجبرون على التعامل مع المستأجرين السيئين. ولا يسمح لنا كمصرفيين وشركات تأمين بتجنب المخاطر السيئة. وكمالكين لمطعم أو بار، يجب أن نستوعب زبائن غير مرحب بهم. وكأعضاء في الجمعيات الخاصة، نحن ملزمون بقبول الأفراد والإجراءات التي تنتهك القواعد والقيود الخاصة بنا. باختصار، كلما زادت الدولة من إنفاقها على الضمان «الاجتماعي» والسلامة «العامة»، تسارع انهيار حقوق الملكية الخاصة بنا، وكلما صودرت ممتلكاتنا أكثر أو استغلت أو دمرت أو انخفضت، حرمنا أكثر من الأساس الجوهري لكل الحماية: الاستقلال الاقتصادي والقوة المالية والثروة الشخصية[4]. إنّ درب كل رئيس وكل عضو في الكونغرس معبّد بمئات الآلاف من الضحايا المجهولين الذين قضوا جراء الخراب الاقتصادي الشخصي، والإفلاس المالي، والطوارئ، والإفقار، واليأس، والمشقة، والإحباط. وتبدو الصورة أكثر قتامة عند النظر إلى الشؤون الخارجية. وطوال تاريخها بأكمله، نادراً ما تعرضت الولايات المتحدة القارية لأي هجوم على أراضيها من قبل أي جيش أجنبي. (بيرل هاربور كان نتيجة استفزاز أمريكي سابق). ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة تتميز بوجود حكومة أعلنت الحرب على جزء كبير من سكانها وتورطت في القتل العمد لمئات الآلاف من مواطنيها.

إضافة إلى ذلك، في حين أن العلاقات بين المواطنين الأميركيين والأجانب لا تبدو مثيرة للنزاع على نحو مريب، إلا أن حكومة الولايات المتحدة، منذ بداياتها الأولى، اتبعت بلا هوادة سياسةً توسعية عدوانية. بدءاً من الحرب الإسبانية الأمريكية التي وصلت إلى ذروتها في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، وحتى الوقت الحاضر، تورطت حكومة الولايات المتحدة في مئات من النزاعات

(4) انظر هانز هيرمان هوبا، «أين يخطئ اليمين،» تقرير روثبارد - روكويل 8، العدد 4 (1997).

الخارجية وتبوأت مرتبة القوة الإمبريالية المهيمنة في العالم. كما أنّ كل رئيس تقريباً منذ مطلع هذا القرن كان مسؤولاً أيضاً عن قتل أو ذبح أو تجويع عدد لا يحصى من الأجانب الأبرياء في جميع أنحاء العالم. باختصار، في الوقت الذي أصبحنا فيه أكثر عجزاً وفقراً وتهديداً وافتقاراً للأمن، أصبحت حكومة الولايات المتحدة أكثر وقاحة وعدوانية. باسم «الأمن القومي»، «تدافع عنا» مجهزة بمخزونات هائلة من أسلحة العدوان والدمار الشامل، عن طريق مضايقة وترهيب كل «هتلر» جديد، صغيراً كان أم كبيراً، أو جميع المتعاطفين مع هتلر المشتبه بهم في أي مكان وفي كل مكان خارج أراضي الولايات المتحدة[5].

تبدو الأدلة التجريبية واضحةً الآن. ويتضح أن الإيمان بدولة الحماية خطأ جليّ، وأن التجربة الأمريكية مع دولة الحماية حققت فشلاً تاماً. إنّ حكومة الولايات المتحدة لا تحمينا. بل على النقيض من ذلك، تشكل الحكومة الأمريكية أكبر خطر على حياتنا وممتلكاتنا وازدهارنا، والرئيس الأمريكي على وجه الخصوص هو الخطر الأكثر تهديداً وتسليحاً في العالم، ويمتلك القدرة على تدمير كل من يعارضه وإبادة العالم بأسره.

(5) انظر تكاليف الحرب: انتصارات أمريكا الباهظة، جون ف. دينسون، محرر. (نيوبرونزويك، نيوجيرسي: ترانسكشن للنشر، 1997)؛ شرحه، «قرن الحرب: دراسات في الليبرالية الكلاسيكية» (أوبورن، آلاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1999). منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، تدخلت حكومة الولايات المتحدة عسكريا في الصين (1945-1946)، كوريا (1950-1953)، الصين (1950-1953)، إيران (1953)، غواتيمالا (1954) إندونيسيا (1958)، كوبا (1959-1960)، غواتيمالا (1960)، الكونغو (1964)، بيرو (1965)، لاوس (1964-1973)، فيتنام (1961-1973)، كمبوديا (1969-1970)، غواتيمالا (1967 - 1969)، غرينادا (1983)، لبنان (1983)، ليبيا (1986)، السلفادور (1980)، نيكاراغوا (1980) بنما (1989)، العراق (1991-1999)، البوسنة (1995)، السودان (1998)، أفغانستان (1998)، ويوغوسلافيا (1999). علاوة على ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة لديها قوات متمركزة في ما يقرب من مئة وخمسين دولة حول العالم.

III

إن ردّ فعل أتباع مذهب الدولتية (سيطرة الدولة) مشابه تماماً لرد فعل الاشتراكيين عندما يواجهون الأداء الاقتصادي الكئيب للاتحاد السوفيتي وأتباعه. إنهم لا ينكرون بالضرورة الحقائق المخيبة للآمال، لكنهم يحاولون تبرير هذه الحقائق من خلال الادعاء بأنها نتيجة لتناقض منهجي (الانحراف) بين الدولتية «الحقيقية» و«المثالية» أو «الصحيحة» (الاشتراكية على التوالي).

وحتى يومنا هذا، يدعي الاشتراكيون أن الاشتراكية «الحقيقية» لم تدحضها الأدلة التجريبية، وأن كل شيء كان أصبح أفضل وأكثر رخاءً لو أن تروتسكي، أو بوخارين فقط، استطاعا إضفاء لمستهما الاشتراكية الأفضل بدلا من اشتراكية ستالين. وبالمثل، يفسر أتباع مذهب الدولتية جميع الأدلة التي تبدو متناقضة على أنها أدلة عرضية فقط. مثلاً، لو أن بعض الرؤساء استلموا زمام السلطة في هذا التاريخ أو ذاك، أو أن هذا التغيير أو التعديل الدستوري قد تم تبنيه، لكان كل شيء قد غدا جميلاً وكان من الممكن أن ينتج عن ذلك أمن وسلام لا مثيل لهما. في الواقع، قد يستمر حدوث هذا في المستقبل في حال استخدمت سياساتهم الخاصة تلك.

لقد تعلمنا من لودفيج فون ميزيس كيفية الاستجابة لاستراتيجية التهرب من الاشتراكيين[6]. ما دامت الخاصية المميزة لجوهر الاشتراكية قائمة، أي غياب الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، فلن يكون هناك أي إصلاح. تحمل فكرة الاقتصاد الاشتراكي تناقضاً في المصطلحات، والادعاء بأن الاشتراكية تمثل الطريقة الأرقى والأكثر كفاءة للإنتاج الاجتماعي هو ادعاء سخيف. ومن الضروري أن يشارك المرء في الحساب النقدي (حساب التكاليف)، من أجل الوصول إلى غاياته الخاصة بكفاءة ودون إهدار في إطار اقتصاد التبادل القائم على تقسيم العمل. يعدُّ الحساب النقدي في كل مكان خارج نظام الاقتصاد الأسري الفردي القائم على الاكتفاء

(6) لودفيج فون ميزيس، الاشتراكية: تحليل اقتصادي واجتماعي (انديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، 1981)؛ هانز-هيرمان هوبه، نظرية الاشتراكية والرأسمالية (بوسطن: كلوير 1989) الفصل 6.

الذاتي، الأداة الوحيدة للعمل العقلاني والفعال. ويمكن للمرء فقط من خلال مقارنة حسابية للمدخلات والمخرجات كوسيلة تبادل مشتركة (المال)، أن يحدد ما إذا كانت أعماله ناجحة أم لا. وفي تناقض واضح، تعني الاشتراكية عدم وجود اقتصاد، ولا طابع اقتصادي على الإطلاق، لأنه في ظل هذه الظروف يكون الحساب النقدي وحساب التكاليف مستحيلاً بحكم التعريف. في حالة عدم وجود ملكية خاصة لعوامل الإنتاج، فلن يكون هناك أسعار لأي عامل من عوامل الإنتاج، ومن ثم، من المستحيل تحديد ما إذا كانت هذه الشركات موظفة توظيفاً اقتصادياً أم لا. وبذلك فإن الاشتراكية ليست طريقة إنتاج متقدمة، بل فوضى اقتصادية وانحدار نحو البدائية.

وقد أوضح موراي ن. روثبارد كيفية الرد على استراتيجية المراوغة التي يتبعها أنصار الدولتية[7]. لكن دروس روثبارد لم تنل حتى يومنا هذا الشهرة والتقدير الذي تستحقه، رغم أنها بسيطة وواضحة بنفس القدر وذات مضامين شديدة الأهمية.

وأوضح أنه طالما بقيت السمة المميزة -جوهر الدولة- سارية المفعول، فلن يكون الإصلاح أمراً مجدياً، سواء للأفراد أو للدستور. بالنظر إلى مبدأ الاحتكار القضائي الحكومي وسلطة فرض ضرائب، فإنّ أي فكرة عن الحد من سلطتها وحماية الأرواح والممتلكات الفردية، هي محض أوهام. وفي ظل الرعاية الاحتكارية، يجب أن يرتفع سعر العدالة والحماية ومن ثم يجب أن تنخفض جودتها. إن مصطلح وكالة الحماية الممولة من الضرائب متناقض تماماً وسيؤدي حتماً إلى فرض المزيد من الضرائب وحماية أقل. حتى إذا اقتصرت نشاطات الحكومة على حماية حقوق الملكية الموجودة مسبقاً (كما يفترض أن تفعل كل دولة «حمائية»)، فإن السؤال التالي هو ما مقدار هذا الأمن؟ مدفوعاً كما الجميع بالسعي وراء مصلحته الذاتية وفشله في العمل ولكن في ظل سلطته الفريدة في فرض الضرائب، هي نفسها دائماً: لرفع النفقات على الحماية إلى الحد الأقصى (ويمكن تصور أن أغلب ثروات الأمة تنفق على تكاليف

---

(7) موراي ن. روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1998)، الفصل 22 و23. الاصدار، (1989).

الحماية)، والحدّ في الوقت نفسه من الإنتاج الفعلي للحماية. إنّ الاحتكار القضائي سيؤدي حتماً إلى تدهور في جودة العدالة والحماية. إن كان بوسع المرء أن يطالب الحكومة حصرياً بالعدالة والحماية، فسوف تشوه العدالة والحماية لصالح الحكومة، على الرغم من الدساتير والمحاكم العليا. ففي النهاية، الدساتير والمحاكم العليا هي دساتير ومحاكم حكومية، وأي قيود على الإجراءات الحكومية التي قد تحتوي عليها يحددها وكلاء المؤسسة ذاتها قيد النظر. وهكذا، سوف يستمر تغيير تعريف المِلكية والحماية وتوسيع نطاق الولاية القضائية إلى الحد الذي يلبي مصالح الحكومة.

من هنا، أشار روثبارد إلى أن من غير الممكن إصلاح الاشتراكية ولكن يجب إلغاؤها من أجل تحقيق الرخاء، كذلك لا يمكن إصلاح مؤسسة الدولة بل يجب إلغاؤها من أجل تحقيق العدالة والحماية. ويخلص روثبارد إلى أنّ: «الحماية في المجتمع الحر (بما في ذلك خدمات الدفاع عن الشخص والممتلكات عن طريق الشرطة والمباحث القضائية)»، يجب توفيرها من قبل أشخاص أو شركات (أ) اكتسبت إيراداتها طوعاً وليس قسراً و(ب) لم تنتحل مثل الدولة صفة الاحتكار القسري لخدمات الشرطة أو الحماية القضائية.... يتعين على شركات الحماية أن تكون قادرة على المنافسة بحرية وبدون إكراه ضد غير المخالفين مثلها مثل جميع موردي السلع والخدمات الأخرى في السوق الحرة. وستكون خدمات الدفاع، شأنها شأن جميع الخدمات الأخرى، قابلة للتسويق والتسويق فقط[8].

أي أنّ كل صاحب ملكية سيكون قادراً على أن يشارك في مزايا تقسيم العمل، وأن يسعى إلى حماية أفضل لممتلكاته من خلال التعاون مع مالكي العقارات الآخرين وممتلكاتهم، بدلاً من الاعتماد على نفسه. يمكن لأي شخص أن يشتري من أي شخص آخر أو يبيعه أو يتعاقد معه بطريقة أخرى فيما يتعلق بخدمات الحماية والقضاء، ويمكن لأي شخص في أي وقت وقف أي تعاون من هذا القبيل من جانب واحد والرجوع إلى الدفاع الذاتي عن نفسه أو تغيير جهات الحماية.

---

(8) موراي روثبارد، السلطة والسوق (كانساس سيتي: شيد أندروز وماكميل، 1977)، ص 2.

IV

بعد أن أعدتُ بناء أسطورة الأمن الجماعي -أسطورة الدولة- وانتقدتها على أسس نظرية وتجريبية، يجب علي الآن تولي مهمة بناء الحالة الإيجابية للأمن والحماية الخاصين. من أجل تبديد أسطورة الأمن الجماعي، لا يكفي فقط فهم الخطأ الذي تنطوي عليه فكرة دولة الحماية. من المهم بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، اكتساب فهم واضح لكيفية عمل البديل الأمني غير الدولاني بفعالية. قدّم لنا روثبارد، بناءً على التحليل الرائد للاقتصادي الفرنسي البلجيكي غوستاف دي موليناري، رسماً تخطيطياً لأعمال نظام السوق الحرة للحماية والدفاع[9] [10]. كذلك، نحن مدينون لموريس وليندا تانهيل بسبب رؤاهم وتحليلاتهم الرائعة في هذا الصدد[11]. وعلى خطاهم، سأواصل تحليلي وأقدم رؤية أكثر شمولاً للنظام البديل غير الدولاني للإنتاج الأمني وقدرته على التعامل مع الاعتداءات، ليس فقط من جانب الأفراد أو العصابات ولكن من قِبل الدول أيضاً.

يوجد اتفاق واسع النطاق بين الليبراليين الليبرتاريين مثل موليناري، وروثبارد، وتانهيل، وكذلك معظم المعلقين الآخرين حول مسألة أن الدفاع هو شكل من أشكال التأمين، وأنّ نفقات الدفاع تمثل نوعاً من أقساط التأمين (السعر). ومن ثم، وكما يؤكد روثبارد وتانهيل على وجه الخصوص، ضمن إطار الاقتصاد الحديث المعقد القائم على تقسيم العمل في جميع أنحاء العالم، فإن المرشحين الأكثر احتمالاً لتقديم خدمات الحماية والدفاع هم وكالات التأمين. كلما كانت حماية الممتلكات المؤمنة أفضل، كانت المطالبات المتعلقة بالأضرار أقل وكذلك تكاليف شركة التأمين. ومن ثم، يبدو أن توفير حماية فعالة يصبّ في مصلحة كل شركة تأمين.

(9) غوستاف دي موليناري، إنتاج الأمن (نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977).

(10) روثبارد، السلطة والسوق، الفصل1؛ شرحه، من أجل حرية جديدة (نيويورك: كولير، 1978)، الفصول 12 و14.

(11) موريس تانهيل وليندا تانهيل، سوق الحرية (نيويورك: كتب ليزيه فير، 1984)، خاصةً الجزء 2.

في الواقع، على الرغم من أن شركات التأمين مقيدة ومعرقلة من قبل الدولة، فإنها تقدم حتى الآن خدمات الحماية والتعويض واسعة النطاق للأطراف الخاصة المتضررة. كما تلبي شركات التأمين الشرط الأساسي الثاني وهو القدرة على الوفاء بوعودها للعملاء من خلال الاستحواذ على الوسائل الاقتصادية للقوى العاملة وكذلك الموارد المادية اللازمة لإنجاز مهمة التعامل مع الأخطار، الفعلية أو المتخيلة، في العالم الحقيقي. ويبدو أن وكالات التأمين مرشحة مثالية في هذا الصدد، حيث تعمل على نطاق وطني ونطاق دولي أيضاً، وتمتلك أرصدة عقارية كبيرة موزعة على مناطق واسعة وخارج حدود الدولة الواحدة، ومن ثم لديها مصلحة ذاتية واضحة في الحماية الفعالة، وتشكل قوة اقتصادية كبيرة. وترتبط جميع شركات التأمين فيما بينها من خلال شبكة من الاتفاقيات التعاقدية الخاصة بالمساعدة المتبادلة والتحكيم، إضافة إلى نظام من وكالات إعادة التأمين الدولية التي تمثل قوة اقتصادية مجتمعة تتفوق على معظم الحكومات القائمة.

اسمحوا لي أن أقوم بتحليل وتوضيح منهجي لاقتراحي بأن الحماية والدفاع هما من أنواع «التأمين» ويمكن أن توفرهما وكالات التأمين. لتحقيق هذا الهدف، يجب ذكر أمرين. أولاً، لا يمكن التأمين ضد جميع مخاطر الحياة. لا أستطيع أن أؤمن نفسي ضد الانتحار، على سبيل المثال، أو ضد أن أحرق بيتي بنفسي، أو أن أكون عاطلاً عن العمل، أو ضد عدم رغبتي بالنهوض من الفراش صباحاً، أو أن لا أعاني من خسائر في مشاريعي، لأنه في كل حالة من تلك الحالات لدي سيطرة كاملة أو جزئية على احتمال النتيجة المعنية. يجب تصنيف مثل هذه المخاطر على أنها مخاطر فردية. لا يمكن لأحد غيري أن يتعامل معها. ومن ثم، يجب أن يكون السؤال الأول هو ما الذي يجعل الحماية والدفاع خطراً قابلاً للتأمين وليس خطراً غير قابل للتأمين؟ ففي النهاية، كما رأينا للتو، الأمر ليس بديهياً. فهل يمكن لأي شخص السيطرة على احتمال أن يتعرض لهجوم أو اعتداء على شخصه أو ممتلكاته؟ ولكن أن أتعمد الاعتداء على شخص آخر أو استفزازه، على سبيل المثال، ألن تكون الحماية عندها خطراً غير قابل للتأمين، مثل الانتحار أو البطالة، حيث يتحمل كل شخص المسؤولية الكاملة عنها؟

والإجابة على هذا السؤال هي (نعم) و(لا) بشروط. نعم، بقدر ما لا يمكن لأحد تقديم حماية غير مشروطة، أي التأمين ضد أي اعتداء مهما كان، لأن الحماية غير المشروطة، إن وجدت، لا يمكن لغير الفرد نفسه أن يحققها ومن أجل نفسه فقط. ويتعلق الجواب: (لا) بالحماية المشروطة. لا يمكن التأمين على أي هجمات أو اعتداءات يثيرها الضحية بنفسه. ولكن يمكن التأمين ضد الهجمات الحاصلة دون سابق استفزاز أي «العرضية»[12]. أي أن الحماية تصبح سلعة قابلة للتأمين فقط إذا كان وكيل التأمين يقيد تعاقدياً تصرفات المؤمن له بالقدر الذي يستبعد أي «استفزاز» محتمل من جانبه. قد تختلف شركات التأمين فيما يتعلق بالتعريف المحدد للاستفزاز، ولكن لا يمكن أن يكون هناك فرق بين شركات التأمين فيما يتعلق بمبدأ أن على كل شركة أن تستبعد (تحظر) جميع السلوكيات الاستفزازية والعدوانية بين عملائها.

وبقدر ما قد تبدو هذه الفكرة الأولى بسيطة فيما يتعلق بالتأمين على الطبيعة الدفاعية غير العدوانية وغير الاستفزازية للحماية، إلا أنها ذات أهمية جوهرية. فمن ناحية، يشير هذا إلى أن أي معتدٍ أو مستفز معروف لن يكون بمقدوره العثور على مؤمن، وسيكون من ثم معزولاً اقتصادياً وضعيفاً وهشاً. وهذا يعني من ناحية أخرى أن أي شخص يرغب بالمزيد من الحماية أكثر من تلك التي يوفرها بالاعتماد على نفسه لا يمكنه الحصول عليها إلا إذا قدم نفسه وفق معايير محددة للسلوك المتحضر غير العدائي. علاوة على ذلك، كلما زاد عدد الأشخاص المؤمن عليهم (في ظلّ اقتصاد التبادل الحديث، يرغب معظم الناس بالحصول على الحماية بمقدار أكثر من مجرد الدفاع عن النفس) زاد الضغط الاقتصادي على غير المؤمن عليهم الباقين من أجل أن يحثهم على تبني نفس معايير السلوك الاجتماعي غير العدائية أو ما شابهها. ونتيجة

(12) حول «منطق» التأمين، انظر لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقالة في الاقتصاد (شيكاغو: ريجنري، 1966)، الفصل الأول 6؛ موراي ن. روثبارد، الإنسان والدولة والاقتصاد، المجلد 2. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993)، ص 498 وما يليها. هانز هيرمان هوبا، «عن اليقين وعدم اليقين، أو: إلى أي حدّ قد تكون توقعاتنا عقلانية؟» مجلة الاقتصاد النمساوي 10، العدد 1 (1997)؛ أيضاً ريتشارد فون ميزيس، الاحتمالات والإحصائيات والحقيقة (نيويورك: دوفر، 1957)؛ فرانك هـ. نايت، المخاطرة وعدم اليقين والأرباح (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1971).

للمنافسة بين شركات التأمين على العملاء الذين يدفعون طواعية، سيكون هناك ميلٌ نحو انخفاض أسعار كل قيم الممتلكات المؤمنة.

وسيكون هناك في الوقت نفسه، تأثير مزدوج لنظام شركات التأمين المتنافسة على وضع القوانين ومن ثم المساهمة بشكل أكبر في الحدّ من النزاع. من ناحية، سيسمح النظام بزيادة تنوع ومرونة القوانين بشكل منهجي. بدلاً من فرض مجموعة موحدة من المعايير على كل شخص (كما في ظل شروط الدولتية)، يمكن لوكالات التأمين أن تنافس بعضها بعضاً ليس فقط عن طريق السعر ولكن أيضاً من خلال التمييز بين المنتجات وتطويرها. كما يمكن لشركات التأمين أن تختلف وتتمايز فيما يتعلق بقواعد السلوك المفروض على عملائها والمتوقع منهم، فيما يتعلق بقواعد الأدلة والإجراءات أو فيما يتعلق بفرز وتخصيص الأحكام والعقوبات.

حيث تطبق شركات التأمين الكاثوليكية على سبيل المثال، القانون الكنسي (قانون الكنيسة الكاثوليكية الرومانية)، وتطبق شركات التأمين اليهودية قانون موسى (شريعة موسى)، ويطبق المسلمون الشريعة الإسلامية، في حين يطبق غير المؤمنين القانون العلماني بشكلٍ أو بآخر، وجميعهم يتحملون ويتنافسون للحصول على عملاء يدفعون المال طوعاً. ومن ثم يمكن للمستهلكين اختيار، وسيختارون، القانون المطبق عليهم وعلى ممتلكاتهم، ويمكنهم تغييره أيضاً في بعض الأحيان. وهذا يعني أن أحداً لن يكون مجبراً على العيش في ظل قانون «أجنبي»، ويصبح بالإمكان القضاء على مصدر بارز للصراع.

ولكن من ناحية أخرى، إن وجود نظام لشركات التأمين التي تقدم قواعد قانونية منافسة من شأنه أن يعزز الميل نحو توحيد القانون. إذ تطبق القوانين «المحلية» الكاثوليكية واليهودية والرومانية والألمانية وغيرها، وتكون ملزمة فقط للأشخاص والممتلكات المؤمن عليها وجميع المؤمن عليهم من قبل نفس المؤمن بموجب القانون نفسه. فالقانون الكنسي، على سبيل المثال، لا ينطبق إلا على الكاثوليك المعروفين ويتعامل فقط مع الخلافات بين الكاثوليك. ومن الممكن أيضاً أن يتعامل

الكاثوليكي مع الآخرين وأن يختلف معهم، وأن يرغب في حمايته من المشتركين في مدونة قوانين أخرى، كالمسلمين مثلاً. ولا مشكلة في ذلك أبداً طالما أن الشريعتين الكاثوليكية والإسلامية وصلتا إلى نفس النتيجة أو إلى استنتاج مماثل فيما يتعلق بالقضية والمتنافسين في متناول اليد. لكن إذا توصلت قواعد القانون المتنافسة إلى استنتاجات مختلفة كلياً (بحكم أنهم يمثلون قواعد قانونية مختلفة)، فستظهر مشكلة. يريد المؤمن له أن يكون محمياً من النزاع الطارئ بين المجموعات أيضاً، ولكن القانون «الداخلي» (داخل المجموعة) لن يكون مفيداً في هذا الصدد. في الواقع، سيشترك في الأمر مدونتي قوانين محليتين مختلفتين على الأقل، وسيصلان إلى استنتاجات مختلفة. في مثل هذه الحالة، لا يمكن توقع أن يقوم أحد المؤمنين والمشتركين في قانونه، الكاثوليك مثلاً، بإخضاع حكمهم ببساطة إلى حكم المؤمن الآخر وقانونه، أو حكم المسلمين، أو العكس. على كل شركة تأمين كاثوليكية ومسلمة على حد سواء المساهمة في وضع قانون مشترك بين المجموعتين، أي قانون قابل للتطبيق في حالات الخلاف بين شركات التأمين المتنافسة ومدونة قوانينها. ولأن أحكام قانون المجموعة المشتركة التي قدّمها المؤمّن لعملائه يمكن أن تبدو ذات مصداقية بالنسبة لهم، ومن ثم فهي جيدة، فقط إذا كانت مقبولة ومقدّمة من قِبل شركات التأمين الأخرى (وكلما كان عدد هذه الشركات أكبر، كان ذلك أفضل)، فمن شأن المنافسة أن تعزز تطوير وصقل مجموعة من القوانين التي تجمع أوسع مجموعة مشتركة بين الثقافات. والإجماع والاتفاق قانوني ومعنوي، ومن ثم يمثل أكبر قاسم مشترك بين مختلف قواعد القوانين المتنافسة[13].

وبمعنى أدق، نظراً لأن شركات التأمين ومدونات القوانين المتنافسة يمكنها أن توافق وأن تختلف بشأن مزايا بعض الحالات الماثلة أمامهم على الأقل، ستضطر كل شركة تأمين منذ البداية إلى تقديم نفسها وعملائها في هذه الحالات إلى التحكيم من قبل طرف ثالث مستقل. لكن الطرف الثالث هذا لن يكون مستقلاً عن الطرفين

(13) انظر هذا هانز هيرمان هوپا، الملكية والفوضى والدولة (أوبلادين: دار نشر ألمانيا الغربية، 1987)، ص ص 122-126.

المختلفين فقط، بل سيكون في نفس الوقت الطرف الذي وقع عليه الاختيار بالإجماع من كلا الطرفين. والغرض من الاختيار بالإجماع، أنّ المحكمين سيمثلون أو حتى يجسدون قابلية «الإجماع» و«الاتفاق». حيث سيجري الاتفاق على اختيار الطرف الثالث بسبب قدرته المتصورة بشكل عام على إيجاد وصياغة حلول مقبولة للطرفين، أي حلول «نزيهة» للخلافات الناشئة بين المجموعات. وإذا فشل المحكم في هذه المهمة وتوصل إلى استنتاجات اعتبرها أحد شركات التأمين أو عملائه «غير عادلة» أو «متحيزة»، فلن يتم اختيار هذا الشخص كمحكم مرة أخرى في المستقبل.

وبالنتيجة، فإن عقود الحماية والأمن ستصبح حيز التنفيذ كأول نتيجة أساسية للمنافسة بين شركات التأمين لعملاء يدفعون طواعية. ستقدم شركات التأمين لعملائها (على عكس الدول) عقوداً ذات أوصاف محددة بدقة للممتلكات والمنتجات، وواجبات والتزامات محددة وموصوفة بوضوح. وبالمثل، سوف تُحدد العلاقة بين شركات التأمين والمحكمين ويحكمها العقد. يلتزم كل طرف في العقد ببنوده وشروطه، لمدة محددة أو حتى الوفاء بالعقد؛ وكل تغيير في بنود أو شروط العقد يتطلب موافقة بالإجماع من قبل جميع الأطراف المعنية. أي أنه في ظل المنافسة، لا يوجد أو يمكن أن يوجد «تشريع» (على عكس الشروط في ظل سيطرة الدولتية). ولا يمكن لأي شركة تأمين (على عكس الدولة) تقديم الوعود بتوفير الحماية لعملائها دون إخبارهم كيف أو مقابل أي ثمن، والإصرار على أنها قادرة على تغيير بنود وشروط علاقة الشركة مع العميل من طرف واحد إذا أرادت ذلك. حينها سيطالب عملاء التأمين بخدمة «أفضل»، وستلتزم شركات التأمين وتسعى لتقديم عقود وقوانين ثابتة، بدلاً من الوعود وتغيير وتبديل التشريعات. ونتيجة للتعاون المستمر بين مختلف شركات التأمين والمحكمين، سيكون هناك ميل نحو توحيد قانون الملكية والعقود ومواءمة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وحل النزاعات (بما في ذلك قضايا المسؤولية والتقصير والتعويض والعقوبات).

ونتيجة الإقدام على شراء تأمين الحماية، سيصبح الجميع مرتبطين بمشروع تنافسي عالمي يسعى إلى الحدّ من النزاعات وتعزيز الأمن. كما أن كل دعوى نزاع أو

ضرر، بغض النظر عن المكان أو من قبل من أو ضد من، ستندرج ضمن اختصاص وكالة تأمين بعينها أو أكثر وسوف يجري التعامل معها إما عن طريق القانون «المحلي» لشركة التأمين الفردية أو بموجب أحكام وإجراءات القانون «الدولي» المتفق عليها مسبقاً من قبل مجموعة من شركات التأمين، مما يضمن (على نحو مسبق) الاستقرار واليقين القانوني الكامل والمثالي.

V

ولا بدّ الآن من نقاش السؤال الثاني. حتى لو منحت حالة الحماية الدفاعية كسلعة مؤمنة، فإن هناك أشكال مختلفة من التأمين. دعونا ننظر في مثالين مميزين فقط: التأمين ضد الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات والتأمين ضد الحوادث أو الكوارث الصناعية، مثل الأعطال والانفجارات والمنتجات المعيبة. يمكن اعتبار الأول مثالاً عن التأمين الجماعي أو المتبادل. بعض المناطق أكثر عرضة للكوارث الطبيعية من غيرها؛ ومن ثم سيكون الطلب على التأمين وسعره أعلى في بعض المناطق أكثر من المناطق الأخرى. ولكن شركة التأمين تعتبر كل مكان داخل حدود إقليمية معينة متشابهاً من حيث المخاطر المحتملة. ويُفترض أن شركة التأمين تعرف تواتر وشدة الخطر المعني في المنطقة ككل، لكنها لا تعرف شيئاً عن خطر بعينه قد يقع في موقع ما ضمن تلك المنطقة. في هذه الحالة، يدفع كل شخص مؤمن نفس القسط لكل قيمة مؤمنة، ومن المفترض أن تكون الأقساط المحصلة في فترة زمنية واحدة كافية لتغطية جميع مطالبات الأضرار خلال الفترة الزمنية نفسها (وإلا تكبدت صناعة التأمين خسائر كبيرة). ومن ثم، تجمّع المخاطر الفردية الخاصة وتؤمّن تبادلياً.

في المقابل، قد يكون التأمين الصناعي مثالاً عن التأمين الفردي. فعلى عكس الكوارث الطبيعية، يكون الخطر المؤمن عليه نتيجة فعل بشري، أي جهود الإنتاج. وتخضع كل عملية إنتاج لسيطرة المنتج الفرد. ومن ثم من غير الوارد أن يتقصّد الشخص المنتج الفشل أو التعرض للكوارث، ورأينا أنّ من الممكن التأمين ضد

الكوارث العرضية غير المقصودة فقط. ومع ذلك، حتى لو خضع الإنتاج لرقابة شديدة وحقق نجاحاً هاماً بشكل عام، فإن كل منتج وتقنية إنتاجية معرضة لوقوع حوادث عرضية ونكباتٍ تتخطى نطاق سيطرته - تدعى هامش الخطأ. وبما أنها نتيجة (مقصودة أم لا) لجهود الإنتاج الفردية وتقنيات الإنتاج، يختلف خطر الحوادث الصناعية بشكل كبير من منتج وعملية إنتاجية إلى أخرى. ومن ثم لا يمكن تجميع مخاطر المنتجين وتقنيات الإنتاج المختلفة، ولا بدّ من تأمين كل منتج على حدة. في هذه الحالة، يتعين على شركة التأمين معرفة تواتر الحدث المشكوك فيه بمرور الوقت، لكنها لا تستطيع معرفة احتمال لحظة وقوع الحدث بالضبط، باستثناء أنّ نفس المنتج والتقنية الإنتاجية يعملان معاً في جميع الأوقات. ولا يوجد دليل على أن الأقساط التي حصّلت خلال فترة بعينها ستكون كافية لتغطية جميع مطالبات الأضرار الناشئة خلال تلك الفترة. بل إن دليل تحقيق الربح هو أن جميع الأقساط التي حصّلت على مدار عدة فترات زمنية ستكون كافية لتغطية جميع المطالبات خلال نفس الفترات الزمنية. ومن ثم، في هذه الحالة، يجب على شركة التأمين الاحتفاظ باحتياطيات رأس المال من أجل الوفاء بالتزامها التعاقدي، ويجب عليها عند حساب الأقساط، أن تأخذ القيمة الحالية لهذه الاحتياطيات في الاعتبار.

والسؤال الثاني هو أي نوع من التأمين يمكن أن يحمي من العدوان والاعتداء من أطراف أخرى؟ هل هو التأمين الجماعي، كما هو الحال بالنسبة للكوارث الطبيعية، أم يجب التأمين الفردي، كما في حالة الحوادث الصناعية؟

لاحظ أن كلا الشكلين من التأمين لا يمثلان إلا أقصى النقيضين المحتملين من الاستمرارية، وأن تأثير أي خطر معين على هذه الاستمرارية ليس ثابتاً بصورة قطعية. ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي في الأرصاد الجوية أو العلوم الجيولوجية أو الهندسية، على سبيل المثال، فإن المخاطر التي كانت تُعتبر سابقاً متماثلة الاحتمالية (أي تسمح بالتأمين المتبادل) يمكن أن تصبح أكثر تبايناً. وتجدر الإشارة إلى هذا الميل في مجال التأمين الطبي والصحي. فمع تقدم علم الوراثة والهندسة الوراثية -

أصبحت البصمات الوراثية والمخاطر الطبية والصحية التي كانت تُعتبر سابقاً متماثلة (مبهمة) فيما يتعلق بأعداد كبيرة من الناس أكثر تحديداً وتبايناً الآن.

ومن هذا المنطلق، هل بالإمكان إعطاء وصف واضح محدد للتأمين على الحماية على وجه الخصوص؟ أعتقد ذلك. ففي النهاية، تشترط كل عمليات التأمين أن تكون المخاطر عرضية من وجهة نظر المؤمن والمؤمن عليه، فحادث الاعتداء يختلف بشكل واضح عن الكوارث الطبيعية أو الصناعية. ففي حين أنّ الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية هي نتاج القوى الطبيعية وتطبيق قوانين الطبيعة، فإن العدوان هو نتاج الأفعال البشرية؛ وفي حين أن الطبيعة «عمياء» ولا تميز بين الأفراد، سواء في اللحظة الراهنة أو بمرور الوقت، فإن المعتدي يمارس التمييز ويستهدف ضحايا معينين عن سابق قصد ويختار توقيت هجومه أيضاً.

VI

اسمحوا لي أولاً أن أقارن التأمين على الحماية مع التأمين ضد الكوارث الطبيعية. في كثير من الأحيان يوضع قياس للتشابه يجمع بين الاثنين، ومن المفيد دراسة ما إذا كان هذا مفيد أم لا. فقياس التشابه هو أنه مثلما يتعرض كل فرد داخل مناطق جغرافية معينة للتهديد نفسه من مخاطر الزلازل أو الفيضانات أو الأعاصير، كذلك يواجه جميع سكان الولايات المتحدة أو ألمانيا، على سبيل المثال، خطر الوقوع ضحية هجوم أجنبي. على الرغم من بعض التشابه السطحي -والذي سأعرّج عليه بعد قليل- فمن السهل أن ندرك اثنين من أوجه القصور الأساسية في هذا القياس. الأول هو أن حدود الزلازل أو الفيضانات أو مناطق الأعاصير تحدد وفقاً لمعايير فيزيائية موضوعية، ومن ثم يمكن الإشارة إليها على أنها «طبيعية». وهنا يتضح التباين، إذ أنّ الحدود السياسية هي حدود «مصطنعة». تغيرت حدود الولايات المتحدة على مدى القرن التاسع عشر بأكمله، ولم تكن ألمانيا موجودة على هذا الشكل حتى عام 1871 وكانت مكونة من ثمانية وثلاثين دولة منفصلة. بالتأكيد، لن يرغب أحد في الادعاء بأن إعادة رسم الحدود الأمريكية أو الألمانية كانت نتيجة لاكتشاف أن الخطر

الأمني لكل أمريكي أو ألماني داخل الولايات المتحدة أو ألمانيا كان متماثلاً (متطابقاً)، خلافا للاعتقاد السابق المعاكس.

وهناك عيب ثانٍ واضح أيضاً. إنّ الطبيعة بما فيها من زلازل وفيضانات وأعاصير تمثل قوة تدميرية عمياء. فهي لا تميز بين المواقع أو الأشياء الأكثر أو الأقل قيمة، بل «تهاجم» بشكل عشوائي. وعلى النقيض من ذلك تماماً، يمكن للمعتدي المهاجم التمييز. فهو لا يهاجم أو يغزو مواقع وأشياء لا قيمة لها، مثل الصحراء الكبرى، بل يستهدف المواقع والأشياء ذات الأهمية. عندما تكون الأشياء الأخرى متكافئة، كلما كان الموقع والشيء أكثر قيمة زاد احتمال تعرضه للغزو والاعتداء.

هذا يثير السؤال الحاسم التالي. إذا كانت الحدود السياسية اعتباطية ولم تكن الهجمات قائمة على التمييز أبداً بل موجهة على وجه التحديد نحو أماكن وأشياء ذات قيمة عالية فقط، فهل هناك حدود غير اعتباطيةٍ تفصل بين مناطق الخطر الأمني المختلفة؟ الجواب هو نعم، هذه الحدود غير الاعتباطية هي حدود الملكية الخاصة. الملكية الخاصة هي نتيجة لامتلاك أو إنتاج أشياء أو تأثيرات مادية معينة من قبل أفراد محددين في مواقع محددة. يوضح كل مستحوذ منتج (مالك) من خلال تصرفاته أنه يعتبر الأشياء المستحوذ عليها والمنتجة سلعاً قيِّمة، وإلا لما سعى للاستحواذ عليها أو إنتاجها. إن حدود ممتلكات الجميع هي حدود موضوعية ويمكن التحقق منها بشكل موضوعي. وتحدد ببساطة من خلال امتداد وأبعاد الأشياء التي استحوذ عليها أو التي أنتجها فرد معين. وحدود جميع الأماكن والأشياء الثمينة تتوازى مع حدود جميع الممتلكات. وفي كل زمان ومكان، لا بد أن تكون الأماكن والأشياء الثمينة ملكاً لشخصٍ ما، وحدها الأماكن والأشياء الي لا قيمة لها لا يوجد من يمتلكها.

وبما أن كل مالك مستحوذ أو منتج محاطً بأشخاص آخرين، فلا بدّ أن يكون هدفاً للهجوم أو الغزو. وعلى العكس من الأشياء (المواد) فإن لكل عقار قيمة بالضرورة؛ ومن ثم، يصبح كل مالك عقار هدفاً محتملاً لشهوات الآخرين العدوانية. ومن هنا، فإن اختيار كل مالك لموقع وشكل عقاراته، يخضع من بين اعتبارات أخرى لا

حصر لها، لتأثير اعتبارات المخاوف الأمنية أيضاً. وفي حال كانت الظروف الأخرى متكافئة، سيفضل الجميع مواقع ونماذج العقارات الأكثر أماناً على المواقع والنماذج الأقل أماناً. وبصرف النظر عن مكان تواجد المالك وعقاراته وأياً كان الشكل المادي لهذه العقارات، فإن كل مالك، بحكم عدم التخلي عن ممتلكاته حتى في ضوء العدوان المحتمل، يوضح استعداده الشخصي لحماية هذه العقارات والدفاع عنها.

ومع ذلك، إذا كانت حدود الملكية الخاصة هي الحدود غير الاعتباطية الوحيدة التي تربطها علاقة منهجية بخطر العدوان، فذلك يعني وجود العديد من المناطق الأمنية المختلفة حيث توجد عقارات مملوكة ملكية مستقلة، وأن هذه المناطق ليست أكبر من مساحة امتداد هذه العقارات. أي أن تأمين العقارات ضد العدوان قد يكون مثالاً على الحماية الفردية وليس الجماعية (المتبادلة) أكثر منها في حالة الحوادث الصناعية.

وفي حين أن خطر حادث عملية إنتاج فردية يكون عادةً مستقلاً عن موقعه -بحيث إذا تكررت العملية من قبل نفس المنتج في مواقع مختلفة سيظل هامش الخطأ الخاص به هو نفسه- فإن خطر العدوان على الممتلكات الخاصة (مصنع الإنتاج) يختلف من موقع إلى آخر. وبحكم طبيعتها كسلع خاصة مستحوذ عليها أو منتجة، فان هذه العقارات تكون دائماً منفصلة ومميزة. يقع كل عقار في مكان مختلف وتحت سيطرة فرد مختلف، ويواجه كل موقع مخاطر أمنية فريدة. قد يختلف مقدار الأمن الذي أحظى به، على سبيل المثال، تبعاً لمكان إقامتي، إن كنت أقيم في الريف أو المدينة، فوق التل أو في أحد الأودية، قرب النهر أو المحيط أو الميناء أو السكة الحديدية أو بجوار الشارع أم بعيداً عنه. في الحقيقة، حتى المواقع المتجاورة لا تواجه المخاطر نفسها. قد يحدث الفرق، على سبيل المثال، إن كنت أقيم على الجبل في نقطة أعلى أو أدنى من جاري أو من منبع النهر أو مصبه أو أقرب أو أبعد من المحيط أو ببساطة إلى الشمال أو الجنوب أو الغرب أو الشرق منه. ويمكن للمالك تصميم أو تحويل كل محيط أو عقار، أينما كان، بغرض زيادة سلامته وتقليل احتمالية تعرضه للعدوان. قد

يكون بحوزتي بندقية أو صندوق ودائع آمن، على سبيل المثال، أو قد أكون قادراً على إسقاط طائرة هجومية من الفناء الخلفي لمنزلي أو امتلاك بندقية ليزرية يمكنها قتل أحد المعتدين من على بعد آلاف الأميال. ومن ثم، لا يوجد موقع ولا ملكية يشبه أي مكان آخر. لا بدّ أن يحصل كل مالك على تأمين فردي، وللقيام بذلك، يجب على كل شركة تأمين ضد العدوان أن تحتفظ باحتياطيات كافية من رأس المال.

VII

إن قياس التشبيه الذي يستخلص عادة بين التأمين ضد الكوارث الطبيعية والعدوان الخارجي خاطئ بالأساس. وكما أن العدوان ليس عشوائياً أبداً بل انتقائياً ومستهدفاً، كذلك هو الدفاع. لدى كل شخص مواقع وأشياء مختلفة يدافع عنها، ولا تتشابه المخاطر الأمنية التي تهدد شخصاً مع المخاطر التي تهدد شخصاً آخر، لكن قياس التشابه يشمل في مضمونه نواة للحقيقة. لكنّ أي تشابه بين الكوارث الطبيعية والعدوان الخارجي لا يعزى إلى طبيعة العدوان والدفاع بل إلى الطبيعة النوعية إلى حد ما لعدوان أو دفاع الدولة (الحرب بين الدول).

كما هو موضح أعلاه، تعدّ الدولة بمثابة وكالة تمارس احتكاراً إقليمياً قسرياً للحماية وسلطة فرض الضرائب، وأي وكالة من هذا القبيل ستكون أكثر عدوانية نسبياً لأن بإمكانها تحميل تكاليف مثل هذا السلوك على رعاياها. ولكن وجود دولة لا يؤدي فقط إلى زيادة وتيرة العدوان، بل يغير طابعه بالكامل.

إن وجود الدول - وخاصة الدول الديمقراطية - يعني ضمناً أن حرب العدوان والدفاع - سوف تتحول إلى حرب شاملة بلا تمييز[14].

---

(14) حول العلاقة بين الدولة والحرب، وحول التحول التاريخي من الحرب (المَلكية) المحدودة إلى (الديمقراطية) الكلية، انظر ايكارد كريبين- دروف، الدولة والحرب (فرانكفورت/ م: سوركامب، 1985)؛ تشارلز تيلي، «صنع الحرب وصنع الدولة كجريمة منظمة»، في إعادة الدولة، بيتر ب. إيفانز، ديتريش روشيمير، ثيدا سكوكبول، محررون. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1985)؛ جون إف. سي. فولر، سلوك الحرب (نيويورك: مطبعة داكابو، 1992)؛ مايكل هوارد، الحرب في التاريخ الأوروبي (نيويورك: مطبعة

فكر للحظة في عالم بلا دول. ففي حين سيكون معظم أصحاب العقارات مؤمنين بشكل فردي من قبل شركات التأمين الكبيرة، غالباً شركات تأمين متعددة الجنسيات تتمتع باحتياطيات ضخمة من رأس المال، فإن معظم المعتدين إن لم يكن جميعهم سيكونون بدون أي تأمين.

في هذه الحالة، يرغب كل معتدٍ أو مجموعة من المعتدين في حصر أهدافهم، ويفضل التركيز على الممتلكات غير المؤمن عليها، وتجنب كل «أضرار جانبية»، لأنهم سيجدون أنفسهم في مواجهة واحدة أو العديد من وكالات الدفاع الاحترافية القوية اقتصادياً. وبالمثل، فإن كل أعمال العنف الدفاعية ستكون انتقائية للغاية وموجهة. وسيكون جميع المعتدين أفراداً أو مجموعات محددة، يسكنون أماكن محددة ومجهزون بموارد محددة. ورداً على الهجمات الموجهة ضد عملائها، ستستهدف وكالات التأمين هذه المواقع والموارد على وجه التحديد بغية الانتقام، وسوف تتجنب أي أضرار جانبية لأنها ستضطر من جراء ذلك إلى الاشتباك مع شركات التأمين الأخرى.

ويتغير كل هذا بشكل جوهري في عالم تسيطر فيه الدولة (الدولتية) في ظل الحروب ما بين الدول. إذا هاجمت إحدى الدول، كالولايات المتحدة مثلاً، دولة أخرى، كالعراق على سبيل المثال، فهذا ليس مجرد هجوم من جانب عدد محدود من الأشخاص المزودين بموارد محدودة ويقيمون في مكان محدد بوضوح. بل هو هجوم من جانب جميع الأميركيين ومع كل ما لديهم من موارد. يُفترض أن كل أمريكي يدفع الضرائب للحكومة الأمريكية، ومن ثم فهو متورط في كل عدوان حكومي بحكم الأمر الواقع، سواء رغب في ذلك أم لا. وفي حين أنه من الخطأ الادعاء أن كل أمريكي يواجه المقدار نفسه من خطر التعرض للهجوم من قبل العراق (وهو خطر

جامعة أكسفورد، 1976)؛ هانز هيرمان هوبا، «التفضيل الزمني والحكومة، وعملية تدهور الحضارة»، في تكاليف الحرب، جون ف. دينسون، محرر. (نيوبرونزويك، نيوجيرسي: ترانسكشن للنشر، 1997)؛ أيضا هذا المجلد، ص ص 1-44. انظر إريك فون كوهنيلت-ليدين، إعادة النظر في اليسار (واشنطن العاصمة: ريجنري، 1990).

ضعيف أو غير موجود على هذا النحو، وهذا الخطر أعلى بالتأكيد في مدينة نيويورك منه في ويتشيتا أو كانساس على سبيل المثال)، فإن كل أميركي يعتبر متكافئاً فيما يتعلق بمشاركته الفعلية، إن لم تكن دائماً طوعية، في كل من اعتداء تقوم به حكومته.

ثانياً، تماماً مثلما يكون المهاجم دولة، كذلك الجهة التي تعرضت للهجوم هي دول أيضاً، العراق. تتمتع الحكومة العراقية، كنظيرتها الولايات المتحدة، بسلطة فرض الضرائب على سكانها أو تجنيدهم في قواتها المسلحة. وبصفته دافعاً للضرائب أو مجنداً، فإن كل عراقي ضالع في دفاع حكومته مثلما يعتبر كل أمريكي ضالع في هجوم الحكومة الأمريكية. وهكذا، تصبح الحرب حرباً لجميع الأميركيين ضد جميع العراقيين، أي حرباً شاملة. وسوف تتغير استراتيجية كل من الدولة المهاجمة والتي تعرضت للهجوم تبعاً لذلك. في حين أن على المهاجم أن يكون انتقائياً فيما يتعلق بأهداف هجومه، إن لم يكن هناك سبب آخر سوى أن وكالات الضرائب (الدول) مقيدة في نهاية الأمر بسبب الندرة، فإن لدى المعتدي حافزاً ضئيلاً أو معدوماً لتجنب أو تقليل الأضرار الجانبية. على العكس من ذلك، نظراً لأن كل السكان والثروة الوطنية يشاركون في الجهد الدفاعي، فإن الأضرار الجانبية، سواء أكانت من الأرواح أو الممتلكات، تصبح مرغوباً فيها. ولا يوجد تمييز واضح بين المقاتلين وغير المقاتلين. يصبح الجميع عدواً وتقدم كل الممتلكات الدعم للحكومة المهاجمة. ومن ثم، يصبح كل شخص وكل شيءٍ هدفاً مشروعاً. وبالمثل، لن تشعر الدولة المدافعة بالقلق حيال الأضرار الجانبية الناتجة عن الانتقام من المهاجم. كل مواطن من دولة المهاجم عدو، وتصبح جميع ممتلكاتهم هي ممتلكات العدو، ومن ثم هدفاً محتملاً للانتقام. وستقوم كل دولة، وفقاً لهذا النمط من الحرب بين الدول، بتطوير وتوظيف المزيد من أسلحة الدمار الشامل كالقنابل الذرية، بدلاً من الأسلحة الدقيقة بعيدة المدى كالبنادق الليزرية مثلاً.

وهكذا، يبدو أن التشابه بين الحرب والكوارث الطبيعية في ما تخلفه من خراب ودمار عشوائي هو سمة من سمات عالم الدولتية.

يقودنا هذا إلى المشكلة الأخيرة. لقد رأينا أنه مثلما فعلت جميع الممتلكات خاصة، يجب تأمين كل دفاع بشكل فردي من قبل وكالات التأمين المرسملة، تماماً مثل التأمين ضد الحوادث الصناعية. ورأينا أيضاً أن كلا الشكلين من التأمين يختلفان في جانب من الجوانب الأساسية. في حالة التأمين ضد الدفاع، يصبح موقع العقار المؤمن عليه مهماً. وسوف تختلف قيمة القسط لكل قيمة مؤمنة في المواقع المختلفة. فمن الممكن أن تنتقل مواقع المعتدين، وقد تتغير ترسانتهم من الأسلحة، أو يتغير طابع العدوان بأكمله بوجود الدول. ومن ثم، حتى في حالة وجود موقع أولي للعقار، يمكن أن يتغير سعر قيمة كل تأمين مع التغيرات في البيئة الاجتماعية أو البيئة المحيطة بهذا الموقع. كيف سيستجيب نظام وكالات التأمين التنافسية لهذا التحدي؟ وكيف سيتعامل مع وجود الدول وعدوان الدول؟

للإجابة على هذه الأسئلة، من الضروري أن نسترجع بعض الأفكار الاقتصادية الأولية. عندما تكون الأمور الأخرى متساوية، يفضل أصحاب العقارات الخاصة عموماً وأصحاب الشركات خصوصاً المواقع ذات تكاليف الحماية المنخفضة (أقساط التأمين المنخفضة) وقيم عقارات مرتفعة على المواقع ذات تكاليف الحماية العالية وقيم العقارات المنخفضة. ومن ثم، هناك اتجاه نحو هجرة الأشخاص والسلع من المناطق ذات المخاطر العالية وقيمة العقارات المنخفضة إلى مناطق منخفضة المخاطر وقيمة العقارات المرتفعة. وترتبط من ثم تكاليف الحماية مع قيم الملكية ارتباطاً مباشراً. وإذا كانت الأشياء الأخرى متساوية، فإن تكاليف الحماية الأعلى (مخاطر هجوم أكبر) تنطوي على قيم ملكية منخفضة أو متراجعة، وتكاليف الحماية الأقل تنطوي على قيم ملكية أعلى أو متزايدة. هذه القوانين والتوجهات تشكل عملية تشغيل نظام تنافسي لوكالات تأمين الحماية.

وفي حين أن المحتكر الممول من الضرائب سوف يظهر ميلاً لرفع تكلفة الحماية وسعرها، فإن وكالات التأمين ضد خسارة الأرباح الخاصة تسعى جاهدة إلى خفض

تكلفة الحماية ومن ثم إحداث هبوط في الأسعار. وفي الوقت نفسه تكون وكالات التأمين أكثر اهتماماً من أي جهة أخرى برفع ارتفاع قيمة الممتلكات لأن هذا لا يعني فقط أن تقدير ممتلكاتهم، بل أنه سيتوفر لهم أيضا المزيد من ممتلكات الآخرين لتأمينها. وعلى النقيض من ذلك، إذا زاد خطر العدوان وهبطت قيم العقارات، سيكون هناك قيمة أقل للتأمين عليها بينما ترتفع تكلفة الحماية وسعر التأمين، وهذا يعني تدهور ظروف العمل بالنسبة لشركات التأمين. وبالنتيجة، ستقع شركات التأمين تحت وطأة ضغوط اقتصادية دائمة لتعزيز الظروف السابقة المواتية وتجنب هذه الظروف غير المواتية.

هذا الهيكل الحافز له تأثير أساسي على تشغيل شركات التأمين. أولاً، بالنسبة لحالة الحماية من الجريمة الاعتيادية والمجرمين التي تبدو أسهل، فإن نظام شركات التأمين المتنافسة سيؤدي إلى تغيير جذري في السياسة الحالية المتبعة فيما يتعلق بالجريمة. لإدراك مدى هذا التغيير، من المفيد النظر أولاً إلى سياسة الجريمة الحالية والمألوفة في ظل سيطرة الدولة. ففي حين أنه من مصلحة وكلاء الدولة مكافحة الجريمة الخاصة الشائعة (بالمقدار الذي يوفر لهم المزيد من الممتلكات المتبقية لفرض الضرائب عليها)، ولكن بصفتهم وكلاء ممولين من الضرائب فإن مصلحتهم ضئيلة للغاية بل معدومة في العمل بجدية على منع هذه الجرائم، أو في تعويض ضحاياها والقبض على الجناة ومعاقبتهم. وسيزداد الأمر سوءاً في ظل الظروف الديمقراطية لأنه إذا كان بإمكان الجميع (المعتدين وكذلك غير المعتدين والمقيمين في مواقع ذات معدل جريمة مرتفعة وكذلك ذات معدل الجريمة المنخفضة) التصويت والفوز في انتخابات المناصب الحكومية، فإن إعادة توزيع منهجية لحقوق الملكية من غير المعتدين إلى المعتدين ومن المقيمين في المناطق ذات الجرائم المنخفضة إلى المقيمين في المناطق ذات الجرائم المرتفعة، سوف تدخل حيز التنفيذ وستلقى الجريمة رواجاً بالفعل. وفقاً لذلك، يبلغ معدل الجريمة والطلب على خدمات الأمن الخاصة بجميع أنواعها حالياً أعلى مستوياته على الإطلاق. والأمر الأكثر وقاحة، أنها بدلاً من تعويض ضحايا الجرائم التي لم تعمل على منعها، فإن الحكومة تجبر الضحايا

على دفع المال مرة أخرى عبر الضرائب لقاء القبض على المعتدين وسجنهم أو إعادة تأهيلهم أو الترفيه عنهم. وبدلاً من طلب أسعار حماية أعلى في مواقع الجريمة المرتفعة وأسعار أقل في مواقع الجريمة المنخفضة، كما تفعل شركات التأمين، فإن الحكومة تفعل عكس ذلك تماماً. فهي تفرض ضرائب أكثر في المناطق ذات الجريمة المنخفضة والقيمة المرتفعة للعقارات مقارنة مع المناطق ذات الجريمة المرتفعة والقيمة المنخفضة للعقارات، أو أنها تدعم سكان المواقع الأخيرة (الأحياء الفقيرة) على حساب المواقع الأولى، مما يؤدي إلى انهيار الظروف الاجتماعية غير المواتية للجريمة وتعزيز الظروف الاجتماعية المواتية لها[15]. إن شركات التأمين المتنافسة سوف تعمل بأسلوب متناقض كلياً. أولاً، في حال عجزت شركة التأمين عن منع الجريمة، فسيتعين عليها تعويض الضحية. ومن هنا، وقبل كل شيء ستبذل شركات التأمين ما بوسعها كي تكون فعالة في منع الجريمة. فإذا ما استمر عجزها عن منع ذلك، فسوف تعمل جاهدة للكشف عن الجناة المجرمين واعتقالهم ومعاقبتهم، لأنها من خلال العثور على الجاني والقبض عليه، يمكن لشركات التأمين أن تجبر الجاني -بدلاً من الضحية ومؤمنها- على دفع ثمن الأضرار وتكلفة التعويض.

وبشكل أكثر تحديداً، تماماً مثلما تقوم شركات التأمين حالياً بتحديث المخزون المحلي المفصل لقيم الممتلكات وتحديثه باستمرار، كذلك ستحتفظ بمجموعة محلية من الجرائم والمجرمين وتحديثها باستمرار. وعند اعتبار جميع الأمور الأخرى متساوية، يزداد خطر العدوان على أي موقع من مواقع الملكية الخاصة حسب قرب وعدد وموارد المعتدين المحتملين. ومن ثم، ستكون شركات التأمين مهتمة بجمع

---

(15) حول الجريمة والعقاب، في الماضي والحاضر، انظر تيري أندرسون وبي جيه هيل، التجربة الأمريكية في الرأسمالية الأناركية: الغرب غير المتوحش، المتوحش، مجلة الدراسات الليبرتارية 3، العدد 1 (1979)؛ بروس إل. بنسون، «بنادق الحماية، وغيرها من ردود القطاع الخاص على فشل الحكومة في مكافحة الجريمة»، مجلة الدراسات الليبرتارية 8، العدد 1 (1986)؛ روجر د. ماكغراث، رجال السلاح، رجال الدوريات السريعة والمتيقظون: العنف على الحدود (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1984): جيمس ك. ويلسون وريتشارد ج. هيرنشتاين، الجريمة والطبيعة البشرية (نيويورك: سايمون وشوستر، 1985)؛ إدوارد سي بانفيلد، إعادة النظر في المدينة المنبوذة (بوسطن: ليتل، براون، 1974).

المعلومات حول الجرائم الفعلية والمجرمين المعروفين ومواقعهم، وسيكون من مصلحتها المتبادلة مشاركة هذه المعلومات مع بعضهم بعضاً للحد من الأضرار التي تلحق بالممتلكات (تماماً كما تشارك البنوك الآن المعلومات حول مخاطر الائتمان السيء مع بعضهم بعضاً). وسوف تكون شركات التأمين مهتمة بشكل خاص بجمع المعلومات حول الجرائم المحتملة والمعتدين المحتملين، وسيؤدي ذلك إلى إصلاح وتحسين إحصاءات الجريمة الحالية بشكل جوهري. من أجل التنبؤ باحتمال وقوع الجريمة في المستقبل، ومن ثم حساب سعرها الحالي (القسط)، فإن شركات التأمين ستجد العلاقة التي تربط الجرائم والمجرمين ووصفها وطابعها مع البيئة الاجتماعية التي تحدث فيها وتنتشر. ودائما في ظل الضغط التنافسي، ستعمل شركات التأمين باستمرار على تطوير وتحسين نظام متقن لمؤشرات الجريمة الديموغرافية والاجتماعية[16]. أي سوف تسجل أوصاف حي، وتقيّم مخاطره وفق عدد من مؤشرات الجريمة مثل تركيبة النوع الاجتماعي لسكانها من ذكور وإناث، والفئات العمرية، والأعراق، والقوميات، والإثنيات، والأديان، واللغات، والمهن، ومعدل الدخل. ومن ثم، وعلى النقيض تماماً من الوضع الحالي، ستختفي جميع عمليات إعادة توزيع الدخل والثروة المتداخلة والإقليمية والعرقية والوطنية والإثنية والدينية واللغوية بشكل دائم، وسيتحقق بذلك القضاء النهائي على مصدر دائم للنزاع الاجتماعي. وسوف تميل هيكلية الأسعار الناشئة (قسط التأمين) إلى التعبير بدقة عن مخاطر كل موقع ومحيطه الاجتماعي الخاص، بحيث لا يُطلب من المرء سوى سداد تكاليف التأمين على نفسه وتلك المرتبطة بجواره الخاص.

والأهم من ذلك، استناداً إلى نظامها المحدث والمطوّر باستمرار للإحصاءات حول الجريمة وقيم الممتلكات وبتحفيزٍ أكبر من الميل الملحوظ للهجرة من المواقع

(16) للاطلاع على لمحة عامة عن مدى إهمال إحصاءات الدولة الرسمية، خاصة بشأن الجريمة، عن قصد لتجاهل أو تشويه الحقائق المعروفة لأسباب تسمى السياسة العامة (الصحة السياسية)، انظر جي. فيليب راشتون، العرق والتطور والسلوك (نيو برونزويك، ن. جي: ترانساكشن للنشر، 1995)؛ مايكل ليفين، ما أهمية الأعراق (ويستبورت، كونيتيكت: برايجر، 1997).

ذات المخاطر العالية والقيمة المنخفضة (ندعوها من الآن فصاعداً «سيئة») إلى المواقع ذات المخاطر المنخفضة والقيمة العالية (ندعوها من الآن فصاعداً «جيدة»)، فإن وجود نظام لشركات التأمين ضد العدوان من شأنه أن يعزز الميل نحو التقدم الحضاري (بدلاً من التدهور الحضاري).

وتعمل الحكومات وخاصة الحكومات الديمقراطية على تقويض الأماكن «الجيدة» وتعزيز الأحياء «السيئة» من خلال سياسة الضرائب والتحويل. ويفعلون الشيء نفسه أيضاً، وربما مع تأثير أكثر ضرراً، من خلال سياسة الاندماج القسري. وهذه السياسة لها جانبان. الجانب الأول، إنّ الاندماج القسري يعني للمالكين والمقيمين في المواقع والأحياء «الجيدة» الذين يواجهون مشكلة هجرة، أنّ عليهم قبول كل مهاجر محلي أو عابر أو سائح على الطرق العامة، دون تمييز، كزبونٍ أو عميل، أو مقيم، أو جار. وتحظر عليهم حكومتهم استبعاد أي شخص مهاجر، حتى الأشخاص الذين يعتبرونهم مصدر خطر محتمل وغير مرغوب فيهم. ومن الجانب الثاني، فإن الاندماج القسري يعني للمالكين والمقيمين في المواقع والأحياء «السيئة» (الذين يتعرضون للنزوح بدلاً من الهجرة) أنهم مُنعوا من الحماية الذاتية الفعالة. وبدلاً من السماح لهم بتخليص أنفسهم من الجريمة من خلال طرد مجرمين معروفين من حيهم، فإنهم يجبرون من قبل حكومتهم على العيش في ارتباط دائم مع المعتدين عليهم[17].

ستكون نتائج نظام شركات تأمين الحماية الخاصة في حالة تناقض صارخ مع هذه الآثار المألوفة لعملية تدهور الحضارة واتجاهات الحماية من الجريمة في ظل سيطرة الدولتية. ومن المؤكد أن شركات التأمين لن تكون قادرة على إزالة الفروقات بين الأحياء «الجيدة» و«السيئة». في الواقع، قد تصبح هذه الفروقات أكثر

وضوحاً. ولكن بدافع من اهتمامها بارتفاع قيمة العقارات وانخفاض تكاليف الحماية، فسوف تشجع شركات التأمين الميل إلى التطور والتحسن من خلال العمل على النهوض بالأحياء «الجيدة» و«السيئة» وتثقيفها. وهكذا، تعتمد شركات التأمين

(17) انظر هانز هيرمان هوبا، «الهجرة الحرة أم الاندماج القسري؟» كرونيكلز (يوليو 1995).

سياسة الهجرة الانتقائية في الأحياء «الجيدة». وعلى عكس الدول، لا يمكن لشركات التأمين تجاهل الميول التمييزية بين المؤمن عليهم تجاه المهاجرين.

بل على العكس من ذلك، إن شركات التأمين مهتمة بالتمييز أكثر من أي من عملائها، أي من حيث قبول المهاجرين الذين يخفف وجودهم من مخاطر الجريمة فقط أو يزيد من قيم الممتلكات وأيضاً استبعاد أولئك الذين يؤدي وجودهم إلى مخاطر أعلى وانخفاض في قيمة الممتلكات. أي، بدلاً من القضاء على التمييز، تقوم شركات التأمين بترشيد ممارساتها وإتقانها بناءً على الإحصاءات التي أجرتها بشأن الجريمة وقيم الممتلكات. ومن أجل خفض تكلفة الحماية ورفع قيمة الممتلكات، تقوم شركات التأمين بصياغة وتنقيح مختلف القواعد والإجراءات التقييدية (قواعد الاستبعاد) المتعلقة بالهجرة والمهاجرين ومن ثم إعطاء الدقة الكمية على شكل أسعار وفروق أسعار لقيمة التمييز (وتكلفة عدم التمييز) بين المهاجرين المحتملين (باعتبارهم مصدراً لمخاطر أقل أم أكبر وسبباً لارتفاع أم انخفاض في قيم العقارات).

وكذلك الأمر، في الأحياء «السيئة»، تنسجم مصالح شركات التأمين مع مصلحة المؤمن عليه. لن ترغب شركات التأمين في كبح الميل لاستبعاد المجرمين المعروفين من قبل المؤمن عليهم. بل ستقوم بترشيد مثل هذه الميول من خلال تقديم تخفيضات انتقائية في الأسعار (رهنا بعمليات تطهير محددة). ترغب شركات التأمين بالفعل من خلال التعاون مع بعضها بعضاً بطرد المجرمين المعروفين ليس فقط من جوارهم المباشر ولكن من مدن الحضارة كلها ونفيهم إلى البرية أو الحدود المفتوحة لغابة الأمازون أو الصحراء أو المناطق القطبية.

IX

ماذا عن الدفاع ضد الدولة؟ كيف يمكن لشركات التأمين حمايتنا من عدوان الدولة؟

أولاً، من الضروري أن نتذكر أن الحكومات باعتبارها احتكارات إلزامية

تمولها الضرائب هي كيانات مدمرة بطبيعتها ولا تتمتع بالكفاءة في كل ما تفعله. وينطبق هذا أيضاً على تكنولوجيا الأسلحة وإنتاجها والاستخبارات العسكرية والاستراتيجية، خاصة في عصر التكنولوجيا المتقدمة الذي نعيش فيه. وفقاً لذلك، لن تكون الدول قادرة على المنافسة داخل نفس المنطقة ضد وكالات التأمين الممولة طوعاً. والأمر الأكثر أهمية وعمومية بين القواعد التقييدية المتعلقة بالهجرة والتي صممتها شركات التأمين لخفض تكلفة الحماية وزيادة قيمة الممتلكات ستكون القاعدة التي تتعلق بالجهات الحكومية. الدول عدوانية بطبيعتها وتشكل خطرا دائما على كل شركة تأمين وعلى كل مؤمن. ومن ثم، فإن شركات التأمين على وجه الخصوص تريد أن تستبعد أو تقيد بشدة -كخطر أمني محتمل- هجرة جميع الوكلاء الحكوميين المعروفين (الدخول الإقليمي)، وسوف تشجع المؤمن عليه، إما كشرط للتأمين أو بقسط أقل، على استبعاد أو تقييد أي اتصال مباشر مع أي وكيل حكومي معروف، سواء كان زائراً أو زبوناً أو عميلاً أو مقيماً أو جاراً. أي، أينما عملت شركات التأمين (في جميع المناطق الحرة)، يُعامل وكلاء الدولة على أنهم منبوذون غير مرغوب فيهم، ويمكن اعتبارهم أكثر خطورة من أي مجرم عادي. وفقاً لذلك، لن تتمكن الدول وموظفوها من العمل والإقامة إلا في مناطق منفصلة عن المناطق الحرة وعلى أطرافها. وبسبب انخفاض الإنتاجية الاقتصادية نسبياً في المناطق الدولتية، فسوف يستمر تراجع الحكومات بسبب هجرة سكانها الأكثر إنتاجية من حيث القيمة.

ولكن، ماذا لو قررت حكومة كهذه مهاجمة أو غزو منطقة حرة؟ سيكون من الأسهل قول ذلك من فعله. من وماذا ستهاجم؟ لن يكون هناك خصم للدولة أساساً. ستجد أمامها أصحاب الملكية الخاصة ووكالات التأمين الخاصة بهم فقط. لن يشارك أحد، على الأقل من جميع شركات التأمين، في العدوان أو حتى الاستفزاز. وإن كان ثمة اعتداء أو استفزاز ضد الدولة على الإطلاق، فسيكون من جانب شخص معين، وفي هذه الحالة تتطابق مصلحة الدولة مع مصالح وكالات التأمين تماماً. كلاهما يريد أن يرى المهاجم يعاقب ويحمل المسؤولية عن جميع الأضرار. لكن من دون ثنائية عدو- معتدٍ، كيف يمكن للدولة أن تبرر الهجوم، ناهيك عن الهجوم

العشوائي؟ لا شك سيكون عليها تبريره، لأن سلطة كل حكومة، حتى أكثرها استبدادية، تعتمد في النهاية على الرأي والموافقة، كما أوضحت لا بوتيه، وهيوم، وميزيس، وروثبارد[18]. يمكن للملوك والرؤساء إصدار أمر بالهجوم، بالطبع، ولكن يجب أن يكون هناك عشرات من الرجال المستعدين لتنفيذ أمرهم. يجب أن يكون هناك جنرالات يتلقون الأوامر ويتابعون تنفيذها، وجنود على استعداد للسير للحرب والقتل والموت، ومنتجون محليون على استعداد لمواصلة الإنتاج من أجل تمويل الحرب. إذا كانت هذه الرغبة بالتراضي غائبة لأن أوامر حكام الدول اعتبرت غير شرعية، فسوف تصبح حتى أقوى الحكومات غير فعالة وسرعان ما تنهار، كما أوضحت الأمثلة الأخيرة لشاه إيران والاتحاد السوفيتي. ومن ثم، يعتبر الهجوم على المناطق الحرة من وجهة نظر قادة الدولة، مخاطرة كبيرة. ما من أسلوب ترويجي مهما كان دقيقاً، يمكنه إقناع الجمهور أن هجومه لم يكن اعتداء على الضحايا الأبرياء. في هذه الحالة، سيكون حكام الدولة سعداء بالاحتفاظ بالسيطرة الاحتكارية على أراضيهم الحالية بدلاً من المجازفة بفقدان الشرعية وكل سلطاتهم في محاولة للتوسع الإقليمي. وبما أن هذا غير مرجح، فماذا لو كانت الدولة ما زالت تهاجم أو تغزو أراضي حرة مجاورة؟ في هذه الحالة لن يواجه المعتدي سكاناً غير مسلحين. في المناطق الدولتية فقط، يكون السكان المدنيون غير مسلحين عادة. تهدف الدول في كل مكان إلى نزع سلاح مواطنيها لتكون أكثر قدرة على فرض الضرائب عليهم ومصادرة أملاكهم. في حين أن شركات التأمين في المناطق الحرة لن ترغب أبداً في نزع سلاح المؤمن عليه.. من يريد أن يكون محمياً من قِبل شخص يطالبه، كخطوة أولى، بالتخلي عن أفضل وسائل الدفاع عن النفس؟ على العكس من ذلك، تشجع وكالات التأمين حيازة الأسلحة من قبل المؤمن عليهم عن طريق تخفيضات انتقائية في الأسعار.

---

(18) ايتيان دو لا بوتيه، سياسة الطاعة: خطاب العبودية الطوعية (نيويورك: طبعات الحياة الحرة، 1975)؛ ديفيد هيوم، «المبادئ الأولى للحكومة»، في شرحه، مقالات. الأخلاقية والسياسية والأدبية (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 1971)؛ لودفيج فون ميزيس، الليبرالية: في العرف الكلاسيكي (سان فرانسيسكو: كوبدن بريس، 1985)؛ موراي روثبارد، المساواة باعتبارها ثورة ضد الطبيعة وغيرها من المقالات (أوبورن، علاء. معهد لودفيج فون ميزيس، 1974] 2000).

بالإضافة إلى معارضة المواطن العادي المسلح، فإن الدولة المعتدية ستواجه مقاومة ليس فقط من قبل شركة واحدة بل على الأرجح من قبل العديد من وكالات التأمين وإعادة التأمين. في حالة الاعتداء الناجح والغزو، ستواجه شركات التأمين هذه مدفوعات تعويض ضخمة. ولكن بخلاف حالة العدوان، فإن شركات التأمين هذه ستكون شركات فعالة وتنافسية. عندما تكون الأمور الأخرى متساوية، فإن خطر الهجوم -ومن ثم سعر التأمين الدفاعي- سيكون أعلى في المواقع القريبة من أراضي الدولة مقارنة مع المناطق البعيدة عن أي دولة. لتبرير هذا السعر المرتفع، يتعين على شركات التأمين أن تُظهر استعدادها الدفاعي تجاه أي اعتداء حكومي محتمل على عملائها عبر خدمات أجهزة استخبارات والسماح بحيازة الأسلحة والوسائل المناسبة والأفراد العسكريين والتدريب. بمعنى آخر، سوف تجهّز شركات التأمين وتدرب بشكل فعال لمواجهة أي هجوم حكومي وتكون جاهزة للاستجابة باستراتيجية دفاع ذات شقين. فمن ناحية، فيما يتعلق بعملياتها في المناطق الحرة، فإن شركات التأمين ستكون على استعداد لطرد أو أسر أو قتل كل الغزاة في محاولة لتجنب أو تقليل جميع الأضرار الجانبية. من ناحية أخرى، فيما يتعلق بعملياتها على أراضي الدولة، فإن شركات التأمين ستكون على استعداد لاستهداف المعتدي (الدولة) بغرض الانتقام. أي أن شركات التأمين ستكون على استعداد للهجوم المضاد والقتل، سواء باستخدام أسلحة دقيقة أو كوماندوز اغتيالات أو عملاء حكوميين من أعلى التسلسل الهرمي الحكومي للملك أو الرئيس أو رئيس الوزراء نزولاً، مع السعي إلى تجنب أو تقليل جميع الأضرار الجانبية التي تلحق بممتلكات المدنيين الأبرياء (عملاء غير حكوميين). ومن ثم، سوف يشجعون المقاومة الداخلية ضد الحكومة المعتدية، ويشجعون على نزع الشرعية عنها، وربما يحرضون على تحرير وتحويل أراضي الدولة إلى بلد حر.

X

وأعود هنا إلى نقطة البداية. فقد بينت أولاً أن فكرة دولة الحماية وحماية الدولة للممتلكات الخاصة تستند إلى خطأ نظري أساسي وأن هذا الخطأ كان له عواقب

وخيمة من حيث تدمير وانعدام الأمن لجميع الممتلكات الخاصة والحرب الدائمة. ثانياً، لقد أظهرت أن الإجابة الصحيحة على سؤال من يدافع عن مالكي الممتلكات الخاصة من العدوان هو نفسه بالنسبة لإنتاج كل سلعة أو خدمة أخرى: أصحاب العقارات الخاصة، والتعاون القائم على تقسيم العمل، المنافسة في السوق. ثالثاً، لقد أوضحت كيف يمكن لنظام شركات التأمين ضد خسارة الأرباح أن يقلل بشكل فعال من العدوان سواء من جانب المجرمين العاديين أو الدول، وأن يعزز الميل نحو الحضارة والسلام الدائم. وتبقى المهمة الوحيدة المعلقة هي تنفيذ هذه الأفكار: إي أن يسحب الفرد موافقته ورغبته في التعاون مع الدولة وتعزيز نزع الشرعية عنها عبر تشجيع الرأي العام لإقناع الآخرين بالقيام بنفس الشيء. فمن دون التصور العام الخاطئ واعتبار الدولة عادلة وضرورية، ودون تعاون الجمهور الطوعي معها، فإن حتى الحكومة الأقوى ظاهرياً ستنهار وتتبخر صلاحياتها. وهكذا نتحرر، وستعيد حقنا في الدفاع عن النفس ونصبح قادرين على اللجوء إلى وكالات التأمين المحررة وغير المنظمة للحصول على مساعدة مهنية تتسم بالكفاءة في جميع مسائل الحماية وحل النزاعات.

عن استحالة الحكومة المحدودة وآفاق الثورة

في استطلاع جرى مؤخراً، سُئل أشخاص من جنسيات مختلفة عن مدى فخرهم لكونهم أمريكيين أو ألمان أو فرنسيين، وما إلى ذلك، وما إذا كانوا يعتقدون أن العالم سيكون مكاناً أفضل لو أنّ الدول الأخرى تشبه بلدهم أم لا. وكانت الولايات المتحدة والنمسا في المرتبة الأولى من حيث الفخر بأوطانها. وبقدر ما يهمني النظر في حالة النمسا، سأركز هنا على الولايات المتحدة، والسؤال ما إذا كان يمكن تبرير الادعاء الأمريكي وإلى أي مدى. فيما يلي، سأحدد ثلاثة أسباب رئيسية للفخر الوطني الأمريكي. سأزعم أن أول اثنين من أسباب الفخر هي أسبابٌ مبررة، في حين أن الثالث يمثل في الواقع خطأ مصيرياً. وفي النهاية، سأواصل شرح كيفية إصلاح هذا الخطأ.

I

السبب الأول للفخر الوطني هو ذكرى الماضي الاستعماري غير البعيد للولايات المتحدة كدولة رائدة.

في الواقع، جسّد المستوطنون الإنجليز الذين أتوا إلى أمريكا الشمالية آخر مثال على الإنجازات المجيدة لما أسماه آدم سميث «نظام الحرية الطبيعية»: قدرة الرجال على تأسيس كومنولث حر ومزدهر انطلاقاً من الصفر. وعلى النقيض من رواية

هوبز عن الطبيعة البشرية المفترسة كالذئاب homo lupus est، لم يُظهر المستوطنون الإنجليز قدرة على البقاء فحسب بل كان لديهم أيضاً نظام اجتماعي رأسمالي يتصف بالحيوية والجاذبية دون الحاجة لوجود دولة. لقد أظهروا كيف من الممكن وفقاً لوجهات نظر جون لوك، إنشاء الملكية الخاصة بشكل طبيعي من خلال الاستحواذ الأصلي واستخدامه الهادف واستصلاح الأرض غير المستخدمة سابقاً (البرية). كما أظهروا أنه نتيجة الاعتراف بالملكية الخاصة وتقسيم العمل والتبادل التعاقدي، كان الرجال قادرين على حماية أنفسهم بشكل فعال ضد المعتدين المعادين للمجتمع:

أولاً وقبل كل شيء، عن طريق الدفاع عن النفس (كان معدل الجريمة في ذلك الوقت أقل مما هو عليه الآن)، ومع نمو المجتمع بشكل متزايد في جو من الرخاء والتعقيد، عن طريق تخصيص العمل، أي عن طريق المؤسسات والوكالات مثل السجلات العقارية، وكتاب العدل، والمحامين، والقضاة، والمحاكم، وهيئات المحلفين وموظفي الشرطة وجمعيات الدفاع المتبادل والميليشيات الشعبية[1]. كما أظهر المستعمرون الأمريكيون الأهمية الاجتماعية الأساسية لمؤسسة العهود: الروابط التي جمعت المستوطنين المتماثلين من الناحية اللغوية والإثنية والدينية والثقافية والتي يقودها، ويخضع للسلطة القضائية الداخلية، قائد مؤسس شعبي لضمان التعاون الإنساني السلمي والحفاظ على القانون والنظام[2].

---

(1) حول تأثير فلسفة لوك وفلسفة أتباع لوك السياسية على أمريكا، انظر إدموند س. مورغان، ولادة الجمهورية: 1763-1789 (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1992)، ص ص 73-74:

عندما وصف لوك حالة الطبيعة، كان بإمكانه شرحها بوضوح أكثر بقوله «في البداية كان العالم كله أمريكا. وبالفعل كان لدى العديد من الأميركيين التجربة الفعلية في تطبيق العمل على الأراضي البرية وتحويلها إلى أملاك خاصة لهم. حتى أن بعضهم شارك في المواثيق الاجتماعية، وإنشاء حكومات جديدة في مناطق برية لم تكن بها أي حكومات من قبل (ص 74).

حول الجريمة والحماية والدفاع على وجه الخصوص، انظر تيري اندرسون وبي جي. هيل «التجربة الأمريكية في الرأسمالية الأناركية: الغرب المتوحش، غير المتوحش»، مجلة الدراسات الليبرتارية 3، العدد 1 (1979) روجر د. ماكغراث، رجال السلاح، رجال الدوريات السريعة والحراس: العنف على الحدود (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1984).

(2) على عكس الأساطير متعددة الثقافات الشائعة حالياً، لم تكن أمريكا «بوتقة انصهار» ثقافية. بل كانت

II

السبب الثاني للفخر الوطني هو الثورة الأمريكية. ففي أوروبا، لم تكن هناك حدود مفتوحة لعدة قرون وكان قد انقضى دهر على تجربة الاستعمار داخل أوروبا. ومع نمو عدد السكان، اتخذت المجتمعات هيكلاً هرمياً شيئاً فشيئاً مكوناً من الرجال الأحرار (أصحاب الملكيات الحرة) والخدم والأسياد والفلاحين، وسادة الأقطاع، والملوك. في حين كانت بوضوح أكثر طبقية وأرستقراطية من أمريكا الاستعمارية، فإن ما يسمى بالمجتمعات الإقطاعية في أوروبا في العصور الوسطى كانت أيضا نظماً اجتماعية بلا دولة. تعرّف الدولة، وفقاً للمصطلحات المقبولة عموماً، على أنها محتكر إقليمي قسري للقانون والنظام (صانع القرار النهائي).

لا يفي الملوك والإقطاعيون عادة بمتطلبات الدولة: فهم يستطيعون فقط «فرض ضريبة» بموافقة دافع الضريبة، وكان كل إنسان على أرضه حرّاً وصاحب سيادة (صانع القرار النهائي) بقدر ما كان الملك الإقطاعي سيداً على أرضه[3]. ولكن،

مستوطنة قارة أمريكا الشمالية هي التي أكدت الرؤية الاجتماعية الأولية التي مفادها أن جميع المجتمعات البشرية هي نتاج العائلات وأنظمة صلات القرابة ومن ثم تتميز بدرجة عالية من التجانس الداخلي، أي أن «المتشابهين» يرتبطون عادةً بأمثالهم» وينأون عن غير أمثالهم وينفصلون عنهم. وهكذا، على سبيل المثال، وفقاً لهذا التوجه العام، يفضل المتشددون البوريتانيون الاستقرار في نيو إنغلاند، والكالفينيون الهولنديين في نيويورك، والكويكرز في ولاية بنسلفانيا والأجزاء الجنوبية من نيوجيرسي، والكاثوليك في ماريلاند، والأنجليكان الفرنسيون وكذلك الهوغويون الفرنسيون في المستعمرات الجنوبية. انظر حول هذا ديفيد هاكيت فيشر، بذور الألبيين (البريطانيين): أربع عادات أقوام بريطانية في أمريكا (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1989).

(3) انظر فريتز كيرن، الملوك والقانون في العصور الوسطى (أكسفورد: بلاكويل، 1948)؛ برتراند دو جوفينيل، السيادة. تحقيق في الصالح السياسي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1957)، وخاصةً الفصل 10؛ شرحه، حول السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها (نيويورك: فايكنغ، 1949)؛ روبرت نيسبيت، المجتمع والسلطة (مطبعة جامعة نيويورك أكسفورد، 1962).

يلخص نيسبيت في مكان آخر (التحيزات: قاموس فلسفي كامبريدج، ماساشوتس: مطبعة جامعة هارفارد، 1982، ص ص 125-131)، كانت كلمة «الإقطاعية» على مدى القرنين الماضيين تعدّ كلمة بذيئة توحي بسوء المعاملة الشديدة والتوبيخ القاسي،.. [خاصة] من قبل المثقفين العاملين في الخدمة الروحية للدولة الحديثة المطلقة، سواء كانت مَلكية أو جمهورية أو ديمقراطية. إن الإقطاعية في الواقع هي امتداد واعتماد

خلال قرون عديدة، تحولت هذه المجتمعات التي لا دولة لها أصلاً إلى مَلكية دولتية ذات حكم مطلق. وبمجرد الاعتراف بهم مبدئياً، نجحوا طوعاً في ترسيخ أنفسهم كرؤساء دول متوارثين. ورغم تعرضهم للمقاومة من قبل الطبقة الأرستقراطية، فقد حظوا بمساعدة «عامة الشعب»، فأصبحوا ملوكاً مطلقين ولديهم سلطة فرض الضرائب دون موافقة، واتخاذ القرارات النهائية فيما يتعلق بملكية حماة الرجال الأحرار.

كان لهذه التطورات الأوروبية تأثير مزدوج على أمريكا. فمن ناحية، حكم إنجلترا ملك مطلق أيضاً، حتى عام 1688 على الأقل، وعندما وصل المستوطنون الإنجليز إلى القارة الجديدة، امتد حكم الملك إلى أمريكا.

ولكن على عكس تأسيس المستوطنين للممتلكات الخاصة وإنتاجهم الطوعي والتعاوني للأمن وإقامة العدل، فإن إنشاء المستعمرات والسلطات الملكية لم يكن نتيجة الاستحواذ الأصلي (استصلاح الأراضي) والتعاقد (في الواقع، لم تطأ قدم أي ملك إنجليزي القارة الأمريكية) بل كان نتيجة اغتصاب السلطة (إعلان) وفرض وجودها.

ومن ناحية أخرى، أحضر المستوطنون معهم شيئاً آخر من أوروبا. هناك، لم تقاوم حالة التطور من الإقطاعية إلى الاستبداد الملكي من قبل الأرستقراطية فحسب، بل أيضاً عارضتها فكرياً بالاستناد إلى نظرية الحقوق الطبيعية بما أنها نشأت في ظل الفلسفة السكولاستية. وفقاً لهذا المذهب، كان من المفترض أن تكون

لرابطة القرابة مع ارتباط وقائي مع فرق الحرب أو الفرسان. على عكس الدولة السياسية الحديثة ذات مبدأ السيادة الإقليمية، وطوال أكثر من ألف عام في الغرب ترابطت حقوق الحماية والرفاهية والسلطة والتفاني بعلاقات شخصية وليست إقليمية. العلاقة الإقطاعية هي أن تكون «رجل» رجل آخر، وهو بدوره «رجل» رجل آخر، وهكذا وصولاً إلى قمة الهرم الإقطاعي، كلّ يدين للآخر بخدمة أو حماية. تشتمل الرابطة الإقطاعية على الكثير من سمات العلاقة بين المحارب والقائد، لكن فيها الكثير أيضاً من علاقة الأب والابن والقريب مع رب الأسرة... [أي أن العلاقات الإقطاعية هي علاقات شخصية وعلاقات تعاقدية أساساً.... كانت تبعية الملك للقانون من بين أهم المبادئ في ظل الإقطاع، انظر أيضاً الملاحظات 8 و9 و10 أدناه.

الحكومة تعاقدية، وأن كل وكيل حكومي، بما فيهم الملك، يخضع لنفس الحقوق والقوانين العامة التي يخضع لها أي شخص آخر. على الرغم من أن هذا قد يكون هو الحال في الأزمنة السابقة، فإنه لم يعد صحيحاً بالتأكيد بالنسبة للملوك المطلقين المعاصرين. كان الملوك المطلقون مغتصبين لحقوق الإنسان، ومن ثم غير شرعيين. وعليه، لم يكن التمرد مسموحاً به فحسب، بل أصبح واجباً أقره القانون الطبيعي[4].

كان المستعمرون الأمريكيون على دراية بمذهب الحقوق الطبيعية. في الواقع، في ضوء تجربتهم الشخصية مع إنجازات وآثار الحرية الطبيعية وكمعارضين دينيين تركوا بلدهم الأم جراء خلافهم مع الملك وكنيسة إنجلترا، فقد كانوا أكثر تقبلاً من غيرهم لهذا المذهب على وجه الخصوص[5].

عمد المستعمرون الأمريكيون إلى تحرير أنفسهم من الحكم البريطاني إيماناً منهم بمذهب الحقوق الطبيعية، وبدافع من بعدهم عن الملك الإنجليزي، وبتحفيز أكبر من الاستنكار المتشدد للكسل الملكي ومظاهر الفخامة والترف المفرطة. وكما ذكر توماس جيفرسون في إعلان الاستقلال، تأسست الحكومة بهدف حماية الحياة والحريات والسعي لتحقيق السعادة. لقد استمدت شرعيتها من موافقة المحكومين. في المقابل، ادعت الحكومة البريطانية الملكية أنها تستطيع فرض الضرائب على المستعمرين دون موافقتهم. أعلن جيفرسون أنه: «إذا فشلت الحكومة في القيام بما وجدت من أجل القيام به، فمن حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها، وأن يؤسس حكومة جديدة ترتكز أسسها على هذه المبادئ، وتنظم سلطاتها بالشكل الأمثل الذي سيبدو لهم الأكثر قدرة على تحقيق سلامتهم وسعادتهم.

---

(4) انظر لورد أكتون، «تاريخ الحرية في المسيحية»، في شرحه، مقالات في تاريخ الحرية (إنديانابوليس: كلاسيكيات الليبرالية، 1985)، خاصة ص 36.

(5) حول التراث الأيديولوجي الليبرالي التحرري للمستوطنين الأمريكيين، انظر موراي ن. روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك: كولير، 1978)، الفصل الأول؛ شرحه، تصور في الحرية، 4 مجلدات. (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزيس، 1999)؛ برنارد بيلين، الأصول الأيديولوجية للثأر الأمريكي (كامبريدج، ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1967).

III

ولكن ما الخطوة التالية بمجرد الفوز بالاستقلال عن بريطانيا؟ يقود هذا السؤال إلى السبب الثالث للفخر الوطني، وهو الدستور الأمريكي، وتفسير سبب اعتبار هذا الدستور خطأً مصيرياً، بدلاً من كونه مصدراً شرعياً للفخر.

بفضل التقدم الكبير في النظرية الاقتصادية والسياسية منذ أواخر القرن الثامن عشر، خاصة على يد لودفيج فون ميزيس وموراي روثبارد، أصبحنا الآن قادرين على تقديم إجابة دقيقة على هذا السؤال. وفقاً لـ ميزيس وروثبارد، بمجرد أن لا يكون هناك دخول حر للعمل في مجال إنتاج الحماية وإصدار الأحكام، سيرتفع سعر الحماية والعدالة وستنخفض جودتها. وبدلاً من أن يكون حامياً وقاضياً، سيصبح المحتكر القسري مبتزاً للحماية: المدمر والغازي للشعب والممتلكات التي من المفترض أن يحميها، وداعية للحرب، وإمبريالي[6]. في الواقع، إن الثمن الضخم للحماية وتشويه القانون القديم من قبل الملك الانجليزي كان النتيجة الحتمية للاحتكار القسري، الأمر الذي قاد المستعمرين الأمريكيين إلى التمرد. وكان من الضروري بعد النجاح في عزل المحتلين البريطانيين وطردهم، أن يسمح المستعمرون الأمريكيون فقط لمؤسسات الدفاع الذاتي المحلية ومؤسسات الحماية والتحكيم الخاصة (التطوعية والتعاونية) القائمة من قبل عملاء ووكالات متخصصة، برعاية القانون والنظام.

---

(6) وضعت هذه الفكرة الأساسية بوضوح أول مرة من قبل الاقتصادي الفرنسي البلجيكي غوستاف دي موليناري في مقال نُشر عام 1849 (إنتاج الأمن، [نيويورك: مركز الدراسات الليبرتارية، 1977]). فكّر دي موليناري:

أنه في جميع الحالات، وبالنسبة لجميع السلع التي تعمل على توفير الاحتياجات الملموسة أو غير الملموسة للمستهلك، فإن من مصلحة المستهلك أن تبقى العمالة والتجارة حرة، لأن حرية العمل والتجارة لها نتيجة ضرورية ودائمة وهي الحد الأقصى لخفض السعر.... ويترتب على ذلك أنه لا ينبغي أن يكون لأي حكومة الحق في منع أي حكومة أخرى من التنافس معها، أو مطالبة مستهلكي الأمن بالحضور إليها حصرياً من أجل هذه السلعة. (ص 3)، وعلى العكس من ذلك، إذا لم يكن المستهلك حراً في شراء الأمان أينما يشاء، سترى على الفور ظهور مهنة كبيرة مخصصة للتحكيم والإدارة السيئة. تصبح العدالة بطيئة ومكلفة، والشرطة مصدر إزعاج، وتفقد الحرية الفردية احترامها، ويتضخم سعر الأمن بشكلٍ مفرط مبالغ فيه وموزع بشكل غير عادل، وفقاً لقوة وتأثير هذه الفئة أو تلك من المستهلكين. (ص 13-14).

ولكن ذلك لم يحصل. لم يدع الأمريكيون المؤسسات الملكية الموروثة من المستعمرات والحكومات الاستعمارية تتلاشى في طي النسيان. بل أعادوا تشكيلها داخل الحدود السياسية القديمة على شكل دول مستقلة، كل منها مجهز بسلطاته الضريبية والتشريعية القسرية (أحادية الجانب)[7]. ورغم أن هذا كان سيئاً بما فيه الكفاية، فإن الأمريكيين الجدد زادوا الأمور سوءاً من خلال تبني الدستور الأمريكي واستبدال كونفدرالية فضفاضة من الولايات المستقلة بالحكومة المركزية (الفيدرالية) للولايات المتحدة.

نص هذا الدستور على استبدال برلمان ورئيس منتخب شعبياً بملك غير منتخب، لكنه لم يغير شيئاً فيما يتعلق بسلطته على فرض الضرائب والتشريع. بل على النقيض من ذلك، في حين أن سلطة الملك الإنجليزي على فرض الضريبة دون موافقة جرى افتراضها فقط بدلاً من منحها صراحة ومن ثم كانت في حالة نزاع[8]، يمنح الدستور هذه السلطة بالذات صراحة للكونجرس. وأيضاً في حين أن الملوك، حتى الملوك المطلقين من الناحية النظرية، لا يعتبرون صناع قرار بل مجرد مترجمين ومنفذين للقانون الموجود سابقاً وغير القابل للتغيي، أي كقضاة بدلاً من مشرعين[9]، فإن

(7) وفقاً لميثاقها الملكي الأصلي، فإن الولايات المستقلة حديثاً مثل جورجيا، وكارولينا، وفرجينيا، وكونيتيكت، وماساتشوستس، على سبيل المثال، ادعت أنّ المحيط الهادئ يمثل حدودها الغربية؛ وبناءً على مطالبات الملكية المغتصبة هذه التي لا أساس لها بشكل واضح، فقد شرعوا، وبعد ذلك وريثهم القانوني، الكونغرس القاري والولايات المتحدة، في بيع الأراضي الغربية إلى المزارعين المستصلحين والمطوّرين من أجل سداد ديونهم أو تمويل عمليات الحكومة الحالية.

(8) انظر برونو ليوني، الحرية والقانون (انديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، 1991) ص 118. يشير ليوني هنا إلى أن العديد من المعلقين الأكاديميين في مجلة «ماجنا كارتا»، على سبيل المثال، قد أشاروا إلى أنه:

كان المقصود في العصور الوسطى من النسخة الأولى لمبدأ «لا ضرائب دون تمثيل» «عدم فرض ضرائب دون موافقة الفرد الخاضع للضريبة»، وقيل لنا إنه في عام 1221، استدعي أسقف وينشستر «للموافقة على ضريبة الدرع (ضريبة إقطاعية فرضت على الفرسان)، لكنه رفض الدفع، بعد المجلس قدمت المنحة، على أساس أنه معارض، وأيد وزير الخزانة حجته».

(9) انظر كيرن، الملوكية والقانون في العصور الوسطى، الذي يكتب أنه في العصور الوسطى، لا يوجد شيء مثل «التطبيق الأول لقاعدة قانونية». القانون قديم، والقانون الجديد متناقض في مصطلحاته؛ لأنه إما أن القانون الجديد مستمد صراحة أو ضمنياً من القديم، أو أنه يتعارض مع القديم، وفي هذه الحالة لا يكون قانونياً. الفكرة الأساسية تبقى كما هي؛ القانون القديم هو القانون الحقيقي، والقانون الحقيقي هو القانون القديم.

الدستور صراحة يخول الكونغرس سلطة التشريع، والرئيس والمحكمة العليا بسلطة تنفيذ وتفسير مثل هذا القانون التشريعي[15].

ومن ثم وفقاً لأفكار العصور الوسطى، فإن سنّ قانون جديد غير ممكن على الإطلاق؛ وجميع التشريعات والإصلاحات القانونية تعتبر بمثابة استعادة للقانون القديم الجيد الذي تم انتهاكه (ص 151).

لا يزال النظراء الفرنسيون في القرن الثامن عشر يحملون آراء مماثلة بشأن ديمومة القانون وعدم مقبولية التشريعات. مثل مرسييه دو لا ريفيير، مؤلف كتاب النظام الطبيعي L'Ordre Naturel والذي حكم المارتينيك في إحدى الفترات. وذكر دو لا ريفيير أنه عندما استدعي لاستشارته بشأن أساليب الحكم من قبل كاثرين العظيمة امبراطورة روسيا، فقد أجاب بأن القانون يجب أن يستند إلى [شيء] واحد، سيدتي، طبيعة الأشياء والإنسان.... إن وضع القوانين أو إصدارها، سيدتي، هي مهمة لم يوكلها الله لأحد! ومن ذاك الإنسان الذي يعتقد في نفسه أنه قادر على إملاء القوانين على كائنات لا يعرفها؟ علم الحكومة هو دراسة وإدراك القوانين التي نقشها الله بوضوح في تنظيم الإنسان ذاته، عندما أعطاه وجوداً. والسعي وراء هذا الأمر سيكون بمثابة محنة كبيرة ومهمة مدمرة. (مقتبسة من موراي روثبارد، الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث: منظور نمساوي حول تاريخ الفكر الاقتصادي [شلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلجار 19951، المجلد 1، ص 371])، انظر أيضاً جوفينيل، السيادة، ص ص 172-173 و189.

(10) وتنص النظرة الحديثة الأكثر تقديراً على أن اعتماد «الحكومة الدستورية» يمثل تقدماً حضارياً كبيراً من الحكومة الاعتباطية إلى حكم القانون والذي ينسب للولايات المتحدة دوراً بارزاً أو حتى متفوقاً في هذا الإنجاز التاريخي، ولذلك يجب اعتبارها معيبة على نحو خطير. من الواضح أن هذا الرأي يتعارض مع وثائق مثل ماجنا كارتا (1215) أو جولدن بول (1356). الأهم من ذلك، أنه يحرف طبيعة الحكومات ما قبل الحديثة. وإما أن تفتقر هذه الحكومات كلياً إلى أكثر السلطات تعسفاً وطغياناً، أي سلطة فرض الضرائب والتشريعات دون موافقة؛ أو حتى إذا كانت تمتلك هذه السلطات، فقد كانت الحكومات مقيدة بشدة في ممارستها لأن هذه السلطات كانت تعتبر على نطاق واسع غير شرعية، أي أنها مغتصبة وليست مكتسبة بشكل عادل. وفي تباين واضح، تعرّف الحكومات الحديثة من خلال حقيقة أن صلاحيات فرض الضرائب والتشريعات معترف بها صراحة باعتبارها شرعية؛ أي أن جميع الحكومات «الدستورية»، سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر، تشكل حكومات دول. لذلك يعتبر روبرت نيسبيت محقاً عندما أشار إلى أنّ:

قد يحكم الملك في فترة ما قبل الحداثة بدرجة من المسؤولية في بعض الأحيان الأمر الذي يمكن لقلة من المسؤولين الحكوميين المعاصرين التمتع بها، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان أي ملك حتى في «الملكية المطلقة» في القرن السابع عشر يتمتع بنوع من السلطة التي نشهدها الآن في مكاتب العديد من كبار المسؤول في الحكومات الديمقراطية.

وهناك أيضاً الكثير من الحواجز الاجتماعية بين السلطة المطالب بها للملك والتنفيذ الفعال لهذه السلطة على الأفراد. إن المكانة الاعتبارية والوظيفية لولاء الكنيسة والأسرة والمجتمع المحلي حدّت من السلطة المطلقة للدولة. (المجتمع والسلطة، ص ص 103-104).

في الواقع، ما فعله الدستور الأمريكي هو هذا فقط: بدلاً من الملك الذي اعتبر أمريكا المستعمرة ملكاً خاصاً له والمستعمرون مستأجرين لديه، وضع الدستور أوصياء مؤقتين وقابلين للتبديل وسلمهم مسؤولية احتكار العدالة والحماية في البلاد. لم تكن البلاد ملكاً لهؤلاء الأوصياء، ولكن أمكنهم طوال فترة وجودهم في منصبهم هذا الاستفادة منها ومن سكانها لخدمة مصالحهم.

ولكن وكما تتنبأ النظرية الاقتصادية الأولية، فإن هذا الإعداد المؤسسي لن يقضي على النزعة القائمة على المصالح الذاتية لمحتكر القانون والنظام بما يحقق المزيد من الاستغلال، فهو يميل فقط إلى جعل استغلاله أقل احتساباً للمستقبل، وأقل بعداً في النظر، ومسرفاً. كما أوضح روثبارد:

في حين يخطط مالك خاص، آمن في ممتلكاته ويمتلك قيمتها الرأسمالية، لاستخدام موارده على مدى فترة طويلة من الزمن، يجب على المسؤول الحكومي أن ينهب العقار بأسرع ما يمكن، لأنه لا يمتلك أي ضمان للملكية.. يمتلك المسؤولون الحكوميون القدرة على الاستفادة من الموارد ولكن لا يمتلكون قيمة رأس مالها (إلا في حالة «الملكية الخاصة» للملك الوراثي). عندما يكون بإمكانهم امتلاك الاستخدام الحالي فقط، ولكن ليس المورد نفسه، فسوف يترتب على ذلك استنزاف غير اقتصادي للموارد، نظراً لأنه لن يكون من مصلحة أحد الحفاظ عليها على مدى فترة من الزمن ومن مصلحة كل مالك استخدامها في أسرع وقت ممكن....يمكن للفرد العادي، الآمن في ملكيته وفي مورد رأس ماله، أن يلقي نظرة بعيدة الأفق لأنه يريد الحفاظ على القيمة الرأسمالية لمورده. بينما المسؤول الحكومي هو من عليه أن ينهب ويهرب، وهو من عليه أن ينهب الممتلكات خلال فترة وجوده في منصب القيادة[11].

---

(11) موراي روثبارد، السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد (كنساس سيتي: شيد أندروز وماكميل، 1977)، ص ص 188-189. انظر كذلك الفصول 1 و3. وفي ضوء هذه الاعتبارات - وعلى النقيض من الحكمة المشتركة حول المسألة - توصلنا إلى نفس الاستنتاج فيما يتعلق بـ «النجاح» النهائي للثورة الأمريكية مثل إتش. إل. منكن، مقتطفات منكن (نيويورك: كتب قديمة، 1982).

ونظراً لأن الدستور ينص صراحةً على «الدخول المفتوح» إلى حكومة الدولة (يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً في الكونغرس أو رئيساً أو قاضِياً) تتراجع مقاومة الاعتداء على ممتلكات الدولة؛ ونتيجة «للمنافسة السياسية المفتوحة»، أصبحت بنية شخصية المجتمع بأكمله مشوهة، ويبرز المزيد والمزيد من الشخصيات السيئة إلى القمة[12]. لأن الدخول والمنافسة الحرة ليست أمراً جيداً دوماً. فالمنافسة الحرة في إنتاج الخير جيدة، لكن المنافسة الحرة في إنتاج الشر ليست كذلك. المنافسة الحرة في القتل أو السرقة أو التزوير أو الخداع، على سبيل المثال، ليست جيدة؛ بل هي أسوأ من السوء. ومع ذلك، هذا بالضبط ما يتمخض عنه التنافس السياسي المفتوح، أي الديمقراطية.

يوجد في كل مجتمع أشخاص يشتهون ممتلكات رجل آخر، لكن في معظم الحالات يتعلم الناس عدم التصرف بناءً على هذه الرغبة أو حتى الشعور بالخجل من مجرد التفكير بذلك[13]. وفي مجتمع الرأسمالية الأناركية على وجه الخصوص، أي شخص يتصرف بناء على مثل هذه الرغبة يعتبر مجرماً ويتعرض للقمع عن طريق العنف البدني. بينما في ظل الحكم الملكي يمكن لشخص واحد فقط هو الملك أن يتصرف بناءً على رغبته في الحصول على ممتلكات رجل آخر، وهذا ما يجعله يمثل تهديداً محتملاً. ولكن بما أنه وحده فقط يمكنه المصادرة بينما يُمنع كل شخص آخر من

لا تقدم الثورات السياسية في الغالب أي شيء ذي قيمة حقيقية؛ وينحصر تأثيرها الوحيد ببساطة بطرد عصابة من اللصوص ووضعهم في مكان آخر.... حتى المستعمرات الأمريكية لم تكسب سوى القليل من تمردها عام 1776. فعلى مدى خمسة وعشرين عاماً بعد الثورة، كان الولايات في حالة أسوأ بكثير كولايات حرة مما لو كانت مستعمرات. كانت حكومتهم أغلى ثمناً وأقل كفاءة وأقل أمانة وأكثر طغياناً. ويبدو أن التقدم المادي التدريجي للبلد هو الذي أنقذهم من الجوع والانهيار، ويعود سبب هذا التقدم المادي إلى كرم الطبيعة، وليس إلى فضائل حكومتهم الجديدة. ولو أنهم ظلوا تحت رحمة الحكم البريطاني لتمكنوا من تحقيق ذلك وربما بشكل أفضل بكثير (ص ص 145-146).

(12) انظر ما يلي هانز هيرمان هوبا، الملكية والفوضى والدولة. دراسات حول فكر الرأسمالية (أوبلادين: دار النشر الألمانية الغربية، 1987)، ص 182 وما يليها.

(13) انظر حول هذا الموضوع كتاب هلموت شويك، الحسد: نظرية السلوك الاجتماعي (نيويورك: هاركورت، بريس والعالم، 1970).

القيام بذلك، فسوف يجري التعامل مع كل سلوك من هذا القبيل للملك بأقصى درجة من درجات الشك[14]. علاوة على ذلك، فإن اختيار الملك يكون رهناً بحدث ولادته النبيلة مؤهلاته المميزة الوحيدة هي تربيته كملك وحاكم مستقبلي للسلالة، يحفظ مكانتها ويدير ممتلكاتها. وهذا لا ينفي بالطبع احتمال أن يكون الملك سيئاً وخطيراً. ولا يستبعد في الوقت نفسه أن يكون الملك في الواقع شخصاً مسالماً ومحترماً حتى.

وعلى النقيض التام من ذلك ومن خلال فسح المجال أمام حرية الدخول في الحكومة، يُسمح للجميع بالتعبير علناً عن رغبتهم في امتلاك أملاك الآخرين، إذ بسبب الضمان الدستوري لـ «حرية التعبير»، يتمتع الجميع بالحماية عند القيام بذلك. ويُسمح للجميع بالتصرف بناءً على هذه الرغبة، شريطة أن ينجح في الدخول إلى الحكومة؛ ومن ثم، وبموجب الدستور يشكل الجميع تهديداً محتملاً.

لا شك أن ثمّة أشخاصاً لا يتأثرون بالرغبة في إثراء أنفسهم على حساب الآخرين؛ أي أن هناك أشخاصاً يرغبون فقط في العمل والإنتاج والتمتع بثمار عملهم. ولكن، إذا سمحت السياسة باقتناء السلع بالوسائل السياسية (الضرائب والتشريعات)، فحتى هؤلاء الأشخاص غير المؤذيين سوف يتأثرون بشدة. من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد التعدي على حرياتهم وممتلكاتهم من قبل أولئك الذين يتمتعون بأقل قدر من الأخلاق، يجب أن يتحول هؤلاء الأشخاص النزيهون المجتهدون إلى «حيوانات سياسية» وهدر المزيد من الوقت والطاقة في تنمية مهاراتهم السياسية.

بالنظر إلى أن الخصائص والمواهب اللازمة للنجاح السياسي تشمل حسن المظهر والتواصل الاجتماعي والقوة الخطابية والشخصية الجذابة، إلخ.-تتفاوت نسبتها بين الرجال، فإن أولئك الذين يتمتعون بهذه الخصائص والمهارات الخاصة سيكون لهم أفضلية جيدة في المنافسة على الموارد النادرة (النجاح الاقتصادي) بالمقارنة مع الآخرين.

---

(14) انظر دي جوفينيل، حول السلطة، ص ص 9-10.

والأسوأ من ذلك، بالنظر إلى أنه في كل مجتمع، يكون عدد «غير المالكين» لأي شيء في الوجود أكثر من عدد «المالكين»، فإن الموهوبين سياسياً الذين لديهم وازع ضئيل أو معدوم ضد الاستيلاء على ممتلكات الآخرين سيكون لهم أفضلية واضحة على أولئك الذين لديهم مثل هذا الوازع. أي أن المنافسة السياسية المفتوحة تفضل المواهب السياسية العدوانية (وبالتالي الخطيرة) بدلاً من الدفاعية (أي المسالمة)، وهذا سيؤدي إلى تعزيز وإتقان المهارات الغريبة كالديماغوجية، والخداع، والكذب، والانتهازية، والفساد، والرشوة. ومن ثم، فإن الدخول إلى الحكومة والنجاح فيها سيصبحان مستحيلين بشكل كبير لأي شخص تمنعه النزعة الأخلاقية من الكذب والسرقة. وعلى عكس الملوك، لا يمكن لأعضاء الكونجرس والرؤساء وقضاة المحكمة العليا الفوز بمناصبهم عن طريق الصدفة. بل يصلون إلى مناصبهم بسبب كفاءتهم كديماغوجيين معاقين أخلاقياً. وحتى خارج نطاق الحكومة، داخل المجتمع المدني، سوف يرتقي الأفراد باطراد إلى قمة النجاح الاقتصادي والمالي، ليس بسبب مواهبهم الإنتاجية أو المشاريع أو حتى مواهبهم السياسية الدفاعية المتفوقة، ولكن بسبب مهاراتهم المتفوقة كرجال أعمال سياسيين وأعضاء في جماعات الضغط من عديمي الضمير. وهكذا، يكفل الدستور تقريباً أن الرجال الخطرين بشكل خاص سيرتقون إلى قمة سلطة الحكومة وأن السلوك الأخلاقي والمعايير الأخلاقية سوف تميل إلى الانخفاض والتدهور في كل مكان.

ويجد الإشارة إلى أنّ «الفصل بين السلطات» المنصوص عليه دستورياً لا يحدث فرقاً في هذا الصدد. إن مجموع خطأين اثنين أو حتى ثلاثة أخطاء لا يسفر عنها صواب. بل على العكس من ذلك، فهي تؤدي إلى انتشار الخطأ وتراكمه وتعزيزه وتفاقمه. لا يمكن للمشرعين فرض إرادتهم على رعاياهم التعساء دون تعاون الرئيس باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية للحكومة، وسيستخدم الرئيس بدوره منصبه والموارد المتاحة لديه للتأثير على المشرعين والتشريعات. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا قد ترفض أفعالاً معينة للكونجرس أو الرئيس، فإن قضاة المحكمة العليا يرشحهم الرئيس ويثبتهم مجلس الشيوخ ويعتمدون عليهم دائماً للحصول على التمويل.

وبصفتهم جزء لا يتجزأ من مؤسسة الحكومة، ليس لديهم مصلحة في الحدّ من سلطة الحكومة بل في توسيع نطاقها، ومن ثم توسيع نطاق سلطتهم الخاصة[15].

---

(15) انظر إلى هذا التحليل الرائع والبنيوي حقاً لجون سي. كالهون، مقالة عن الحكومة (نيويورك: مطبعة الفنون الليبرالية، 1953)، خاصةً ص ص 25-27، يلاحظ كالهون أن:

من المؤكد أن الدستور المكتوب له العديد من المزايا، لكن من الخطأ الكبير افتراض أن مجرد إدراج أحكام لتقييد صلاحيات الحكومة والحد منها دون استثمار تلك الأحكام في حماية الأشخاص التي أدرجت من أجلهم عبر وسائل فرض احترامها، كافية لمنع الطرف الرئيسي والمسيطر من إساءة استخدام سلطاته. وبما أنهم الطرف الذي يمتلك الحكومة، فلا شك سوف يؤيدون السلطات التي يمنحها الدستور ويعارضون القيود التي تهدف إلى الحد منها. وباعتبارهم الأطراف الرئيسية والمهيمنة، لن يحتاجوا إلى هذه القيود لحمايتهم.... وعلى الطرف الآخر أو الأضعف، أن يتخذ الاتجاه المعاكس ويعتبره ضرورياً لضمان حمايته من الطرف المسيطر. لكن في حالة عدم وجود وسيلة تمكنه من إجبار الطرف الرئيسي على الالتزام بهذه القيود، فإن الملاذ الوحيد الباقي هو التفسير الصارم للدستور. وسوف يعارض الطرف الرئيسي التفسير الليبرالي -والذي سيعطي لمصطلح تحويل الملكية المعنى الأوسع الذي كانت عرضة له. عندئذ سيكون هناك تفسير ضد تفسير آخر- واحد للتعاقد والآخر لتوسيع صلاحيات الحكومة إلى أقصى حد. ولكن هل من الممكن الاستفادة من التفسير الصارم للطرف الضعيف، ضد التفسير الليبرالي للطرف الرئيسي، عندما يكون لدى الشخص كل سلطات الحكومة التي تدعم تنفيذ تفسيره، والآخر محروم من جميع وسائل فرض تفسيره؟ في مسابقة غير متكافئة كهذه، فإن النتيجة محسومة لا شك فيها. سوف يخسر الطرف الذي يميل لصالح القيود.... والنتيجة النهائية لهذا السباق ستكون تخريب الدستور.... وسوف تلغى القيود في النهاية وستتحول الحكومة إلى أخرى تتمتع بسلطات غير محدودة....كما أن تقسيم الحكومة إلى أقسام منفصلة، وفيما يتعلق بإدارات مستقلة، يحول دون تحقيق هذه النتيجة... نظراً لأن كل الإدارات - وبالطبع الحكومة بأكملها - ستكون تحت سيطرة الأغلبية العددية، فإن الأمر لا يتطلب تفسيراً لفهم أن مجرد توزيع سلطاتها بين عملائها أو ممثليها لا يمكن أن يكون له أي أثر على الإطلاق في مواجهة ميلها إلى القمع وإساءة استخدام السلطة.

ولاحقاً علّق روثبارد باختصار على هذا التحليل:

لقد أثبت الدستور أنه أداة للتصديق على توسيع نطاق سلطة الدولة وليس العكس. وكما رأى كالهون، إن أي قيود مكتوبة تدع الأمر بيد الحكومة لتفسير صلاحياتها يجب أن يفسر على أنها مجرد عقوبات لتوسيع تلك الصلاحيات وليست قيوداً ملزمة لها. بمعنى أدق، أثبتت فكرة ربط السلطة بسلسلة دستور مكتوب أنها مجرد تجربة نبيلة فاشلة. كما ثبت أن فكرة وجود حكومة مقيدة للغاية هي فكرة طوباوية جداً؛ ويجب إيجاد وسائل أخرى أكثر جذرية لمنع نمو الدولة العدوانية. (من أجل حرية جديدة، ص 67).

انظر أيضاً أنتوني دي جاساي، ضد السياسة: حول الحكومة والفوضى والنظام (لندن: روتليدج، 1997)، خاصةً الفصل 2.

IV

بعد أكثر من قرنين من «الحكومة المحدودة دستورياً»، كانت النتائج واضحة ولا جدال فيها. في بداية «التجربة الأمريكية»، كان العبء الضريبي المفروض على الأميركيين خفيفاً، ولا يكاد يذكر. وكانت النقود عبارة عن كميات ثابتة من الذهب والفضة. كان تعريف الملكية الخاصة واضحاً وثابتاً على ما يبدو، واعتبر حق الدفاع عن النفس مقدساً. لا يوجد جيش دائم على أهبة الاستعداد، وكما ورد في خطاب وداع واشنطن، يبدو أن هناك التزاماً ثابتاً بالتجارة الحرة وسياسة خارجية غير تدخلية. وبعد مئتي عام، تغيرت الأمور بشكل كبير[16]. الآن، سنة بعد سنة، تصادر الحكومة الأمريكية أكثر من 40 ٪ من دخل المنتجين الخاصين، مما يجعل حتى العبء الاقتصادي المفروض على العبيد والأقنان يبدو معتدلاً مقارنة مع ذلك. واستبدل بالذهب والفضة عملات ورقية حكومية الصنع، ويتعرض الأميركيون باستمرار للنهب من خلال التضخم النقدي. وأصبح معنى الملكية الخاصة، الذي كان واضحاً وثابتاً، غامضاً ومرناً ومائعاً.

---

(16) روبرت هيغز، الأزمات والطغيان: الحلقات الحرجة في نمو الحكومة الأمريكية (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد 1987)، ص ix. على النقيض من التجربة الأمريكية الأولى وحتى الوقت الحاضر:

في قديم الزمن، عندما كان المواطن الأمريكي العادي يمارس عمله اليومي بالكاد يهتم لشأن الحكومة - وخاصة الحكومة الفيدرالية. واستطاع بصفته مزارعاً أو تاجراً أو مصنعاً أن يقرر ماذا وكيف ومتى وأين ينتج وبيع سلعه، مقيداً بأكثر من قوى السوق بقليل. فكر في الأمر: لا يتلقى دعماً مالياً من أجل المزرعة، ولا دعماً للأسعار، أو ضوابط على المساحة؛ وليس ثمة لجنة تجارة فيدرالية؛ ولا قوانين مكافحة الاحتكار، ولا لجنة للتجارة بين الدول. كصاحب عمل أو موظف أو مستهلك أو مستثمر أو مقرض أو مقترض أو طالب أو معلم، يمكنه المضي قدماً وفقاً لمعاييره الخاصة. تخيّل: لا يوجد مجلس علاقات عمل وطني؛ ولا قوانين فيدرالية لـ «حماية» للمستهلك؛ ولا لجنة للأمن والتبادل، ولا لجنة لتكافؤ فرص العمل؛ ولا وزارة للصحة والخدمات الإنسانية. وبسبب عدم وجود بنك مركزي يصدر عملة ورقية وطنية، فإن الناس يستخدمون العملات الذهبية لإتمام عمليات الشراء. لم تكن هناك ضرائب مبيعات عامة، ولا ضرائب ضمان اجتماعي، ولا ضرائب دخل. على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين كانوا فاسدين كما هو الحال الآن وربما أكثر من ذلك بكثير، ولكن الفساد كان أقل بكثير. كان المواطنون العاديون ينفقون أكثر بحوالي 15 مرة من جميع الحكومات مجتمعة. لقد ولّت هذه الأيام، للأسف، منذ أمدٍ طويل.

في الواقع، أصبحت جميع التفاصيل الخاصة بالحياة، والملكية، والتجارة، والعقود تنظّم ويعاد تنظيمها من خلال جبال وأكوام من القوانين الورقية (التشريعات)، ومع تزايد التشريعات خلق المزيد من عدم اليقين القانوني والمخاطر الأخلاقية، وحلت الفوضى محل القانون والنظام. أخيراً وليس آخراً، فإن الالتزام بالتجارة الحرة وسياسات عدم التدخل قد أفسح الطريق لسياسة الحمائية والعسكرة والإمبريالية. في الواقع، انخرطت حكومة الولايات المتحدة منذ بداياتها تقريبا في توسع عدواني لا هوادة فيه، وبدءاً من الحرب الإسبانية الأمريكية وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، تورطت حكومة الولايات المتحدة في مئات من النزاعات الخارجية وتبوأت مرتبة القوة الإمبريالية الأولى المهيمنة في العالم. وأيضاً في حين أصبح المواطنون الأميركيون أكثر الشعوب ضعفاً وخوفاً وفقراً، وأصبح الأجانب في جميع أنحاء العالم أكثر شعوراً بالخوف والتهديد من قبل القوة العسكرية الأمريكية، فإن الرؤساء الأمريكيون وأعضاء الكونغرس وقضاة المحكمة العليا أصبحوا اليوم أكثر عجرفة من أي وقت مضى على الإطلاق وأكثر خطورة وفساداً أخلاقياً[17].

ما الذي يمكن القيام به حيال هذا الوضع؟ أولاً، يجب الاعتراف بأن الدستور الأمريكي خطأ. فقد أشار إعلان الاستقلال، من المفترض أن تحمي الحكومة الحياة والممتلكات والسعي لتحقيق السعادة. ومع ذلك، فمن خلال منح الحكومة سلطة فرض الضرائب والتشريع دون موافقة، لا يمكن للدستور أن يضمن هذا الهدف بل يصبح بدلاً من ذلك الأداة الوحيدة لانتهاك وتدمير حق الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة. من العبث الاعتقاد بأن الوكالة التي قد تفرض ضرائب دون

(17) حول نمو حكومة الولايات المتحدة، وخاصة دور الحرب في هذا التطور، انظر تكاليف الحرب: انتصارات أمريكا الباهظة، جون ف. دينسون، محرر (نيو برونزويك، نيو جيرسي: ترانسكشن للنشر، 1997)؛ هيجز، الأزمة والطغيان؛ إكيهارت كريبندورف، الدولة والحرب (فرانكفورت: سوركامب، 1985)، خاصة ص ص 90-116؛ تاريخ جديد من الطغيان، رونالد رادوش وموراي ن. روثبارد، محرران. (نيويورك: داتون، 1972)؛ آرثر إكيرش، تراجع الليبرالية الأمريكية (نيويورك: أثينيوم، 1967).

موافقة يمكن أن تكون حامية للممتلكات. وبالمثل أيضاً، من العبث الاعتقاد بأن وكالة تتمتع بسلطات تشريعية يمكنها الحفاظ على القانون والنظام. لذلك، يجب الاعتراف بأن الدستور في حد ذاته غير دستوري، بمعنى أنه لا يتوافق مع عقيدة حقوق الإنسان الطبيعية التي ألهمت الثورة الأمريكية[18].

في الواقع، لا يوافق أحد بكامل قواه العقلية على عقد يُسمح فيه للحامي المزعوم بتحديد المبلغ الذي يتقاضاه مقابل الحماية من جانب واحد (دون طلب موافقة المحمي) ولا رجعة فيه أي لا يمكن للمحمي الخروج منه؛ ولن يوافق أي شخص بكامل قواه العقلية على عقد لا رجعة فيه يمنح الحامي المزعوم الحق في اتخاذ قرارات نهائية تتعلق بشخص المحمي وممتلكاته، أي وضع قانون من جانب واحد[19].

---

(18) للاطلاع على أقوى بيان بهذا المعنى، انظر ليساندر سبونر، لا خيانة: دستور لا سلطة (كولوراد سبرينغ: رالف مايلز، 1973)؛ أيضا موراي روثبارد، أخلاقيات الحرية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك 1998)، خاصة الفصول 22 و23.

(19) إن أي عقد حماية من هذا القبيل ليس مستبعداً من الناحية التجريبية فحسب بل مستحيل منطقياً. من خلال «الموافقة على فرض الضريبة والتشريع بغرض الحماية»، سيسلم المرء (ينقل) كل ممتلكاته في الواقع إلى سلطة فرض الضرائب ويضع نفسه رهن عبودية دائمة للمؤسسة التشريعية. لكن أي عقد من هذا القبيل غير مسموح به منذ البداية، ومن ثم فهو لاغٍ وباطل، لأنه يتناقض مع طبيعة عقود الحماية ذاتها، أي الملكية الذاتية للشخص المراد حمايته ووجود شيء يملكه المحمي وليس الحامي، أي ملكية منفصلة خاصة.
ومن المثير للاهتمام، أنه على الرغم من حقيقة عدم وجود اتفاق على أي دستور دولة معروف من قبل جميع من يقع تحت ولايتها، وعلى الرغم من الاستحالة الواضحة بأن تتغير هذه الحقيقة أبداً، فإن الفلسفة السياسية، من هوبز إلى لوك وصولاً إلى الحاضر، تزخر بمحاولات تقديم مبرر تعاقدي لوجود الدولة. والسبب خلف هذه المساعي التي لا نهاية لها واضح: إما أن يكون بالإمكان تبرير وجود دولة كنتيجة للعقود، أو لا يمكن تبريرها على الإطلاق. ولا غرابة أن يكون هذا البحث، كالبحث عن دائرة مربعة، فارغاً ولم ينتج عنه سوى قائمة طويلة من المبررات الخادعة، وربما الاحتيالية، عبر التلاعب بالألفاظ: فعندما نقول «لا يوجد عقد» فهذا يعني أنّ ثمّة عقد «ضمني» أو «تقديري» أو «خيالي». باختصار، «لا» تعني في الحقيقة «نعم». للحصول على مثال حديث بارز عن هذا ارجع إلى لغة جورج أورويل الخيالية نيوسبيك في روايته 1984، انظر جيمس م. بوكانان وجوردون تولوك، حسابات الموافقة (آن آربور: مطبعة جامعة ميشيغان، 1962)؛ جيمس م. بوكانان، قيود الحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شياغو، 1975)؛ شرحه، الحرية في العقد الدستوري (كوليدج ستايشن: مطبعة جامعة تكساس، 1977). للاطلاع على نقد بوكانان وما يسمى بمدرسة الاختيار العام، انظر موراي ن. روثبارد، منطق العمل الثاني (شيلتهام. المملكة

ثانياً، من الضروري تقديم بديل إيجابي وملهم للنظام الحالي.

ورغم أهمية الحفاظ على ذكرى الماضي الأمريكي أرضاً للروّاد ونظاماً فعالاً لأتباع الرأسمالية الأناركية قائم على الدفاع عن النفس وميليشيات شعبية، فإننا لا نستطيع العودة إلى الماضي الإقطاعي أو زمن الثورة الأمريكية. لكن ما يزال الأمل قائماً. على الرغم من النمو المتواصل للنزعة الدولتية على مدار القرنين الماضيين، فقد استمرت التنمية الاقتصادية ووصلت مستويات المعيشة إلى آفاق جديدة مذهلة. وفي ظل هذه الظروف، ظهر إلى النور خيار جديد كلياً: توفير القانون والنظام من خلال وكالات التأمين الخاصة (الربح والخسارة) المتنافسة بحرية[20].

في الوقت الذي تضع فيه الدولة العراقيل، حتى الآن تعمل وكالات التأمين على حماية أصحاب العقارات الخاصة لقاء دفع أقساط من العديد من الكوارث الطبيعية والاجتماعية، بدءاً من الفيضانات والأعاصير إلى السرقة والاحتيال. ومن ثم، يبدو أن إنتاج الأمن والحماية هو الغرض الأساسي من التأمين. ولن يلجأ الناس إلى أي شخص لا على التعيين لمجرد الحصول على خدمة لا تقل أهمية عن خدمة الحماية. بدلاً من ذلك، وكما أشار دي موليناري، قبل التوصل إلى صفقة مع (أ) مزود خدمة الأمن،.. سيتحققون مما إذا كان قوياً حقاً بما يكفي لحمايتهم.... (و) ما إذا كانت شخصيته قوية بحيث لا داعي للقلق بشأن تحريضه على الاعتداءات ذاتها التي من المفترض أن يقمعها[21].

في هذا الصدد، يبدو أن وكالات التأمين تفي بالغرض. فهي شركات كبرى تملك القدرة على التحكم بالموارد المادية والبشرية اللازمة لإنجاز مهمة التعامل مع الأخطار، الواقعية أو المتخيلة، في العالم الحقيقي. في الواقع، تعمل شركات

المتحدة: إدوارد إلجار، 1997)، الفصول. 4 و17؛ هانز هيرمان هوبا، اقتصاديات وأخلاقيات الملكية الخاصة (بوسطن: كلوير، 1993)، الفصل 1.

(20) انظر على ما يلي أيضا الفصل 12؛ موريس وليندا تانهيل، سوق الحرية (نيويورك: كتب ليزيه فير، 1984)، خاصة الفصل 8.

(21) دي موليناري، إنتاج الأمن، ص 12.

التأمين على المستوى الوطني أو الدولي، وتمتلك ممتلكات عقارية كبيرة موزعة على أراض واسعة وخارج حدود الدول الفردية، ومن ثم لها مصلحة ذاتية واضحة في الحماية الفعالة. وترتبط جميع شركات التأمين فيما بينها من خلال شبكة معقدة من الاتفاقات التعاقدية بشأن المساعدة المتبادلة والتحكيم إضافة إلى نظام من وكالات إعادة التأمين الدولية التي تمثل قوة اقتصادية مجتمعة تتفوق على معظم الحكومات المعاصرة إن لم تكن جميعها، وقد اكتسبت هذه المكانة بسبب سمعتها كشركات فعالة وموثوقة وصادقة.

وفي حين قد يكون هذا كافياً لإنشاء وكالات تأمين كبديل محتمل للدور الذي تؤديه حالياً الدول كمزودين لخدمة القانون والنظام، فإن هناك ضرورة إلى إجراء تحريات أكثر تفصيلاً لضمان التفوق الرئيسي لمثل هذا البديل للوضع الراهن. ومن الضروري عند القيام بذلك إدراك أن وكالات التأمين لا يمكنها فرض الضرائب أو التشريع؛ أي أن العلاقة بين المؤمن والمؤمن عليه توافقية. كلاهما حر في التعاون أو عدم التعاون، وهذه الحقيقة لها آثار كبيرة. ومن هنا تختلف وكالات التأمين بشكل قاطع عن الدول.

إن مزايا وجود وكالات التأمين بهدف توفير الأمن والحماية هي التالية: أولاً، ستؤدي المنافسة بين شركات التأمين على العملاء إلى خلق ميل نحو الانخفاض المستمر في سعر الحماية (لكل قيمة مؤمنة)، مما يجعل تكلفة الحماية ميسورة وفي متناول اليد.

على عكس الحامي الاحتكاري الذي قد يفرض ضرائب على المحميين ويفرض أسعاراً مرتفعة جداً مقابل خدماته[22].

---

(22) كما أوضح روثبارد: إذا كانت مهمة الحكومة ستقتصر على «حماية» الأشخاص والممتلكات، فإن الضرائب ستقتصر على توفير هذه الخدمة فقط، فكيف ستقرر الحكومة إذن مقدار الحماية التي يجب توفيرها وما مقدار الضرائب التي يجب فرضها؟ فعلى النقيض من نظرية الحكومة المحدودة، لم تعد «الحماية» شيئاً جماعياً فريداً يختلف عن أي سلعة أو خدمة أخرى في المجتمع... فمن الممكن أن ينطوي مفهوم «الحماية» على أي شيء بدءاً من توفير شرطي واحد لبلد بأكمله، إلى توفير حارس شخصي مسلح ودبابة لكل مواطن، وهو

ثانياً، يتعين على شركات التأمين تعويض عملائها في حالة حدوث ضرر فعلي؛ ومن ثم، يجب أن تعمل بكفاءة. وهذا يعني فيما يتعلق بالكوارث الاجتماعية (الجريمة) على وجه الخصوص، أن على شركة التأمين أن تهتم قبل كل شيء بالوقاية الفعالة، لأنها في حال لم تتمكن من منع الجريمة، فسيتعين عليها الدفع. وأيضاً، إذا لم يكن بالإمكان منع عمل إجرامي، فسوف تسعى شركة التأمين إلى استرداد المسروقات، والقبض على الجاني، وتقديمه إلى العدالة، لأنه بذلك، يمكن لشركة التأمين تخفيض تكاليفها وإجبار المجرم - بدلاً من الضحية ومؤمنه - على دفع ثمن الأضرار وتكلفة التعويض. وفي تناقض واضح، ونظراً لأن الدول الاحتكارية لا تعوض الضحايا ولأن بإمكانها اللجوء إلى الضرائب كمصدر للتمويل، فإن لديهم حافزاً ضئيلاً أو معدوماً لمنع الجريمة أو لاستعادة المسروقات والقبض على المجرمين. وإذا تمكنوا من القبض على مجرم، فإنهم يجبرون الضحية عادة على دفع ثمن حبس المجرم، مما يزيد الأمر سوءاً[23].

اقتراح من شأنه إفلاس المجتمع بأسرع من البرق. ولكن من الذي يقرر مقدار هذه الحماية، طالما لا يمكن إنكار أن كل شخص سيكون أفضل حمايةً من السرقة والاعتداء إذا حظي بحارس شخصي مسلح؟ تتخذ القرارات في السوق الحرة بشأن مقدار ونوعية أي سلعة أو خدمة التي تقدم لكل شخص طبقاً لعمليات الشراء الطوعية التي يقوم بها كل فرد؛ ولكن ما المعيار الذي يمكن تطبيقه عندما تتخذ الحكومة القرار؟ الجواب هو لا شيء على الإطلاق، ومثل هذه القرارات الحكومية يمكن أن تكون تعسفية واعتباطية بحتة. (أخلاقيات الحرية، ص ص 180-181).

انظر أيضاً موراي ن. روثبارد، من أجل حرية جديدة (نيويورك: كولير، 1978)، ص 215 وما يليها.

(23) يقول روثبارد:

إن فكرة الأسبقية في تعويض الضحية لها سابقة مماثلة عظيمة في القانون؛ فهي تجسد في الواقع مبدأ قديماً من مبادئ القانون الذي سُمح له بأن يذبل بعد أن طغت الدولة على مؤسسات العدالة واحتكرتها... ففي العصور الوسطى عموماً، كان استرداد حقوق الضحية هو المفهوم السائد للعقاب. ومع نمو قوة الدولة يتحول التركيز من استرداد حقوق الضحية، إلى العقاب على الجرائم المزعومة المرتكبة «ضد الدولة».... ما يحدث في الوقت الحاضر هو العبث التالي: يسرق (أ) 15000 دولار من (ب)، تلاحقه الحكومة، وتحاول، وتدين (أ)، كل ذلك على حساب (ب)، كواحد من دافعي الضرائب العديدين الذين وقعوا ضحية لهذه العملية. ثم، بدلاً من إجبار (أ) على السداد لـ (ب) أو العمل الإلزامي حتى يتمكن من دفع هذا الدين، إنها تجبر (ب)، الضحية، على دفع ضرائب لدعم المجرم في السجن لمدة عشر سنوات أو عشرين. أين العدالة في هذا؟ (أخلاقيات الحرية، ص ص 86-87).

ثالثاً، والأهم من ذلك، نظراً لأن العلاقة بين شركات التأمين وعملائها طوعية، يجب على شركات التأمين قبول الملكية الخاصة باعتبارها حقوق ملكية «خاصة» مفروغ منها وقانوناً ثابتاً. ومن ثم، من أجل جذب العملاء الذين يدفعون المال أو الاحتفاظ بهم، سيتعين على شركات التأمين تقديم عقود تتضمن أوصافاً محددة للممتلكات وأضرار الممتلكات، والقواعد الإجرائية، والأدلة، والتعويض، والاسترداد، والعقاب، وكذلك إجراءات تسوية المنازعات بين الوكالات وفيما بينها وإجراءات التحكيم. وانطلاقاً من التعاون المستمر بين مختلف شركات التأمين في إجراءات التحكيم المتبادلة بين الوكالات، سوف يظهر ميل نحو توحيد القانون - قانون عالمي أو «دولي» حقيقي. وهكذا يصبح الجميع، بحكم كونهم مؤمَّنين، مرتبطين بجهد تنافسي عالمي للحد من الصراع والعدوان؛ وكل مطالبة تتعلق بالنزاع والأضرار بصرف النظر عن المكان أو مع من أو ضد من، ستندرج ضمن اختصاص وكالة تأمين محددة أو أكثر من بين شركات تأمين لا تعد ولا تحصى، وضمن إجراءات التحكيم المتفق عليها تعاقدياً، مما يخلق اليقين القانوني «التام». ويتضح هنا التناقض الصارخ، حيث أن دول الحماة المحتكرين الممولين من الضرائب لا تقدم لمستهلكي الحماية أي شيء يشبه عقد الخدمة ولا حتى قليلاً. بل تعمل في فراغ تعاقدي يسمح لها باختلاق وتغيير قواعد اللعبة كما تشاء. والأهم من ذلك، أنه بينما يتعين على شركات التأمين تقديم نفسها إلى محكمين وإجراءات تحكيمية مستقلة من أجل جذب عملاء يدفعون المال طوعاً، تقوم الدول، في حال سمحت أساساً بالتحكيم، بتخصيص هذه المهمة إلى جهة أخرى تحكمها الدولة وتمولها الدولة[24].

---

(24) تعمل وكالات التأمين، بمجرد دخولها في عقد ثنائي مع كل من عملائها، على الوفاء تماماً بالرغبات القديمة والأصلية للحكومة «التمثيلية» حيث لاحظ برونو ليوني أن «التمثيل السياسي كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً في أصله بفكرة أن الممثلين يتصرفون كوكلاء لأشخاص آخرين وفقاً لإرادة الأخير» (الحرية والقانون، ص ص 118-119؛ انظر أيضاً الملاحظة 8 أعلاه). ويبدو جلياً أنّ الحكومة الديمقراطية الحديثة تنطوي على تشويه تام بل حتى إلغاء للفكرة الأصلية للحكومة التمثيلية. واليوم، يُعتبر الشخص «ممثلاً» سياسياً بغض النظر عن أي شيء، أي بغض النظر عن إرادته وأفعاله أو إرادة ممثله.

ويعتبر الشخص ممثَلاً سواء صوّت أم لم يصوّت في الانتخابات. ويعتبر ممثلاً إذا انتخب المرشح الذي صوت

إنّ الآثار الإضافية لهذا التناقض الجوهري بين شركات التأمين بصفتها متعاقدة والدول بصفتها مزودة خدمة أمن غير متعاقدة، تثير اهتماماً خاصاً.

ونظراً لعدم خضوعها للعقود الملزمة، تحظر الدول على عملائها حيازة الأسلحة حرصاً على أمانها على حساب جعل عملائها المزعومين مجردين من أي وسيلة دفاعية. وعلى النقيض من ذلك، لن يوافق أي مشتر طوعي لتأمين الحماية على عقد يلزمه بالتنازل عن حقه في الدفاع عن نفسه وأن يكون غير مسلح أو غير قادر على الدفاع نفسه بطريقة أخرى. على العكس من ذلك، تشجع وكالات التأمين حيازة الأسلحة وغيرها من الأجهزة الوقائية بين عملائها عن طريق تخفيض الأسعار

له، وكذلك إذا انتخب مرشح آخر. وهو ممثل، سواء كان المرشح الذي صوت أو لم يصوت لصالحه يفعل ما أراد أن يفعله أم لم يفعل. ويعتبر ممثلاً سياسياً، سواء كان ممثله «سيحظى بدعم الأغلبية بين جميع الممثلين المنتخبين أم لا. «في الحقيقة»، كما أشار ليساندر سبونر:

لا يجب اعتبار التصويت دليلاً على الموافقة... بل على العكس من ذلك، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه في حال عدم طلب موافقته، يجد المرء نفسه تحت رحمة حكومة لا يستطيع مقاومتها؛ حكومة تجبره على دفع المال، وتقديم الخدمات، والتنازل عن ممارسة العديد من حقوقه الطبيعية، تحت طائلة العقوبات الجسيمة. ويشهد أيضاً أن الآخرين يمارسون هذا الطغيان عليه باستخدام الاقتراع. ويدرك أيضاً أنه إذا استخدم أسلوب الاقتراع نفسه، فلديه فرصة في إعفاء نفسه من طغيان الآخرين، من خلال إخضاعهم لطغيانه هو. باختصار، يجد نفسه في وضع يسمح له أن يصبح سيداً إذا استخدم الاقتراع، وأن يصبح عبداً إذا رفض استخدامه، وليس لديه بديل آخر غير هذين الخيارين. وسوف يحاول اختيار الأول، دفاعاً عن النفس. إن قضيته مماثلة لقضية رجل أجبر على القتال، وكان عليه إما قتل الآخرين، أو قتل نفسه. وكي ينقذ حياته وسط معركة ما يتوجب عليه قتل أعدائه، لكن ذلك لا يعني ضمناً أن هذه المعركة كانت من اختياره. (ص 15). ومن ثم، فإن المسؤولين الحكوميين المنتخبين ليسوا موظفينا ولا وكلائنا ومحامينا أو ممثلينا... لأننا غير مسؤولين عن أعمالهم. إذا كان الرجل خادمي أو وكيلي أو محامي، فأنا بالضرورة مسؤول عن جميع أفعاله التي تجري ضمن حدود الصلاحيات التي منحته إياها. إذا عهدت إليه، بصفته وكيلي، إما بالسلطة المطلقة، أو بأي سلطة على الإطلاق، مسؤوليه أشخاص أو ممتلكات خاصة بأشخاص آخرين غيري، فأنا بالضرورة أتحمل المسؤولية أمام هؤلاء الأشخاص عن أي إصابات قد يقوم بها، طالما أنه يتصرف داخل حدود السلطة التي منحته إياها. ولكن لا يمكن لأي فرد قد يتعرض للأذى في شخصه أو ممتلكاته من جراء تصرفات الكونجرس، أن يحضر الناخبين الأفراد ويحملهم مسؤولية أفعال من يعتبرونهم وكلاء أو ممثلين مزعومين لهم. هذه الحقيقة تثبت أن الوكلاء أو الممثلين المزعومين لهؤلاء الأشخاص، هم في الحقيقة ليسوا عملاء لأحد ولا يمثلون أحد. (لا للخيانة، ص 29).

بشكل انتقائي، لأنه كلما كانت الحماية الخاصة للعملاء أفضل، انخفضت تكاليف الحماية والتأمين التي تتكبدها شركات التأمين.

ونظراً لأنهم يعملون في فراغ تعاقدي ومستقلون عن الدفع الطوعي، تحدد الدول بشكل تعسفي ما تجب وما لا يجب أن يعتبر «عدواناً» يعاقب عليه القانون، وما الذي يتطلب أو لا يتطلب تعويضاً. ومن خلال فرض ضريبة دخل متناسبة أو تدريجية وإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، على سبيل المثال، فإن الدول في الواقع تعامل الأثرياء كمعتدين والفقراء كضحايا لهم. (وإلا، إذا لم يكن الأغنياء معتدين والفقراء ليسوا ضحاياهم، فكيف يمكن تبرير أخذ شيء من السابق وإعطائه للأخير؟). ومن خلال إصدار قوانين التمييز الإيجابي، فإنّ الدول تضع البيض والذكور تلقائياً في خانة المعتدين والسود والنساء ضحايا لهم. أما بالنسبة لوكالات التأمين، فإن أي سلوك تجاري من هذا القبيل سيكون مستحيلاً لسببين أساسيين[25].

أولاً، ينطوي كل تأمين على تجميع مخاطر معينة ضمن فئات. وهذا يعني أن بعض المؤمن عليهم سيدفعون أكثر مما سينالون، وبعض آخر أقل. ومع ذلك، وهذا أمر حاسم، لا أحد يعرف مقدماً من سيكون «الفائز» ومن «الخاسر». إذ سيوزع الفائزون والخاسرون وأي توزيع للدخل بينهما بشكل عشوائي. فإذا كان من الممكن التنبؤ بشكل منهجي بالفائزين والخاسرين، فلن يرغب الخاسرون في تجميع مخاطرهم مع الفائزين بل مع الخاسرين الآخرين لأن هذا سيخفض قسط التأمين.

ثانياً، لا يمكن التأمين ضد أي «خطر» يمكن تصوره. بل من الممكن فقط التأمين ضد «الحوادث»، أي المخاطر التي لا يتحكم المؤمن عليها في نتائجها على

---

(25) حول «منطق» التأمين، انظر لودفيج فون ميزيس، الفعل الإنساني: مقالة في الاقتصاد (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس)، الفصل 6؛ موراي ن. روثبارد، الإنسان والدولة والاقتصاد، المجلد 2. أوبورن، ألاباما: معهد لودفيج فون ميزيس، 1993)، ص 498 وما يليها؛ هانز-هيرمان هوبا، «في اليقين وعدم اليقين، أو: إلى أي حد يمكن أن تكون توقعاتنا عقلانية؟» استعراض الاقتصاد النمساوي 10، العدد 1 (1997).

الإطلاق ولا يساهم فيها بأي شيء. ومن ثم، من الممكن التأمين ضد خطر الموت أو الحريق، على سبيل المثال، ولكن لا يمكن التأمين ضد خطر الانتحار أو إشعال النار في المنزل. وبالمثل، من المستحيل التأمين ضد خطر فشل العمل أو البطالة أو الفقر أو عدم الرغبة بالاستيقاظ ومغادرة السرير صباحاً أو ضد كراهية الجيران أو الزملاء أو الرؤساء، لأن لدى المر سيطرة كاملة أو جزئية على الحدث المعني في كل حالة من هذه الحالات.

أي يمكن للفرد أن يؤثر على احتمال المخاطرة. بحكم طبيعتها، إن تجنب مثل هذه المخاطر يقع في نطاق المسؤولية الفردية، وأي وكالة تتولى تأمينها ستكون قدد اختارت الإفلاس الفوري. الأهم من ذلك بالنسبة للموضوع قيد النقاش، إن عدم قابلية التأمين ضد الأفعال الفردية والمشاعر يعني أنه من المستحيل أيضا التأمين ضد خطر الأضرار التي هي نتيجة لعدوان سابق أو استفزاز قام به المرء. ويجب على كل شركة تأمين حصر إجراءات عملائها من أجل استبعاد كل أنواع العدوان والاستفزاز من جانبهم. أي أن أي تأمين ضد الكوارث الاجتماعية، مثل الجريمة، يجب أن يكون مشروطاً بخضوع المؤمن عليه لقواعد محددة من السلوك الحضاري غير العدائي.

تبعاً لذلك، حيث إنّ من الممكن للدول بصفتها حامية احتكارية أن تشارك في سياسات إعادة التوزيع التي تعود بالفائدة على مجموعة من الناس على حساب مجموعة أخرى، وحيث إنّ من الممكن للوكالات المدعومة من الضرائب «تأمين» مخاطر غير قابلة للتأمين وحماية المحرضين والمعتدين، فإن من غير المسموح لشركات التأمين الممولة طوعاً القيام بأي شيء من هذا القبيل. إن التنافس بين شركات التأمين يحول دون أي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل والثروة بين مجموعات التأمين المختلفة، لأن الشركة التي تشارك في مثل هذه الممارسات ستخسر عملاءها لصالح الشركات الأخرى التي تمتنع عن فعل ذلك. وسيدفع كل عميل على وجه الحصر للتأمين ضد مخاطره الخاصة، ما يدفعه الأشخاص المعرضون لنفس المخاطر التي

تواجهه[26]. ولن تكون شركات التأمين الممولة طوعاً قادرة على «حماية» أي شخص من عواقب سلوكه أو مشاعره الخاطئة أو الحمقاء أو الخطرة أو العدوانية. وسوف تشجع المنافسة بين شركات التأمين المسؤولية الفردية تلقائياً وبشكل منهجي، وسوف يستبعد أي مستفز ومعتدٍ معروف من أي تغطية تأمينية على الإطلاق لاعتباره خطراً سيئاً على التأمين، وسيصبح منبوذاً معزولاً اقتصادياً وضعيفاً وهشاً.

أخيراً، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فنظراً لأن الدول يمكنها أن تحمّل تكاليف أفعالها على دافعي الضرائب التعساء، فهم دائماً عرضة لأن يصبحوا معتدين ودعاة حرب. ويصبح من ثم لديهم ميول إلى تمويل وتطوير أسلحة العدوان والدمار الشامل. وعلى العكس بالنسبة لشركات التأمين التي تُمنع من الانخراط في أي شكل من أشكال العدوان الخارجي لأن أي عدوان مكلف ويتطلب أقساط تأمين أعلى، مما يعني فقدان العملاء لصالح الشركات المنافسة الأخرى غير العدوانية. سوف تشارك شركات التأمين حصراً في أعمال العنف الدفاعية وبدلا من الحصول على أسلحة العدوان والدمار الشامل، فإنها تميل إلى الاستثمار في تطوير أسلحة الدفاع والانتقام المستهدف[27].

V

على الرغم من وضوح كل ما سبق، كيف يمكننا النجاح في تنفيذ مثل هذا الإصلاح الدستوري الأساسي؟ وكالات التأمين مقيدة حالياً بعدد لا يحصى من

(26) من خلال إجبارهم، من ناحية، على تجميع الأفراد الذين لديهم نفس المخاطر أو ما شابهها ضمن نفس الفئة وأن يتقاضوا منهم نفس السعر لكل قيمة مؤمنة؛ وإجبارهم من ناحية أخرى على التمييز بدقة بين مختلف طبقات الأفراد الذين لديهم فئات مخاطر مختلفة وتقاضي سعر مختلف عن كل قيمة مؤمنة لأفراد فئات المخاطر المختلفة (مع فروق الأسعار التي تعكس بدقة درجة عدم التشابه بين أعضاء هذه الفئات المختلفة)، فإن شركات التأمين ستعمل بشكل منهجي على تعزيز الميل البشري الطبيعي المذكور أعلاه (انظر الملاحظة 2 أعلاه) للأشخاص المتشابهين من أجل تمييزهم وفصلهم عملياً عن الأشخاص غير المتشابهين. حول ميل الدول إلى تفكيك وتدمير الجماعات والجمعيات المتشابهة من خلال سياسة الاندماج القسري انظر الفصول 7 و9 و10.

(27) انظر ايضا الفصل 12؛ وتانهيل وتانهيل، سوق الحرية، الفصول 11 و13 و14.

اللوائح التي تمنعها من القيام بما يمكنها فعله بطبيعة الحال. كيف يمكن تحريرهم من هذه اللوائح؟

إن الإجابة على هذا السؤال في الأساس هي نفسها التي قدمها الثوار الأمريكيون منذ أكثر من مئتي عام: من خلال إنشاء مناطق حرة وعن طريق الانفصال.

في الواقع اليوم، وفي ظل الظروف الديمقراطية، فإن هذه الإجابة صحيحة أكثر مما كانت عليه أيام الملوك. في ذلك الوقت، وفي ظل الظروف الملكية، كان لدى المدافعين عن ثورة اجتماعية ليبرالية ليبرتارية مناهضة للدولتية، خياراً ضاع منذ ذلك الحين. استطاع الليبراليون الليبرتاريون في الأيام الخوالي من الإيمان في كثير من الأحيان بإمكانية تحويل الملك إلى وجهة نظرهم، وبالتالي بدء «ثورة من الأعلى». لم يكن الدعم الجماهيري ضرورياً لهذا - بل يكفي مجرد اتباع رؤية الأمير المستنير[28]. بغض النظر عن مدى الواقعية في ذلك الحين، فإن اليوم، هذه الاستراتيجية من القمة إلى الأسفل للثورة الاجتماعية ستكون مستحيلة. ليس فقط لأن اختيار الزعماء السياسيين في الوقت الحاضر رهن بمواهبهم الديماغوجية وسجلهم العارم بالفساد وانعدام الأخلاق، كما هو موضح أعلاه؛ بل باعتبار أن فرصة تحويلهم نحو وجهات نظر ليبرالية ليبرتارية أضعف بكثير من فرصة تحويل ملك ورث منصبه ببساطة.

علاوة على ذلك، أصبح احتكار الحماية من قبل الدولة الآن ملكية عامة وليس ملكية خاصة، ولم يعد الدور الحكومي مرتبطاً بفرد معين بل بوظائف محددة يمارسها موظفون مجهولون. ومن ثم، لم تعد استراتيجية تحويل رجل واحد أو عدد قليل من الرجال ناجحة. لا يهم إذا ما قام المرء بتحويل عدد قليل من كبار المسؤولين الحكوميين -الرئيس وبعض كبار أعضاء مجلس الشيوخ أو القضاة، على سبيل المثال- لأنه ضمن قواعد الحكم الديمقراطي، لا يوجد فرد لديه السلطة التي تسمح له بالتنازل عن احتكار الحكومة للحماية. كان الملوك يتمتعون بهذه السلطة، على

(28) انظر حول هذا موراي ن. روثبارد، «مفاهيم دور المثقفين في التغيير الاجتماعي نحو سياسة عدم التدخل»، مجلة الدراسات الليبتارية 9، العدد 2 (1990).

عكس الرؤساء. يمكن للرئيس أن يستقيل من منصبه، بالطبع، كأي شخص آخر. ولا يستطيع حل احتكار الحماية الحكومية فوفقاً لقواعد الديمقراطية، إن «أبناء الشعب»، وليس ممثليهم المنتخبين، هم «أصحاب» الحكومة.

ومن ثم، بدلاً من الإصلاح من أعلى إلى أسفل، في ظل الظروف الحالية، يجب أن تكون استراتيجية الثورة تصاعدية. في البداية، يبدو أن تحقيق هذه الرؤية يجعل مهمة الثورة الاجتماعية الليبرتارية الليبرالية مستحيلة. ألا يعني هذا أن على المرء إقناع أغلبية الجمهور بالتصويت من أجل إلغاء الديمقراطية ووضع حد لجميع الضرائب والتشريعات؟ أليس هذا مجرد خيال، بالنظر إلى أن الجماهير مملة دائماً وكسولة، بل أكثر من ذلك بالنظر إلى أن الديمقراطية، كما هو موضح أعلاه، تشجع على الانحطاط الأخلاقي والفكري. كيف يمكن لأي شخص في العالم أن يتوقع أن غالبية الناس الذين يتدهورون بشكل مطرد والذين اعتادوا على «حق» التصويت يجب أن يتخلوا طوعاً عن فرصة نهب ممتلكات الآخرين؟ لنكن واضحين، علينا الاعتراف بأن احتمال حدوث ثورة اجتماعية هو في الواقع معدوم. بالأحرى، لدى إعادة النظر بالموضوع، وعند اعتبار الانفصالية جزء لا يتجزأ من استراتيجية تبدأ من القاع صعوداً، نجد أنّ مهمة الثورة الليبرالية الليبرتارية ليست مستحيلة كلياً، بل مرهقة للغاية. كيف تتناسب الانفصالية مع استراتيجية ثورة اجتماعية تنطلق من القاع صعوداً؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن للحركة الانفصالية أن تنجو من مصير الكونفدرالية الجنوبية التي سحقت من قبل حكومة مركزية طاغية ومسلحة بشكل خطير؟ رداً على هذه الأسئلة، من الضروري أولاً أن نتذكر أن الثورة الأمريكية الأصلية والدستور الأمريكي لم يتحققا نتيجةً لإرادة غالبية السكان. ففي الواقع كان ثلث المستعمرين الأمريكيين من المحافظين، وكان الثلث الآخر مشغولاً بالعمل اليومي ولم يهتم بأي من الاتجاهين. وأكثر من ثلث المستعمرين لم يكونوا ملتزمين فعلياً بالثورة وداعمين لها، لكنهم انتصروا. وبقدر ما يتعلق الأمر بالدستور، فإن الأغلبية الساحقة من الرأي العام الأمريكي عارضت اعتماده، ويمثل تصديقه ضربة موفقة لأقلية صغيرة ولا يمثل الإرادة العامة. تبدأ جميع الثورات، سواء كانت جيدة

أو سيئة، على يدّ الأقليات. والطريق الانفصالي نحو الثورة الاجتماعية، الذي ينطوي بالضرورة على انفصال عدد أصغر من الناس عن عدد أكبر يدرك بوضوح هذه الحقيقة المهمة.

ثانياً، من الضروري إدراك أن السلطة المطلقة لكل حكومة -سواء أكانت حكومة ملوك أو أوصياء- تعتمد على الرأي فقط وليس على القوة البدنية. إن وكلاء الحكومة ليسوا أكثر من مجرد نسبة صغيرة من مجموع السكان الخاضعين لسيطرتهم. وهذا يعني أنه لا يمكن لأي حكومة أن تفرض إرادتها على جميع السكان ما لم تجد دعماً واسع النطاق وتعاوناً طوعياً بين الجمهور غير الحكومي. وهذا يعني أيضاً أن بالإمكان إسقاط أي حكومة بمجرد تغيير الرأي العام، أي بسحب موافقة الشعب وتعاونه[29].

وعلى الرغم من حقيقة أنه بعد أكثر من قرنين من الديمقراطية، أصبح الرأي العام الأمريكي متدهوراً، أخلاقياً وفكرياً، بحيث يجب اعتبار أي انسحاب من هذا القبيل مستحيلاً على نطاق وطني، لكن لا يبدو من الصعب للغاية الفوز بأغلبية ذات تفكير انفصالي في مناطق أو مقاطعات صغيرة بما فيه الكفاية من البلاد. في الواقع، بالنظر إلى أقلية نشطة من النخب الفكرية الملهمة برؤية مجتمع حر يتوفر فيه القانون والنظام بفضل شركات التأمين المتنافسة، وبالنظر إلى أن الانفصال لا

(29) حول الأهمية الأساسية للرأي العام بشأن سلطة الحكومة، انظر إتيان دي لا بوتي، سياسة الطاعة: خطاب العبودية الطوعية (نيويورك: إصدارات الحياة الحرة، 1975)، مع مقدمة من موراي روثبارد. ديفيد هيوم، «حول المبادئ الأولى للحكومة»، في شرحها، في المقالات: الأخلاقية والسياسية والأدبية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1971)؛ ميزيس، الفعل الإنساني، الفصل 9، القسم 3. يلاحظ ميزيس (ص 189):

إنّ من يريد تطبيق العنف يحتاج إلى تعاون طوعي من بعض الناس... يجب أن يكون للطاغية قائمة من الأنصار الذين يطيعون أوامره من تلقاء أنفسهم. إن طاعتهم التلقائية توفر له الجهاز الذي يحتاجه من أجل غزو أشخاص آخرين. وسواء نجح أو لم ينجح في فرض هيمنته الدائمة، فإن ذلك يعتمد على العلاقة العددية للمجموعات، من أولئك الذين يدعمونه طواعية وأولئك الذين يفرض عليهم الخضوع له. على الرغم من أن الطاغية قد يحكم مؤقتاً أقلية إذا كانت هذه الأقلية مسلحة ولم تكن الأغلبية مسلحة، فلن تتمكن الأقلية على المدى الطويل من الحفاظ على تبعية الأغلبية لها.

يزال يعتبر مشروعاً (كما في الولايات المتحدة بالتأكيد التي تدين بوجودها ذاته إلى انفصال حقيقي) ووفقاً للمثالية الديمقراطية في حق تقرير المصير (بدلاً من حكم الأغلبية)[30] من جانب عدد كبير من الناس، يبدو من الطبيعي افتراض وجود مثل هذه الأغلبيات الانفصالية أو يمكن إنشاؤها في مئات المواقع في شتى أنحاء البلاد. في الواقع، في ظل افتراض واقعي إلى حد ما أن الحكومة المركزية للولايات المتحدة وكذلك الدول الديمقراطية الاشتراكية في الغرب بشكل عام متجهة نحو إفلاس اقتصادي (يشبه إلى حد كبير ديمقراطيات الشعوب الاشتراكية في الشرق التي انهارت اقتصادياً منذ حوالي عشر سنوات)، فمن المرجح أن تتجه الميول الحالية نحو التفكك السياسي في المستقبل. تبعا لذلك، سوف يستمر ازدياد عدد المناطق الانفصالية المحتملة، حتى إلى ما يفوق مستواها الحالي.

أخيراً، إن نظرة ثاقبة في عمق الإمكانات الانفصالية واسعة النطاق والمتنامية أيضاً توحي بإجابة السؤال الأخير فيما يتعلق بمخاطر حملة القمع التي تقوم بها الحكومة المركزية.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تبقى ذكرى الماضي الانفصالي للولايات المتحدة حية، والأهم من ذلك هو نجاح الثورة الليبرالية الليبرتارية في تجنب أخطاء المحاولة الفاشلة الثانية للانفصال. ولحسن الحظ، فقد حلت مشكلة العبودية التي

---

(30) انظر حول هذا المفهوم الليبرالي «القديم» للديمقراطية، على سبيل المثال، ميزيس، الليبرالية: في العرف التقليدي (ايرفينجتون على نهر هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، 1985). كتب ميزيس: «إنّ الحق في تقرير المصير فيما يتعلق بمسألة العضوية في الدولة».

يعني: عندما يقوم سكان منطقة معينة، سواء كانت قرية واحدة أو منطقة بأكملها أو سلسلة من المناطق المتجاورة، باتخاذ قرار الانفصال من خلال استفتاء شعبي حرّ، وإعلان أنهم لم يعودوا يرغبون في البقاء متحدين مع الدولة التي ينتمون إليها في ذلك الوقت، وأنهم يرغبون إما في تشكيل دولة مستقلة أو الانضمام إلى دولة أخرى، فسوف تقابل رغباتهم بالاحترام والامتثال لها. هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة والفعالة لمنع الثورات والحروب الأهلية والدولية (ص 109).

أدت إلى تعقيد وتعتيم الوضع عام 1861[31]. ولكن يجب تعلم درس مهم آخر عبر مقارنة تجربة الانفصال الأمريكية الفاشلة مع التجربة الأولى الناجحة.

كان الانفصال الأمريكي الأول ميسراً بشكل ملحوظ من خلال حقيقة أن الرأي العام في مركز السلطة في بريطانيا بشأن الانفصاليين كان بالكاد موحداً. في الواقع، تعاطف العديد من كبار الشخصيات البريطانية البارزة مثل إدموند بيرك وآدم سميث مع الانفصاليين. بصرف النظر عن الأسباب الأيديولوجية البحتة التي نادراً ما تؤثر على أكثر من حفنة من العقول الفلسفية، يمكن أن يعزى هذا الافتقار إلى معارضة موحدة للانفصاليين الأمريكيين في الرأي العام البريطاني إلى عاملين متكاملين. فمن ناحية، كانت هناك العديد من الانتماءات الإقليمية والثقافية والدينية وكذلك العلاقات الشخصية والعائلية بين بريطانيا والمستعمرين الأمريكيين.

ومن الناحية الأخرى، اعتبرت الأحداث الأمريكية، بعيداً عن الوطن والخسارة المحتملة للمستعمرات، غير ذات أهمية اقتصادية. وفي كل الأحوال، كان الوضع مختلفاً عام 1861 بشكل واضح. من المؤكد أنه في مركز السلطة السياسية، التي تحولت في ذلك الوقت إلى الولايات الشمالية من الولايات المتحدة، لم تكن المعارضة للكونفدرالية الجنوبية الانفصالية موحدة، وكان للقضية الكونفدرالية أنصار في الشمال أيضاً. ومع ذلك، فإن الروابط الثقافية وعلاقات القرابة بين الشمال والجنوب الأميركيين كانت أقل من الروابط القائمة بين البريطانيين والمستعمرين الأمريكيين، وقد شمل انفصال الكونفدرالية الجنوبية حوالي نصف أراضي الولايات المتحدة وثلث عدد سكانها، الأمر الذي أساء إلى الشماليين بسبب خسارة جزء من الوطن وبسبب الخسارة الاقتصادية الكبيرة أيضاً. ولذلك، كان من الأسهل نسبياً لنخبة السلطة الشمالية أن تصوغ جبهة موحدة لثقافة اليانكي «التقدمية» مقابل ديكسيلاند المتخلفة ثقافياً و«الرجعية».

---

(31) للاطلاع على تحليل دقيق للقضايا التي تنطوي عليها حرب الاستقلال الجنوبية، انظر توماس جيه دي لورينزو، «المركزية العظمى». أبراهام لنكولن والحرب بين الولايات، صحيفة الاندبندنت 3، العدد 2 (1998).

ويبدو أنه من المستحسن استراتيجياً في ضوء هذه الاعتبارات ألا نحاول مرة أخرى ما فشلنا في تحقيقه بشكل مؤسف للغاية عام 1861: بسبب محاولة الدول المتاخمة أو حتى الجنوب بأكمله الانفصال عن طغيان واشنطن العاصمة. في حين أن استراتيجية ليبرالية ليبرتارية حديثة للانفصال يجب أن تأخذ العظة من العصور الأوروبية الوسطى ما بين القرن الثاني عشر وحتى القرن السابع عشر (مع ظهور الدولة المركزية الحديثة) حيث تميزت أوروبا بوجود مئات من المدن الحرة والمستقلة تتخللها بنية اجتماعية إقطاعية في الغالب[32]. فمن خلال اختيار هذا النموذج والسعي لإنشاء الولايات المتحدة التي يتخللها عدد كبير ومتزايد من المدن الحرة المستقلة إقليمياً، والمنتشرة عبر القارة بأكملها (هونغ كونغ وسنغافورة وموناكو وليختنشتاين) يصبح من الممكن تحقيق هدفين صعبين ولكن رئيسيين. أولاً، إلى جانب إدراك حقيقة أن الإمكانات الليبرالية التحررية موزعة بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء البلاد، فإن استراتيجية الانسحاب التدريجي تجعل الانفصال أقل تهديداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ثانياً، من خلال اتباع هذه الاستراتيجية في آن واحد في عدد كبير من المواقع في جميع أنحاء البلاد، يصبح من الصعب للغاية على الدولة المركزية خلق معارضة موحدة في الرأي العام ضد الانفصاليين مما من شأنه ضمان مستوى الدعم الشعبي والتعاون التطوعي الضروري لحملة قمع ناجحة[33].

---

(32) حول أهمية المدن الحرة لأوروبا في العصور الوسطى في التطور اللاحق للتقاليد الأوروبية الفريدة لليبرالية (الكلاسيكية)، انظر المدن ونهضة الدول في أوروبا، من 1000 إلى 1800 ميلادي، تشارلز تيلي ويم بلوكمانز، محرران. (بولدير، كولورادو.: مطبعة ويست فيو، 1994).

(33) يظهر خطر القمع الحكومي بشكل أكبر خلال المرحلة الأولية من هذا السيناريو الانفصالي، أي بينما لا يزال عدد المدن الحرة ضئيلاً، ومن المستحسن خلال هذه المرحلة تجنب أي مواجهة مباشرة مع الحكومة المركزية. وبدلاً من التخلي عن شرعيتها تماماً، يبدو من الحكمة، على سبيل المثال، الحفاظ على «ملكية» الحكومة للمباني الفيدرالية الواقعة داخل المناطق الحرة، ولكن دون أن يحق لها فرض ضرائب وتشريعات مستقبلية على أي شخص أو أي شيء داخل هذا المناطق. وطالما أن ذلك قد تحقق باللباقة الدبلوماسية المناسبة وبالنظر إلى ضرورة وجود مستوى كبير من الدعم في الرأي العام، من الصعب تخيل كيف تجرؤ الحكومة المركزية

فإذا ما نجحنا في تحقيق هذا المسعى فقط لا غير، يمكن بعد ذلك الشروع في إعادة جميع الممتلكات العامة إلى أيدي القطاع الخاص المناسب واعتماد «دستور» جديد يعلن أن جميع الضرائب والتشريعات غير قانونية من الآن فصاعداً، وإذا سمحنا لوكالات التأمين أخيراً أن تفعل ما قدّر لها فعله، فهل يمكننا أن نستعيد شعورنا بالفخر من جديد وهل سيكون هناك ما يبرر لأمريكا ادعاءها بأنها القدوة المثال لبقية العالم.

على غزو منطقة ما وسحق مجموعة من السكان الذين لم يرتكبوا أي خطيئة عدا عن الاهتمام بشؤونهم الخاصة.

وبمجرد أن يصل عدد المناطق التي انفصلت إلى عدد معتبر (حيث إن أي نجاح في مكان ما سيدفع أماكن أخرى لأن تحذو حذوه)، يصبح من الصعب جداً سحق الانفصاليين، وسرعان ما تصبح الحكومة المركزية عاجزة وتنهار تحت وطأة أعبائها.

هل يستطيع المرء أن يتجاهل هذا العمل؟ قد نختلف مع هذا الكتاب أو نتفق، كثيراً أو قليلاً، إلا أن كل هذه الاعتبارات لا تقلّل من قيمته وفرادته وجدته وأصالة تحليله وقوته التفسيرية اللافتة. هذا كتاب إشكالي على نحو مستفز وصادم أحيانا، كما أنه يتطلب درجة عالية من القدرة على التخيل بما يسمح برؤية الأشياء من منظورات جديدة ومغايرة وربما لم تدر في البال قط. ولسوف يكتشف القارئ أن هانز هيرمان هوپا - أستاذ الاقتصاد وتلميذ المفكر الألماني الكبير يورغن هابرماس قبل أن يصبح ليبرتاريا عنيدا - منظّر مثير للجدل، ولا تنقصه الحجة لا الاقتصادية ولا الأخلاقية، فهو يبتدئ بمقدمات مقنعة لينتهي إلى استنتاجات صادمة وغير مألوفة من مثل: (الديمقراطية فكرة فاشلة وشريرة وخطيرة، والتحول الديمقراطي تدهور حضاري مؤكّد، والهجرة تمثل غزواً ودمجاً قسرياً، والمساواة الديمقراطية سرقة لأنها تتطلب نقلاً للملكيات ممن يملكون إلى من لا يملكون، والجمهوريات الديمقراطية ستنهار في أوروبا كما انهارت الملكيات، وأن انهيارها مسألة وقت فقط، وبرامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ضرب من ضروب السرقة ستقود حتماً إلى آثار اجتماعية كارثية، والمساواة بين الناس انحطاط، والنظام الطبيعي يقوم على الاعتراف بعدد قليل من النبلاء والنخب الطبيعية المعترف بشجاعتها وذكائها وتفوقها، مع إقصاء الكثرة الكاثرة من المتبطلين والمتسكعين والعاجزين والمرضى والمتطفلين الذين يعيشون على حساب الأسياد المتفوقين الذين منحتهم الطبيعة مواهب وامتيازات خاصة...إلخ). إن هذه الطريقة في التفكير والاستنتاج ستذكر كثيرين بأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه. وعلى الرغم من أن الكتاب يخلو من أية إشارة إلى نيتشه، إلا أن أفكار هذا الأخير وروحه الوثّابة والمقتحمة والضاربة كصاعقة تأخذ بتلابيب هذا الكتاب من البداية إلى النهاية.

د. نادر كاظم



هانز هيرمان هوپا

الديمقراطية

الإله الذي فشل



9 789921 723335

منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

www.takweeen.com | Publishing@takweeen.com